أنطونيو دومينغيث أورتيث
وبيرنارد فانسون



تاريخ الموريسكيين

حياة ومأساة أقلية

ترجمة : محمد بنياية

أنطونيو دومينغيث أورتيث
وبيرنارد فانسون

تاريخ الموريسكيين

حياة ومأساة أقلية

ترجمة: محمد بنياية

مراجعة: د. زينب بنياية

الطبعة الأولى 1434هـ 2013م
حقوق الطبع محفوظة

DP104 .D6512 2013
Domínguez Ortiz, Antonio
Vicent, Bernard,
[Historia de los moriscos]
تـــاريخ الموريسكيين : حياة و مأساة أقلية / تأليف أنطونيو دومينغيــث أورتيث، بيرنارد فانسون ؛ ترجمة محمد بنياية ؛ مراجعة زينب بنياية. - أبوظبي : هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2013.
ص. 546 ؛ 14×21 سم.
ترجمة كتاب : Historia de los moriscos: vida y tragedia de una minoría
تدمك: 978-9948-17-114-0
1-العرب في إسبانيا. 2-المسلمون في إسبانيا. 3-الأندلس-تاريخ.
أ- Vincent. Bernard. 1941- ب-بنياية، محمد.
جـ-بنياية، زينب.

يتضمن هذا النص ترجمة الإصل الإسباني:
Antonio Dominguez Ortiz y Bernard Vicent
Historia de los moriscos



www.kalima.ae

ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس: 127 6433 2 971+

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

تاريخ الموريسكيين

حياة ومأساة أقلية

المحتويات

تمهيد

كان الموريسكيون[1] أقليّة مذمومة، لكنها لم تكن منسيّة. فقد تصدّروا موقعاً مشرِّفاً في تاريخنا، حتى في أوج الفترة الانتصارية. لذلك، فالتباين بين هذه الأقلية وتوأمتها التي يمثِّلها اليهود المتنصِّرون لا يمكن إلا أن يكون شاسعاً؛ ففي الوقت الذي نُسِيت فيه هذه الأخيرة تماماً، نظراً للاعتقاد السائد بأن سنة 1492م قد أوصدت حلقة من تاريخنا –ألا هي مرحلة وجود أشخاص يدينون باليهودية (في إسبانيا)– ظلَّت التقلُّبات التي عرفتها حياة الموريسكيين إلى غاية طردهم النِّهائي تحرِّك أقلام مؤرِّخينا. الأسباب؟ السلوك المختلف للأقلِّيتين داخل الواقع الإسباني. حاولت الأُسَر المتحدرة من اليهود أن تعيش دون إثارة الانتباه، وسَعَتْ إلى الانصهار داخل الكتلة التي تشكِّل الأغلبية، وحقَّقت ما كانت تصبو إليه. من جهة أخرى، كانت تنتمي إلى هذه الفئة عائلات بارزة وأعيان. ولهذا فإن فضح عارهم كان يبدو تصرُّفاً عديم الذوق، أو حتى جُرماً. فقد منع مرسوم سنة 1623م تداوُل ما يسمَّى بالكتب الخضراء[2]، مثل كتاب Tizón de la nobleza [وصمة عار النبلاء]؛ ورغم أن طباعة هذه المؤلفات استمرَّت سِراً، إلا أن كتبا كهذه خُصِّصت لسرد تقلبات تلك الطبقة الاجتماعية –والتي لم يكن لها، من جهة أخرى، تاريخ بالمعنى التقليدي للكلمة– بطبيعة

(1) الموريسكيون بالقشتالية هم: الإسبان المسلمون الذين تم تعميدهم بمقتضى مرسوم «الملكين الكاثوليكيين» المؤرّخ في 14 من فبراير / شباط سنة 1502، كان عددهم كبيراً في أراغون السفلى (مقاطعة تيرويل حالياً)، وفي جنوب مملكة بَلَنسية، وفي غرناطة بينما كانت أعدادهم أقل في بقية مملكة قشتالة؛ وذلك حسب المعلومات التي بلغتنا من سجلات الضرائب.

(2) يطلق اسم «الكتب الخضراء» (Libros verdes) على المؤلفات التي تهتم بسلسلة النَّسب، لفضح وصمة عار بعض العائلات، والطعن في نبلها. ظهرت،على الخصوص، في القرن السابع عشر، وكانت تعمل على التشكيك في أصول بعض العائلات المسيحية، بإسناد انحدار أصلها إلى أحد اليهود، أو المسلمين المتنصرين. (المترجم)

الحال، لم تكن لتحصلَ على ترخيص للطِّباعة.

كان الأمر مختلفاً تماماً بالنسبة للموريسكيين، فقد كان عدم إيمانهم ورفضهم للاندماج واضحْين. لم يكن يتعرَّض لأي مكروه من كان يذمهم، لقيامهم بلقاءات مزعجة مع السلطات الرسمية أو أصحاب النفوذ. غير أن هؤلاء الذين كانوا يُعتبرون بؤساء وأغبياء، سيكون بوسعهم أن يُشكِّلوا مادة سرد تاريخي في غاية الأهمية؛ إذ لا يمكن ربطهم فقط بمآثر «الاسترداد» وإنما، وبعد ذلك بكثير، سيلعبون الدور الرئيس في حدثين سيكون لهما أثر مأساوي هائل: ثورة 1568–1570م والطرد النهائي. وهما مناسبتان سيتم استغلالهما بشكل جيد.

إن كتاب دييغو أورتادو دي ميندوثا Diego Hurtado de Mendoza، «حرب غرناطة» Guerra de Granada، نموذج للتاسيتية[1] Tacitismo الأدبية والسياسية، وأحد المؤلفات الكلاسيكية لتاريخنا، أما شهادة لويس ديل مارمول كاربخال Luis del Mármol Carvajal، فيمكن مقارنتها بعمل بيرنال دييث ديل كاستيجو Bernal Díez del Castillo، وهو أحد أولئك الجنود–المؤرخين، الذين يوجدون بوفرة في عصرنا الذهبي: عملُ دون تطلُّعات أدبية كبرى، وإن كان ذا قيمة إخبارية هائلة.

استثار طرد الموريسكيين (1609–1614) نتاجاً أدبياً غزيراً، كانت قيمته الإخبارية متفاوتة، أما قيمته الأدبية فجِدُّ ضئيلة، إن لم نقل معدومة. كنماذج، نكتفي بالتذكير بأهم العناوين: «حماية العقيدة الكاثوليكية من المتنصِّرين

(1) نسبة إلى تاسيتوس Tacitus، يعرف بهذا الاسم التيار الفكري السياسي لأواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر. ظهر في شبه الجزيرة الإيبيرية بين أولئك الكتّاب الذين وصلوا إلى مستوى من النضج، في فترة ما بعد وفاة فيليب الثاني، واتخذوا تاسيتوس قدوةً لهم، بهدف صنع سياسات قائمة على الأدلة، دون السقوط بذلك في شبهات المكيافيلية. (المترجم)

الجدد...» Defensio fidei in causa neophytorum[1]، «تاريخ مسلمي اسبانيا» Crónicas de los moros de España للدومينيكي[2] خايمي بليدا Jaime Bleda ؛ «الطرد التاريخي للمسلمين من إسبانيا» La memorable expulsión de los musulmanes de España للراهب الكرملي[3] ماركوس دي غوادالخارا Marcos de Guadalajara ؛ «الطرد العادل للموريسكيين من إسبانيا» La justa expulsión de los moriscos de España لِداميان فونسيكا Damián Fonseca ؛ «الطَّرد المبرَّر للموريسكيين الإسبان» La expulsión justificada de los moriscos españoles لأثنار كاردونا Aznar Cardona؛ إضافةً إلى عدد كبير من الأعمال الثانوية والمُحاجّات والعرائض، دون تعداد الروايات العرَضيَّة في كُتب التاريخ العامة والمحلية. إن المادة المتوفِّرة حالياً غزيرة حتى إننا نبقى بعيدين كل البعد عن استثمارها بشكل تام.

بطبيعة الحال، يتعلق الأمر بأدب دعائي، إذ لم تكن الرقابة لتسمح بالانتقاد العلني لتدبيرٍ كان يُقدَّم للناس على أنه مقدَّس وعادل وضروري. لكن الأوضاع تغيَّرت بعد وفاة فيليب الثالث، وخلال فترة الحكم التي جاءت فيما بعد، إذ

(1) هذا الكتاب لخايمي بليدا، المولود في بلدة الخيميسي البلنسية. طبع باللغة اللاتينية التي كانت سائدةً بين النخب المثقفة، للتأثير في قراراتها. وقد كان خايمي بليدا من أكبر المتحمسين لفكرة طرد المسلمين من إسبانيا. في عام 1597م كان قد أنهى كتابه المذكور، الذي يُحرِّض فيه المسيحيين على المسلمين، محاولاً إبراز الخطر الذي يشكله الموريسكيون على إسبانيا الكاتوليكية. في سنة 1609م أصدر فيليب الثالث قراراً بطرد الموريسكيين من الممالك الإسبانية، وكان هذا هو الوقت الأنسب والأشد حاجة إلى كتبٍ دعائية من قبيل أطروحة الدفاع عن العقيدة... لخايمي بليدا. السعادة التي ينشدها بكتابة هذه النصوص يؤطرها هاجس واحد هو «اجتثاث جذور المسلمين الضارة»، بحسب تعبيره، من الأراضي المسيحية. وقد قال عنه واعظ الملك بيدرو غونثاليث ديل كاستيجو: «بصفته ابناً للطائفة الدومينيكية، فإنه يتبع أثر أقدام كبارها ككلب وفيٍّ، يعانق العقيدة بتوهُّج ويقذف من فمه لهباً وحِمماً حين يهاجم أولئك المحمديين، وبالهواء الذي يتنفسه يقتل الآثمين».

(2) منتسب إلى الطائفة الدومينيكية التي أسَّسها القديس دومينغو. (المترجم)

(3) منتسب الى الطائفة الدينية التي أسسها القديس بيرتولدو في القرن الثاني عشر. (المترجم)

بدأت تظهر الانتقادات الصريحة أو المبطّنة، في أعمال المؤرخين والسياسيين والمحلِّلين والاقتصاديين. وخلال عصر الأنوار، ستصبح هذه الانتقادات أكثر صراحةً وشدةً، ممهِّدةً بذلك الطريق للأعمال التاريخية الليبرالية للقرن التاسع عشر. غير أن الجديد الذي سيأتي به هذا العصر هو ظهور باحثين مجدِّدين ومكمّلين للروايات القديمة، إلى جانب المؤرخين التقليديين الذين كانوا يكتفون بإصدار الأحكام. هناك كتابان يعتبران أساسيين، لقيمتهما التوثيقية البالغة: «الوضع الاجتماعي للموريسكيين» La condición social de los moriscos لخانير Janer (1857)، و"طرد الموريسكيين الإسبان" La expulsión de los moriscos españoles، للسيِّد مانويل دانبيلا Manuel Danvila (1889). منذ ذلك الحين فقط، سوف تُعرَف أهم النقاط حول أسباب طرد الموريسكيين، ذلك أن دانبيلا كان قد اطّلع على محاضر المجالس البلدية التي أعَدّت لعملية الطرد.

لكن تاريخ الموريسكيين لا يمكن اختزاله في خروجهم من إسبانيا، إذ يسبقه تاريخ طويل ومؤلم، مليء بالصِّدامات والصِّراعات، كانت تُحسَم في معظمها أمام محاكم التفتيش. هذا الفراغ التأريخي ملأه، إلى حدٍّ كبير، عمَلان تزامَنا من حيث تاريخ النشر: كتاب هنري شارل ليا Henry Charles Lea، «موريسكيو إسبانيا: تنصُّرهم وطردهم» The Moriscos of Spain : Their Conversion and Expulsion، فيلاديلفيا (1901)، وكتاب أب الكنيسة البلنسي، السيد باسكوال بورونات Pascual Boronat «الموريسكيون الإسبان وطردهم» Los moriscos españoles y su expulsión، بلنسية (1901)، المجلد الثاني. ويعتمد هنري شارل ليا، الذي كان مختصاً في مواضيع محاكم التفتيش، بشكل أساسي، على وثائق المجلس الأعلى لمحكمة التفتيش، التي كانت موجودة

آنذاك بِسيمانكاس[1] Simancas. أما الوثائق التي اعتمدها بورونات، فهي أكثر شمولاً، إذ إنه لم يستعمل وثائق محاكم التفتيش كثيراً، ولكنه لجأ، بشكل أكبر، إلى وثائق الدولة الموجودة بِسيمانكاس والأراشيف البلنسية. كان إسهامه جوهرياً، إلا أنه يفقد بريقه، بسبب أحكامه المسبقة المناهِضة للمسلمين، التي تكاد تصل إلى حدِّ الضَّغينة. وقد استعمل المؤرِّخون اللاحقون هذا المؤلف بشكل مكثف، بينما لم يكن لعمل هنري انعكاسٌ كبيرٌ، لأن الحصول عليه في إسبانيا يكاد يكون مستحيلاً.

مرَّت بعد ذلك عقودٌ بدا خلالها الاهتمام بهذا الموضوع وكأنه قد تقلَّص. ولكن هناك، مع ذلك، بعض الدراسات المفردة الجديرة بالتقدير، مثل دراسة بيدرو لونغاس Pedro Longás حول «الحياة الدينية للموريسكيين» La vida religiosa de los moriscos، غير أنه لم يكن هناك أي عملٍ شاملٍ، ربما لأن الباحثين اعتقدوا بأن هذا المجال كان قد طُرِق بما فيه الكفاية. ومع ذلك، فقد أخطأ من كان يعتقد مثل هذا الاعتقاد، فقد كانت هناك جوانب عديدة من حياة ذلك الشعب غير معروفة بشكل صحيحٍ أو مجهولةٍ تماماً. في عِقد الخمسينات من القرن العشرين، سوف يَبرُز بقوة موضوع اليهود المتنصرِّين judeoconversos، والذي كان للكثيرين اكتشافاً حقيقياً. إن اكتشاف شخصياتٍ بارزةٍ لأدبنا ضمن تلك الأقلية كان أمراً مثيراً للدهشة، بل وفي بعض الحالات (كحالة لويس بيبيس Luis Vives) كان له وقع القنبلة. أما دراسة الأقلية الموريسكية فلم يكن لِيُتوقَّع منها مثل هذه الآثار المذهلة. في المقابل، ومن منظور سوسيولوجية الجماهير، فقد عادت دراسة هذه الأقلية لتصبح حديث الساعة من جديد مع صدور دراستين مفردتين: بحث توليو

(1) الأرشيف العام لِسيمانكاس: هو أرشيفٌ موجودٌ في بلدة سيمانكاس (بلد الوليد) تحديدا في قصر سيمانكاس. أُسِّس في عام 1540 وهو أول أرشيف رسمي لمملكة قشتالة. ويعتبر منذ تأسيسه من أحد أهم المراكز، فيما يتعلق بحفظ ورعاية الوثائق، ولاسيما التاريخيةَ منها.

هالبيرين دونغي Tulio Halperin Donghi حول الموريسكيين البلنسيين، وبحث هنري لابيير Henry Lapeyre، الأكثرَ شمولاً بعنوان «جغرافية إسبانيا الموريسكية» Géographie de L´Espagne morisque وهو عمل رئيس، من ضمن ميزاته أنه قد حدَّد، بما لا يدعو للشك فيه، معياراً قياسياً لمعرفة عدد المطرودين، الذي نُسِجت حوله الكثير من الروايات.

ظهر كتاب لابيير سنة 1959. قبله بسنتين، وكان السيد خوليو كارو باروخا Julio Caro Baroja قد نشر عمله «موريسكيُّو مملكة غرناطة» Los Moriscos del Reino de Granada والذي كتب عنه بروديل Braudel: «إنه عملٌ مميزٌ، وأحد أجمل كتب التاريخ والأنثربولوجيا الثقافية التي أعرفها». انطلاقاً من هذا التاريخ، سوف تَعرِف هذه الحركة نشاطاً كبيراً، بحيث يستحيل علينا هنا أن نشير إلى نتاجِ ما يقارب المئة باحث، الذين هم يهتمون اليوم بالمشكلة الموريسكية، والذين ستظهر أسماؤهم عبر صفحات هذا الكتاب. ومع ذلك، سيكون من الحيْفِ عدمُ التذكير بِخوان ريغلا Juan Reglá، الذي توفي وهو في أوج النضج ككاتب ومعلِّم. فخلال عمله بالجامعة البلنسية كوَّن مدرسة من التلاميذ النابغين والمهتمين إلى حدٍّ كبيرٍ أيضاً بمشاكل الأقلية الموريسكية. علامةً أخرى على الاهتمام الذي تثيره هذه المعضلة اليوم هي المقالات الاثنتا عشرة التي قدَّمها الباحثون في مؤتمر تاريخ الأندلس الأول. من الطبيعي أن تكون الأندلس وبلنسية، بالإضافة إلى مرسية وأراغون، هي الجهات التي تمنح فيها هذه الدراسات آفاقاً أوسعَ، نظراً لأن محفوظاتها تزخر بالمواضيع الموريسكية، والأثر الخالد الذي تركته فيها. لكن حتى بعض بلدات ومدن الهضبة ليست، بأي حال من الأحوال، بعيدةً عن تطوّر هذه الدراسات. ومع ذلك، فما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه في هذا المضمار؛ فعلى سبيل المثال، إذا كان بِنّاصر Bennassar قد عرض بالدَّرس للوجود الموريسكي في بلد

الوليد بكل دقةٍ، فالأمر ليس كذلك فيما يتعلق بهذا الموضوع في طليطلة.

ثمينةٌ هي الإسهاماتُ التي وصلتنا من حقول لا تُعتَبر تاريخية بالمعنى الضيِّق للكلمة، وهي تُلقي الضوء بقوة على الوجود الموريسكي. ذلك أنه كان من المستحيل علينا أن نفهمه دون استعمال كتب المؤرخين الدينيين (لونغاس Longás، كارداياك Cardaillac) أو الأعمال العلمية، كما سيُظهِر -قريباً- كتاب لويس غارثيا باجيستير Luis García Ballester حول «الطب الموريسكي»، أو أعمال النقاد الأدبيين، مثل سوليداد كرّاسكو أورغويتي Urgoiti Soledad Carrasco، أو فرانثيسكو ماركيث بيجانويبا Francisco Villanueva Márquez الذي تعتبر دراسته المفردة حول «الموريسكي ريكوتي والمصلحة العليا الإسبانية» El morisco Ricote y la hispana Razón de Estado، من بين التحليلات الأكثر دقةً وعمقاً حول المسألة الموريسكية في مجملها.

في ظل هذا الوضع، ارتأينا أنه من المفيد، القيام بتصنيف للنتائج التي تمَّ تحقيقها إلى الآن، مع تعزيزها بثمرة الأبحاث التي قمنا بها شخصياً. بطبيعة الحال، ليس بوسعنا أن ندَّعي أننا قد استوفينا الموضوع؛ لعلَّ بعض الجوانب ظلت على الهامش، إما لأنها تقتضي التخصُّص، وإما لكونها جِدَ معروفة. نأمل أن يكون عملنا مفيداً سواء للمختَصِّ في التاريخ، أو للقارئ العادي. ونقبل سلفاً أي نقد بنّاء، وأي إضافة معرفية قد يثيرها هذا العمل.

يتطلَّع كاتبا هذا العمل إلى تكملة بعض جوانبه بنشر مقالات، أو دراسات مفردة حول النِّقاط التي لم يتطرقا إليها، أو تلك التي تطرَّقا إليها بشكل غير كافٍ.

تبادُل المعلومات بين الكاتبين في هذا العمل كان متواصلاً، ولذلك ليس بوسعنا رسم حدودٍ لهذا التعاون بشكلٍ قطعيٍ. ومع ذلك، يمكننا القول،

بوجه عام: إن الفصول 1، 2، 3، 4، 5 و7 هي من صياغة بيرنارد فانسون Bernard Vincent، بينما كتبت باقي الفصول بقلم أَنطونيو دومينغيث أورتيث Antonio Domínguez Ortiz، وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام بترجمة الفصول التي صيغت نصوصها الأصلية باللغة الفرنسية إلى اللغة الإسبانية.

الاختصارات الأكثر استعمالاً

أ. ع. س.	الأرشيف العام لِسيمانكاس
أ. ع. س. مام.	أرشيف سيمانكاس. مجالس واجتماعات المالية
أ. ت. و.	الأرشيف التاريخي الوطني
أ. ت.	أكاديمية التاريخ. مدريد
أ. الح.	أرشيف الحمراء
أ. ب. غ.	الأرشيف البلدي لغرناطة
أ. ك. غ.	أرشيف كاتدرائية غرناطة
أ. ق. ع. غ	أرشيف قصر العدالة بغرناطة.
م. أ. م. ت	مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ
م. ع.	المكتبة العامة. مدريد
م. ع. ق. م.	المكتبة العامة. قسم المخطوطات
كودويين	سلسلة الوثائق التاريخية الإسبانية غير المطبوعة (كودويين). مدريد، 1842–1895.
. مجالس	سجلاَّت مجالس ليون وقشتالة
م. ب. خ.	أرشيف مؤسسة بلنسية لدون خوان. مدريد. مجموعة الدراسات العربية والعبرية. غرناطة
م. أ. م. م.	مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف
تونس	. مجموعة دراسات حول الموريسكيين الأندلسيين بتونس. إعداد ميغيل إيسبالثا ورامون بِيتي، مدريد، 1973.

الجزء الأول

الفصل 1

من التنصُّر إلى التمرد (1500- 1568)

هناك إجماع عامٌّ حول الفترات الثلاث للصراع المسيحي–الموريسكي، التي تتمحور حول ثلاثة أحداثٍ حاسمة: تنصرُّ المدجّنين القشتاليين (1500 – 1502م)، ثورة الموريسكيين الغرناطيين (1568 – 1570م)، والطرد العام (1609 – 1614م). لن نناقش نحن هذا التقسيمَ للفترات التاريخية. كل حدثٍ من هذه الأحداث أدخل تغييراتٍ جَذريّةً في العلاقات التي كانت تربط المجموعتين المتواجهتين؛ مثَّل الأوَّل القطيعة الرسمية مع «التعايش» الذي ميَّز العصور الوسطى، وسجَّل الثاني نهاية توهُّم إيجاد طريقة للتفاهم المتبادل، وصادقَ الثالث على انتصار الكاثوليكية الإقصائية في إسبانيا. عبر هذه الفترات التاريخية نرى، بطريقة ما، تحوُّلاً من الثنائيّة إلى الوحدة.

وتتجلى فظاعة هذا المخطَّط لنا بقوةٍ، حتى لو اعتبرنا أن هذه الأحداث تبدو مدفوعةً بتسارع عجلة التاريخ. إذ سيعقب فترة التعايش الديني للمسيحيين والمسلمين لِقرون، والتي لم تخلُ من بعض النِّزاعات، صراعٌ سينتهي بالإقصاء التام للموريسكيين بعد فترة لم تدُم سوى قرنٍ ونيّف. منذ ظهور الاضطرابات الأولى التي سعت إلى صَهْر الأقلية ضمن الكتلة التي تشكِّل الأغلبيةَ إلى اندلاع ثورة هذه الأقلية، ستمضي قرابة سبعين سنةً، وبين هذه والطرد النهائي (للموريسكيين) ستمضي فقط أربعون سنةً. ومع ذلك، فإن هذا التطور لم يحدث بشكل طولي، كما قد يبدو لأول وهلة. لعله من الخطأ مبدئياً، تصوُّر الكُتلتين في صراع دائم. وسيكون من الخطأ أيضاً معالجة المشكلة الموريسكية بشكل انفرادي، كما لو أن إسبانيا في القرن السادس عشر لم تعرف غيرها

من المشاكل. ولذلك، إلى جانب هذه التواريخ الرئيسة المشار إليها، يجب أن نؤكد تواريخ أخرى لا تقلُّ أهمية عنها: تنصير موريسكيي مملكة أراغون وإقامة كارلوس الخامس بغرناطة (1526م)، النشاط المتجدِّد الإسلامي غرب البحر الأبيض المتوسط، وتنازل الإمبراطور عن العرش (1555 - 1556م)، إعلان مجلس لشبونة عن تأييده لطرد الموريسكيين (1582)، والصلح بين إسبانيا وفرنسا، ووفاة فيليب الثاني (1598). هذه التواريخ السبعة تقسِّم القرن إلى ستِّ مراحلَ زمنيةٍ تعطينا فكرةً عن مدى تعقُّد المأساة الموريسكية.

إن مصطلحي «المسيحي الجديد» و«الموريسكي» لا يمكن استعمالهما للحديث عن تواريخ تعود إلى ما قبل شهر يناير / كانون الثاني لِسنة 1500م. إذ انطلاقاً من هذا التاريخ، سيبدأ التنصير الجماعي للمسلمين. لكن هذا الحدث لم يكن سوى نتيجةٍ نهائيةٍ لسلسلةٍ طويلةق من الأحداث، تغيَّر عبرها وضع هؤلاء الأشخاص من مسلمين إلى مدجَّنين، ثم إلى موريسكيين. كان كل من المسلم والمسيحي يعرف أحدهما الآخر منذ زمن بعيد في إسبانيا، غير أن كلاًّ منهما كان يملك منطقةً معيَّنةً، ولذلك كان بوسعهما أن يتعامل أحدهما مع الآخر على أساس النِّديَّة. منذ 2 من يناير / كانون الثاني 1492م، وهو تاريخ دخول «الملكين الكاثولكيين» إلى غرناطة، أصبح للمسلم، أينما وُجِد بإسبانيا، وضع المغلوب. قانونياً، حافظ على جميع حقوقه، ويمكن الحديث عن وجود للمجموعتين في المكان نفسه، ولكن، على صعيد الحياة اليومية، بدأت ضغوط الفئة الغالبة تزداد باستمرار، لدرجة تجعلنا نضع وجودَ فئةِ الأقليةِ نفسه في موضع شك. النصوص القانونية، التي كانت توضّح بتسامحها إرثاً مديداً من الاحترام المتبادل، بدأت تُنكَر، يوماً بعد يوم، بسبب مواجهة صمَّاء بين المجموعتين اللتين ما فتئتا تبحثان عن فرصة للتَّعبير عن ذاتيهما بشكل عنيف. وكانت مداولات المجلس البلدي لغرناطة دليلاً واضحاً على هذا التنافر. في عام

1492م عُهد بتسيير شؤون المدينة إلى «فريق مختلط» (من المسيحيين والمسلمين). في يوم 3 من أكتوبر / تشرين الأول عام 1497م، ترك الحاضرون دليلاً واضحاً على أن الأعضاء المسلمين كانوا قد تخلَّوا عن الحضور. وتاريخ مملكة غرناطة بين سنة 1492 و1500 صورةٌ توثيقية لهذه الحقبة، ووَضعُ «المدجّن»، الذي كان حينها معمّماً على جميع المسلمين المقيمين على التراب الإسباني، تحوَّل إلى مصطلح مهجور.

خلال المرحلة الأخيرة من حروب الاِسترداد، بين سنة 1484 و1492، التي لم يكن القتال فيها يستمر دائماً إلى النهاية (مالقا نموذجاً، التي اقتصرت على استسلام دون قيد أو شرط)، تمَّت التسوية باتفاقيات استسلام بين الغالبين والمغلوبين. يُصنِّف ميغيل أ. لاديرو كيسادا هذه الاتفاقيات إلى ثلاثة أقسام، تشترك كلها في الاِعتراف بالحرِّيات الشخصية، والحفاظ على البنية الاجتماعية، وعلى المنظومة القضائية والدينية والثقافية للمغلوبين. وتميزت المُوقّعَة منها بعد سنة 1487م عن الأولى بكونها تمنح المسلمين إمكانية الحفاظ على كل ممتلكاتهم. أما الأخيرة، في عام 1491م، فقد شملت تحرير الأسرى بطريقة شبه تلقائية. كان التسامح، الذي هو سمة مشتركة بين كل هذه الوثائق، يتزايد كلما كانت تُشرِف الحرب على نهايتها.

إلا أن هذه النوايا الحسنة لم تصمد في مواجهة الواقع، إذ إن بعض البنود ظلت حِبرا على ورق. على سبيل المثال، ألغي الترخيص للمسلمين بحمل السلاح بعد مدة قصيرة، وبعد مدة قصيرة كذلك، حُرِم المدجّنون المستقرون بسهول غرناطة من الحقِّ في شراء الأراضي؛ وهو إجراءٌ استهدف تسهيل إعمار المنطقة بالساكنة المسيحية. وما كان أكثر خطورةً من هذا وذاك هو أن المملكة قامت في مناسبتين، سنة 1495 و1499م، بفرض ضرائب جديدة على المدجّنين دون سواهم. أولئك الذين كانوا يتوقَّعون من النظام الجديد سياسة ضريبية أقل

إجحافا، أُصيبوا بخيبة أمل كبيرة.

ليس بوسعنا أن ننكر أن السلطات حاولت، بصورة عامة، تطبيق بنود اتفاقيات الاِستسلام، غير أن التعديلات التي أُدخِلت على نصوصها تدلُّ على مدى صعوبة التعايش بين المجموعتين. لم يستطع هذا الوضع الصُّمود طويلاً أمام تحدِّيات الواقع. في 18 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1499م، ثار مدجَّنو حي البيازين Albaicín بِغرناطة، كردّة فعلٍ على مشروع التنصير الإجباري، الذي كان الكاردينال ثيسنيروس رمزاً له، والذي كان قد حلَّ على المدينة في شهر أكتوبر / تشرين الأول. لا نعلم إذا ما كانت مهمته موجَّهةٌ فقط ضد العلوج elches (الاسم الذي كان يُعرَف به المسيحيون وأبناء المسيحيين الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام ولذلك كان يمكن اعتبارهم مرتدّين) أو ضد جميع المسلمين. لكن، في واقع الأمر، لقد تناقضت مناهجه المستعجلة مع العمل المتأني ومبدأ الإقناع المتمهِّل الذي كان يمثِّله مطران غرناطة الأول، فراي إيرناندو دي تالابيرا Fray Hernando de Talavera. ألقى المتمرِّدون أسلحتهم بعد ثلاثة أيام، مقابل وعدٍ بالعفو عن كل من تنصَّر منهم.

لكن، إذا كان الغرناطيون قد عادوا سريعاً إلى الهدوء، فإن الحريق لم يلبث أن امتد إلى أقاليم أخرى من تلك المملكة: في جبال البوشارات Alpujarras عام 1500م؛ فقد استولى المتمرِّدون، بقيادة إبراهيم بن أمية، على عدة معاقل ساحلية؛ واستغرقت تلك العمليات ثلاثة أشهر، وانتهت بسيطرة المسيحيين على لانخارون Lanjarón، جهةَ الغرب، وأنداراكسAndarax، جهة الشرق. وظهرت بؤرة توتر جديدة في شهر أكتوبر / تشرين الأول بمنطقة ألمريَّة Almería بجبال فيلابريس Filabres ومنطقة نيخار Níjar. وصمد مدجَّنو بيليفيكي Velefique إلى غاية شهر يناير / كانون الثاني من عام 1501م، واستمرت الاضطرابات في هذه الجهة إلى منتصف السنة. وكانت سلسلة

جبال روندا Ronda مسرحاً للفصل الرابع والأخير من هذه الأحداث من يناير / كانون الثاني إلى مايو / أيار، وتطلّبت التدخل الشخصي للملك فيرناندو، بعد ضربةٍ قاسيةٍ تلقّاها المسيحيون، بوفاة دون ألفونسو دي أغيلار Don Alfonso de Aguilar، في شهر مارس / آذار. على إثر ذلك، تحوَّل المدجَّنون أفواجاً إلى المسيحية بعد ما انتابهم من الذعر، وظنوا أنهم بذلك، سيحصلون على شروط أفضل.

أما مدجّنو باقي مملكة قشتالة، فقد كانوا بعيدين كل البعد عن مشاكل الأندلس الشرقية. كانوا يعيشون حياةً دون تاريخ، تحت الحماية الملكية في الأحياء التي خُصِّصت لهم، وكانوا مُجبرين على وضع علاماتٍ مميِّزةٍ على لباسهم. ورغم هذا التدبير، وغيره من الإجراءات المُشينة التي سعت إلى التمييز، والتي ما فتئت تتراكم خلال القرن الخامس عشر، لم يكن هناك ما يشير إلى اتخاذ أي تدبير يقضي بالتنصير القسري، على المدى القريب. كانت «الصدمة المضادة» لأحداث غرناطة هي التي جعلت منهم ضحايا لوقائع لم يكونوا طرفا فيها. في 12 من فبراير / شباط سنة 1502م، صدرت وثيقة ملكية تُخيِّرهم ما بين التنصُّر والمنفى. فتنصَّر جميعهم تقريباً.

ولم يكن هذا التّنصر الذي تحقق في ظلِّ هذه الظروف سوى نقطة بداية؛ إذ كانت السلطات واعيةً بأنه من المستحيل أن يصبح المرء مسيحياً مؤمناً بين عشية وضحاها. لذلك كانت السنوات الأولى، إلى غاية سنة 1510م تقريباً، مطبوعةً بتفعيل التدابير الضرورية من أجل تحقيق تنصُّر صادق. ولذلك، تنظّمت شبكة الكنائس الرعوية والتبشير الديني، بشكلها النهائي. إلى غاية سنة 1506م، كانت تقام احتفالات لتعميد الكبار في جبال البوشارات Alpujarra. ولعلَّ اتفاقيات الاستسلام التي وقِّعت بين عدة مجموعات مسلمة بمملكة غرناطة وحكّامها جدُّ معبِّرة عن العقلية السائدة بين المنتصرين: اتفاقية طابيرناس

Tabernas في 18 من سبتمبر / أيلول سنة 1500م، باثا Baza في 30 من الشهر والسنة نفسها، ويسكار Huéscar في 26 من فبراير / شباط سنة 1501م. عبَّرت هذه الاتفاقيات عن الرغبة في أن يخضع المُتنصّرون الجدد للنِّظام العام، وعُدَّ النظام الضريبي للدولة الناصرية بذلك لاغياً، وأصبح الموريسكيون يؤدون الضرائب نفسها التي يؤديها المسيحيون ويتمتعون بالحقوق نفسها فيما يتعلق بالإعفاءات. وكانوا يشتركون في إدارة الشؤون المحلية، ولم يطرأ أي تغيير على الأعراف المعمول بها فيما يخصُّ استغلال المراعي الجماعية. ثم إنه سيتوجَّب عقاب المسيحيين القدامى الذين قد يعرّضون إخوانهم الجدد في الدين للإهانة، بتسميتهم «مسلمين» أو «مُرتدين». وهناك بعض البنود التي تستحق اهتماماً خاصاً، مع أنها، مبدئياً، تبدو بريئة:

«وكذلك، أن يكون لهم جزّاروهم وسمّاكوهم كما لهم الآن، يذبحون (المواشي) على الطريقة التي يذبح بها المسيحيون، وليس بطريقة أخرى» (اتفاقية استسلام باثا وويسكار).

«وكذلك، ألاَّ يُكرهوا على شراء وارتداء ملابس جديدة، حتى تتمزق تلك التي يستعملونها هم ونساؤهم» (اتفاقية استسلام باثا، ويسكار وطابيرناس).

«وكذلك، ألاَّ يُمنع من الحمَّام من يريد ذلك، الآن أو في أي وقت لاحق» (اتفاقية استسلام ويسكار وطابيرناس).

هذه البنود لا تخلو من اللَّبس. فهي تعترف للموريسكيين بخصوصيات ثقافية معيّنة، في انتظار أن تختفي مع مرور الوقت. ولم يحدَّد أجلٌ معيَّن (وبِلى الثوب مصطلح جدُّ ضبابي)، ولم يُذكَر أي عقاب لذلك. باختصار، هذه النصوص لا تختلف كثيراً عن نصوص اتفاقية الاستسلام لسنة 1490م، ما عدا ما يتعلق بالمجال الديني الصِّرف الذي يبدو وكأنه الشأن الوحيد الذي يكتسب أهميةً هنا. ولهذا السبب، في 12 من أكتوبر /

تشرين الأول لسنة 1501م، صدر أمر بحرق جميع الكتب التي لها علاقة بالإسلام، وفي هذا الصدد أيضاً، بموجب اتفاقية استسلام سنة 1500–1501م مُنِعت طريقة ذبح الحيوانات، باعتبارها أضحيةً شعائريةً. ولم تكن تُعتَبر عادة الحمَّام أو ارتداء ملابس تختلف عن ملابس المسيحيين من الرموز الدينية الإسلامية. إذن، هذه النصوص تميِّز بين مجالين: الديني والثقافي. وهنا يتم كل شيء وكأن سياسة الدمْج ليست معنيةً إلا بالجانب الأول. ولعل روح معاهدات الاستسلام التي وُقِّعت خلال حروب الاسترداد لم تكن قد نُسيت تماماً. وبهذه الطريقة، كانت السلطات تُبدي ثقةً ساذجةً بعضَ الشيء بنجاعة الوسائل المستعملة من أجل تحقيق تّنصر حقيقي، وتُظهِر جهلها العميق بطبيعة الحقائق الثقافية. إذ في نظرها، لم يكن الموريسكي سوى مسيحي سيئ، بشكل مؤقت.

ومع ذلك، فإن التغييرات الجوهرية في فهم المشكلة لن تطرأ إلا على مرِّ السنوات الممتدة ما بين سنة 1500 – 1510م، وقد تُرجمت في مجموعة من المراسيم التي بدأت تصدر انطلاقاً من عام 1511م. بعيداً عن تحقيق النتائج المتوقَّعة، باءت حملة التنصير بفشل ذريع. إذ اعتُقد بأن أولئك المسلمين الذين لا يمكن اكتسابهم كانوا قد غادروا، وأنه لم يبق بمملكة غرناطة منهم إلا أولئك الذين هم على استعداد لاعتناق المسيحية، بشكل فوري. في هذه اللحظة فقط، أدركت السلطات أنها أبعد ما تكون عن استئصال الإسلام، وأنه يتجلى في جوانب كانت، للوهلة الأولى، قد استهانت بها. واعتقد الكثير من الموريسكيين أنهم فقط إذا ما تعمَّدوا سيُترَكون وشأنهم. من هذا المنظور، فإن الإجراءات التي اتُّخِذت ما بين سنة 1500 – 1502م كانت نتيجة سوء فهمٍ فظيع. والهجرات الجماعية، التي كانت في اطِّراد مستمر ما بين سنة 1500 و1510م، تشهد على خيبة أمل الموريسكيين، وعلى التجذر العميق لثقافتهم الخاصةً وعلى تنافر الحضارتين. ثم إن الدعم الذي قدَّموه للهجمات

البربرية الجريئة والمتكررة دليلٌ آخرُ على هذا التعارض مقلق للغاية. وكذلك كان استمرار عمليات السلب والنهب. بعد مراجعة تدريجية، تم التَّوصّل إلى تعريف جديد، أوسع بكثير من الأول، للحقيقة الموريكسية.

ما بين سنة 1511 و1526م، سوف تتراكم جملة من النصوص التي إذا ما أخذناها على حِدة (ولذلك لم تُثِر الكثير من الاهتمام) لا تبدو جد مهمة، ولكنها، في مجموعها توضّح الملامح الأساسية لسياسة تَرسَّخ شيئاً فشيئاً، وإن كنا لا نستطيع معرفة ممثّليها دائماً. ولعل أول خطوة كانت في عام 1508م. حيث يشير فرانثيسكو نونييث مولاي Francisco Núñez Muley في مذكّرته الشهيرة إلى أحد المراسيم الملكية التي صدرت في هذا التاريخ، والتي تضع قيوداً على ارتداء الثياب الموريسكية، مع أنه إلى الآن، لم يُعثَر على النص المذكور. في المقابل، لدينا علم بوجود خمس وثائق نُشِرت في عام 1511م، إحداها بتاريخ 20 مايو / أيار، تُقنِّن استعمال وأشكال تلك الأدوات التي يمكن استخدامها كأسلحة. على سبيل المثال، السكاكين، ووثيقة بتاريخ 10 يونيو/ حزيران، تتعلق بالكتب العربية، وثلاث وثائق أخرى (بتاريخ 20 يونيو/ حزيران) تتناول طريقة ذبح المواشي، ودور العرَّاب والعرَّابة (إزاء المعمَّدين). هذه التدابير كانت نتيجة سياسةٍ مقصودةٍ من الأوساط الرسمية، التي قررت القضاء على خصوصيات الثقافة الموريسكية. وبما أن تنفيذها في البداية كان محدوداً جداً، فقد تم إعلانها من جديد في فبراير / شباط سنة 1512م: بالإضافة إلى التأكيد على طريقة ذبح الحيوانات المخصَّصة للاستهلاك وعلى اللباس، مُنع الموريسكيون من العمل بِسكِّ النقود، في محاولة لإيقاف الدعم الذي كانوا يقدِّمونه للقراصنة البرابرة. وقد صِيغت تدابير أخرى تكميلية، في هذا الصدد نفسه، في 29 من يوليو / تموز لسنة 1513م و10 من مايو / أيار سنة 1520م.

نستطيع أن نخمِّن أن تكرار هذه التدابير إنما يوضِّح نوعا من الروتين، وأنه

دليل على عجز السلطات عن تطبيقها بشكلٍ فعَّال. غير أن هذا الاستنتاج غير دقيق، ذلك أن كل نصٍّ من هذه النصوص كان ثمرة توترات مستمرة. كان الموريسكيون يحاولون بجميع الوسائل إبعاد الخطر الذي كانت تمثِّله بالنسبة إليهم هذه الاتفاقيات، وكانت الوفود التي كانوا يُرسلونها إلى السلطات العليا تشتكي من الجبايات الثقيلة التي كانوا ضحيةً لها، وتقترح دعماً مالياً، والتي في حال قبولها، لم تكن تتيح لهم سوى كسب الوقت. لكن الخناق كان يضيَّق عليهم شيئاً فشيئاً؛ فمن النص المنفرد، إلى مجموعة من التدابير، ومن ثَمَّ إلى برنامج شامل، وكانت سياسة المثاقفة تصبح في كل مرة، أكثر شمولاً وإحكاماً.

يُعتبر المجلس المنعقِد بغرناطة، بمبادرة ملكية، في 7 من ديسمبر / كانون الأول 1526م، نقطةً حاسمةَ في تطوُّر الأحداث التي بدأت منذ سنة 1501 – 1502. هذه الوثيقة كانت تطمح إلى إلغاء جميع الخصوصيات الموريسكية؛ إذ كانت بنودها العديدة تمنع أو تحدُّ من استعمال اللغة العربية كتابةً ومحادثةً، كما تمنع ارتداء ملابس مثل المِلحفة، والتمائم والحلي وكلُّ رمز يوحي بالانتماء إلى الإسلام، والختان، وامتلاك العبيد والأسلحة، وذبح المواشي وفقاً للطريقة الإسلامية، كما وستقيِّد حرية تنقُّل هذه المجموعة. أما الزواج، فسيخضع لرقابة مشدَّدة. ولمراقبةٍ أفضل لأي مخالفة لهذه القوانين المسنونة، سوف يقرِّر المجلس إنشاء محكمة تفتيش بغرناطة.

من الواضح أن هذه الوثيقة أساسيةٌ، فهي تضع، لأول مرة، قائمةً شبه مفصَّلة، بعادات وتقاليد تلك الأقلية. قائمةً ستكون، لمدة طويلة، بمثابة قاعدة تقييمية ومرجعية، سيصاغ انطلاقاً منها تعريف جديد لمفهوم الانتماء إلى الإسلام على التراب الإسباني. كان يعتبر مسلماً ليس من يرفض اعتناق المسيحية فحسب، بل كلُّ من يحافظ على أبسط عادات أجداده التي توحي بأصله. إن المسيحيين المتنصِرين الذين اهتموا بدايةً بالفعل الديني فقط، وأبدوا

تسامحاً مع المظاهر الثقافية، اكتشفوا في النهاية أهمية هذه الأخيرة، ووضعوا قائمة لاستئصالها تماماً. في البداية، كان هناك رفض لِـ «الكافر»: فيما بعد، بكل بساطة، سيكون هناك رفض للآخر.

بما أن الاندماج السريع للموريسكيين كان هدفاً حلمت به السلطات، قبل أوانه بكثير (ثم تخلَّت عنه)، فكل شيء، منذ الآن، سيميِّز المسيحيين القدامى عن الجدد، والمسيحيين الحقيقيين عن المزيفين. واتفاقيات الاستسلام الموقَّعة سنة 1501 –1502م التي كانت تنصُّ على المساواة فيما يتعلق بالضرائب بين رعايا الدولة، لم تدم طويلاً. فسرعان ما سيخضع الموريسكيون، قبل سنة 1510م، وبشكل شبهِ حصريٍ، لنظام «ضريبة الفرضة» المعقَّد. هذه الضريبة كانت تنقسم إلى أربعة أقسام: الثلاثة الأولى، أو ما يسمى بـ «الفرضة الكبرى» كانت تشمل: مساهمةً سنويةً نظاميةً، قدرها 21,000 دوقية، وأخرى إضافية، قدرها 5000 دوقية، ثم رسماً قدرُه 10,000 دوقية، كان مخصَّصا لسداد كلفة بناء قصر كارلوس الخامس بغرناطة. أما القسم الأخير أو «الفرضة الصغرى»، وتسمى أيضاً بِـ «فرضة البحر»، فكان يؤديها المسيحيون القدامى أيضاً، وكانت مخصَّصة لتغطية تكلفة حراسة الساحل. وهكذا، وفي جميع المجالات، كان يُنظر إلى الموريسكي على أنه كائن هامشي.

ولم تكن هذه التدابير التي اتُّخِذت في حقِّ الموريسكيين القشتاليين لِتمُرَّ دون أن تلفِت انتباه مدجَّني مملكة أراغون Aragón إليها. فما بين سنة 1502 – 1520م، عاشوا دائماً متخوِّفين من صدور قرار بالطرد، أو التنصير القسري. لذلك تدخّل أوصياؤهم، النبلاء، في سنة 1503م، أمام مجلس برشلونة، للحصول على ضمانات لبقائهم؛ وفي سنة 1517م، اضطر كارلوس الأول إلى تفنيد المزاعم التي كانت تَنسِب إليه الاستعداد لطرد الموريسكيين. غير أن التنافر بين المجموعتين على المستوى الشعبي، وعلى

غرار ما كان يحدث بغرناطة، كان شديداً. حركة «الأخويين» Germanías كانت بمثابة فتيلٍ وكاشفٍ، في آن واحد. وكانت هذه الرابطات المهنية البلنسية قد حصلت، في عام 1509م، على ترخيص بحمل السلاح، للتَّصدِّي لهجمات القراصنة الأتراك. بين سنة 1521 و1522م، وعبَّر هؤلاء «الأخويون» agermanados عن شعورهم المعادي للمدجَّنين بشكل متكرِّر وعنيف: في 20 من مايو / أيار سنة 1520م، قامت السلطات، على إثر قتل رجلين أسودين من طرف المسلمين، بجهودٍ جبارةٍ من أجل منع الأخذ بالثأر. في يونيو / حزيران، هاجم المسيحيون قرى المدجّنين في منطقة الضيعات البلنسية؛ في 15 من يوليوز/ تموز، قام 400 رجلٍ بالهجوم على موربييدرو Murviedro؛ في أوائل شهر أغسطس / آب، أُجبِر 15,000 مدجّن على التّعميد، وعلى وجه الخصوص، أولئك الذين كانوا يسكنون في بولوب Polop، البلدة التي كان يحاصرها الزعيم «الأخوي» بيثينتي بِريس Vicente Peris. وأخيراً، في مارس/آذار سنة 1522م، قام قائد المتمرِّدين السِّري، الذي كان يلقَّب بِـ «الخفي» El Encubiertb، بنَهْب القريتين المسلمتين، البريق Alberique والقُصير Alcocer. وعندما انتهت حركة الأخويين Germanías، في أواخر سنة 1522م، كانت مشكلة المدجَّنين مطروحةً بكل جسامتها. كان المُتنصّرون الجدد قد عادوا إلى دينهم الأصلي. ماذا سيكون موقف الحكومة من هذا الواقع المحتوم؟

منذ سنة 1523م، سوف تُطرَح هذه المسألة في مراسلات محاكم التفتيش. وقد سعى المحقق العام، السيد ألونسو مانريكي Alonso Manrique، إلى تشكيل مجلس، في يناير / كانون الثاني سنة 1524م، يُعنى بمشاكل المدجَّنين المتنصِّرين في سنة 1521م. بعد تأجيله عدة مرات، افتتح المجلس جلساته في 19 من فبراير / شباط سنة 1525م، واستمرت مداولاته إلى غاية 22 من يونيو/ حزيران. وكانت

النتيجة النهائية للمجلس أن التّعميد مفعولُه سار، وأنه يُلزِم أولئك الذين تلقَّوه بالعيش كمسيحيين؛ لذا، تم تعيين مفوضّين مكلَّفين بإعادة موريسكيي المنطقة الجنوبية للمملكة البلنسية إلى العقيدة المسيحية، ولم تكن المهمة بالهيِّنة. بعض المسلمين تمرَّدوا وتحصَّنوا بجبال بيرنيا (أليكانتي) Alicante (Bernia)، إلى أن استسلموا، بعد اقتناعهم بعدم جدوى تصرفهم. وهكذا تم اجتياز أول خطوة حاسمة.

لم يحظَ مدجَّنو الأقاليم الأخرى لمملكة أراغون إلا بهدنةٍ قصيرةٍ. فحاول كارلوس الخامس التأثير في موقف الأعيان الممانع الذين كانوا يدافعون عن رعاياهم، ولأسباب إيثارية أو نفعية، لم تكن لديهم أدنى رغبة في أن يغيّر هؤلاء دينهم. في البداية، تم منعهم من تغيير مكان إقامتهم، وتنظيم بعثة عامة جديدة لتنصيرهم. وفي نهاية المطاف، في شهر نوفمبر / تشرين الثاني، صدر أمر يُلزِمهم باعتناق المسيحية قبل 8 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1525م. ورغم مثول مبعوثَيْن للمسلمين أمام البرلمان، إلا أنهما لم يستطيعا تحقيق أي شيء فيما يتعلق بالنقطة الأساسية، كان لا مناص من التّنصّر. لكنهما حقَّقا، مع ذلك، بعض التخفيفات، بعد مفاوضاتٍ طويلةٍ انتهت في ديسمبر / كانون الأول سنة 1526م، ودفعِ غرامة قدرها 40,000 دوقية (نحو ستين مليون بِسيتا حالياً)، تمكنوا من تحقيق عدم تدخُّل محاكم التفتيش في شؤونهم (مع أن هذا البند كان غايةً في الضبابية)، وحصلوا على ترخيص باستعمال لغتهم وملابسهم لمدة عشر سنوات، كما حصلوا على الاعتراف بزيجات الأقارب التي كانت قد تمَّت من قبل، وتمكنوا من أن تكون لهم مقابر خاصةً، ومن أن تُدفع للفقهاء الذين تنصَّروا أجورٌ من الأوقاف التي كانت للمساجد، وأصبحت مِلكاً للكنيسة، والمساواة مع المسيحيين القدامى فيما يتعلق بالضرائب.

غير أن هذا الاتفاق الذي ظل سراً، على المستوى الرسمي، إلى غاية سنة

1528م، لم يتمكن من حلِّ جميع القضايا. لقد أثبت إ. ثيسكار E. Císcar ور. غارثياً كارثيل R. García Cárcel أن المفوَّضين المسلمين كانا ينتميان إلى الطبقة الميسورة، والمعتدلة سياسيا. من جهة أخرى، بعض النبلاء مثل أثينتالا Hazentala، قاضي بال دي تشيلبا Val de Chelva، أو عبد الله بن أمير Abdala Abenamir، أحد أثرياء بني الوزير Benaguacil تلقَّوا أموالاً طائلةً من الملك كمكافأة لهم لمساهمتهم في عمليات التَّنصير. أما الطبقة الكادحة، فلم تكن مطواعةً. وإذا كان الأراغونيون قد لزِموا الهدوء، فإن مختلف البلدات البلنسية قد شهدت اندلاع العديد من الثورات. ورغم أن مقاومة الثوار لم تتعدَّ كونها حرب عصابات، لأن تشكيل جيش نظامي كان أمراً مستحيلاً، فإنها رغم ذلك، كانت مقاومة شرسة: في الجنوب، بجبال بيرنيا Bernia، في الوسط، في بني الوزير Benaguacil، وبوجهٍ خاصٍ، في الشمال، في جبال إيسباذان Espadán بمنطقة كاستيجون Castellón، حيث لجأ الكثير من سكان وادي بالانثيا valle del Palancia، الذي عرف إسلاماً مكثفاً. كان القتال بين تلك الكتلة المتمرِّدة والجيش المنظَّم غير متكافئٍ إلى حد بعيد، ولذلك لم يكن ليستمرَّ وقتاً طويلاً: استسلمت الموناثيد Almonacid في 14 من فبراير / شباط سنة 1526م، وبنو الوزير في 17 من مارس / آذار. واستطاع المتمرِّدون في جبال إيسباذان الصمود إلى غاية 18 من سبتمبر / أيلول، وكان آخر معقل للمقاومة، بموليَّا دي كورتيس Mulea de Cortes، التي صمدت إلى غاية 10 من أكتوبر / تشرين الأول.

ومع نهاية السنة، (في الأقل، نظريا) لم يعُد للمسلمين وجود على التراب الإسباني. هذه المدة الطويلة، التي تزيد على ربع قرن، لم تُتح الحصول على وحدة دينية وكذلك تحديدَ معالم المتمرِّدين بأدق تفاصيلهم، وصياغة آليات تعزز التنصير الحقيقي، وترسانة هائلة من التحريمات التي كانت بمثابة «سيف

داموكليس» المعلَّق على رؤوس الموريسكيين. منذ ذلك الحين، نظرياً، كانت قد تلاشت كل الالتباسات. ولكن ما كان مهدَّدا هو وجود أقلية في حدِّ ذاتها. كانت المشكلة مطروحةً بشكل مزدوج: القمع المسيحي والمقاومة الموريسكية؛ كل من الطرفين كان يملك إمكانات، تؤدي إما إلى إيقاف التدابير المقرَّرة وإما إلى الصراع المفتوح؛ إلى فرض أسلوب حياة أو حرب بلا هوادة.

سجَّلت سنة 1526م هدنة فيما يتعلق بممارسة القمع ضد الموريسكيين. وكانت وراء ذلك أسبابٌ متعددةٌ؛ قبل كل شيء، كانت الإمكانات التي يتيحها الدمج، والمزايا التي يمثِّلها تبدو ذات أهمية لدى الحكام. من جهة أخرى، كان التنصير الرسمي للمدجنين الذي رافقته تدابير متساهلة موجَّهة لتهدئة نفوس الأعيان الخائفين على مصالحهم، وإرجاء تطبيق هذه التدابير التي كانت لصالح الموريسكيين يبدو مُرضِياً لجميع الأطراف التي لها علاقة بتاج أراغون. ولم يكن الأمر مختلفاً كثيراً في مملكة غرناطة، إذ إن جميع بنود المنع فيما يخصُّ عادات الموريسكيين ظلت معلَّقة. وكان كارلوس الخامس قد وصل إلى مدينة الدارُّو El Darro (غرناطة)، في يونيو / حزيران عام 1526م، وأقام بها إلى غاية شهر ديسمبر/ كانون الأول. وساعده استقبال ممثِّلين من الجانبين على فهم مدى اتِّساع المشكلة الموريسكية. وحتى يطَّلع بشكل كبير، أمر بإجراءً تحقيق، كلَّف به كلاًّ من: غاسبار دي أبالاس Gaspar de Avalas، أنطونيو دي غيفارا Antonio de Guevara، خوان دي كينتانا Juan de Quintana، والكاهنين فرانثيسكو دي أوتييل Francisco de Utiel وبيدرو لوبيث Pedro López الذين انتهوا من هذه المهمة في شهر سبتمبر / أيلول. وكانت النتائج التي توصَّلوا إليها مؤسفةً. كان الموريسكويون يعانون بشكل دائم من الابتزازات المتعددة للمسيحيين، كما كانوا عرضةً للإهانة وضحايا للسرقة والنهب، وكانت نساؤهم عرضةً لتجريدهن من حجابهن قسراً، إلخ. في ظل

هذه الظروف، انعقد مجلس في الكنيسة الملكية بغرناطة، أبدى المشاركون فيه ضرورة إجراءً جردٍ بجميع الممارسات المحظورة، ومع ذلك فقد أكَّدوا بشدة أن مسؤولية الموريسكيين عن تنصُّرهم تكاد تكون معدومةً. كتب كارلوس الخامس إلى البابا في 14 من ديسمبر / كانون الأول: «هذا التنصير الذي تمَّ، في حالات كثيرة، لم يكن طواعية تماماً، بالإضافة الى ذلك، فإنهم لم يتربَّوا، ولم يتلقَّوا أي تعليم أو توجيه فيما يخصُّ عقيدتنا الكاثوليكية المقدَّسة...» في 29 من سبتمبر / أيلول، كان قد وقّع حوالي أربعين قراراً لإيقاف التجاوزات التي كان ضحيتها الموريسكويون، أو للحدِّ منها. إلى تعريف الظاهرة الموريسكية، لِـ 7 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1526م، يجب إضافة التعاليم التي أعطاها المطران، السيد بيدرو دي ألبا Pedro de Alba، في العاشر من الشهر نفسه، والتي تستثير نقطة الرغبة في توفير الإطار الدِّيني الضروري، في أقرب وقت ممكن، لِتنصير تلك الأقلية. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى عرض الموريسكيين المتمثِّل في دفع 90,000 دوقية، تؤدَّى على مدى ستِّ سنوات.

تلَت هذه الفترة مرحلةٌ من الهدوء النِّسبي، عاش فيها الموريسكيون والمسيحيون، لمدة ثلاثة عقود، على الأسس المحدَّدة سنة 1526م؛ تأرجَح فيها الأمر بين القمع، ومحاولة الدمْج، لكن غالباً ما كان يسود الوضع الأخير، رغم المواجهات الطائشة التي كانت تفرضها المصالح المتباينة. صحيحٌ أن الوعود التي جاءت بها اتفاقية سنة 1526م لم تكن تُحترم دائماً؛ ففي بلنسية، قامت محاكم التفتيش بتعقُّبِ الموريسكيين منذ سنة 1528م، ومنذ 1529م في غرناطة. كما أن الأعيان الأراغونيين احتفظوا بجميع حقوقهم، بما فيها الاقتصادية، على رعاياهم. ثم إن رقصة «الزَّمرة» Zambra، التي كان الغرناطيون يحيون بها أيام الأعياد، أصبحت موضع خلاف منذ سنة 1532م. إلا أن هذه الحقبة تميَّزت أيضاً بالحملات التبشيرية، وبالتنظيم الدقيق للتعليم الديني. في قشتالة، وضع

القاعدة الأساس كل من مجلس سيغوبيا Segovia في سنة 1532م، ومجلس بلد الوليد Valladolid في سنة 1537م، وفي أراغون، مجالس مونثون Monzón في سنة 1537م. ألحَّت هذه المجالس الثلاثة على ضرورة التبشير المناسب. بطبيعة الحال، ظل برنامج 1526م أبعد ما يكون عن دخوله حيِّز التنفيذ؛ فالمجامع الكنسية التي كان من المفترض أن تقام بشكل منتظم -مبدئياً، كل خمس سنوات- لم تجتمع إلا من حين إلى حين والزيارات الرعوية للكنائس، والتي كان مقرَّرا أن تُجرى سنوياً، نادراً ما أُجريت. ومع كل ذلك، يجب أن نشير إلى أهمية وتواصل الجهود المبذولة. إذا كان الموريسكيون، إلى غاية منتصف القرن، ما يزالون مسيحيين سيئين، فإن السبب الرئيس يجب أن يُعزى إلى رغبتهم في ذلك، وقدرتهم على الصمود. نعلم، في مملكة غرناطة فقط، عن زيارة قامت بها المطرانية في عام 1537م، وعن زيارتين قام بهما مطران غواديكس Guadix، السيد مارتين دي أجالا Martín de Ayala، ما بين 1550 - 1554م، وعن عقد مجمعين كنسيين؛ أولهما في غرناطة (1541م) والآخر في غواديكس Guadix (1554م) بالإضافة إلى إنشاء مدارس وبعثات متعددة نُظِّمت خصِّيصاً لهم.

إن الإصرار المسيحي يمكن أن يُلحَظ في مسألتيْن دقيقتيْن: من جهة، وَضعت السّياسة الملكية تحت تصرُّفها خبراء حقيقيين في المشكلة الموريسكية، مستعملة الصلاحيات الملكية لتعيين المطارنة، بهدف الاستفادة من كفاءات هؤلاء المختصِّين؛ كان أحدهم، الراهب فراي أنطونيو دي غيبارا Antonio de Guevara Fray، الذي سبق الحديث عنه، وهو واعظ الملك، وشخصية بارزة في الأدب النثري لعصر النهضة، وقد قام في سنة 1525م بتنصير الموريسكيين البلنسيين، وفي نهاية السنة التالية، شارك في مجلس غرناطة، وعيِّن مطراناً لِغواديس Guadix في يناير/ كانون الثاني من سنة 1529م، واستمر في هذا

المنصب إلى غاية سنة 1537م. والسيد غاسبار دي آبَلوس Gaspar de Avalos نموذج آخر، ومسيرته تكاد تكون مطابقة لمسيرة غيبارا: مطران غواديكس في 1525م، فقد شارك في البعثات التبشيرية ببلنسية وبمجلس غرناطة، قبل أن يعيَّن على أبرشية هذه المدينة. من ضمن من كانوا تحت حمايته، كان السيد مارتين بيريث دي أجالا Martín Pérez de Ayala، أستاذاً بجامعة غرناطة، سيصبح لاحقاً مطران غواديكس Guadix، ما بين 1548 – 1560م. بعد إقامة قصيرة بِسيغوبيا Segovia، انتقل إلى الأبرشية البلنسية في سنة 1546م، حيث توفي، بعد سنتين. ويمكننا أن نضيف إلى هذه القائمة السيد بيدرو غيرِّيرو Pedro Guerrero، الذي كان مطران غرناطة، ما بين 1546 – 1576م. كلهم كانوا مطارنةً إصلاحيين (أدّوا دوراً لا يستهان به في مجمع ترينتو Trento) وكانوا عناصر فاعلين في سياسة الدمج، في الفترة التي نحن بصدد دراستها.

من جهة أخرى، ومن خلال فحص النصوص المستعملة في عمليات التّنصير، نكتشف استمراراً ملحوظاً في تحقيق الأهداف. بدءاً من التعاليم التي أُعطِيت إلى مطران غرناطة في 10 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1526م، وانعقاد المجمع الكنسي في يناير / كانون الثاني – فبراير / شباط سنة 1554م، ومروراً بِـ «إشاراتٍ حول كيفية تلقين العقيدة المسيحية للموريسكيين»، وهي، على الأرجح، تعود إلى العِقد الثالث (سنة 1530م وما بعدها)، وانتهاءً بقرارات المجمع الكنسي لسنة 1554م، لا يكاد يُلحَظ جديد يُذكر. بِهدف تأطير الموريسكيين، لن يتم استدعاء حماسة القساوسة وخُدَّام الكنيسة فحسب، وإنما أيضاً عامة المسيحيين. كان الأساقفة يدركون أن التنصير التام لا يمكن أن يكون إلا ثمرةً لِجهد متواصل. وكان لا بد من تعزيز الأوقات الحاسمة –المتمثِّلة في قداس يوم الأحد، والصوم الأربعيني، والاعتراف– بالتعليم المسيحي اليومي، وبالأنشطة التي تقوم بها الأخويات الرهبانية. هذا المنهج يمكن تصنيفه بالشعبي، لأنه كسرَ

ذلك التطبيق النخبوي للمراحل الأولى للتنصير، واعتمد على اجتذاب أبرز العائلات، على أمل أن تتبعها العامَّة. إلا أن هذه السياسة لم تُترك تماماً، إذ نجد اليسوعيين، على سبيل المثال، يستخدمونها لاحقاً، إلا أنها لا تمثِّل المجهود الأساسي. إن محاولة الدمج، في هذه المرحلة، ستستهدف كافة الموريسكيين دون استثناء، وبالدرجة الأولى، النساء والأطفال، الذين خُصِّصت لهم أغلبية بنود التعاليم. أما العقوبات، التي لم تكن تُغفَل في هذه الوثائق، فقد أصبحت، مع ذلك، تحتل موقعاً ثانوياً، وتخفَّف بوجهٍ عامٍ في غرامات.

مشروع من هذا القبيل، يعتمد الإقناع أكثر مما يعتمد الإكراه، ويتطلب وقتاً وصبراً كبيرين، ولكي يُكلَّل بالنجاح، كان عليه أن يثبت فاعليته باستمرار، إذ دون ذلك، كان لا بد أن يظهر من جديد ذلك التنافر الشديد الذي يجعل المجموعتين في حال مواجَهة، وتضارب المصالح الذي ينشأ من جرَّائه. والمؤتمر المنعقد في سان بيدرو مارتير San Pedro Mártir بِطليطلة Toledo، من 4 فبراير / شباط إلى 27 من مارس / آذار سنة 1539م، خير مثال على اطِّراد التوترات العميقة. هذا الاجتماع كان لا بد أن ينظر في شأن المطالب التي طرحها الموريسكيون الغرناطيون، والتي كانت موجَّهة، بوجهٍ خاصٍ، إلى محاكم التفتيش وهي: التمييز بين طقوس المسلمين واليهود (في مناسبات كثيرة، كانت توجَّه إليهم تهمة ممارسة طقوسٍ يهودية)، معرفة التُّهم الموجَّهة إليهم، العفو فيما يتعلق بالأخطاء المرتكبة في الماضي... ولم يحصلوا إلا على المطلب الأول، كما نجحوا أيضاً في أن تتقبل السلطات موضوع رقصة «الزَّمرة» Zambra، فيما رُفِضت باقي المطالب، والمصطلحات التي أعربت عن هذا الرَّفض في حدِّ ذاتها كانت جدَّ معبِّرة؛ فالأمر لا يتعلق بمنح الأقلية الموريسكية مزيدا من الامتيازات، بل إن الهدف هو القضاء على الخصوصيات التي تميِّزها، خلال أجَل غير بعيد. ولم يكن يُراعى من كان يتجرأ على الدفاع عنهم. فقد

أُجيب ماركيز مونديخار بخشونة عندما حاول دعم مطالب الغرناطيين. وأسلوبُ العيشِ الذي فُرِض إبان أحداث 1525– 1526م كان لا يزال في حالة متضعضعة، والتوازن الذي تمَّ الحفاظ عليه بصعوبة بالغة على مرِّ ثلاثين عاماً، عرف اختلالاً ما بين سنة 1555 و 1568م.

وشهد التوتر حالةً من التصعيد المفاجئ بين المجموعتين. من جهة، حيث يجب أن نؤكد فشل سياسة الدمج؛ فكما تُثبت النصوص، كان الموريسكيون أكثر تشبثاً بالإسلام من أي وقتٍ مضى، وأكثر إصراراً على الحفاظ على عاداتهم وطقوسهم. لقد أدركوا أن نية المسيحيين لِصَهرهم في المجتمع أضحت ثابتةً، وأن المبالغ التي دفعوها، بالمقابل، لم تمنحهم الشيء الكثير. وعلى مرِّ السنين، باتت الهوة بين الموريسكيين والمسيحيين جدَّ سحيقة.

من بين كل المشاكل السياسية التي كانت تؤرق الحكام الإسبان آنذاك تحوَّلت هذه المشكلة إلى أكثرها خطورة. كان خطرُ كُلٍ منَ الأتراك والبرابرة في المتوسط الغربي في تزايدٍ مستمرٍ. فقد بسط الأتراك نفوذهم من جديد على طرابلس في سنة 1551م، وفي السنة التالية، مُنِّيَ الأميرال أندريا دوريا Andrea Doria، من مدينة جنوة، بالهزيمة في بونثا Ponza، وفقد الإسبان صخرة بيليث دي لا غوميرا Vélez de la Gomera في 1554م، ثم بجاية Bugia في 1555م. مع بداية فترة حكم فيليب الثاني Felipe II، كانت إسبانيا لا تملك في السواحل الأفريقية سوى مليلية Melilla ووهران Orán والمرسى الكبير Mazalquivir ولاغوليتا (حلق الوادي) La Goleta. وكان الموريسكيون يبدون بمثابة الطابور الخامس داخل المنطقة، الذي بإمكانه أن يسهِّل ويدعم هجوم العدو. في الحقيقة، لقد كانت الاتصالات بين القسطنطينية من جهة، والغرناطيين والبلنسيين من جهة أخرى واقعاً مألوفاً. شيئاً فشيئاً، تظهر إلى النور المراسلات المتبادلة بين الطرفين؛ جزء مهم منها يعود إلى سنة 1560م وما بعدها.

على سبيل المثال، مشروع التحالف بين سلاطين المغرب وتركيا ضدَّ فيليب الثاني Felipe II، الذي درسه ب. داريُو كابانيلاس P. Darío Cabanelas أو استغاثة الموريسكيين بالإمبراطورية العثمانية، التي درسها ج. ت. مونرو J. T. Monroe. مقابل تخوفات المسيحيين كانت هناك آمال الموريسكيين، التي كانت تكبر مع التكهّنات التي كانت تدور بينهم، مبشِّرةً بإغاثة وشيكة من قِبل الأتراك. وفي سنة 1569، سوف يصرِّح شخص يدعى زكرياس Zakarias لمحقِّقي محاكم التفتيش بغرناطة بما يأتي: «جاء في كتبهم وقصصهم أن هذه الأرض ستسقط مرة ثانية، وسيستولي عليها المسلمون البرابرة».

لكن الخطر الموريسكي لم يكن وهما. كان حاضرا أيضاً على شكل اللصوصية والقرصنة. وكان عدد اللصوص الذين يُطلق عليهم، حسب المناطق، اسم قطّاع الطريق أو السطاة أو المنفيين، مرتفعاً بين الساكنة الموريسكية في القرن السادس عشر. والقضاء عليهم أصبح الشغل الشّاغل للسلطات. إلا أنها، رغم القوانين الدقيقة والمتكررة التي سُنَّت في معظمها بين 1511 و1514م، لم تستطع القضاء على اللصوصية: بل على العكس، إذ نلاحظ استفحالا للظاهرة، خلال العقد السادس من القرن السادس عشر. واتخذت اللصوصية في أراغون Aragón، في 1564 – 1566م، بِدعم من الهوغونوتيين hugonotes الفرنسيين الهاربين من بلدهم، طابعا شرساً. في الفترة نفسها أيضاً، كانت فِرق النبلاء، جنوبَ مملكة بلنسية، بِمثابة وباء، ويُفسَّر انتشار هذه الظاهرة بالسهولة التي كان يملكها النبلاء لاستعمال رعاياهم من الموريسكيين للقيام بتصفية حسابات شخصية. في منطقة الأندلس، كان «المنفيون»، بدعم من أبناء بلدهم الموريسكيين يجابهون القوات النظامية التي كانت تلاحقهم. وقد زرع قطّاع الطريق، من أمثال البارطال El Partal أو غونثالو إل سينيث Gonzalo El Seniz الرعب بين المسيحيين ما بين 1565 و1568م.

وعرفت القرصنة البربرية والموريسكية تطوراً مماثلاً، فقد كانت أمراً معهوداً منذ نهاية حرب الاِسترداد، ولكنها وصلت أوجها ابتداءً من سنة 1560م: في 20 من يوليو / تموز من السنة نفسها، لم يجد نائب الملك بُدّاً من منع الموريسكيين من الصيد، لأنهم كانوا كلهم مشتبَهين بتواطئهم مع القراصنة.

كان المتوسط يخضع لسيطرة المسلمين، بينما كانت غارات القراصنة تصبح، في كل مرة، أكثر جراةً. وقد ترك بعضها أثراً عميقاً، مثل تلك التي حدثت في سنة 1560م، والتي بدأت بنزول القراصنة في شاطئ كاستيل ديل فيرُّو Castell del Ferro، ليتوغَّلوا، من هناك، إلى نوطاييث Notáez، إحدى قرى البُوشارات Alpujarras، أو تلك التي استهدفت أورخيبا Órgiva في سنة 1565م، عاصمة إقطاعات دوق سيسا Duque de Sesa، أو تلك التي كانت ضحيتها بلدتا ألمرية: طابيرناس Tabernas ولوكاينينا Lucainena، في سنة 1566م. بالرغم من النظام الدفاعي المتطور الذي كانت تحظى به السواحل ووجود عدد كبير من الحرس فيها، إلا أن القراصنة كانوا يتحركون بلا أدنى رادع؛ خلال الحملة الهجومية على أورخيبا Órgiva، وظل هناك 400 رجل لمدة أربعين ساعة تقريباً، دون أن يزعجهم أحد؛ وحظي منفِّذو هجوم طابيرناس Tabernas بأربع وعشرين ساعةً من الهدنة، قبل أن تبدأ ملاحقتهم (من جهةٍ أخرى، دون جدوى).

كان موريسكيو المناطق المجاورة يستغلون هذه الهجمات للهرب مع المغيرين إلى شمال أفريقيا. وقد عبَّرعضو المجلس البلدي لغرناطة، السيد لوبي دي أوبريغون Lope de Obregón بكل دقة، عن الانطباع الذي كانت تخلِّفه هذه الأحداث، حين كتب إلى الملك، على إثر هجوم أورخيبا: «(...) الأمر الذي كان حدثاً جديداً ومهولاً في تلك المملكة أثار دهشة الجميع، والمسيحيون القدامى الذين يعيشون بين الموريسكيين متخوِّفون إلى حد كبير، إذ يخيَّل إليهم

أن آخرين سيعودون إليهم مرة أخرى، نظراً لضعف الحراسة المتوفرة في تلك الفترة، ونظراً للعلاقة والاتصالات التي، على ما يبدو، تربط موريسكيي هذه المنطقة بمسلمي الضفة الأخرى (...)».

أمام هذا الخطر المتزايد الذي يتجلى بشتى أنواعه، سيردُّ المسيحيون بالقمع وبفرض ضرائبَ ثقيلة. يندرج التسامح النسبي الذي حظي به الموريسكيون سنة 1526م في إطار سياسة يصفها بيير شونو Pierre Chaunu بالانفتاحية، وكانت موجَّهة أيضاً للإيراسميين واليهود المتنصِّرين. منذ سنة 1555م تقريباً، أي منذ وصول فيليب الثاني Felipe II إلى الحكم، لم يعد هناك مجال لأي تنازل مع أولئك المنشقّين. وسيكون كارلوس الخامس نفسه، وهو في خَلوته بِجوستي Yuste، ونظراً لقلقه من الأخبار التي كانت ترده عن تسلُّل البروتيستانت إلى إسبانيا، من سينصح ابنه باستعمال الصّرامة، ناسيا ميوله إلى الإيراستيانية. ستنطوي الملكية الكاثوليكية على ذاتها، في موقف دفاعي، تحدَّث عن آثاره السياسية المأسوف عليه، ريغلا Reglá. وكانت آلة محاكم التفتيش تعمل بحماس مضاعف، وكان الموريسكيون أيضاً ضحايا لنشاطهم المتحمِّس؛ فتلك الإجراءات التي كان قد سقط العمل بها منذ سنة 1526م، أو كانت تطبّق باعتدال سوف تدخل من جديدٍ حيِّز التنفيذ، بشكل صارم.

كان امتلاك الموريسكيين للأسلحة أكثر الأمور مدعاةً للقلق. ولذلك، لا نستغرب قيام محكمة التفتيش الأراغونية باتخاذ إجراءاتٍ في سنة 1559م، تهدف إلى نزعٍ شاملٍ للأسلحة، ولم يفشل هذا الإجراءُ إلا بسبب المعارضة القوية التي وجدها من قِبَل النبلاء، الذين تضرَّروا كثيراً بسبب نزع السلاح من رعاياهم الموريسكيين. وفي الفترة نفسها، كانت هناك مساعٍ لنزع السلاح من البلنسيين أيضاً، وسط الاستياء الشديد للنبلاء، الذين لم يتمكنوا

إلا من تأخير صدور المرسوم؛ بعد الأحداث المدوِّية التي مثَّلتها، على سبيل المثال، خسارة 25 سفينةً شراعيةً ببلدة لا إرَّادوراً La Herradura بغرناطة، التي فاجأتها عاصفة في أكتوبر / تشرين الأول من سنة 1562م، وتأهُّب الجزائريين للهجوم على وهران، وُقِّع المرسوم في 2 من يناير / كانون الثاني سنة 1563م. وقد تعرَّض للتفتيش 16,377 منزلاً موريسكياً يقع بين 415 مكاناً مختلفاً، وتمَّ اغتنام 330 سلاحاً نارياً، و27,145 سلاحاً أبيض. في سنة 1565م، ستكون مدينة غرناطة أيضاً هدفاً للتحقيق. فعلى الرغم من أهمية كمية الأسلحة المصادَرة، إلا أن المشكلة لم تكن قد حُسِمت تماماً؛ فقد تم إخفاء كمية كبيرة من السلاح، وحوالي سنة 1564—1566م، سوف يُكتَشف أن أراغونيي منطقة قلعة أيوب Calatayud وبيابيلتيشي Villaveliche يصنعون الأسلحة، لإرسالها إلى إخوانهم البلنسيين.

لم يتوقَّف فرض الضرائب الثقيلة يوماً، بل ازداد خلال هذه الفترة. إذ يصرِّح فرانثيسكو نونييث مولاي Francisco Núñez Muley في عريضته التي تعود إلى سنة 1566م: «يزداد وضعنا سوءاً يوماً بعد يوم، ونعامَل بشكل سيء في جميع الأحوال وبجميع الطرق والأشكال، سواءٍ من قبل القضاء المدني ومسؤوليه، أو من القضاء الكنسي؛ وهذا الأمر واضح للعيان، ولا داعي للإخبار عنه».

شعر الموريسكيون الغرناطيون بأنهم يتعرَّضون للابتزاز بشكل أكبر، ما بين سنة 1559 و1568م، عندما تمت إعادة النظر في حدود العقارات وشهادات الملكية، تحت إشراف قاضي محكمة بلد الوليد، الدكتور سانتياغو Santiago؛ ففي حالة عدم توفُّرهم على هذه الشهادة، وهو أمرٌ معهودٌ، كانت تُفرَض عليهم غرامة، وما لم يؤدُّوها، كانت تصادر منهم أرضهم ليعاد بيعها. وعلى ما يبدو، فقد انتقلت ملكية حوالي مئة ألف هكتار إلى أيادٍ

أخرى، لهذا السبب. كان أعضاء الإدارة بغرناطة وأديرة المدينة من بين أهم المستفيدين من هذه العملية، فقد كتب السيد بيدرو دي ديثا Pedro de Deza، رئيس مجلس المدينة، إلى الملك في 2 من مايو / أيار سنة 1573م يخبره بأنه قد سُلِّمت إلى المُحاسب إيرناندو دي باريلا Hernando de Varela، 2,420,997 ديناراً مرابطياً، أي أكثر من 71,000 دوقية، كثمرة لعمل اللجنة التي شكَّلها الدكتور سانتياغو.

بوسعنا أن نتصور استياء الموريسكيين، الذين كانوا ضحايا لهذه الانتهابات. يُضاف إلى ذلك الصعوبات التي بدأ يعاني منها قطاع القِزازة منذ سنة 1550م. فقد كانت تربية دودة القز، وتحويل المادة الخام وتسويقها يشكِّل، منذ زمن طويل، أهم الأنشطة الاقتصادية المنتجة في تلك المملكة، إذ كانت معظم بلداتِها تمارس هذه الزراعة المُربِحة، وفي منطقة جبال البُوشارات Alpujarras، بوجه خاص، كانت هذه تشكِّل الزراعةَ الوحيدة تقريباً. كان القرويون يعدُّون الحرير خلال فصل الشتاء، ويبيعونه بعد أن يذوب الثلج (يونيو/ حزيران - سبتمبر / أيلول) في غرناطة أو المرية أو مالقة. إلا أن الحرير كان يُصنَّع، أساساً، من قِبَل آلاف العمّال في المدينة. كانت جودة الحرير الغرناطي تحظى بتقدير عالمي، ولكنها، بالنهاية، كانت غاليةً، نظراً للضرائب التي كانت تُثقِل هذه الصناعة. ولذلك اضطرّت إلى مواجهة منافسة صناعة الحرير بمُرسية Murcia، التي كانت تخضع لضرائب أقل، والتي أصبحت تُستورَد، أكثر فأكثر، إلى مملكة غرناطة، بطريقة غير قانونية. هذه الظروف أثرّت إلى حدٍّ كبير على القرويين البسطاء بالثغر الأندلسي الأعلى.

لم تكن تنقص الأسباب الداعية إلى تصاعد الصراعات بين المجموعتين. ولقد كان تحريض أساقفة المملكة، الذين كانوا متوتِّرين بسبب عدم

حصولهم على أية نتيجة، خطوةً أخرى لتصعيد حِدّة الاضطهاد. في سنة 1565م، انعقد مجمع كنسي إقليمي بغرناطة، وقد كانت قرارات هذا المجمع في غاية الأهمية، نظراً لأنها مثَّلت قطيعةً متعمَّدةً مع السياسة التي انتهجها الأساقفة إلى ذلك الحين. فمن خلال نصٍّ يتألف من تسعة بنود، طالب هؤلاء بتطبيق جميع المراسيم الصادرة، التي كان تنفيذها قد بقي معلَّقاً منذ سنة 1511م. ولم تعد تُستعمَل مصطلحات مثل الهداية إلى المسيحية، أو الوعظ، أو التعليم الديني المسيحي، ولم يعد هناك حديث إلا عن القمع. ولم يُغفل أي جانب من جوانب الثقافة الموريسكية؛ إذ يذكر النص، تباعاً، اللغة والملابس والحمَّام وطقوس العبادة والشعائر التي ترافقها، ورقصات «الزَّمرة».. . لقد اقترح الأساقفة على الملك إلغاءَ جميع هذه الخصوصيات، كما اقترحوا عليه أيضاً منع الموريسكيين من امتلاك العبيد. ثم إنه لا ينبغي للغزاة الموريسكيين ذوي الأصول الأفريقية، والذين، على ما يبدو، يمارسون تأثيراً غير محبَّذٍ على هذه المجموعة، أن يقيموا بغرناطة؛ وعلى المحاكم أن تضاعف صرامتها وأن تُصدِر عدداً أكبرَ من عقوبات التجديف في السفن الشراعية، ومزيداً من أحكام منع الإقامة؛ ويجب أن تستقر على الأقل اثنتا عشرة عائلةً من المسيحيين القدامى في كل منطقة، ويُجبَر الأعيان على استقبالهم داخل مناطقهم؛ ويجب أن تكون هناك زيارات منتظمة لِبيوت الموريسكيين يوم الجمعة والسبت، وفي أيام الأعياد. وفي الأخير، يعربُ الأساقفة عن رغبتهم في أن يخضع أعيان الموريسكيين للرقابة ولمعاملة خاصةً، حتى يكونوا نموذجاً لغيرهم.

«أن تبعث جلالتكم بأبناء الأعيان منهم إلى قشتالة القديمة على نفقة آبائهم، حتى يتشبَّعوا بعادات تلك المنطقة وبالدين المسيحي، وينسوا العادات السائدة هنا، إلى أن يصبحوا رجالاً» لقيت دعوة الأساقفة كل الاستجابة،

فقد تبنَّى مجلس اللاهوتيين والقانونيين والعسكريين المنعقد في السنة نفسها، أي في 1566م، جُلَّ هذه المطالب، مضيفاً إليها حظر جميع الكتب العربية خلال ثلاثة أعوام. ولقد نُشِر النص الذي كان ثمرة هذه المداولات في 1 من يناير / كانون الثاني سنة 1567م. وقد حاول الموريسكيون، كالعادة، المفاوضة من أجل إلغاء تلك التدابير التهديدية، وبما أن الوضع كان صعبا، فقد أرسلوا فرانثيسكو نونييث مولاي، وهو أحد أقدم الأعيان الذين لا يُشكُّ في ولائهم، إلى رئيس المحكمة الجديد، السيد بيدرو دي ديثا Pedro de Deza. لكن التماسه الجميل لم يجد أية استجابةٍ. ورغم هذا الإخفاق، إلا أن الموريسكيين ناشدوا خوان إنريكِث Juan Enríquez، وهو أحد المسيحيين القدامى، لكي يتولى الدفاع عن قضيتهم. وقد ذهب هذا الأخير إلى مدريد، برفقة اثنين من الأعيان الموريسكيين: إرناندو الحبقي Hernando El Habaqui وخوان إيرنانديث مودافال Juan Hernando Modafal، لمقابلة الكردينال دون دييغو دي إسبينوسا Don Diego de Espinosa، رئيس مجلس قشتالة. لكن الكردينال ظل متمسّكاً بموقفه المتصلّب، ولم يلْقَ التدخُّل الذي قام به ماركيز مونديخار Marqués de Mondéjar أي نجاح.

عاش الطرفان لمدة سنتين (1567 – 1568م)، في ترقُّب لما سيحدث لاحقاً، وباتا متأهبين لذلك. بدأ الموريسكيون –كما يقول مارمول– «يدعون إلى الثورة»، وتضاعفت الاجتماعات السّرية في حي البيّازين، بكل حذر. على سبيل المثال، اجتماع «أخوية القيامة» الموريسكية. وكان المسيحيون، من جهتهم، متخوّفين من أن تندلع الثورة يوم الخميس المقدَّس لِسنة 1568م، وتحسُّبا لذلك، ضاعفوا الحذر والاعتقالات. وكانت الأجهزة الإدارية الملكية تقوم بالتحضيرات اللازمة لطرد الموريسكيين الغرناطيين وإحلال سكان من الشمال محلهم لتستجيب بذلك للطلبات العديدة التي وصلتها

خلال الأشهر الأخيرة، في هذا الصدد. إننا أبعد ما نكون عن الفترة التي كانت تُناقَش فيها طرق الدمج. ويتعلق الأمر الآن بِصهرٍ فوريٍ وشاملٍ (يقتضي موت حضارة) أو بالطرد. وقد شكَّلت ثورة الموريسكيين في 24 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1568م، الخطوة الحاسمة.

الفصل 2

ثورة الموريسكيين الغرناطيين (1568- 1570)

قبل ليلة عيد الميلاد المسيحي بيوم، سنة 1568م، وبعد الاجتماع في قرية بيثنار أو بيت النار Beznar (بوادي لِكرين) Valle de Lecrín بايع المتمرّدون، إيرناندو دي كوردوبا إي بالور Hernando de Córdoba y Válor، الذي عاد إلى اسمه المسلم –ابن أمية Aben Humeya– ملكاً عليهم. وفي اليوم نفسه، ثارت بلدات عديدة من طاباس دي أورخيبا Tabas de Órgiva وبوكيرا Poqueira وخوبيليس Juviles، وفي الأيام الموالية، انضم إليها بقية موريسكيي جبال البوشارات Alpujarras. وقد دخل مساعد ابن أمية، فراس ابن فراس Farax Aben Farax، على رأس بضع عشرات من الرجال إلى حي البيازين ليلا، بهدف إقناع أهله بالانضمام إلى الثورة، إلا أن حي البيازين لم يتحرك، ليغادره فراس مع بضع مئات من الأنصار المخلصين.

في 1 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1570م، صدرت الأوامر بنفي جميع الموريسكيين الغرناطيين إلى مملكة قشتالة والأندلس الغربية وإيكستريمادورا. وفي غضون بضعة أيام، سيغادر نحو 50,000 شخص بلداتهم الأصلية، إلى الأبد. وفي 30 من نوفمبر / تشرين الثاني سيغادر دون خوان النمسا Don Juan de Austria الذي قاد الحرب من الجانب المسيحي، مدينة غرناطة، بعد أن انتهت مهمته بها. في 15 من مارس / آذار من سنة 1571م، سوف يتعرض عبد الله ابن أبيه Aben Aboo، وهو زعيم المتمردين الذي خلف ابن أميّة، إلى محاولة اغتيال على يد غونثالو إِل سينيث Gonzalo El Seniz، أحد أتباعه السابقين. في هذه اللحظة، لم تكن المقاومة الموريسكية سوى نار تنطفئ ببطء.

ما بين سلسلة من الأحداث وأخرى هناك فاصلُ سنتين تقريباً، كان الصراع خلالها دائماً وشرساً والوضع مضطرباً، إذ لم يكن بالإمكان الجزم بأن نجاح أيٍّ من الجانبين يكتسي صيغةً نهائيةً. وبما أن مسرح العمليات كان يتغير باستمرار، فإن مملكة غرناطة بأسرها قد تأثرت بالحرب، في لحظة ما من الصراع. وما كان يبدو لأول وهلة صراعاً عديم الأهمية أصبح يمثل هماً كبيراً لفيليب الثاني. حتى إنه سيقرِّر في ديسمبر / كانون الأول من عام 1569م عقد مجالس قشتالة في مدينة قرطبة، لكي يكون قريبا من مسرح الحرب.

قبل كل شيء، ينبغي وضع محور زمني: عرفت الحرب أربع مراحل: من ديسمبر / كانون الأول سنة 1568م إلى مارس / آذار سنة 1569م؛ من نهاية شهر مارس / آذار إلى ديسمبر / كانون الأول من السنة نفسها؛ من يناير / كانون الثاني إلى إبريل / نيسان سنة 1570م، ومن إبريل / نيسان إلى نوفمبر / تشرين الثاني من العام نفسه. جاءت المرحلةَ الأولى مطبوعة بالحملات التي قادها كلٌّ من ماركيز مونديخارMondéjar وماركيز بيليثVélez. فقد خرج مونديخار من غرناطة في 3 من يناير / كانون الثاني، واجتاز جبال البوشارات إلى لاوخَر Laujar، ليقيم معسكره الرئيس بأورخيبا. وخرج ماركيز بيليث من بلدته، بيليث بلانكو Vélez Blanco، في 1 من يناير / كانون الثاني، وفي الثالث من الشهر نفسه، أقام معسكره بتيركي Terque، شرق البوشارات. وعلى الرغم من الخسائر البسيطة التي تكبَّدها المسيحيون، إلا أنهم كانوا يأملون في أن يتمكنوا من حسم المسألة عن قريب. فقد استسلم العديد من الموريسكيين، وكان اثنان من زعمائهم، ابن أمية Aben Humeya والصغير Zaguer، على وشك الوقوع في قبضتهم.

لكن في قلب الجيش المسيحي كانت هناك نزاعات كبرى؛ فقد كانت هناك عداوة بين كل من ماركيز مونديخار وبيليث، و كان الأول هدفاً لحملة

مقصودة من الشكايات التي تقدَّم بها رجال قصر العدالة في حقه، أمام الملك. وكانت الجيوش، أثناء ذلك، تفقد التنظيم وترتكب شتى أنواع التجاوزات، مما أتاح لحركة التمرد اكتساب القوة من جديد.

على إثر ذلك، سيُسنِد فيليب الثاني قيادة العمليات إلى أخيه دون خوان النمسا Don Juan de Austria. لكن طوال هذه المرحلة الثانية والطويلة، لن تُحقِّق أية نتيجةٍ إيجابيةٍ؛ وقد امتدت حركة التمرد لتشمل البلدات الواقعة بالسهل وبجبال بينتوميث Bentomiz، قرب بيليث مالقة Vélez Málaga... وأخذ الموريسكيون المبادرة لمدة عدة أشهر، قاموا خلالها بالهجوم على بيرخا Berja، التي كانت معسكرًا لِماركيز بيليث في 22 من مايو / أيار، وحاصروا سيرون Serón، من العاشر من يونيو / حزيران إلى الحادي عشر من يوليو / تموز، حيث استولوا على البلدة؛ وحاصروا بيرا Vera في سبتمبر / أيلول وأورخيبا في أكتوبر / تشرين الأول، ولكن دون جدوى في الحالتين الأخيرتين. ولم يُحدِث مقتل كل من «الصغير» El Zaguer في شهر يوليو / تموز، وابن أمية الذي اغتاله أتباعه، في 20 من أكتوبر / تشرين الأول، أيَّ تغيير فوري في الوضع، إذ أصبح آنذاك عبد الله بن أبيه Aben Aboo الزعيم الوحيد، بلا أي منازع.

تقع نقطة التحوُّل في الحرب ما بين شهر ديسمبر / كانون الأول سنة 1569م– يناير / كانون الثاني سنة 1570م. كان الوضع حرِجاً أكثر من أي وقت مضى، وفي 19 من يناير / كانون الثاني، استولى علج علي Euldj Ali، والي الجزائر، على تونس، دون قتال، ولا شك أن الأمر لم يكن سوى امتداد للحرب الغرناطية. في الوقت نفسه تقريباً، كان دون خوان النمسا يحلُّ محل ماركيز بيليث الذي كان يحاصر غاليرا Galera منذ أوائل ديسمبر / كانون الأول، ليستولي عليها في 10 من فبراير / شباط، بعد معارك ضارية. وقد جالت المملكة آنذاك ثلاثة جيوش: فقد نزل دون خوان على رأس الجيش الرئيس، متبعا مجرى

وادي المنصورة Almanzora، ليستوليَ على سيرون في مارس / آذار بعد أن تلقّى الضربة الأولى (إذ توفي معلِّمه)، دون لويس دي كيخادا Don Luis de Quijada، متوجِّهاً بعدها إلى البوشارات، حيث سيصل في أواخر شهر إبريل / نيسان. وهناك، سيستقر بأرياف بادوليس Padules، حيث سينضم إليه دوق سيسا Duque de Sesa، وهو قائد الجيش الثاني الذي خرج من غرناطة في فبراير / شباط، قاطعاً جبال البوشارات من شرقها إلى غربها. وأخيراً دون أنطونيو دي لونا Don Antonio de Luna، الذي خرج من أنتيكيرا Antequera، ووصل إلى جبال بنتوميث Bentomiz، في أوائل شهر مارس / آذار.

ولقد انقسم الموريسكيون، الذين كانوا قد أصبحوا في موقع الدفاع، حول الموقف الذي يجب اتخاذه؛ فبينما كان البعض، وأبرزهم ابن أبيه Aben Aboo، يريد مواصلة القتال مهما كلّف الثمن، كان البعض الآخر، وعلى رأسهم الحبقي El Habaqui، يريد التفاوض من أجل الاستسلام. ولذلك، كانت المرحلة الرابعة مزيجاً من الاتصالات السرية والعمليات العسكرية المتفرِّقة. ويبدو أن الاتصالات الأولى بين أحد سكان غواديكس Guadix، إيرناندو دي بارّاداس Hernando de Barradas وإيرناندو الحبقي Hernando El Habaqui تعود إلى شهر مارس / آذار أو ربّما إلى شهر فبراير / شباط؛ إلا أنها لم تُسفِر عن أية نتيجة، إلى أن تمَّت مقابلات فوندون دي أندراكس Fondón de Andarax، في 13 و19 من مايو / أيار. ابتداءً من هذه اللحظة، سيضع الكثير من الموريسكيين سلاحهم، أو سيفرُّون إلى شمال أفريقيا. وقد أثار الدور الذي أداه الحبقي غَيرة عبد الله بن أبيه، الذي أمر بإلقاء القبض على منافسه وقتله. على المستوى العسكري، جرت اللقاءات التي كانت لديها أكبر الآثار في منطقة رُندة Ronda: بعد أن غزا الموريسكيون الحُصَينة Alozaina، في 7 من

يوليو / تموز، وجعلوا مركز قوتهم بأربوطو Arboto، بجبل سييرًا بيرميخا Sierra Bermeja، حيث طردهم دوق أركوس Duque de Arcos، الذي كان برفقة محافظ مالقة، أريبالو دي ثُواثو Arévalo de Zuazo، في 20 من سبتمبر / أيلول. ابتداءً من هذه اللحظة، سيصبح تنفيذ المشروع القديم لطرد الموريسكيين من جميع أرجاء مملكة غرناطة أمراً ممكناً.

إن الروايات التاريخية الثلاث المهمّة، لكلٍّ من دييغو أورتادو دي ميندوثا Diego Hurtado de Mendoza، ولويس ديل مارمول كاربخالLuis del Mármol Carvajal، وخينيس بيريث دي إيتا Ginés Pérez de Hita تتيح فرصة إبراز الخصائص الأساسية لهذه المواجهة، نظراً لوفرة التفاصيل فيها. كما أن خوليو كارو باروخا، أيضاً، يرسم إطاراً مفصَّلاً: كان الموريسكيون يُتقنون استغلال وُعورةِ تضاريس المنطقة، وكانوا يكتسبون قوةً أكبر في الأماكن الوعرة، التي كانت بمثابة قاعدةٍ لشنِّ غارات سريعة وجريئة، وكانوا يعيشون على حساب الدولة، ويحاولون التسبب في مجاعة لأعدائهم، مخلِّفين وراءهم حقولاً محروقة ومطاحن مدمّرة، كما كانوا يتجنُّبون، بكل حرص، خوض معارك على أرضية مفتوحة، وكانوا كلما خاضوا إحداها، يُهزمون بسهولة. وباختصار، لقد كانوا يمارسون حرب العصابات، وكان المسيحيون، نظرياً، يحققون تقدما وفقاً للنظام العسكري الذي يتكون من فِرَقٍ للمشاة تضم جنوداً من إيطاليا أو من الميليشيات المدنية المدعومة بسلاح الفرسان والمدفعية. ولكن، بعد وقوعها في عدة كمائن، بدأت الجيوش تفقد انضباطها، وتمارس السلب والنهب، مع تفضيل اغتنام المواشي والحرير والذهب والعبيد، في الوقت الذي كان فيه العديد من الجنود يهربون من الجيش. وبين شراسة طرفٍ وضراوة آخر، آلت البلد إلى خراب.

ضمن النماذج العديدة المتوفرة، هناك ثلاثة توضح مدى قساوة هذه

الحرب، ففي الثالث من فبراير / شباط سنة 1569م، خرج فرانثيسكو دي كوردوبا Francisco de Córdoba، وهو ابن كونت ألكاوديتي Alcaudete، على رأس 800 رجل للهجوم على إينوكس Inox، وهو لسان صخري يقع قرب المريَّة Almería. واستطاع المسيحيون، الذين استُقبلوا بِوابل من الحجارة، أن يصمدوا، لمدة ثماني ساعات، أمام المواجهة بالسلاح الأبيض، وكسر شوكة المقاومة الموريسكية في آخر المطاف، إذ قاموا بقتل 400 شخص، وبعد أن فرَّ معظم الموريسكيين، قاموا بأسر 50 من بينهم، حُكم عليهم جميعاً بالتجذيف في السفن الملكية، باستثناء فرانثيسكو لوبيث Francisco López، الذي كان قائد طابيرناس Tabernas، والذي أُعدم شنقا بالمرية، بعد شهر من ذلك. حسب مارمول، وقع في صفِّ المهاجمين مايزيد على 300 جريح، وتمَّ سبي 2,700 امرأة وطفل لبيعهم كعبيد، كما تم اغتنام ممتلكات الفريق المغلوب، ولكن أحدث اقتسامُ الغنائمِ نزاعاً بين القادة المسيحيين. بعد ذلك بأيام، قام ماركيز مونديخار، على إثر تمكّنه من حصن غواخار Guajar –وبعد مواجهة صعوبات جمّة– بإعدام جميع من كان داخله، نساء ورجالاً. ولم يكن الموريسكيون أقل قسوة؛ فقد قاموا، بعد استيلائهم على سيرون، بسبي 80 امرأةً وقتل 150 رجلاً وأربعة عجائز، رغم العهود التي كانوا قد قدَّموها من قبل. وثمة شرّ كان يتقاسمه الجيشان: الشِّقاقات التي كانت تحدث بين القادة، والتي كانت تصل بينهم إلى حدِّ الكراهية. إذ لم يتعرَّض فقط ثلاثة من القادة البارزين الموريسكيين –ابن أمية والحبقي وابن أبيه– للاغتيال من قِبَل أبناء جلدتهم، بل لقد نجا فراس ابن فراس من محاولة قتل، قام بها أحد رفاقه ضده، وتسبَّبت له في إعاقة جسدية. وفي الجانب المسيحي، لم تصل الأمور إلى هذا الحد، ولكن الخصومات، مع ذلك، كانت حادة. فقد عصى ريكيسينس Requesens، قائد الجيش، أوامر الملك في يونيو / حزيران من سنة 1569م؛

إذ بدلاً من أن يظل بِأدرا Adra لدعم ماركيز بيليث، قرَّر حصار فريخيليانا Frigiliana. كما أن دوق سيسا غادر غرناطة بعد ساعات قليلة من مغادرة دون خوان النمسا لها، متوجِّهاً إلى غويخار سييرّا Güéjar Sierra، مستبقاً الوصول إليها، ليهزم الموريسكيين هناك، وينتزع شرف النصر من دون خوان. ويلخِّص كتاب «حرب غرناطة» لِديغو أورتادو دي ميندوثا في إحدى صفحاته، المشاعر التي كانت تحرِّك كلا الطرفين.

«يقال إن دوق سيسا وماركيز بيليث كانا صديقين، رغبةً من هذا الأخير أكثر منها رغبةً من الأول، رغم علاقة العم وابن الأخ التي تجمعهما. فقد كان ماركيز مونديخار والدوق خصمين، منذ عهد آبائهما وأجدادهما، بسبب بناية بغرناطة، وإن كانا يتظاهران بالصداقة أمام الناس. وهذه العداوة القديمة بين الماركيزين وآبائهما تجددت بسبب التنافس للحصول على الامتيازات ومناصب السلطة. ووصل الأمر بماركيز مونديخار والأول إلى التلاعن فيما بينهما، على إثر بعض القضايا، كان لويس دي كيخادا Luis de Quijada يحسد ماركيز بيليث، ويستاء من ماركيز مونديخار، ذلك أن هذا الأخير، عندما كان كُونْتا لتينديجا Conde de Tendilla، رفض والده تزويجه من إحدى بناته التي كان قد طلبها منه، وذلك لأنه كان صديقاً حميماً لإيراسو، ولأعداء آخرين لدار الماركيز. وكان دوق فيريا Duque de Feria عدواً لماركيز مونديخار، يتجرَّأ عليه باللسان والقلم، وذلك منذ عهد دون برناردينو دي مندوثا Bernardino de Mendoza، الذي ظلَّت سلطته، حتى بعد مماته، تزعجهما. من جهتيهما، وكان كلٌّ من دوق سيسا ولويس دي كيخادا، اللذين كانا يتفقان أحياناً عندما يستدعي الأمر ذلك لإبعاد الماركيزين، ويتغاضيان، أحياناً أخرى، عن خلافاتهما عندما تقتضي المصلحة ذلك أيضاً، ويتحدث كلُ منهما إلى الآخر بلباقة، لكن بحذر وتحفظ، بينما

كل طرف مرتاب من الآخر».

كم كان عدد الجنود في المعسكرين؟ من الصعب تحديد العدد بدقة، فيما يتعلق بالموريسكيين. كان المؤرخون الإخباريون، أسوة بالقادة المسيحيين، يضخِّمون أعداد خصومهم بلا حساب؛ فحسب دوق سيسا، كان عدد الثوار في شهر فبراير / شباط سنة 1569م، حوالي 150,000، 45,000 من بينهم كانوا في سنِّ حمل السلاح. وهو رقم مبالَغ فيه، إذ إن عدد السكان الإجمالي لمملكة غرناطة آنذاك لم يكن يتجاوز الـ 150,000 نسمة. وكانت نشرات الانتصار على غرار ذلك. فحسب مارمول، فإن جيش ماركيز مونديخار قد أوقع في صف الأعداء، خلال الحملة العسكرية الأولى، 200 قتيل في دوركالDúrcal، 150 في تابلاتي Tablate، وأكثر من 450 في بوكايرا Poqueira... وخلال حملة ماركيز بيليث، قُتِل ألف جندي في مواجهة جبل أوهانيث Ohanez (أوائل شهر فبراير / شباط سنة 1569م)، وسقط 1,500 قتيل بِبيرخا Berja، في شهر مايو / أيار؛ بينما خلَّف هجوم ريكيسنس على صخرة فريخيليانا ألفي قتيل، في يونيو / حزيران من سنة 1569م... يتعلق الأمر بمبالغاتٍ كانت معتادة بين قادة الجيش لإخفاء الصعوبات التي كانوا يواجهونها. أما الخسائر التي كان يعترف بها المسيحيون فهي ضئيلة، بوجه عام، كما تشهد على ذلك هذه السطور التي كتبها مارمول: «مات في هذا اليوم مئتا مسلم ووقع في الأسر 800 طفل وامرأة، واغتُنِم الكثير من المتاع. في صف المسيحيين، فُقِد 18 شخصاً، وهناك بعض الجرحى...» لكن مؤرّخنا، الذي نادراً ما تخونه فطنته، يقرّ في مكان آخر: «.. . لقد قُتل 400 مسيحي وسقط العديد من الجرحى، وضاعت أسلحة كثيرة، حسب ما يقوله المسلمون؛ أما حسب روايتنا، -إذ تعلَّمنا في هذه الحرب كيف نخفي ونداري الخسائر- فلم يكن عدد القتلى سوى ستِّين، مع إلحاق خسائر غير قليلة بالأعداء، وتحقيق سمعة عالية للدوق (دوق سيسا)...»

ومع ذلك، لا نفتقر تماماً إلى معطياتٍ بهذا الخصوص. فيما يتعلق بعدد الجنود الموريسكيين، فإن المعلومات الأكثر موثوقيةً يزوِّدنا بها المراقبون الدوليون، والذين غالباً ما كانت تتوفر لديهم معلومات صحيحة، مثل فوركوفو Fourquevaux، سفير فرنسا، أو ساولي Sauli، سفير جنوة. وإذا ما قبلنا بصحة هذه الأرقام، فسيكون عدد الموريسكيين الثائرين 4000، في البداية، أي في يناير / كانون الثاني من سنة 1569م، 30,000 في أوج الثورة، و25,000، من بينهم أربعة آلاف تركي وبربري، في ربيع سنة 1570م. هذه الأرقام تبدو معقولة، على أن تُعتبر نِسباً قصوى؛ ذلك أن 30,000 عددٌ يقتضي أن يكون الفتيان أيضاً قد حملوا السلاح إلى جانب أرباب العوائل. وتكمن ميزة هذه التقديرات في أنها تُبرِز مدى تأهب السواد الأعظم من الموريسكيين للحرب.

أما فيما يخص الجانب المسيحي، فإن ما يقرُّه المؤرخون الإخباريون جدير بالثقة، ذلك أنهم شاركوا في العمليات العسكرية، واستطاعوا الحصول على معلومات موثوقة. حتى إن أورتادو دي ميندوثا ومارمول كاربخال يقدِّمان أرقاماً متقاربةً. خلال سنة 1569م، كانت القوات المسيحية ضعيفة؛ فقد هوجم حصن إينوكس من قِبَل 700 أو 800 جندي، ممَّن يحملون القربينات وأربعين آخرين من الخيَّالة. كما أن جيش ماركيز مونديخار «العظيم»، لم يكن يضم، في البداية، سوى ألفي جنديٍ من فئة المشاة و400 من الخيّالة. ابتداءً من ديسمبر / كانون الأول لسنة 1569، سوف يُبذَل مجهود ضخم، ليصل عدد الجنود بفرقة غويخار Güéjar التي كان يرأسها كلٌّ من دون خوان النمسا ودوق سيسا إلى 9000 جندي من فئة المشاة، و600 آخرين من فئة الخيالة. لمحاصرة غاليرا Galera، وكان رهن إشارة دون خوان حوالي 12,000 رجل، وتحت تصرُّف دوق سيسا، في الوقت نفسه، بين 8,000 و10,000 جندي. أي إن عدد الجنود الذين استُعمِلوا في المرحلة الحاسمة من الحرب كان أكبر بقليل من 20,000.

وهي قوات مهمة، ولكنها لا تكاد تُذكر مقارنة بالجيوش التي عُبِّئت بإيطاليا أو بالأراضي المنخفضة. ومع ذلك، فإن الفرق الرئيس مرتبط بالكيف أكثر منه بالكمِّ. اتضح لكل أوروبا أن القوة العسكرية العظمى لإسبانيا إنما تعتمد، في الواقع، على بضعة آلاف من الجنود المتمرِّسين الذين كانوا يقاتلون خارج حدودها؛ أما الداخل، فقد كان بلا حماية، بحيث كان عرضة للخطر، ولذلك، ما إن اندلعت الثورة الموريسكية، حتى اضطر التاج للُّجوء إلى أسلوب قديم بقدر ما هو عديم الفاعلية: ألا هو طلب كتائب عسكرية من المدن. وكانت هذه الميليشيات المدنية تفتقر إلى التدريب والحماس، ولذلك فإن إنجازاتها الضئيلة ليست مدعاة للدهشة. وتكفي مراجعة التقارير الإدارية لبلديات بعض المدن لإدراك ذلك. وعلى سبيل المثال، نذكر أن بلدة سان كليمينتي San Clemente، بمنطقة لا مانتشا La Mancha، عندما طُلِب منها تقديم 41 جنديا، كان ردُّ بلديتها في 12 من مارس / آذار سنة 1570م على النحو الآتي: «لم يعد هنا رجال نزوِّدكم بهم، لأنهم هربوا إلى البراري وإقطاعات النبلاء، حيث يعتقدون أنهم في مأمن؛ إننا نعاني من نقص كبير في السكان، لدرجة أن الزرع يُترك في الحقول دون حصاد، وكروم العنب لم تعد تزرع، وإذا كان ثمة شيء يُفعَل، فذلك لأن النساء يقُمنَ بذلك».

يجب أن نأخذ بالاعتبار أن التاريخ المذكور يعود إلى أصعب مرحلة من الحرب، كان خلالها الموريسكيون أكبر عدداً ويقاتلون باستبسال الغاضب، مخلِّفين أعداداً كبيرةً من القتلى في صفوف المسيحيين. وعلى ما يبدو، لقد وصل صيت ضراوة هذه المعارك (ربما مضخَّما، كالعادة) إلى قشتالة، ليُخمِد حماس أولئك الذين كانوا قد انضموا إلى الجيش في البداية، طمعاً في الحصول على غنائم سخية بأقل الجهود، وليُحدِث ذعراً جماعياً تشهد عليه السطور المنقولة.

وما زال هناك إشكالان قيد الحل: من هم المتمرِّدون؟ وعَمَّ كانت تعبِّر حركتهم؟ ومن جهة أخرى، ما هو الحجم الذي اتخذه التضامن الإسلامي مع الموريسكيين؟

عن السؤال الأول، قدَّم كلٌّ من كارو باروخا Caro Baroja وكينث غارَّاد Kenneth Garrad إجابة جزئية. إذ يقول كارو باروخا: «هناك حدثٌ كان في غاية الأهمية في تطور أحداث حرب الموريسكيين، لم تلتفت إليه الأنظار، على ما يبدو: ألا هو أن الزعيمين الموريسكيين اللذين كانا يتنافسان ويتباغضان، منذ البداية، ينحدران من أسرتين متعاديتين». هذه الملاحظة، التي أبداها الكاتب قبل عشرين عاماً مازالت تحتفظ بكل قيمتها. إذ لا بد من دراسة الأواصر العائلية، ومسيرة العديد من القادة الموريسكيين الذين يذكرهم المؤرخون الإخباريون. أما غارَّاد، من جهته، وباعتماده على توقُّعات السيد رامون كاراندي Ramón Carande، فقد كشف عن أهمية أزمة الحرير، التي كانت من بين الأسباب العديدة التي أدت إلى اندلاع الثورة. وأشار، في الوقت نفسها، إلى العديد من القادة الموريسكيين الذين كان يرتبط نشاطهم المهني بصناعة الحرير. وهناك حدث ثالث أشار إليه، في الوقت نفسه، كل من ف. بروديل F. Braudel وكارو باروخا، لا يخلو من الأهمية لكشف موقف الشعب الموريسكي من هذا القتال الذي لا يعرف الرحمة. فلقد كتب الأول: «في مارس / آذار (1569)، تدفقت الثورة من الجبال باتجاه السهول». وأضاف الثاني الذي كان يرى في هذه الظاهرة تعصُّب أهل الجبل، مقابل لين أهل المدينة: «بدأت الثورة في محور جبلي مركزي، ومن هناك امتدت إلى محاور أخرى هامشية». هذه هي الفرضيات الثلاث التي ينبغي أن تُدرَس بعمق، وهي تتيح لنا وضع بعض الركائز في طريق طويل، لرسم جغرافية وسوسيولوجية للحركة الموريسكية، ما تزال قيد الإنجاز.

هناك بحثٌ واحد من هذا النوع –وقد أثبت فاعليته في دراسة ثورة البلديات القشتالية Comuneros و«حركة الأخويات» Germanías–، يتيح لنا معرفة الطبيعة الحقيقية للثورة الموريسكية.

وفي هذا الصدد، يمثِّل مارمول كاربخال دليلاً رفيعاً، سواء فيما يتعلق بالجماهير أو بالقادة. فمن خلال روايته، يحرص على تحديد المناطق التي تمرَّدت، وبوتيرة أقل، تلك التي لم تتمرَّد. وبوسعنا أن نستخدم أيضاً العرائض التي قدمتها بعض المناطق القروية بعد الحرب، لتثبت بأنها لم تشارك في الثورة. وهذا كان يجعلها، حسب تصوُّرها، تستحق الإعفاء من الطرد. ونستطيع، إذن، أن نُثْبت قائمتين:

المناطق التي تمرَّدت

منطقة أورخيبا Órgiva

منطقة بوكايرا Poqueira

منطقة خوبيليس Juviles

منطقة الساحل Cehel

منطقة أوخيخار Ugíjar

منطقة بيرخا Berja

منطقة أندراكس Andarax

منطقة دالياس Dalías

منطقة لوتشار Luchar

منطقة مارتشينا Marchena

أراضي سالوبرينيا (باستثناء سالوبرينيا) Salobreña

أراضي ألمرية (باستثناء المرية) Almería
ألبا وأبروثينا Alba / Abrucena

وادي لِكرين Valle de Lecrín (باستثناء بادول Padul، دوركال Dúrcal نيغويلاس Nigüelas، ألبونويلاس Albuñuelas، ساليريس Saleres).

إينستان Instan
ماركيزية ثينيتي Cenete
ألبونويلاس إي ساليراس Albuñelas y Saleras في ماي / أيار 1560
لابيثا Lapeza
غويخار، دودار، كينطار Güéjar. Dúdar. Quéntar
جبل بنتوميث Sierra de Bentomiz

وادي المنصورة Valle de Almanzora وجبال فيلابريس Sierra de Filabres (ما عدا سيرون Serón، لاس كوبياسLas Cuevas، أوريا Oria وبيليث بلانكو Vélez Blanco). في يونيو / حزيران 1569.
سيرون Serón.............................. في يوليو / تموز 1569
لاس كوبياس Las Cuevas.................. في سبتمبر / أيلول 1569
غاليرا Galera......................... في أكتوبر / تشرين الأول 1569
جبال رُندة Sierra de Ronda................ في إبريل / نيسان 1570

المناطق أو البلدات التي لم تتمرّد

غرناطة Granada

ويتور طاخار Huétor Tajar

بادول، دوركال ونيغويلاس. Padul. Dúrcal. Nigüelas

ألمرية Almería

فينيانا؟ Fiñana?

بيليث بلانكو وأوريا Vélez Blanco y Oria

غواديكس Guadix

أراضي غواديكس (عدا لابيثا) Tierra Guadix

باثا وويسكار Baza y Huéscar

أراضي باثا وويسكار (عدا غاليرا Galera وكاستيجيخا Castlilleja).

موتريل Motril

ألموخيا Almogia

بيناكي، إثناتي ومتشارابياجا Benaque. Iznate. Macharaviaya

مونتيخاكي وبيناوخان Montejaque. Benaoján

ألغاتوسين (أو الوطاسيين) وبينارّابا (أو بني رابح) Algatocín. Benarrabá

وهناك بلدات أخرى تنتمي إلى سلسلة جبال رُندة، تمثل حالة غير أكيدة، ولكنها، بلا شك، تنتمي إلى المجموعة التي ظلت مسالمة، وهي: موندا Monda، طولوكس Tolox، كاسارابونيلا Casarabonela، ألبانديري Alpandeire، خوثكار Júzcar، فرحان[1] Faraján.

(1) أُنجِز هذا الجدول انطلاقاً من معطيات مستقاة من الروايات التاريخية ووثائق متنوعة من مختلف الأراشيف: مؤسسة بلنسية لدون خوان (م. ب. خ.)، الدفعة 62، الجزء 465 (أويتور طاخار Huétor Tájar)، الأرشيف العام ليسمانكاس (أ. ع. س.)، ديوان قشتالة، الملف 2,170 =

من خلال هذا الجدول، نخرج ببعض الإستنتاجات الأساسية. قبل كل شيء، يجب التمييز بين الحركة التلقائية التي بدأت في أواخر شهر ديسمبر/ كانون الأول سنة 1568 م وأوائل يناير / كانون الثاني سنة 1569م، وانتشار الثورة، الذي كان، أحياناً كثيرة، ثمرةً لتحريض المبعوثين الذين كان يرسلهم المتمردون، ابتداءً من مايو / أيار سنة 1569م. حتى إن موريسكيي لابيثا وبعض قرى وادي المنصورة، على ما يبدو، لم ينضموا طوعاً إلى معسكر المتمرِّدين. وتُمثِّل بلدات جبال رُندة حالة ثالثة: إذ إنها تمرَّدت، لكن في وقت متأخر، بسبب الخروقات والابتزازات التي تعرَّضت لها من قِبَل جيش ألبارو دي لونا Álvaro de Luna.

بلا شك، كان لهذه الحركة قاعدة جبلية. وقد انضم إليها، عبر عدة مراحل، سكان أهم السلاسل الجبلية، ومثَّلت البوشارات، طيلة سنتين، روح المقاومة. ولكن رجال السهل أو الهضبات انضموا أيضاً إلى الحركة الانشقاقية، وفي بعض الأحيان، في وقت مبكِّر جداً، مثل القرى القريبة من سالوبرينيا أو التي تنتمي إلى ماركيزية ثينيتي. ولهذا فإن ثنائية الجبل–السهل، وإن كانت صالحةً، إلا أنها لا تكفي لتفسير جميع الحالات. إن البحث في البلدات التي لم تشارك في الثورة غني بالعِبَر: لم يشارك موريسكيو المدن في الثورة بشكل فعَّال، ولا موريسكيو السهول التي ترتبط بها بشكل وثيق، ولا سكان بعض القرى المعزولة: فينيانا، بيناكي، ماتشارابياجا، إيثناتي، رغم أن هذه البلدات الثلاث الأخيرة، لا تبعد كثيراً عن مالقة. تُرى ما هي أسباب هذا الموقف؟

ظلت فينيانا، لمدة بسنتين، بمثابة جزيرة وسط أراضٍ في حالة تمرُّد. وهناك

= (ألموخيا Almogia)، و2,173 (غور Gor)، و2,179 (كانيليس Caniles)، و2,182 (غالير Galera، أويسكار Huéscar، ثوخر Zújar)، و2,188 (بيناكي Benaque، إيثناتي Iznate)، و2,192 (غرناطة)، وأرشيف قصر العدالة لغرناطة (أ.ق. ع. غ.)، وثيقة مسح أراضي إينستان Instan.

سبب واحد فقط يمكن استدعاؤه هنا: الطبيعة المختلطة لسكانها، حيث كان بها، في سنة 1562م، 90 منزلاً مسيحياً و120 منزلاً موريسكياً، وفي سنة 1568م، مئة منزل مسيحي ومئة وخمسون منزلاً موريسكياً. ولم يتحرك هؤلاء الأخيرون رغم أنهم كانوا يمثّلون الأغلبية. وكانت كل من إثناتي، متشارابياجا وبيناكي تعيش وضعاً مشابهاً، وإن كانت نسبة الساكنة الموريسكية بها أكثر ارتفاعاً. في ألموخيا، سنة 1561م، كان هناك أربعون منزلاً مسيحياً، من مجموع 128.

إلى هذه الأمثلة، يمكن إضافة لابيثا، التي غادرها الموريسكيون إلى الجبال، مجبَرين، حسب مارمول؛ إذ كانت تعيش بها 261 عائلة، من بينها41 عائلةً مسيحيةً. في المقابل، في البوشارات، لم يكن هناك سوى اثنين أو ثلاثة مسيحيين في كل بلدة. كان يُقيم ببلدة إينستان –وهي البلدة الوحيدة التي تنتمي إلى أبرشية مالقة التي ثارت ابتداءً من ديسمبر / كانون الأول سنة 1568م– 147 ساكناً، كان المسيحي الوحيد بينهم هو القسيس إسكالانتي Escalante. وعلى الأرجح، فإن «التعايش» الذي كانت تتيحه العديد من العلاقات، كان حقيقة في أكثر من مجال.

وكان الأمر أكثر وضوحاً في المدن. وإلا فبأي طريقة أخرى يمكن تفسير فشل محاولة فراس بن فراس في حي البيازين؟ فما من شكٍّ أن الحرب كانت ستتخذ منحىً آخرَ، لو أن الحي ثار في ذلك الحين. ومع ذلك، فإن نتيجة المهمة التي قام بها فراس ليست غريبة كما قد يبدو لأول وهلة، فلقد تعايش موريسكيو البيازين لمدة عقود مع المسيحيين. قبل كل شيء، لم يكن الفصل بين السكان كبيراً للحد الذي كان يُعتقد إلى الآن؛ ويبرهن على ذلك إحصاء لمنازل الموريسكيين، قبل طردهم في سنة 1576م. وهذا ملخَّصه:

91 (695) الكنيسة الكبرى

148 (636) القديس أندريس

76 (533) سانتياغو

11 (376) القديس خيل

24 (527) القديسة آنا

106 (286) القديس بيدرو والقديس بابلو

581 (725) القديس خوان دي لوس ريجيس

- (312) القديس خوستو كون لا إنكارناثيون

8 (412) لا مغدالينا

(585) القديس ماطيّاس

2 (623) القديسة إسكولاستيكا

103 (490) القديس ثيثيليو

148 (501) القديس خوسي

293 (401) القديس ميغيل

529 (736) القديس نيكولاس

231 (249) القديس غريغوريو

333 (374) القديس لويس

286 (257) القديس بارطولومي والقديس لورينثو

272 (271) القديسة إيسابيل

513 (651) القديس كريستوبال والقديس ماطِيُّو

158 (675) القديس إديلفونسو

856 (883) سالبادور، القديس بلاس، القديس مارتين والقديسة إينيس

- (170) القديسة دي لا ألامبرا [قديسة الحمراء]

59 بيتاً مع دكان (الكنيسة الكبرى، كنيسة القديس خيل، كنيسة لا ماغدالينا).

4,828[1]

من بين 23 دائرةً، فقط ثلاث دوائر لم يكن بها أي بيت موريسكي؛ بينما كان هناك 884 منزلاً أو منزلاً مع دكان للموريسكيين (18 في المئة من المجموع) داخل دوائر تقطنها أغلبية مسيحية. وفي المقابل، وبمقارنة الوثيقتين، نستنتج أن المسيحيين كانوا حاضرين في أغلب الدوائر التي كانت بها أغلبية موريسكية، إلى درجة أنهم شكّلوا محورا يتمثّل في حي سان خوان دي لوس ريجيس أو سان ميغيل. وكان الجزء الأعلى من حي البيازين المنطقة الوحيدة بغرناطة التي يمثّل فيها الموريسكيون أغلبيةً ساحقةً[2]. هناك نجد الغرناطيين القلائل الذين حملوا السلاح؛ من بين 900 حالة فردية أشير إليها فقط ثار منها 50، وكلهم تقريباً –44– كانوا ينتمون إلى دوائر الجزء الأعلى من الهضبة[3]. غير أن التّساكن لم يكن سوى وجه من أوجه «التعايش». لكن العنصر الأكثر حسما كان هو

(1) الرقم الأول يقدِّمه إحصاء سنة 1576م، الذي يخبر عن الوضع قبل الثورة. هذه الوثيقة تنتمي إلى أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,192. في واقع الأمر، يفترض أنه في سنة 1586م، كان هناك 5280 بيتاً موريسكياً بغرناطة. يجب أن نضيف إلى 4828 بيتاً تم إحصاؤه سنة 1576م، 31 بيتاً لحرس ومستخدَمي الأخويات، و421 بيتاً كان قد تهدَّم. الرقم الذي وضعناه بين قوسين هو عدد البيوت التي تنتمي إلى كل دائرة، في سنة 1561، حسب المعطيات التي قدمها ف. رويث مارتين: «التغيرات الديموغرافية والاقتصادية في مملكة غرناطة، خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر» («المجلة السنوية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، 1968، صص. 144–145).

(2) لقد طال الدمار الجزء الأعلى من حي البيازين، لذلك كان التواجد المسيحي بسان نيكولاس وسان كريستوبال محدوداً للغاية، على عكس ما يظهر.

(3) ب. فانسون: «حي البيازين بغرناطة في القرن السادس عشر (1526–1587)»، المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث»، 1971، ص. 205.

النفاذية في مجال العمل. وفي هذا الصدد، كان قلب مدينة غرناطة –المنطقة المحيطة بساحة باب الرملة Bibarrambla، والقيصرية Alcaicería بوجه خاص– عنصراً أساسياً. كان هناك عالم يضج بالحركة، يختلط فيه المسيحيون والموريسكيون. هؤلاء وأولئك كانوا يملكون دكاكين هناك، ومن بينهم الكثير من موريسكيي حي البيازين. صناعة الحرير، التي اشتهر بها الموريسكيون، لم تكن مع ذلك حكراً عليهم، كما لم تكن كذلك أيضاً حرفة البِغالة التي كان يمارسها 15 مسيحياً من دائرة القديس إديلفونسو في سنة 1561م.

وبإمكاننا أن نبدي ملاحظات مماثلةً فيما يتعلق بِغواديكس Guadix أو باثا Baza أو ألمرية Almería أو موتريل Motril. في هذه الأخيرة، كانت تتعايش 117 عائلةٌ موريسكيةً و286 عائلة مسيحية منذ 1561م[1]. وكانت المشكلة مطروحةً بشكل مختلف في القرى الواقعة بالسهول المحيطة بهذه المدن. كان بعضها يضمُّ ساكنة كلها موريسكية، وخاصةً في مُنخفَضي غواديكس وباثا، غير أن هذه القرى، بوجه عام، كانت إما مناطق عُبور، أو كان بينها وبين المدينة تبادلٌ تجاريٌ مستمر، من خلال الأسواق. ولربما كانت المثاقفة بها أيضاً أكثر وضوحاً، نظراً لوفرة رجال الدين وفاعليتهم بها، أكثر من المناطق الجبلية. أضف إلى ذلك العنصر الرادع المتمثل في وجود أو عبور الجيوش المسيحية من تلك المنطقة. صحيحٌ أن بعض سكان هذه القرى حملوا السلاح بصفة فردية، وكان عددهم أكبر من عدد الذين حملوه في المدن، غير أن هذه المناطق لم تشهد ثورةً جماعيةً. بطبيعة الحال، كل هذا يحتاج إلى تأكيد، ومع ذلك ليس بوسعنا ألاَّ نعطي اهتماماً كبيراً للفقرة التي يتحدث فيها مارمول عن موقف ساكنة وادي لِكرين: «ثار سكان الأماكن المنخفضة بوادي لكرين في اليوم الثاني من عيد الفصح... لكن سكان بادول، دوركال، نيغويلاس، لاس ألبونويلاس

(1) أ. ع. س. ملفاشت المالية، الملف 131.

وسالاريس، وهم الأكثر قرباً من غرناطة، لم يثوروا حينها، إلا أن عدداً كبيراً منهم غادر إلى الجبل...»[1]. وبطبيعة الحال، لم يتعاون الموريسكيون الذين ظلوا مسالمين مع المسيحيين، لأنهم كانوا متعاطفين مع الثوار، وكانوا يساعدونهم، بالمعلومات والزاد، من حين إلى آخر.

ولربما كان للنظام الإقطاعي تأثير أيضاً على الخيار الذي اتخذته بعض المجتمعات القروية. ولعله سبب ثانوي، لكن لا يجب استبعاده مبدئياً. من بين القرى التي لم تتمرد، نجد أوريا Oria وبيليث بلانكو Vélez Blanco، اللتين كانتا تنتميان إلى ماركيزية بيليث (مثل كهوف المنصورة Cuevas de Almanzora، التي لم تنضم إلى الانفصاليين إلا في أكتوبر / تشرين الأول سنة 1569م) وويتور طاخار، التي كانت إقطاعاً لأنطونيو دي لونا Antonio de Luna. إلى هذه الفئة تنتمي أيضاً أورثي Orce وغاليرا Galera، وهي مناطق كانت خاضعةً لنفوذ دون إينريكي إينريكيث Don Enrique Enríquez —وسيكون أخوه من سيتولى الدفاع عن الموريسكيين أمام الملك، في سنة 1567م—؛ وويسكار Huéscar التي كانت تحت نفوذ دوق ألبا؛ وسيرون Serón وطولوكس Tolox وموندا Monda التي كانت تخضع لنفوذ ماركيز بيجينا Marqués de Villena؛ وبيناوخان Benaoján ومونطيخاكي Montejaque اللتان كانتا تحت نفوذ ماركيز أرداليس Marqués de Ardales؛ والوطاسيين Algatocín وبني رابح Benirrabá التي كانت تحت نفوذ دوق مدينة سيدونيا Duque de Medina Sidonia. صحيحٌ أنه بوسعنا أن نذكر نماذج معاكسة، خاصةً في قرى ماركيزية ثينيتي Marquesado de Cenete وبلدة أورخيبا، اللتين كانتا تحت نفوذ دوق سيسا Duque de Sesa، أو كانيجاس ديل أثيتونو Canillas del Aceituno التي كانت تحت نفوذ ماركيز كوماريسMarqués

(1) ل. ديل مارمول، المصدر السالف الذكر، ص. 213.

de Comares، وهي أوّل قرية ثارت بجبال بنتوميث Bentomiz. لكن أورخيبا تقع في قلب جبل البوشارات، بينما كان رعايا ماركيزية ثينيتي في خلاف دائم مع سيدهم، خلال القرن السادس عشر. بوجه عام، كان الإقطاعيون يوفرون الحماية لرعاياهم الموريسكيين، الذين، التزموا الهدوء في المقابل، في مناسبات عديدة.

ونجد الخصائص نفسها عندما ندرس أصول زعماء الثورة، وقد كان من بينهم، بطبيعة الحال، بعض الغرناطيين، الذين عدَّدهُم ك. غارّاد: بن داود Aben Daud، وفراس بن فراس Farax Aben Farax، وعبد الله ابن أبيه Aben Aboo. غير أن أصل هذا الأخير لم يكن من المدينة، بل من قرية ميثينا بومبارون Mecina Bombarón، بجبل البوشارات. كان ابن أمية عضواً في المجلس البلدي لغرناطة، ولكن ارتباطه بقريته بالور Válor كان وطيداً؛ وكان إيرناندو الصغير Hernando El Zaguer عمدة لبلدة كاديار Cádiar، وكان ميغيل دي روخاس Miguel de Rojas ينتمي إلى قرية أوخيخار Ugíjar، بينما كان إيرناندو الحبقي Hernando el Habaqui عمدة لبلدة الكُدية Alcudia؛ والرامي El Rami عمدة لبلدة إينستيتوثيون Institución، وكان إيرناندو الدّرّة Hernando El Darra ينحدر من عائلة للعُمَد ببلدة فريخيليانا Frigiliana، وكان خيرونيمو المالح Jerónimo El Maleh عمدة لبلدة فِرّيرا Ferreira... كل هؤلاء كانوا ينحدرون من مناطق جبلية، ما عدا الحبقي. حسناً، رأينا كيف أن هذا الأخير أقام علاقات صداقة مع المسيحيين (على عكس الآخرين)، مما سيخوّله القيام بدور المُفاوِض في معاهدات الاستسلام.

ولا تقلُّ أهمية دراسة الوضع الاجتماعي لهؤلاء الرجال. فقد كان جلّهم من الأعيان المرموقين؛ لقد ظل النظام الاجتماعي القديم للموريسكيين حيّا وأدّى دوره على أكمل وجه، منذ اندلاع الصّراعات. فلقد كان يكفي أن يقرّر

أحد القادة المذكورين اتجاهه ليتبعه كل سكان البلدة. لم يحدث الشيء نفسه في الأوساط الحضرية، حيث كانت العائلات المرموقة، رغم المكانة التي كانت تحظى بها، أقل ارتباطا بالكتلة الموريسكية، وذلك لقربها من فئة المسيحيين الغالبة. كان انتقال إيرناندو دي بالور إي كوردوبا Hernando de Válor y Córdoba (ابن أمية) من غرناطة إلى بالور بمثابة فعل رمزي: كان عودةً إلى منابع وأصول الحضارة الإسلامية التي كانت ما تزال على حالها الأصلي في الأرياف. ولهذا السبب، اكتست الحرب خلال أسابيعها الأولى طابعا متعصِّبا، تُرجم في القتل والتنكيل بالقساوسة والقيِّمين على الكنائس وتدمير دُور العبادة وتدنيس المقدَّسات[1]. ممَّا يفسِّر لنا أيضاً انصهار المنفيين وقُطاَّع الطرق الذين كانوا ينتهجون أسلوب الهجوم السريع بكل سهولة في الثورة، مشكِّلين خط الهجوم. وحسب علمنا، لم يكن أيٌّ منهم من أصل حضري[2].

وتكشف الثورة أيضاً عن مدى القوة التي حافظت عليها روابط القرابة، إذ لم يحدث أي انشقاق في قلب المجموعات الأُسريَّة[3]، فقد اختارت كل عشيرة، بشكل جماعي، إما الإخلاص للحكم القائم أو الثورة، إذ اندفع أبناء بالور –الذين كانوا يفتخرون بكونهم ينحدرون من سلالة عبد الرحمن– وحلفاؤهم جميعاً إلى القتال. كان إلى جانب ابن أمية حموه ميغيل دي روخاس Miguel de Rojas، وعمه إيرناندو الصغير Hernando El Zaguer، وأخوه لويس دي بالور Luis de Válor، وأبناء عمومته عبد الله ابن أبيه Aben Aboo والغالب El Galipe[4]. وكلهم قاموا بأدوارٍ بارزةٍ؛ يمكننا القول: إن

(1) كارو باروخا، المصدر المذكور آنفاً، صص. 175–180.

(2) انظر صص. 144–145.

(3) كانت أسرة بني السراج استثناء، مما يفسر عزلة فراس ابن فراس.

(4) انظر مارمول، المصدر المذكور آنفاً، ص. 188: «اجتمع كل أبناء أسرة بالور، الذين كانوا أسرة كبيرة»، وفيما يتعلق بالغالب El Galipe، انظر المصدر نفسه، ص. 351.

أنطونيو دي بالور Antonio de Válor، والد ابن أمية، كان أول من دلّ أقرباءه على الطريق، ذلك أنه عندما اندلعت الصراعات، كان سجيناً محكوماً بعقوبة التجذيف في السفن الملكية؛ وإن كان قد تمكّن من الفرار، إلا أنه قُبِض عليه من جديد بصحبة ابنه الآخر، فرانثيسكو، وتم إرسالهما معاً إلى غاليسيا Galicia.
وكان إيرناندو الحبقي، خلال العمليات، مصحوباً بزوجته ماريا بنابيديس María Benavides، وبناته وصهره لويس بن عمر Luis Abenomar[1].
هذا الأخير، بعد مقتل حميه، تنقّل بين جبال البوشارات، على رأس سرية من الجنود الموريسكيين لإقناع من كانوا ما يزالون متمسّكين بالثورة بالاستسلام.

أما بنو الثغري Zegríes، سواء فرانثيسكو، الذي كان عضوا في المجلس البلديّ، أو غونثالو ابن أخيه، وزوجته و أبناؤه فقد ظلوا على إخلاصهم[2].
أما آل بالاثيوسLos Palacios، فقد ظلوا في حيرة من أمرهم بعض الوقت؛ كانوا أصدقاء لآل بالور (فقد كان ميغيل مَن ضَمن إيرناندو دي بالور في إحدى المحاكمات)، ولكن سواء ميغيل أو أبوه خيرونيمو أو عمه إيرنان باجي دي بالاثيوس، حاكم غواديكس، ظلوا مخلصين للفريق الأكثر واقعيةً.
وكان تدخُّل هذا الأخير بارزاً في المفاوضات مع الحبقي[3]. أما موقف ميغيل وخيرونيمو المتذبذب في البداية فقد كلَّفهما التهديد بالخلع، عندما جاء وقت تصفية الحسابات، وإن لم يكن له عواقب جدية، بالنسبة إليهما. في الأمثلة الأربعة، اتخذت العائلات قرارها بشكل جماعي. لكن هذا لا يستثني وجود خصومات بين أولئك الذين اتخذوا الخيار نفسه، كالتي كانت بين فراس،

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,178. وانظر أيضاً أنطونيو دومينغيث أورتيث: «بعض الوثائق حول الموريسكيين الغرناطيين بـ «المجلة المنوعة»»، أ. مارتين أوثيتي، صص. 247-254).
(2) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,168، و2,172، و2,178، و2,181.
(3) المصدر نفسه، الملف 2,172. تجدر الإشارة إلى أن أهم المفاوضين هم من سكان منطقة غواديكس، وينتمون -من كلا الطرفين- إلى الفئة المعتدلة.

الذي كان يدَّعي بأنه ينتمي إلى بني السراج Abencerrajes، وآل بالور، أو بين الحبقي وابن أبيه. بل كانت هناك خصوماتٌ حتى داخل الأسرة الواحدة، بين أبناء العمومة خاصةً، على سبيل المثال، بين ابن أمية من جهة، وابن أبيه والغالب من جهة أخرى.

إن تعقُّد الأسباب التي أفرزت الثورة الموريسكية لا يغطِّي على طابعها الذي كان قروياً بالأساس. ولم يكن حرفيو صناعة الحرير القلائل الذين ساهموا في التحضير لها، أو شاركوا فعلياً فيها سوى استثناءات، إذ كانت الأوساط القروية أكبر متضرِّر من أزمة صناعة الحرير، والابتزاز الضريبي للسلطات المسيحية. وهناك، على وجه الخصوص، كانت المثاقفة قد حققت تطورات أقل. كان الشعور المسيطر على المجموعتين، سواء في البوشارات أو بينتوميث، هو الكره الذي غُذِّي لمدة عقود. لقد وقفت ساكنة هذه القرى بأكملها، وبشكل تلقائي، وراء زعمائها الذين استعادوا عافيتهم. هذه الحركة، التي كانت تعبيراً عن يأس أقلية كانت تريد الحفاظ على هويتها، حفرت الهوة التي كانت تفصل بين الحضارتين، بصفة نهائية.

* * *

لقد أكَّدنا على التضامن الموريسكي داخل مملكة غرناطة: قليلون هم من كسروا الروابط مع بني جلدتهم. ولقد كان إعتاق آلاف الأسرى الذين وقعوا في أيدي المسيحيين إحدى التجليات الواضحة للالتحام، في سبيل مواجهة الخصم. ويحدِّثنا نيكولاس كابريجانا Nicolás Cabrillana عن بعض الحالات المعبِّرة، على سبيل المثال، حالة الزوجين غارثيا نابارُّو García Navarro وليونور شاطا Leonor Xata اللذين قاما بِرهن أراضي لهما، لمساعدة ثلاثة موريسكيين آخرين على جمع المبلغ المطلوب لافتداء أحد سكان طابيرناس[1].

(1) نيكولاس كابريجانا: «العبيد الموريسكيون بألمرية خلال القرن السادس عشر» في «الأندلس»، 1975، ص. 112.

ولكن، هل كان التضامن نفسه موجوداً بين الموريسكيين من جهة، والأتراك والبربر من جهة أخرى؟

لقد عاش المسيحيون، الذين كانوا قلقين بشأن الحجم الذي اتخذته حرب غرناطة، طوال سنتي الصراع، متخوِّفين من أن يضطروا إلى مواجهة تحالف وحدوي إسلامي محتمل. كان هذا الموضوع لازمة جميع المراسلات، ليتجلى بقوة أكبر في الوقت الذي سيبدو فيه الوضع مخالفاً للموريسكيين، أي في النصف الثاني من سنة 1569م. فلقد كتب السفير الفرنسي بآلابا Álava، إلى ساجاس Çayas في أوائل شهر أغسطس / آب قائلاً: «ليشأْ الرّب أن يُعاقب أولئك المتمرّدين في البوشارات قبل أن يتسلَّح ذلك الكلب (السلطان)»[1]. وكتب السفير Fourquevaux، بعد ذلك ببضعة أيام: إنه، إذا ما انضم الموريسكيون الأراغونيون، الذين كان يُخشى التحاقهم بالثورة، إلى المعركة، فإن عدد المتمردين سيرتفع من 30,000 إلى 100,000. في الربيع الآتي، مع أن وضع الجيوش المسيحية كان قد تحسَّن، وكان هناك تخوُّف من وُقوع تدخُّل وشيك ومتزامن للموريسكيين الأراغونيين والأتراك في النِزاع. ولقد أعرب فيليبي الثاني عن هذا التّخوف في رسائله إلى نائب الملك في جزيرة سردينيا وإلى أساقفة المملكة[2]. وأوضح سفير البندقية، دوناتو، أن الذعر كان مخيِّماً بين المسيحيين القدامى بمملكة بلنسية، في سنة 1570م[3]. وتمضي شهادة لوبي دي ميندييتا Lope de Mendieta، الذي كان يكتب من أورناتشوس Hornachos، في الاتجاه نفسه، إذ يقول إن الاستعدادات في البلدة (التي

(1) بروديل، المصدر المذكور آنفاً، ص. 362.

(2) خ. ريغلا: «دراسات حول الموريسكيين»، الإصدار الثاني، بلنسية، 1971، صص. 146–147. وهناك نص آخر في نفس هذا الصدد، بتاريخ 2 من أبريل / نيسان سنة 1570م، بالأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و) أوسونا، الملف 419، الصفحة 115.

(3) س. غارثيا مارتينث: «اللصوصية والقرصنة ومراقبة موريسكيي بلنسية خلال عهد فيليب الثاني» («دراسات»، 1972، ص. 123).

كانت موريسكية مائة بالمائة) قائمةً على قدم وساق، وحتى الأطفال فيها يتدربون على استعمال السلاح؛ ويضيف: « تيقّنوا من أنهم على علاقة بأهل غرناطة، وبأن بعضهم يأتي إلى هنا، وآخرين من هنا يذهبون إلى هناك، وبأن لهم طريقا سرِّيا يسلكونه دون المرور بوسط البلدة، والحال هذه، بإمكانهم إلحاق أضرار كبيرة بجلالتكم، إذ إنهم يحملون إلى إخوانهم الكثيرَ من القطع المعدنية لِصنع الرماح... وهم الآن أيضاً يتعاملون ويتواصلون مع موريسكيي ماغاثيلا Magacela وبنكيرينثيا Benquerencia، أكثر مما كانوا يفعلون بالعادة، قبل الثورة»[1].

ورغم ورود بعض المبالغات في الإشارات السابقة، يجب أن نسلِّم بأن الخطر كان حقيقياً. على الأرجح، كانت هناك علاقات بين الموريسكيين الغرناطيين والبلنسيين؛ كما أُرسِلت عدة بعثات إلى دول شمال أفريقيا، إلى الجزائر وتطوان، وكذلك إلى القسطنطينية. وبوسعنا أن نتصور أن المجموعات الموريسكية لهذه المدن الثلاث لم تبق مكتوفةَ الأيدي. وقد كانت رسالة بن داود -أحد زعماء المتمرِّدين منذ تاريخ مبكر- التي كانت موجَّهة إلى البربر ووقعت في أيدي المسيحيين، تتضمن نداءً كان يجب أن يُنقَل إلى السلطان[2]. وفي يناير / كانون الثاني من سنة 1569م، انتقل لويس دي بالور، أخو إيرناندو، إلى الجزائر، ومن ثم إلى القسطنطينية. وفي شهر أغسطس / آب، حصل الحبقي على وعود راسخة من علج علي، في الجزائر. في خريف العام نفسه، وسيبدأ الحديث عن احتلال منسّقٍ من قِبَل المسلمين لإسبانيا. في فبراير من عام 1570م، سيرسل ابن أبيه مبعوثَين إلى المدينتين الصديقتين؛ وسيرسل علج علي إليه أسلحةً ويكتب إليه قائلاً: «بهذا نعزِّز الرغبة الموجودة بمساعدتكم، لأنكم اليوم

(1) مؤسسة بلنسية لدون خوان، الدفعة 1، ص. 73، النص بتاريخ 17 ماي / أيار 1569 أو 1570.

(2) مارمول، المصدر المذكور آنفاً، ص. 179.

أصبحتم تشكِّلون معنا جسداً واحداً»[1].

مسألة العلاقات بين الموريسكيين والحكومة العثمانية درسها أندريو ك. هيس Andrew C. Hess، الذي اعتمد لأول مرة، على مصادر تركية[2]. لم يُعثر في المحفوظات على أي طلب للمساعدة من قِبل المتمرِّدين، إلا أنه عُثِر على بعض الأوامر التي تثبت الاهتمام الذي أثارته هذه القضية عند السلطان سليم الثاني؛ إذ كتب إلى الموريسكيين قائلاً: «لقد أخبرتموني بأن لديكم 20,000 رجلٍ مسلَّحٍ، ومئة ألف آخرين دون سلاح، وبأنهم، على إثر وصول السلاح من الجزائر، وجدوا الثقة بالنفس، وكبَّدوا المسيحيين الملاعين العديد من الهزائم». لقد كان السلطان يفكر بمساعدتهم مباشرة بعد انتهائه من إخضاع قبرص؛ وإلى ذلك الحين، أكّد لهم أنهم سيستمرون في تلقِّي الدعم من الجزائر. ويؤكد هيس أن السلطان لم يحاول فقط استعمال الطابور الخامس الموريسكي ضد إسبانيا، بل إنه حاول استعمال البروتستانت أيضاً.

إلا أن الدعم الفعلي الذي تلقَّاه الموريسكيون كان محدوداً. بلا شك، كانت هناك حركة دؤوبة متواصلة بين ضفتي المتوسط. ففي شهر أغسطس / آب من عام 1569م، نزل بالسواحل الأندلسية 400 رجل، كان قد أرسلهم الحسين. وفي ربيع سنة 1570م، من بين 25,000 مقاتل، كان هناك ما يقرب أربعة آلاف تركي وبربري. وقد وصلت قوات داعمة في شهر يونيو / حزيران، ولكن، تم اعتراضها من قِبَل المسيحيين. من جهة أخرى، يتحدث إسكولانو Escolano عن تدخُّل للموريسكيين البلنسيين، وعن تمرُّد إحدى قرى تلك المملكة في سنة 1570م[3]. لكن كل هذا لا يكاد يُذكر، ولا يمكن مقارنته بالإمكانات التي

(1) المصدر نفسه، 318.

(2) «الموريسكيون: الطابور الخامس العثماني في القرن السادس عشر بإسبانيا» («المجلة التاريخية الأمريكية»، العدد 74 (1968)، صص. 1–25.

(3) المصدر نفسه، ص. 318.

كانت ستتيحها للموريسكيين الغرناطيين ثورة جماعية لكل إخوانهم في الدين، مدعومين بإنزالات مهمة للقوات عن طريق البحر، في الوقت الذي كانت فيه أهم جيوش الملك الإسباني متمركزةٍ بإيطاليا ومنطقة فلاندرز. كان الموريسكيون الغرناطيون مدركين لأن الدعم الذي يتلقونه غير كاف، وبلا شك، كانوا يشتكون من ذلك، ففي شهر فبراير / شباط، سيردُّ علج علي على ابن أبيه قائلاً: «فأما عن قولكم بأننا لم نقدِّم لكم المساعدة لأن مدننا ينقصها الرجال، فأقسم بالله أننا لم نسمع بهذا الكلام هنا...»[1].

ويجدر التساؤل حول الأسباب التي جعلتهم لا يتلقَّون دعماً أكثر حزماً من الخارج. بالنسبة إلى الأتراك، نعرف أنهم كانوا مشغولين بغزو قبرص، إضافةً إلى قضايا عالقة أخرى مع روسيا. وقد تمَّ إخضاع قبرص في خريف سنة 1570م، وفي هذا التاريخ، كان الوقت قد فات لإنقاذ الموريسكيين. في العام التالي، وقعت معركة ليبانتو Lepanto. وشيئاً فشيئاً، ستفقد تركيا اهتمامها بأحداث المتوسط الغربي، بل وتوصَّلت إلى هدنة ضمنية مع فيليب الثاني[2]. أما والي الجزائر، علج علي، فكان قد جمع في أكتوبر / تشرين الأول سنة 1569م أسطولاً مكَّنه من الاستيلاء على تونس. وباختصار، لقد فضَّل أهمُّ حليفَين محتَملين للموريسكيين الاستمرار في لعبتهم الخاصة، واستغلال شلل إسبانيا المؤقت، حتى إن بعض المؤرخين الإخباريين قد ذهبوا إلى حدِّ القول: إنّ علج علي قد منع المتطوعين من الرحيل إلى الأندلس، ليستخدمهم في مهمته بتونس، وأنه لم يسمح بالرحيل إلى مملكة غرناطة إلا إلى أولئك المقاتلين الضعفاء. ورغم ذلك فإن التعزيزات والإمدادات العسكرية التركية والشمال-إفريقية لعبت دوراً لا يستهان به؛ فلقد قاتل القائد التركي، الكوسالي El Cosali، ببسالة

(1) الموريسكيون: الطابور الخامس العثماني في القرن السادس عشر بإسبانيا» (المجلة التاريخية الأمريكية، العدد 76 (1968)، صص. 1-25).

(2) بروديل، المصدر المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص. 356 وما يليها.

حتى الموت للدفاع عن إينوكس Inox. ولقد تدخَّل عدة قادة آخرين (الحسين Hoscein، كاراكاش Caracax، نبيل Nebel، محمتي Mahamete)، في مرحلتين حاسمتين: إذ ساعدوا على قتل ابن أمية في أكتوبر / تشرين الأول سنة 1569م، وأقنعوا ابن أبيه، في يونيو / حزيران من سنة 1570م، بأن عليه أن يواصل القتال. ويبدو، كذلك، أنهم كانوا يؤيدون المقاومة مهما كلَّف الثمن، ربما لأنها كانت تخدم مصالح الجزائر أو القسطنطينية.

ثم إن غياب موريسكيي تاج أراغون أيضاً يبدو مثيراً للاستغراب، لأول وهلة. هل يجب أن نسلِّم بأن الخلافات بين مختلف مكوِّنات الأمة الموريسكية كانت قد أصبحت جوهرية؟ يجب ألا نغفل أن الموريسكيين البلنسيين، وهم الأكثر عدداً، كانوا قد جُرِّدوا من سلاحهم منذ سنة 1563م، وأنهم كانوا، إلى جانب الأراغونيين، يخضعون إلى مراقبة شديدة. ويشير ر. غارثياً كارثيل، في محاضرة بالمؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، إلى أن ثمة «حزام صحي» كان قد عزلَ الغرناطيين عن البلنسيين. ولا بد أنهم كانوا مدركين لأن تدخُّلهم لابد إلا أن يمدِّد ويلات حرب لم يكن بوسعهم أن يكسبوها. كان استرداد إسبانيا إلى الإسلام قد أصبح وهماً. وفي جميع الأحوال، أدرك الموريسكيون الغرناطيون أن للتضامن الإسلامي حدوداً.

* * *

في 1 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1570م، تمَّ تجميع الموريسكيين قرية قرية، لاقتيادهم تحت حراسة مشددة، خارج مملكة غرناطة. ذلك الإجراءَ الذي خُطِّط له لأعوام، وتقرَّر في الأشهر القليلة السابقة (على الأقل منذ شهر مارس/ آذار)، دخل أخيراً حيِّز التنفيذ. فقد طال قرار الترحيل جميع الموريسكيين، باستثناء القليلين منهم. إذ لم يشمل أولئك الذين حملوا السلاح،

ثم استسلموا فحسب، بل أيضاً أولئك الذين كانوا يُدعَون بـ «موريسكيي السلام»، أي أولئك الذين لم يتمرَّدوا. شيئاً فشيئاً، فُرض هذا الحلُّ كالطريقة الوحيدة القادرة على وضع حدٍّ للثورة، لأنه بهذه الطريقة فقط يمكن عزل تلك العناصر المتعنِّتة التي لم تقبل الهزيمة، وتحصَّنت بالجبال لمواصلة القتال. تم تقسيم المملكة إلى سبع مناطق، تخضع كل منطقة منها إلى مسؤول أو اثنين أو ثلاثة، قاموا بقيادة العمليات انطلاقاً من أحد مراكز التجميع (رُندة، مالقة، غرناطة، غواديكس، باثا، بيرا وألمِريَّة). كان يُشرِف عليهم مفوَّضون، وكان كل واحد منهم مكلَّفا بتجميع السكان من عشرات القرى[1].

ولم تستغرق هذه المرحلة الأخيرة سوى أسبوعٍ واحدٍ، رغم الصعوبات المختلفة التي وُوجهت خلالها. استطاع بعض الموريسكيين الاختباء، والبعض الآخر تمكن من الهرب، والبعض منهم امتنع عن الامتثال أيضاً، لكن بوجه عام، كان ذلك أمام استفزازات من الجيش المسيحي. ومع ذلك، سيتمّ تجميع أكثر من 50,000 شخص داخل المستشفيات والخورنيات بالمناطق المخصصة السبعة: 5,000 بين مالقة ورُندة، 12,000 في غرناطة، 12,000 في غواديكس، 6,000 في بيرا، 8,500 في ألمرية. وإلى هذا العدد، 43,000 نسمة، يجب إضافة فريق باثا، الذي كان يتكون من 2,400 رجل فوق الأربعة عشر وتحت السبعين سنة، مرفوقين بعدد كبير من الشيوخ والنساء والأطفال. فالمجموع، إذن، يفوق 50,000، وهو الرقم الذي أعطاه القائمون على عملية الطرد. فقد كتب أحدهم أنه قد تم ترحيل 50,000 موريسكي إلى قشتالة[2]. وكتب آخر، وهو فرانثيسكو غوتييريث دي كويجار Francisco Gutiérrez de Cuéllar، في رسالة إلى كاردينال سيغوينثا Sigüenza: «في رسالتي السابقة كنت قد قلت إن

(1) ب. فانسون: «طرد الموريسكيين»، ص. 211—246.

(2) مؤسسة بلنسية لدون خوان (م. خ. ب.)، الدفعة 62، ص. 515.

عدد المسلمين الذين أُخرجوا، في تلك المناسبة، من هذه المملكة يفوق 35,000 نفس، ثم علمنا بعد ذلك هنا أنه، بالإضافة إلى اللائحة التي كانت موجودةً، والتي تضمنت العدد المذكور بشكل تقريبي، قد تمّ إخراج إحدى عشرة ألف نفسٍ من وادي المنصورة، ووفقاً لهذه المعطيات، يكون عدد الذين أخرجوا من جميع أنحاء المملكة 50,000...»[1].

وأصبح بوسع المرحلة الثانية، وهي مرحلة النزوح (المسيرة الطويلة نحو الشمال أو نحو الغرب) أن تبدأ. مبدئياً، كان كل شيء معداً: كان يجب أن تتقدم مجموعات تتألف كل واحدةٍ منها من 1,500 شخص، يقوم بحراستهم 200 جندي، بمسافة عشرين كيلوميترا في اليوم. وكان يجب أن تَتبَع هذه الطوابير عربات مجرورة تُرصُّ فيها أمتعة المطرودين. وكان الزاد مكفولاً: إذ ستفرَّق عليهم وجبتان في اليوم، أكلةً خفيفة في الصباح وأخرى أهم مع نهاية النهار. تلقَّى المفوّضون تعليمات بإغداق الوعود على الموريسكيين قبل الانطلاق، وحتى بإعطائِهم آمالاً كاذبةً. هذا ما يتَّضح من التعليمات التي أُعطيت لمفوّض باثا، ألونسو كاربخال: «بما أن هذا الإقليم لم يُزرَع بسبب عدم الاستقرار الذي حلَّ مع الحرب، والجفاف الذي حلَّ هذه السنة، فقد آلت هذه المنطقة إلى بؤس شديد يستحيل معه العيش فيها، ولهذا (...) فلقد اتخذ جلالته قراراً بإخراج المسيحيين الجدد، في ظل الظرف الحالي من هذه المملكة، وأخْذِهم إلى قشتالة وأقاليم أخرى، كانت محاصيل السنة فيها وافرةً ولم تعانِ من الحروب، حيث يمكنهم التزود والعيش برخاء كبير، خلال السنة الجارية. ومن الممكن النظر في أية لحظة بأي طريقة يمكنهم العودة إلى ديارهم (...) كما أنهم يستطيعون حمل جميع أمتعتهم، دون أن يؤخذ منها شيء، وعلى هذا النحو، يجب أن

(1) المصدر نفسه، المجموعة 62، ص. 466، الوثيقة بتاريخ 1570,11,14

تقال لهم جميع الكلمات الطيبة التي تُعرَف»[1].

لم يكن الواقع يمتُّ إلى هذا المشهد الشاعري بصِلة. بداية، تُرِك جانباً ذلك المخطط الأوَّلي الذي كان يهدف إلى ترحيل مجموعات مكثَّفة إلى ألباثيتي وإشبيلية. ذلك أن الأحوال الجوية جعلته غير قابل للتنفيذ. إذ حالت رداءة الطقس التي عاشها المتوسط دون عمليات النقل، كما عرقلت الأمطار والثلوج عملية التموُّن على طول طريق ألباثيتي. وفي معظم الأحيان، كان يقتضي الأمر التصرُّف بارتجال، عند آخر لحظة. اضطر الموريسكيون إلى المسير في ظل ظروف صعبة جداً، ولمدة أسابيع، مستَثيرين حتى عاطفة وشفقة العملاء المكلَّفين بترحيلهم. وشهادة دون خوان النمسا البليغة معروفة في هذا الصدد، كما يمكن استحضار شهادات أخرى، كشهادة خيرونيمو فرينتيس Jerónimo Frentes، الذي كتب من موقعه بألباثيتي، إلى كاردينال سيغويثا قائلاً:

«(...) إنه لأمر في غاية الأسى رؤية هذا العدد الكبير من الأطفال الصغار والنساء، وهم فيما عليه من حالة الفقر والبؤس حين يصلون. ونظراً لقساوة الطقس ولأن أعدادهم كبيرة فإنه، لا يمكن تنفيذ كل ما يخطَّط له، مهما كانت الاستعدادات»[2].

في نهاية المطاف، وصل 5,500 موريسكي إلى إشبيلية، و21,000 إلى ألباثيتي، و12,000 إلى قرطبة و6,000 إلى طليطلة. بالنسبة إلى الكثيرين منهم، لم تكن هذه سوى نهاية المرحلة الثانية من ترحالهم القسري، إذ لم يكن في نية السلطات ترك هذه الأعداد الهائلة متمركزةً في مكان واحد. من بين أولئك الذين وصلوا إلى قرطبة، تابَع سبعة آلاف مسيرتهم إلى إيكستريمادوراً Extremadura، وتم توزيع 7,500 من أولئك الذين وصلوا إلى ألباثيتي، بين مدينة وادي الحجارة

(1) المصدر نفسه، المجموعة 1، ص. 35.

(2) المصدر نفسه، المجموعة 1، ص. 49.

(غوادالاخا) Guadalajara وطليطلة Toledo وتالابيرا دي لا راينا Talavera de la Reina، في حين غادر 6,000 موريسكي كانوا يعيشون بطليطلة هذه المدينة، باتجاه سيغوبيا Segovia، بلد الوليد Valladolid، بالينثيا Palencia أو سلمنكة Salamanca. وكانت ما تزال هناك عملية أخيرة: توزيع الموريسكيين على البلدات التي تدخل في نطاق الأقاليم المذكورة، بهدف تفريقهم قدر المستطاع. ويمكننا أن نعتبر أنّ هذه العمليات قد انتهت في حوالي العشرين من شهر ديسمبر / كانون الأول. وبذلك يكون هذا الترحيل الفظيع قد استغرق نحو شهرين.

وليس بالأمر الذي يبعث على الدهشة أن تكون الحصيلة سلبيةً لهذه العملية. فلقد قدَّر هنري لابيير H. Lapeyre نسبة الوفيات التي حدثت فجأة بين 1 من نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1570م وربيع سنة 1571م –وهو التاريخ الذي أجريت فيه إحدى عمليات الإحصاء– بنحو 20,7٪[1]. وهذه النسبة، بلا شك، هي أدنى من النسبة الحقيقية؛ ولقد شارفت 30٪ في منطقة إيكستريمادورا. علاوةً على ذلك،كان أولئك الذين نجوا من الموت، والذين كانوا مستنزَفين، في حالة يُرثى لها. فقد انتشر داء التيفوئيد بين ذلك القطيع البائس، مما استلزم إيداع العديد من الموريسكيين بالمستشفيات، ثم إن انتشار هذا الداء بينهم –إذ كانوا يحملونه– لم يكن ليسهِّل استقبالهم. فقد حاولت بعض المدن التخلص منهم، ولكن دون جدوى، وكان لا بد لأولئك البؤساء أن يستقروا بمكانٍ ما.

(1) هـ. لابير: «جغرافية إسبانيا الموريسكية»، ص. 125.

أصول الموريسكيين الذين استقروا بمختلف المناطق القشتالية	
ألباثيتي– تشينتشيًا –Albacete Chinchilla	غواديكس Guadix ماركيزية بيليث Marquesado de Vélez بورتشينا Purchena باثا Baza أويسكار Huéscar أوخيخار Ugíjar
قلعة إيناريس Alcalá de Henares	باثا Baza كانيليس Caniles
ألكانترا Alcántara	ألموخيا Almogia
ألكاراث Alcaraz	أنطاس Antas أوهانيث Ohanez تيخولا Tíjola
ألكاثار دي سان خوان كونسويغرا/ Alcázar de San Juan / Consuegra	ماركيزية ثينيتي Marquesado de Cenete بيناموريل Benamaurel
ألماغرو / مانثاناريس Almagro / Manzanares	ماركيزية ثينيتي Marquesado de Cenete
بالدييناس Valdepeñas	تييراً دي غواديكس Tierra de Guadix

<table>
<tr><td>كاثيريس Cáceres</td><td>فيرِّيْرا Ferreira
أورخيبا Órgiva</td></tr>
<tr><td>كارمونا Carmona</td><td>غرناطة Granada
الوطاسين Algatocín
طولوكس Tólox</td></tr>
<tr><td>قرطبة Córdoba</td><td>غرناطة Granada
بيغا دي غراناادا Vega de Granada
البوشارات Alpujarras
وادي المنصورة Río de Almanzora
سورباس Sorbas
بيدار Bedar
لوبرين Lubrín
طورُّوكس Torrox
كانيجاس دي أثيتونو Canillas de Aceituno
كوماريس Comares</td></tr>
<tr><td>إيثيخا—إستيبا—أوسونا—Écija Estepa—Osuna</td><td>كاسارابونيلا Casarabonela
غرناطة Granada
جبال رندة Sierra de Ronda
طولوكس Tolox
موندا Monda
غوارو Guaro</td></tr>
</table>

غوادالكنال Guadalcanal	إيثناتي Iznate
غوادالاخارا–ثوريتا Guadalajara–Zurita	ماركيزية ثينيتي Marquesado de Cenete
خايين Jaén	غرناطة Granada البوشارات Alpujarras غواديكس Guadix رُندة Ronda
لوركا Lorca	أويسكار Huéscar
مارتوس Martos	غرناطة Granada بيغا دي غراندا Vega de Granada
كينطنار دي لا أوردين Quintanar de la Orden	ماركيزية بيليث Marquesado de Vélez
سيغورا دي ليون Segura de León	أوجا دي مالقة Hoya de Málaga
سيغوبيا Segovia	غواديكس Guadix تييرًا دي غواديكس Tierra de Guadix
إشبيلية Sevilla	ألمرية Almería
تيمبليكي Tembleque	إل سالار El Salar
طليطلة Toledo	تييرا دي غواديكس Tierra de Guadix البوشارات Alpujarras ماركيزية ثينيتي Marquesado de Cenete

أوكليس- أويتي -Ucles Huete	وادي المنصورةRío de Almanzora
قشتالة القديمة Castilla La Vieja	غرناطة Granada بيغا دي غراناداا Vega de Granada موتريل Motril تريبيليث[1] Trevélez

كانت عملية الطرد لنوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1570 أهم عملية نُفِّذت، ولكنها لم تكن الوحيدة التي عانى منها الموريسكيون، إذ لم تكن سوى جزء مركزي من لوح ثلاثي. من جهة، وقبل الوصول إلى مرحلة تطبيق الإجراءً العام، كانت السلطات، مدفوعة برغبتها الشديدة في تسهيل العمليات العسكرية ببعض القطاعات، قد لجأت إلى بعض عمليات الطرد الجزئية حسب اقتضاء الحاجة لذلك؛ ومن جهة أخرى، بعد نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1570م، ظل هناك موريسكيون مختبئون، أو متمرِّدون داخل الأراضي التابعة لمملكة غرناطة، تم البحث عنهم وإرسالهم إلى الشمال. ما الحجم الذي اتخذته هذه العمليات الجزئية؟ قبل كل شيء، يجب القيام بجردها. يشير مارمول كاربخال إلى تلك العمليات المتعلقة بسكان حي البيازين الغرناطي، في يونيو / حزيران من سنة 1569م؛ وأويسكار في نوفمبر / تشرين الثاني؛ وإل بورخي El Borge وكوتار Cútar وكوماريس Comares وبني مرغوشة Benamargosa وأيضاً لا بيغا دي غراناداا Vega de Granada في مارس / آذار من سنة 1570م؛ وطولوكس Tolox وموندا Monda في شهر ماي / أيار[2]. كل

(1) هذا الجدول أُنجز انطلاقاً من الجدول الموجود في مقال ب. فانسون المذكور آنفاً، ص. 221، بالإضافة إلى المعطيات الموجودة بالأرشيف العام لسيمانكاس (أ. ع. س.)، ديوان قشتالة، الملف 2,165 و 2,167 و2,169.

(2) مارمول، المصدر السالف الذكر، الصفحات، 278، 300، 318-319، 323، 325، 342-344. ب. فانسون: «كم عدد الموريسكيين الذين طُردوا من مملكة غرناطة؟» («المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث»)، 1971، صص. 397-398.

هذه العمليات طالت جزءاً مهماً من ساكنة هذه المناطق، ولكنها لم تشمل مجموعها؛ فقد استُثني البعض، وكثيرون هم من تمكنوا من الفرار[1]. في نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1570م، كان ما يزال بِكوماريس 156 شخصاً، وبلا شك، بضعة آلاف بحي البيازين. كانت السلطات واعية بأن التدابير التي اتُّخِذت لم تُطبَّق بشكل كامل، لكنها كانت راضيةً بما قد حققته، باعتبار أن النتائج كانت ملموسةً. هذا ما عبَّر عنه بيدرو لوبيث دي ميسا Pedro López de Mesa في رسالة له إلى الكاردينال ديغو دي إيسبينوسا Diego de Espinosa، بشأن عملية الطرد ليونيو / حزيران من سنة 1569م: «مع أولئك الذين يوجدون في الحجز وفي السجون، يصل العدد إلى ما يناهز أربعة آلاف، دون العجزة والأطفال. كثيرون كانوا غائبين، وآخرون اختبأوا، غير أننا مسرورون جداً لذلك، لأن إخراج أربعة آلاف عدو من غرناطة، ممن يمثلون الفئة الرئيسة والمهمة، سيترك أثراً إيجابياً جداً، لأنهم غادروا وتركوا لنا نساءهم وأطفالهم وممتلكاتهم كغنائم...»[2].

إلا أن هذا الموقف لا يعني الاستسلام، إذ ما إن سنحت الفرصة، سواء بغرناطة أو بأماكن أخرى، حتى تم تجميع الموريسكيين واقتيادهم خارج المملكة. ومع أن هذا النوع من العمليات كان يتكرر، إلا أنه لم يوثَّق من قِبَل المؤرخين الإخباريين. ويصف بيدرو لوبيث دي ميسا إحدى هذه العمليات التي نُفذِّت في ديسمبر / كانون الأول من سنة 1569م:

«أمرني دون خوان النمسا باحتجاز جميع الموريسكيين المتبقين في هذه المدينة في أربع كنائس، بُغْية إخراجهم من المدينة. تم احتجاز 2,800 شخص، طُرِد أكثر من نصفهم، ولم يبق منهم سوى العجزة والمرضى، وهناك أيضاً 150 عاملاً لدى الخبازين والفرانين والحدادين، وإلى غير ذلك من الحرفيين. كما

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,166، صفحة 1. في مالقة، ألقي القبض على العديد من الخواص، لأنهم خبأوا لديهم موريسكيين من طولوكس وموندا وغوارو.

(2) أرشيف مدينة سالم (إشبيلية)، ماركيزية كوماريس.

ظل آخرون، لكونهم تجاراً، أو أشخاصاً ذوي مكانة رفيعة، لكي يتصرفوا في دكاكينهم وممتلكاتهم، ولأجل ذلك، أُعطِيت لهم مهلة خمسة عشر يوماً، وقد بدأوا كلهم بترتيب أمورهم لكي يرحلوا، وهم يغادرون كل يوم...»[1].

بالإضافة إلى طرد موريسكيي مملكة غرناطة في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1569م، تم طرد سكان كهوف المنصورة Cuevas de Almanzora في فبراير / شباط من سنة 1570م، وباثا في ماي / أيار، وغرناطة (العاصمة) ربما في شهر يوليوز / تموز[2]. وهناك آثارٌ لأقلية منهم بكامبو دي مونتييل Campo de Montiel، إلا أن الأغلبية اقتيدت خارج منطقة الأندلس الغربية.

لا يمكن تحديد عدد المطرودين من مملكة غرناطة قبل عملية الطرد الرئيسة إلا بشكل تقريبيّ، ولعله يناهز الـ 20,000: لقد أُخرج من غرناطة ما بين أربعة وخمسة آلاف، على أقل تقدير في يونيو / حزيران من سنة 1569م، بالإضافة إلى ألفين في ديسمبر / كانون الأول - يناير / كانون الثاني؛ ومن بيغا دي غرانادا، تم إخراج ما بين خمسة وستة آلاف في مارس / آذار من سنة 1570م؛ وأُخرج نحو ألف آخرين من طولوكس وموندا وغوارو، دون تعداد النساء والأطفال، في ماي / أيار من سنة 1570م[3]. من جهة أخرى، وبوجه عام، تم تنفيذ هذا المخطط عبر مرحلتين: في المرحلة الأولى تم التخلص من الرجال، ثم بعد ذلك، من النساء والأطفال. لذلك يجب أن نعتبر العدد 20,000 حداً أدنى أكثر منه حداً أقصى.

كانت الموجة الثالثة والأخيرة من عمليات الطرد، منذ 1570م، الأكثر تعقيداً. إذ إنه من الصعوبة بمكان أن نعرف على وجه اليقين إذا ما كان الضحايا ينتمون

(1) مؤسسة بلنسية لدون خوان (م. ب. خ.)، الدفعة الأولى، ص. 68.

(2) هذا ما تشير إليه، على ما يبدو، هذه الجملة: «إن ميغيل جُنبران قد غادر قبل سنتين إلا شهرين، حسب المرسوم»، والتي يعود تاريخها إلى 23 من سبتمبر / أيلول سنة 1572 (أرشيف قصر العدالة بغرناطة (أ. ق. ع. غ)، القسم 209، الكتاب 77، دائرة سان ميغيل).

(3) بالنسبة إلى طولوكس وموندا وغوارو، انظر أرشيف مؤسسة بلنسية لدون خوان (م. ب. خ.)، الدفعة الأولى، ص. 6.

إلى المجموعة التي ظلت، إلى ذلك الحين، ببلداتها الأصلية، أو إلى أولئك الذين لم يستسلموا ووقعوا في الأسر لاحقاً، أو إلى أولئك الموريسكيين الذين كانوا قد طُردوا ثم عادوا خلسةً إلى أراضيهم. فريق مهمٌّ من هؤلاء الذين طُردوا في آخر لحظة، كانوا ينتمون إلى المناطق الإقطاعية. في كثير من الحالات، حاول الإقطاعيون التمسك برعاياهم؛ وبعد مفاوضات حثيثة مع التاج، تمَّت الموافقة على أن يُسكِن أولئك الإقطاعيون الذين يمتلكون أراضي بقشتالة، رعاياهم المطرودين من غرناطة بهذه الأراضي. وقد اقتيد 3,500 منهم إلى هناك في ديسمبر / كانون الأول من سنة 1570م، وأُرسِل آخرون بعد ذلك بكثير؛ وهكذا وصل 51 موريسكياً ينتمون إلى ماركيزية بيليث إلى طليطلة في إبريل/ نيسان من سنة 1574م. تحولت هذه المدينة إلى مركز لاستقبال الموريسكيين الغرناطيين، فقد استقبلت في يونيو / حزيران من سنة 1571م مجموعةً مهمةً منهم، ثم قدم إليها، بعد ذلك، 74 موريسكياً من ألمرية في نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1572م، و32 من بورتشينا وموتريل في فبراير / شباط من سنة 1573م، و11 من ألمونييكار وموتريل في أغسطس / آب من السنة نفسها... ولعل ضحايا عمليات الطرد التي نُفِّذت بعد نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1573م يتجاوز الـ 5,000 آلاف، ولربما يقترب من العشرة.

تلخيصاً لِما عرضناه سابقاً، نستطيع القول: إن المراحل الثلاث المذكورة شملت حوالي 80,000 شخص، ككل. هذا المجموع، الذي نعتقد أنه أقرب ما يكون إلى الواقع، نحصل عليه بِجمع النِّسَب الجزئية لعمليات التهجير الثلاث: 20,000 خلال الأولى، 50,000 خلال الثانية، و10,000 خلال الثالثة. كانت هذه هي النتيجة الرئيسة للثورة. أما آثارها، فقد كانت واسعةً، سواء في الحياة الإسبانية أو في المصير النهائي لمجموع الأقلية الموريسكية.

الفصل 3

التوتُّرات الدائمة بين المسيحيين والموريسكيين (1570-1598)

يشير تاريخ 1570م إلى أعنف شرخ في تاريخ الموريسكيين، ذلك التغيير الذي طرأ على التوزيع الجغرافي، وكان نتيجة آثار الثورة الغرناطية غيّر معطيات المشكلة الموريسكية، بشكل جذري. من الآن فصاعداً، سيشكِّل موريسكيو تاج أراغون، ومع فارق كبير، المجموعة الأكثر كثافةً، التي ستسلِّط الحكومة انتباهها عليها؛ ومع ذلك، لم يكن هذا الاهتمام منصباً عليها بشكل حصري، بل كان بوتيرة أقل مما أريد الإقرارُ به حتى الآن. ذلك أن إحدى النتائج الرئيسة للترحيل القسري تمثَّلت في تصاعد التشاحن من جديد، بين المجموعتين، في مناطق واسعة من مملكة قشتالة، وظل خامداً لفترة طويلة. من جهة أخرى، كانت مواجهة سنة 1570م بمثابة كاشف، إذ استطاع كلٌّ من الطرفين أن يُدرِك مدى الفروقات التي تفصل بينهما؛ وكانت الجراح عميقة، ولم تكن لتلتئم بسرعة. ومع أن التضامن الإسلامي بالكاد سيتجلى خلال النزاع، إلا أنه كان يشكِّل تهديداً مستمراً، وكان بمثابة سيف داموكليس المعلَّق على رؤوس المسيحيين. كان كل موريسكي مشبوهاً، والعكس صحيح، إذ كان الموريسكيون ينظرون إلى كل مسيحي على أنه واشٍ محتمل. في ظل هذه الظروف، وبالنسبة إلى الطرفين معاً، لم يكن هناك إيمان إلا بالحلول المتطرِّفة. كان زمن الدمج والأساليب الإقناعية قد ولَّى؛ أو على الأقل، لم يعد يُستمع إلى أولئك الذين ينادون بها. كانت هناك ثلاثة حلول مطروحة: اللجوء المعمَّم إلى السلاح، دمج هذه الأقلية باتباع أساليب إكراهية، ومسألة الطرد. سوف تفرض نفسها هذه الأخيرة، وعلينا أن ندرس الطرق الملتويَّة التي أدَّت إلى ذلك.

استولى الذُّعر على المسيحيين. وفي الحقيقة، وأكثر من أي وقت مضى، لم يكن من الممكن السيطرة على الموريسكيين. لقد أدّى طرد الموريسكيين الغرناطيين من مملكتهم الأصلية إلى خلق عمليّة تنقل دائمة؛ فإلى أولئك الذين كانوا يسعون إلى تجميع أفراد عائلتهم المشتَّتين، يمكن إضافة أولئك الذين كانوا يسعون جاهدين مستميتين، للعودة إلى مسقط رأسهم. وسنرى، من جهة أخرى، كيف أن الكثير من الأراغونيين والبلنسيين سيَعبُرون أراضي تاج أراغون، من شمالها إلى جنوبها، ناسجين شبكةً متينةً من العلاقات مع الأراضي المسلمة بشمال أفريقيا ومع الأتراك، وكذلك مع البروتيستانت الفرنسيين، وعلى رأسهم أمير بيرن Bearne.

لم يعد هناك خوف من مؤامرة إسلامية وحدوية، وإنما مِن تحالُفٍ لكل أعداء «الملك الكاثوليكي»، فيليبي الثاني. وبطبيعة الحال، سيُعتبَر الموريسكيون عناصر أساسية في هذه المهمة الواسعة. فقد كانت تصل إلى الملك تحذيرات من كل الجهات، كالتحذير الذي وجَّهه إليه مطران طليطلة:

«أناشد جلالتكم، بكل تواضع، أن تَأخُذوا بِعَين الاعتِبَار أنه إذا ما قدِم الجيش التركي عبر بحارنا، بقوته المعهودة، ليجد بمملكة بلنسية 50,000 جندي يحملون القربينات، دون قوات أراغون وغرناطة، وعددها كبير، وهم سيجتمعون كلهم فيما بعد، مع أولئك الذين يعرفون جميع الطرق والمسالك، ماذا سيكون مصير هذه المملكة التي تفتقر إلى الخيل والأسلحة والرجال المتمرّسين؟ وهذا ما لا يخفى على الموريسكيين، بل إنهم قد أعدُّوا العدَّة لكل شيء ودرسوه جيداً، وإذا ما أضفنا خطر الكالفينيين والمهرطقين، تصبح المهمة عسيرةً(...)»[1]

أو تلك التي توصَّل بها من محقِّقي محكمة التفتيش بسرقسطة:

«(...) إن المخطَّط الذي لديهم للثورة هو أن دون أنطونيو البرتغال Don

(1) أرشيف مؤسسة بلنسية لدون خوان (م. ب. خ.) الدفعة الأولى، ص. 138، مدريد، 17-03-1582.

Antonio de Portugal وأمير أورانج Orange قد اتفقا مع مسلمي المغرب، عن طريق بعض التجار البرتغاليين والموريسكيين الغرناطيين، على أن يتحرك هؤلاء من تلك الجهة. ولقد التقى أمير بيرن Bearne بملك فرنسا وحدَّثه عن الوعد الذي كان قد قطعه أمامه عندما تزوج بأخته، بأنه سيدعمه بالرجال، لكي يحصل على نبارًا وقد نسَّق مع موريسكيي أراغون لكي يدعموه في ذلك. أما بالنسبة إلى بلنسية، فإنهم ينتظرون وصول الجيش التركي، الذي لا يعلمون من أي جهة سيأتي، ولا يعرفون إلا أنه، في 11 من أغسطس / آب، سيكون في الجزائر. ثم إنهم نسَّقوا أيضاً مع الفرنسيين لإدخال القطران، عن طريق رونسفال Roncevalles على شكل كُرات شحم، لكي يحملوه إلى الموريسكيين، لأجل إحراق السفن الشراعية والحربية للمسيحيين(...)»[1].

وراء هذه التحذيرات، نجد إشاعات شتى، قد تكون مبنيةً على أساس صحيح أو من وحي الخيال، وشهادات عفوية أو ربما قد حُصِل عليها بالقوة. ولقد وصل الذعر بالمسيحيين إلى إعطاء أتفه الأحداث صيغة إثباتية. ففي سنة 1573م، سيُخبر حَدّاد موريسكي من بلدة موراديجا Moradilla الواقعة بقرب أراندا ديل دويرو Aranda del Duero، رجال الدين ورئيس بلدية أراندا بمشروع ثورة عامة:

«أقول لكم: إن الموريسكيين الذين أُخرجوا من مملكة غرناطة يريدون التمرد مرةً أخرى، والعودة إلى الجبال بمجرد أن تسنح لهم الفرصة، وبأنهم ينوون القيام بذلك في وقت الحصاد، حيث سينتقلون إلى أراغون، لكي يثوروا مع سكان تلك المملكة، منتقلين من مكان إلى آخر»[2].

(1) المصدر نفسه، ص. 144؛ 15-03-1582. بإمكاننا مقارنة هذا الخوف من المؤامرة بذلك الذي كان محوره هنود أمريكا. انظر ج. ب. ديفيول: «محاربة الديانات الأصلية في البيرو الكولونيالية». باريس- ليما، 1971، ص. 176-181.

(2) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,174.

ومع ذلك، كان مصدر هذه الأخبار السرية التي وصلت المكاتب الملكية مجرد حديث، تم بين موريسكيَّين أو ثلاثة، من بلدة فوينتيدوينيا Fuentidueña. في مناسبات أخرى، سيكون عدد البغّالين الذين اجتمعوا في قرية أو اثنتين ما سيثير ذعر محقِّقي محكمة التفتيش البلنسية، في بداية سنة 1582م[1].

هذه الإشارات، مهما كانت واهية، شكّلت التربة الخصبة التي عزَّزت نشوء أسطورة المؤامرة التي أقلقت أغلب العقول، رغم أنها لم تكتسب يوماً مصداقية كبيرة، لدى فيليبي الثاني. بينما كان البعض يعيش في خوف من خطر تنفيذها، كان البعض الآخر ينتظرها كإشارة لتحريره الأخير[2]. بينما كان الجميع يؤمنون بالتنبوءات التي سرعان ما انتشرت كالنار في الهشيم، وهكذا، في سنة 1574م، سيتنبَّأ أحد الأتراك بأراغون بثأر الموريسكيين الوشيك.

في سنة 1582م، سيحتفل موريسكيو مملكة أراغون بعودة أليخاندرو كاستيجانو Alejandro Castellano، وهو موريسكي من كالاندا (تيرويل) كان قد سافر إلى تركيا في سنة 1560م، وعاد إلى بلده الأصلي، ليشهد كيف أن العلامات التي تُنبِئ بالانهيار المسيحي قد تأكّدت. حسب النبوءة، كان «سيولد فتى مختلف عن الآخرين، وسيفقد أباه عندما يكمل خمسة أو ستة أشهر من عمره، وعندما سيصل إلى سن الثمانية والعشرين أو الثلاثين، سيصبح قائداً للموريسكيين في تلك المملكة، وسيحقق انتصاراً عظيماً في الحرب». وقد وصف كاستيجانو هذه الشخصية: «هذا الاختلاف يكمن في أن حجم ذراعه يعادل ذراعين، وأنه ضخم الجثة، مقوَّس القدمين، ولديه ستة أصابع في كل يد»[3].

(1) أرشيف مؤسسة بلنسية لدون خوان (م. ب. خ)، الدفعة الأولى، ص. 138.

(2) الأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و.)، محكمة التفتيش، الملف 4,529. ذكره كارداياك: «مسلمون ومسيحيون»: مواجهة إشكالية (1492–1640)، باريس، 1977، ص. 51.

(3) م. ب. خ.، الدفعة الأولى، ص. 163.

خلال إحدى محاكمات محكمة التفتيش بكوينكا Cuenca، سنة 1584م، كشف أحد الموريسكيين عن الآمال التي كان يعلِّقها أبناء جلدته على الأتراك الذين سيقدمون لتحريرهم، والإشارة المتعارف عليها بين الموريسكيين والأتراك هي رفع الإصبع.

ولم يقصِّر المسيحيون كذلك، من هذه الناحية. في سنة 1572م، سيُرسل بيدرو ديثا Pedro Deza. رئيس مجلس المدينة لمملكة غرناطة، إلى الكاردينال إيسبينوسا Espinosa، رئيس المجلس الملكي، رسالة يخبره فيها بفحوى كتاب سلّمه إياه إسكافيٌّ موريسكي مع بداية الثورة؛ إذ يُنبئ بمجيء مُخلِّص يُدعى المَخْفيّ El Encubierto (مثل ذلك الزعيم الشهير والغامض للأخوية البلنسية)، وحسب الأوصاف التي يوصف بها، يبدو أنه يشير إلى دون خوان النمسا. ويذكر دون بيدرو كتاباً آخرَ، باللغة الإيطالية، يتضمن بعض النبوءات: الانتصار في معركة ليبانتو، وسيتبعه انهيار الإمبراطورية التركية، قبل سنة 1575م. وبرغم بعض التحفظات التي سرعان ما سيطرحها كاتب الرسالة جانباً، يعبِّر هذا الأخير عن الأمل التي تبثُّه فيه هذه النبوءات:

(...) «وقد رأيت كيف أن النبوءات السابقة قد تحققت كلها، أملي كبير بأن الرب سيُيَسِّر نجاح هذه الإشارات السارَّة، والسعي بها قُدُماً إلى أن تتحقق مستقبلاً»[1].

وسرعان ما خرجت نبوءات أخرى إلى الضوء: سوف يتم طرد الموريسكيين، وستنهار القوة التركية مع بداية القرن السابع عشر، وبالنهاية، ستؤول إلى الزوال. وهناك نبوءة أخرى تَنسِب إلى الأمير فرناندو بن فيليبي الثالث (وهو الذي سيصبح لاحقاً الكاردينال-الأمير)، دور المنتصر على «العدو المسلم»[2].

(1) المصدر نفسه، الدفعة الأولى، 29-01-1972.

(2) ت. هالبرين دونغي: «صراع وطني...»، ص. 117.

(في الحقيقة، وكما هو معروف، لقد ذاعت سمعته العسكرية إثر هزيمته للسويديين في نوردلينغن Nördlingen).

عند هذه المرحلة، كانت السذاجة قد وصلت ذروتها، ومع ذلك، كانت ما تزال توحي بالأفكار لبعض الأشخاص. ولعلَّ القصة الطريفة لعودة الغرناطيين المزعومة إلى مملكتهم الأصلية تستحق الرواية. في شهر إبريل / نيسان تقريباً، من سنة 1577م، هبَّت ريح أمل كبيرة فجأة على مجموعات الموريسكيين الغرناطنيين الذين كانوا قد استقروا بقشتالة أو الأندلس الغربية؛ فقد كان يقال بأن الملك سيسمح لهم بالعودة، عن قريب، مقابل دفعهم لمبلغ مهم؛ وإن المفاوضات، التي يشارك فيها ألونسو بانيغاس Alonso Vanegas كانت في مرحلة متقدمة جداً. ولقد كانت هناك مراسلات في هذا الصدد، بين عدة مدن، كما تشهد على ذلك الرسالة التي وقَّعها ثمانية موريسكيين كانوا يقيمون بطليطلة، والتي كانت موجَّهة «إلى فخامة السيد دون إيرناندو مولاي Don Hernando Muley، وخيرونيمو إينريكيث دي بييدراهيتا Jerónimo Enríquez de Piedrahita، وألونسو إيرنانديث كاميد Alonso Hernández Camid وإلى باقي السادة والأصدقاء بإشبيلية»، في 11 من إبريل / نيسان. وقد أوضح الموقِّعون بأن هذا التدبير يتعلق على الأقل، بأولئك الذين لم يحملوا السلاح خلال الثورة، ولربما يطال الآخرين أيضاً، وبأن الأملاك المُصادرة ستُعاد إلى أصحابها، كما أنهم طالبوا بجمع المال لمواصلة هذه الإجراءات، وبالفعل، نُظِّمت حملة لجمع التبرعات؛ وسرعان ما عيَّنت بعض المجموعات، مثل مجموعة قلعة إيناريس Alcalá de Henares، ممثِّلين كلَّفتهم بإرسال هذه الإعانات.

بإمكاننا أن نتصوَّر مدى الصدىً الذي قد أحدثه خبر من هذا النوع، وإن لم يكن له أيُّ أساس من الصحة، على أغلب الظن. لم يكن الموريسكيون يفكِّرون

بغير ذلك. «إن أولئك الموجودين بإشبيلية وقرطبة ونواحيها وأراضي أخرى مضطربون وهم لا يهتمون بإدارة ولا بتسيير ممتلكاتهم، بسبب الآمال التي يبثُّها فيهم أولئك الأشخاص الذين يقولون بأنهم بصدد مطالبة القصر بالحسم في هذا الأمر، لِما لهم في ذلك من مصلحة»[1]. وقد انتقلت هذه الضّجة إلى بلد الوليد، ووادي الحجارة، وإويتي، وقلعة إيناريس، وأوكانيا، وخايين، وقرطبة، وإشبيلية، وكان مركزها بمدينة طليطلة، ولم يتردد رئيس بلديتها في الكتابة إلى الملك ليُثنِيَه عن تطبيق ذلك الإجراء: «هذا يعني أنه لن يكون بوسعنا إصلاح الضرر الذي سيلحقونه بالساحل، مرةً أخرى. لأن ما من شيء يتمناه «التركي» أكثر من أن ينزل بسفنه هناك، وهؤلاء (الموريسكيون) ما يزالون مسلمين كما كانوا أول مرة. وإذا كانوا يحاولون ذلك هنا، فذلك بنصيحة ومشورة من الأتراك، عن طريق وسطاء. وأنا أتحدث بصفتي رجلاً ذا خبرةٍ، قد تجاوز السبعين من العمر، وقد رأيت أشياء كثيرة في هذه المملكة». وينقل دون بيدرو دي ديثا خبر قلق المعمِّرين الجدد لمملكة غرناطة:

«لقد ذاع الخبر إلى درجة أنه قد أثار قلقاً بين الساكنة الجديدة، التي تخشى، إذا ما كان الخبر صحيحاً،أن تؤخذ منها بلداتها. ولذلك، فإن السكان قد توقَّفوا عن حرث الأراضي واستغلالها كما كانوا يفعلون بالعادة، إلى أن يروا ما الذي سيحدث».

كان لا بد من إخماد هذا الحماس لدى الموريسكيين بوضع الأمور في نصابها، ولكن ليس دون أخذ الاحتياطات اللازمة، إذ كان هناك تخوُّف شديد من أن ينفجر الوضع. ولكن، مع نهاية شهر يونيو / حزيران، يبدو أن الهدوء سيعمُّ من جديد.على جميع أنحاء المملكة[2].

(1) بيدرو ديثا للملك: في 28—04—1577.

(2) يوجد الملف كاملاً بـِ الأرشيف العام لسيمانكاس (أ. ع. س.)، ديوان قشتالة، الملف 2،179.

كيف يمكننا تفسير ظاهرة من هذا النوع، إذا ما انطلقنا من أن مسألة المفاوضات غير قابلة للتصديق؟ تشير كل النصوص إلى أن المروّجين لهذه القضية هما الأخوان لورينثو وميلشور بيرّيو Lorenzo y Melchor Berrío وغاسبار دي راجا Gaspar de Raya. ولا نعرف شيئاً عن هذا الأخير سوى أنه كان يسكن بطليطلة. بينما كان الأخوان بيرّيو معروفَين بشكل أكبر، إذ كانا يعملان في تجارة الشمع، ويمتلكان ثروة مهمة. كان أصلهما من غرناطة، حيث كانا يملكان دكاناً بسوق الشمع، ومنزلين بحي البيازين، وبُستانَين ومطحنةً، وكانت لهما علاقات تجارية واسعة، بما أنهما كانا يتعاملان أيضاً مع تجار مدينة ديل كامبو Medina del Campo. كلاهما اتُّهِم بتزعُّم الثورة، وبعقد اجتماعات تحضيرية لها، وبمصادقة إيرناندو دي بالور. وقد ألقي القبض عليهما في إبريل / نيسان من سنة 1569م، وتم اقتيادهما إلى طليطلة، بعد أن أُفرِج عنهما في أكتوبر / تشرين الأول من سنة 1572م. هل اغتنمت هذه الشخصيات الثلاث حالة الفوران التي كانت سائدة آنذاك بين أبناء دينها، لاستغلالها في عملية نصبٍ ضخمة؟ هل كانت لديها أهداف سياسية، ترمي إلى الإبقاء على حالة الفوضى تلك (ولِمَ لا؟) لتفجير ثورة جديدة؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، ينبغي أن نعرف هل هناك شخصيات أخرى مهمة، تتحرك في الظل. هل كان دون ألونسو دي غرانادا بانيغاس Don Alonso de Granada Vanegas شريكاً بالفعل أم أن اسمه كان يُستعمل فقط كذريعة؟ في جميع الأحوال، كانت العملية محبوكةً بشكل جيد، فقد كانت هناك سابقة العديد من المفاوضات التي أجريت من قبل، لمحاولة شراء العفو الملكي، من خلال مساهمة مالية. من جهة أخرى، تكشف هذه الظاهرة عن مدى الاهتمام الذي كانت تثيره أبسط الشائعات، التي كانت تثيرها النبوءات أيضاً، كما تكشف

كذلك، عن شراسة التضامن الموريسكي[1].

من أجل تغذية الإشاعات والآمال الأكثر حماقة، تقتضي الحاجة مناخاً نفسياً ملائماً، لكنها تقتضي أيضاً توفر بعض الحقائق. وهذه الأخيرة لم تكن تنقص، حيث إن الخطر الموريسكي لا يزال قائماً، وربما بحدة أكبر، إذ إن العلاقات لم تنقطع يوماً بين الموريسكيين والقسطنطينية. كان الأتراك يستعِدُّون لتشكيل أسطول بحري ضخم لإنقاذهم في سنة 1589م، ثم في 1591م[2]. كانت الرسائل المتبادلة بين الجزائر والموريسكيين البلنسيين تُضبَط باستمرار، وكان يُلقى القبض على الموريسكيين الذين يتنقلون بين ضفتي المتوسط[3]. غير أن ما كان يُقلِق فيليبي الثاني، أكثر فأكثر، هو، بلا شك، تلك العلاقات الدائمة القائمة بين الموريسكيين، الأراغونيين منهم خاصةً، وبروتيستانت منطقة بيرن. ولم تكن تنقصه الأسباب، فقد كان مبعوثو المسيحيين الجدد يسافرون، منذ سنة 1570م، إلى هذه المنطقة بجنوب فرنسا، بهدف الحصول على اتفاقية تحالف. وقد وصل الأمر بحاكم بيرن، السيد دو روس De Ros، إلى التصريح بالآتي: «ثم سنذهب إلى إسبانيا ونتمكَّن من تلك الأرض ونستعيد نابارَّا». ومرة أخرى، في سنة 1575م، سيقترح على الموريسكيين دعمه العسكري، مقابل تعويض مالي قدره عشرة أو اثنا عشر ألف إسكودو[4]. ولقد درس الموريسكيون العرض، لكنهم وجدوا المبلغ المطلوب مرتفعاً جداً. كانوا يطلقون إشاعات تفيد بأنهم يملكون الكثير من السلاح المخبَّأ[5]. وفي الوقت نفسه، كانوا يطلبون الدعم المالي من القسطنطينية، إلى حيث أرسلوا بعثة للقيام بالمهمة.

(1) على ما يبدو، لم تُبدِ لامبالاتها أو شكوكها حول الأمر سوى منطقة مدينة ديل كامبو وكامبو دي مونتييل.

(2) ف. بروديل، المذكور أنفاً، 2، ص. 480.

(3) م. ب. خ.، الدفعة الأولى، ص. 183.

(4) عملة ذهبية إسبانية قديمة. (المترجم)

(5) إ. كاردياك: «الموريسكيون والبروتستانت» («الأندلس»، 1971، ص. 44).

قرَّر الموريسكيون متشجعين بهذا الدعم الخارجي في مناسبات عديدة الانتقال إلى الفعل. وكان أول خطر حقيقي يحدق بالأندلس في يونيو/ حزيران من سنة 1580م. المؤامرة التي حيكت في إشبيلية، وكانت لها فروع في العديد من المدن الأندلسية، كقرطبة، وإيثيخا، وخايين...، تخطِّط لاستقبال إنزال بحري قادم من بلد البربر. لكن مدبِّري المؤامرة، الذين كانوا يفكِّرون بالهرب إلى البرتغال، أو إلى الجبال في حالة فشل الخطة، اكتُشِفوا قبل أن يتمكنوا من التحرك. في واقع الأمر، كان أحد الموريسكيين من أراندا ديل دويرو Aranda del Duero قد كشف، منذ شهر فبراير / شباط، أن ثمة مؤامرة تُدبَّر بالأندلس، وكانت السلطات متأهبة لذلك[1]، وكان زعيم الحركة، على الأرجح، هو فيرناندو إينريكيث Fernando Enríquez (المسمى أيضاً فرناندو مولاي Fernando Muley)، وكان متورِّطاً أيضاً في قضية العودة المزعومة لموريسكيي غرناطة في سنة 1577م. ومع أن المؤامرة اكتُشِفت منذ وقت مبكر، إلا أنها استمرت في إثارة الرعب بين الساكنة المسيحية للمدن المهددة، مع ما نجم عنها من أعمال انتقامية مورست ضد المجموعات الموريسكية، وخاصةً بإشبيلية وخايين. كان قد أشيع خبرٌ بأن بضع مئات من الموريسكيين قد تمكَّنوا من التجمُّع في جبال البينار Sierra del Pinar، جنوب أولبيرا (قادس)، وبأنهم يستعدون للانتقال إلى مالقة Málaga وماربيجا Marbella[2]، ونُظمت فِرقٌ لإلقاء القبض عليهم، إلا أنه لم يُعثَر على أي أثر للمتمرِّدين. ومع ذلك، تمَّ احتجاز جميع العبيد الموريسكيين والبربريين بمالقة، كإجراءً احترازي.

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,178.

(2) المصدر نفسه، الملف. 2,182، رسالة دون بيدرو دي كاسترو إلى خوان باثكيث، 19-07-1580؛ فيما يتعلق بثورة سنة 1580م، انظر ثيليستينو لوبيث مارتينيث: «المدجنون والموريسكيون الإشبيليون» (إشبيلية: 1935) وأيضاً روث بايك: «أقلية حضرية: موريسكيو إشبيلية» (اليوم العالمي للدراسات الشرق أوسطية)»، 1971، ص. 368-377).

وبعد سنة من ذلك، في مايو / أيار من سنة 1581م، كان القلق مايزال كبيراً في إشبيلية، حيث تم إلقاء القبض على ثلاثة موريسكيين، كانوا على ما يبدو، مثيرين للشك، وأُطلِق سراحهم بعد عدة أيام من الاستجواب، وعلى إثر تدخُّل بعض الجيران المسيحيين، لمصلحتهم.

في 23 من يناير / كانون الثاني من سنة 1582م، بكاوديل Caudiel، وهي بلدة بلنسية تقع في الشمال الغربي لِسيغوربي Segorve، تم إلقاء القبض على موريسكي أراغوني، يدعى ثامارُوديجو Zamarrudillo، مما أتاح فرصة تفكيك شبكة حقيقية للاتصالات السرية، كان مركزها بأراغون، بينما كانت فروعها تمتد إلى قشتالة، وبيرن، وأفريقيا الشمالية، وتمَّ ضبط رسائل مكتوبة بالعربية والألخاميدية Aljamiada[1] كشفت عن الدور الذي كان يقوم به الموريسكيون المستقرون بالجزائر. كان ثامارّوديجو قد أبحر من هذه المدينة لينزل بكارتاخينا (قرطجنة) Cartgena، وأجرى عدة اتصالات بمُرسية، وشارك في اجتماعات سرية بِسيغوربي. لربما تكون الوقائع قد ضُخّمت من قِبَل أسقف سيغوربي ومحقّقي محكمة التفتيش لِسرقسطة، الذين ذهب بهم الأمر إلى تخيُّل ثورة وشيكة الاندلاع. ومع ذلك فإن قلقهم كان مبرَّرا[2]. فبعد سنةٍ من ذلك، في مارس / آذار من سنة 1583م، ستكتشف محكمة التفتيش ببلنسية مؤامرةً، كان الموريسكيون وأهل منطقة بيرن متورِّطين فيها[3].

في سنة 1585م، سيبدأ الصِّراع بين الأراغونيين من المسيحيين القدامى (الجبليين Los Montañeses) والموريسكيين، من سكان السهل. لمدة ثلاث سنوات،

(1) كتابة اللغة الإسبانية، بحروف عربية. والمصطلح مشتق من كلمة «الأعجمية». (المترجم)
(2) م. ب. خ.، الدفعة الأولى، والدفعة 183.
(3) غارثيا مارتينث: «اللصوصية والقرصنة ومراقبة الموريسكيين ببلنسية، خلال عهد فيليبي الثاني» (مجلة «إستوديس»، 1972، ص. 144).

ضاعف المقاتلون شنَّ هجماتهم، دون التعرض لأي عقاب، وهو ما يؤكده رئيس الدير البنيدكتي ببلدة رُوِيدا Rueda: «خلال هذه التسعة أشهر للصراع الدائر بين الفريقين أُزهِقت الكثير من الأرواح داخل المملكة، ولم يعاقَب بسرقسطة، طيلة هذه المدة، سوى رجل مسكين، اتهم بمخالفته لقانون النفي، إلى هذا الحد كانت العدالة غافلة...»[1]. وكَردٍّ على مقتل اثنين من عناصر الجبليين بِكودو Codo. على يد موريسكيين في أغسطس / آب من سنة 1586م، وخمسة عشر آخرين في فندق بِروميرا Romera في شهر أكتوبر / تشرين الأول من سنة 1588م، تم انتهاب القرى الموريسكية؛ كودو Codo، ساستاغو Sástago وبينا Pina، من قِبَل عصابتَي لوبيرثيو لاتراس Lupercio Latrás وميغيل خوان باربيير Miguel Juan Barbier، وهي عمليات كانت تتقدمها صيحة «المسلمون الكلاب». دام انعدام الأمن عدة سنوات في هذه المنطقة التي تقع على طول نهر الإيبرو El Ebro، باتجاه مجرى نهر مدينة سرقسطة. واتخذ الصراع طابعاً خطيراً، زاد من حدة الشك بأن وراء الموريسكيين يقف حُماتهم، الإقطاعيون، وبروتيستانت منطقة بيرن. وسيكون هناك تهديد آخر، أكثر حدةً خلال هذه الفترة المضطربة، في سنة 1592–1593م. لا شك أن أنطونيو بيريث Antonio Pérez، الذي كان لاجئاً في فرنسا، ومدعوماً بمن سيكون لاحقاً الملكَ هنري الرابع Enrique IV، كان يعتمد على المساعدة الموريسكية، عندما كان يهيئ لغزو أراغون[2].

في نهاية الأمر، كان الخوف أكبر مما يتطلبه الواقع. لم يصل الأمر بالموريسكيين يوماً إلى التحرك بشكل جماعي. ولكن، كان أهم شيء هو أن يسود الاعتقاد

(1) أ. ميلون: «لوبيرثيو لاتراس وحرب الموريسكيين مع الجبليين بأراغون في نهاية القرن السادس عشر»، 1917، ص. 10.

(2) غ. مارانيون: «أنطونيو بيريث»، الجزء الثاني، ص. 639–640 (مدريد، 1954). خ. ريغلا: «دراسات حول الموريسكيين»، 150–151.

-وليس الاعتقاد دون أساس- بإمكانية اندلاع الثورة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتوقف اللصوصية الموريسكية عن زرع الفتنة، بشكل دائم، خلال الفترة الممتدة من 1570 إلى 1598م، وقليلةٌ هي المناطق الإيبيرية التي سَلِمتْ من هذه الآفة؛ في مملكة غرناطة، كثيرة هي العصابات التي زرعت الرعب بين الناس، في مرحلة ما بعد الطرد، وكان يشكِّلها الموريسكيون المارقون، والذين كانوا يعرفون المنطقة شبرا شبرا، ويعيشون على استنزاف موارد الدولة. وعلى الرغم من المجهودات التي قامت بها السلطات، إلا أنها تأخرت كثيراً في استئصال هذه الآفة[1]. كانت العصابات الأكثر إثارةً للذعر هي عصابة الشُّرَيقي El Joraique بمنطقة ألمرية ما بين 1571 و1573م، وعصابة خوان إسبيلاي Juan Esvilay وماركوس إلميليتشي Marcos El Meliche، بإقليمي مالقة ورُندة، ما بين 1573 و1576م. لم يُلقَ القبض على أيٍّ من الثلاثة: فبعد مفاوضات فاشلة، انتقل الشُّرَيقي إلى شمال أفريقيا؛ أما الاثنان الآخران فقد استسلما بعد الحصول على ضمانات، إلا أنه في سنة 1579م، سوف يُلقى القبض من جديد على الميليتشي.

فيما بعد، ستظهر اللصوصية الموريسكية التي كانت قد اندثرت بالأندلس الشرقية، في جهة الشمال. منذ سنة 1577 وإلى نهاية القرن سينفِّذ «المنفيون» سلسلة من الاعتداءات التي لا تقِلُّ فظاعةً عن تلك التي ارتكبها أسلافهم. لم يكن من السهل إلقاء القبض عليهم، لأنهم كانوا يستفيدون من تواطؤ مجموع الساكنة الموريسكية. ولقد عانت منطقة بلد الوليد وباسترانا، وأوبيدا، وإشبيلية، وباداخوث وأقاليم أخرى من أعمالهم البشعة. حتى إن مهمة القضاء عليهم أُسنِدت إلى رئيس دار القضاء ببلد الوليد، الدكتور فرانثيسكو إيرنانديث

(1) ب. فانسون: «اللصوص الموريسكيون في الأندلس خلال القرن السادس عشر» («مجلة التاريخ الحديث والمعاصر»، 1974، ص. 397-399).

دي ليبيَنا Francisco Hernández Liévana. ولقد شهد هذا الأخير مقتل 200 شخص على يد عناصر تنتمي إلى ست أو سبع عصابات مختلفة، ما بين 1577 و1581م، ومع نهاية سنة 1582م، سيستطيع تقديم تقييم إيجابي عن عمله؛ إلا أن هذا النجاح لم يكن سوى نجاح مؤقت.

وكانت أقاليم مملكة أراغون تعاني من المشاكل نفسها. كانت اللصوصية الموريسكية مستوطنة في مملكة بلنسية، وخاصةً خلال العقد الثامن من القرن السادس عشر؛ في 1 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1584م، قُتل فيكونت تشيلبا Vizconde de Chelva على يد رعاياه الموريسكيين[1]. في 18 من يناير / كانون الثاني سنة 1585م، تمَّ شنق ستة موريسكيين من أصول غرناطية ببلنسية. كانت عصابة سولاجا Solaya، على وجه الخصوص، وهو المجرم الذي ارتكب عدة عمليات قتل، تزرع الرعب. تطلَّب الأمر ذكاءَ نائب الملك، دون فرانثيسكو مونكادا Francisco Moncada، كونت أيطونا Conde de Aytona، الذي استعمل مزيجاً من الدبلوماسية والصرامة للقضاء على اللصوصية. في 7 من يونيو / حزيران من سنة 1586م، نشر مرسوما يشرِّع عقوبات صارمة، ليس ضد اللصوص فقط، بل أيضاً ضد أقاربهم، وضد من يحميهم وحتى ضد من لا يلاحقهم بالحزم اللازم[2]. إذ كان ينبغي أن يُنفى أقارب المجرمين إلى قشتالة. وقد فاوضت أيطونا عائلة سولاجا ورجاله، وتعهَّدت بأن تحترم حياتهم، إذا ما استسلموا[3]. وبعد أيام قليلة، من صيف سنة 1586، حضر إلى بلنسية 21 لصّاً، من جملتهم سولاجا. إلا أن التعهُّد بعدم إعدامهم لم يكن، في الواقع، سوى خدعة؛ ففي الرابع من نوفمبر / تشرين الثاني، حُكِم عليهم بالتعذيب والأعمال الشاقة لمدة ثلاثين سنةً، في مناجم ألمادين Almadén، مما كان يعني موتهم

(1) س. غارثيا مارتينث، المصدر السالف الذكر، ص. 145 والملحق 12.

(2) المصدر نفسه، ص. 150.

(3) المصدر نفسه، ص. 154.

خلال فترة وجيزة. في أراغون، خلال الحرب بين الجبليّين والموريسكيين، ولم تكن جرائم الموريسكي طورِّيريكو Torrerico أقل شهرةً من تلك التي كان يقوم بها لوبيرثيو لاتراس، وقد اعْتُبر حدث إلقاء القبض عليه في يونيو / حزيران من سنة 1591م حدثاً هاما. وقد وصفه مجلس أراغون، الذي أبلغ فيليبي الثاني بالخبر بأنه «مجرم وقاتل خطير، كان على رأس الصراعات التي تدور بين الجبليين والموريسكيين، جاء به مُكَبَّلا من البرتغال أحد سائقي العربات، الذي كلَّفه بذلك ماركيز المِنارة Almenara[1]».

كانت أعمال عنف الموريسكيين تجد ردّاً عليها في أعمال عنف المسيحيين القدامى -حينما لم تكن تسبقها هذه-. باستثناء عمليات التنصير التي جرت في مملكة بلنسية في سنة 1587م وفي سنة 1599م، إنما تحققت سياسة المثاقفة باستعمال وسائل قمعية، بالإضافة إلى أن المروِّجين لتلك الحملات، كما أثبت توليو هالبرين دونغي Tulio Halperín Donghi، بالكاد كانوا يؤمنون بنتائجها. كانت تلك المهمات تُنجَز، أساساً، لإراحة ضمائر رجال الدين. ولنؤكد أيضاً على أن اللهجة المستعملة من قِبَل الوُعَّاظ تكشف عن حدوث تغيُّر ملحوظ، فقد كانوا من قبل يحاولون إقناع العصاة متسلِّحين بالكثير من الصبر. أما الآن، فهم يستفزُّونهم ويهدِّدونهم، على غرار ما كان يفعل الأب بارغاس Padre Vargas، الذي خاطب الموريسكيين، في سنة 1578، قائلاً:

«إنكم لا تريدون أن تدركوا شيئاً، ولا اجتثاث تلك الملة المحمدية الجهنمية اللعينة من قلوبكم المتصلِّبة، ليكن في علمكم أنه قد وُلِد اليوم بإسبانيا ذلك الأمير الذي سيُخرِجكم منها[2]».

وثمة تغييرٌ مماثلٌ يمكن ملاحظتُه أيضاً على مستوى التعايش. فبينما كان دمج

(1) خ. ريغلا، المصدر السالف الذكر، ص. 151.

(2) ت. هالبرين دونغي، المصدر السالف الذكر، ص. 118-119. يتعلق الأمر بفيليبي الثالث.

المجموعتين، عن طريق الزيجات المختلطة لمدة طويلة، أمراً يجد التشجيع، فقد أصبح اليوم يُفضَّل الفصل التام بينهما. وقد طالب الراهب ألونسو تشاكون Alonso Chacón، في رسالة وجَّهها إلى الملك في يناير / كانون الثاني من سنة 1588م، بإجبار الموريسكيين على حمل علامة تمييزية[1].

من ضمن التدابير التي اتُّخِذت لاتِّقاء الشر المحدق، يجب وضع محاولات نزع السلاح من الأراغونيين والبلنسيين في المرتبة الأولى؛ وقد تمَّ نزع السلاح من هؤلاء الأخيرين في سنة 1563م، ولكن، من المنطقي أن تكون قد أفلتت الكثير منها من عمليات التفتيش، وأن تكون قد أُدخِلت غيرها فيما بعد، وبذلك فإن المشكلة لم تكن قد حُلّت بعد. من جهة أخرى، كان الأراغونيون قد استطاعوا الإفلات، في سنة 1555م، من إجراءٍ مماثل، بفضل معارضة النبلاء الذين يحمونهم.

وقد اهتم نواب الملك ببلنسية، الواحد تلو الآخر، في الثلث الأخير من القرن السادس عشر، بتقييد الموريسكيين فيما يتعلق بامتلاك الأسلحة. وكان كونت بينابينتي Benavente أوَّل من أمر بذلك في بلاغ رسمي في 16 من يونيو / حزيران سنة 1567م، وسيتكرَّر في سنة 1573، و1575، و1578، و1581... نظرياً، كان لهذا النص بُعدٌ عام، ألا هو تقييد استعمال الأسلحة من قِبَل جميع سكان تلك المملكة، ولكن الهدف الأساسي من تأكيد السلطات على ذلك، كما يشير إلى ذلك بورونات Boronat، كان هو إحصاء ومصادرة أسلحة الموريسكيين[2]. غير أن نصَّ سنة 1588م، الذي نشره كونت أيطونا، على ما يبدو كان يتعلق فقط بالمسيحيين الجدد. هذه السلسلة من الخطر سيتمِّمها حظران آخران، فقد جاء البلاغ الرسمي لـ 6 من أكتوبر / تشرين الأول، سنة 1575م،

(1) المصدر نفسه، ص. 119.

(2) ب، بورونات، المصدر السالف الذكر، الجزء الأول، ص. 285.

وسيتكرر في تواريخ لاحقة، ليحظر على الموريسكيين البلنسيين الاقتراب من الساحل، دون ترخيص من نائب الملك، تحت طائلة التجذيف في السفن الملكية، لمدة ثلاثة أعوام. وكان هناك استثناء واحد فقط لمصلحة البغّالين. وفي الأخير، كان هناك نص قانوني في 1 من أغسطس / آب سنة 1586، جاء مكرِّراً لبنود مرسوم سنة 1556م، يعاقب أي تغيير لمكان إقامة الموريسكيين، ويعتزم طرد أولئك الذين ليسوا من أصل بلنسي.

إذا ما أضفنا إلى هذه المجموعة من التدابير تلك التي اتُّخِذت ضد اللصوصية والمجهودات التي سُخِّرت لضمان حراسةٍ أفضل للسواحل، تتشكل لدينا فكرة حول السياسة المتَّبعة ضد الأقلية الموريسكية، على مرِّ ثلاثة عقود. وفي هذا الصدد، فإن تكرار هذه البنود أيضاً يدفعنا إلى التفكير بأن فاعليتها كانت محدودة. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننكر بأن هذا الإصرار قد آتى أُكله في النهاية، على الأقل، فيما يتعلق ببعض النقاط؛ فقد تقلَّصت أعمال القرصنة واللصوصية بشكل ملموس بعد سنة 1585–1586م، وهو التاريخ الذي يتزامن مع الحقبة الأكثر قمعاً، ألا هي الفترة الثانية لحكم كونت أيطونا (1584–1586م).[1]

وكان لنزع سلاح الموريسكيين الأراغونيين أثرٌ أكبر، فبالإضافة إلى أنهم كانوا يشكِّلون خطراً في حدِّ ذاتهم، فإنهم لم يكونوا يتوانون عن تزويد أبناء جلدتهم من البلنسيين بالسلاح. وقد باشر بتنفيذ هذا القرار في سنة 1575م، رغم معارضة العديد من الإقطاعيين، كلٌّ من دوق بيجائيرموسا Duque de Villahermosa وكونت أراندا Conde de Aranda ودون فرانثيس أرينيو Don Francés Ariño. لكن، لم يكن يملك السلاح سوى الموريسكيين الذين كانوا تحت حماية الإقطاعيين. وقد تمت مصادرة ما مجموعه 5,406 قطعة من السلاح: 3,053 قربينة، 961 نَبلاً، 1,382 رمحاً، أي ما يعادل قطعة سلاح لكل

(1) س. غارثيا مارتينث، المصدر السالف الذكر، ص. 155.

بيتين موريسكيين تقريباً. لم تكن الكمية المغتنَمة يستهان بها، لكنها لم تكن لتخدع أحداً أيضاً، كما سيُعرِب عن ذلك العديد من الإقطاعيين، في رسالة موجَّهة إلى الملك في فبراير / شباط من سنة 1581م: «(...) في سنة 1575م، نزعنا منهم الأسلحة لأجل خدمة جلالتكم، ومن الواضح أن كل ذلك لم ينفع ليغيِّروا من عاداتهم السيئة (...)[1]».

وجاء القرار النهائي للاجتماع المنعقد، في البرادو El Prado في سنة 1588م، بشأن الموريسكيين الأراغونيين، ليكشف عن النوايا نفسها؛ فقد اقترح هذا الاجتماع «نظراً للعدد الكبير للموريسكيين، الذين يملكون الكثير من السلاح، ويعيشون وفقاً لملَّتهم الضالة والمنحرفة»، تجريدهم من الأسلحة من جديد، وعلى وجه الأفضلية، خلال فصل الشتاء[2]. ومع ذلك، فإن هذا الإجراءَ لن يُنفَّذ على الفور، وسيتطلَّب الأمر تزامن تهديد نشوب ثورة للموريسكيين مع الغزو الذي كان أنطونيو بيريث Antonio Pérez يحرِّض عليه، لكي ينتقل المسيحيون إلى التنفيذ. في سنة 1593م، ورغم النزاعات التي نشبت من جديد بين نائب الملك –كونت ساستغو Conde de Sástago– وماركيز كاماراسا Camarasa، نُفِّذت عملية نزع سلاح جديدة. وكسابقاتها، لم تكن هذه الأخيرة كاملة، حيث إن مجلس الدولة سيقترح، من خلال مذكرة سيوجِّهها إلى كونت ساستغو في سنة 1596م، بأن يكون الإقطاعيون أنفسهم من يتولَّون مهمة جمع أسلحة رعاياهم الموريسكيين.

ويمثِّل توزيع الموريسكيين على الأقاليم، وتنقُّلهم بينها مصدراً مهماً آخر للقلق. كان الهدف هو إسكانهم في أماكن بعيدة عن السواحل ومنعهم من أي تنقُّلٍ، ما لم يكن ضرورياً. وقد رأينا سابقاً كيف أن هذا القلق كان دائماً

(1) م. ب. خ.، الدفعة الأولى، ص. 185.

(2) خ. ريغلا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 44–48.

بمملكة بلنسية، لكننا سنجده بشكل متماثل أيضاً في إطار تاج قشتالة. ويبدو أن التوزيع الذي خضع له الغرناطيون المرحَّلون لم يكن مُرضِياً للغاية: فقد كان هناك تمركز مكثَّف للموريسكيين، إما قريبين من السواحل المتوسطيّة أكثر مما ينبغي، أو قريبين من مملكتي غرناطة وبلنسية. ولن يقف الموظفون الملكيون مكتوفي الأيدي؛ بداية، وفي ديسمبر / كانون الأول من سنة 1570م، سيقومون بتصميم خطة واسعة من أجل تشتيت المسيحيين الجدد، وفي الوقت نفسه، إبعادهم قدر المستطاع، عن الأندلس. ابتداءً من 1 نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1570م، كان على جلِّ الموريسكيين المُرحَّلين أن يُرحَّلوا من جديد. إلا أن تنفيذ هذا المخطط سيُترَك جانباً، لأنه كان معقَّدا، كما كان يتطلَّب موارد أكبر من تلك التي كان من الممكن توفيرها[1].

على إثر ذلك، سيصبُّ الموظفون الملكيون اهتمامهم على مشروع أقل طموحاً، كان يسعى فقط إلى تغيير مكان إقامة المجموعات (الموريسكية) المستقرة بالأندلس، مما سيؤثر على حوالي 20,000 شخص. كان خوان باثكيث Juan Vázquez، وهو وزير فيليبي الثاني، يفكِّر في ذلك منذ مارس / آذار من سنة 1571م، وإن كان يقرُّ بأن تزويد القوافل لا يمكن أن يُضمَن بسهولة[2]. بعد تردُّد كبير، تقرَّرت تفاصيل العملية في أكتوبر / تشرين الأول، وأُعلِنت بواسطة مرسوم صدر في 22 من نوفمبر / تشرين الثاني. في ديسمبر / كانون الأول، غادر الأندلس بضعة آلاف –أكثر من عشرة ألف موريسكي، مما لا مجال للشك فيه–، متجهين إلى مناطق شمالية: توجَّه موريسكيو خاين Jaén وأندوخار Andújar إلى وادي الحجارة Guadalajara، وموريسكيو أوبيدا Úbeda وكاثورلا Cazorla نحو أوكانيا Ocaña وجيبيس Yepes... وموريسكيو

(1) ب. فانسون: «طرد الموريسكيين من مملكة غرناطة...»، ص. 227—229.

(2) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,161، ص. 15.

كامبو دي كالاترابا Campo de Calatrava بالأندلس (مارتوس Martos) نحو طليطلة، وموريسكيو إيثيخا Écija نحو بلاسينثيا Plasencia[1]، وكان على المدن التي استقبلتهم أن تتولّى مهمة ترحيلهم من جديد، في بعض الحالات إلى أماكن نائية: وهكذا، أُرسل موريسكيو طليطلة إلى مدينة ديل كامبو Medina del Campo وطورديسيجاس Tordesillas وموريسكيو بلاسينثيا Plasencia إلى ثيوداد رودريغو Ciudad Rodrigo حيث وصل 513 موريسكياً في 3 من يناير / كانون الثاني 1572م. أما الآخرون، أي الموريسكيون الذين كانوا قد استقروا بقرطبة، إيسبيخو، ألكاوديتي، بريغو... فقد تمكنوا من البقاء هناك، بفضل التدخل الحاسم الذي قامت بها سلطات تلك المدن[2].

لقد صحّحت، إذن، عملية الطرد التي نُفِّذت في ديسمبر / كانون الأول من سنة 1571م، بشكل جزئي، تلك الأخطاء التي حدثت في العام السابق. وبهذا، يمكن أن تبدو مشكلة توزيع الموريسكيين بمملكة قشتالة وكأنها قد حُلّت. لكن، في الواقع، لم يكن الأمر كذلك. من جهة، لأن المجموعات الكبرى التي تشكلت في إشبيلية وقرطبة، والتي كانت كل واحدة منها تضم آلاف الأفراد، كانت تعتبر خطيرةً؛ ومن جهةٍ أخرى، لأن كثيراً من الموريسكيين كانوا يعودون خِلسةً إلى مملكة غرناطة، سواء من المدن القريبة أو من مملكة

(1) المصدر نفسه، الملف 2,167، ص. 24.

(2) كان طرد فِرَق صغيرة من مملكة غرناطة ما يزال مستمراً. وكان من بينهم أنطونيو وفرانثيسكو، والد وأخو أنطونيو دي بالور، على التوالي. كانا موجودَيْن في السجن منذ سنة 1569م، وتم اقتيادهما إلى غاليسيا في سنة 1572م. وقد استطاعا الفرار في سبتمبر / أيلول من سنة 1575م، بفضل مساعدة عبد موريسكي. أُلقي عليهما القبض من جديد في أوبورتو، في يناير / كانون الثاني من سنة 1576م، وتم اقتيادهما إلى أحد الأديرة: أنطونيو مونتيديرّامو إلى دير بأورينسي Orense، وفرانثيسكو إلى دير ساموس Samos (لوغو). بعد ذلك، نفقد أثر أنطونيو، لكن فرانثيسكو، في سنة 1579م سينتقل إلى دير سان بيثينتي البينيدكتي، وفي سنة 1583 أو 1584، سيُعرب عن رغبته في أن يصبح راهبا، وهو أمر لم يفتأ يقلق رئيس دير ساهاغون Sahagún. انظر أ. ع. س.، الديوان، المراسيم، الكتاب 257، ص. 50 ب. وديوان قشتالة، الملف 2,172، و2,178، و2,187.

خايين، على وجه الخصوص، إذا ما صدَّقنا ما يقوله دون بيدرو دي ديثا Don Pedro de Deza في رسالة مؤرخة بتاريخ 1 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1573م[1].

لمدة عشر سنوات تقريباً، سعت السلطات بإصرار كبير إلى فرض احترام التوزيع الذي تمَّ في 1570– 1571م. وكالعادة، دون أن تحقق نجاحاً كبيراً، لأن موقف مدينة قرطبة في خريف سنة 1571م، أدى إلى مواقف أخرى مشابهة؛ فلقد اعترض رؤساء بلديات المدن المعنية بالأمر على رحيل الموريسكيين، مُحتجّين بأسباب اقتصادية. أي إن المنفعة التي كانت تُجنَى من وراء وجود أقلية شغِّيلة على المستوى المحلي كانت تبدو أكبر من الخطر السياسي المحتمل الذي قد تشكِّله. فقد امتنعت ألكالا لا ريال Alcalá la Real وأنتيكيرا Antequera عن السماح لـ250 و337 شخصاً، من عبيدها الموريسكيين بالرحيل، في سنة 1573م، وتكرَّر ذلك، من جديد، في السنة التالية. وقد نقل دون بيدرو دي ديثا شهادة رئيس بلدية ألكالا لا ريال إلى الملك: «كان الجيران يريدون رشقه بالحجارة، لأنهم تأسَّفوا من أجلهم أكثر مما لو كانوا أبناءهم، إلى هذا الحد يصل الحب الذي يكنُّونه لهم (للموريسكيين) والكره لمن ينفِّذ هذا الأمر»[2]. بعد ذلك ببضعة أعوام، في سنة 1579–1580م، سيأتي دور كارمونا Carmona وبايثا Baeza ومُرسية Murcia لكي تحتج على الإجراء نفسه. وكان ردُّ مرسية جد بليغ في هذا الصدد: «والآن، بقرار من مجلسكم، صدر أمر بأن يَخرُج موريسكيو هذه المدينة ويذهبوا إلى مساكنهم القديمة، وبما أن ذلك يمثِّل ضرراً وخسارة لهذه المدينة، ويقلِّص من دخْلكم منها ومن الثروة الملكية، فإننا نناشد جلالتكم ألاَّ تسمحوا.وألاَّ تتيحوا الفرصة لكي تُخرج العائلات الموريسكية

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,174.

(2) المصدر نفسه، الملف 2,175، 2–11–1574.

الخمسمائة المقيَّدة بهذه المدينة منذ زمن طويل وإلى هذا اليوم، وألا تؤخذ إلى أماكن أخرى...»[1].

كان الوضع مماثلاً داخل مملكة غرناطة كذلك. وكانت المجموعة الموريسكية تتزايد باطِّراد: فقد كشف إحصاء أُجري في سنة 1577م عن وجود 1,478 عائلة موريسكية فيها[2]. وهناك إحصاء آخر، أكثر دقة، وكذلك أكثر موثوقية، أسفر عن إحصاء 8,698 موريسكياً في سنة [3]1580، وذلك دون تعداد أولئك الذين لم يتم إحصاؤهم. هؤلاء الموريسكيون المتجمّعون داخل المدن (في غرناطة كان عددهم 3,000، على أقل تقدير، حسب رئيس البلدية، خيرونيمو ثاباتا Jerónimo Zapata) كانوا يشكِّلون خطراً محتملاً لا يمكن القبول به. ولذلك جاءت المراسيم الملكية لـ 6 من مايو / أيار سنة 1576م، و21 من يونيو / حزيران سنة 1578م، و4 من إبريل / نيسان سنة 1579م و26 من يناير / كانون الثاني سنة 1581م، لتأمر بترحيل أغلبيتهم. لكن تطبيق هذه الإجراءات كان يصطدم دائماً بمواجهة المسيحيين الشرسة. في الحقيقة، كان تقريباً نصف الـ 8,698 موريسكياً، في سنة 1580م عبيدا في المنازل، اعتاد أسيادهم على تأجير خدماتهم. ومع ذلك فإن النص الأخير لعام 1581م، دخل حيِّز التنفيذ، لكن بعد ثلاث سنواتٍ طويلةٍ من التحويرات والالتزامات. وإلى آخر لحظة، في يناير / كانون الثاني من سنة 1584م، كان مطران غرناطة، وأساقفة غواديكس ومدينة أنتيكيرا ولوخا وغواديكس وألكالا لا ريال، ما يزالون يحاولون تغيير الموقف الملكي. ولعل نتيجة هذه الضغوطات كانت هي تقليص عدد الموريسكيين المطرودين. ولقد جَمعَ سبعة مفوَّضين، في النصف الثاني من شهر يناير / كانون الثاني للسنة

(1) المصدر نفسه، الملف 2,182، 12—1—1580.

(2) المصدر نفسه، الملف 2,179، بيدرو دي ديثا، 09—06—1577.

(3) المصدر نفسه، الملف 2,128. انظر ن. كابريانا: «العبيد الموريسكيون بألمرية خلال القرن السادس عشر» («الأندلس»، 1975، ص. 53—128).

المذكورة، ما بين 3000 و3500 شخص، ليبدأوا رحلتهم نحو القشتالتَين، فيما أُرسِل أكثر من مائتين إلى مناجم المادين Almadén. وقد تمكّن التاج أيضاً، في أغسطس / آب من سنة 1585م، من ترحيل 404 غرناطيين آخرين إلى إكستريمادوراً Extremadura. كانت هذه آخر مجموعة أجبرت على الرحيل، قبل الحدث النهائي، ما بين سنة 1609 و1614م. لم تكن السلطات تستطيع أو ترغب في تنظيم ترحيلات جديدة، رغم التنقلات المستمرة للموريسكيين.

* * *

من جهة أخرى، كان قد تم تجاوز فترة العمليات المحددة. فأي هدف يُرجى من وراء الاجتهاد من أجل تصحيح أخطاء التوزيع، ومضاعفة الإحصاءات وتعبئة القساوسة والرهبان من أجل تحقيق تنصير أفضل؟ ما دام الموريسكيون يصِرُّون على أخطائهم، ويسخرون من التحذيرات، وهم ما يزالون يمثّلون عدواً لا يستسلم. كان ينبغي اللجوء إلى حلول صارمة تجنّب ذلك الخطر الذي يُمثّله هؤلاء. وقد كانت هناك سابقة: هي طرد الموريسكيين الغرناطيين من بلدهم الأصلي. ولعل هذا الحل قد بدا ممتازاً في ذلك الحين، إذ بالإضافة إلى حل الصراع، كان بوسعه أن يكون عبرةً أو إنذاراً لباقي المجموعات الموريسكية. لبعض الوقت، سيتّبع أثر تدبير سنة 1570م الذي جاءت نهايته مطبوعة بطرد أغسطس / آب لعام 1585م، المثير للسخرية. من كل حدب وصوب، كانت تصل إلى الملك تقارير وتدابير تقترح صِيغاً جديدة لحلِّ المشكلة، وكان التطرف هو القاسم المشترك بينها.

نفكِّر بإجراءٍ الطرد الشامل بوجه خاص، لأنه ربما الصيغة التي فرضت نفسها في النهاية؛ ولكن تشكيلة المقترحات التي تقدَّم بها الأساقفة والمستشارون والمخطِّطون كانت واسعة: بالإضافة إلى الطرد، هناك مسألتان تبرزان بإلحاح:

تشكيل غيتوهات، والإبادة التدريجية لهذه الأقلية. والمسألتان معاً تستحقان أن نقف عندهما. من بين مؤيدي فكرة الغيتو، نجد فراي فرانثيسكو دي رياس Fray Francisco de Ribas، الذي ينتمي إلى «طائفة الصِّغار»[1] الدينية Orden de los Mínimos. ويخطئ بورونات Boronat عندما يصنِّف هذا الراهب ضمن مؤيدي عملية الطرد، ويعطي تأويلا مبتورا ومغلوطا لتقريره المسهب[2]. ما كان يدافع عنه رياس هو «حرية» الموريسكيين في الانضمام إلى المجموعة المسيحية دون تحفظ، أو بقائهم على إخلاصهم للإسلام؛ ولكن، في الحالة الأولى، كان يجب أن يخضع الموريسكيون لرقابة مشددة من قِبَل المسيحيين القدامى، وفي الحالة الثانية، كان يجب أن يُعزَلوا في غيتوهات. وبذلك يمكن رفع ذلك الغموض الذي لا يمكن قبوله، عن حالة الموريسكيين:

«من يُرد تعميد ابنه فليفعل، ومن لا يُرد فلا يفعل ذلك. والذين أرادوا أن يعمِّدوا أبناءهم، واعتناق الدين المسيحي بمحض إرادتهم وبكامل حريتهم فليعلنوا ذلك على الملأ، ولينضموا إلى المسيحيين، وليعيشوا بينهم، وليُجبَروا على الاعتراف وتناول القربان المقدس، وباقي الشعائر المسيحية. وليتقيدوا بالشروط وليراقَبوا، سواء في أسلوب حياتهم أو زيجاتهم، بحيث يؤمرون بأن يتزوَّجوا من بيننا. وينبغي إنذارهم بأنه ستُستعمل معهم منتهى الصرامة، إذا ما حادوا عن العقيدة الكاثوليكية، كالتي تُستعمل اليوم مع اللوثريين. وهؤلاء بما أنهم سيكونون قلة (إذا ما وُجدوا) يمكن تلقينهم بوجه خاص، ويمكن أن يرجى منهم بعض الأمل. أما أولئك الذين لا يريدون تعميد أبنائهم،

(1) أطلق على هذه الطائفة في البداية اسم «زُهَّاد سان فرانثيسكو دي آسيس». وهي طائفة دينية مسيحية أسَّسها القديس فرانثيسكو دي باولا، خلال القرن الخامس عشر بإيطاليا، وهذه التسمية مستوحاة من مفهوم التواضع الذي يجب أن يتَّسم به الرهبان المنتمون إليها، والذين يعتبرون أنفسهم «أصغر الرهبان» وأكثرهم زهدا. (المترجم)

(2) بورونات وبارَّاتشينا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 296–297.

فسيكونون أعداء معلنين، ولا جدوى من تضييع الجهد معهم. وباعتبارهم مسلمين، فليطبَّق عليهم القانون الطبيعي، وفي أماكنهم وعلى نفقتهم فليُبنَ لهم حصن، وليُجعَل هناك جنود لكي يؤمن شرُّهم، وليكن حرسهم وحكّامهم من المسيحيين. وفيما يتعلق بملتهم، فلا يجوز مساعدتهم ولا مضايقتهم، ولا بأس من أن يُسمح لهم بمبنى، كمخزن للتبن مثلاً، حيث يؤدون طقوسهم، فليس هناك أي خوف من أن يصبح مسيحي واحد مسلماً»[1].

وكان الرأي الذي بعث به من إشبيلية ألونسو غوتييريث Alonso Gutiérrez، في سنة 1588م، قريبا من الرأي السابق، من حيث المضمون، وإن كان يختلف معه في الوسائل المقترحة[2]. إذ اقترح هذا الأخير تجميع الموريسكيين في «عشائر»، من 200 عائلة (على وجه التحديد، 200 شخص فوق 16 سنة)، يخضعون لإدارة «زعيم» مسيحي يمارس عليهم رقابة دائمة، ولا تعقد زيجة دون ترخيص منه. يُمنعون من امتلاك الأسلحة، وتدفع كل عشيرة مساهمة سنوية مهمة للملك، الذي سيستلم أيضاً خمس التركات. وفي حال عدم الالتزام، يقترح غوتييريث عقوبات قاسية، تذهب من فرض غرامات إلى حدِّ الاستعباد، مروراً بمصادرة الأملاك والأعمال الشاقة في المناجم أو السفن الملكية. كما اقترح أيضاً منع التنقل وحمل علامات تمييزية، تتمثل في وضع «حرف أو علامة على الوجه، حيث لا يمكن إخفاؤها، حتى يُعرَف أنهم موريسكيون»[3].

إلا أن مؤيدي فكرة إبادة هذه الأقلية يُبدون عنصريةً أكبر. فعلى سبيل المثال، بيدرو بونثي دي ليون Pedro Ponce de León، الذي قضى عشرين عاماً في الخدمة الملكية، والذي كان على اطلاع بالمشاكل التي كان يمثلها جمع مجدِّفين

(1) م. ب. خ، الدفعة الأولى، ص. 183، النص يعود إلى 1582.

(2) ب. بورونات وبارَّاتشينا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 634 وما يليها.

(3) انظر أعلاه، ص. 65، المقترحات المتماثلة التي تقدم بها ألونسو تشاكون.

للسفن، كان قد فكّر منذ 1581م بالموريسكيين لحلّ هذه المشكلة، ونصح بأن ترسل الدولة جميع الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و40 عاماً إلى السفن الملكية. فبِحرمانهم من العناصر الأكثر قوة، لن يشكّلوا مصدراً لقلق الدولة بعد ذلك، والأهم من ذلك كله، سوف يؤول بهم الأمر إلى الاندثار: «وبما أن من هُم فوق سن الأربعين سينجبون أعداداً أقل، بعد فترة وجيزة، سيكون بوسعنا أن نطرد هذا الجيل اللعين من الأعداء الحقيقيين لجلالتكم، والذين يعيشون بيننا، من إسبانيا...»[1]. قبل ذلك بسنوات قليلة، في سنة 1573م، كان المحامي تورّيخوس Torrijos قد توصّل إلى استنتاجات مماثلة. هذا الشخص، الذي كان قسّيسا ببلدة دارّيكال Darrical حين اندلعت الثورة الغرناطية، يستحق اهتماماً خاصاً. بما أنه كان ابنا لمسيحي وموريسكية، فقد نجا بفضل أقربائه لأمه، الذين منحوه الحماية[2]. إلا أن كل ذلك لم يُثنِه عن تصميم خطة لإبادة الموريسكيين، إما بخطف الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن الست سنوات من ذويهم، ليتكفل بتربيتهم مسيحيون قدامى، وإما بمنع زواج الموريسكيين بعضهم من بعض، مما سيقضي عليهم، بشكل سريع:

«أن يأمر جلالتكم بألاّ يتزوج، من الآن فصاعداً، موريسكي من موريسكية، ولا موريسكية من موريسكي، وإن يرغب أحدهم في ذلك، فليكن من مسيحيين قدامى، مما سيؤدي بهم وبهن إلى العزوف عن الزواج، وبذلك سيتقلّص هذا الجيل ثم سيندثر. لأنهم سيختارون عدم الزواج، قبل أن يتزوّجوا من مسيحيين قدامى. وإن تزوّج بعضهم، فسيكونون قلةً قليلةً، وسيكون من الملائم أن يتم التعامل معهم. وفيما يتعلق بـ «نقاء الدم»، لن يكون ذلك عائقاً كبيراً، إذ إن يهود قشتالة كانوا أكثر عدداً، والآن، لا يكاد

(1) م. ب. خ.، الدفعة الأولى، ص. 110.

(2) ل. مارمول كاربخال: «تاريخ الثورة...»، المصدر المذكور آنفاً، ص. 196 وص. 234.

يُرى لهم أي أثر. لأن الموريسكي الذي سيتزوج من مسيحية قديمة، خوفاً من زوجته، سيربِّي أبناءه كمسيحيين. وكذلك الأمر للموريسكية إذا ما تزوجت من مسيحي قديم. وبهذه الطريقة، وبما أنهم سيظلون بدون زواج، فستنقصهم الذرية، وسيضمحل عددهم ثم سيندثرون...»[1].

وهناك عريضتان ذهبتا بهذا المنطق القاسي إلى أبعد الحدود، باقتراح إخصاء الموريسكيين، وهما: عريضة أسقف سيغوربي Segorbe، دون مارتين دي سالباتييرا Don Martín de Salvatierra، الذي كتب قائلاً، في سنة 1587م: «سيندثرون تماماً، خاصةً إذا ما أُخصِي الذكور الكبار والصغار وعقمت النساء...»؛ وعريضة ألونسو غوتييريث Alonso Gutiérrez، الذي رأى أن هذه الوسيلة يجب أن تستعمل فقط لتجنب التكاثر المفرط لكل عائلة[2].

كان هناك، إذن، توجُّهان فكريان، فرَضا ذاتهما على نطاق واسع، وإن كانت هذه، على الأرجح، آراء أقلية فقط، خلال العقدين الأخيرين للقرن السادس عشر. ولكن الرأي الأقوى، أو الذي كان مسموعا أكثر من غيره في الأوساط الحكومية كان ذلك الذي ينادي بالطرد. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الآراء التي انبثقت عن الاجتماعات الشهيرة المنعقدة بِلشبونة، والتي كانت بالغة الأهمية. كان فيليبي الثاني موجوداً آنذاك بتلك المدينة، حيث كان قد نُصِّب لتوِّه ملكا على البرتغال. في 4 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1581م، عُقِد مجلس حضره فراي دييغو تشابيس Fray Diego Chaves، ورودريغو باسكيث Rodrigo Vásquez والأمين العام، ديلغادو Delgado، تدارس الوضع الداخلي والخارجي الذي خلقه الخطر الموريسكي والحلول المقترحة له. كما عُقِدت مجالس أخرى في 19 من يونيو / حزيران و13 من ديسمبر /

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,178، مدريد، 29-08-1573.

(2) ب. بورونات وبارّاتشينا، ص. 346 وص. 634.

كانون الأول سنة 1582م، خلصَت إلى تبنِّي مقترح الطرد الشامل، الذي صاغه مجلس الدولة في 19 من سبتمبر / أيلول من العام نفسه.

معظم الآراء التي كان يستند إليها القرار النهائي كانت مبنية على النموذج نفسه: إذ كانت تدرس محاسن ومساوئ الطرد؛ كانت المساوئ اقتصادية في الأساس: هي تقلُّص الدخل الملكي والإقطاعي؛ ولكنها كانت أيضاً سياسية: (خطر نشوب حوادث عند تنفيذ هذا الإجراء)، ودينية: الخوف من أن تفقد المسيحية نفوس الموريسكيين بصفة نهائية. ولكن، بوجه عام، كانت هذه المساوئ تعتبر أقل من المحاسن التي سيأتي بها قرار الطرد، من سلام ووحدة. ولذلك، كان قرار الطرد يحظى بالتأييد من قِبَل جميع رجال الإكليروس تقريباً، بمختلف مراتبهم، سواء من مطران طليطلة، أو من مطران بلنسية، أو من محققي محكمة التفتيش البلنسيين. ولقد فكَّر بعضهم في حلٍّ آخر، حتى لا يتم تسليمهم للإسلام: إرسالهم إلى جزيرة خالية من السكان، كجزيرة تيرَّانوبا Terranova مثلاً، حسب ما اقترحه أسقف سيغوربي Segorbe [1]. إلا أن عملية الطرد، التي وجدت الموافقة المبدئية، لم تدخل حيز التنفيذ في ذلك الحين. بشكل أساسي، بسبب المعارضات التي أثارتها بين الإقطاعيين الذين كانوا سيتضررون من جرَّائها، مثل ماركيز دينيا Marqués de Denia، وأيضاً، لصعوبة توفير الموارد المهمة التي كان يتطلبها ذلك التدبير، ولخطورة الوضع الدولي الذي كان آنذاك يشغل كل اهتمام الملك.

تقلَّص التوتر بعض الشيء بين المجموعتين. حتى إن أحد المجالس التي انعقدت بمدريد في 17 من يونيو / حزيران سنة 1587م، ذهبت إلى اقتراح حملة تبشيرية جديدة. ولكن في العمق، لم يكن هناك إيمان بفاعليتها وكانت فكرة الطرد كحلٍّ أوحد، ما تزال مُلِحَّة. في سنة 1598م، وُقِّع السلام مع فرنسا،

(1) المصدر نفسه، ص. 606 و633.

من خلال معاهدة فيرفان Vervins، وكانت أول خطوة نحو السلام الشامل. بالموازاة مع ذلك، بدأت الأرستقراطية المالكة الأراغونية والبلنسية تفكر في المنافع التي بوسعها أن تجنيها من وراء استبدال الموريسكيين بمستوطنين آخرين[1]. كان مصير الموريسكيين قد تقرر منذ سنة 1598م.

(1) خ. ريغلا، المصدر السالف الذكر، ص. 8.

الجزء الثاني

الفصل 4

الديموغرافية الموريسكية

يعتبر كتاب «جغرافية إسبانيا الموريسكية» La Géographie de l´Espagne morisque، لِهنري لابير Henri Lapeyre، الذي ظهر سنة 1959م، أحد المراجع الثلاثة أو الأربعة الأساسية لدراسة الأقلية التي تهمُّنا والتي تشكِّل الأساس لهذا الفصل. إلاَّ أن أي كتاب، مهما كان جديراً بالاستحقاق، فهو ليس نهائياً، وعلينا اليوم أن نقوم بتقييم لِما نعتقد بأنها إنجازات ثابتة وتلك التي تحتمل هامشاً من الشك. استعمل هنريٍ لابير لإنجاز مهمته، بشكل أساسي، الرصيد الوثائقي لمؤسسة بلنسية، وأرشيف سيمانكاس. إلا أن المعلومات التي يزوّدنا بها لم تناقَش يوماً من قِبَل مؤرخي تاج أراغون، بدءاً بِخوان ريغلا Juan Reglá، الذي يلخِّص مساهمة المؤرخ الفرنسي في أول دراسة له حول الموريسكيين، بعنوان «دراسات حول الموريسكيين» Estudios sobre los moriscos، والتي ألَّفها في سنة 1960م. في المقابل، يجب أن نشير إلى الغياب شبه الكامل للموريسكيين الغرناطيين (على الأقل، أولئك الذين كانوا بها قبل سنة 1568م) عن كتاب «جغرافية إسبانيا الموريسكية»، إذ لم يطرح هنري لابير مشكلة عددهم ولا توزيعهم. في حين، حظي باقي تاج قشتالة باهتمام أكبر من قِبَله. غير أن أعمالاً حديثةً وضعت بعض النظريات الصادرة في سنة 1559م في موضع شك، أو أتت بمعطيات إضافية مهمة. وإننا اليوم نستفيد من تلك الإسهامات التي تتبع في إنجازها، أحياناً كثيرة، الخط الذي رسمه ذلك الكتاب الرائد، وبوسعنا أن نقدِّم جغرافية جديدة لإسبانيا، التي اختفت منها الكثير من مواطن الغموض، وإن لم تكن، للأسف الشديد، قد اختفت كلها.

فيما يتعلق بمملكة بلنسية، اعتمد هنري لابيير على سبع وثائق، أربع منها تتعلق فقط بالموريسكيين: الإحصاء الكنسي لسنة 1527–1528م، التقرير حول نزع السلاح من الموريسكيين في سنة 1563م، الإحصاء الكنسي لسنة 1585–1587م، والإحصاء الضريبي لعام 1602م. أما الوثائق الثلاث الأخرى، فتتعلق بمجموع ساكنة المملكة: «وصف مملكة بلنسية» La descripción del Reino de Valencia، لأنطونيو مونيوث (1565–1572) وإحصاء سنتي 1609 و1646م[1]. إلى هذه المجموعة، يمكن إضافة الإحصائية الكنسية لِسنة 1622م، التي نشرها ر. روبليس R. Robles، المتعلقة بموريسكيي أُسقفيَّة طورطوسا Tortosa، في سنة 1586م، والتي لم تُطبع بعد[2]. هل هناك علاقة بين هذه الوثيقة وتلك التي يذكرها لابيير المؤرخة بالتاريخ نفسه، والتي بالكاد سيستعملها؟ على الأرجح أن الأمر لا يتعلق بإحصاء دقيق، وإنما بجردٍ تقريبي لعدد موريسكيي الأسقفية؛ هذا ما تشير إليه، على ما يبدو، كثرة الأرقام المدوَّرة:

طورطوسا لا بيلانوبا Tortosa La Vilanova، 45 منزلاً؛ ميرابيت Miravet 110؛ بنيكانيت Benicanet، 60؛ أسيون Asion، 150؛ ريباروخا Ribarroja، 40. «وكل هؤلاء، يشبهون كثيراً أولئك الذين يعيشون بمملكة بلنسية، ولكنهم أقل لفتا للانتباه».

تينينس Tineyns، 30؛ بنيفاليت Benifallet، 70؛ مورا Mora، 300؛ تيبيسا Tivissa، 300؛ غارثيا García، 150. «في هذه المناطق، أغلب الموجودين هم من المسيحيين القدامى».

في جهة مملكة بلنسية: شيبيرت Chivert، 75؛ بوريول Borriol، 60؛

(1) ه. لابيير، المصدر المذكور آنفاً، صص. 18–25.

(2) ر. روبليس: «تصنيف وملاحظات جديدة حول الدوائر التي كان يعيش فيها موريسكيو مطرانية بلنسية وإعادة إسكانها (1527–1663)»، (مجلة «إنثولوجيا» السنوية، 10، سنة 1962). بالنسبة لسنة 1587، م. ب. خ.، الدفعة الأولى، ص. 183.

ماسكاريل Mascarell، 15؛ لا بيلا بيجا La Vila Vella، 50؛ طاليس Tales، 40؛ أرتيسا Artesa، 45؛ فانثارا Fanzara، 150؛ لا ليوتشا La Leucha، 40؛ ألكوديا دي فانثارا Alcudia de Fanzara، 50؛ سويرة Suera، 140؛ إيسليدا Eslida، 90؛ بنِيتيندوث Benitenduz، 40؛ أين Ayn، 50؛ بِيو Veo، 30؛ ألكوديا دي إيسليدا Alcudia de Eslida، 45؛ أرتانا Artana، 150؛ تشينتشيس Chinches، 10؛ لا جوسا La Llosa، 50؛ لا بال دي أوكسو La Vall de Uxó، 400؛ أوندا Onda، 25؛ كاستيجو Castello، 20[1].

باستثناء تشينتشيس وكاستيجو، ورَدَت البلدات الواحدة والعشرون المذكورة، التي تنتمي إلى مملكة بلنسية، في الجداول التي تتضمَّنها الصفحات 33–35 من كتاب «جغرافية إسبانيا الموريسكية». تبدو الأرقام التي يقدِّمها إحصاء 1587م، مبدئياً، معقولة، ربما باستثناء الـ140 منزلاً ببلدة سويرا، وهو رقم لا يتوافق مع الـ65 منزلاً، الذي كان بهذه البلدة في سنة 1572م (67 في 1602م) والـ150 منزلاً ببلدة أرتانا. ولكن في المجمل، يبدو إحصاء 1587 معقولاً.

على أيّ حال، فإن هذه الوثيقة لا تتعارض مع استنتاجات لابير وتوليو هالبيرين دونغي. حسب وثيقة 1565– 1572م، كانت البيوت الموريسكية تناهز 19,000 منزل، 24,695 منزلاً في سنة 1602 و31,715 منزلاً في 1609م؛ إلا أنه، فيما يخص آخر تقييمين، يُعتبر الأول تقييماً أدنى، والثاني مرتفعاً بعض الشيء. إذا ما اعتمدنا نسبة 4,5، لتحويل المنازل والبيوت والعائلات إلى أفراد، فسيكون الرقم الذي أسفر عنه إحصاء 1572 معادلا لِـ 85,500 نسمة، والذي أسفر عنه إحصاء 1602م، موافقاً لِـ 111,000 على أقل تقدير، وذلك الذي يعود إلى إحصاء 1609م، موافقاً لِـ 143,000 نسمة، كحد أقصى. كان الموريسكيون يشكِّلون

(1) ب. فيرّير، انطلاقاً من جردٍ للمطرودين من كاتالونيا قام به لابير، واعتمادا، أيضاً، على معطيات أ. ع. س.، «الدولة»، الملف 246، حول الموريسكيين الذين لم يُطردوا، يصل إلى تعداد ما مجموعه: 3,566 + 1,588 5,144 =، حسب ما يثبته في أطروحته التي لم تُنشَر.

أقلية مهمة، إذ إنهم، في سنة 1572م، كانوا يمثِّلون 29٪ من مجموع ساكنة مملكة بلنسية (64,075 بيتا) و30,3٪، في سنة 1609م. هذه النِّسب الإجمالية تُترجِم التنوع الإقليمي والمحلي بشكل خاطئ؛ باستثناء منطقتي شاطبة وغنديًا الصغيرتين، جنوب المملكة، لم يكن الموريسكيون يقيمون في المناطق المَسْقِيّة؛ ويحدث العكس في المناطق البعلية التي تغطِّي معظم الجبال والتلال التي تقع بين نهر ميخاريس Mijares وخوكار Júcar، حيث إن الأغلبية الساحقة للموريسكيين هناك كانت تعيش في أوساط قروية؛ فقط بضعة آلاف منهم كانوا يعيشون في المدن: كاستيجون Castellón، ألثيرا Alcira، شاطبة Játiva، بلنسية Valencia. وهناك سِمة مهمة أخرى، هي أن أغلبهم كانوا يعيشون في الأراضي التي تخضع للسلطة الإقطاعية المدنية؛ صحيح أنهم موجودون أيضاً في الأراضي الخاضعة للسيادة الإقطاعية الكنسية والملكية، لكنهم، بالمقارنة مع الأوائل، كانوا قلة. كانت هذه الطريقة في التوزيع إرثا لعملية «الاسترداد»، التي ارتسمت خاصّياتها الأساسية منذ القرنين الثالث والرابع عشر. حيث قاوم المسلمون بإصرار، فتمَّ طردهم، كما حدث في شمال المملكة وفي العاصمة. وحيث استسلموا بموجب معاهدات، تمكَّنوا من البقاء. في حين، مُلِئ الفراغ الذي خلَّفه الموريسكيون بساكنة مسيحية.

للاطِّلاع على الديموغرافية الموريسكية بأراغون، نتوفر على أربع وثائق. الوثيقة الأولى تتعلق بإحصاء سنة 1495م، وهي وثيقة في بالغ الأهمية، يعمل عليها أنطونيو سيرَّانو مونتالبو Antonio Serrano Montalvo، ونأمل أن ينشرها كاملة، عن قريب. وحسب هذا الإحصاء، كان عدد المدجَّنين (الذين لم يكونوا قد أصبحوا بعد «موريسكيين») 50,000. يجب أن ننقص من هذا العدد أولئك الذين هاجروا في فترة التنصير القسري، وهم على الأرجح، عدد قليل. الوثيقة الثانية تتعلق بإحصاء سنة 1575م، الذي أحصى 10,825 بيتاً

موريسكياً؛ 48,712 شخصاً، إذا ما اعتمدنا نسبة 4,5 كمعدَّل. الوثيقة الثالثة تتعلق بِجردِ سنة 1593م، على إثر قرار نزع السلاح، الذي، كشف من جهة أخرى عن وجود كمية هائلة من الأسلحة. وحسب الملخَّص الذي نشره ألفونسو آلبريث باثكيث Alfonso Álvarez Vázquez [1]، كانت توجد بأراغون آنذاك حوالي 16,865 عائلة موريسكية، إلا أن الأرقام المدوَّرة التي يقدِّمها (600 بإيخيًا Ejea، 300 في بيدرولا Pedrola، إلخ...) لا توحي بالكثير من المصداقية، ومن المحتمل جداً أن يكون الكاتب قد وقع في المبالغة. ولعلَّ النتيجة التي أسفر عنها إحصاء سنة 1609م (63,491 نسمة) تستحق موثوقية أكبر، وقد عدَّ 14,109 بيتاً، وهو إحصاء أجري قبل إجراءً الطرد بقليل، ويعادل الرقم الذي يعطيه نسبة 21٪ من المجموع الإجمالي للساكنة.

.بمملكة أراغون أيضاً، كان توزيع الموريسكيين غير متكافئ إلى حد كبير؛ إذ كان القليل من الموريسكيين يعيشون في المناطق الجبلية، بينما الأغلبية منهم كانت مجتمعة على طول وادي الإيبرو وروافده من جهة اليمين: خالون Jalón، أويربا Huerva، أغواس Aguas.. . ويجب إضافة ثلاثة مراكز أخرى: الأول في الشمال، حول أويسكا Huesca، والآخر في الجنوب، في محيط البارّاثين (بني رزين) Albarracín، والثالث في الغرب، بمنطقتي بورخا Borja وتاراثونا Tarazona. بعض المدن، مثل سرقسطة Zaragoza، وتيرويل Teruel والبارّاثين Albarracín وقلعة أيوب Calatayúd، كانت تتضمن أحياء موريسكية، خارج المدينة[2].

.بمنطقة كاتالونيا، كان عدد الموريسكيين دائماً قليلاً. ومع ذلك، ولمدة طويلة، كان عددهم يقدَّر بـ 50,000. إلا أن خ. نادال J.Nadal و إ. جيرالت

(1) «تقارير حول الساكنة الموريسكية بأراغون في أواخر القرن السادس عشر» (مجلة «دراسات»، سرقسطة، 1976).

(2) ه. لابير، المصدر المذكور آنفاً، صص. 96–98. ريغلا، المصدر السالف الذكر، صص. 42–64.

E. Giralt قد أثبتا أن هناك مبالغة في هذا التقدير، وهما يقترحان فقط 10,000. ويتبع ريغلا رأيهما. في حين، يقلِّص هنري لابيير العدد إلى 5,000. في الواقع، لم يكن لهذا التصحيح الأخير أهمية بالغة؛ والأمر الجوهري هو التأكيد على ضعف الساكنة الموريسكية الكتالانية. ووثيقة سنة 1587م التي ذكرناها آنفاً تؤكد هذا الأمر؛ إذ تذكر عشر بلدات موريسكية تقع كلها في وادي الإيبرو. هذه القائمة لا تتوافق تماماً مع تلك التي عثر عليها مؤرِّخون آخرون، لكنها لا تختلف كثيراً عنها. في الوثائق التي تعود إلى سنة 1497م، و1515، و1610 تُذكر بلدات بينيبريVinebre، وفليكس Flix وأَسكو Ascó، التي غاب ذكرها في وثيقة 1587م؛ وهذه الوثيقة، في المقابل، تذكر موريسكيي بنيكانت Benicanet وأسيونAsión. بِغضِّ النظر عن هذه الفروق التفصيلية، ويجب أن نركِّز، بالأساس، على أن الساكنة الموريسكية لإقليم طارَّاغونا الحالي، كانت في سنة 1587م ترتفع إلى 1,255 منزلاً، أي حوالي 5,650 فرداً (6,275 إذا ما اعتمدنا معدل 5 أشخاص لكلِّ بيت). ويجب أن نضيف إليهم أولئك الموريسكيين الذين كانوا يعيشون بثلاث بلدات لِمدينة ليريداLérida، والذين كان عددهم في سنة 1610م حوالي 1,500. وبذلك، يكون العدد الإجمالي للموريسكيين الكاتالانيين، إذن، سبعة أو ثمانية آلاف. مما يؤكد أنهم كانوا قليلي العدد، وإن كان تقدير هنري لابيير (5,000 شخص) يُعطي انطباعا بأنه أقل بقليل من التقدير الحقيقي[1].

في مملكة غرناطة، كان الوضع مختلفاً بشكل جذري، إذ كان عدد الموريسكيين بها كبيراً. في عمل حديث العهد، يرسم فيليبي رويث مارتين Felipe Ruiz Martín، بشكل دقيق، تطور الساكنة الإجمالية لهذه المملكة،

(1) ه. لابيير، المصدر المذكور آنفاً، صص. 98—99. إ. جيرالت و خ. نادال: «الساكنة الكتالانية من 1533 إلى 1717» (باريس، 1961). خ. ريغلا، المصدر السالف الذكر، صص. 64—68.

خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. وهنا، كما في باقي الأعمال الأخرى، لانحصل إلا على معلومات قليلة حول النصف الأول من هذا القرن[1]. في سنة 1561م، كان عدد بيوتها 60,827، مما يعادل 274,000 نسمة، إذا ما اعتمدنا معدل 4,5 لكلِّ بيت، وهو المعدَّل الذي اعتمده فيليبي رويث؛ 44,481 منزلاً (200,000 نسمة)، في 1587م. و47,325 منزلاً (213,000 نسمة) في 1579م. غير أنه انطلاقاً من هذه القواعد الثابتة، يصعب التمييز إلى حد كبير، بين طرفي هذه الساكنة، المسيحي والموريسكي، على التوالي. باعتماده على نسبة الخسائر البشرية التي حدثت ما بين 1561 و1587م وبناء على ما نعرفه حول عدد المستوطنين الجدد، يقدِّر رويث مارتين عدد المسيحيين قُبَيل ثورة 1568م، بِـ 155,000 وعدد الموريسكيين بـ 120,000، علي وجه التقريب[2]. هذه الأرقام تعني الكثير؛ فوِفقاً لها، كان الموريسكيون يشكِّلون أقلية مدهشة، بنسبة 43٪ من مجموع ساكنة مملكة غرناطة، وهي أعلى نسبة داخل التراب الإسباني، ولكنهم هنا أيضاً كانوا يمثِّلون أقلية.

غير أن هذا التقسيم بين الساكنة المسيحية والموريسكية لا يمكن أن يُقبَل إلا مع بعض التحفظات. فَقَبْل كل شيء، يجب أن نشير إلى أنه، بجمع عدد المستوطنين الجدد (12,500 بيت) مع النقص السكاني الذي حدث ما بين 1561—1587م (16,386 بيتا)، يرتفع العدد إلى حوالي 29,000 بيت أو 130,000 شخص. ومن جهة أخرى، فإن تقييم ف. رويث مارتينث لا يقتضي فقط أن يكون عدد الساكنة المسيحية لم يرتفع بين سنة 1561 و1587م —وهو أمر مقبول—، ولكنه يقتضي أيضاً أن يكون طرد الموريسكيين قد تمَّ بشكل كامل، الأمر الذي لم يكن كذلك تماماً. في سنة 1587م، كان يعيش داخل مملكة غرناطة

---

(1) «التغيرات الديموغرافية والاقتصادية في مملكة غرناطة»، صص. 127—183.

(2) رويث مارتين، المذكور آنفاً، ص. 142 و181.

حوالي 10,000 منهم. فإذا ما أضفنا هذا العدد إلى الـ130,000 الذين أشرنا إليهم سابقاً، نحصل على ما مجموعه 140,000 موريسكي، تقريباً، وهو عدد أكبر بقليل من عدد المسيحيين، قُبَيل عملية الطرد.

من المهم أن يؤكِّد ويصحِّح هذا التقدير العام من خلال وثائق؛ ومن أجل ذلك، سنستعمل إحصائيات تفرِّق بوضوح بين الساكنة المسيحية والموريسكية لكل بلدة. هناك اثنتان، على الأقل، يمكن اعتمادهما فيما يتعلق بالسنوات التي سبقت مباشرة ثورة 1568م. يتعلق الأمر، من جهة، بالإشارات التي تقدِّمها السِّجلات التي توثِّق حدود الأملاك، والتي أُنجِزت بمناسبة إعادة توطين مملكة غرناطة في سنة 1571 و1587م؛ ومن جهة أخرى، بالإحصائيات التي أجريت في سنة 1574م، تحت إشراف «مجلس الساكنة» Consejo de la Población [1]. في كلتا الحالتين، قام الموظفون المكلَّفون بالإحصاء بسؤال السكان المتبقِّين عن عدد سكان البلدة، مما يعني أن الأمر يتعلق بتقييم تقريبي. إلا أنه، بمقارنة الأرقام التي تقدِّمها الوثيقتان مع تلك التي يقدِّمها إحصاء سنة 1561م –والتي كانت منهجية أكثر بكثير– يمكن قبول جُلِّها، تقريباً. لا سيما أن المفتشين كانوا يقومون بإحصاء عدد المنازل، وهو رقم يكاد يتطابق مع عدد العائلات[2]، ولعل هناك، فقط، بعض المبالغة البسيطة، في بعض الأرقام.

وهناك صعوبة أخرى نابعةٌ من عدم تجانس الوثائق: فبعض سجلاَّت توثيق حدود الأملاك (وعددها قليل، لحسن الحظ) قد ضاعت أو فُقِدت؛ بينما هناك أخرى (وهي قليلة أيضاً) لا تحدِّد بوضوح إذا ما كانت أرقامها تتعلق بالعدد الإجمالي لساكنة البلدة أو بعدد الموريسكيين فقط. أما الاستطلاع الذي أجري في سنة 1574م، فهو مفيد أكثر، ذلك أنه يحصي الموريسكيين، بشكل حصري.

(1) أرشيف قصر العدالة بغرناطة: سجلات توثيق حدود الأملاك. الأرشيف البلدي لألمرية: سجلات توثيق حدود الأملاك (أ. ع. س.) ديوان قشتالة، الملف. 2,201.

(2) بالنسبة إلى سنة 1561م، انظر أ. ع. س.، ملفات المالية.

ولكنه، للأسف، يفتقر إلى المعلومات حول إقليم مالقة الحالي، وماركيزية بيليث والمدن. ولذلك، سنقوم فيما يأتي بعرض هذه المعلومات وسنحاول استكمالها باللجوء إلى إحصائيات سنة 1561 أو 1568م، للبلدات والمدن التي أغفلتها وثيقة سيمانكاس. وبذلك، نصل إلى المجموع الآتي:

حسب وثيقة سيمانكاس، كان يوجد بِـ لا بيغا دي غرانادا، ووادي لكرين، وموتريل وضواحيها، والبوشارات، وماركيزية ثينيتي، ومنطقة باثا (دون عاصمتها)، وألمرية، ووادي المنصورة (باستثناء ماركيزية بيليث) 23,771 منزلاً.

وفي باقي المملكة، وفقاً لإحصائيتي سنة 1561 و1568م:

غرناطة........................5,280 منزلاً موريسكيا[1]

باثا..600

غواديكس..............................1,000

فينيانا، ألبا، أبروثينا......................480

ماركيزية بيليث.......................1,350 على أقل تقدير

ضواحي رُندة............................1,500 على أقل تقدير

ضواحي مالقة وفيليث مالقة..............1,700 على أقل تقدير

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المبالغة الواردة في تقدير الأرقام المتعلقة ببعض الأماكن، وعدم توفر معلوماتٍ حول 23 منها أيضاً، يكون رقم 35,681 منزلاً، أي 162,000 نسمة، بمعدل 4,5 فرداً لكل بيت، عدداً معقولاً. وهو عدد يتجاوز بكثير الـ 120,000 موريسكي الذين ينسبهم رويث مارتين إلى تلك

(1) بالنسبة إلى غرناطة، هذا الرقم يعود إلى استطلاع أجري في سنة 1576م (أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,192، دون ترقيم للصفحات).

المملكة، وحتى أكبر من الـ140,000 الذي نسبناهم نحن سابقاً إليها. هل يجب أن نصل إلى هذه النسبة القصوى؟ من الصعب القيام بذلك. حتى مع توخِّي الحذر، ويبدو الاكتفاء بعكس حدَّيْ الثنائية التي يطرحها رويث مارتين أمراً معقولاً؛ بما أن عدد الساكنة الإجمالي كان 275,000 نسمة، فإن عدد المسيحيين كان 125,000 وعدد الموريسكيين 150,000. وبذلك يكون الموريسكيون، هم الأغلبية.

هذا التقييم يخفي، وراء بساطته، إشارات محلية مهمة؛ لقد كان الموريسكيون قلّة في غرب تلك المملكة، من لوخا إلى مربيجا، مع بعض الاستثناءات البارزة، مثل جبال بينتوميث، شرق مالقة وسلسلة جبال رُندة. وكانوا أغلبية في منطقة بيغا دي غرانادا، في حين، كانوا يشكِّلون تقريباً مجموع الساكنة من وادي لكرين إلى ماركيزية بيليث، مروراً بالبوشارات، ومناطق ألمرية، وغواديكس وباثا ووادي المنصورة. هنا، كما في أراضي تاج أراغون. وكان التوزيع الموجود في منتصف القرن السادس عشر نتيجة تقلُّبات عمليات «الاسترداد»؛ حيث كانت المقاومة شرسة، كما حدث بمالقة، حيث هاجر المسلمون. بينما، تمكنوا من المكوث في الأماكن الأخرى.

وكما لاحظنا بالنسبة إلى بلنسية، في معظم الحالات، كان الموريسكيون الغرناطيون غائبين عن الحواضر؛ مع خمسة استثناءات، تقع كلها في وسط أو شرق المملكة: باثا، وغواديكس، وألمرية وموتريل، حيث كان الموريسكيون يشكلون نِسباً تتراوح ما بين 30 و40٪ من الساكنة، ثم غرناطة، حيث لم يكن هؤلاء بعيدين عن تمثيل نصف الساكنة. وهناك خاصية أخرى مشتركة مع تاج أراغون، فلم يكن لدى الموريسكيين الغرناطيين الحق في العيش بالبلدات الساحلية؛ من بيرا إلى إستيبونا، ومن النادر أن نجدهم في الموانئ. وهكذا نحصل على الملامح التي تُحدِّد الموريسكي المتوسط للأندلس الشرقية، فهو

قروي، وسيّد أرضه ونفسه. وبالفعل، وعلى عكس ما كان يحدث في بلنسية وأراغون، فإن الموريسكي الغرناطي نادراً ما كان تابعا لأحد الإقطاعيين. إذ لم تكن الإقطاعات تضم سوى 11 أو 12٪ من ساكنة مملكة غرناطة. حتى وإن كان الموريسكيون يسكنون معظمها، فإن أولئك الذين من بينهم كانوا تابعين لأحد الإقطاعيين لم يكونوا يصِلون إلى خُمس مجموع أبناء دينهم[1].

* * *

قبل عمليات الترحيل لسنة 1570م، كان عدد الموريسكيين (وهم المدجَّنون سابقا) قليلاً بتاج قشتالة. إلى جانب موريسكيي أراغون، هم الوحيدون الذين تتوفر لدينا معلومات رقمية دقيقة عنهم، مع بداية القرن السادس عشر. لقد نشر ميغيل آنخيل لاديرو Miguel Ángel Ladero مصادر ضريبية تتعلق بسنوات 1497–1502م، تُثبِت أن عدد المدجَّنين، الذين سيصبحون موريسكيين ابتداءً من سنة 1501م، لم يكن يتجاوز الـ 20,000 نسمة، متفرِّقة ما بين القشتالتين، وإكستريمادوراً ومرسية والأندلس الغربية[2]. كانت الخاصية الأساسية لهذه المجموعات الصغيرة (باستثناء وادي ريكوتي Valle del Ricote) هي طابعها الحضري.

وكانت المدن، في معظم الحالات، هي التي تضم مئات الموريسكيين المتجمِّعين في أحياء للمسلمين Morerías ؛ وهي أحياء كانت معزولة عن باقي المدار الحضري. ولم تكن تخلو أية مدينة قشتالية أو أندلسية مهمة نسبياً، من هذه الأحياء الخاصةً بالمسلمين. هؤلاء الموريسكيون، من أصول مدجَّنة، بما أنهم كانوا قلة متفرقة، كانوا في معظمهم في طريقهم إلى الاندماج، عندما اندلعت ثورة 1568–1570م.

(1) رويث مارتين، المصدر المذكور آنفاً، صص. 169–176.

(2) م. آ. لاديرو: «المدجنون القشتاليون في عهد إيسابيل الأولى» (بلد الوليد، 1969)، ص. 17–21.

في سنة 1569م، بدأت عملية طرد واقتياد الموريسكيين الغرناطيين إلى مناطق مختلفة من تاج قشتالة. خرج الفريق الأكثر عدداً في نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1570م، لِتقفوَ أثره فِرَقٌ أخرى في الأعوام التالية؛ في المجموع، 80,000 شخص، بالإضافة إلى ثلاثة أو أربعة آلاف آخرين، في سنة 1584–1585[1]. لم يتمكنوا جميعاً من الوصول إلى نهاية رحلتهم، إلا أنه من الواضح أن مركز تكتُّل الموريسكيين القشتاليين الذي كان ضعيفاً في البداية، أصبح معززاً جداً. ولا نعرف كم كان عدد «الموريسكيين القدامى»، كما أُطلِق عليهم لتمييزهم عن الغرناطيين المهجَّرين. ومن المعقول أن نفكِّر بأن هذه الأقلية، في فترة من النمو الديموغرافي التي لم تعرف تقلبات تُذكر، استطاعت أن تنمو بوتيرة ملموسة، لِتمرَّ من 20,000 نسمة، مع بداية القرن السادس عشر إلى 25,000 أو 30,000، مع نهايته.

لقد درس هنري لابير عمليتي الجرد اللتين أجريتا سنة 1581 و1589م، واللتين كانتا قد استعملهما السيد توماس غونثاليث Tomás González، ومع اعترافه بالطابع المجازف لهذا التقييم، يخلص إلى أن عدد الموريسكيين آنذاك كان يناهز الـ 80,000 نسمة، في مجموع مناطق تاج قشتالة.

هذا التقييم يجب أن نأخذه ببعض التحفظ، فهو يبدو تقييماً أدنى؛ خاصةً أن الوثائق إما غير واضحة وإما لم تُدرَس بشكل جيد. ولذلك، يجب إعادة دراسة جميع الوثائق، ومحاولة استكمال المعلومات التي تتوفر لدينا، المتعلقة بسنة 1581 و1589م، إذا ما أتيح ذلك. كما يجب البحث أيضاً عن معطيات الجرد الذي أُجري في سنة 1594م، من قِبَل المصالح التابعة لمحكمة التفتيش وتناولها بالدراسة. هذه الوثيقة الهامة، للأسف، توجد متفرِّقة بين عدة أماكن.

(1) ب. فانسون: «طرد الموريسكيين»، ص. 211–246. ب. فانسون: «كم عدد الموريسكيين الذين طُردوا من مملكة غرناطة؟» («المجلة المنوعة...»، 1971، صص. 397–398). ه. لابيير، المصدر المذكور آنفاً، صص. 127–128.

إلى الآن، تمَّ العثور على ثلاث قطعٍ من هذه اللعبة المركَّبة (بالإضافة إلى الجزء الموجود بجزر الكناري، الذي سنتحدث عنه لاحقا) وتمَّت دراستها: وهي التي تتعلق بالمناطق التابعة لنطاق سلطة بلد الوليد، وكوينكا وجيرينا، أي إنها تضم مناطق من القشتالتَين ومجموع إيكستريمادورا[1]. بتجميع المعطيات التي تزوِّدنا بها هذه الأجزاء، نحصل على ما يأتي:

الأراضي الخاضعة لمحكمة تفتيش بلد الوليد................8,336

الأراضي الخاضعة لمحكمة تفتيش كوينكا................4,753

الأراضي الخاضعة لمحكمة تفتيش جيرينا................9,626

بالإضافة إلى أربعة أو خمسة ألف نسمة بِأُورناتشوس. في المجموع، 26,715 أو 27,715.

غير أن المناطق المذكورة تدخل في إطار تلك التي كانت الأقلية الموريسكية فيها ممثَّلة بنسبة ضعيفة. نعرف أن عدد الموريسكيين في قرطبة كان يزيد على 4,000، نحو سنة 1580م، وأنه في إشبيلية وضواحيها كان يزيد على 6,000. كما كان عددهم كبيراً أيضاً في طليطلة، وثيوداد ريال، وأوبيدا، وباييثا، ومرسية، ولوركا... دون أن ننسى أولئك الذي ظلوا، بشكل رسمي أو سراً، بمملكة غرناطة والذين قدَّرنا عددهم بحوالي 10,000. لا نستطيع أن نقدِّم سلَفاً جرداً أكيداً، فيما يتعلق بتاج قشتالة في نهاية القرن السادس عشر، ولكننا لا نجازف كثيراً إذا ما قلنا سلفاً بنظرية الـ100,000 كحد أدنى، وهو عدد ربما يكون قد

(1) بالنسبة إلى بلد الوليد، انظر ج. ب. لو فليم: «موريسكيو الشمال الغربي لإسبانيا في سنة 1594، حسب إحصاء لمحكمة تفتيش بلد الوليد («المجلة المنوعة...»، 1965، ص. 223–240.

بالنسبة لكوينكا، انظر م. غارثيا-أرينال رودريغيث: «الموريسكيون ومحكمة تفتيش كوينكا»، أطروحة غير منشورة، مدريد، 1975.

بالنسبة إلى اكستريمادورا، انظر خ. فرنانديث نييبا: «إحصاء لموريسكيي إكستريمادورا، بواسطة محكمة تفتيش جيرينا (سنة 1594)» («مجلة الدراسات الإكستريمية»، 1973، ص. 155–169).

ارتفع إلى 110 أو 120,000، مع حدوث عمليات الترحيل.

* * *

هل يجب أن نعدَّ أيضاً موريسكيي جزر الكناري؟ يبدو لنا الأمر مشكوكا فيه، لأن هؤلاء، على عكس الموريسكيين الإسبان الحقيقيين، لم يكونوا يشكِّلون ساكنةً أصليةً، بل مجموعة من البرابرة الذين، عندما كانوا يقعون في الأسر، ومن ثمَّ يتخلون عن دينهم للحصول على ظروف عيش أفضل، وبالسهولة نفسها، كانوا يعودون إلى الإسلام، ما إن تسنح لهم فرصة العودة إلى موطنهم الأصلي. ولهذا السبب، يرِدُ ذكرهم باستمرار في وثائق محكمة التفتيش المتعلقة بهذه الجزر. في سنة 1568م، ونظراً لأرثذوكسيتهم المشكوك في أمرها، سيصدر المحقق أورتيث دي فونيس Ortiz de Funes أمراً بأن يعيشوا، على الأقل، معزولين في جزيرة كانارياً الكبرى؛ ونتيجة هذا الأمر، ستنجز قائمة بأسماء الموريسكيين المقيمين بِلاس بالماس Las Palmas، وسيصدر أمر بتجميعهم في حي تريانا Triana، حيث ما يزال يوجد إلى الآن شارع باسم «الموريسكيين» Calle Moriscos.

لقد امتد القرار العام الذي أصدرته محكمة التفتيش في سنة 1594م، بتسجيل الموريسكيين في سجلِّ النفوس، إلى جزر الكناري. إن بقية الوثائق التي تتوفر لدينا غير كاملة؛ لكن من خلالها، نلاحظ وجود نسبة مهمة للموريسكيين في جزيرتي لانثاروتي Lanzarote وفويرتيبينتورا Fuerteventura، شبه الخاليتين، والأكثر قرباً من القارة الأفريقية: ما يزيد على 300 عائلة للموريسكيين الأحرار وعدد مهم من العبيد. في الجزر الأخرى كانت النّسب أقل: 196 في تينيريفي Tenerife، و142 في كانارياً الكبرى Canaria Mayor، و77 في لا بالما La Palma، و52 في غوميرا Gomera. ومن المؤكد أن هذه الأرقام هي أدنى من

الأرقام الصحيحة، فقد كان بجزر الكناري ما مجموعه 2000 شخص، من «الموريسكيين المزعومين»، معظمهم من العبيد[1].

* * *

وقبل أن نتابع، من الواجب أن نقوم هنا بتقييم مؤقت، على سبيل المراجعة. يمكن جمع الإحصائيات السّكانية المعروفة إلى الآن، في ثلاث فئات زمنية: تلك المتعلقة بسنوات 1495—1502م، بسنوات 1568—1575م، وأخيراً، بسنة 1609م. هذه الفئات الزمنية، مبدئياً، تطبعها نقاط تحوُّل مهمة، ذلك لأن كل فترة منها ترافق حدثاً حاسماً في تاريخ الموريسكيين: التنصير القسري لموريسكيي قشتالة، وثورة الغرناطيين، والطرد النهائي من إسبانيا.

ليس بوسعنا أن نتجنب إغراء القيام بعملية جمعٍ لأرقام تعود إلى وثائق متباينة؛ الوثيقة الأولى لا تفيدنا كثيراً، فهي تفتقر إلى معطياتٍ فيما يتعلق بأهم بؤرتين لتمركز

(1) لقد جمع روبير ريكار Robert Ricart عدداً كبيراً من الأخبار عن الموريسكيين في جزر الكناري، في «أبحاث حول علاقة جزر الكناري بالبرابرة في القرن السادس عشر» («هسبيريا»، العدد 20، 1935)، والذي نقلته أيضاً مجلة «الدراسات الإسبانية الأفريقية»، تطوان، 1956. وهو يأخذ تلك الأخبار حول إحصاء سنة 1594م عن عمل غير منشور لِ ميجاريس كارلو Millares Carlo: «تقارير حول الموريسكيين الذين عمَّروا الأرخبيل في القرن السادس عشر، وفقاً لوثائق سِجلّ النفوس التي أنجزتها محكمة التفتيش».
وفي هذا الصدد، لا يضيف لنا شيئاً مقال إميليا سانتشيث فالكون Emilia Sánchez Falcón، «النمو الديموغرافي لِجزر لاس بالماس» («المجلة السنوية للدراسات الأطلسية»، العدد 10، 1964).
وبما أننا لن نعود إلى الحديث عن هؤلاء الموريسكيين الكناريين، سنذكر هنا بأن فيليبي الثالث، بطلبٍ من ماركيز لانثاروتي، أعفى من الطرد أولئك الذين كانوا منهم يعيشون بهذه الجزيرة وبجزيرة فويرتيبينتورا، إلا أن الحملات البربرية قضت عليهم كلهم تقريباً. (خواكين بلانكو: «الوجيز في الأخبار التاويخية لجزر الكناري». لاس بالماس، 1957، ص. 235). حسب ريكار، لقد أُعفي جميع الموريسكيين الكناريين من الطرد، لأسباب اقتصادية، بالأساس. «لقد كان المسيحيون القدامى يكرهون الموريسكيين، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون الاستغناء عنهم» (المقال المذكور، ص. 108).

الموريسكيين: غرناطة وبلنسية. (بالنسبة إلى غرناطة، يتعلق الأمر بفجوة مؤقتة، في انتظار أن يَنْشُرَ (م. أ. لاديرو) لوائح الموريسكيين الذين تنصَّروا في سنة 1500-1502م، مصنَّفة حسب القرى، ومن الأفضل أن ننتظر هذه المساهمة الجوهرية).

أما عملية الجمع الثالثة، المتعلِّقة بسنة 1609م، فقد قام بها هنري لابيير من قبل، ليحصل على ما مجموعه 296,000 موريسكي[1]. ومع التعديلات التي أجرينا عليها، وصلنا إلى 319,000 موريسكي، موزَّعين بالطريقة التالية:

بلنسية.................................... 135,000

أراغون.................................... 61,000

كاتالونيا.................................... 8,000

تاج قشتالة.................................... 115,000

بالإضافة إلى الـ2000 موريسكي، في جزر الكناري.

لم يقم أحد بمحاولةٍ للحصول على المجموع المتعلق بالسنوات ما بين 1568-1575م؛ والغريب في الأمر، أننا نجد رقماً يكاد يكون متماثلاً: 321,000، وها هي ذي التفاصيل:

بلنسية.................................... 85,000 (1572)

أراغون.................................... 48,713 (1575)

غرناطة.................................... 150,000(1568)

قشتالة.................................... 30,000 (تقدير)

كاتالونيا.................................... 7,000 (تقدير)

للتقديرات الإجمالية لسنة 1570 وسنة 1609م ميزة مشتركة، هي أنها يجب

(1) هـ. لابيير، المصدر المذكور آنفاً، ص. 204.

أن تعتبر أرقاماً دنيا. هل يجب أن نستنتج، إذن، أن الساكنة الموريسكية، التي كانت متَّهَمة بالنمو المنفلت، كانت، على عكس ذلك، جامدة؟ بالتأكيد. يجب ألاَّ ننسى بأن موضوعية الأرقام تُخفي مآسي كبرى. إن الساكنة الموريسكية الغرناطية هي التي أدَّت الضريبة الأثقل، بسبب الحرب والتهجير؛ ولكن، يجب ألاَّ ننسى أيضاً أنه، من بين 90 عيِّنة من بلدات تنتمي إلى مملكة بلنسية، أثبت هـ. لابيير أن عدد البيوت، ما بين سنة 1527 و1563م، قد تقلَّص من 3,429 إلى 3,318[1]. هذه المؤشرات، سواء على المستوى المجهري أو العياني، تسمح لنا بأن نؤكِّد مدى صعوبة دراسة التطور الديموغرافي للموريسكيين، بين تاريخ معين وآخر، استناداً إلى إحصائيات. ما تزوِّدنا به المصادر هو العدد والتوزيع في لحظة معينة. والآن، علينا أن ندرس ثلاثة عناصر تمَّ إغفالها أو لم تدرس بشكل جيد، لها تأثيرها على المستوى الديموغرافي هي: الخصوبة، والتنقل، وتعريف الموريسكي في حدِّ ذاته.

* * *

من بين عناصر الإشكالية القائمة بين المجموعتين، يحتلُّ موضوع الخصوبة الموريسكية مكاناً بارزاً. فالكتّاب المسيحيون، كبليدا Bleda أو فونسيكا Fonseca مثلاً، يؤكِّدون أن الموريسكيين، بما أنهم غير معنيين بالعزوبة الكنسية، يتزوَّجون جميعاً؛ ثم إنهم لا يهاجرون إلى بلاد الهند Las Indias[2] ولا يلتحقون بالجيش[3]. كان هذا كافياً لكي يُقبل، بوجه عام، ذلك الزَّعم الذي يفيد بأن نسبة الخصوبة مرتفعة بين الموريسكيين. وفي الواقع، فإن الحجج

(1) المصدر نفسه، صص.29–30.

(2) التسمية التي شاعت للقارة الأمريكية، نظراً للخطأ التاريخي الذي وقع فيه كولومبوس، باعتقاده أنه قد وصل إلى شواطئ الهند. (المترجم)

(3) خايمي بليدا: «حماية العقيدة الكاثوليكية من المتنصرين الجدد أو موريسكيي مملكة بلنسية...»، بلنسية، 1610.

التي قدَّمها هؤلاء لها وزنها، وقد لقيت صدىً لدى أغلب الشعب الإسباني. ولكن، ما قيمتها على المستوى الديموغرافي الدقيق؟ هذا ما لم يحاول أحد تحديده. ألم تكن هناك عناصر أخرى تشرح نسبة الخصوبة بين الموريسكيين، قد أغفلها ذكاء المعاصرين لتلك الفترة؟ وإذا ما أخذنا المسألة إلى حدِّها الأقصى، هل كانت نسبة الخصوبة المرتفعة بينهم حقيقة؟

مبدئياً، يبدو الأمر بديهياً، إذا ما قارنَّا، استناداً إلى هنري لابير، نتائج الإحصائيات البلنسية لِسنوات 1565–1575م وسنة 1609م: بينما تزايد المسيحيون بنسبة 44,7٪ بين السنوات المذكورة، تزايد الموريسكيون بنسبة 67,7٪. هذا الفرق البارز يمكن أن يُفَسّر بارتفاع نسبة الخصوبة، ولكنه يمكن أن يفسَّر أيضاً بعامل التنقُّل. ألم يكن بين الموريسكيين البلنسيين لسنة 1609م بعض الغرناطيين الذين دخلوا المنطقة الشرقية خلسة، منذ قرار الطرد في عام 1570م؟ لقد أنكر هذا الأمر ر. غارثيا كارثيل، في محاضرة ألقاها مؤخراً، في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، وهو يستند في رأيه إلى الجهود التي قامت بها السلطات البلنسية آنذاك لمنع تلك الهجرة غير المرغوبة؛ ولكن، ليس الاحتمال بعيداً أن يكون بعضهم قد تمكَّن من اختراق ذلك «الحزام الصحي». ومن جهة أخرى، هناك تناقض بين نُموّ الساكنة البلنسية، الهائل ظاهرياً، وجمود العدد الإجمالي للموريسكيين الإسبان بين سنة 1570 و1610م.

ومع ذلك، يجب ألا نتخلى عن الأبحاث حول موضوع الخصوبة الموريسكية. وأحد الجوانب التي يجب استكشافها هي تلك التي تتعلق بسن الزواج لدى الفتيات. هذه المعلومة، بالإضافة إلى معلومات حول الفترات الفاصلة بين الولادات، ومدة الزواج، وتاريخ سن اليأس، هي أحد عناصر دراسة الخصوبة، وبلا شك، العنصر الأهم. هل الموريسكيات كنَّ يتزوجن في سن مبكِّرة؟ هل كن يتزوجن في وقت أبكر مما كانت تفعل المسيحيات؟ هذه

التساؤلات وَجدَت، حديثا، إجابات جزئية عنها؛ بالاعتماد على عمليات جَرْد أجريت لموريسكيي قرطبة (1572م) وإكستريمادورا (1594م)، تمَّ تحديد السِّن التقريبية التي تزوجت خلالها النساء اللائي لم تكن أعمارهن بعد تصل الثلاثين، عندما أجري الجرد. وكانت التقنية المتّبعة هي طرح سنّ الابن البكري من سنِّ الأم، بالإضافة إلى السَّنة التي تمثِّل الفترة ما بين الزواج وأول ولادة. على سبيل المثال، القرطبية الموريسكية التي تبلغ 28 من العمر، ولديها ابن بكري يبلغ العاشرة، تكون قد تزوجت في سنِّ 17. هذا الاختبار الذي شمل 291 حالة، أسفر عن معدل لسن الزواج يتراوح ما بين 18 و19 سنة.

جيمس كاسي James Casey، بالاعتماد على منهج أكثر دقة يتمثل في إعادة صياغة بنية العوائل، في عمل غير منشور له، حصل على معدل الـ 18 عاماً، فيما يتعلق بالموريسكيات وال 20 عاماً، فيما يتعلق بالمسيحيات القديمات، اللائي كن ينتمين إلى إحدى أبرشيات مملكة بلنسية: بيدرالبا Pedralba. (تطبيق هذا المنهج على الموريسكيين تعثَّر بعقبة عدم تسجيل هؤلاء لكل مواليدهم).

هذا النموذج في غاية الأهمية، ذلك لأنها المرة الأولى التي يُثبَت فيها وثائقيا فرقٌ، بين المجموعتين، في هذا الصدد. وهو يؤكد، كذلك، ما كنا نعرفه سابقاً حول سن الزواج بين الفتيات في الوسط المسيحي القديم: في بلد الوليد أيضاً، كان سن الزواج محددا في الـ 20[1]. يبدو مؤكداً أن الفتيات في إسبانيا كن يتزوجن في سن مبكرة، خلال القرن السادس عشر، وأن ظاهرة تأخُّر الزواج إلى سن 25–26، التي كانت سائدة في الشمال الغربي الأوروبي، لم تكن آنذاك معروفة في شبه الجزيرة. وفي هذا الإطار للزواج المبكِّر بوجه

(1) ب. بناصر: «بلد الوليد في العصر الذهبي»، باريس، 1967، ص. 197.

عام، تتميز الموريسكيات بشكل أكبر من المسيحيات القديمات[1]. بعد إثبات هذا الأمر، تنقصنا معرفة الدواعي. وبوسعنا أن نطرح ثلاثة أسباب على سبيل الفرضية التي ينبغي إثباتها: العرف الإسلامي، والنضج الفيزيولوجي المبكر للموريسكيات، ورغبة البقاء لتلك المجموعة.

لكي تكون حجة ارتفاع نسبة الخصوبة بين الموريسكيين، المرتبِطة بِتبكيرهم بالزواج، مُقنِعة تماماً، ينبغي أن نثبت بأن العائلة الموريسكية كانت تضمُّ عدداً أكبر للأبناء من العائلة المسيحية، وبأن نسبة الوفيات من الأطفال بينهم، لم تكن أكثر ارتفاعا منها بين المسيحيين. لقد وجد جيمس كاسي أن نسبة الوفيات من الأطفال بين الموريسكيين، في بيدرالبا، كانت محدودة، إلا أن الأمر يتعلق هنا بحالة فريدة تحتاج إلى تأكيد أكثر شمولاً. ومع ذلك، ونظراً للافتقار إلى مزيد من الدراسات المفردة التي تعتمد أسلوب إعادة صياغة بنية العوائل، والتي تثبت بشكل قطعي ارتفاع نسبة الخصوبة الموريسكية، فإن الآراء التي تقول بصحة هذا الزعم تتعدَّد، ذلك أنه، بالإضافة إلى العوامل التقليدية التي كانت تُذكر، سيضاف الآن عنصر أهلية الزواج المبكِّر بين

(1) يشير، على ما يبدو، عمل ظهر حديثاً إلى أن السلوك الجنسي للموريسكيين لم يكن يختلف كثيراً عن سلوك المسيحيين القدامى. أعني هنا عمل ماريا ديل كارمن أنسون كالبو María del Carmen Ansón Calvo: «دراسة ديموغرافية مع معالجة المعطيات: أبرشية سان بابلو لسرقسطة، من 1600 إلى 1660» («دراسات»، سرقسطة، 1976). وتقول فيه: «كما تُبيِّن ذلك تعرُّجات المنحنى... لم يغيِّر طرد الموريسكيين التوزيعَ الموسمي للمعموديات والزيجات، بشكل جذري، مما يدفعني إلى أن أستنتج بأن الموريسكيين كانوا، سواء بيولوجيا أو بطريقة عيشهم، ساكنة لا يمكن تمييزها عن ساكنة المسيحيين القدامى. كانوا يتزوجون بنفس الطريقة، ربما مدفوعين بنفس البنيات العاداتية، وينجبون بنفس الكيفية تماماً. إلا أن المعطيات الإجمالية حول الولادات والزيجات، عند تقسيمها، سمحت لنا بأن نلاحظ بأن عدد الأطفال المعمَّدين عن كل زيجة عُقِدت، كان أكبر بقليل في الفترة بين 1590 و1609 (بمعدل 3،05 معمودية عن كل زواج)، منه في الفترة بين 1610 و1650 (بمعدل 2،94 معمودية عن كل زواج)، مما قد يشير إلى أن الموريسكيين كانوا أكثر خصوبة بقليلٍ من المسيحيين القدامى». هذه الخلاصة تبدو صحيحة، ويجب أن نضيف أنه، إذا ما كانت قد أُخِذت كعيِّنة، دائرة قروية تضمُّ أغلبية موريسكية، بدلاً من دائرة حضرية، كان هذا الفرق سيتجلى بشكل أوضح.

الموريسكيين، الذي يكتسي الكثير من الأهمية، في فترة كان خلالها مأمول الحياة محدوداً للغاية.

إن الحِسّ الشعبي السليم كان قد انتبه إلى التنقلات الكثيفة للموريسكيين. في مجتمع كان الاستقرار فيه هو الميزة العامة، ولم تكن هذه التنقلات لتمرّ دون أن تلفت الانتباه إليها. لذلك، من بين الصور المألوفة للموريسكي، نجد صورة المُكاري وبائع الفطائر المتجول، وهي شخصيات كانت، تثير القلق بين الأغلبية، فقد كان يُشكّ في أن هؤلاء، إلى جانب أنشطتهم المعلنة، يقومون بمهام سرِّية أخرى. فقد كان من المحتمل أن يكونوا ناقلين للأخبار أو الأوامر، أو أن يكونوا من الدعاة إلى الدين الإسلامي، وليس بوسعنا أن ننكر بأن الترابط بين الموريسكيين تمكّن من الاستمرار بفضل تنقُّلاتهم المستمرة بين المناطق التي كانوا يعيشون بها. وهناك العديد من الإشارات إلى علاقة أهل بلدة أورناتشوس بالغرناطيين، وعلاقة هؤلاء بالبلنسيين. إلاَّ أن هذه التنقلات، التي كان المسيحيون يشتكون منها، كانوا يتحمَّلون القسط الأكبر من المسؤولية فيها، على الأقل منذ سنة 1570م. مما يجعلنا نميِّز، على المستوى الديموغرافي، بين مرحلتين: ما قبل وما بعد سنة 1570م.

في المرحلة الأولى، شعرت الساكنة الموريسكية بإغراء الهجرة إلى شمال أفريقيا. ضائقين ذرعاً بالعبودية المسيحية، بدأ سكان المنطقة الواحدة أو عدة مناطق، يحضِّرون بعناية، وبالتنسيق مع البربريين أو مع الموريسكيين الذين سبق لهم أن انتقلوا إلى الضفة الأخرى، للرحلة التي ستمكّنهم من مغادرة الأراضي الإسبانية، بشكل نهائي. وقد عرفت هذه الظاهرة كل المناطق الساحلية التي كان يقطنها الموريسكيون.

ولتفسير انخفاض عدد السكان في 90 بلدة موريسكية ببلنسية، بين 1527–1563م، يذكر لابيير عمليات الهروب الجماعية الثلاث. ويمكننا أن نطبِّق

التحليل نفسه على مناطق وفترات زمنية أخرى، كما يقترح جدول الرحلات الجماعية التي وجدنا شواهد حولها (وهو مجرَّد ملخَّص مؤقت):

البلدات	التاريخ
بلدة تيريسا Teresa بأسرها (غرناطة)	قبل سنة 1505م
بلدة إيستان Istán بأسرها (غرناطة)	1506م؟
بلدة ألماجاتي Almayate بأسرها (غرناطة)	1506م
بلدة أوخين Ojén بأسرها (غرناطة)	إبريل / نيسان 1509م
40 عائلة من داليَّاس Dalías (غرناطة)	سبتمبر / أيلول 1509م
5 عائلات من تشيلتشيس Chilches(غرناطة)	أكتوبر / تشرين الأول 1509م
5 عائلات من مارو Maro(غرناطة)	1510 أو 1511م
50 شخصاً من داليَّاسDalías (غرناطة)	1512م
50 شخصاً من موتريلMotril (غرناطة)	أكتوبر / تشرين الأول 1523م
150 عائلة من كايوسا دي إن سارِّيا Callosa d´En Sarriá (بلنسية)	1526م
200 شخص من أوليبا Oliva (بلنسية)	1534م
200 شخص من منطقة كوجيرا Cullera (بلنسية)	1532م
بارونية بارثينت Baronía de Parcent (بلنسية)	1534م
بلدة فريخيليانا Frigiliana (غرناطة)	1560م؟

جزء من بلدة نوتاييث Notáez (غرناطة)	1560م
29 شخصاً من نيخار وأويبرو Níjar y Huébro (غرناطة)	أبريل / نيسان 1562م
43 شخصاً من أويبرو ولُوكاينينا Huébro yLucainena (غرناطة)	يناير / كانون الثاني 1563م
بلدة طاربال Tarbal (غرناطة)	يناير / كانون الثاني 1564م
500 شخص من أورخيبا Órgiva (غرناطة)	1565م
150 عائلة من طابيرناس ولوكاينينا Tabernas yLucainena (غرناطة)	سبتمبر / أيلول 1566م
أويرتا دي غاندياً Huerta de Gandía (بلنسية)	1596م
140 عائلة من بارونية بولوب Baronía de Polop (بلنسية)	1584م
بلدات طورّوكس Tórrox، وطوربيسكون Torviscón، وألبونيول Albuñol والمُيُّوث Almeúz (غرناطة)	تواريخ غير محددة ولكن قبل سنة 1509م2.[1]

عدّدت القائمة السابقة 27 حالة هروب جماعي، كلها، باستثناء واحدة،

(1) أنجز هذا الجدول، فيما يتعلق بمملكة بلنسية، انطلاقاً من معطيات كتاب لابيير ومقال لِغارثيا مارتينث: «اللصوصية ومراقبة الموريسكيين ببلنسية خلال عهد فيليبي الثاني» («إيستوديس»)، 1972، ص. 85–167). وفيما يتعلق بمملكة غرناطة، انطلاقاً من مقال طابيا غارّيدو: «ساحل القراصنة» («مجلة التاريخ العسكري»)، 1972، صص. 73–103)؛ ومن عمل إ. مينيسيس غارثيا: «مراسلات كونت تينديجا (1508–1509)»، مدريد، 1973، الجزء الأول، ص. 204–212، ونصوص عديدة أخرى من أ. ع. س.، الديوان، المراسيم، الكتاب 27.

تمَّت قبل عام 1570م. هذه القائمة ناقصة بالتأكيد وتنطلق من مصادر مميَّزة، ممَّا يدعو إلى التفكير بما قد تكشف عنه الأبحاث المقبلة؛ إلا أن هناك احتمالاً ضئيلاً بأن تغيِّر هذه الأخيرة الخطوط الرئيسة. تتركَّز عمليات الهروب في ثلاثة عقود: 1502—1512م، و1526—1535م، و1560—1570م. تشهد أولى عمليات الهرب لِفريقين، أحدهما من غرناطة، والآخر من بلنسية، على عدم تمكُّن الكثير من الموريسكيين من تحمُّل الإهانات والتحقيقات، بعد تنصُّرهم القسري. فيما بعد، وعلى إثر هدنة دامت 25 سنة، سيحتدُّ الصراع بين المجموعتين لِيُسفِر عن ثورة 1568—1570م. ويسطِّر النزوح الطَّوعي الفترات التي عرف فيها المشروع التذويبي الذي كان يستهدف الموريسكيين أقصى نشاطه.

بعد سنة 1570م، سيتمُّ إبعاد الموريسكيين الغرناطيين عن البحر المتوسط، وستُزوَّد سواحل مملكة بلنسية بحراسة أفضل؛ وبذلك، سيفقد حلفاء الموريسكيين، الأتراك والبرابرة، السيطرة على البحر، شيئاً فشيئاً. ولهذا السبب، لن يكون للهجرة الجماعية، التي كانت مهمة بين سنة 1502 و1570م، دور يُذكر، ابتداءً من هذا التاريخ. ولكن ستكون هناك عمليات هروب فردية، بل وسيزيد عددها. إن تيَّار الهجرة إلى بلاد البربر، وإن كان صعب القياس، يعتبر متواصلاً. كانت السلطات المسيحية على دراية بالأمر، ولذلك كانت تعاقب الهاربين بمصادرة ممتلكاتهم تلقائياً، كما كانت تحرص على إعادة توطين القرى المهجورة. وتشهد على ذلك قرارات ملكية، على نحو القرار الآتي: «لقد وافانا العمدة دييغو دي باديجا Diego de Padilla، رئيس بلدية تلك المدينة (غرناطة) بتقرير يقول فيه: إننا كنا في السنة الماضية (1505) قد أصدرنا أمراً إليه بإعادة توطين بلدة تيريسا، التابعة لمدينة بيرا، لأن سكانها كانوا قد غادروها إلى الضفة الأخرى...»[1]، أو كهذا أيضاً: «لقد وصلنا تقرير يفيد

(1) أ. ع. س.، الديوان، الكتاب 27، الورقة 183، الوجه الثاني.

بأن بلدة مارو، بعد أن عبَر سكانها إلى الضفة الأخرى، أصبحت مهجورة، وأن المسلمين الذين يأتون للسطو، يختبئون فيها...»[1]. في المقابل، لم تكن للتنقلات داخل شبه الجزيرة الإيبيرية أهمية على المستوى الديموغرافي، وإن كانت تثير قلقاً شديداً على المستوى السياسي.

بعد سنة 1570م، تغيّر المشهد وأصبحت التّنقلات داخل شبه الجزيرة الإيبيرية التي كانت، بالأساس، نتيجة لنفي الموريسكيين الغرناطيين إلى خارج منطقتهم الأصلية– كثيفة للغاية. حاول الموريسكيون الذين كانوا موزَّعين في فِرق صغيرة وبعيدٌ بعضهم عن بعض، بشكل إجباري، التجمُّع من جديد في المدن التي كانت لها بعض الأهمية، وقد جذبهم تماسك الأحياء المسلمة المحلية، وحسن استقبالها لهم. في حين، كان آخرون منهم يسعون إلى لَمِّ شمل أفراد عائلتهم، الذين كانوا قد فُصِلوا عنهم، سواء بمحض الصدفة، أو بشكل مقصود. وفي النهاية، كان البعض الآخر يحاول العودة إلى بلدته الأصلية، بكل الوسائل[2].

كانت السلطات تعارض تغيير مكان الإقامة عندما كان يتم دون ترخيص منها، وقد أمرت بعمليات طرد جديدة، زادت من حجم الفوضى. وهكذا، في سنة 1576م، سيتم اقتياد 142 موريسكياً إلى طليطلة، كانوا قد عادوا خلسةً إلى إيثيخا[3]. في سنة 1579م، تحقّقت سلطات ألباثيتي من أن هذه المدينة لم تعد تضمُّ سوى سدس الفريق الموريسكي الذي استقبلته قبل تسع سنوات؛ فقد كان الكثير منهم قد انتقلوا إلى مُرسيَّة ولوركا. في سنة 1584م، وتم طرد ما بين ثلاثة وأربعة آلاف موريسكي من مملكة غرناطة، إلى ألمادين، وطليطلة، وتروخيجو، أو إلى ثيوداد رودريغو. في السنة التالية، سوف يتوجه 500 آخرون نحو

(1) المصدر نفسه، الورقة 66، الوجه الثاني.

(2) ب. فانسون: «طرد الموريسكيين من مملكة غرناطة»، صص. 233–237.

(3) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,178، دون ترقيم للصفحات.

إيكستريمادورا؛ غير أنه، وفي التاريخ نفسه، كان 126 من أصل 166 موريسكياً من الذين كانوا قد وصلوا إلى هناك في سنة 1584، قد اختفوا من تلك المدينة[1]. في يناير / كانون الثاني من سنة 1586م، طُرِد 61 موريسكياً من بلد الوليد، ولم يكن لديهم الحق في الإقامة بها.

وبالإضافة إلى هذه التنقلات، التي تخصُّ تاج قشتالة، كانت هناك أخرى تحدث انطلاقاً من مملكة غرناطة، باتجاه مملكة بلنسية. ويتحدث إيسكولانو عن هذه التنقلات: «لقد جاء منهم كثيرون، ضائعين فارِّين، للاحتماء بموريسكيي مملكة بلنسية؛ وهم، بسبب المرارة التي قد تجرَّعوها، لأنهم قد فقدوا حرِّيتهم وأرضهم، لا يفتأون يحرِّضون موريسكيي هذا البلد ويُغرونهم بثورة أخرى»[2]. لقد كان الموريسكي الغرناطي قد تحوَّل إلى شخص بلا جذور، دائم الارتحال.

إن التنقل، إذن، ميزة أساسية للديموغرافية الموريسكية. لقد كبحت هجرةُ المرحلة الأولى الزيادةَ السكانيةَ، التي كانت ربما نتيجةً خصوبة مرتفعة. في حين، تُخفِي تنقلات المرحلة الثانية التوجهات العميقة لتطوُّر الساكنة الموريسكية. إنَّ إقامة مقارنات بين مختلف الإحصائيات داخل فضاء معين، في إطار تاج قشتالة، أمرٌ بعيد المنال. لذلك، فمن الأفضل أن نحاول القيام بتقييمات شاملة، قدر الإمكان.

بوسعنا أن نقوم بذلك انطلاقاً من ثلاث نقاط تحوُّل، تتزامن مع ثلاثة تواريخ حاسمة للقرن: نحو سنة 1500م، ونحو سنة 1565م، ونحو سنة 1610م. بين التاريخين الأوَّلين حدث تعويض للساكنة يُعزى، بالأساس، إلى الهدوء النسبي الذي عرفه الربع الأول من القرن، من سنة 1535 إلى 1560م، بحيث

(1) المصدر نفسه، الملف 2,192، دون ترقيم للصفحات.

(2) غ. إيسكولانو: «عقود من تاريخ بلنسية»، الجزء الثاني، العمود 1776، بلنسية، 1878–1880 (ذكره س. غارثيا مارتينث، المصدر المذكور آنفاً، صص. 124–125).

أمكن تعويض الخسائر التي تسبَّبت فيها الثورة الغرناطية في سنة 1500–1502م، والبلنسية في سنة 1526م، والهجرة المتزايدة. لكن ستأتي أزمة 1568–1570م فجأة. كان النقص السكاني الذي تسبَّبت فيه الهجرة كبيراً، كما كانت، كذلك، الخسائر التي تسبَّبت فيها الأعمال المسلَّحة والظروف التي تمَّت في ظلِّها عمليات ترحيل الموريسكيين الغرناطيين. لذلك، لا بد من أن يمرَّ وقت طويل –أربعون عاماً– قبل أن يتم تعويض الساكنة، بشكل كامل. يخيَّل إلينا أن رقم 320,000 موريسكي سقفٌ ربما تمَّ الوصول إليه أو تجاوزه بقليل، في ثلاث مناسبات. وبوسعنا أن نخمِّن، أيضاً، أن هذا المستوى في أوائل القرن السادس عشر، كان أقل منه بقليل (300,000؟)، في سنة 1565 و1610م.

ويبقى هناك تساؤل لا بد من طرحه، وهو ذو أهمية ليست بالقليلة. ما الذي كان يُفهم من مسمَّى «الموريسكيين» المستعمل في الجرد؟ كيف كان هؤلاء يُعرَّفون من قِبل السلطات والشعب المسيحي؟ وهي مسألة هامة أغفلها المؤرخون بشكل مثير للاستغراب. هل كانت تؤخذ بعين الاعتبار معايير إثنية أم دينية أم ثقافية؟ إنها مسألة جد معقدة، لا سيَّما أن الموريسكيين كانوا، رسمياً، مسيحيين كلهم.

يبدو أن الرجل العادي كان بوسعه أن يميِّز الموريسكي من خلال تفاصيل صغيرة. إلا أن بعض الموريسكيين، ظاهرياً، لم يكن بالإمكان تمييزهم عن المسيحيين في شيء. هل كان هؤلاء يصنَّفون على أنهم مسيحيون أم موريسكيون؟ يؤكد خ. كارو باروخا أن هوية هؤلاء كانت تحدَّد استناداً إلى نسب الأب وديانته[1]. كان من الوارد أن يكون مسيحي قديم ابناً لِموريسكية وحفيداً لِموريسكيين. ونرى، بالفعل، كيف أن ألونسو غوميث، وهو أحد سكان كاستريل، رغبةً منه في أن يفلت من عملية الطرد لسنة 1584، سيؤكِّد أن

(1) «موريسكيو مملكة غرناطة»، ص. 65 (مدريد، 1957).

والده كان مسيحيا[1]. في المقابل، طُرِد ميغيل باجون، أحد سكان باثا، الذي كان متزوجاً من موريسكية، رغم أنه كان ابناً وحفيداً للموريسكيين[2]. مما يوضِّح لنا إلى أي حدٍّ لم يكن يُحترم التعريف الرسمي. كان الشخص المنحدر من زواج مختلط يعتبر، مبدئياً، موريسكيّاً، إلا إذا استطاع أن يُثبِت مسيحيته. في مملكة غرناطة، كانت هناك حالات من نوع آخر، وهي تلك التي يعتبر فيها المنحدر من سلالة مسلمة مسيحياً رسمياً، وذلك عندما يكون جدُّه قد اعتنق المسيحية قبل انتهاء عمليات الاسترداد، في سنة 1492م. إلا أن هذا الظرف كان يتوفر، بوجه خاص، في العائلات الكبيرة والعريقة، كانت أبرز حالة من بينها هي عائلة الثَّغريين Zegríes. لم يكن أفراد هذه العائلات يوجدون ضمن لوائح توزيع الضرائب التي كانت مفروضة على الموريسكيين بشكل حصري، الكفرضة مثلا. وعندما أجري، في سنة 1565م، جرد للمسيحيِّين الذين يمتلكون السِّلاح، في دوائر حي البيازين الغرناطي، ورد ذكر اسم ميغيل غونثالو الثغري وخيرونيمو دي بالاثيوس[3]. ومع ذلك، فإن هؤلاء أيضاً أو أبناؤهم مرُّوا بلحظات من التوتر، وقد أُدرِجوا ضمن قائمة الموريسكيين الذين رُخِّص لهم لكي يستمروا بالإقامة في منازلهم[4].

أمثلة من هذا القبيل تُظهِر لنا كم كان صعباً محو «وصمة عار» النسب الموريسكي. هناك تنازلٌ من حيث تمييز بضع مئات من الأشخاص عمن كانوا أبناء دينهم في السابق، لكن ليس إلى درجة اعتبارهم مسيحيين يتمتعون بكامل الحقوق. كانوا في منزلة بين المنزلتين، وكانوا قد حققوا هذا الوضع المتوسط

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,178، دون ترقيم للصفحات، (30–10–1575).

(2) المصدر نفسه، الملف 2,179، دون ترقيم للصفحات.

(3) ب. فانسون: «حي البيازين بغرناطة في القرن السادس عشر» («المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث»، 1971، ص. 197).

(4) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,172، دون ترقيم للصفحات (16–03–1572)، و 2,168، دون ترقيم للصفحات (30–11–1572).

بفضل الخدمات التي قدَّمتها أجيال منهم، وبفضل اندماج يمكن أن يقال عنه بأنه كان كاملاً. وتستعمل الوثائق الرسمية، عندما تشير إليهم، عبارات كاشفة كهذه: «لقد عوملوا كمسيحيين قدامى» أو كهذه أيضاً: «لقد أصبحت لديهم مكانة وعوملوا كمسيحيين قدامى، دون أن يتحمَّلوا أي عبء ولا أية مساهمة منهم». فقط أولئك الموريسكيون الذين وصلوا إلى تقلُّد مناصب كهنوتية لم يكونوا يوماً عرضة للشك[1]. استناداً إلى هذه الأمثلة الغرناطية، يمكننا القول بأن الموريسكي كان يُعرَّفُ على أنه ذلك الشخص الذي ينحدر من سلالة مسلمة، مهما كانت درجة هذا الانحدار.

من الوارد ألاَّ يكون الفصل قد تمَّ بهذه الصرامة، في مناطق أخرى، وخاصةً في قشتالة، حيث كانت العلاقة بين المدجَّنين والمسيحيين أقدم بكثير. بفضل فعل الزمن، الذي بدَّد أثر هذه الجذور، هناك عدد معين -ولعله مرتفع- من الأشخاص ذوي الجذور المسلمة، سيندمج بشكل كامل مع المسيحيين. نحو سنة 1570م، كان عددهم أكبر منه في سنة 1500م، وفي سنة 1610م كان أكبر منه في سنة 1570م. ومن المرجَّح أيضاً ألاَّ يكون الغرناطيون الذين تم الاعتراف باندماجهم التام في سنة 1570م قد تعرَّضوا بعد ذلك لأية مضايقات. ونظراً إلى كل هذه الأسباب، التي يجب أن نضيف إليها الإقامات السِّرية للموريسكيين التي كانت في اطراد، والتي كان يشجِّعها المسيحيون القدامى، لأنها كانت تخدم مصالحهم، من المشروع أن نفكِّر -رغم أن الموريسكيين الذين أغفلتهم عمليات الجرد التي أجريت في بداية القرن السادس عشر وحتى في منتصفه، قليلون- بأن التقييمات التي قمنا بها فيما يخص بداية القرن السابع عشر هي أدنى بقليل مما كانت عليه في الواقع. كانت المجموعة الموريسكية تضمُّ 340,000 أو 350,000 نسمة، بل أكثر. هذا الأمر ما زال قيد الإثبات. وإذا ما

(1) ومع ذلك، في سنة 1594م، تم إدراجهم ضمن القائمة العامة لهذه المجموعة التي كانت تشكل أقلية.

أُثبِتت هذه الفرضية، فيجب أن نسلِّم بأن الاندماج استمرَّ يفعل فعله، وبأن الفريق الذي لم يتأثر بعملية الطرد كان أهمَّ مما قد اعتُقِد إلى حدِّ الآن.

الفصل 5

الموريسكيون والدين

منذ أن أنجز السيد بيدرو لونغاس Pedro Longás دراساته حول الموضوع، أصبحت الواجبات الدينية التي كان يلتزم بها الموريسكيون معروفة جيداً بالنسبة إلينا[1]، ومع ذلك، سيكون من المناسب أن نذكِّر بها. للتقويم الإسلامي عنصر محوري، ألا وهو شهر رمضان، الشهر التاسع من السنة القمرية الذي يكرِّس فيه كل مؤمن نفسه للعبادة والصيام، بشكل خاص. كان الموريسكيون يُمسِكون عن تناول الطعام خلال النهار، مُكتَفين بتناول وجبة أو اثنتين ما بين غروب الشمس وطلوعها. وكانت هذه الوجبات تتكون، بالأساس، من فطائر مصنوعة من الزيت والجبن.

ينتهي شهر رمضان بأوّل الأعياد الرئيسة الأربعة؛ ألا وهو «العيد الصغير» الذي يسمَّى أيضاً بعيد الفطر، والذي يعني الاحتفال بالانتهاء من الصيام. وكان المغزى الرئيس منه هو الإحسان، عن طريق إعطاء الزكاة للفقراء. وبهذه المناسبة، كان المسلمون الغرناطيون، في الفترة الناصرية (1232–1492م)، يؤدون خراج القمح. العيد الثاني هو «العيد الكبير»، الذي كان يُطلِق عليه المسيحيون اسم «عيد الكبش»، فقد كانت تُذبح فيه الأكباش تذكيراً بتضحية إبراهيم. بعد هذا العيد بأربعين يوماً –والذي كان يستغرق أربعة أيام– كان يُحتفل بعاشوراء، يوم الأنبياء، الذي كان يتم إحياؤه بالصيام. بعد ذلك بثلاثة أشهر، كان «عيد المولد» Atheucia، الذي لا يكاد يُعرف عنه أي شيء، يَختتم سلسلة الأعياد هذه. من جهة أخرى، كان الموريسكيون، يخصِّصون يوم

(1) «الحياة الدينية للموريسكيين»، مدريد، 1915.

الجمعة، ما أمكن لهم ذلك، للعبادة، وذلك بالصوم والتصدق والصلاة. وكان الموريسكيون يتوجهون بعد منتصف النهار إلى المسجد لإقامة الصلاة، بإمامة من زعيمهم الروحي، الفقيه. وكانت لديهم أيضاً عادة تغيير الملابس الداخلية في هذه المناسبة، والاجتماع للغناء والرقص والأكل[1].

وهناك لحظات مميزة أخرى في الحياة الدينية للموريسكيين تقترن بالمناسبات العائلية الهامة: الولادة، والزواج، والوفاة. كان حفل العقيقة[2] Las fadas يمثِّل أهم طقوس الولادة، والمصطلح يعني نذر المولود لله. عندما كان الطفل يُكمِل يومه السابع، كان يحمَّم بغرض الطهارة، ثم تُكتب على جبينه بعض العبارات، وتُجعل على عنقه تمائم تتضمن آيات من القرآن. وبعد ذلك، يُختار له اسم إسلامي، وفي الأخير، كانت تُذبَح له العقيقة. إلى مجموعة الطقوس هذه، يجب أن نضيف الختان، الذي كان يُجرَى، في بداية الأمر، في اليوم الثامن، إلا أنه بدأ يؤجل إلى أن أصبح يُجرى في السنة الثامنة. وكان الزواج مناسبةً للتحقُّق من طقس العفاف؛ ثم إن العروس، التي كانت تحمل على رأسها رداءً ملوَّناً، كانت تؤخذ إلى بيت من سيصبح زوجها، وتدخله مقدِّمة رِجلها اليُمنى. عندما كان يموت أحد الموريسكيين، كان يتم تغسيله بالماء المعطَّر، ثم إلباسه أفضل ما يملك من ثياب، ثم يُقرأ عليه القرآن. وكانت الجثة تدفن مباشرة في التراب، باتجاه القِبلة، في المقابر التي كانت تقع خارج البلدة. وكان يوضع على القبر بعض الماء والخبز والزبيب.

كان وراء تحريم بعض الأطعمة دواعٍ دينية، ويمكن حصرها في ثلاثة: الامتناع عن أكل لحم الخنزير، عدم شربِ الخمر، وعدم أكل لحم الحيوانات التي لم تُذبَح. ويذكِّر ل. كارداياك بأن النبي محمد لعن الخنزير، الذي مسَّه

(1) ل. كارداياك: «إشكالية معاداة المسيحية للموريسكيين»، نسخة مرقونة، الجزء الأول، ص. 45.

(2) كلمة Fadas منحولة عن كلمة «هدايا» التي انتقلت إلى اللاتينية على شكل Fadeas ومن ثم، إلى كلمة Fadas، ويُقصد منها «الإهداء» أو النذر لله. (المترجم)

ووسَّخ الثوب الجديد الذي كان يلبسه[1]. ممَّا حمل المورسكيين على الامتناع عن أكل الفجل واللفت والجزر أيضاً، اعتقاداً منهم بأنها «أشياء للخنازير»[2].

باختصار، كان الموريسكيون، ما سمحت لهم الفرصة بذلك، يلتزمون بأداء جميع الواجبات الدينية التي يؤديها المسلمون. وكان للصيام والوضوء والزكاة والصلاة أهمية بالغة بالنسبة إليهم. ولذلك، فإن ميرثيديس غارثيًا أرينال Mercedes García Arenal تذكِّر بأن الموريسكيين وصلوا إلى حدِّ اعتبار الحمَّام سِمةً لهويتهم الثقافية[3]. كان الاغتسال أول واجب على المؤمن أن يقوم به مع الفجر، حتى قبل تأدية أول صلاة. كما أن الموريسكيين كانوا يغسلون أفواههم بعد كل وجبة. كان يُشترط في ماء الوضوء أن يكون نظيفا، دون رائحة أو طعم أو لون؛ وكان لا ينبغي أن يصل إلى درجة الغليان أو يُسخَّن بأشعة الشمس. كانت الصلاة (التي تشمل الأذان والركوع والسجود) ربما أكثر ممارسة من غيرها، إذ كان من السهل أداؤها بعيداً عن أعين المسيحيين. وكانت السّور التي تستعمل في الصلاة تُتداول سِراً، وكان الموريسكيون يقرأون الفاتحة بكثرة، وهي أول سورة في القرآن[4]. من حيث إمكانية أدائها، كانت الفريضة المتعلقة بالحج إلى الأماكن المقدسة في الإسلام، توجد في القطب النقيض. ومع ذلك، فإن إحدى المخطوطات التي عُثِر عليها في أراغون: «مقطوعات شعرية لحاجٍّ بلدة بُوِي مونثون Puey Monzón. رحلة إلى مكة في القرن السادس عشر»، تحكي عن هذا الحج، مما يثبت أن مثل هذا المشروع، على ندرته، لم يكن مجهولاً. من الناحية الدينية، يبدو واضحاً أن الموريسكيين لم يكونوا يختلفون في شيء، تقريباً، عن جمهور المسلمين.

(1) نفس المصدر، ص. 37.

(2) خ. كارو باروخا، «موريسكيو مملكة غرناطة»، ص. 119.

(3) «الموريسكيون ومحكمة تفتيش كوينكا»، أطروحة مرقونة.

(4) ل. كارداياك، المصدر المذكور آنفاً، ص. 40.

لم تنتهِ الممارسات الإسلامية، إذن، بتنصير جميع مسلمي تاج قشتالة في سنة 1502م، ومسلمي تاج أراغون في سنة 1526م. وفيما يخصُّ عمليات التنصير هذه، فلقد طُرِحت إشكالية مشروعيتها منذ الوهلة الأولى: هل للتّعميد القسري قيمة شرعية؟ على مدى القرن السادس عشر، ارتفعت عدة أصوات مستنكرة هذا الأمر. يستند المطران بيدرو دي ألبا Pedro de Alba في موقفه إلى سببين: من جهة، كان التنصير قسرياً، ومن جهة أخرى، فإنَّ معاهدات الاستسلام التي وقَّعها المسيحيون مع مسلمي مملكة غرناطة في سنة 1486 و1492م لم تُحترم[1]. وإلى نهاية القرن، سنجد الراهب الفرانثيسكاني، ب. سوبرينو P. Sobrino يصرِّح بما يلي: «مسؤولية عدم تنصُّرِهم تقع على عاتقنا»[2]. ولم يكن التاج نفسه متيقِّنا بخصوص صلاحيته الحقيقية في هذه المسألة، كما يبدو ذلك جلياً من تردّده فيما يتعلق بتنصير الموريسكيين البلنسيين. فلقد مرَّت بين اللحظة التي حُوِّلت فيها بعض المساجد، بصفة نهائية، إلى كنائس وتاريخ 13 من سبتمبر/ أيلول سنة 1525م، الذي صدر فيه مرسوم التنصير الشامل، سنة ونصف.

إلا أن أحداثاً من هذا القبيل لا يمكن أن نعتبرها إلاَّ تأخيرات في عملية لم يكن يمكن إيقافها، واستثناءات للقاعدة العامة. فبالنسبة إلى مجموع الشعب المسيحي الإسباني، لم يكن هناك مجال للشك. إذ إن الإجبار لم يستبعد الاختيار؛ فلقد كانت أمام المسلمين إمكانية الهجرة والبقاء على إسلامهم. ومع ذلك، فإن أغلبهم فضَّل البقاء، وكذلك، التحوُّل إلى المسيحية. كان هذا هو الموقف الرسمي الذي لم يتغير قط؛ ولكن، على هامش هذا الاعتقاد، كان المسيحيون جميعاً مدركين لأن تلقِّي أحد الأسرار المقدَّسة، دون أي تهيئة مسبقة بالنسبة إلى السواد الأعظم للموريسكيين، غير كافٍ. ابتداءً من سنة 1501م -إن لم

(1) أ. ع. س.، الديوان الملكي، 64-68.

(2) ف. سانتوس نيلا: «المشكلة الإسبانية الموريسكية (القرن السابع عشر)»، مجلة الدراسات الإكستريمية، سنة 1973، ص. 47.

يكن قبل ذلك-، ستنظَّم حملة تبشيرية، ستستمر طيلة القرن السادس عشر. هذه الحملة ستكتسي طابعين أساسيين، على مستويين مختلفين: الأول يمكن أن نسمِّيه بالعلمي، بينما الآخر شعبي.

يتعلق الأول بالجدال المستمر القائم بين اللاهوتيين المسيحيين والمسلمين[1]. كان الأوَّلون يحاولون إثبات تفوق الإنجيل على القرآن، والتعميد على الختان. هذا هو المحور الرئيس لكتاب «ضدَّ القرآن» Antialcorán، لصاحبه بيرناردو بيريث دي تشينتشون Bernardo Pérez de Chinchón، الذي نُشِر في إشبيلية سنة 1528م، وفي بلنسية سنة 1532م. وهناك مؤلفات أخرى تؤكد وضاعة شأن محمد، الذي يفرض القرآن بحدِّ السيف ويسعى إلى الحصول على أتباع جاذبا إياهم بتعاليم أخلاقية ساذجة، وأن تلك الأجزاء القليلة من القرآن التي قد تعتبر مقبولة، في نهاية الأمر، مصدرها المسيحية أو اليهودية. ويعتبر كتاب «تفنيد القرآن» Improbatio Alcorani، للدومينيكي فلورينتينو ريكولدو دي مونتيكروثي Florentino Ricoldo de Montecroce، من بين أوائل هذه المؤلفات المهمة حول هذه المسألة. ويقدِّم الكاتب، الذي استقر مدة طويلة ببلدان إسلامية -بآسيا خاصةً-، لرجال الدين الإسبان مادة كانوا يفتقرون إليها. إن تاريخ الطبعة الإسبانية الأولى، والسرعة التي أَنجز بها الراهب أنطونيو دي لا بينيا Antonio de la Peña ترجمة هذا الكتاب لأمر معبِّر. لقد طُبع كتاب «تفنيد القرآن» في إشبيلية باللغة اللاتينية سنة 1500م، تحت عنوان «إدانة القرآن». وهناك إصدار آخر ظهر إلى النور في طليطلة، سنة 1502م[2].

من بين الكتب التي ظهرت لاحقاً، سنذكر ذلك الذي صدر ببلنسية في سنة 1519م، تحت هذا العنوان المعبِّر: «نور الإيمان ضد القرآن» Lumbre de la

(1) كارداياك: «إشكالية معاداة المخطوطة الألخاميدية للمسيحية»، رقم 4,944، المكتبة الوطنية لمدريد. نسخة مرقونة، الجزء 1، ص. 115 وما يليها.

(2) م. روميرو مارتينث: «عشرون مطبوعا إشبيليا قديما يعالج التاريخ»، (إشبيلية، 1946).

fe contra el Alcorán، وهو بقلم خوان مارتين دي فيغيرولا Juan Martín de Figuerola، ويستنكر فيه الكاتب المُتَع الحسِّية لِلْجَنَّة القرآنية وشهوانية محمَّد. ونجد أهدافاً متشابهة، وحججاً مماثلةً في كتاب «مواجهة القرآن والملة المحمدية بالاعتماد على كتبها وسيرة محمد نفسه»، الذي ألَّفه لوبي أوبريغون Lope Obregón، ونُشِر برعايةٍ من محكمة التفتيش بغرناطة، سنة 1555م. ويستحق كتيّب خوان أندريس Juan Andrés، الذي يضمُّ اثني عشر فصلا، اهتماماً خاصاً، لا لمحتواه الذي لا يختلف عن سابقيه، أو للهجته المثيرة للجدل كذلك (إذ إن خوان أندريس يؤكد على التناقض ما بين تأكيد محمد على أن القرآن قد أُنزِل عليه في ليلة واحدة عن طريق مَلَكٍ في مكة، وحاجته إلى عشرين سنة لتأليفه)، وإنما للنجاح الذي لقيه هذا الكتيِّب ولشخصية كاتبه. هذا الكتاب الذي نُشِر لأول مرة في بلنسية، سنة 1515م، طُبِع من جديد في إشبيلية سنة 1537م، وفي غرناطة سنة 1560م. كان خوان أندريس، فقيها وابن فقيه، وإماما للجماعة الدينية بشاطبة، وكان اسمه آنذاك ابن عبد الله. تحوّل إلى المسيحية في أغسطس / آب من سنة 1487م وقدَّم نذور الرهبنة. وقد تقصَّد اتِّخاذ اسم اثنين من الحَواريين له. ولقد رسَّمه الملكان الكاثوليكيان قسّيسا وكلَّفاه بمهمة تبشير من كانوا أبناء دينه سابقاً، بمملكة غرناطة، ثم بأراغون. وإليه يعود الفضل في ترجمة القرآن وكتب السُّنَّة السبعة[1].

إن المؤلفات التي ذكرناها قبل قليل كانت موجَّهةً إلى جمهور محدود، ولكنها كانت تصلح أيضاً كقاعدة لمحاولة تحقيق تنصُّرٍ شامل للجماهير المسلمة؛ وهي مهمةٌ لم تكن لِتُنجَز دون توفُّر عدد كافٍ من رجال الدين الأكفاء والفاعلين. ولقد اجتهد الملكان الكاثوليكيان في تزويد سكان مملكة غرناطة بالقساوسة، كما أنهم دعموا محاولات مطرانها الأول، إيرناندو دي تالابيرا Hernando

(1) ف. بونس: «دراسات موجزة»، مدريد.

de Talavera، الذي كان يسعى منذ سنة 1494م إلى جلب رجال دين لهم اطِّلاع باللغة العربية. ولقد دعم تالابيرا مشروع نشر كتابٍ للنحو ومسردٍ للغة العربية، كان قد أنجزهما الراهب الفرانثيسكاني، بيدرو دي ألكالا Pedro de Alcalá، ليهيِئا القساوسة لتعلُّم الأسس الضرورية لتلك اللغة، وقد أعطى بنفسه المثال، بتعلُّمه لِبعض المبادئ[1].

ولعل هذه الجهود أعطت بعض الثّمار قبل ثورة 1499م، ولكنها كانت مقتصرة على قلة قليلة. لذلك، بعد قرار التنصير الشامل، سارع الملكان الكاثوليكيان إلى طلب المساعدة من قساوسة قشتالة، بهدف إرسال فريق مُهمٍّ من رجال الدين إلى غرناطة؛ كان هذا فحوى القرار الملكي الذي صيغ بِسانتا في Santa Fe، في 24 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1500م. ولا بد أن هذا الهدف قد تحقق إلى حد كبير خلال الأعوام التالية: فقليلة هي الأبرشيات التي ظلَّت دون قسِّيس، داخل مملكة غرناطة. لكن لم يحدث الشيء نفسه في مملكة بلنسية، حيث تطلَّب الأمر مرور أكثر من عشر سنوات لوضع شبكة من الأبرشيات التي تحلَّ مسألة التأطير الكنسي للموريسكيين، بطريقة مُرضِية، على إثر عملية التنصير التي حدثت في سنة 1525م. وبالفعل، فإن أنطونيو راميريث دي آرو Antonio Ramírez de Haro، أسقف ثيوداد رودريغو Ciudad Rodrigo، لم يتلقَّ تكليفاً بإنشاء أبرشيات في الأماكن التي تقطنها أغلبية موريسكية إلا سنة 1535م؛ وقد أنشئت آنذاك حوالي 120 أبرشية[2]. كانت المشكلة المالية أصعب مشكلة تُطرَح في هذا الصدد؛ لم تكن الأبرشيات في البداية، سواء الغرناطية أو البلنسية، تملك شيئاً. فكان لا بد من تمويلها بتخصيص جزء أدنى من ضريبة العُشُر لها؛ أو أملاك كانت من قبل للمساجد، كأملاك الأحباس (وهي إحدى

(1) م. أ. لاديرو كيسادا: «مدجنو قشتالة في عهد إيسابيل الأولى»، (بلد الوليد، 1969).

(2) ت. هالبرين دونغي: «صراع وطني...»

طرق استهلاك الدَّيْن الكنسي) التابعة للمساجد الغرناطية؛ كان الأمر يتعلق بأراض أو مطاحن أو منازل كان مُستأجِروها يؤدون أجرتها لِكنيسة معيَّنة. وفي كثير من الأحيان، تطلَّب الأمر اللجوء إلى مصادر دخلٍ أخرى: ففي سنة 1535م، قدَّم صندوق مطرانية بلنسية 2,000 دوقية، لهذا الغرض.

إلا أن تزويد مختلف الأماكن بالقساوسة شأنٌ، وتحقيق هدف القيام بعمل فعّال من قِبَل هؤلاء شأن آخر مختلف. إن مستوى رجال الدين الذين عُيِّنوا في القرى الموريسكية كان، بوجه عام، يدعو للأسف. كان المرشَّحون لرعاية الأبرشيات، في مناسبات عديدة، أشخاصاً مشبوهين، أو غير لائقين حيث نجد من بينهم مراهقين وأشخاصاً سبق وأن كانت لهم قضايا مع محكمة التفتيش. والشكاوى التي رفعها الموريسكيون ضد رعاة أبرشياتهم كثيرة، على مدى ذلك القرن. كان البعض يشكو من الجبايات التعسفية والباهظة التي كانوا ضحية لها في أية مناسبة، فقد كان بعض القساوسة يجبرون الموريسكيين على ترك وصيَّات بمبالغ هامة إلى الأبرشية، أو يستغلون اليد العاملة الموريسكية يوم الأحد، للعمل في بساتينهم. كما أن آخرين منهم اتُّهِموا بإقامة علاقات مع نساء الرَّعية[1]، وكان لمعظم هذه الاتهامات أساس صحيح. ارتاع كارلوس الخامس خلال إقامته بغرناطة سنة 1526م من النتائج التي أسفر عنها تحقيق كان قد أمر بإجرائه في تلك المملكة. كثير هم القساوسة الذين عوقبوا حينها، ربما بنسبة 60 ٪؛ وقد مُنِعوا من التغيُّب بغرض العمل بصناعة الحرير، وتلقَّوا

(1) نستطيع أن نستنتج سلوك بعض القساوسة بجبال البوشارات، من خلال ما يروي عنهم ب. بيدرو دي ليون، والذي كان مبعوثا هناك مع يسوعيين آخرين، إذ رفض هؤلاء النزول ببيت قسّيس بلدة أوينيخا، فقد كانت تروَّج عنه شائعة مفادها أنه قد قام بقتل أحد الأشخاص، ليحتفظ بزوجته.
وقد ردَّ قسّيس بلدة فيرِّيرا عندما رُوِي له ذلك قائلاً: «أنت تقوم بمهمتك بالوعظ ضد الخطايا، ونحن بالبقاء فيها» (أ. دومينغث: «أزمة وانحطاط إسبانيا في عهد آل النمسا»، برشلونة، أرييل، 1969، ص. 34.

توصيات بتكريس وقتهم كاملا للمهام الرعوية[1].

أي التزامات كانت لدى هؤلاء؟ نعرف الإجابة من خلال القرارات الصادرة عن المجامع الكنسية والزيارات الرعوية، المجمع الكنسي لغرناطة في سنة 1541م، وفي غواديكس (1554م) وزيارة أبرشية غرناطة، في سنة 1537م، إلى جانب زيارات أخرى[2]. كان على القسّيس أن يعلِّم الموريسكيين الصلوات الرئيسة الأربع: الصلاة الرَّبّية Padrenuestro، صلاة السلام الملائكي Avemaría، صلاة دستور الإيمان El Credo، وصلاة «السلام عليكِ يا سلطانة» Salve Regina ؛ ثم الوصايا العشر وأركان الايمان. بالإضافة إلى ذلك، كان عليهم أن يتعلموا أيضاً كيفية رسم علامة الصليب. كان القسّيس يراقب حضورهم للقدَّاس في أيام الأعياد، وتناولهم للقربان المقدَّس في زمن الفصح. في أيام الأحد، كان يشرح الإنجيل خلال القدَّاس إذا كان مستواه يسمح له بذلك؛ وفي الأيام العادية، كان يكرِّس وقته لتلقين التعاليم الدينية، وخاصةً للنساء (أيام الأربعاء والجمعة) وللأطفال، الذين كان ينبغي أن يتلقوا تعليما يوميا. بالإضافة إلى اختبار المبادئ الدينية الذي كان يُجريه لأبناء رعيته ثلاث مرات في السنة. هذا فيما يتعلق بالمهام الأساسية. ومن المرجح أن هذا البرنامج كله لم يكن يطبَّق بحذافيره. ولكنه في جميع الأحوال، دليل على اهتمام التاج بهذه القضية، وإصرار الإكليروس الأعلى. ومن خلال الزيارات الرعوية التي تمَّت في سنة 1581م إلى مملكة قشتالة، يمكننا أن نقيس النتائج ومدى تطبيق جزء من هذه التعاليم، على الأقل. في أسقفية كوينكا، على سبيل

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، المراسيم، 255، الورقة 319، الورقة 321—الوجه الثاني، والورقة. 326. الأرشيف البلدي لغرناطة (أ. ب. غ)، كتاب القرارات الملكية، 1، الورقة 467.

(2) إلى سنة 1541، انظر أرشيف كاتدرائية غرناطة (أ. ك. غ)، الكتاب 3، الورقة 84 وما يليها. إلى سنة 1584، انظر أ. غاجيغو بورين وأ. غامير ساندوبال: المصدر السالف الذكر. إلى سنة 1537، انظر ب. بونثي دي ليون: «تاريخ بلدة الهندين دي لا بيغا» (مدريد، 1960).

المثال، كان جميع الموريسكيين الغرناطيين الذين كانوا قد استقروا حديثاً بها، عدا بعض الاستثناءات، يعرفون الصلوات الأربع والوصايا العشر وأركان الإيمان[1]. بطبيعة الحال، كان الأمر بالنسبة إليهم مجرَّد تلاوة لنصوص لا تنمُّ عن أي اقتناع.

بما أن التأطير الدائم الذي كان يمثِّله الإكليروس بدا غير كافٍ، كان لا بد من اللجوء إلى وسائل استثنائية، من ضمنها، يجب أن نذكر تنظيم الحملات التبشيرية، وإنشاء مدارس مخصَّصة بشكل حصري، لأبناء الموريسكيين. على مدى القرن السادس عشر. عرفت مملكة بلنسية ستَّ حملات تبشيرية مهمة[2]. شكَّلت الحملة الأولى إطاراً لمرسوم التنصير الشامل، الصادر في 20 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1525م. في شهر مارس / آذار التالي، تمَّ تعيين مفوضين لمحكمة التفتيش، من أجل تلقين التعاليم المسيحية للموريسكيين الموجودين جنوب تلك المملكة؛ وهم غاسبار دابَلوس Gaspar Dávalos، أسقف غواديكس، والفرانثيسكانيان أنطونيو دي غيبارا Antonio de Guevara وخوان دي سالامانكا Juan de Salamanca، بالإضافة إلى لويس دي لا بويرتا Luis de la Puerta وميثير خوان سونيير Micer Juan Suñer. ولقد تجوَّل كل من غيبارا وسونيير طيلة ثلاثة أشهر (من مايو / أيار إلى يوليو / تموز) بين المقاطعات التابعة لماركيزة ثينيتي؛ ولِدون خيرونيمو بيتش Jerónimo Vich، ورودريغو دي بورخا Rodrigo de Borja، ووالي بيجالونغا Villalonga، ودوق غانديًا Duque de Gandía، ودوق أوليبا Duque de Oliva، ودوق كوثينتاينا Duque de Cocentaina. وخلال شهري نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر /

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,183، دون ترقيم للصفحات.

(2) ت. هالبرين دونغي، المصدر المذكور آنفا.

كانون الأول، تنقَّل المفوضون أنفسهم بين المناطق الواقعة شمال المملكة[1]. إلا أن حملةً تبشيريةً بهذه السرعة لم يكن بوسعها أن تُفرز سوى نتائج سطحية. وبما أن عمل الإكليروس العلماني لاحقاً بدا مُحبطاً، تولَّد لدى المسيحيين شعور بضرورة تنظيم مرحلة ثانية من البعثات التبشيرية. وقد اتُّخِذ هذا القرار على إثر اجتماع عقدته «مجالس مونثون» (أويسكا) في سنة 1537م، وكان المجلس يضمُّ كُلاًّ من بيدرو دي سوتو Pedro de Soto، الكاهن المُعرِّف للقصر الملكي؛ وخوان سيليثيو Juan Siliceo، أسقف كارتاخينا Cartagena؛ وراميريث دي آرو Ramírez de Haro، أسقف قلعة الحرة Calahorra؛ وبعض أعضاء محكمة التفتيش. وقد كان الفرانثيسكاني بارطولومي دي لوس أنخيليس Bartolomé de los Ángeles أبرز شخصية في هذا المشروع؛ هذا الأندلسي الذي كان يعرف اللغة العربية، كان قد ساهم في حملة سنة 1525م. وبين هذين التاريخين (1525–1534م) كان قد عُيِّن مفوَّضاً للأديرة الفرانثيسكانية بالأندلس. في سنة 1543م، سيتوجَّه برفقة مساعد له، وهو أحد موريسكيي بلدة أوليبا Oliva، إلى القرى الواقعة جنوب مملكة بلنسية؛ إلا أن هذه المهمة لم تحقِّق نجاحاً كبيراً، ذلك أنه واجه معارضة الإقطاعيين والقساوسة على حدٍّ سواء، الذين استغلوا تعامله المتسامح مع الممارسات الإسلامية، ويبدو أنه ذهب إلى حدِّ تسهيل عملية تحرير بعض الأسرى المسلمين. على إثر اتهامه ومحاكمته، تمكَّن فراي بارطولومي من الفرار من الدير الفرانثيسكاني ببلنسية الذي كان مسجونا فيه، فأُدِين غيابيا. وقد تُرِكَت هذه المهمة التبشيرية في سنة 1547م[2].

نُظِّمت الحملة التبشيرية الثالثة من قِبَل أساقفة تلك المملكة في سنة 1567م.

(1) أ. ريدوندو: «فراي أنطونيو دي غيبارا»، أطروحة مرقونة (1974)، الفصل الخامس، «أنشطة محكمة التفتيش».

(2) النصوص المتعلقة بهذه البعثة التبشيرية توجد في كتاب خانير: «الوضعية الاجتماعية للموريسكيين»، مدريد، 1857.

وبذلك، نجد أسقف طورطوسا Tortosa يقوم بدعوته التبشيرية في بال دي أوكسو Vall de Uxó، في شهر مايو / أيار. ومرة أخرى –ودون جدوى– رأت النور مشاريع مماثلة في سنة 1587م، وهي السنة التي كان من المزمع أن تُنجز خلالها حملة تبشيرية تحت إشراف الإكليروس البلنسي، من قِبَل خمسة فرانثيسكانيين ويسوعيين، وفي سنة 1599م، أُسنِدت هذه المهمة إلى الإكليروس المحلي. وبِحثٍّ من البابا، سيتم القيام بمجهود أخير في سنة 1606م، وستتوقَّف هذه الدعوة التبشيرية مع صدور قرار الطرد.

كانت مملكة غرناطة هدفاً لمحاولات مشابهة؛ الأولى: هي نظيرة الحملة التبشيرية لبلنسية في سنة 1525م، تعود إلى سنة 1500–1502م. سواء في الحالة الأولى أو الثانية، كان الأمر يتعلق بالتّعميد الجماعي للساكنة المسلمة وغَرسِ مبادئ العقيدة المسيحية فيها. بطبيعة الحال، تم تنظيم حملات تبشيرية أخرى، وإن لم تكن معروفة لدينا جيداً كنظيراتها البلنسية. فعلى سبيل المثال، فإن الفرانثيسكاني خوان دي أوليبا Juan de Oliva، الذي كُلِّف بتبشير حي البيَّازين الغرناطي، تلقَّى 15,000 دينار مرابطي كأجر سنوي، في سنة 1513م، نظير مهمته. ويبدو أن سلوكه كان مثيراً للجدل، فقد كتب عمدة غرناطة إلى الملك قائلاً بأن خُطَب هذا الأخير تثير البلبلة بين المسيحيين الجدد[1]. ويبدو أن راهبا فرانثيسكانيا آخر، وهو فراي خورخي دي بينابيديس Fray Jorge de Benavides، أقام لفترة طويلة بجبال البوشارات، للهدف نفسه. ونظير مهمته هذه تلقَّى، إلى جانب كاهن آخر، 15,000 دينار مرابطي في سنة 1553م، أُخِذت من دَخْل الأحباس، وذلك «لكي يستمعا إلى اعتراف المتنصِّرين الجدد بجبل البوشارات، ويعملا على تلقينهم مبادئ المسيحية»[2].

(1) أ. ع. س.، المراسيم، 27، الورقة 206– الوجه الثاني والورقة 208.

(2) أرشيف قصر الحمراء، الملف 15، ص. 72 والملف 58، ص. 12.

فيما يتعلق بالبعثات التبشيرية، يجب أن نؤكد الدور الأساسي الذي لعبه الإكليروس النظامي. بما أن العمل اليومي للإكليروس العلماني بدا غير كافٍ، كان من الطبيعي أن يلجأ التاج إلى الدومينيكيين والأغوستينيين، وبوجهٍ خاص، إلى الفرانثيسكانيين واليسوعيين. ويقدِّم لنا وجود دير للطائفة الفرانثيسكانية ببلدة أورناتشوس Hornachos الإكستريمية دليلاً آخر على حماسة هذه الطائفة الرهبانية. لا نعرف تاريخ تأسيسه، إلا أن الأمر يتعلق، لا شك، بتاريخ مبكِّر من القرن السادس عشر. إذ، في واقع الأمر، كان رهبانُه المسيحيين الوحيدين، تقريباً، الذين عاشوا في تلك البلدة إلى غاية طرد الموريسكيين في سنة 1610م[1]. بشكل مماثل، كان المجمع الذي انعقد في غرناطة في سنة 1526م، يخطط لإنشاء أربعة أديرة؛ اثنين للفرانثيسكانيين بألمونييكار Almuñécar وموتريل Motril، واثنين للدومينيكيين بأنداراكسAndarax وأوخيخار Ugíjar. ولكن، هل تم إنشاء هذه الأديرة فعلاً، في يوم من الأيام؟

كان لمساهمة اليسوعيين طبيعة مختلفة شيئاً ما؛ فقد كان يُطلب منهم المساهمة في تكوين الأطفال الموريسكيين، وهو جانب أساسي في العملية التبشيرية. وبالنسبة إلى السلطات، فقد كانت هناك فئتان ينبغي أن تولَّى لهما عناية خاصةً: الأعيان والأطفال. الأولى، بإعطائها القدوة للآخرين، تحقق التنصُّر الحقيقي للساكنة الموريسكية بأسرها؛ والثانية، لأنه كان هناك أمل في أن يصبح هؤلاء الأطفال، بخلاف آبائهم، مسيحيين جيِّدين، إذا ما تم الاهتمام بأمرهم في سن مبكرة. يتعلق الأمر بسياسة مقصودة مارسها الملوك الإسبان على نطاق واسع: فما كان يُزمع تحقيقه مع الموريسكيين كان يُزمع تحقيقه أيضاً، وفي الفترة نفسها، مع السكان الأصليين لأمريكا. وقد عبَّر كارلوس الخامس عن

(1) ج. م. بيلورسون: «أبحاث حول الكوميديا «موريسكيو بلدة أورناتشوس» («المجلة الإسبانية»)، 1972، ص. 5–42).

ذلك بوضوحٍ يقترب من الوقاحة، وهو يعطي تعليماته لمبشِّري مملكة بلنسية، في سنة 1525م: «سيكون أمراً جيداً... إذا ما أبدوا عناداً وتعنُّتا نحو ملّتهم، وقرَّروا الرحيل خارج مملكاتنا، أن يكونوا مجبرين على ترك أبنائهم لكي يُرَبَّوا كمسيحيين، لأن هذا الأمر سيكون دافعا قويا لكي يقبل الآباء بالتَّنصُّر...»، ثم في خطاب وجَّهه إلى رعايا دوق سيغوربي الذين كانوا يريدون الهجرة: «عليكم أن تتركوا أبناءكم لكي يدعوا إلى كلمة الرب ويهتدوا إلى عقيدتنا الكاثوليكية المقدسة»[1].

قرَّر المجلس الغرناطي في سنة 1526م إنشاء مدارس مخصَّصة للأطفال الموريسكيين في كل من غرناطة وألمرية وغواديكس. لا تتوفر لدينا مؤشرات عن وجود المدرستين الأخيرتين. ولكننا نعلم، في مقابل ذلك، أنه في سنة 1530م، فُتِحت بغرناطة مدرسة تستوعب مئة طالب. على إثر الحصول على مرسوم المصادقة البابوي، في سنة 1531م، خُصِّص لمدرسة سان ميغيل San Miguel مبلغ 550,000 دينار مرابطي، وهو مبلغ يعادل القيمة الشرائية لأكثر من ثلاثة مليون بيسيتا حالياً. كان فرانثيسكو أوتييل Francisco Utiel، وهو قسِّيس كاتدرائية غرناطة، أول عميد لهذه المدرسة. إلا أنها لم تُستعمل طويلاً للأغراض التي أنشئت من أجلها في البداية؛ في سنة 1558م، كأقصى حد، كان قد أصبح جميع طلابها من أبناء المسيحيين القدامى.

وشهِدَت غانديّا Gandía مجهوداً مماثلاً، تحت إشراف الدوق، سان فرانثيسكو دي بورخا San Francisco de Borja، لاحقاً. في سنة 1544م، أُنيطت باليسوعيين مهمة الإشراف على مدرسة خُصِّصت لاستقبال 18 طالباً ممنوحاً، 12 من بينهم كانوا من الموريسكيين. لكن فشل هذا المشروع كان

(1) الأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و.)، محكمة التفتيش، الكتاب 256، الورقة 462– الوجه الثاني، والكتاب 297، الورقة 70 (ذكره أ. ريدوندو، الكتاب المذكور آنفاً، ص. 254).

فورياً، كما يتبين من قرار 13 من أغسطس / آب سنة 1548م، الذي يعفي المؤسسة من شرط الاحتفاظ بِطلابٍ موريسكيين. ربما كان للمدرسة البلنسية حظ أوفر، لأنه في أواخر القرن السادس عشر، كان يتم التخطيط لكي يشارك الموريسكيون الذين تربوا فيها، في مساعدة المبشِّرين. ومع ذلك فإن المؤسسة التي كانت أكثر شهرة هي «دار العقيدة» Casa de la Doctrina، التي حلَّت محلَّ مدرسة سان ميغيل. وكانت تقع في حيِّ البيازين، الذي يضمُّ أغلبية موريسكية. كان راعي هذه المؤسسة هو المطران دون بيدرو غيرِّيرو Don Pedro Guerrero، الذي أناط مهمة الإشراف على هذه المدرسة إلى تسعة يسوعيين، تحت إدارة الأب أمبروسيو El Padre Ambrosio، في سنة 1559م. لكن، سرعان ما سيتحول الأب فرانثيسكو ألبوطودو Francisco Albotodo، وهو موريسكي وابن حدَّاد، وطالب سابق بمدرسة سان ميغيل، إلى الشخصية الأبرز بالمركز. كان قد تم قبوله في «فرقة يسوع» في سنة 1558م (التي لم تكن تعمل بعد بقانون «نقاء الدم»). كان يلقِّن من كانوا أبناء دينه سابقاً باللغة العربية، وقد لقي بعض النجاح، إذا ما صدَّقنا من كتبوا سيرته كقدِّيس. ومع ذلك، فإنه حتى قبل عملية الطرد في سنة 1570م، كانت «دار العقيدة» تواجه صعوبات جمة[1].

* * *

إن مجموعة التدابير الرامية إلى التبشير الديني تترجم رغبة المسيحيين في دمج الأقلية الموريسكية. ولكن، لكي نستوعب معنى هذا الجانب –الذي هو

(1) أ. مرين أوثيتي: «المطران دون بيدرو غيرِّيرو والسياسة الإسبانية لمجلس الأساقفة في القرن السادس عشر»، الجزء الثاني، ص. 410 وما يليها.

أ. غارِّيدو أراندا: «دور كنيسة غرناطة في إدماج المجتمع الموريسكي» («المجلة السنوية للتاريخ الحديث والمعاصر»، العدد 2–3، 1975–76، ص. 69–103. بالنسبة لبلنسية، انظر ت. هالبرين دونغي، المصدر السالف الذكر، و ف. سانتوس نيلا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 53.

«إيجابي» بطريقة ما- لسياسة التذويب بشكل كامل، يجب أن نربطه بجانبها المدمِّر، بمعنى يجب أن نربطه بالاضطهاد. يميل توليو هالبيرين دونغي في عمله الرئيس حول الموريسكيين البلنسيين إلى التمييز بين مرحلةٍ دَمْجية، في النصف الأول من القرن السادس عشر، تليها مرحلة قمعية، في النصف الثاني من القرن، وخاصةً بعد سنة 1570م. ولا بد أنه مُحقٌّ جزئياً، ذلك أن السلطات، التي أحبطتها ضآلة النتائج المحصَّل عليها، قامت بتكثيف القمع. إلا أن عنصري الدمج والقمع لم يكونا قطُّ منفصلين، بشكل حقيقي. لقد دخلت وسائل القمع اللعبة منذ وقت مبكر جداً، وإن كانت قد ظلت أحياناً في مستوى ثانوي، إلا أنه، منذ البداية، كان يُلجَأ إليها باستمرار.

اكتسى القمع، في المجال الديني كما في باقي المجالات، طابعين أساسيين؛ كان يعتمد على جهاز تشريعي واسع، أُنجِز منذ تاريخ مبكِّر وكان يحسَّن باستمرار، لإلغاء أي مظهر للانتماء إلى الإسلام، سواء أكان جماعياً أم فردياً. حاول الموريسكيون إلغاء أو تأجيل أو تعديل هذه القوانين التي كانت تهدِّدهم، وحقَّقوا ذلك في بعض الأحيان، ولكن الأمر لم يكن بصفة نهائية، بأي حال من الأحوال. من جهة أخرى، كان هناك دائماً مخالفون؛ وضد هؤلاء، استعملت السلطات تشريعات مختلفة، على سبيل المثال، تشريعات محكمة العدل وتشريعات القيادة العامة لغرناطة؛ ولكن أهم جهاز للقمع استعملته السلطات كان هو محكمة التفتيش.

ويبدو النموذج الغرناطي هنا الأكثر تعبيراً. فقد كانت روح السياسة التي ينبغي تطبيقها على مدى القرن، قد تحدَّدت منذ سنتي 1500—1501م. ونجدها مُصاغةً بوضوح في نص غير مؤرخ، ولكنه يعود على الأرجح إلى أواخر سنة 1500م أو بداية سنة 1501م، صادِرٍ عن المطران فراي إيرناندو دي تالابيرا

Fray Hernando de Talavera (وهذا أمر معبِّر)[1]. هذا الأسقف، قبل تِعداد الممارسات المسيحية التي ستركِّز عليها جهود المبشِّرين يذكِّر بأنه: «أولاً، يجب أن تنسوا أي طقس وأي شيء موريسكي، له علاقة بالصلاة والصيام والأعياد والاحتفالات ومناسبات الولادة والأعراس والحمّام والجنائز، وكل الأشياء الأخرى». على مستوى المبادئ، فإنه لم يكن هناك يوماً أي انفتاح من حيث قبول أي طقس إسلامي. فلقد كان الهدف، بالموازاة مع تكوين مسيحيين حقيقيين جدد، هو الاِجتثاث الكامل للإسلام.

يعود تاريخ أول مرسومين ملكيين نعرفهما حتى الآن إلى سنة 1501م. يتعلق الأول بالحمامات (30 يوليوز / تموز) والثاني بالكتب (12 أكتوبر / تشرين الأول)[2]. كان المرسوم الأول يعني سكان غرناطة حصريا، ويشير إلى ذهاب الرجال إلى الحمّام في الأوقات المخصَّصة للنِّساء. أما الثاني، فكان له بُعدٌ أوسع بكثير، وكان يهدف إلى حرق جميع المؤلفات الدينية التي كانت في حوزة العديد من الموريسكيين: «أنه، منذ يومِ إعلان هذا البيان إلى غاية ثلاثين يوماً بعده، يجب على رجال شرطتنا أن يضعوا بين أيديكم جميع الكتب التي توجد بالأماكن الخاضعة لولايتكم، دون أن تبقى منها أية نسخة من القرآن أو من كتب الطائفة المحمدية وأن تقوموا بحرقها علنا».

وسرعان ما سيتم إصدار سلسلة من التحريمات. شيئاً فشيئاً، بين 1511 و1513م، أصبحت جميع مظاهر الحياة الدينية الإسلامية موصومة. لقد صدر قرار حظر الكتب، من جديد، في 20 من يونيو / حزيران سنة 1511[3]. وكان على جميع من يملك بعضها أن يسلِّمها للسلطات في غضون خمسين يوماً.

(1) م. أ. لاديرو، المصدر المذكور آنفاً، ص. 293.

(2) غاجيغو بورين وغامير ساندوبال، المصدر السالف الذكر، ص. 170. لاديرو كيسادا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 318.

(3) الأرشيف البلدي لغرناطة (أ. ب. غ.)، كتاب القرارات، 1، الورقة 202– الوجه الثاني.

كانت الاستثناءات الوحيدة تتعلق بكتب الطب والفلسفة والتاريخ؛ ومع ذلك ينبغي أن تُسلَّم أيضاً للفحص، فالموريسكيون، كما نعلم، كانوا يُخفون النصوص الممنوعة داخل الكتب المرخَّصة. صدر مرسوم ملكي جديد حول هذا الشأن في سنة 1565م. وقد كانت الممانعة من قِبَل هذه الأقلية، فيما يتعلق بهذه النقطة، دائماً قويةً؛ عديدة هي المناسبات التي تمَّ اكتشاف كتب عربية خلالها، في هذا القرن؛ على سبيل المثال، في حي البيازين في فبراير / شباط سنة 1570م: «عثر بعض الجنود، في تجويفٍ داخل جدار، على ما يزيد على 60 مجلَّداً لمصاحف للقرآن وكتب شتى للملة المحمدية، مع أدعية وتمائم لها، بتجليد فاخر وحروف ذهبية برَّاقة. وبعد أن بدأت هذه الحرب بالبوشارات، أتى الجنود من هناك ومن مناطق أخرى بكتب لا حصر لها للملة المحمدية نفسها، مما يدل على أنهم كانوا يعيشون كمسلمين، ينهلون من شتى كتب عقيدتهم الفاسدة...»[1]. وقد وجدت ميرثيديس غارثيّا أرينال معلومات تشير إلى أن شخصين من بلدة أركوس دي خالون Arcos de Jalón كانا يمتلكان القرآن. وفي مالقة، في سنة 1567م، قام محقِّقو محكمة التفتيش باكتشافات من النوع نفسه.

كانت طريقة تذكية الحيوان عادة ذات طابع ديني أخرى لوحقت بشدة؛ إذ إن المسلمين يذبحون الحيوانات ليسيل دمها، مع توجيه رأس الأضحية نحو الشرق. ولتجنب هذه الممارسات، صدر في 20 من يونيو / حزيران سنة 1511م، أمر بضرورة استدعاء جزار مسيحي ليقوم بالذبح. في 8 من فبراير / شباط سنة 1512م، ثم بعد ذلك في 29 من يوليو / تموز سنة 1513م، وفي 10 من مايو / أيار سنة 1520م، تكرَّر صدور النص الأوَّلي نفسه. ولقد تمَّ فتح تحقيق على إثر تقدُّم الموريسكيين بعريضة حول العوائق التي يطرحها مثل هذا الإجراء، إذ لم يكن

(1) الأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و.)، محكمة التفتيش، ملف 2,604 (6-3-1570).

هناك مسيحيون في المنطقة: فإما كان اللحم يفسد وإما كان المسيحيون يطلبون أجوراً مجحفة. وفي 29 من سبتمبر / أيلول 1526م، سمح كارلوس الخامس بأن يتولى موريسكيٌّ واحد عن كل بلدة لا يوجد بها أي مسيحي، ذبح الحيوانات بها، ولكن، كان لا بد أن يكون ذلك المستفيد معيَّنا من قِبَل القسِّيس[1]. وخضعت الحمَّامات العمومية أيضاً لتشريع جد دقيق؛ فقد كان يُخشى من أن تستعمل هذه الأماكن لممارسة عمليات إجهاض أو طقوس إسلامية؛ لذلك كان المسيحيون يحاولون عدم صيانة تلك البنايات، كما أنهم قنَّنوا ارتيادها بشكل حريص. إن أهم نص في هذا الصَّدد، يعود إلى 12 من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1532م، وهو يمنع الموريسكيين من مزاولة مهنة استغلال الحمّامات، وارتيادها في أيام الأحد وأيام العطل التي تسبق يوم القدَّاس[2].

النقطة الرابعة التي كانت هدفاً لتطبيق مجموعة من المراسيم ترتبط بكل ما يتعلَّق بعادات الولادة والزواج والجنائز. ولعل القرار الأكثر ذِكراً هو ذاك المتعلق بطقوس الولادة. إذ لم تُمنع النساء الموريسكيات من مزاولة مهنة القِبالة فحسب (للحدِّ من عادة الختان، على وجه الخصوص)، بل إنه، وفقاً لمرسوم ملكي صادر في 20 من يونيو / حزيران 1511م، كان لا بد أن يكون العرَّابون والعرَّابات للمواليد من المسيحيين القدامى. وغالباً ما سينتهز هؤلاء الفرصة للمطالبة بأجور مقابل خدمتهم، مما سيدفع بالموريسكيين إلى رفع شكاوى ضدهم أمام الملك. ولقد أدان نص مؤرخ بتاريخ 29 يوليو / تموز سنة 1513 هذه التجاوزات من قبل المسيحيين القدامى، لكنها لم تتوقف مع ذلك، مما أدى إلى احتجاجات جديدة للمجموعة الموريسكية. على إثر ذلك، وافق المرسوم الملكي الصادر في مايو / أيار من سنة 1520م، على أن يقوم الموريسكيون بدور

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، المراسيم، 255، الورقة 339 – الوجه الثاني.

(2) غاجيغو بورين وغامير ساندوبال، المصدر المذكور آنفاً، ص. 235.

العرابين والعرابات، مع الاحتفاظ بشرط حضور مسيحيين قدامى لمراسم التعميد. وهو إجراء، على ما يبدو، لم يكن له أثر يذكر، ذلك أن العريضة التي قدَّمها فرانثيسكو نونييث مولاي Francisco Núñez Muley، أدَّت إلى فتح تحقيق في 25 من أغسطس / آب سنة 1523م، حول ممارسات المسيحيين القدامى في هذا الصدد[1]. من جهة أخرى، نعلم أن مجموعة التدابير هذه حول المعموديات كانت فعَّالةً، فسواء في بلدة الهندين Alhendín أو في أبرشية سان نيكولاس San Nicolás بغرناطة، نجد أحد المسيحيين القدامى يقوم هو ذاته بمهمة العرَّاب لعدة أطفال موريسكيين. وفي بلدة الهندين، قامت كل من ماريا ثاجاس María Zayas وزوجها خوان دي كاسترو Juan de Castro بمهمة العرَّابة والعرَّاب، على التوالي، لِـ 25 طفلاً، ما بين سنة 1538 و1559م؛ وفي أبرشية سان نيكولاس، قام إستابان ريبيل Estaban Rebel وزوجته فرانثيسكا دي ألاركون Francisca de Alarcón بهذه المهمة ثماني مرات خلال السنة نفسها، سنة 1555م، كما قام ألونسو رويث Alonso Ruiz وفرانثيسكا دي بيلاسكو Francisca de Velasco بهذه المهمة ست مرات[2].

وبشكل أقلَّ رسميةً، ولكن ليس أقل فاعلية من غيره، صدر أمر بعدم استعمال الأسماء الإسلامية، ولذلك، غالبِا ما كان للموريسكيين اسمان: اسم مسلم في السر، وآخر مسيحي في العلن.

من خلال السِّجلات التوثيقية، بوسعنا أن نلاحظ تطوراً معبِّرا: في غرناطة، إلى غاية سنة 1500م، إذ تضمُّ الوثائق الأسماء والألقاب المسلمة؛ بعد التنصير ولعدة سنوات، إلى غاية 1510م، تستعمل الصيغة الآتية: «أنا (الاسم واللقب المسيحي) الذي كنت أُدعى سابقاً (الاسم واللقب الإسلامي)». ثم

(1) انظر الملحق التوثيقي للكتاب المذكور في الهامش السابق.

(2) ب. فانسون: «حي البيازين بغرناطة»، صص. 202–203. ب. بونثي دي ليون، المصدر المذكور آنفاً.

لاحقاً، لن يُذكَر إلاَّ الاسم المسيحي.

كانت المجهودات كبيرة أيضاً لكي يتخلى الموريسكيون عن دفن موتاهم في التراب مباشرةً، في مقبرة كانت تقع دائماً خارج المدار الحضري. وكانت هناك محاولة لتعميم عادة الدفن المسيحي داخل الأبرشية أو الدير. كان هذا فحوى قرار بلدية باثا في 3 من يونيو / حزيران سنة 1524م. ومع ذلك، فإن المقابر الإسلامية ظلت تُستعمل بعد ذلك لفترة غير قصيرة. ومن بين المظاهر الطقوسية التي كانت ترافق مناسبات اجتماعية أساسية، يجب أن نذكر رقصة «الزّمرة» Zambra، التي عرفت مصيراً خاصاً. إذ إن هذه الرَّقصة التي كانت خاصَّة بأيام احتفالات الموريسكيين الغرناطيين ظلت مقبولة لفترة طويلة. فقد كانت القوانين التي خطَّها دون فيرناندو دي طوليدو Don Fernando de Toledo، لِرعاياه الموريسكيين في بلدتي أويسكار وكاستيجيخا تسمح بها. ويجب ألاَّ ننسى أن الموريسكيين الذين كانوا يحضرون خُطَب فراي إيرناندو دي تالابيرا Fray Hernando de Talavera، كانوا يردّون عليها برقصة «الزَّمرة». ولكن، ابتداءً من سنة 1526م، ستسعى السلطات إلى تقييد استعمال هذه الرقصة التي كانت تعتبر إباحية. في سنة 1529 و1530م، صدرت نصوص تشريعية في هذا الصدد نفسه. إلا أن موقف السلطات الملتبِس من رقصة «الزمرة» يتناقض مع الطابع القمعي المتعمَّد لسياسة التذويب الثقافي.

* * *

إن تكرار المراسيم الملكية، في حدِّ ذاته، دليل على النجاح الضئيل الذي حققته السلطات؛ وهذا الأمر صحيح سواءً لبلنسية أو أراغون أو غرناطة. ولذلك فإن الدور الذي أنيط بمحكمة التفتيش كان مهماً. كان الأمر يتعلق، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع الممارسات الإسلامية المترسِّخة، وحمل الموريسكيين

على الالتحام التام بالعقيدة المسيحية. وفي ظل هذه الظروف، كان بوسع محكمة التفتيش أن تتدخل في جميع جوانب الحياة المعتادة، وكان بوسعها أن تقوم بذلك بسهولة أكبر، إذ إن كافة المسيحيين كانوا ملزمين بالتعاون معها، بالتبليغ عن حالات الهرطقة التي يعرفونها؛ لذلك يجب ألا نستغرب إذا ما كانت محكمة التفتيش، في عيون الموريسكيين، رمز الاضطهاد. كان كل موريسكي معرَّضا، في أية لحظة، للملاحقة من قِبل تلك المحكمة؛ لذلك كان لا بدَّ أن يرتاب من كل من يحيطون به.

كان الكتّاب الموريسكيون يصفون محكمة التفتيش بمحكمة الشيطان التي «يرأسها إبليس الذي يتخذ الخداع والعمى مستشارَيْن له»، وتشير هذه العبارات إلى سرِّية إجراءات المحاكمة لدى محكمة التفتيش. ويذهب مخطوط آخر في الاتجاه نفسه، عندما يشير إلى أن هؤلاء «المحققين الكفار، بأسلوبهم الشيطاني، وبغواية من إبليس، يريدون أن يكونوا قضاة للأرواح، وأن يرغموها بالقوة على اتباع ملَّتهم اللعينة والشيطانية، التي لا أساس لها»[1]. وتؤكد النصوص نفسها على استبداد وشراسة هذه المحاكم، مشيرة إلى مصادرة أملاك المحتجزين التي كانت تمارسها بالعادة، وإلى الضرائب التي كان على الموريسكيين البلنسيين أن يؤدوها مرتين في السنة، في شهر مارس / آذار وفي شهر سبتمبر / أيلول.

هذه النقطة الأخيرة مهمة، لأنها تفسّر مُجمَل السياسة التي انتهجتها محكمة التفتيش تُجاه المجموعة الموريسكية على مدى القرن السادس عشر.

كان نشاط محاكم التفتيش ببلنسية وسرقسطة وغرناطة (أُنشئت هذه الأخيرة بالذات، سنة 1526م) محدوداً في البداية. ولقد أمهل المحقِّق العام، الكاردينال مانريكي، الغرناطيين ثلاث سنوات. وخلال «مرسوم الايمان» الذي أقيم في

(1) ل. كارداياك، المصدر المذكور آنفاً، صص. 200–201.

سنة 1529م، لم يُقدَّم للمحاكمة سوى ثلاثة موريسكيين. وقد توصَّلت بلنسية إلى اتفاق يقضي بعدم تدخُّل محقِّقي محكمة التفتيش لمدة أربعين سنةً في القضايا المتعلقة بالممارسات الإسلامية غير الخطيرة. في 12 من يناير / كانون الثاني سنة 1534م، طلب كارلوس الخامس من المحققين البلنسيين عدم مصادرة أملاك الموريسكيين الملاحَقين بتهمة الهرطقة، وفي سنة 1535م، نصحهم المحقِّق العام بعدم إحالتهم على القضاء الملكي، أي عدم تطبيق عقوبة الإعدام في حقهم. في أراغون، علَّقت «مجالس مونثون» تقريباً جميع أنشطة محكمة التفتيش في سنة 1528م[1]، وقد أملى هذا التدبير، في معظمه، الضغط الذي كان يمارسه «الذِّراع النبيل»، الذي كانت لديه المصلحة في الحفاظ على حياة وممتلكات رعاياه الموريسكيين.

كان لذلك التخفيف من صرامة محكمة التفتيش مقابل؛ إذ لم يتوقف الموريسكيون يوماً عن إمداد صناديق محكمة التفتيش. في سنة 1571م، عُقدِت ببلنسية اتفاقية سيدفع الموريسكيون بموجبها 50,000 مرتَّبا سنويا[2]. وقد عرض الغرناطيون 120,000 دوقية على كل من المحكمة والتاج في سنة 1543م، و200,000 في سنة 1555م؛ وفي سنة 1558م، 100,000 دوقية على التاج، و3,000 دوقية سنوية على محكمة التفتيش. بعد مفاوضات عديدة، رُفِضت هذه العروض. إذا كانت العلاقات بين الموريسكيين ومحكمة التفتيش تُحسم غالباً بشروط اقتصادية، فإن ذلك يعود، كما يقول غارثيا كارثيل، إلى أن تلك المحكمة كانت «مشروعاً مكلفاً، تخنقه تناقضاته البنيوية، وإلى تلك البيروقراطية التي بقدر ما كانت مُفرِطةً، كانت عقيمةً»[3]. ويُعزِّز هذا الجزم

---

(1) المصدر نفسه، ص. 223.

(2) ب. بورونات: «الموريسكيون وطردهم»، 1، ص. 274—277.

(3) ر. غارثيا كارثيل: «حسابات محكمة التفتيش البلنسية في القرن السادس عشر» (المجلة السنوية للتاريخ الحديث والمعاصر»، 2 و3، 1975—76، ص. 64).

بقائمة من نفقات محكمة التفتيش البلنسية، في سنة 1598م:

النفقات	الراتب بالبيزو	عدد الأجور
السادة المحققون	2,113	19
المدعي العام	479	3
قاضي الأملاك	52	2
القابض	310	
رئيس الشرطة	281	17
كاتب الأملاك المصادرة	155	
أربعة أمناء	1,001	19
حارسان للسجن	341	15
سفيران باباويان	255	9
محامي –وكيل المحكمة– كاتب	101	5
قسّيسان	33	12
أربعة مستشارين	60	
طبيب وجرّاحان	35	
محاسب عام	213	9

مساعدات للنفقات الإجرائية	1,004	13
أشغال وإصلاحات	500	
مؤونة السجناء	400	
نفقات إضافية	700	
دُعمات لمحكمة التفتيش بماجوركا.	528	
المجموع	**8,538**	

ولم تكن محكمة التفتيش الغرناطية بأقل من الأولى، فقد كان عدد مستخدميها –29 في العقد الذي يقع ما بين 1570–1580م– أكبر منه بقليل في بلنسية.

شكَّل الموريسكيون الضَّحية الأساسية لِمحقِّقي محكمة التفتيش ببلنسية وغرناطة، خلال الأرباع الثلاثة للقرن، التي سبقت مرحلة الطرد. بالنسبة إلى غرناطة، وفيما يتعلق بِسنوات 1550–1580م، فإن كينيث غارَّاد Kenneth Garrad قد أثبت هذه المسألة بشكل راسخ[1]. باستثناء المحاكمة التي أقيمت في 6 من مارس / آذار 1580م، والتي لم يمثِّل الموريسكيون خلالها سوى ربع المدانين (يجب ألا ننسى أن معظمهم كانوا قد طُرِدوا من مملكة غرناطة ما بين سنة 1569 و1571م)، فإنهم كانوا يمثِّلون دائماً أغلبية الذين كانت محكمة التفتيش تفرض عليهم إحدى الكفَّارات. في المجموع، في إطار 12 محاكمة علنية عُرِفت خلال

(1) ك. غارَّاد: «محكمة التفتيش وموريسكيو غرناطة (1528–1580)»، المجلة المنوَّعة للدراسات العربية والعبرية، 1960. والأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و.)، محكمة التفتيش، الملف 2,604؛ 13–12–1578.

فترة الثلاثين سنة هذه، 780 من أصل 998 مُداناً، كانوا موريسكيين، أو بعبارة أخرى، 78,1٪. وبوسعنا أن نتحقق من نتائج مماثلة في مناطق أخرى شكّل فيها المسيحيون الجدد كذلك مجموعات مهمة، من حيث العدد. بِسرقسطة، خرج في «مرسوم الإيمان» الذي أقيم في 26 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1546م[1] للمحاكمة العلنية، 68 شخصا. وكان الفريق الأكبر عدداً، وبفارق كبير مع ذلك الذي كان يشكّله المشتبهون باللوثرية، هو فريق الموريسكيين، الذين كان عددهم 27، أي 39,7٪ من المجموع. في طليطلة، 190 من أصل 806 مِمَّن حَكمت عليهم محكمة التفتيش بالكفّارة، كانوا موريسكيين[2]. ويبدو أن عدد المتهوِّدين في مُرسيَّة، حسب جورينتي Llorente، كان أكبر بكثير من عدد الموريسكيين، ومع ذلك، فقد مثَّل الاثنا عشر متَّهما بممارسة الإسلام، بالضبط، رُبعَ الـ 48 شخصاً الذين أصدرت محكمة التفتيش في حقِّهم أحكاماً بالكفّارة، خلال المحاكمة العلنية التي أقيمت في سبتمبر / أيلول من سنة 1560م (بالإضافة إلى 16 شخصاً أعدموا حرقاً لأسباب نجهلها). وما زالت هناك 500 محاكمة لمحكمة التفتيش بِكوينكا Cuenca، تتعلق بالموريسكيين، ما بين سنة 1520 و1610م. فقط خلال «مرسوم الإيمان» الذي نُظِّم خلال سنة 1589م، خرج 21 شخصاً للمحاكمة[3].

طبَّق محقِّقو محكمة التفتيش عقوبتين ضد الموريسكيين: «التصالح» مع الكنيسة[4]، الذي كانت ترافقه مصادرة الأملاك، وقد خُصِّص تقريباً لجميع المتَّهمين بِالانتماء إلى «المحمَّدية»، بينما كانت العقوبة الأخرى هي الموت في المحرقة، وقد طُبِّقت في حقٍّ قلَّة قليلة. إن سياسة محكمة التفتيش تجاه

(1) أ. ع. س.، الديوان الملكي، الملف 28، ص. 56.

(2) ه. كارين: «محكمة التفتيش الإسبانية»، الإصدار الثالث، ص. 197.

(3) م. غارثيا أرينال، المصدر السالف الذكر.

(4) المصالحة تفيد قبول الشخص من جديد داخل الكنيسة، بعد تبرؤ هذا الأخير من أخطائه.

الموريسكيين كلهم تتجلى من خلال توزيع هاتين العقوبتين. بما أن الموريسكيين كافة كانوا، في نظر القضاة، أتباعاً للإسلام، فإن أدنى جريمة كان بوسعهم أن يتّهمونهم بها كانت تعتبر قضية هرطقة. لذلك، قلّما كانت تُطبّق في حقّهم العقوبات الخفيفة كالجلد أو حمل عباءات العار Sambenitos. ولذلك أيضاً، فإن الموريسكي الذي كان يقع في أيدي سلطة القضاء التفتيشية كان يُحكَم عليه بإمداد صناديق هذه المحكمة. ومع ذلك، فقد تم التعامل مع بعضهم بأقصى الصرامة؛ في هذه الحالات، كان الأمر يتعلق إما بزعماء دينيين للمجموعة الموريسكية، أو بِمعاودين Relapsos[1].

من بين هؤلاء الضحايا، بوسعنا أن نذكر جوان ألاكس Joan Alax، الموريسكي الوحيد الذي أُحرِق بسرقسطة في سنة 1546م، وقد كان فقيه قرية مويل Muel ؛ أو ماريًا، وهي موريسكية من أصل غرناطي، وكانت قد حصلت على المصالحة مع الكنيسة في سنة 1571م، وقد أحرقت بِلوغرونيو Logroño في سنة 1576م؛ أو بياتريث دي باديجا Beatriz de Padilla، التي كانت تسكن بِأركوس Arcos، والتي كانت قد حصلت على المصالحة مع الكنيسة في سنة 1576م، وتم التبليغ عنها من جديد في سنة 1581م، ثم في 1594 و1596، لِيُنفَّذ فيها حكم الإعدام في كوينكا، في 13 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1598م. في غرناطة، تمَّ إعدام 14 موريسكياً خلال مراسيم الإيمان الاِثني عشر التي تتوفر لدينا قائمة بأسماء المدانين خلالها. بِمُرسية، سنة 1563م، كان هناك موريسكي واحد فقط من بين 17 مُحالاً على القضاء الملكي (لتنفيذ حكم الإعدام في حقهم)، بتهمة الانتماء إلى «المحمدية»؛ بِكوينكا، في سنة 1585م، من بين 21 موريسكياً فَرَضَت عليهم عقوبات محكمة التفتيش، واحد فقط نال عقوبة الإعدام. وفي المجموع، من بين 500 محاكمة أقيمت بِكوينكا تتعلق

(1) أولئك الذين يعودون إلى ارتكاب الذنب نفسه، بعد التبرؤ علناً منه. (المترجم)

بالموريسكيين، لم تصدر محكمة التفتيش سوى 15 حكماً بالإعدام في المحرقة.

عقب هذه التفحُصات، يحضُرنا تساؤلان: هل لاحقت محكمة التفتيش الموريسكيين بالوتيرة نفسها على مدى القرن السادس عشر، أم إن نشاطها كان يتأرجح بحسب فترات الهدوء أو التأزم؟ كم كان عدد الموريسكيين الذين وقعوا ضحايا في شباك هذه المحكمة؟ رغم الثغرات التي تعاني منها الوثائق، بوسعنا أن نجيب عن السؤال الأول. لقد أثبت ك. غارّاد أن محكمة التفتيش الغرناطية لم تتوان لحظة عن تعزيز سلطتها المفروضة على الساكنة الموريسكية، ما بين 1530 و1570م. في تلك الفترة، كان يخرج 80 موريسكياً أو أكثر في كل مرسوم إيمان يقام، ليصل العدد الأقصى إلى 106 موريسكياً، في مرسوم الايمان الذي أقيم في 24 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1563م، مقابل 52 شخصاً في 28 من سبتمبر / أيلول سنة 1552م. جميع أحكام الإعدام في المحرقة، التي نُفِّذت في حق 14 موريسكياً كُنَّا قد أشرنا إليهم آنفاً، نُفِّذت ما بين 1560 و1569م. بالنسبة إلى كوينكا، فقد أكَّدت غارثيًا أرينال أن محكمة التفتيش المحلية كثَّفت نشاطها ضد الموريسكيين، عبر ثلاث مراحل: من 1520 إلى 1535م؛ من 1565 إلى 1575م؛ ومن 1605 إلى 1610م. أي إنَّ الفترات التي عرفت ذروة نشاط هذه المؤسسة، منذ بداية النشاط التفتيشي ضِدَّ الموريسكيين، تؤطِّر الحدثين اللذين وضعا المجوعتين في مواجهة على أشُدِّها: الثورة الغرناطية في 1568—1570م، والطرد الشامل في 1609—1614م. إنَّ المثالين الجغرافيين اللَّذين قدمنَّاهما (وبوسعنا أن نعمِّمهما على باقي البلد) يؤكِّدان الدور الأساسي للعِقد الذي يقع بين 1560—1570م. إن حدَّة القمع التفتيشي تتجلى لنا كتعبير عن احتدام الصراع بين الحضارتين.

لكن إعطاء إجابة أكيدة عن السؤال الثاني سيكون أمراً أصعب. خلال اثنتي عشرة محاكمة علنية لمحكمة التفتيش أقيمت في غرناطة، بين 1550 و1580م،

يظهر 780 موريسكياً. إلى هذا العدد، يجب أن نضيف ضحايا مراسيم الإيمان التي أقيمت، من قبل ومن بعد، والتي لم نجد لها آثاراً، مع أننا نعلم أنها قد أقيمت.

دون المجازفة بالوقوع في خطأ جسيم، بوسعنا أن نقول سلفاً إن عدد الموريسكيين الذين اضطروا إلى مواجهة إجراءات المحاكمة التفتيشية القاسية إلى نهايتها، على مدى القرن السادس عشر، كان يتراوح ما بين ألف وألف وخمسمائة. وبالنسبة إلى ساكنة تتألف من 150,000 نسمة، وعلى مدى جيل ونصف، يعتبر ذلك أمراً بسيطاً. بشكل تقريبي، تمَّت إدانة حوالي 0,5 ٪ من مجموع الساكنة من قِبَل محكمة التفتيش. بالنسبة إلى كوينكا، نجد 500 محاكمة على مدى 90 عاماً. وهي تتعلق، ليس بالمدانين فقد (إلا إذا ما توفَّرنا على جميع الوثائق)، بل بجميع المتَّهمين. في هذه الحالة، يتعلق الأمر بثلاثة أو أربعة أجيال للموريسكيين اضطروا أن يمثلوا أمام هذه المحكمة، بحيث إن الـ 500 محاكمة طالت 12,000 أو 13,000 من ساكنة كان عددها يبلغ 2000 نسمة، قبل 1570م، و5000، بعد ذلك. وبذلك يكون تقريباً 0,25 ٪ من موريسكيي مدينة كوينكا هم الذين مثلوا أمام محكمة التفتيش.

رغم هشاشة هذه التقييمات، بوسعنا أن نستخلص منها بعض الدروس. على الأقل، كنظريةٍ للعمل. ويبدو أن الاستنتاج يفيد بأن الاضطهاد الذي مارسته محكمة التفتيش كان، نسبياً، معتدلاً لِسببين: لأن الموسسة كانت في حاجة إلى المال، ولأن الأمر كان يتعلق بهداية الموريسكيين إلى الأورثوذوكسية، نادراً ما أصدرت هذه المحكمة أحكاماً بالإعدام في حقِّهم. بل إن محكمة التفتيش كانت أقلُ صرامةً من محاكم أخرى، مثل محكمة القيادة العامة لغرناطة أو المحكمة العليا. من جهة أخرى، فإنها كانت تصطدم بالمقاومة الموريسكية، التي كانت، بحسب المناطق، أكثر أو أقل فاعلية. وهذا ما تكشف عنه نسبة

0,5٪ المئة في غرناطة و0,25٪ في كوينكا، كما أسلفنا الذِّكر. في مملكة غرناطة، حافظت المجموعة الموريسكية على تماسك كبير إلى غاية سنة 1570م؛ في كثير من البلدات، كان المسيحيون الجدد يمثِّلون تقريباً إجماليَّ الساكنة، ولم يكن المسيحيون القدامى، الذين كانوا قليلي العدد، يجرؤون على التبليغ عنهم، خوفاً من الثأر. لذلك، في الغالب، كانت محكمة التفتيش تجنح إلى التفاوض مع ممثِّلي المجموعة الموريسكية حول الضرائب التي كان بوسع هذه الأخيرة أن تدفعها. في كوينكا، على نقيض ذلك، كانت المجموعة قد تفكَّكت وكان الموريسكيون، باستمرار، معرَّضين للاتِّهامات والمحاكمات. ويمكننا أن نفكِّر إذن، بقانون يحكم فاعلية الجهاز التفتيشي بشكل عكسي لدرجة التحام الأقلية المضطَهدة. أما في غرناطة وبلنسية، فكانت أبعاد نشاط محكمة التفتيش محدودة، رغم إمكانياتها الكبيرة. في قشتالة و إكستريمادورا، كان هذا النشاط مهماً، بينما كان متوسطاً، على الأرجح، في أراغون.

حيث كان الموريسكيون أغلبيةً، تمكَّنوا من الحفاظ على جزء من هويتهم الثقافية؛ وحيث كانوا أقلية، كان مصيرهم، في وقت وجيز، إما الاضطهاد أو الاندماج. لكن هذا لا يمنع أنهم جميعاً، على حدٍّ سواء، كانوا يكرهون محكمة التفتيش أكثر من أية سلطة قضائية أخرى. فبينما كانت المحاكم الأخرى تتدخل فقط في حالات العصيان المعلنة، كانت محكمة التفتيش تُنقِّب بين أكثر جوانب الوجود الموريسكي سرِّية. وإن كانت قد ضربت بقسوة تختلف درجتها من منطقة إلى أخرى، فقد كانت حاضرة في كل مكان، وبنفوذها وأساليبها، جعلت الموريسكيين في حالة قلق دائم.

الفصل 6

المِهن والمستوى المعيشي

لم يكن الموريسكيون ينتمون إلى المجتمع الطبقي المحيط بهم؛ وليس لأسباب إديولوجية وسياسية فحسب، بل للاختلافات الأساسية العميقة التي كانت تفصلهم عنه. لم يكن رجال الدين يمثِّلون يوماً طبقة مميزة داخل الإسلام، فبالأحرى عندما أصبحت هذه الديانة مُجرَّمة، وأصبح أفرادها يمارسون وظائفها الأساسية في الخفاء. ولا يمكننا الحديث أيضاً عن طبقةٍ للنبلاء؛ تلك التي كانت موجودة في السابق، لم يعُد يوجد منها سوى بقايا ضعيفة؛ فالأغلبية فضَّلت التَّنصُّر أو الرحيل. لم تكن هناك، إذن، تراتبية معروفة، ولا امتيازات قانونية، ولا روابط طاعة. ولعل معايير الاختلاف الوحيدة هي تلك النابعة من الثراء والمِهن. كان بوسعنا أن نسمِّيه مجتمعاً طبقياً لو أنه لم يكن مُهاناً ومضطهداً كله، بحيث لا يعطي مجالاً لوجود تقابل حقيقي بين الطبقات؛ وحتى البورجوازية الأساسية التي كانت تمثِّل أعلى مستوى للموريسكيين، كانت، في عدة جوانب، خاضعةً للأغلبية التي يمثلها المسيحيون القدامى. من المحتمل أن تكون قد حدثت في قلب الكتلة الموريسكية توترات وصراعات من أجل المصالح، إلا أنها لم تكن بالقوة التي تجعلها ملموسة. كانت المواجهة القديمة بين الموريسكيين والمسيحيين قويةً وأساسيةً لدرجة أنها كانت تجعل أي صراع آخر في الظل، وتميل إلى اعتبار الكتلة الموريسكية كوحدة، رغم خلافاتها الداخلية التي لا يمكن إنكارها:

ولهذا السبب، فإن الجرْد المهني الذي لم يكن يخلو منه كتابٌ في ذلك العصر، كان يصاغ بهدف تسطِير وضعية التبعية لهؤلاء داخل (أو بالأحرى،

على هامش) مجتمعِ ذلك العصر. لكنه، مع ذلك، يعتبر مفيداً لتفكيك تلك المجموعة البشرية إلى عدة مستويات، فقد كانت هناك مستويات عدة في التعليم والثراء، وإن لم تكن تلك الفوارق بارزة بالقدر الذي تكون عليه في المجتمعات التراتبية، أو حتى، لاحقاً، في المجتمعات الطبقية. مؤخراً، هناك محاولة لاستكمال ذلك الجرد الأدبي بالأصل، بوثائق إحصائية تؤكد دقتها الأساسية وتوضح الاختلافات الجهوية، في الوقت نفسه.

يشير كل المؤلِّفين إلى اجتهاد الموريسكيين في العمل. ويقارن الأب بيدرو دي ليون Pedro de León، الذي يتناول أخباراً حول الفترة التي تلت طرد الموريسكيين الغرناطيين بقليل، هذا الاجتهاد بكسل المعمِّرين المسيحيين لجبال البوشارات، الذين كانوا يعيشون بصعوبة، رغم أن كل فرد منهم كان قد حصل على ثلاث أو أربع قِطعٍ أرضية للزراعة، في حين كان الموريسكيون يقولون: «عندما تطلع الشمس، تلفحني على وجهي وأنا خارج من بيتي إلى الحقل، وعندما أعود، تلفحني على قفاي، وليس كالمسيحيين القدامى، الذين قلَّما يعملون»[1]. الأب بليدا P. Bleda وحده اتهم الموريسكيين بالكسل، وقال إنهم لا يصلحون لزراعة الأراضي البعلية، ونظراً لأنهم لم يكونوا يتغذون جيداً، فهم لم يكونوا يعملون إلا قليلاً. وباستثناء بعض الفترات التي كان عليهم فيها أن يقوموا بأعمال مستعجلة، لم يكونوا يعملون سوى ثلاث أو خمس ساعات في اليوم. والباقي، كانوا يقضونه مستلقين على الأرض، يتشمَّسون»[2]. ورغم

(1) لقد أشاد بيدرو دي ميركادو أيضاً باجتهاد الموريسكيين الغرناطيين في العمل، في كتاب «حوارات فلسفية»، الذي نُشِر في سنة 1558م (ب. فيليكس أولميدو: «الخمول الإسباني ووسائل علاجه». «الدعم الاجتماعي»، 10، العدد 44، سنة 1956م). كما أن بيدرو دي بلنسيا ينسب إليهم مزاولة أعمال شاقة. «إنهم متعودون على الصبر على طعام قليل وسيء، وعدم شربهم للنبيذ في حد ذاته، يمثل ميزة لصالحنا». («مقالة حول الموريسكيين الإسبان»)، المكتبة الوطنية بمدريد، مخطوط رقم 8,888.

(2) التاريخ...، الفصل 38.

التسليم بالحقد الشَّرس لهذا الدومينيكي، إلا أن كلامه ينطوي على شيء من الصحة؛ فلم يكن الموريسكيون بارعين في زراعة الأراضي البعلية، لأنهم كانوا بستانيين؛ وكان طعامهم فقيراً من حيث السعرات الحرارية. ومن جهة أخرى، كان الموريسكيون البلنسيون، الذين يشير إليهم بليداBleda، مضطهدين ومستغَلّين إلى حد كبير من قِبَل إقطاعييهم، لدرجة أنهم كانوا يرضون بأدنى مستويات المعيشة؛ وكل ما كان بوسعهم أن يكسبوه فوق ذلك، لم يكن إلا أن يزيد أسيادهم ثراءً. في المقابل، حيث كانوا مالكين لأرضهم (كما كان الحال في غرناطة)، كانوا يزرعونها بحبٍّ وعزم.

لقد وصف الرحَّالة الألماني مونزير Münzer (مونيطاريوس) الذي جاب إسبانيا في عهد الملكين الكاثوليكيين، الموريسكيين السرقُسطيين كرجال أقوياء، متعوِّدين على أكثر الأعمال مشقَّة. ومن بين المِهن التي كانوا يزاولونها، بالعادة، يذكر مهنة الحدَّاد والبنَّاء والخزَّاف والنَّجار، وباعة الخمر والزيت، إلخ. وفي بلدات أراغونية أخرى، أبدى مونزير الملاحظة نفسها التي أبداها الأب بيدرو دي ليون للبلدات الغرناطية: كان من الممكن أن يعيش ستون منهم حيث بالكاد قد يعيش 15 مسيحياً، لأنهم أكثر تواضعاً واجتهاداً منهم بكثير[1].

ويصفهم أحد مؤرخي مدينة بلاسينثيا Plasencia وهم يعملون في زراعة البساتين، بعيداً عن التعامل مع المسيحيين القدامى. بينما كان آخرون مضطرِّين للتعامل معهم، فقد كانوا يملكون أفضل دكاكين المواد الغذائية، أو يعملون كباعة متجولين، ويتنقلون بالبضائع من مكان إلى آخر. من بين المهن اليدوية، يذكر مهنة صانع القدور، والحدَّاد، وصانع الأحذية، وصانع الصابون[2].

(1) المسار الإسباني Itinerarium Hispanicum، «المجلة الإسبانية»، الجزء 48، صص. 140–142.
توجد الترجمة الإسبانية لقصة هذه الرحلة الهامة، وقد قام بها خوليو بوجول.

(2) ألونسو فرنانديث، المجلة الدورية لبلاسينثيا، الكتاب 3، الفصل 25.

أما أثنار Aznar، فقد اتهمهم بكونهم لا يزاولون إلا الأعمال التي لا تتطلب الكثير من الجهد، ويذكر من بينها مهنة الحياكة والخياطة وصناعة الحبال والحَلفاء، وصناعة القدور والأحذية، والبيطرة، والبستنة والبيع المتجول[1]. ويشير كارو باروخا Caro Baroja إلى أن هذه المِهن هي التي تشير إليها كتب الحِسبة في الأسواق العربية[2]. ولكنها مِهَنٌ، أيضاً، تتلاءم مع الأنشطة الضرورية في كل تجمُّع بشري. فالعديد من هذه المِهَن (الحياكة، الخياطة، صناعة الأحذية، البيع المتجول) كانت تزاوَل أيضاً من قِبَل اليهود واليهود المتنصِّرين. كما كان هؤلاء يقومون بوظائف أرفع شأناً: كإداريين، ومؤجِّري عقارات، وصرَّافين، وطابعين، ووراقين، وقد امتهنوا الطب بشكل شبه حصري. وفي المقابل، نادراً ما كانوا يزرعون أرضهم. ومع أنهم لم يستحقوا لقب الكسلاء[3]، إلا أنهم كانوا فعلاً يتجنَّبون المِهَن التي تتطلب جهداً جسدياً. على عكس الموريسكيين تماماً، الذين كانوا يكسبون عيشهم بعرق جبينهم، مهما يَقُل بليدا أو أثنار كاردونا.

تؤكد الأبحاث الحديثة المعطيات السابقة، كما أنها تُوسِّعها وتدقِّقها، في الآن ذاته. في هذا الجانب، كما هو الأمر بالنسبة إلى جوانب أخرى، لا يمكن الحديث عن الموريسكيين ككلٍّ متجانس، فقد كانت هناك اختلافات جهوية ومحلية مهمة. كان من المنطقي أن يشتغل الموريسكيون الذين طُرِدوا من مملكة غرناطة، بنسبة عالية، في التجارة والنقل، فقد كان الحصول على أراضٍ صعباً بالنسبة إليهم. في المقابل، وفي المناطق التي كانوا يشكِّلون بها كتلة

(1) المصدر المذكور آنفاً، الورقة 53.

(2) موريسكيو غرناطة، ص. 224.

(3) وهو لقب يتكرر كثيراً في الكتابات المعادية للسامية. على سبيل المثال، يقول القسيس دي لوس بالاثيوس: «جميعهم كانوا يحثون عن المهن المريحة، ووسائل للكسب لا تتطلب إلا القليل من الجهد» («تاريخ الملكين الكاثوليكيين»، الفصل 112).

سكانية كثيفة (خاصةً ببلنسية، ومُرسيَّة وأراغون)، مع سيطرة قروية بارزة، نجد جميع المهن الضرورية للحياة الاجتماعية، وحتى محاور برجوازية. لم يجد كابيثودو أستراين Cabezudo Astrain بين الموريسكيين السرقسطيين بنائين ونجارين وحدادين، إلخ... فقط، بل أيضاً صانعي سيوف، وهي مهنة تقليدية للمسيحيين القدامى، على الأقل في قشتالة[1]. ولا تشير الإحصائيات التي أُجرِيت خلال العقود الأخيرة للقرن السادس عشر إلى المِهَن دائماً، وعندما تشير إليها، إلى جانب نسبة كبيرة من المزارعين، يظهر عدد كبير من العمال والخدم، وأيضاً كثير من الحرفيين[2].

بوجه عام، لم يكن التقسيم الفئوي للساكنة الموريسكية يختلف كثيراً عن الذي يمكن ملاحظته في الساكنة المسيحية: هيمنة مطلقة للقطاع الأوّلي، الذي يكاد ينحصر في الفلاحة، إذ إن الموريسكي لم يكن يمارس الصيد ولا الرعي[3]. وعلى ما يبدو، لم يكن كذلك يستغلّ موارد الغابة كحطاب أو صانع فحم أو صياد، ولكن هذا الإقرار يجب ألا يؤخذ بحذافيره. وهناك قطاع ثانوي، مُهمّ لكنه مُنظَّم بشكل سيِّء. وقطاع ثالث بتمثيل ضعيف للشريحة المرموقة، بينما تبدو التجارة الصغرى والنقل ممثَّلين بنسبة مهمة.

أصبح «الموريسكي البستاني» أمراً مألوفاً[4]. لم يكن يندر بينهم فلاّحون للأراضي البعلية؛ ولكنهم، في الزراعة المَسْقيّة، كانوا يُظهِرون كل مهاراتهم من صبر وإتقان واجتهاد. قد يتعلق الأمر بإرث قديم جداً، ليس من الضروري

---

(1) انظر كتابي «اليهود المتنصرون بإسبانيا وأمريكا»، ص. 232.

(2) غارثيا أرينال، في أطروحتها التي سبق ذكرها: «الموريسكيون في الشمال الشرقي لإسبانيا».

(3) من المثير للانتباه ألاّ يظهر في الإحصائيات موريسكي واحد يكسب عيشه كراع أو من خلال حرفة ترتبط بتربية الماشية، وهيْ حرفة كانت مزدهرة في منطقة كوينكا» (غارثيا أرينال، ص. 143).

(4) أورده ميغيل إيرّيرو في «أفكار الإسبان في القرن السابع عشر، مدريد، 1928، الفصل 20. من بين الأمثال المتعلّقة بالموريسكيين، ينقل رودريغث مارين، ثم بعده مارتينث كليسر («كتاب الأمثال الإيديولوجي العامّ»، 13,515) المثل القائل: «إذا ما كان البستاني مسلماً، فالبستان يكون كنزا».

أن نبحث عنه في المشرق، إذ إن الزراعة المسقية لم تكن مجهولة في إسبانيا قبل الحقبة الإسلامية؛ ومع ذلك، تبقى هناك معلومة مهمة هي أن المصطلحات التقنية لنظام الري عربية، كما أن أصل العديد من النباتات الزراعية، وبعضها بأهميةِ الأرز والبرتقال وقصب السكر هي من أصل شرقي.

إلى جانب هذا العنصر، يجب أن نضع آخر ذا طابع بشري: ألا هو ضرورة ممارسة فلاحة مكثفة لمواجهة احتياجات ساكنة كثيفة، واستغلال اقتصادي كان يُجبِرهم على استخراج أكبر محصول ممكن من الأرض. كانت جلُّ الساكنة الموريسكية لأراغون تمارس زراعة مسقية في سهول وادي الإيبرو وروافده. في بلنسية، يبدو بوضوح أن البساتين الساحلية كانت تسيطر عليها الساكنة المسيحية، وإن كانت لهذه القاعدة استثناءات، وبعضها مهمة (بساتين غانديَّا Gandía وأوليبا Oliva). لكن أكثر شيء تميَّز به الموريسكيون في المناطق الجبلية هو استغلالهم للجداول وحفرهم للآبار، كما تميزوا بحفرياتهم التي تشبه «الفُقَّارات» Foggaras[1] البربرية، للبحث عن مياه لريِّ المنخفضات والبساتين.

على إثر تشتيت الموريسكيين الغرناطيين، فكّرت بعض المجموعات والأفراد بوجه خاص، باستغلال كفاءتهم كبستانيين، كما تمَّ استخدامهم أيضاً في باسترانا Pastrana لتطوير صناعة الحرير. إلى سنة 1596م، تعود مذكِّرة طريفة تتعلق بمانثاناريس إيل ريال Manzanares el Real، وهي إقطاعة لدوق إنفانتانادو Duque del Infantanado (مرة أخرى نجد عائلة نبيلة كبيرة غير منحازة)، يشرح فيها الدوق أن المراعي الجماعية المشتركة مع كامبيجو Campillo ومونيستيريو Monesterio قد اختلَّت بسبب السِّياج الذي أمر

(1) الفُقَّارة هي عبارة عن سلسلة من الآبار مرتبطة ببعضها البعض تعرف عند البربر بـ «الكراع». (المترجم)

بإنشائه جلالة الملك على حدود كوجادو ميديانو Collado Mediano، وكوجادو فيجالبا Collado Villalba وألبيدريتي Alpedrete، مما ألحق الضرر بمعظم سكّان هذه البلدات. ومن ثمَّ يطلب السماح له باستقبال خمسين موريسكياً من غرناطة ليساعدوه على تجفيف وزراعة الضيعات الكثيرة والكبيرة الواقعة بسهوله، والتي أصبحت مستنقعات غير صالحة، بحسب ما جاء في العريضة التي تقدَّم بها الدوق. وجاء ردُّ مجلس الديوان كما يلي: «لقد ارتأينا أن نسمح بذهاب ثلاثين عائلةً موريسكية للإقامة هناك، وذلك بمحض إرادتها، على أن تصرِّح البلدة بهوية هؤلاء الموريسكيين والأماكن التي كانوا مسجَّلين بها، لكي نرى إذا ما كان هناك عائق يمنع رحيلهم من هناك»، وذيَّله الملك بالعبارة الآتية: «هذا ما ارتأيناه»[1].

ويشير توليو هالبيرين Tulio Halperin إلى أن الموريسكي في بلنسية (وعلى الأرجح في أماكن أخرى)، بالإضافة إلى عمله كفلاح، كان يعمل كحارس ومراقب للمَزارع الخاصةً، ضد المتربِّصين والرِّعاع؛ وهي مهنة كفيلة بجلب الكراهيات ضده، كما كان يتسبب فيها أيضاً كون الموريسكيين الذين لم يكونوا يملكون قطعاً أرضيةً، أو يملكون قِطَعاً غير كافية، غالباً ما يعملون كأُجراء مقابل أجر أبخس من الذي كان يطلبه المسيحيون[2]. لسنا بحاجة إلى مزيد من الأسباب لكي نفهم لماذا وجد قرار الطرد ببلنسية، الذي أثار مخاوف الإقطاعيين والبورجوازيين، تصفيقا له من قِبَل جمهور الشعب.

زراعة الأرز، التي كانت تؤدي آنذاك إلى وفيات كثيرة بسبب الملاريا، تراجعت في بلنسية بعد طرد الموريسكيين وعرفت أوجها، من جديد، في القرن الثامن عشر، عندما أصبح الضغط الديموغرافي أكثر حدة. كما تضرَّرت أيضاً

(1) الأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و.)، المجالس، الملف 4,414، رقم 64.

(2) المصدر المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص. 69.

زراعة القصب (بوتيرة ليس بوسعنا تحديدها)، وهي مهنة تقليدية لموريسكيي أحواض سلسلة جبال «البينيتيك»، وفي بعض الضَّيعات بالمنطقة الشرقية؛ ومع أن هذه الزراعة استمرت في المنطقة الأولى إلى يومنا هذا، إلا أنها اختفت في المنطقة الثانية؛ ولا بد أن هناك عوامل اقتصادية -ولربما مناخية- وراء هذا الاختفاء، إلا أن غياب يد عاملة متواضعة وخبيرة لا يمكن إلا أن يكون قد أثَّر بطريقة ما. لقد مرت فترة كان موريسكيو غانديا يذهبون حتى إلى كامبو دي طارّاغونا Campo de Tarragona إلى موسم «السَّفرة» (للعمل بقصب السكر)؛ ومما يثير الاستغراب هو أن نشهد كيف أن فشل تلك الزراعة، التي كانت في أسوأ حالاتها، يُعزى إلى النَّوايا السيئة للموريسكيين[1].

كانت المهام المتعلقة بتربية دودة الحرير مرتبطة تماماً بالموريسكيين، لدرجة أنه، حتى بعد نفي الغرناطيين ومنعهم من تغيير مكان إقامتهم، كانت تعطى للعديد منهم رخصة للتنقل موؤقتاً إلى مرسية لمباشرة تلك المهام[2]. هناك كما في

(1) ميسير لويس دي إيكارت: «كتاب عظمة طارّاغونا وأحداثها الخالدة»، الفصل 40 (ليريدا، 1572). لقد تمت دراسة دخول التقنيات والمطلحات الموريسكية في أعمال تنقية السكر من قِبَل خوان مارتينث رويث: «تقارير حول تنقية سكر القصب بين الموريسكيين الغرناطيين» («مجلة علم اللهجات والعادات الشعبية»، 20، العدد 3، سنة 1964).

(2) تقدِّمُ عريضة لمدينة مرسية غير مؤرخة تفاصيل هامة حول القرار الذي يعود إلى تاريخ 2 من يونيو/ حزيران سنة 1600م، الذي كان يرمي إلى إلغاء الوسطاء من تجارة الحرير:

«إن مرسية تلتمس من جلالتكم أن تراعوا الاعتبارات الآتية: أولاً، إن تربية دودة الحرير كبيرة بحيث لا يمكن مقارنتها بأي مكان آخر، ومع ذلك، ليس هناك نسَّاجون، وذلك لأن المياه لا تساعد على ذلك، كما أنها غير مناسبة للصباغة، ولأن هذه الحرفة لم تكن موجودة يوماً هناك...

ثانيا، أنه في تلك المدينة لا توجد حرفة ولا تربية إلا تربية دودة الحرير، التي تصنع منها كل أنواع الخيوط وبأبهظ الأثمان. وإذا ما غابت هذه الصناعة، ستكون نهاية هذه المدينة وهذه المملكة، وسيحدث ذلك إذا ما طُبِّق هذا القرار، لأن تربية دودة الحرير تعتمد على العدد الكبير لِموريسكيي مملكة غرناطة الذين ينتقلون إلى هناك من جميع المناطق بعوائلهم، ويسمح لهم بذلك المجلس، وهم يشتغلون بهذه التربية ويأخذون الثلث من مالكي شجر التوت، الذين يسلمونه إليهم، مع بيت وأدوات، بينما يتحملون هم نفقة الأشخاص الذين سيعملون معهم وسائر المصاريف الأخرى. وبما أنهم أناس فقراء، سواء أولئك الذين ينتقلون إلى هناك أو أولئك الذين تعود أصولهم إلى تلك=

غرناطة وبلنسية، خلَّف قرار الطرد تراجعاً سيُستدرك لاحقا؛ إذا لم تكن قد حدثت قطيعة في استمرار هذه الصناعة فذلك بفضل الموريسكيين الذين ظلوا هناك بتواطؤ من المُلاَّك أصحاب المصلحة، وبفضل المسيحيين القدامى الذين تعلَّموا مبادئ هذا النوع من الاستثمار.

ولعل الموريسكي الأراغوني، أكثر من موريسكيي أية منطقة أخرى، كان القروي الذي يعتمد على الزراعة المسقية بامتياز؛ لا نكاد نجده خارج السهول، ومع ذلك، فإن كثيراً من الأصناف التي كان يسمح بها المناخ المميَّز لبلنسية ومرسية لم يكن بالإمكان زراعتها بِأراغون. لقد أثبت ب. بونسوت P. Ponsot أن زراعة القمح المسقية بسهل طاراثونا Tarazona كانت بارزة، فيما يطرح أيضاً آراء أهميتها أكثر شمولاً: بعد سنة 1600م، تدهورت هذه الزراعة المسقية، ولكنها لم تختفِ تماماً. «لقد أظهر المعمِّرون الجدد من المسيحيين الذين يمارسون تربية المواشي وفلاحة الأراضي البعلية مهارة عالية وسرعة تأقلم في ظل ظروف جد متباينة. هل كان الأمر يتعلق بتلاميذ نجباء للموريسكيين القلائل الذين أفلتوا من النفي؟ أم إن الانسجام بين العِرقين كان أعمق مما يُعتقد بالعادة، وأن المسيحيين القدامى لبلدتَي فاجوس Fayos وطاراثونا Tarazona كانوا قد تعلَّموا منذ زمن من جيرانهم الموريسكيين أسرار فن الرَّي، ولقَّنوها لأولئك الذين كانوا حديثي الوصول؟ إنها أسئلة يجب أن نتركها، حالياً، دون جواب. في المقابل، هناك أمر يبدو مؤكداً: لقد كان التعافي (من الركود) والتأقلم عمليتين بطيئتين، ولم يكن ذلك تعافياً كاملاً، بأي حال. إن المستوى التقني العالي والمردود العالي اللذين عرفتهما الفلاحة الموريسكية لم يتحقَّقا مرة

= المدينة والذين لديهم دراية بهذا المجال، ليس لديهم أي دخل آخر، فهم يقترضون القمح والبذور، ويتفقون مع الأجَراء بنسبة ما، بعد انتهاء موسم التربية، ثم ينسجون الحرير ويبيعونه من أجل دفع الرواتب، ويعودون بما يتبقى لهم إلى أرضهم، بعد أن يأخذ أصحاب ورق التوت حصتهم...» (أ. ت. و.، أوسونا، الملف 2,252، بالإضافة إلى صفحات مطبوعة).

أخرى بعد ذلك قبل الثورة العلمية في قرننا هذا، وفي ظل ظروف مختلفة»[1].

كان المزارعون الموريسكيون بمنطقتي قشتالة والأندلس (بعد طرد الغرناطيين) قليلي العدد بالمقارنة. فباستثناء بلدات معدودة، لم يكونوا يشكّلون مجموعات كثيفة. ولم تكن البيئة الطبيعية كذلك ملائمة للبستنة التي لم تكن موجودة إلا في ضواحي البلدات الكبيرة، كبلد الوليد، على سبيل المثال. غالباً ما كان الموريسكي في هذه المناطق يعمل كأجير بسيط، أو عامل مُياوم. وهو ما يتجلى بوضوح من خلال الدراسة التي أجرتها غارثيا أرينال García Arenal حول إحصاء موريسكيي كوينكا لِسنة 1594م: 22 أجيرا وعاملاً مُياوما، 11 بستانيا وثمانية فلاحين[2]. في قائمة بلدة سان لورينثو دي لا بارّيجا San Lorenzo de la Parrilla، «الوحيدة التي تذكر طريقة عيش كل أرباب العوائل تقريباً، نعثر على: بقال واحد، وأربعة فلاحين وثلاثة وعشرين أجيراً».

جد مثير للانتباه هو التدبير الذي يدخل في إطار مجموعة القوانين المتعلقة ببلدة آرو Haro التي تعود إلى سنة 1465م، والتي ظلت سارية المفعول إلى غاية نهاية العصر الحديث. كان ممنوعا على كل من المسلمين والموريسكيين أن يزرعوا أكثر من فِنيقةٍ[3] واحدة من الخضر، إذ كان هناك خصاص في الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب، بالنسبة إلى باقي الساكنة. ويدخل هذا الإجراءً في إطار مجموعة من التدابير المماثلة التي كانت تهدف إلى تقليص وعرقلة حصول المسلمين والموريسكيين على أراضٍ. ويبدو هذا الأمر جلياً في منطقة الأندلس الغربية: من جهة أخرى، لم يكن من السهل على الموريسكيين الحصول على

(1) ب. بونسوت: «الموريسكيون: زراعة القمح السقوية ومشكل تدهور الفلاحة الإسبانية في القرن السابع عشر» («المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث»، الجزء 7).

(2) في أدب تلك الفترة، كانت لمصطلح «مزارعين» labradores دلالات عدة. ولقد أثبت نويل سالومون Noël Salomón أنه، عادة، كان يشير إلى مالك قروي مرتاح ماديا، إلا أنه هنا يستعمل كمرادف لمزارع أرض بعلية، مقابل البستاني.

(3) وحدة لقياس السوائل والمساحات.

ملكية أراض في منطقة يسيطر عليها أصحاب الملكيات الزراعية الكبرى. وحتى الدور الذي كانوا يودونه كأجراء مياومين، لا بد أنه كان ضئيلاً؛ في الدراسة المذكورة آنفاً، يقول بونسوت، وهو مرجعية حقيقية في هذا المجال: «لم يذكر أحد، على حدِّ علمنا، أرضاً كبيرة تشتغل بها أغلبيةٌ من المياومين الموريسكيين. فقد كان هؤلاء يشكلون أقلية صغيرة ضمن كتلة الأجراء الذين كانوا يمثلون أغلب الساكنة القروية في جنوب ووسط المملكة. بضيعات ومزارع الأندلس الشرقية، كان وجود العمال الموريسكيين استثنائيا، حسب دراساتنا». ورغم ذلك، كانوا موجودين؛ لنَرَ ما كتبه عُمدة كارمونا Carmona حول الـ129 موريسكياً الذين كانوا بها قبيل قرار الطرد: «إن هؤلاء جميعهم أناس فقراء، مُكِدُّون، مياومون في الحقول مقابل أجور بخسة، ولا أعتقد أن يتوفر أغلبهم على إمكانات للخروج من منازلهم»[1]. إلا أن الموريسكي القروي التقليدي كان عادة إما مُستأجِراً أو مالكاً صغيراً.

في بلدات كثيرة من إكستريمادورا، كان عددهم كبيراً، بِغضِّ النظر عن بلدة أورناتشوس التي كانوا يمثِّلون بها تقريباً مجموع الساكنة المحصية؛ وكانوا يعملون بالزراعة البعلية، دون أن يفقدوا بذلك موهبتهم فيما يتعلق بالبستنة، متى كانت تسمح بذلك البيئة الطبيعية (كانت إكستريمادوراً آنذاك منطقة تفتقر إلى وسائل الرَّي). ولقد كتب مؤرخ بلاسينثيا Plasencia، ألفونسو فيرنانديث Alfonso Fernández بُعَيد طرد الموريسكيين: «كانوا يشتغلون بزراعة البساتين»؛ ويؤكد ذلك كاتب آخر أحدث منه: «كانوا يشتغلون بزراعة البساتين، وطوَّروها بشكل ممتاز، لدرجة أن هذه الأساليب لا زالت تستعمل إلى اليوم، على ضفة نهر خِيرتي Jerte». كانت مجموعة البُستانيِّين هذه التي كانت قديمة ربما قِدَم المدينة نفسها، تشكل مجلساً بلدياً آخر؛ وكانت

(1) المكتبة الوطنية، المخطوط 9,577، الورقة 208.

تعتمد في تسييرها على بنود معرَّبة جدّ قديمة، لدرجة أنه، عندما اجتمع كل البستانيين في 31 من أغسطس / آب من عام 1550م، قرروا ما يأتي: «بما أننا لا نفهمها، لا بسبب اللغة، ولا بسبب المعاملات والعادات التي تختلف في الوقت الحالي، ولا نستفيد منها لكونها قديمة... فقد قررنا صياغة قوانين وقرارت أخرى»[1].

رغم اشتهار المجتمع الموريسكي بكونه قروياً ريفياً، إلا أنه من الوارد أن تكون نسبة الحرفيين من الموريسكيين فيه تعادل أو تفوق نسبة المسيحيين القدامى. هذا ما يمكن أن يُستخلص من الإشارات العديدة إلى الفنون والمهن التي كانوا يمارسونها، وتدعم هذا الانطباع الإحصاءات وسِجلاّت القيد المدني التي اكتُشِفت حديثا. إن ألفونسو فيرنانديث Alfonso Fernández، الذي سبق أن ذكرناه، يكتفي بقوله: إنهم كانوا يزرعون البساتين؛ ولكنه يستفيض بعض الشيء عندما يتحدَّث عن مِهَن أخرى: «كان آخرون يشتغلون بأمور التجارة، فكانت لهم دكاكين للمواد الغذائية في أحسن المواقع بالمدن والبلدات التي كانت أغلبيتها تتمون على أيديهم. بينما كان بعضهم الآخر يشتغل بالحرف الآلية، كالنحاسة، والحدادة، وصناعة الأحذية والصابون والبغالة»[2].

في دراسته «الموريسكيون في الشمال الغربي لإسبانيا» يلخِّص لوفلِيم Le Flem بيانات إحصاء سنة 1594م، بقوله إن الأنشطة الأساسية لديهم كانت هي الحرف التقليدية، والبستنة، والتجارة الصغرى والخدمة. من بين الحرفيين، كان هناك كثيرون يشتغلون بالجلد، وآخرون بالخشب والحديد والخزف. في المقابل، قليلون جداً هم من كانوا يعملون في قطاع النسيج[3]. تتعدَّد مصادر

(1) ب. باريديس غيجين: «آل ثونييغا، أسياد بلاسينثيا»، صص. 132–138 (كاثيريس، 1903).

(2) الكتاب المذكور آنفاً، الجزء الثالث، الفصل 25.

(3) موريسكيو الشمال الغربي لإسبانيا...

الأنشطة الثانوية التي تأتي في المركز الثالث: حيث كان الموريسكيون يشكِّلون شريحةً سكانيةً واسعةً، وكان من البديهي أن يشتغلوا بالأنشطة الضرورية للحياة الإنسانية؛ وحيث كانوا أقليةً، كانوا، مع ذلك، أشخاصاً مُقدَّرين لمهارتهم المعروفة في بعض المجالات. وفي نهاية المطاف، شكَّل تفريق الموريسكيين الغرناطيين دَفعة قوية لهذا النوع من المهن، ذلك أن قليلين هم من استطاعوا الحصول على أراضٍ؛ العديد مِمَّن كانوا فلاَّحين في السابق لجأوا إلى أنشطة أخرى كانت مطلوبةً في قشتالة، إما لنقص في اليد العاملة، أو لأنها كانت أعمالاً غير مرغوبة اجتماعياً، مما كان يدفع إلى جلب يد عاملة أجنبية. ولهذا فقد كانوا يغطُّون إحدى الاحتياجات. أما الاحتجاجات التي كانوا يثيرونها، فإما كانت تمليها الكراهية العمياء[1]، كما هو الحال بالنسبة إلى الراهب فراي ماركوس دي غوادالاخارا Fray Marcos de Guadalajara ومعارضين آخرين، وإما خوفاً من المنافسة والرغبة في تأمين يد عاملة رخيصة للفلاحة. وهذا هو المغزى الذي يجب أن ننسبه إلى الالتماسات التي قُدِّمت إلى مجالس قشتالة، مطالبةً بأن يترك الموريسكيون العمل كتجار وسطاء وحرفيين، لكي يتكرَّسوا للفلاحة.

كان عائقاً على جانب من الأهمية أيضاً الانتشار السريع للقوانين المهنية المنظِّمة التي لم تكن تمنع فقط قبول أفراد من الطبقات الاجتماعية السفلى كمعلِّمين، بل وحتى استخدامهم كمتعلِّمين أو صُنَّاع. لم تكن هذه سياسة الملوك، الذين كانوا دائماً يؤيدون الوحدة العرقية؛ ويكفي التذكير بالمرسوم الملكي لعام 1502م الذي عُيِّن بموجبه المتنصِّر فرانثيسكو إيرنانديث Francisco

(1) يربط فراي ماركوس الانحطاط والنقص السكاني في المدن القشتالية بوصول الموريسكيين الغرناطيين، «لأنهم احتكروا الحرف الآلية والمتعلقة بالتجارة، كما أنهم يشتغلون كعمال وأجراء مياومين، ويقومون بكل ذلك بارتياح تام، لأنهم متقشفون وبخلاء، لا يأكلون ولا يشربون ولا يلبسون» (ذكره بيو باروخا، ص. 219).

Hernández (حميتي أوبيري Hamete Oberí سابقاً) كبير المعلِّمين لِدُور الصَّنعة والترسانات لإشبيلية[1]، أو بالفقرة المتعلِّقة بالموريسكيين الذين طُرِدوا من غرناطة، في عام 1572م، من «مرسوم وبيان...» والذي ينصُّ على ما يأتي: «وليعمل الموريسكيون الذين كانوا يشتغلون كصُنَّاع لدى المسيحيين القدامى... ولتؤدَّ لهم أجورهم».

إلا أن هذا القانون الذي كان لمصلحة الموريسكيين سيقف عاجزاً أمام القوة الهائلة التي ستكتسبها في القرن السادس عشر الرغبة في تحقيق «نقاء الدم» و«نقاء الحرف التقليدية»، وهما بديلان بالنسبة إلى الطبقات المتدنية، عن ما كان يمثِّله النَّسب النبيل للطبقات العليا وبالطريقة نفسها، السعي إلى الحفاظ على «الشرف» بوجه عام، الذي كان سمة لإسبانيا خلال العصر الذهبي[2]. إذا كانت مدينة طليطلة البؤرة الرئيسة للدفاع عن «نقاء الدم»، فإن مُدُناً مثل إشبيلية وبلنسية، حيث كان الكثير من العبيد والموريسكيين، أدخلت قيوداً ضد الفئتين، عن طريق قوانينها المنظِّمة للمهن، في الأقل، بالنسبة إلى تلك التي كانت تسعى إلى الحفاظ على مستوى اجتماعي رفيع، الصيادلة، صائغو الفضة، سماسرة الأسواق... في بعض المهن، كالخياطة مثلاً، كان اشتهارها بكونها مهنةً للمتنصِّرين وهذا في حدِّ ذاته هو الذي شجَّع على الرغبة في تأكيد «نقاء الدم»، كردَّة فعل. وبوسعنا أن نقول الشيء نفسه عن النجارين؛ إذا ما أخذنا بالاعتبار كم كان الفن المدجَّن مَديناً لتراثهم الفني، نفهم –وإن كنا لا نعذر– القوانين الإشبيلية المنظِّمة للمهن التي كانت تمنع على المعلِّمين من النجارين أن يتخذوا لهم متعلِّمين «ما لم يكونوا، على الأقل، مسيحيين أو

(1) أ. ع. س.، وثائق متنوعة من قشتالة، 42—6.

(2) حول هذه النقطة، يوجد أدب غزير نسبياً، أذكر جزءاً منه في كتابي «اليهود المتنصرون بإسبانيا وأمريكا».

مسيحيين نقيي الدم»[1]. ومع ذلك، وإلى فترة متقدمة من القرن السابع عشر (لقد طُبع «كتاب نجارة الأسقفة الخشبية Tratado de la carpintería de lo blanco، لصاحبه لوبيث دي أريناس López de Arenas، في سنة 1633م)، استمر أولئك الحِرفيون الذين كانوا يتجنبون بحذر أي تواصل عرقي في الفن، في صناعة البوابات والأسقفة باستعمال الزخرفة التشجيرية الموريسكية، وفقاً للقواعد التي ورثوها من «العريف المسلم» الذي يمتدحه فراي لويس دي ليون Fray Luis de León.

في بلنسية، اتخذ شبح المَقْصِيِّين من مختلف الروابط المهنية أبعاداً واسعةً: موريسكيون، وسود، وعبيد، ومدانو محكمة التفتيش، بل حتى اللقطاء، الذي حرموا من ولوج قطاعات مهنية عديمة البريق كصناعة المَرتَبات. كمثال للأسباب التي تكمن وراء هذا الحظر يمكننا أن نشير إلى تلك التي يسوقها أعضاء رابطة الحذَّائين عندما منعوا، في سنة 1597م، ولوج متعلِّمين من السود، بلون السفرجل المطهي، من عبيد ومسلمين إلى هذا القطاع: «تجنُّبا للأضرار والسلبيات التي يمكن أن تنشأ بين أبناء رابطة الحذَّائين وهؤلاء الأشخاص، بسبب العار والسخرية التي ستثيرها، بين صفوف الشعب، رؤية عبد أو ابن عبد، أسود أو مسلم، بين مواكبنا واستعراضاتنا العامة ومناسباتنا العمومية، نظراً إلى المشاكل واللغط الذي سيترتب على مشاهدة أولئك الأشخاص مختلطين بين أشخاص محترمين، بهندام أنيق»[2].

في القرن السابع عشر، امتدت هذه الصيغ لتشمل جميع الروابط المهنية

(1) القوانين المنظمة للمهن بإشبيلية، الجزء الثاني، البند الأول، سنة 1632 (وهناك طبعة أخرى تعود إلى سنة 1975، برعاية أوتاسيا OTASIA).

(2) ترامو جيريس: «المؤسسات المهنية ببلنسية»، الفصل 6 (بلنسية، 1889). ر. غارثيا كارثيل: «تقارير حول الساكنة والإعمار في بلنسية خلال القرن السابع عشر: مجلة كلية الجغرافيا والتاريخ ببلنسية «سايتابي» Saitabi، العدد 25، 1975.

والبلدات، وإن كان ذلك ضريبة رسمية لهوس جماعي بشرف يقوم على «نقاء الدم». لكن عمليا، لم تكن فاعليتها كبيرة، إذ إن الاختبارات التي كانت تجرى لم تكن دقيقة أو مكلفة. وحتى في إشبيلية، حيث كان هناك تشديد كبير فيما يتعلق بأصول الخياطين والنجارين، كان معظم الإنتاج الفني الصناعي خلال القرنين السادس والسابع عشر في يد الموريسكيين، وهو أمر، كما كَتَبَ أحد المثقفين الإشبيليين، يثبته عدد هائل من الوثائق العمومية والخاصةً. «من خلال قراءتها، استنتجنا أن الخزَّافين الذين كانوا يعيشون بالأحياء الإشبيلية، تحت قناع أسماء مسيحية، كانوا موريسكيين. كما كانوا موريسكيين أيضاً أولئك الذين، من بيوتهم المتواضعة، ينتجون أقمشة رفيعة، وجلودا مصنَّعة يدويا، وقِطَعاً فنية معدنية، نحاسية أو فضية، وأسلحة، وأسرجة للخيول، وغيرها من المنتجات الكمالية... وتكشف لنا سجلاَّت التعميد لأبرشية القديسة آنا، مع كل خطوة، أدلة حول نوعية الساكنة التي كانت تقطن حي تريانا Triana الكبير، خلال القرن السادس عشر. إن كل العقود، والرخص، ووثائق الأوقاف الكنسية، والتوكيلات، وإيصالات الدفع، وعقود المتعلّمين مع المعلّمين الحرفيين، جميع الوثائق، باختصار، التي تُظهر الحراك الفني- الصناعي لذلك الحي، تؤكد حقيقة هذا الزَّعم»[1].

داخل هذا التنوع المهني الكبير، كانت هناك أنشطة تحظى بالأفضلية، من بينها تلك المتعلقة بالبناء. لقد سبق لنا أن ذكرنا أحد كبار المعلّمين الحرفيين لدور الصنعة الإشبيلية. في التاريخ نفسه تقريباً (1505)، بدأ تشييد «البرج الجديد» Torre Nueva الرائع بسرقسطة، الذي قد اختفى، للأسف. إن جوهرة الفن المدجّن هذه كانت أيضاً شاهدة عصرٍ من التسامح كان في طريقه إلى

(1) خوسي خيستوسو: «تاريخ الأواني الزجاجية الإشبيلية» (إشبيلية، 1904)، ص. 331.

الاندثار، فقد عمل في بنائه مسيحي قديم، ومسلمان ويهودي[1]. قبل صدور مرسوم التنصير الإجباري، لم يكن المدجنون الأراغونيون (ولا مدجَّنو المناطق الأخرى) يخفون أصولهم، وكانوا يضيفون في العقود اسمهم المسلم. حتى إنهم، في بعض الكنائس، ككنيسة مالويندا Maluenda وطوبيد Tobed، بعد انتهائهم، وقَّعوا عملهم وأضافوا الشهادتين الإسلاميتين: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله». في القرن السادس عشر، لن يكون بوسعهم أن يعبِّروا عن ذلك علنا؛ ومع ذلك، فإن البنَّائين كانوا يحظون بتسامح كان ربما تكريماً لمهارتهم؛ ففي سجلات صندوق الكاتدرائية، نجد، أحياناً، هذه العبارة: «إن المسلمين لم يقدِموا، لأن لديهم عيدهم الخاص». كان العمال يعيشون في الحي المسلم، بينما كان المعلِّمون يعيشون مختلطين بالمسيحيين[2].

معظم هؤلاء «العُرفاء» alarifes، الذين قد نسمِّيهم اليوم معماريين أو مهندسين، ليسوا سوى أسماء بالنسبة إلينا، إذ لا تتوفر لدينا معلومات حول تكوينهم ومسيرتهم المهنية. نعرف أن أحدهم قد أشرف على تشييد سدِّ الإيبرو بِتشيرتا Cherta، سنة 1542م. كان هؤلاء ينتمون إلى أرستقراطية هذه المهنة، كذلك العريف الذي يدعى ثونثونيغي Zunzunegui (وهو لقب غريب بالنسبة لموريسكي) الذي شارك، في منتصف القرن السادس عشر في عدة أعمال بألمرية، مع خوان دي أوريا Juan de Orea[3]. كانوا في معظمهم

(1) هذه المعلومات الموجزة يمكن توسيعها بكتاب «الفن المدجن» لصاحبه طورِّيس بالباس، وهو الجزء الرابع من كتاب «الفن الإسباني»، 1949.

(2) ف. إينيغيث: «تقارير حول جغرافية المعمار المدجن بأراغون» (مجلة الجمعية الملكية الجغرافية»، الجزء 74).

(3) هو الذي أنجز سقف «الجفنة» Artesanado (المقعر من الداخل والهرمي من الخارج) لسانتياغو دي بيليث بلانكو Santiago de Vélez Blanco، وعلى الأرجح أيضاً، هو من أنجز السقف نفسه ببلدة سانتياغو بييخو Saniago Viejo بألمرية، الذي أنشئ ما بين 1553 و1559، ثم دمِّر في سنة 1936 (خ. أ. طابيا: «ألمرية، حَجَرا حجرا»، ص. 179).

نجارين وبنائين، وجصّاصين، وعاملي بِلاط، وصانعي شبابيك غير معروفين. ويذكر النأبل، كوك Cock، الذي كان ينتمي إلى حرس فيليبي الثاني، الخزف ذا الانعكاسات الذهبية، الذي كان ينتجه موريسكيو بلدة مويل (سرقسطة). ومن الأصل نفسه أيضاً يعتبر خزف مانيسيس، وإشبيلية، وتالابيرا[1]، والعديد من البلدات الأخرى التي تركت بصمة في تاريخ فنوننا الصِّناعية.

تظهر حرفة تصنيع المعادن باستمرار كنشاط موريسكي. في كوينكا، حسب غارثيا أرينال García Arenal، كان لديهم نوع من الاِحتكار في هذا المجال. عندما وصل إجراءً الطرد العام، طلب مجلس بلدية قرطبة إعفاء معلِّمَيْن من صُنَّاع الألجمة «لما سيكون لذلك من فائدة لقطاع الفروسية، ولأنهما مُسنَّان، دون أبناء»[2]. بين موريسكيي مدينة بلاسينثيا Plasencia، كان هناك نحَّاسون وحدَّادون. كما كانوا أيضاً بين موريسكيي أبيلا Ávila. ربما علينا أن نربط الحدادة الغجرية المتواضعة بالحدادة الموريسكية. إلا أن الموريسكيين لم يشتغلوا فقط بصناعة الأواني النحاسية والحداوي. إن خوان رودريغيث Juan Rodríguez، المعروف بِـ «المتقلِّب» El Tornadizo، الذي كان أحد هؤلاء الموريسكيين، هو من قام في سنة 1478م بعمل الصفائح البرونزية الرائعة التي تغطِّيها توريقات نباتية ونقوش كوفية، موجودة على «باب الغفران» Puerta del Perdón للكاتدرائية الإشبيلية. وفي العاصمة الإشبيلية أيضاً، كان المعلِّم إبراهيم والمعلِّم الزيدي والمعلِّم حميتي من زوَّدوا الملكين الكاثوليكيين بِـ 1,068 أداة، بقيمة 20,000 دينار مرابطي[3].

كانت حرفة الجلود أيضاً تُشغِّل عدداً كبيراً من المدجَّنين والموريسكيين؛ إذ يظهر عدد مهمٌّ منهم في الإحصاء الذي نشره لوفِليم، والذين يزاولون

(1) كارمن غونثالث مونيوث: «ساكنة تالابيرا دي لا رينا»، ص. 250–259، مدريد، 1975.

(2) خانير، المصدر المذكور آنفاً، الملحق 95.

(3) كلاوس فاغنر: «سجلُّ إحصاء مجهول لمدجَّني إشبيلية وطرد سنة 1502م» («الأندلس»، الجزء 36).

هذه الحرفة. ويذكر كابيثودو أستراين Cabezudo Astrain صانعي الأحذية بسرقسطة، كما أن هناك إشارات عديدة إلى مهنة الإسكافيين. في القرن الثامن عشر، عندما كتب أسّو Asso كتابه «الاقتصاد السياسي الأراغوني» (ص.150)، قال عن بلدة برياً: «هذه البلدة معروفة بمصانع دبغ الجلود، وهي حرفة يُعتقَد بأنها قد دخلت على يد الموريسكيين. لكن، ما هو مؤكد هو أنه، على إثر قرار الطرد في سنة 1610م، أعطيت لهم مهلة ستة أشهر، لكي يتدبروا أمور مشاريعهم».

كانوا يعملون في صناعة السِّلال، ويشتغلون بالحلفاء، كما كانوا يصنعون الحُصُر ويأخدونها من المنطقة الشرقية إلى مدريد. وتقول إحدى شخصيات تيرسو دي مولينا Tirso de Molina في مسرحيته «فَلاَّحة باجيكاس» La Villana de Vallecas:

«لقد ذهب الموريسكيون،

الذين كانوا يبيعون في الشوارع، سيدي،

حُصُرا من سعف النخل» (الفصل الثالث، المشهد التاسع)

ويبدو أن صناعة المواد المتفجرة (الألعاب النارية) كانت كذلك حرفة جدَّ تقليدية للموريسكيين، وليس من قبيل الصدفة أن مدنا كغرناطة ومرسية وبلنسية قد حافظت على هذه العادة. ولقد استطاع كبيثودو أسترابن أن يلاحظ «اشتغال الكثير من المسلمين الأراغونيين بصناعة البارود. في إحدى المحاكمات الشهيرة التي أقامتها محكمة التفتيش ضد جميع موريسكيي أراغون، في سنة 1574م، بسبب الاحتفالات التي أقاموها احتفاء بخسارة الجيوش الإسبانية لمدينة حلق الوادي Plaza de la Goleta، وردَ أن مسلمي بيجافيليتشي Villafeliche، وسيستريكا Sestrica وموريس Morés كانوا يتوفرون على مطاحن للبارود، الذي كان يباع في بلنسية. كانوا يشترون ملح

البارود من سرقسطة، كما أنهم كانوا يصنعون القربينات. وكانوا بقلعة أيوب Calatayud وريكلا Ricla، يخزِّنون البارود في البراميل. وبطبيعة الحال، من بين احتفالات بعض البلدات، تُذكر الرقصات ومواقد النار في الهواء الطلق والألعاب النارية».

إن وثيقة توزيع الضريبة التي فرضها فيليبي الثاني على الموريسكيين الغرناطيين في سنة 1592م لَمصدرٌ ثمين لمعرفة ممتلكات ومِهن أولئك الذين طُرِدوا، وفقاً للملخَّص الذي أورده دون خوان أراندا دونثيل Don Juan Aranda Doncel لهذه الوثيقة، فيما يتعلق بمدينة قرطبة. من خلاله، نلاحظ وجود قطاع فلاحي مهم: حوالي مئة أجير و50 بستانيا؛ ولكن، هناك أيضاً تنوُّع كبير للحِرفيين التقليديين، سواء من العاملين لحسابهم الخاص أو من المستخدَمين: نجَّارون، حدَّادون، بنَّاؤون، إسكافيون، حلوانيون، نسَّاجون، حذَّاؤون، جزَّازون، دبَّاغون، خبَّازون، صُنَّاع حُصُر، إلخ. إضافةً إلى نواة تجاريةٍ مهمةٍ نسبياً[1].

كانت التِّجارة الصغرى والنقل أيضاً من المِهن التقليدية للموريسكيين، وكان يزاولها من بينهم، على وجه الخصوص، أولئك الذين طردوا من مملكة غرناطة، وقد أثار هذا الأمر احتجاجات متكررة من المجالس. على سبيل المثال، تلك التي تعود إلى سنة 1593م، والتي كان مفادها أن الموريسكيين قد أصبحوا أصحاب دكاكين ومخازن، وخبازين، وجزارين، وأصحاب حانات وسقائين، مما كان يتيح لهم كسب وتوفير الكثير من المال (المحاضر، 13، 94). في مناسبات أخرى، كانت المدن هي التي لجأت مباشرة إلى السلطات العمومية، كما فعلت مدينة غوادالاخارا Guadalajara في 29 من تموز / يوليو سنة 1598م، لتطالب بأن يقتصر الموريسكيون على العمل في الفلاحة وتربية الماشية، لأنهم «آثَروا العمل كبقَّالين، ووسطاء تجاريين، وسماسرة، وبمهن تجارية أخرى»، إذ

(1) «القدرة الاقتصادية للساكنة الموريسكية بقرطبة» (المجلة الأكاديمية لقرطبة، 1972).

كانوا يجدون بها «الربح الكثير بقليل من العمل»، لأنهم «طمَّاعون، مكتنزون للأموال»[1]. وهناك تقرير آخر يعود إلى سنة 1608، صادر عن إشبيلية، يشير أيضاً إلى أن أغلب الموريسكيين كانوا تجاراً، أو يشتغلون بتربية دودة الحرير، أو أصحاب حانات أو بغَّالين.

كانت البِغالة كذلك وجها من أوجه النشاط الاقتصادي، فنظراً لعدم وجود مسارات تجارية منظمة، كان البغَّالون والباعة المتجولون أنفسهم، الذين كانوا أحياناً كثيرة يعملون لحسابهم الخاص، ينقلون البضاعة من المناطق التي توجد فيها بوفرة إلى تلك التي تصبح فيها أعلى ثمنا لنُدرتها، ودون استبعاد التفسير الذي يقدِّمه الكثيرون، ومن بينهم غونثاليث دي ثيجوريغو González de Cellorigo[2]، لمزاولة الموريسكيين لهذه المهام، ألا هو الإفلات من المراقبة الخانقة للمسيحين القدامى ومحكمة التفتيش، يمكن التفكير كذلك في أن الأزمة الغذائية للربع الأخير من القرن السادس عشر هي التي شجعت الموريسكيين على التنقل بين طرقات شبه الجزيرة الإيبيرية، آملين في الحصول على أرباح مهمة.

لكنهم كانوا يصطدمون بعائق قانوني: ألا هو منع الموريسكيين الغرناطيين من تغيير مكان إقامتهم؛ لكننا نعرف، أيضاً، أنهم كانوا يراوغون هذا الحظر بألف طريقة. ولدينا عريضة تقدَّم بها سبعة موريسكيين من طورديسيجاس Tordesillas إلى فيليبي الثاني، في سنة 1577م، يطلبون فيها أن يسمح لهم

(1) لاينا سيرَّانو: «تاريخ غوادالاخارا»، الجزء الثالث، ص. 503. وهناك إشارات عامة إلى المشكلة نفسها في تقرير حول مجاعة سنة 1583م (مجلس الإصلاح، صص. 51–52)، وفي تقرير آخر أدرجه السيد كارميلو بينياس في الملحق 1، لكتابه «مشكلة الأرض بإسبانيا من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر».

(2) في كتابه «مذكِّرة حول السياسة الضرورية والإصلاح المفيد لجمهورية إسبانيا، 1600، ص. 46، يؤكد أن بعض اليهود المتنصِّرين كانوا يزاولون البيع المتجول، للسبب نفسه. ولشهادته وزنها، لأنه كان محامي محكمة التفتيش ببلد الوليد.

بالتغيب عن هذه البلدة مصحوبين ببهائمهم ودوابهم «للتزود بالمؤن وشراء سلعٍ لبيعها من جديد»، ذلك أنهم، ما لم يفعلوا، سيهلكون، لأنهم لا يملكون وسيلة عيش أخرى. كانوا يطلبون أيضاً أن يُسمح لهم بحيازة أسلحة للدفاع عن أنفسهم، نظراً لانعدام الأمن في الطرقات، مقابل تقديم ضمانات[1]. لا ندري إذا ما كان التماسهم قد لقي استجابة، ولكن ما هو مؤكد هو أن الموريسكيين، برخصة أو دونها، وصلوا إلى مستوى بارز في البيع المتجول، لدرجة أنه بعد قرار الطرد العام، سيتم افتقادهم[2].

لم يكن الموريسكيون يتنقَّلون عادة عبر الطرق البرية فحسب. إذ كانت هناك رابطة مهنية «للرَّيَّاس» arraeces (ربابنة السفن) في أراغون، وصلت إلى احتكار الملاحة في الإيبرو[3]. إن السهولة التي تأقلم بها الكثير من الموريسكيين المطرودين، والذين كانوا من قبل يعيشون من الأرض بصفة حصرية (ويشكِّل أهل بلدة أورناتشوس Hornachos أبرز حالة) ليصبحوا قراصنة بحريين، تدل على أنهم كانوا لا يفتقرون إلى هذه الكفاءات، رغم أنهم نادراً ما زاولوا الملاحة بإسبانيا. ويلخِّص ل. ب. هارفي L. P. Harvey سيرة أحد الغرناطيين الذين طُردوا في سنة 1570م، ليستقر في إشبيلية، ثم يولع بأمور البحار، ويسافر في السفن التي كانت تجلب الفضة من «بلاد الهند» (أمريكا الجنوبية)، ويتعلم مبادئ المدفعية التي سيطبِّقها لاحقاً في حلق الوادي La Goleta[4]. بسبب

(1) إ. غارثيا تشيكو: «موريسكيو طورديسيجاس» («سيمانكاس»، 1، 440-41).

(2) لقد حصلت غوادالاخارا في سنة 1584 على رخصة ملكية تخول للموريسكيين الخروج بدوابهم، لمدة 40 يوماً، بهدف مواجهة الفاقة التي كانت تعاني منها، لجلب حبوب من مناطق أخرى (لاينا سيرّانو: غوادالاخارا وآل ميندوثا»، الجزء الثالث، صص. 262-263 وص. 448).

(3) كابيثودو أسترابن: «أخبار ووثائق حول الموريسكيين الأراغونيين»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 5، 1956.

(4) «الموريسكي الذي كان مترجم اللغة الإسبانية للمولى زيدان» (المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 8، 1959).

قلة الجنود والبحّارة المستعدّين لمواجهة مخاطر مسار «بلاد الهند»؛ اضطرت السلطات إلى غضّ النظر عن أصول المتطوّعين. ومن المرجَّح أن يكون الكثير ممَّن يظهرون في قوائم الأسماء، في واقع الأمر، موريسكيين بأسماء مسيحية، ممَّا أتاح لهم اكتساب المهارات التي ستمكّنهم لاحقاً من أن يصبحوا قراصنة مهابين، ممَّن كانوا يلقون القبض على السفن المخصَّصة للإنذار وعلى السفن التجارية التي كانت تبتعد عن الكتلة الرئيسة للأسطول.

لقد تجلى التدهور التدريجي للأقلية الموريسكية أيضاً في المستوى الثقافي الضعيف؛ إذا كانت الأمية مستفحلة بين المسيحيين القدامى، فبوسعنا أن نتصور الدرجة التي وصلت إليها بين الموريسكيين. ومع ذلك، كانت هناك طبقة مثقفة تتدبر أمورها في ظل أشدّ الظروف صعوبة. ويخبرنا غونثاليث دابيلا González Dávila بأن عدد الأطباء، وكُتّاب العدل والصيادلة بين المدجَّنين لم يكن بقليل في تلك المدينة، أي إنهم كانوا عناصر لبرجوازية مثقفة متواضعة[1]. ويشير فرنانديث نِيبيا Fernández Nieva في إطار حديثه عن إحصاء جيرينا Llerena (1594م) إلى صيدلي وطبيب ومحام، وعضو للمجلس البلدي. في المقابل، لم تجد غارثيّا أرينال García Arenal بين موريسكيي كوينكا Cuenca سوى كاتب عدل واحد، وجرّاح و«جابرٍ لكسور الذِّراع والرِّجل»، مما يدل على أن الفوارق الجِهوية والإقليمية كانت كبيرة.

بدلاً من تشجيع هذه الطبقة المثقفة المتواضعة، كان المجتمع المسيحي يقف في وجهها. وفي هذا الإطار، كانت القوانين المنظِّمة لهذه المهن أكثر صرامة من تلك التي تنظِّم الحِرَف اليدوية. بين القوانين المنظمة للمِهن ببلدة لوركا Lorca، نجد قانونا، دون تأريخ، ولكن يمكن إرجاع تاريخه إلى حوالي سنة 1528م، يمنع على الموريسكيين والمتنصرين مزاولة مهنة كتابة العدل، إلى غاية الجيل الرابع

(1) المسرح الكنسي لأبيلا (1618) وتاريخ فيليبي الثالث، عملٌ طُبع بعد وفاة الكاتب (مدريد، 1771).

منهم، «باعتبار أن المدينة لها الأحقية في مزاولة المِهن المذكورة»[1]. وكالعادة، وجد هذا الموقف التقييدي آذانا صاغية لدى المجالس، فلقد جاء الالتماس رقم 95 لتلك التي أقيمت في سنة 1573م، مطالباً بأن «لا يشغل موريسكي، من أولئك الذين أُتي بهم إلى قشتالة، منصباً عموميا، ولا يعمل كعريف للبناء أو أمين»[2]. ويجب أن نضيف أن فيليبي الثاني قد اكتفى بهذا الرد: «سنقرِّر ما هو مناسب».

المنحدرون من اليهود كانوا يجدون التحفظات نفسها بل أكثر منها، ولكن هؤلاء كانوا أكثر حذاقة، كما أن مستوى التكوين لديهم كان أعلى، وربما كان لديهم استعداد أكبر للاندماج أيضاً. ولعل مهنة الطب تمثِّل النموذج الأكثر وضوحاً. في العصر الوسيط، كانت هذه المهنة تكاد تكون حكراً على اليهود، ثم بعد ذلك على المتنصِّرين. ولم تستطع القوانين التي سُنّت لتجنُّب هذا الأمر شيئاً أمام واقع كانت له جذور علمانية عميقة، ولا الأساطير التي كانت تزعم أن الأطباء والصيادلة اليهود يسمِّمون ويقتلون المسيحيين، مسكونين بكرههم الشيطاني لهم.

كان للمسلمين أيضاً مدرسة طبية عريقة ومجيدة، استطاع علمها أن يكسب أتباعاً بين الساكنة المسيحية، وإن كان بدرجة أقل بكثير من اليهودية. وتكتمل المقارنة بالإشاعات الرائجة في بعض الحالات المفردة، من يدري إذا ما كانت صحيحةً، حول حدوث وفيات بسبب انتقامات كان ينفِّذها أطباء موريسكيون. ويروي بليدا Bleda حديثاً سَمِعه صدفة من شخص من بني

(1) القوانين المنظمة للمهن بلوركا، غرناطة، 1713، ص. 108.

(2) كانت كلمة Alamin الأمين، وهي كلمة من أصل عربي واضح، تشير إلى مراقب الميزان والكيل والأسعار في الأسواق. وبوتيرة أقل، كانت تشير إلى العريف أو معلم البناء. ولقد طلبت المجالس التي أقيمت سنة 1603 (21، 90)، بمناسبة محاولة إسناد منصب مموّن بلدية غرناطة إلى ميغيل كاثورلا، بألا يسند هذا المنصب بالبلدية إلى موريسكيين.

مودو Benimodo، التابعة لبلدة كارليت Carlet، يؤكد فيه أنه، على الأقل، يقتل زبونا من بين كل عشرة زبائن مسيحيين[1]. وهناك صفة أخرى، كانت ترتبط بالمسلمين أكثر منها باليهود، ألا هي الشك في أن علمهم مرتبط بالسحر، أو استحضار الأرواح. أي إنه نابع من من مصادر عَقَدياً هرطقية، وإدارياً غير قانونية. ولكن ذلك لم يكن يمنع الكثير من المسيحيين القدامى من اللجوء إلى خدمات الأطباء والعشَّابين الموريسكيين، لأسباب عرَضها بوضوح السيد غارثيا باجيستير[2] García Ballester. وكانت محكمة التفتيش تشك، مبدئياً، بأن العلاجات التي كانوا يقومون بها تدخل في إطار معاهدة مع الشيطان، وكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه العديد من المحاكمات القضائية. ومن منبع ديني أيضاً كانت الحجة القائلة بأن الطبيب الموريسكي لا يمكنه أن يعتني بصحة الروح، بل إنه يعتدي عليها بممارسته لعمليات الختان؛ وهي الحجة نفسها التي استُعملت ضد القابلات الموريسكيات، اللواتي مُنِعن من ممارسة مهنتهن بمقتضى المجمع الكنسي لغواديكس (1554م)، وبلنسية (1561م) وكوينكا (1602م)[3].

إن تعريف الطبيب كشخص احترافي، مؤهَّل علمياً وذي تكوين جامعي لم يصل إلى المجتمع المسيحي إلا في أواخر العصر الوسيط. عندما رأى الموريسكيون أنهم كانوا يعتبرون مجرَّد عشَّابين أو متطفِّلين على المهنة، رغم تكوينهم التقليدي الذي لا يستهان به، أراد بعضهم الحصول على درجة زملائهم المسيحيين؛ إلا أن الحواجز التمييزية آنذاك حالت دون ذلك: في

(1) «قرآنية مسلمي إسبانيا»، 861–62.

(2) «الممارسة الطبية الموريسكية والمجتمع المسيحي»، محاضرة في الأكاديمية الملكية للطب بغرناطة، 1975. هذه المحاضرة جزء من دراسة أشمل، حديثة العهد بالظهور، تحت عنوان «العلم والأقليات المهمشة: الموريسكيون».

(3) بإشبيلية، يشير الأب بيدرو دي ليون في سنة 1581 إلى أن إحدى الموريسكيات تعرضت للموت شنقا، نظراً لممارستها لعمليات الإجهاض.

المجالس التي أقيمت سنة 1607م (المحاضر، 23، 583) اشتكى أحد النواب من طليطلة من وجود «كثير من الطلاب المستمعين الموريسكيين بصفِّ الطب» في جامعة تلك المدينة وفي جامعات أخرى، مما سيسيء إلى سمعة هذه المهنة، بحيث لن يرغب المسيحيون القدامى في دراستها، والشيء نفسه بالنسبة إلى الصيدلة، وبذلك سيصبح جميع أطباء وصيادلة المملكة من الموريسكيين، وستصبح مفاتيح أرواح الجميع بأيديهم، ذلك أن النائب الذي كان يُدعى بيدرو دي بيسغا Pedro de Vesga، لم يكن لديه أدنى شك حول صحة الإشاعات التي كانت تروَّج حول هذا الموضوع: «في مدريد وأماكن أخرى، تم إلقاء القبض على موريسكيين كانوا يقومون ليلاً بقتل مسيحيين قدامى، فقط لأنهم يكرهونهم، كما تم إلقاء القبض على طبيب يدعى «المنتقم» el Vengador، توجد عباءة عاره معلَّقة بكنيسة القديس طومي بطليطلة، ونعرف من خلال اعترافه أنه قد قام بقتل 3,048 شخصاً، بواسطة ظفر مسموم؛ ثم إن الديوان المقدَّس ببلنسية قد عاقب موريسكياً متخصِّصا في جبر الكسور Algebrista [1]، اعترف بأنه كان يبتر أذرع المسيحيين القدامى، حتى لا يستطيعوا حمل السلاح...».

حسناً، رغم هذه الإشاعات الشنيعة، ورغم احتقار المهنيين المسيحيين لزملائهم الموريسكيين، فإن هؤلاء، سواء أكانوا أطباء أم مجرد عشَّابين (أحياناً، كان السبب الوحيد الذي يجعلهم مختزَلين في هذا المستوى الأدنى هو الافتقار إلى الشهادة) لم يكونوا يفتقرون إلى زبائن من المسيحيين القدامى. ويؤكد أثنار كاردونا Aznar Cardona، أنه على إثر صدور قرار طرد الموريسكيين الأراغونيين، أن «أحد الأطباء الذي كان يدعى كالابيرا Calabera كان من الوقاحة بمكان بحيث رفض البقاء بين المسيحيين، رغم محاولة الكثير منا إقناعه

(1) جرَّاح مختص في معالجة الكسور وخلع العظام.

بذلك»[1]. بالعادة، كان الطبيب الموريسكي يعتني بالطبقات الفقيرة. إذ إن الطبقات الغنية كانت تفضل الطبيب صاحب الشهادة، المسيحي القديم. إلا أنها في بعض الحالات، كانت تلجأ إلى المداوين الموريسكيين، خاصةً عندما كان يبدو الشفاء ميؤوساً منه[2]، وآنذاك، كانت تحدث المواجهات. ويروي غارثيا باجيستير García Arena تلك التي حدثت بين الجرَّاح داثا تشاكون Daza Chacón والموريسكي بينتيريتي Penterete، بسبب معالجة الأمير، تعيس الحظ، دون كارلوس. وسيحظى موريسكي آخر، يدعى خيرونمو باتشيت Jerónimo Pachet، من بلدة غانديا Gandía بنجاح أكبر عندما سيقوم بعلاج من سيصبح مستقبلا فيليبي الثالث، وهو ذاته الملك الذي سيقوم بطرد أبناء جلدته. كان لباتشيت زبناء من الطبقة الراقية ببلنسية، كان من ضمنهم تجار أثرياء من إيطاليا. إن النجاحات التي حققها هي التي تفسِّر استدعاءه إلى البلاط، وأيضاً تصادمه مع زملائه المسيحيين القدامى الذين كانوا يرتابون في أمره. ويؤكد الكاتب المذكور: «نادر هو الطبيب الموريسكي الذي لم يدخل في صدام عنيف نسبياً (كان بعضهم يصل إلى الاعتداء الجسدي) مع الأطباء المسيحيين الجامعيين».

كان باتشيت أو باتشيتي واحدا من بين العديد من الأطباء الموريسكيين الذين تعرضوا لمحاكمة محكمة التفتيش[3]. وقد اتُّهِم بأن لديه عفريتا منزليا،

(1) «طرد الموريسكيين...»، ص. 68. هل يكون هذا الدكتور كالابيرا هو أحد الذين حصلوا، حسب بليدا، على درجة الدكتوراة في الطب من جامعة بلنسية؟ سيكون القيام ببحث حول لوائح التسجيلات الجامعية أمراً هاما، بهدف استكشاف وجود الموريسكيين فيها، وإن كان هذا البحث سيتعثَّر بالنزوع الطبيعي للمعنيين بالأمر إلى إخفاء أصولهم.

(2) هؤلاء الموريسكيون كانوا يداوون مرضى القلب الذين يئس الأطباء المسيحيون من حالتهم» (بليدا، «الدفاع عن العقيدة...»، ص. 368.

(3) في الكتاب المذكور، يدرج د. غارثيا باجيستر خارطة بالأماكن التي ينحدر منها 14 طبيبا موريسكياً حاكمتهم محكمة التفتيش البلنسية، لا تزال محفوظة محاكماتهم. (ومن الوارد أن تكون هناك

يتمكن بفضله من تحقيق العلاجات التي منحته الشهرة. إذا ما صدَّقنا كلام بورِّينيو Porreño، وهو صاحب كتاب يضم مجموعة من الطرائف حول فيليبي الثاني، فإن هذا الخبر تناهى إلى علم الملك، ورغم أننا رأينا كيف أنه لجأ إلى خدمات المداوين الموريسكيين حين كان الأمر يتعلق بمرض أبنائه، إلا أنه، عندما أرسل إليه الدوق دي ناخيرا الطبيب باتشيتي: «عشَّاب ممتاز... الرجل الذي حقَّق علاجات مذهلة بالأعشاب»، لكي يخفِّف عنه آلام داء النِّقرس، رفض قائلاً: «لا أريد الصحة بوسائل سيئة كهذه»[1].

إن التناقض بين المعاملة التي لقيها هؤلاء الذين يشكِّلون آخر ممثلين لثقافة عريقة، وإن كانت الآن في مرحلة الانحطاط والتفكك، والتي لقيها اليهود المتنصِّرون لأمرٌ معبِّر للغاية؛ إن هؤلاء الأخيرين، من لوبيث دي بيجالوبوس López de Villalobos إلى مونيوث بيرالتا Muñoz Peralta، أي منذ عهد الملكين الكاثوليكيين إلى عهد فيليبي الخامس، رغم أنهم أيضاً كانوا ضحايا للتشكُّكات وحتى الملاحقات، كان لديهم انعكاس كبير وبارز على المستوى الاجتماعي، في حين كان الأطباء الموريسكيون يشكِّلون جزءاً من أقلية مثقفة، بالإضافة إلى كونها ضئيلة العدد، كانت ضعيفة المستوى ولم تكن تحظى بالكثير من التقدير. لا يمكننا أن نضع ضمن قائمة المثقفين البارزين كُتَّاباً لأدب ألخاميدي محتواه العلمي هزيل؛ ولا اسم الموريسكي الغرناطي ألونسو ديل كاستيجو Alonso del Castillo، المترجم الرسمي في عهد فيليبي الثاني، ومؤلف أكاذيب «الكتب الرصاصية» Libros plúmbeos (أو مؤلفها بالمساهمة مع موريسكي آخر، ميغيل دي لونا) من منطلق توفيقي[2]، عُثِر

محاكمات أخرى).

(1) أقوال وأفعال... لفيليبي الثاني، الفصل 6.

(2) تم اكتشاف هذه الكتب على إثر هدم إحدى مآذن الجامع الكبير بغرناطة -الذي تحول الآن إلى كاتدرائية-، وهي عبارة عن ألواح رصاصية كما توحي بذلك تسميتها، كتبت بثلاث لغات: =

عليها بحيٍّ ساكرومونتي Sacromonte الغرناطي... بوسعنا أن نُدرج ضمن القائمة، مع ذلك، عنصراً مثقَّفاً لا يمكننا إنكار قيمته، ألا هو البروتيستانتي كاسيودورو دي ريينا Casiodoro de Reina، صاحب الترجمة القشتالية للإنجيل؛ إلا أن أصله الموريسكي يبدو جد مشكوك في أمره[1].

* * *

هناك علاقة واضحة بين المستويات الاجتماعية–المهنية والقدرة الاِقتصادية. من خلال كل ما قيل حول المِهن التي كان يزاولها الموريسكيون، نستنتج أن متوسِّط المستوى المعيشي لأقلية كانت محرومةً من مزاولة الأنشطة الأكثر مردوداً، لم يكن مرتفعاً. إذ كانت تتألف في معظمها من خدم فقراء، وفلاحين متواضعين، وبقَّالين كان بعضهم يدخلون في إطار برجوازية حقيقية فقط. ومع ذلك، فقد كانت السمعة الدَّارجة عنهم تنعتهم بالشُّح وتتهمهم بإخفاء ثرواتهم وراء هيئاتهم الخارجية البئيسة. ولعل ذلك كان صحيحاً في بعض الحالات. نعلم أن المظهر الخارجي للمساكن الموريسكية كان جدَّ بئيس: مبانٍ أولية من الخشب والطين[2]، أكواخ وبيوت طينية في الجهة الشرقية، وكهوف

= العربية، والقشتالية واللاتينية. وتم اعتبارها كالإنجيل الخامس الذي أوحي إلى العذراء مريم، باللغة العربية، لكي يتسنى نشره بإسبانيا. وأهم ما تركِّز عليه هذه الألواح هو البحث عن نقاط الالتقاء بين المسيحية والإسلام، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية العرب واللغة العربية. (المترجم)

(1) هناك مكتوب من السفارة الإسبانية بلندن، يعود إلى سنة 1563، يذكره باسم «الموريسكي الغرناطي». وعلى هذا الأساس الضعيف، تأسست شهرته كموريسكي وقد قبِلها الجميع، بدءا بمينينديث بيلاجو إلى هـ. كامن. ومؤخراً، اعتبر ج. هاوبن هذا الرأي لا أساس له من الصحة («الهرطقات الإسبانية الثلاث والإصلاح»، جنيف، 1967، ص. 101). من جهتي، أرى أنه من الصعب أن يتمكن موريسكي من الدخول في الطائفة الجيرومية، التي كانت متشددة للغاية فيما يتعلق بنقاء الدم، ولكنني لا أستطيع أن أدرس هذا الموضوع بعمق، لا سيما وأنني لم أقرأ كتاب «كاسيودور دي رينا»، الذي ظهر حديثا، لِصاحبه، أ. غوردون.

(2) هناك صور لبيوت موريسكية ببلدة أراغونية في مقال بونسوت السالف الذكر. منذ غزو غرناطة، أثار ضيق البيوت الموريسكية انتباه المسيحيين، «حيث يعيش أربعة، لا يستطيع العيش إلا =

كالتي ما تزال موجودة بكثرة في كل الجنوب الشرقي الإسباني. ومع ذلك، فإن بعض مساكنهم كانت تخفي كنوزاً حقيقيةً تحت تلك المظاهر البئيسة؛ يقول كاسكاليس Cascales، الذي كان يعرف جيداً تلك المساكن، بصفته مُرسياً، إنهم «كانوا يبنون مساكنهم بواجهة متواضعة، معتمدين أسساً بدائيةً غير متقنة، بأبواب خفيضة الارتفاع، إلى درجة أن القزم لا يستطيع الدخول دون أن ينحني، وعندما يرفع رأسه بعد الدخول، يكتشف حجرة تلو الأخرى، مبنية بشكل مثير للإعجاب؛ سقف «الجفنة» المذهَّب اللامع؛ الجدران المزخرفة؛ هنا حجرة للفاكهة، أخرى للحيوانات، حجرة للصور، أخرى خاصةً بالصيد، وكلها منجزة بإتقان بارع، ومعمار متعدد الأشكال والألوان، يذهل النظر ويحيِّر فكر من يتطلَّع إليه بشغف»[1].

قليلة، بل نادرة جداً، هي المساكن الموريسكية التي كانت تحوي كل هذا الرونق؛ بصورة مماثلة، ليس بوسعنا أن نطبِّق على كثير منهم الجملة التي يكرِّرها ثيربانتيس Cervantes في «حوار الكلاب» El coloquio de los perros، دون الوقوع في الخطأ: «ما إن يصلوا حتى يجمعوا معظم الأموال الموجودة في إسبانيا»؛ ولا جملا أخرى مشابهة، توجد بوفرة في أدب هذا العصر. إلا أن وجود موريسكيين ميسورين، وحتى أثرياء بشكل واضح حقيقةٌ مثبتة؛ إذ نعرف أن لاثارو لوبيث Lázaro López الذي يذكره بنَّاصر Bennassar[2]، وهو مالك مصابغ للحرير، عن طريق استغلال عمل أبناء جلدته، كان يحقق أرباحا سنوية تصل إلى 8,000 دوقية؛ أو أن فرانثيسكو طوليدانو Francisco

= مسيحي واحد». لعل هذا الأمر لا يمكن تطبيقه على بلدات أخرى غير محصورة بفضاء ضيق محصَّن. سيكون من الأهمية بمكان القيام بجردٍ للبيوت الموريسكية التي ما تزال موجودة حتى الآن.

(1) رسالة إلى خوان دي أرغيخو، في «رسائل فيلولوجية» (يذكرها رودريغث مارين في كتاب «بيدرو إسبانيا»)، ص. 22.

(2) «بلد الوليد وبلداتها»، ص. 338.

Toledano، الذي يذكره تقريرٌ يعود لعام 1596م؛ وهو موريسكي من طليطلة كان مستقرا بمدريد، كان من أهم تجار الحديد، إذ كان يقوم بتهريبه من بيثكاجا Vizcaya، ولدعم هذه التجارة، كان يتاجر أيضاً في السلاح الأبيض والقرابينات[1].

من الوارد أن تكون هناك ثمة عقلية تشبه تلك التي نكتشفها من خلال فصل «السيِّد» El Cid مع اليهود البُرغاليين، تتساهل مع عمليات النَّصب التي تستهدف الموريسكيين الأثرياء، مستغلَّة خوفهم من محكمة التفتيش. نجد فصلاً من هذا القبيل في روايةِ لِثيسبيديس إي مينيسيس Céspedes y Meneses: إذ يطلب أحد الشُّطَّار من تاجر موريسكي، كان في طريقه من بلد الوليد إلى إشبيلية، أن يعرض عليه بضاعته؛ فيُريه التاجر أقمشة من سيغوبيا Segovia وباثا Baza ؛ وُيخفِي الشاطر بينها خلسةً صندوقاً صغيراً. في اليوم التالي، سيعود الرجل ويتظاهر بأنه قد عثر عليه، وسيمتنع التاجر عن تسليمه إياه، وبعد مشادَّة بينهما، سيفتحان الصندوق وسيجدان داخله مجسَّماً صغيراً يمثِّل النبي محمداً، مع هلال ومصحف. وآنذاك سيشتري التاجر، الذي سيصاب بالذعر، صمته بـ400 دوقية[2].

لتوضيح مدى صحة ما يقال حول الثراء المزعوم للموريسكيين، يجب أن نفحص كمية وافرة من الوثائق: الجرد، محاضر التوثيق، سجلات الأملاك التي تركوها بعد طردهم... إلى الآن، تمت دراسة جزء صغير فقط من هذه

(1) بروديل، المصدر المذكور آنفاً، 2، ص. 128.

(2) «الجندي بيندارو»، الكتاب 1، الفصل 22. وهناك قصة أخرى لخداع مجموعة من الشطار لتاجر موريسكي، في كتاب «مساءات مُسلِّية» لصاحبه كاستيجو سولانو. ولعله، في الحياة الواقعية، قد حدثت وقائع مشابهة. فلقد تعرض تاجر موريسكي، جد ثري، من بلدة إيثيخا، لابتزاز من شخص زعم أنه محقق لمحكمة التفتيش، حسب ما يرويه الأب بيدرو دي ليون («ملخص لمجموعة من التجارب التي تستعملها فرقة يسوع»، مخطوط من المكتبة الجامعية لِغرناطة، الجزء الثاني، الفصل26).

الوثائق؛ إلا أنه كافٍ للخروج ببعض الاستنتاجات. لقد نشر خوان مارتينيث رويث Juan Martínez Ruiz عدة أعمال جرد لأملاك موريسكيي مملكة غرناطة[1]. كما نشرت مجلة «الدراسات السيغوبية»[2] وثيقة حول العقارات التي تركها الموريسكيون بأبيلا Ávila. ولقد عرَّف غارثيا أرينال García Arenal ببعض عقارات موريسكيي مقاطعة كوينكا. وبأرشيف سيمانكاس، تحتل الوثائق المتعلقة بالأملاك الموريسكية عدداً كبيراً من الملفات[3]. وهي تتعلق بموريسكيِّي القشتالتين بشكل حصري، ويبلغ مجموع هذه الأملاك قدراً هاماً: 430,657,313 ديناراً مرابطياً، 113,350,254 منها تعود إلى إقطاعات. بما أن هذا المجموع يتعلق فقط بالأصول، ولا بد أن بعضها قد أغفل ذكره، فذلك يثبت أن الموريسكيين، في المجمل، لم يكونوا ساكنةً بئيسةً.

لكن يبدو واضحاً أيضاً أنه كانت هناك فوارق هامة بينهم من حيث الثراء: إذا كان معظم موريسكيي مملكة بلنسية يعيشون حياة كدٍّ، كانت، بعناء شديد، تكفيهم لتغطية النفقات التي تثقل كاهلهم، فإن بعضهم كان يملك من المال ما يسمح له بإقراض جيرانه المسيحيين. عندما نُفِّذ قرار الطرد، وحسب البيانات الرسمية، كان مجموع قروضهم يصل إلى 197,679 بيزو[4]، «وهو مبلغ حقاً مهم لذلك العصر»[5]. كابيثودو Cabezudo، في الوقت الذي يشير فيه إلى فقر

(1) «جرودات لأملاك موريسكيي مملكة غرناطة»، مدريد، 1972. بما أن هدف المؤلِّف كان القيام بدراسة فيلولوجية، فإنه لم يستثمر هذه الوثائق الهامة من منظور تاريخي.

(2) سنة 1962، صص. 472–75.

(3) هناك عدة ملفات بقسم الحسابات الكبرى، الفترة الثانية، و29 ملفا على الأقل في قسم حسابات وقوائم الأصول. بالنسبة للموريسكيين البلنسيين، في المقابل، هناك ملفات «أملاك المطرودين» الموجودة بأرشيف مملكة بلنسية.

(4) عملة قشتالية قديمة. (المترجم)

(5) إ. ثيسكار باجاريس: «مقرضون موريسكيون ببلنسية» («دفاتر التاريخ»، العدد 5). البيزو الواحد يعادل عشر ريالات من الفضة، آنذاك، كانت له قدرة شرائية تعادل تقريباً 700 بيسيتا في سنة 1976.

جلِّ الموريسكيين الأراغونيين، يضيف أن بعض العائلات كانت غنية «بالأثاث والأقمشة والحلي والفضة». في غرناطة، كانت الأقلية الميسورة كبيرة العدد. وقوائم الجرد التي ذكرناها تبدو مفيدة كمؤشرات لنمط عيشهم. وقد يصلح مهر إيسابيل الرُّميميَّة Isabel Romayma كمثال على ذلك، وهي زوجة أحد تجار الحرير الذين قامت محكمة التفتيش بمصادرة أملاكه، وإخراجه للمحاكمة في مرسوم الإيمان الذي أقيم في فبراير / شباط من سنة 1566؛ فقد كان المهر يتألف من قطعة أرضٍ زراعية تتضمن ثمانية مروج مسقية، وحُليّاً من الذهب، وجلودا قَدامِسية، وألبسة من الحرير وأشياء أخرى تبلغ قيمتها في المجمل 142,125 ديناراً مرابطياً[1].

لا تتوفر لدينا إحصائيات رسمية بقيمة أملاك الموريسكيين إلا فيما يتعلق بساكنة مدينتين: إحداهما قرطبة. كانت قد وصلت إلى هذه المدينة 700 عائلة غرناطية؛ وبمناسبة فرض ضريبة سنة 1592م التي ذكرناها آنفاً، تم إحصاء أملاك هذه الساكنة؛ نصفها تقريباً لم يكن يملك شيئاً؛ أما أملاك البقية، فقد كان مجموع قيمتها يصل إلى 42,025 دوقية، أي أكثر من مئة دوقية بقليل للعائلة الواحدة. إلا أن ثراء بعض الأفراد كان مُهماً إلى حدٍّ ما: فقد كان كل من فيرناندو أثيتي Fernando Aceite وصهره، اللذين كانا يشتغلان بتجارة التوابل، يملكان 2,800 دوقية، كما كان الأخوان ميغيل وخيرونيمو لوبيث Miguel y Jerónimo López، وهما تاجرا حرير، يمتلكان 1,800 دوقية؛ وكان البعض الآخر يقترب من الألف دوقية[2]. وهي مبالغ في حد ذاتها قليلة،

(1) ك. غارّاد: «صناعة الحرير الغرناطية في القرن السادس عشر» («المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية»، 5، سنة 1956).

(2) أراندا دونثيل: «القدرة الاقتصادية للساكنة الموريسكية بقرطبة» (المجلة الرسمية للأكاديمية الملكية بقرطبة»، العدد 92). يبدو أن هذه الإحصائية تتعلق فقط بالموريسكيين الغرناطيين، أي أنه يجب أن نضيف أملاك المدجنين الذين كانوا يقيمون من قبل بقرطبة، للحصول على المجموع.

إلا أنها مهمة بعض الشيء مقارنة بمستوى العيش الموريسكي.

أما الساكنة الثانية فهي أورناتشوس Hornachos. نعرف تاريخ هذه البلدة الإيكستريمادورية، التي كانت تقريباً كلها موريسكية. انطلاقاً من جرد الأملاك التي خلَّفها الموريسكيون بعد طردهم، نستطيع أن نستنتج الملخص التالي:

	دوقية[1]
ألف بيت تقريباً بقيمة	30,000
10,000 فنيقة من الأراضي	30,000
1,000 مزرعة للعنب	10,000
4,000 فنيقة من الأراضي الزراعية	10,000
800 بستان	21,000
7 أبراجٍ للحمام	300
150 منحلة	8,000
8 مطاحن	5,000
4 مدابغ للجلود	1,500
19 منصباً بين عُمدات البلدية وكتَّاب العدل ومموِّنين للبلدية	6,500
المجموع	122,300

هذا الرقم، كما هو الشأن بالنسبة إلى الذي ذكرناه من قبل، والمتعلق بمجموع المقاطعات القشتالية، أقل بكثير مما كان عليه في الواقع؛ عدا الأملاك التي أُغفِل ذكرها، وتلك التي من المفترض أن تكون قد أُخفِيت، فإن هذا الرقم لا يشمل إلا الأصول (استثناءً، يذكر إحصاء أورناتشوس قيمة وظائف البلدية). يبقى لدينا تقييم الأملاك المتنقلة (الماشية)، الحلي، والسيولة وباقي الأملاك

(1) الأرشيف العام لسيمانكاس، مجالس واجتماعات المالية، 503.

المنقولة، بالإضافة إلى الإيرادات التي يُدِرُّها القطاع الصناعي والتجاري. وهذان الأخيران كانا مُهِمَّين؛ لدينا علمٌ بوجود بعض الفلاحين الأغنياء من الموريسكيين؛ مثل بيثينتي دي لا طورِّي Vicente de la Torre، من طوثينا (إشبيلية) الذي كان يملك مزارع للعنب والزيتون تبلغ قيمتها 12,000 دوقية، والذي قدَّم طلباً للحصول على رخصة لبيع جزء منها لا يتعدى قيمته 2,000 دوقية لتغطية نفقات السفر، وتمَّ رفض طلبه[1]. غير أن مثل هذه الحالة، كانت نادرة جداً؛ الثروات التي كانت على قدر من الأهمية كانت في يد التجار والوسطاء التجاريين.

الانطباع الذي يتولد لدينا (بما أن البيانات الإجمالية تنقصنا) هو أن الوضع الاقتصادي الأكثر تأزماً كان يعيشه الموريسكيون البلنسيون والأراغونيين، فقد كانوا كلهم تقريباً قرويين، بالإضافة إلى خضوعهم بنسبة عالية لابتزازات الإقطاعيين الضريبية. كان للمدجنين القشتاليين وللموريسكيين الغرناطيين، بوجه خاص، مستوى معيشي أفضل، سواء منهم الأقلية التي تمكنت من البقاء في أماكنها الأصلية، أو الكتلة التي تشتَّتت في كل قشتالة، وتمكنت، في كثير من الأحيان، من تجاوز الظروف الصعبة وتحقيق بعض الرخاء الاقتصادي. مقارنة بأبناء دينهم، حقَّق هؤلاء مكسب التحرُّرِ من قرون من القمع، يجب أن نضيف إليها، سواء بالنسبة إلى المدجنين القشتاليين أو البلنسيين والأراغونيين، وعدا الابتزازات المادية، تدهوراً معنوياً يمكن تفهُّمه. إلى غاية تنفيذ قرار الطرد، حافَظ الموريسكيون الغرناطيون على إرث أنجزوه بمجهودهم. وإن لم يكن بينهم كثير من الأغنياء، فقد كان بينهم أفراد ينتمون إلى طبقة فلاحية وحرفية متوسطة كانت تعيش في بعض الرخاء. فيما يتعلق بالأراضي الأميرية، تؤكد ذلك مجموعة من الوثائق العدلية التي درسها نيكولاس كابريجانا

(1) المكتبة الوطنية، المخطوط 9,577.

Nicolás Cabrillana، والتي «توضح للعيان أن الموريسكيين كانوا أصحاب أملاك كثيرة، بفضل اجتهادهم الكبير ووجود حِسِّ التوفير لديهم». تمكن معظم موريسكيي إقليم المريَّة الحالي من أن يصبحوا مُلاَّكاً. وكانوا كلهم تقريباً يملكون منزلاً وعزبةً، كما تثبت ذلك سجلات توزيع ومسح الأملاك، التي يكاد يتعادل فيها دائماً عدد أفراد كل منطقة مع عدد المالكين. إذن، ينبغي نبذ تلك الفكرة المطروقة التي مفادها أن الموريسكي شخص يفتقر إلى أبسط ضروريات العيش؛ فعلى العكس من ذلك، كان الموريسكيون يمتلكون الأفران، ومطاحن الدقيق ومعاصر الزيت، وأراضي بعلية ومسقية، ومزارع للعنب، وبساتين، ومزارع للزيتون وأشجار التوت... وكان المستأجرون منهم يمثلون أقلية. وتكشف الوثائق العدلية لنا أن الموريسكيين في هذه المنطقة كانوا مالكين مهمِّين لمزارع المواشي، وأن قطعانهم كانت تنزل من جبال البوشارات إلى حقول داليباس[1].

إذا كنا نستطيع أن نؤكد هذا الأمر بالنسبة إلى أفقر جزء لتلك المملكة، فبحُجَّة أكبر، بوسعنا الحديث عن الرفاهية المادية لموريسكيي مالقة وغرناطة، وخاصةً عن بقايا تلك الأرستوقراطية القديمة والبوجوازية التي كانت، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ما تزال تعيش في المساكن الفخمة الواقعة في البلاطات القديمة للسلاطين. يعتبر كابريجانا حسد المسيحي الفقير من بين العناصر التي سمَّمت العلاقات بين العرقين، ولعلَّ هذا الإحساس لم يكن محصوراً فقط في المملكة الغرناطية القديمة.

(1) «عبيد موريسكيون»، ص. 55.

الفصل 7

التّعايش الصّعب

إن تاريخ العلاقة بين المجموعتين، بالأساس، مأساوي. غالباً ما كانت المشاعر التي يكنُّها المسيحيون والموريسكيون بعضهم لبعض، هي الاحتقار والخوف والبغض. لم تكن هذه العداوة تتجلى باستمرار في الحياة اليومية، ولكنها لم تكن تحتاج إلى أسباب كثيرة لتعبِّر عن ذاتها بشكل عنيف، لدرجة أننا نتساءل كيف أن مجموعتين بهذا العناد استطاعتا التعايش معاً على أرض واحدة لأزيد من قرن؟ وأيضاً، كيف استطاعت المجموعة الأضعف التي كانت تشكِّل أقلية، أن تصمد بهذه الصلابة وكل هذا الوقت، أمام الهجمات التي كانت تستهدفها، وأن تحافظ، على الأقل، على جزء من هويتها. لقد كان إجراءً الطرد، إذن، (والموريسكيون كانوا على حق إذ أوَّلوه كذلك)، بالنهاية، حلاًّ فرَضه الإخفاق والعجز عن إيجاد حلٍّ آخر ملائم للأهداف التي كانت تسعى إليها الأغلبية المسيحية.

هذه الأغلبية المسيحية كانت، بصورة جماعية، معادية للشعب الموريسكي. بطبيعة الحال، وبوسعنا الحديث عن نماذج جميلة لالتفاتات ودية تجاه هذا الموريسكي أو ذاك، بوجه التخصيص، كتلك التي قام بها المحامي ناباس دي بويبلا Navas de Puebla، وقد كان يشغل منصب المدعي العام العسكري[1] لجيش دون خوان النمسا Don Juan de Austria، وقد أنقذ كثيراً من الموريسكيين الأيتام من العبودية في سنة 1570م، أو من أولئك الذين

(1) قاض مشاور، يمثل الادعاء في القضاء العسكري وهو في الأصل محام. (المترجم)

أوكلهم آباؤهم المطرودون إلى مسيحيين[1]. وهو الذي سيفرض توقيع عقد «وصاية» على أولئك المستفيدين الذين كانوا يحاولون عدم التصريح بأولئك الأطفال، وهو وجه من أوجه التبعية أقل جوراً بكثير من العبودية. أو أن نتحدث أيضاً عن التفاتات مدن مثل قرطبة، في سنة 1571م، ولوخا Loja وغواديكسGuadix، في سنة م1584، التي عارضت عمليات طرد جديدة. غير أن هذه المواقف إما كانت تُمليها الشفقة التي كانت تثيرها كثرة معاناة هذه الشريحة، وإما مصلحة البلديات المعروفة (بعد اختفاء أسباب التخوف من الموريسكيين). بطبيعة الحال، بوسعنا أن نذكر أيضاً علاقات الجوار الطيبة التي كانت قائمة بين الموريسكيين والمسيحين، التي كانت تصل إلى حدِّ الشعور بالثقة المتبادلة، وخاصةً في الأوساط الحضرية. إلا أن ل. كارداياك L. Cardaillac قد أبرز تأرجح هذه العلاقات التي لم تكن تجعل الموريسكي في معزل عن مفاجآت سيئة: «كان الائتمان على سرٍّ أو البوح التلقائي بفكرة ما يضع حداً، فجأة، لهذه الحميمية ليقود الموريسكي أمام محكمة التفتيش»[2]. ونذكر بعض الحالات، نقلا عن كارداياك:

حالة النَّجار خيرونيمو كارِّيون Jerónimo Carrión، الذي كان يعمل في بورغوس Burgos، والذي أقام بضعة أشهر في بلنسية؛ قبل رحيله، استضافه زميل مسيحي وقدَّم له فطيرة كانت محشوة، بطبيعة الحال، بلحم خنزير، فرفضها الموريسكي، الأمر الذي كلَّفه الاقتياد أمام محكمة التفتيش. وفي مكان قريب من كوينكاCuenca، شاهد طفلان موريسكيان امرأة جاثية على ركبتيها أمام صليب فصاحا قائلين: «ما الذي تصنعه هناك تلك التعيسة؟ وما الذي تعتقد

(1) ن. كابريجانا: «ألمرية في القرن السادس عشر. موريسكيون تحت الوصاية»، «مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف» RABM، 1975، ص. 41—68.

(2) ل. كارداياك: «موريسكيون ومسيحيون...»، ص. 14.

أنها ستجنيه من وراء ذلك؟»[1]. الأمر الذي سيكلِّف عائلتهما محاكمة قضائية. وفي مكان آخر، اشتكت مسيحية متزوجة من موريسكي تهميش المجموعة المسيحية لها، إلى جارتها الموريسكية: «إن المسيحيين القدامى لا يحبونني لا أنا ولا ابنتي، لأنني أنجبتها من مسيحي جديد»[2]. عندما سيتناهى الأمر إلى علم محكمة التفتيش، ستقيم هذه الأخيرة محاكمة للدفاع عن المسيحيين القدامى. وفي غوادالاخارا Guadalajara، في سنة 1546م، قام مجموعة من المسيحيين بمراقبة تصرفات بريانذا سواريث Brianda Suárez وبعد التأكد من كرهها للمسيحيين، قاموا بالتبليغ عنها[3]. لكن المثال الأكثر تعبيراً يصلنا من كوينكا: في السجن التابع لمحكمة التفتيش، لم يكن هناك أي نوع من التفاهم من قِبَل الملاحَقين من محكمة التفتيش. المجموعتان معا، الموريسكية والمسيحية، كانتا تستجمعان القوى وتضاعفان الاستفزازات بشكل متبادل. كان المسيحيون يردُّون على الموريسكيين الذين كانوا يصنعون الصلبان من التبن ويدوسونها، بإرغامهم على قلي وأكل لحم الخنزير[4].

نعرف جيداً لائحة التُّهم التي كانت تُوجَّه للموريسكيين: كانوا ولودين أكثر مما يجب، ويعملون أكثر من اللازم، وبُخَلاء للغاية، وكانت الساكنة المسيحية تعتبرهم منافسين مهابين، يحققون النجاح والثراء من خلال أنشطتهم الحرفية والتجارية، أو تعتبر أنهم، بسبب انصياعهم، يسمحون للأسياد الإقطاعيين بالحفاظ على نظام لا يكاد يطاق. مشاعر الريبة والحسد هذه هي التي غذَّت الكراهية الشعبية، وكانت إحدى نتائجها الملموسة هي عمليات التنصير الجماعي للبلنسيين في 1520-1521م. لقد فرض القرويون والحرفيون المسيحيون

(1) المصدر نفسه، ص. 17.

(2) المصدر نفسه، ص. 44.

(3) المصدر نفسه، ص.66 67.

التعميد على الموريسكيين بنيّة جعلهم متساوين معهم في الأوضاع المعيشية؛ وهي غاية لم يحقِّقوها، إذ إن الأسياد الإقطاعيين استطاعوا الحفاظ على وضع رعاياهم الموريسكيين كما كان. ومع ذلك، يبقى أن مرسوم التنصير الذي يعود إلى سنة 1525م كان ثمرة للضغط الشعبي. دليل واضح آخر على الكراهية المسيحية هو قتل حوالي 110 موريسكياً، في 2 من أبريل / نيسان سنة 1569م، داخل سجن محكمة غرناطة[1]: خلال سبع ساعات، قاوم الموريسكيون، بلا هوادة، هجوم السجناء المسيحيين الذين كانوا مدعومين من قبل سكان المدينة والجنود. كان عدد المسيحيين الذين قُتِلوا خمسة، بالإضافة إلى 17 جريحا. هذا الحدث الذي وقع في طي النسيان يستحق دراسة خاصةً. نستطيع أن نكشف سلفا أن جُلَّ الضحايا كانوا أشخاصاً ميسورين؛ كان من بينهم عدد كبير من التجار، أصحاب المشاريع الناجحة، وأن مصادرة أملاكهم عادت على العرش بـ 80,000 دوقية على الأقل، أي ما يعادل 730 دوقية لكل فرد[2]. في هذه المناسبة، استهدف الغضب الشعبي جزءاً مُهِماً من النخبة الموريسكية الغرناطية.

هذه التجليات العنيفة للكراهية يمكن تفسيرها أيضاً بالخوف: الخوف الدائم من الثورة، الخوف من السقوط تحت قبضة قراصنة شمال أفريقيا، أو من الوقوع في يد قطَّاع الطرق. كل هذه المخاوف كانت مبرَّرة، لكن كانت تضاف إليها مخاوف أخرى خيالية، عندما كانت تجتمع بالأولى، كانت تجعل من أي موريسكي يظهر للعيان شخصاً مخيفا وخطيرا. في بلنسية، مع أوائل القرن السابع عشر، كان السكان يعتقدون أن أبناءهم هم الأكثر عرضة للخطر؛ فقد كانت تروَّج شائعة مفادها أن الموريسكيين يختطفون الأطفال لكي يُربّوهم

(1) مارمول كاربخال، المصدر السالف الذكر، ص. 233.

(2) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,178، رسالة دون بيدرو دي ديثا، 18—10—1576.

بأفريقيا الشمالية؛ كان يقال: إنهم يركبون بهم السفن ليلا، ويكمّمونهم «بِكتلة من الشحم يضعونها في أفواههم حتى لا يصرخوا، ويجعلونهم يعضُّون عليها بالأسنان»[1]. هذه الاتهامات التي لم يكن لها أساس من الصحة، والتي تذكّر بتلك التي كانت تُوجَّه ضد الغجر، تعبِّر عن الهوة التي كانت تفصل بين المجموعتين؛ لذلك يجب ألا نستغرب إذا ما كانت التصفية الجسدية للموريسكيين، التي كانت تنادي بها بعض الأصوات في السلطة، قد لقيت صدىً شعبياً واسعاً؛ وهذا ما يرويه صاحب المخطوط «س 2»، وهو كاتب مجهول: «بما أنه قد تبين أنه من المستحيل تحويلهم عن ملَّتهم الشيطانية إلى الإيمان الحق، فإن البعض قال بقتلهم جميعاً، وارتأى البعض الآخر إخصاءهم، فيما اقترح آخرون كيَّ جزء معين من جسدهم حتى لا يستطيعوا بذلك الإنجاب ويندثروا شيئاً فشيئاً...»[2].

كان بُغض المسيحيين للموريسكيين يعزِّزه الاعتقاد بأن هؤلاء جنس هجين. ذلك أن المسلمين (وكذلك، الموريسكيين) ينحدرون من اسماعيل، وهو ابن هاجر التي كانت جارية، بينما ينحدر المسيحيون مباشرة من إسحاق[3]. بين هؤلاء وأولئك، إذن، كانت قائمةً كل الفوارق التي تفصل بين سلالة نبيلة وأخرى للعبيد. وكان الموريسكيون، الذين كانوا يتحسسون كثيراً من هذا الموضوع، يحاولون رد الاعتبار لصورة اسماعيل، وهو، بحسب القرآن، الابن الذي ضحَّى به إبراهيم؛ أما إسحاق فقد وُلِد بعد هذه التضحية. هذه النظرة العنصرية للتاريخ تفسِّر كيف أن المسلمين، واليهود أيضاً، كانوا مدرجين ضمن قوانين نقاء الدم، التي أُنجِزت بهدف تجنب «التلوث» الذي قد يحدث بسبب

(1) كارداياك، المصدر السالف الذكر، في إطار حديثه عن الراهب فراي ماركوس دي غوادالاخارا: «الطرد التاريخي...»، ص. 69.

(2) مخطوط للأكاديمية التاريخية يذكره كارداياك.

(3) كارداياك، المصدر المذكور آنفاً، ص. 46 وما يليها.

الاحتكاك بتلك الأجناس، بما في ذلك أولئك الذين يملكون جذورا موريسكية بعيدة[1]. ومن ثَمَّ، فإن الموريسكيين، نظرياً، كانوا مستبعدين عن الهيئات الأكثر وزنا، لم يكن بوسعهم الانتماء إلى طوائف عسكرية، ولا الحصول على مراكز في المعاهد العليا، ولا مناصب في محكمة التفتيش (بطبيعة الحال)، ولا على رئاسة بلديات المدن الرئيسة... ولم يكن بوسعهم حتى أن يزاولوا بعض المهن المعينة، كمهنة الطبيب، والصيدلي، والقابلة، وسكَّاك النقود، إلخ[2]. ونقول نظرياً لأنه، في الواقع، كان هناك سكَّاكون، ورؤساء بلديات وأطباء موريسكيون. حتى إنه كان هناك تساهلٌ فيما يتعلق بالجذور المحمدية لِتقلُّد مناصب ومهام شرفية ذات حظوة عالية؛ وذلك ليس لأن التزويرات فيما يتعلق بإثبات نقاء الدم كانت كثيرة فقط (وهو ما يؤكده العدد الكبير لليهود المتنصِّرين الذين تمكنوا من تجاوز شروط هذه القوانين)، وإنما أيضاً لأن الجذور المسلمة لم تكن تثير الاشمئزاز نفسه الذي كان يثيره من يملكون أصولا يهودية.

وهذا الظرف الأخير يجد تفسيره في كون الاشمئزاز تجاه كل ما هو يهودي كان قد وصل إلى درجة اتخذ معها طابعا استحواذيا مرضيا؛ في المقابل، ما كان يثيره الموريسكي هو الاحتقار والخوف، وليس النفور الجسدي أو اللاهوتي. لذلك فإن المتخصِّصين في مسائل نقاء الدم والنبل -التي كانت تمثِّل حالات قانونية خاصةً-، كانوا يسلِّمون بإمكانية حمل أولئك المنحدرين من المسلمين

(1) حول قوانين نقاء الدم، انظر أ. دومينغيث أورتيث: «اليهود المتنصرون في إسبانيا وأمريكا» (مدريد، إيستمو، 1971). ولتفاصيل أكثر، انظر أ. سيكروف: «سجالات قوانين نقاء الدم بإسبانيا»، باريس، 1960.

(2) كان الحظر الذي تمليه القوانين الملكية قليلاً. لكن، في المقابل، كانت تزداد، في كل مرة أكثر، الروابط المهنية التي تطلب إثباتات على نقاء الدم كشرط للانتماء إليها. حول هذه النقطة، انظر المراجع المذكورة في الهامش السابق. إن الحظر الذي تفرضه قوانين المملكة، وهي ذات طابع شامل، كانت تمليه الرغبة في تجنب الدعوة إلى الدين التي قد تمارسها بعض المهن، بحكم تعاملها مع الأشخاص في لحظات حاسمة من حياتهم: الولادة والموت.

لألقاب نبيلة، بخلاف أولئك الذين كانوا يحملون دما يهوديا»[1]. وكيف كان بوسعهم التنكّر لذلك، والمرسوم الملكي الذي أصدره كارلوس الخامس في سنة 1533م، ووجّهه للمحقق العام دون ألونسو مانريكي Don Alonso Manrique، كان يَلفِت الانتباه إلى أن الانحدار من ملوك مسلمين لا يمنع من الحصول على وظائف أو مناصب داخل محكمة التفتيش؟[2]. من هذا الباب الصغير، استطاع أن ينفُذ أولئك المنحدرون من آل غرانادا بينيغاس Granada Venegas، ليصلوا إلى أرقى المناصب الشرفية، وعائلات أخرى لم تكن تنحدر من ملوك غرناطة، بل من ملوك المغرب[3]. لكن، انطلاقاً من هذه الوقائع،

(1) «لذلك، وبالطريقة ذاتها، إذا ما كانوا مسلمين، فبوسعهم أن ينادوا بنبالة اللقب، عن استحقاق. بخلاف أولئك المنحدرين من اليهود، كما أثبت ذلك أوتالورا، بكل إسهاب»(خوان غوتييريث: «مسائل تطبيقية أساسية»، الجزء التاسع، المجموعات...، الكتاب الثالث، المسألة 14، مدريد، 1613. وقد قال أنطونيو أغوستين، وغوارديولا، وخوان غارثيا، إلى جانب مؤلفين آخرين، بالرأي نفسه.

(2) باسكوال غاجانغوس: «فهرس المخطوطات الإسبانية بالمتحف البريطاني»، الجزء الأول، ص. 568. إن اشتراط نقاء الدم بالنسبة لمن كانوا يسمون بـ «أقرباء» محكمة التفتيش قد أُدخل بموجب أمر من المجلس الأعلى لهذه المحكمة في 10 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1546. لكن، عندما اشتكت مجالس أراغون التي اجتمعت بمونثون Monzón، في سنة 1547، من أن العديد من هؤلاء كانوا موريسكيين، كان الرد هو أن أي شخص معمَّدٍ غير مرتد بوسعه أن يكون من «أقرباء» الديوان المقدس. لكن هذا الموقف المتسامح كان استثناء. فقد أمر المحقق العام بالديس، في سنة 1552 محققي بلنسية بعدم تعيين أي شخص ينحدر من سلالة يهودية أو مسلمة، وهو أمر أقره وعممه مرسوم ملكي صدر في سنة 1553. صحيح أن فيليبي الثاني في سنة 1565 قد سمح للموريسكيين ذوي النفوذ بتولي هذا المنصب، إلا أن هذا القرار لم يبق ساري المفعول لمدة طويلة، فقد تلقى محققو برشلونة توبيخاً في سنة 1568، نظراً لاستعمالهم لهذه الرخصة، وأمراً بعدم تعيين أي شخص ما لم يكن نقي الدم (هـ. ش. ليا: «موريسكيو إسبانيا: تنصُّرهم وطردهم»، لندن، 1901، ص. 199–200، بالإشارة إلى وثائق لمحكمة التفتيش، كانت موجودة آنذاك بسيمانكاس).

(3) ليس من الصعب القيام بدراسة مفردة، على جانب من الأهمية، حول الصعوبات التي كان يجدها أولئك المنحدرون من جذور مسلمة، الذين كانوا يسعون إلى الدخول في إحدى الطوائف الدينية أو العسكرية. على حد علمي، لم تُدارس إلا قضية دون بيدرو غرانادا بينيغاس Don Pedro Granada Venegas، وقد كان القائم على قصر الملكة إيزابيل دي فالوا Isabel de Valois، =

يجب ألا نخرج بنتائج مبالغ فيها: تلك الإلغاءات للقوانين العامة والمحلية لم تستطع تحقيقها سوى عائلات عريقة، عددها قليل جداً، كانت قد اعتنقت المسيحية منذ المرحلة الأولى لاسترداد غرناطة. ولا نجد نماذج مماثلةً لها في مناطق أخرى.

عمليا، تمكَّن اليهود المتنصِّرون، بفضل إرادتهم القوية وقدرتهم على التأقلم، الانغراس في المجتمع المسيحي، بينما أدى الموريسكيون ثمن تمنُّعِهم بالمنفى، الذي كان في معظم الأحيان، اختيارياً.

* * *

بطبيعة الحال، لم تكن كراهية المسيحيين من جهة واحدة؛ كان الموريسكيون يعاملونهم بالمثل. كان أحد سكان منطقة كوينكا يتعمَّد الذهاب، على مرأى

= وكان والده، دون ألونسو Don Alonso وجدُّه دون بيدرو Don Pedro ينتميان إلى طائفة سانتياغو.

لكن، عندما حاول هو الدخول في طائفة «ألكانترا» Alcántara، استثار الأمر سجالات كثيرة، فخلال تلك السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، كان هناك تشديد، أكثر من أي وقت آخر، على موضوع نقاء الدم. وقبل أن يوافق على ذلك مجلس هذه الطائفة، طلب رأي 49 لاهوتيا (نعم، إن القارئ قد قرأ جيدا: أربعة وتسعين لاهوتيا). ولقد نُشرت موافقة المِعهم، وهو الأب سواريث Suárez من قِبَل ب. خ. ألداما («رأي سواريث حول قانون لطائفة ألكانترا العسكرية»، في «الأرشيف اللاهوتي الغرناطي»، 11 (1948)، صص. 271–285).

لمن قد يدرس لاحقاً هذه المسائل، أشير عليه بوثيقة «التحلة الباباوية» التي أعطيت لصالح مولاي الشيخ، وهو ابن ملك المغرب، الذي عُمِّد باسم دون فيليبي دي أوستريا Don Felipe de Austria، (أرشيف السفارة الإسبانية لدى المقر المقدس، الملف 11). وهناك تحلَّة أخرى للدخول في طائفة ألكانترا، أعطيت لشخص ينحدر من أجداد مسلمين في المصدر نفسه، الملف 134؛ وأخرى أعطيت لأختين، أيضاً من سلالة ملكية، للدخول في دير سانتياغو دي غرانادا Santiago de Granada (المصدر نفسه، الملف 132). لكن، في سنة 1715م، تم رفض طلبِ لفيليبي دي أراندا سوتوماجور Felipe de Aranda Sotomayor، إذ «كانت سمعته كمنحدر من مسلمين ذائعة ومعروفة» في غرناطة. إلا أن مجلس الطوائف الدينية يضيف أنه، لو كان استطاع إثبات نبل سلالته، لكان الأمر قد انحلَّ بِتحلّة باباوية «كما هو الشأن بالنسبة إلى حالات أخرى مماثلة» (الأرشيف التاريخي الوطني، مجلس الطوائف الدينية، الملف 6,275).

من الجميع، لِسقي الماء من العين التي حفرها المسلمون في زمن سابق، محتقراً بذلك تلك التي يسقي منها المسيحيون[1]. في كامبو دي كريبتانا Campo de Criptana بمنطقة لا مانتشا La Mancha، في سنة 1598م، تزوج موريسكيان، إيسابيل غالبيث Isabel Gálvez ومونغو لوبيث Mongo López، كانا قد اعتنقا المسيحية عن قناعة. وقام الزوج بدعوة أعضاء المجموعة الموريسكية فرداً فرداً، ومع ذلك لم يحضر أحد منهم حفل الزفاف[2]. كان يحدث أيضاً أن يمتنع العمَّال المزارعون عن مشاركة رفاقهم المسيحيين في الأكل عندما كانوا يعرضون ذلك عليهم، خوفاً من تناول شحم الخنزير[3]. ولكن، من خلال هذه الأمثلة، يظهر أن التعبير عن العداء للمسيحية والمسيحيين لا مجال لمقارنته مع ذلك الذي كان يعلنه المسيحيون. بما أنهم كانوا أقلية، كانوا يردُّون على تلك الاستفزازات بلا مبالاة ونفور يخفيان رفضاً شرساً، وإن كان صامتاً، لِملاحظته، عادة كان يجب مراقبتهم طويلاً أو استفزازهم؛ عدا ذلك، كانوا يحافظون على المظاهر.

وهنا يتدخَّل مبدأ «التّقيّة»[4]. فالإسلام يتيح للمسلم الذي يخضع لسيطرة مجموعة معادية إمكانية التظاهر بممارسة الطقوس الدينية التي يُجبَر عليها، شريطة أن يحافظ في قلبه على عقيدته الإسلامية. والسورة 16 من القرآن تقول: «مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (106)». كانت التّقيّة (والكلمة تعني «الاتقاء» أو «الوقاية») تسمح، إذن، للموريسكيين بممارسة الإسلام سراً بينما يتظاهرون باندماج كامل في المجتمع المسيحي، متّبعين في

(1) كارداياك، المذكور آنفاً، ص. 67.

(2) م. غارثيا أرينال: «الموريسكيون ومحكمة التفتيش بكوينكا»، ص. 179.

(3) المصدر نفسه، ص. 167.

(4) كارداياك، المذكور أنفاً الذكر، صص. 87–99.

ذلك الفتاوى التي كانت تتضمنها المخطوطات، وتلك الصادرة، على سبيل المثال، عن أحد المفتين بِوهران في سنة 1504. هذا الأخير، الذي استفتاه الموريسكيون الغرناطيون، أخذ بعين الاعتبار جميع الحالات التي قد تحدث؛ وبهذه الطريقة، كان بوسع من لا يستطيع أداء الصلاة نهاراً أن يؤديها ليلاً[1]. من المؤكد أن هذه الممارسة شكَّلت عائقاً مُهماً لسياسة الاضطهاد، رغم أن السلطات المدنية والدينية المسيحية لم تكن لتنخدع بهذا الأمر.

إلا أن تعميم اللجوء إلى مبدأ التقية، مع ذلك، كان يمثِّل، بلا شك، خطراً على المجتمع الموريسكي. ألم يكن في تكرار الموريسكيين لطقوس غريبة عن دينهم خطراً على صفاء عقيدتهم، بجرِّها إلى نوع من التوفيقية المذهبية أو إلى إهمال الممارسات الإسلامية، على أقل تقدير؟ كان مسيِّرو هذه المجموعة على وعي بذلك. ولهذا السبب، حاولوا الحفاظ على إيمان إخوانهم في الدين بطريقة سرية؛ ولهذا السبب أيضاً، قام المجتمع المسيطِر بملاحقة رواد الدعوة الإسلامية بلا هوادة. ويجب أن نضع الزعماء الدينيين والفقهاء في المقام الأول بينهم، كما أنه حاول اكتشاف جميع المؤلفات سواء باللغة العربية أو الأخاميدية أو الإسبانية التي كانت تشكِّل أساس التلقين الديني.

هناك «مدرسة» لاهوتية موريسكية ذات وجهة مثيرة للجدل، كانت تنطلق من الحجج المسيحية لكي تحرِّفها بشكل أفضل[2]. وكانت الأهداف المفضَّلة لدى أصحابها هي الثالوث والمسيح. على سبيل المثال، استُعمِل على نطاق واسع مؤلَّف بعنوان «سبعة وثلاثون موضعا يذكر فيها القرآن وحدانية الله». في نظر الموريسكيين، كان مبدأ الثالوث أوضح دليل على أن المسيحيين لا يؤمنون بوحدانية الله، إذ من المستحيل اختزال ثلاثة في واحد. وبالطريقة

(1) المصدر نفسه، صص. 88–90.

(2) المصدر نفسه، صص. 56–67 وص. 153 وما يليها.

نفسها، كانوا يطعنون في سر التجسُّد وينكرون أن تكون مريم أمَّ الله. هذه هي المواضيع الرئيسة التي كانت تُطرحِ في كتاباتٍ غالباً ما كانت لِمؤلِّفين مجهولين. ومع ذلك، نعرف منهم بعض الكُتاب: فهناك موريسكي من باسترانا، وهو محمد الوزير Muhammad Alguacir، الذي نعرف له كتاباً بعنوان «دفاع ضد مبادئ الشريعة المسيحية» Apología contra los artículos de la ley Cristiana، وأيضاً، خوان ألونسو أراغونيس Juan Alonso Aragonés، والذي برغم اسمه، كان أندلسياً مسيحياً تحوّل إلى الإسلام في أواخر القرن السادس عشر، وعلى ما يبدو، كان دكتوراً في علم اللاهوت وله، على الأقل، مخطوط مثير للجدل باللغة الإسبانية. نجد له آثاراً بتطوان، ثم بعد ذلك بتونس في سنة 1609م، حيث قام باستقبال الموريسكيين الذين طُرِدوا من إسبانيا.

كان الفقهاء –وبوجه عام، كل من يعرف القراءة– يقرأون هذه المؤلَّفات، وكذلك الخُطَب، ومجموعات الأدعية وكتبا أخرى مشابهة، ويفسِّرونها للموريسكيين الأميين، الذين كانوا يمثِّلون السواد الأعظم. فقد كان هناك شخص يدعى لوبي إينيستروسا Lope Hinestrosa، من مقاطعة كوينكا، يقرأ لجيرانه «مصحف القرآن وكتبا أخرى للطائفة المحمدية الفاسدة الباطلة، مكتوبة باللغة العربية والمغربية». وفي سنة 1541م، في بلدة دايميل Daimiel، كانت تُعقَد اجتماعات كان يُتلى خلالها القرآن. وببلدة ديثا Deza (صوريا Soria)، قُبيل سنة 1570م، كان أحد المسلمين، لوبي إيرِّيرو Lope Herrero، ينظِّم جلسات في حديقة بوسط البلدة[1].

كما هو طبيعي، هذه الوقائع كانت تحدث غالباً في المناطق البلنسية التي كانت تملك ساكنة موريسكية كثيفة. بِسيغوربي Segorbe في سنة 1605م، كان هناك

(1) المصدر نفسه، ص. 61.

ثلاثة فقهاء يلقِّنون ساكنة هذه البلدة، في اجتماع يقام مرة كل أسبوع. هذا النشاط، وإن كان سرِّياً، لم يكن عديم الفاعلية، ولكن، إلى أي مدى؟ هل كان كافياً للحفاظ على الإسلام بجميع أبعاده؟ عملياً، كانت ضرورة التأقلم التي يمثِّلها مبدأ التقية تحتِّم الانتقاء بين الرموز الخارجية التي تدل على الانتماء إلى الإسلام؛ ومن أجل الحفاظ على ما هو أساسي، بعضها هُجِر تماماً أو جزئياً. ولم يحدث ذلك بشكل متكافئ، نظراً لأن المثاقفة كانت لها درجات مختلفة، حسب الفترات، بل بالأحرى، حسب المناطق. ولكن، بوسعنا أن نقول، مع هالبيرين دونغي، بصورة أو بأخرى: إن أداء الصلوات الخمس اليومية لم يعد معمَّماً في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وإن التقويم الديني الإسلامي كان في تراجع مستمر[1]. أما فيما يتعلق بالموريسكيين الذين كانوا داخل المناطق التابعة لسلطة محكمة تفتيش كوينكا، فإن غارثيا أرينال García Arenal تشير إلى أنهم كانوا لا يفهمون معنى الكلمات ولا الحركات التي تستعمل في الصلاة الشعائرية، وأن المراسم التي كانت ترافق مناسبات الولادة والزواج والدفن كانت قد أصبحت فقيرة للغاية[2].

في المقابل، هناك جوانب حافظ عليها الموريسكيون إلى غاية عملية الطرد، في سنة 1609م؛ وفي المقام الأول، رمضان، الذي كان يلتزم بصيامه حتى أولئك الأكثر اندماجا. ببلنسية، في سنة 1588-1589م، انتبه شهود مسيحيون إلى الصمت الذي كان يعمُّ خلال النهار في هذا الشهر، في البلدات الموريسكية. وفي مطاحن السكر، رغم الحر الخانق، لم يكن العمال يشربون، بدعوى أنهم «غير عِطاش»[3]. كانت التعليمات الغذائية أيضاً تُراعى بكل دقة؛ بالإضافة إلى الشواهد التي ذكرناها حول رفضهم لأكل لحم الخنزير، ويمكننا

(1) هالبرين دونغي: «صراع وطني...»، صص. 58 و82.

(2) م. غارثيا أرينال، المصدر المذكور أنفا، صص. 136 و175.

(3) هالبرين دونغي، المصدر المذكور آنفاً، ص. 82.

أن نضيف رفض أولئك الموريسكيين الذين كانوا في طريقهم إلى المنفى من مملكة غرناطة، لأكل اللحوم التي كانت تُقدَّم إليهم، لأنهم كانوا يجهلون إذا ما كان الحيوان قد ذُبِح وفقاً للطقس الإسلامي أم لا[1]. في المملكة البلنسية، لم يكن الموريسكيون يستهلكون أي نوع من اللحوم ما لم تكن تلبِّي الشروط الشرعية[2]. لقد تحدَّث كل من كارداياك -بالنسبة لِطليطلة- وغارثيا أرينال -بالنسبة لِبلدة سوكويجاموس Socuéllamos المانشية- عن حالات كان الموريسكيون يتعمَّدون فيها تقيؤ لحم الخنزير إذا ما قُدِّم لهم دون علمهم.

كان الختان يشكِّل كذلك جزءاً من الممارسات المنتشِرة بين الموريسكيين، رغم أن غارثيا أرينال تؤكد أنها لم تجِد لهذه الممارسة ذِكراً في محاكمات محكمة تفتيش كوينكا؛ ولكن، ما يثير الاستغراب فعلاً هو أن توليو هالبيرين يؤكد أن جميع الموريسكيين الذين وقعوا في أيدي محكمة التفتيش كانوا تقريباً مختَّونين[3]. ويشير إلى وجود عائلة للحجَّامين كانت تزاول الختانة في بلدة إيلدا Elda، في النصف الثاني من القرن السادس عشر. في سنة 1565م، وصل إلى إسبانيا فرنسي من تولوز، كان قد اعتنق الإسلام بعد المرور بِمحن عديدة؛ فتم التبليغ عنه في سان كليمينتي San Clemente (كوينكا)، وعندما جُرِّد من ثيابه اكتُشِف أنه كان مختوناً، وحُكِم عليه بعقوبة التجديف في السفن الملكية[4]. ويقدِّم مارمول كاربخال معلومتين هامتين حول هذه المادة؛ الأولى حول 110 موريسكيين الذين ماتوا في السجن في 2 من أبريل / نيسان سنة 1569م، إذ يقول: «وكثير منهم كانوا مختونين». أما الأخرى فتتعلق بفراس ابن فراس Farax Ibn Farax الذي هاجمه أحد رفاقه وتركه مرمياً في غويخار Güéjar،

(1) ب. فانسون: «طرد الموريشكيين...»، ص. 223.

(2) هالبرين دونغي، المصدر المذكور آنفاً، صص. 87 و99.

(3) المصدر نفسه، ص. 85.

(4) كارداياك، المصدر المذكور آنفاً، صص. 66-67.

معتقِداً أنه قد قضى. بعد ذلك بيومين، عثر عليه موريسكيو البلدة الذين لم يكونوا يعرفونه؛ وكونه مختوناً كان ما أقنعهم بأنه واحد منهم: «فحصوه إذا ما كان مسلماً أو مسيحياً، ولما وجدوه مختوناً وما يزال على قيد الحياة، أخذوه إلى بيتهم، دون أن يعرفوا من يكون»[1]. وهناك شهادة أخيرة، وهي ربما الأكثر تعبيراً بينها جميعاً: في غرناطة (نوفمبر / تشرين الثاني، 1541م) كان ألونسو باثكيس دي أكونيا Alonso Vázquez de Acuña مريضا، وهو مسيحي وابن القاضي دون بيدرو دي موراليس Don Pedro de Morales، فقام باستدعاء الجرَّاح الذي نصحه بالختانة؛ ولتجنُّب سوء فهم متوقع، لجأ إلى إجراء العملية أمام موثِّق وشهود. وها هنا تكشف الوثيقة أساليب الاضطهاد التي كان الموريسكيون عرضة لها[2].

على المستوى الجهوي، كثيراً ما قيل إن أراغون وبلنسية ظلَّتا إسلاميتين أكثر من غيرهما لأنهما حافظتا على فقهائهما. لكن، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن عملية الاسترداد المسيحية قد تمَّت في المنطقتين المذكورتين قبل أن تتم في مملكة غرناطة بكثير. ويبدو واضحا، وللوهلة الأولى، أن الموريسكيين الغرناطيين والبلنسيين، الذين كانوا أكثر عدداً، قد قاوموا سياسة التذويب الثقافي بشكل أفضل، سواء في المجال الديني أو في المجالات الأخرى، بينما كانت المجموعات القديمة لمدجَّني قشتالة وكاتالونيا، التي لم تكن مهمة، والتي خضعت للسيطرة المسيحية منذ وقت مبكِّر، مذوَّبة بشكل أكبر. فيما يتعلق بالأراضي الخاضعة لسلطة محكمة تفتيش كوينكا، لدينا اليقين بأن لامانتشا La Mancha والجزء الشرقي لمقاطعة صوريا Soria الحالية (أركوس Arcos، ديثا Deza) كانت هي الأراضي التي تضمُّ الإسلام الأقل تدهوراً، في أواخر

(1) مارمول، المصدر السالف الذكر، ص. 253 و309.

(2) أرشيف بروتوكولات غرناطة، كتابة كريستوبل ديل بارّو، 1–3–3، 5، الملحق 1 من هذا الكتاب.

القرن السادس عشر[1]. ولكن، فيما يتعلق بهذه المادة الرئيسة، لا يزال كل أو جلُّ العمل البحثي رهن الإنجاز. وما هو مؤكد هو أن الإسلام الإسباني، بشكل شامل، استطاع الصمود في القرن السادس عشر، وإن كان مقابل استنزاف ملموس.

* * *

إن المواقف التي شرحناها قبل قليل تمثِّل مواقف الأغلبية، لكنها لم تكن متبناة بالإجماع؛ كان هناك، سواء بين المسيحيين أو بين الموريسكيين، أفراد أو مجموعات يتركَّزون خارج الإطار العام. بين المسيحيين، كان هناك، من جهة، من يؤيدون الحلول التي تميل، بطريقة أو بأخرى، إلى إلغاء المجموعة المنافِسة، ومن جهة أخرى، من يميلون إلى موقف متسامح. وبين الموريسكيين، نجد أشخاصاً، بعد أن اعتنقوا الدين المسيحي دون تحفظ، يعلنون ولاءهم الراسخ للعرش، وآخرين لا يطيقون النفاق والتصنع والصمت والسلبية التي يقتضيها مبدأ التّقيّة. ومجمل القول، في كلا الفريقين، كان هناك «صقور» و«حمائم»، شكلوا تيارات حقيقية ذات أهمية بالغة، رغم قلة عددهم، ذلك أن أتباع هذه التيارات، سواء أكانوا مدفوعين بالمصالح أو المبادئ، كانوا يحاولون التأثير على مجرى الأحداث. فلْنَرَ، قبل كل شيء، موقف «الصقور».

في الفريق المسيحي، يجب أن نضع بينهم، في المقام الأول، أولئك الذين يسمِّيهم كارو باروخا Caro Baroja بـِ «البيروقراطيين»، أي رجال السياسة الملكية[2]. وقد كانت غرناطة، إلى جانب بلد الوليدValladolid، المدينة الأكثر بيروقراطية بإسبانيا القرن السادس عشر، وهو أمر يفسّره، إلى حد كبير، وجود محكمة العدل العليا بها منذ سنة 1505م، والتي كانت سلطتها القضائية

(1) غارثيا أرينال، المصدر المذكور آنفاً.

(2) مصدر سبق ذكره صص.، 141 وما يليها.

تمتد لتشمل النصف الجنوبي الإسباني بأكمله؛ ولهذا السبب كانت غرناطة تضمُّ عدداً كبيراً من القضاة، البارزين أو المغمورين، يجب أن نضيف محكمة التفتيش، والقيادة العامة إلى محكمة العدل العليا... كل هذا العالم البيروقراطي، باستثناء القيادة العامة، كان يكره الموريسكيين كراهية شديدة. وما نقوله عن غرناطة يمكن أن ينطبق، بلا شك، على بلنسية وسرقسطة أيضاً، وإن كانت تنقصنا دراسات بهذا الخصوص. إن الإداريين المحليين، سواء في الأندلس، أو في تاج أراغون (ونظراؤهم في «بلاد الهند») استعملوا السلطة واستغلوها، بممارستهم لِكولونيالية لا ترحم.

ولقد كشفت أزمة عِقد 1560م عن هذه المشاعر والممارسات عبر فصول أساسية. قبل كل شيء صراع النفوذ الذي كان يجعل دائماً القيادة العامة لمملكة غرناطة في مواجهة دائمة مع محققي محكمة التفتيش ورئيس محكمة العدل العليا. كان المجال الخاص بكل مؤسسة قد حُدِّد بموجب نصوص يعود تاريخها إلى سنة 1543-1544م، وكانت السلطة القضائية العسكرية في يد القيادة العامة، والسلطة القضائية الدينية في يد محكمة التفتيش؛ إلا أن آل ميندوثاLos Mendoza، الذين كانوا يتقلدون منصب القادة العامِّين، ويتوارثونه أبا عن جد، كانوا يشتكون من تدخُّلات المحاكم المنافِسة في صلاحياتهم[1]. ما كان على المحك هو السيطرة على الحياة الموريسكية، نظراً للخطر المتصاعد الذي كانت تشكِّله تلك الأقلية، فقد كانت النزاعات دائمةً ومليئةً بالمعاني العميقة. يرى كارو باروخا أن الصراع بين دون لويس أورتادو دي ميندوثا Don Luis Hurtado Mendoza ورئيس محكمة العدل العليا، دون بيدرو دي ديثاDon Pedro de Deza، يوضِّح المواجهة بين ذهنيَّتين: النهضوية، المتساهلة والمتسامحة، وذهنية «مجمع ترينتو» الصارمة والمتسلِّطة. لكن، بالنسبة

(1) المصدر نفسه، صص. 142–143.

إلى مشرعي محكمة العدل العليا ومحكمة التفتيش، كان تعزيز سلطاتهم يكمن في التنافس على تجريد الضحية، الموريسكي، لمصلحتيهما الخاصةً، وإن كان تحت مسمَّى الخدمة الملكية.

وفي هذا السياق، ستكتسب حملة سانتياغو الشهيرة كامل دلالتها[1]. هذه العملية الواسعة، التي شجعها البيروقراطيون وقادها أحد أعضائها ما بين 1559-1567م، سمحت، بطبيعة الحال، بإدرار مبالغ مالية هامة على الخزائن الملكية عن طريق بيع الأراضي المصادَرة من الموريسكيين، ولكنها، في الوقت نفسه، أتاحت لعملاء هذه العملية إمكانية شراء أراضٍ بأسعار بخسة. ونعرف كيف تمكَّن محامو بلد الوليد، في القرن السادس عشر، من شراء جزء لا يستهان به من الأراضي القريبة من المدينة، بفضل نظام «إجارة الأرض»[2]. وكان نظراؤهم الغرناطيون يتوفرون على وسائل أشمل وأسرع للقيام بالعملية نفسها، مستعملين وسائل القمع الكولونيالية، إلى أبعد حد. ولهذا الغرض، كان يكفي أن يحصلوا من الملك على زيادة في الصلاحيات المسندة إليهم، التي كانت مهمة، بالأساس. وكان تشكيل لجنة سانتياغو من أكبر المكاسب التي حققوها.

لذلك لا نستغرب إذ نعاين، عن طريق سِجلاَّت مسح الأملاك لِعِقد 1570م (وهي سجِلاَّت عقارية حقيقية أُنجِزت بهدف تسهيل عملية إعادة إعمار المنطقة على إثر طرد الموريسكيين منها)، أن الموظفين الغرناطيين كانوا من كبار المُلاَّك، وخاصةً في سهل غرناطة. كان رُوي دِيَّاث دي ميندوثا Ruy Díaz de Mendoza يمتلك في بيليثينا Belicena ثلاثة منازل، وحديقة من 15 مراحاً[3]،

(1) انظر أعلاه، ص. 31

(2) ب. بناصر: «بلد الوليد في العصر الذهبي»، باريس، 1967، صص. 258 وما يليها.

(3) المراح: مصطلح عربي يعني الأرض السهلية المنخفضة، وفي إسبانيا الإسلامية، وخاصةً في مملكة غرناطة، كان عبارة عن وحدة قياس للأراضي الفلاحية، ويعادل المراح 528,42 متر مربع. (المترجم)

و48 قطعة أرض مَسقيّة سقوية يصل مجموع مساحتها إلى أكثر من ألف مراح (وهي تعادل تقريباً تلك التي كان يملكها الـ35 موريسكياً الذين كانت لديهم أملاك في البلدة)، و28 فنيقة من الأراضي البعلية، مقسومة إلى ست قِطَع، و262 مَراحاً للكُروم. ومجمل القول، كانت شبكة عنكبوت نُسِجت بكل أناة[1].

لكن دِيّاث دي ميندوثا لم يكن وحده؛ كان يتقاسم الكعكة مع عشرين مسيحياً آخر، لم يكن أحد منهم يقيم ببيليثينا، باستثناء القسّيس. ولا نعرف مِهنهم جميعاً، ولكن نعلم أن لوثينا Lucena، وهو قانوني، كان يملك 94 مراحاً من الأراضي المسقية و18 مراحاً للكروم؛ وأن غريغوريو بيكو Gregorio Peco، كاتب الديوان المقدس، كان يمتلك 83 مراحاً للكروم والزيتون، وأن الكاتب غوميل Gumiel كان يملك سبع قطع من الأراضي المسقية التي تبلغ مساحتها 102 مراحاً، وأن المحامي برابو Brabo كان يملك مزرعة للكروم تبلغ مساحتها 20 مراحاً. في بلدة أتارفي Atarfe، من بين 22 مسيحياً غير مقيمين، نجد المحامي برابو نفسه، يملك سبع قطع أرضٍ تبلغ مساحتها في المجموع 169 مراحاً من الأراضي المسقية، و16 فنيقةً من الأراضي البعلية. كما توجد ببلدة أتارفي أيضاً أملاك لقريبه، المحامي ماثيّاس برابو Macías Brabo، ورؤساء البلدية (عُمَداً أو مستشارين) لويس أرياس دي مانسيجا Luis Arias de Mansilla وميغيل دي بايثا Miguel de Baeza ؛ وقد كان هذا الأخير يملك 309 مَراحات من الأراضي المسقية، و76 فنيقة من الأراضي البعلية و137 مراحاً من الكروم والزيتون، كان أحد كبار المُلاّك، بالموازاة مع إيرناندو دي ثافرا Hernando de Zafra، وهو سليل أمين سرِّ الملكين الكاثوليكيين، وقد كان يحمل اسمه ولقبه[2]. كان جدُّه الأكبر قد عرف كيف يستثمر تلك الهبات

(1) الأرشيف البلدي لغرناطة (أ. ب. غ.)، سجل مسح الأملاك، كتاب بلدة بيليثينا.

(2) المصدر نفسه، كتاب بلدة أتارفي.

التي كان يُغدِقها عليه الملكان بسخاء، كما أثبت ذلك غارثون باريخا Garzón Pareja [1]. لكن، لا بد من أن نفكِّر أن سلالته قد عرفت كيف تسير على النهج نفسه لتزكية رأس المال. إن أراضي أتارفي التي اشترِيت بعد سنة 1507م، وهو تاريخ وفاة أمين السِّر، تصل إلى 361 مَراحاً من الأراضي المسقية و45 فنيقة من الأراضي البعلية موزَّعة ما بين 36 قطعة أرض.

المِثال الأخير لسيطرة البيروقراطية الغرناطية على الأراضي معبِّر بشكل خاص، ذلك أنه يتعلق بقرية بيرتشوليس Bérchules، وهي إحدى قرى جبل البوشارات Alpujarras، وأقل ثراء بكثير من منطقة السهل، وهي تبعد بأزيد من مئة كيلومتر عن المدينة الكبرى[2]. هناك العديد من المسيحيين الذين كانوا مُلاَّكاً دون أن يكونوا مقيمين بالبلدة. وأحدهم، على وجه الخصوص، كان لا بد من أن يثير انتباهنا، وهو الغرناطي كريستوبال دي أريبَلو Cristóbal de Arévalo الذي نجهل أي مهنة كانت لديه، ولكن الوثيقة حدَّدت، في أكثر من مناسبة، كيفية حصوله على قطع الأرض الأربع عشرة، أو مجموعة أشجار التوت التي كانت في ملكه عندما اندلعت ثورة 1568م. فلقد اشترى 14 مراحاً من قابض محكمة العدل العليا، وعشرين قطعةً أخرى، من محكمة التفتيش كان مصدرها أملاك صودرت من أحد الموريسكيين، كما أنه اشترى من قابض الديوان الملكي قطعة أخرى كانت لموريسكيٍّ آخر هرب إلى شمال أفريقيا. وكان كريستوبال دي أريبلو يملك ثلاثة أرباع إحدى المطاحن، وثلاثة منازل، اشترى أحدها في سنة 1567م. ليس هناك أدنى شك في أن مجموع الأملاك المصادَرة من الموريسكيين على يد المحاكم المذكورة، ولجنة سانتياغو في 1560م التي انتقلت ملكيتها إلى أشخاص آخرين، كان مُهماً. ولقد كان الموظَّفون

(1) م. غارثون باريخا: «إيرناندو دي ثافرا، رجل البلاط، وثقة الملكين الكاثوليكيين» (دفاتر الدراسات الوسطوية)، 2–3، ص. 121–147، غرناطة، 1974–1975.

(2) أرشيف قصر العدالة بغرناطة، سجلات مسح الأملاك، كتاب بيرتشوليس.

والكنيسة المستفيدين الرئيسين.

لقد حصل هؤلاء على نجاح آخر، كان حاسماً، هذه المرة على المستوى السياسي، بنزع السلطة من ماركيز مونديخار Marqués de Mondéjar في مارس / آذار من سنة 1569م. كان الماركيز، وهو المدافع عن الموريسكيين، هدفهم الرئيس؛ لقد تعرَّض هذا الأخير في شهر فبراير / شباط من العام المذكور لحملة مغرضة، وبوسعنا أن نفكِّر أنها كانت محبوكة بشكل جيِّد. ففي الثامن من هذا الشهر، وجَّهت محكمة العدل العليا إلى الكاردينال سيغوينثا Cardenal Sigüenza مذكِّرة مطوَّلة حول مجرى أحداث الحرب؛ في الحادي عشر من الشهر نفسه، وجَّه ثلاثة أعضاء المحكمة نفسها رسالة إلى الشخص نفسه؛ وقلَّدهم في ذلك القسِّيس بيرالتا Peralta في 12 من مارس / آذار، وهو التاريخ الذي سيدخل فيه محقِّقو محكمة التفتيش اللعبة أيضاً. لدينا كذلك مذكِّرات غير مؤرخة، إلا أنها على الأرجح تعود إلى الفترة نفسها، لِكلٍّ من القانوني، بينيتو دِيَّاث Benito Díaz، ولمدير مستشفى سان خوان دي ديوس San Juan de Dios [1]. وكلهم كانوا يتَّهمون الماركيز بتمديد الحرب، كما كتب بينيتو دياث: «نظراً لأنه (...) حافظ ما استطاع على بقاء الأعداء، إذ لم يسمح بقتالهم، حيث كان يمكن الانتصار عليهم بسهولة (...)» ويوضح إيرناندو بيرالتا: «وفوق كل هذا، ما يحزُّ في نفسي، مرة أخرى، هو أن يتخذ جلالتكم قائداً له من شخص يمارس مهمته، رغم سخط الأصدقاء وغير الأصدقاء، لأنه يدير هذه الحرب بفتور شديد، ويسمح لِجنوده بـ (عدم) قتل أي مسلم، لأنه يجعلهم تحت حمايته، ويرخِّص لأولئك الموريسكيين الذين جعلوا الأسيرات ينطقن بالشهادتين، في الوقت الذي كانوا هم أنفسهم من قاموا بقتل أزواجهن

(1) أرشيف مؤسسة بلنسية لدون خوان (م. ب. خ.)، الدفعة الأولى، ص. 174 (قصر العدالة)؛ ص. 103 (بيرالطا)؛ ص. 19 (محكمة التفتيش)؛ الدفعة الثامنة، ص. 185 (مدير مستشفى سان خوان دي ديوس).

وبحرق الكنائس (...)». لكن أعنفهم على الإطلاق كان هو الراهب فراي بالتسار دي أوسونا Fray Baltasar de Osuna، مدير سان خوان دي ديوس، الذي قام بتحرير مذكِّرة قاسية، بالاعتماد على شهادات العديد من الجرحى، وصل فيها إلى حدِّ اتهام الماركيز بالجُبن والفساد والخيانة: «كل هؤلاء –وأقولها لوجه الله ولتبرئة ضميري–، حتى وهُم على شفا الموت، كانوا يلعنون القائد، وأولئك الذين استقدمهم معه وينعتونه بالخائن، وبأنه مسلم أكثر من المسلمين».

كان أصحاب هذه المنشورات الهجائية يحاولون تنحية حامي الموريسكيين من منصبه، ذلك الرجل الذي كان يُشتبه في أنه يسعى بكل الوسائل إلى إبقاء تلك الأقلية داخل مملكة غرناطة. وكان خصومه ينادون بحلٍّ جذري وفوري: «نناشد قداستكم المعظَّمة أن تتفضل بإصدار أمر لحلِّ هذه المسألة، بحيث لا يبقى لهم أثر في هذه المملكة الغرناطية». هكذا ختم محقِّقو محكمة التفتيش رسالتهم. لقد مثَّل إبعاد الماركيز وتعيين خوان النمسا Don Juan de Austria مكانه هزيمة حزب الاعتدال، ومنعطفا حاسماً في هذا الصراع.

لقد رأينا منذ قليل كيف أن رجال الكنيسة تبنَّوا موقف الموظفين نفسه في هجومهم على الماركيز؛ وكان هؤلاء يشكِّلون العنصر الثاني في الحزب المسيحي المتطرِّف؛ ولكن، ليس كل رجال الدين، بطبيعة الحال. بين رجالات الإكليروس ذوي الرتب الكنائسية الرفيعة كانت جميع الآراء موجودة في آن واحد، من الأكثر اعتدالا إلى الأكثر راديكالية. بل حتى بين أولئك الذين كانوا مقتنعين بضرورة اللجوء إلى أقسى الحلول لم يكن هناك مجال للكراهية العنيفة التي كان يُكِنُّها الشعب المسيحي للموريسكي. ولعل أفضل ممثِّلين للأساقفة الذين عملوا في أراضٍ موريسكية هما غيرِّيرو Guerrero في غرناطة، وريبيرا Ribera في بلنسية. لقد انتهى المطاف بالأول إلى تأييد قرار طردهم من مملكة غرناطة، أو استعبادهم (باستثناء الأطفال وموريسكيي السهل الغرناطي أو

وادي لِكرين الذين ظلوا مهادنين)[1]. أما الثاني فكان يؤيّد الطرد النهائي. ولكن الاثنين معاً تبنَّيا هذا الحل بعد أن تحققا من عدم جدوى جهودهما في تنصيرهم، ومهزومَين بالإحباط، وقد انضمَّا إلى فريق الراديكاليين. ولعل موقفهما كان موقف أغلبية الأساقفة.

إن المشكلة التي يطرحها موقف الطوائف الكنسية المسيحية معقَّدة، وإلى الآن، لم يكد يتم التطرق إليها، ولهذا فإننا سنضطرُّ إلى صياغة بعض الفرضيات التي تقتضي الإثبات. يبدو الدومينيكيون، للوهلة الأولى، معادين للموريسكيين بشكل عنيف؛ وكراهية الأب بليدا Bleda التي لم يكن لها حدود، على الأرجح، لم تكن حالة منفردة. وفي المقابل، كان أفضل عناصر الحملات التبشيرية من الفرانثيسكان واليسوعيين، ويبدو أنهم كانوا مدفوعين بنوايا تميل أكثر إلى المصالحة مع تلك الأقلية: فالراهبان أنطونيو سوبرينو Antonio Sobrino وبارطولومي دي لوس آنخِليس Bartolomé de los Ángeles، اللذان كانا يدافعان عنها، كانا من الفرانثيسكان. أما فيما يتعلق باليسوعيين، فلقد أوضح ت. هالبيرين أنهم قد امتنعوا عن المشاركة في النقاش المفتوح حول مصير الموريسكيين، خلال الأعوام التي سبقت قرار الطرد[2]. ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن موقفهم في مملكة غرناطة: لقد انتهجوا سياسة عدم التدخل، ولكنهم، في الخفاء، كانوا يعملون لأجل مصلحة الموريسكيين. وتقرير النبيل البلنسي خيرونيمو كوريجا Jerónimo Corella في سنة 1587م، على سبيل المثال، يمثِّل وجهة نظرهم.

كان العنصر الأكثر عداءً للموريسكيين يمثِّله صغار الإكليروس (إلى جانب بعض الأساقفة والطوائف الكنسية في الأديرة)، وكان وضع القساوسة

(1) نفس المصدر، الدفعة الأولى، ص. 174.

(2) ت. هالبرين دونغي، المصدر المذكور آنفاً، صص. 139–140.

القائمين على كنائس للموريسكيين، بالعادة، صعباً. فقد كان القسيس منعزلا، وفي غالب الأحيان، وسط رعايا يكرهونه، ومن شأنه أن يخاف أي شيء، بما في ذلك الاختطاف أو القتل العنيف. ولكن، في معظم الحالات، كان تكوينه الضعيف، وتعصبه الديني، وغياب الوازع الأخلاقي لديه، يجعل منه فرداً غير مؤهل للقيام بالمهام التي كان يكرس حياته لها، وكان يقتسم مع الكتلة المسيحية العنصرية والأحقاد نفسها تجاه المجموعة الموريسكية. كان القسّيس نموذج الحقد الشعبي المتبادل. ويجب ألا ننسى أن بليدا Bleda قد زاول هذه المهمة في بلدة موريسكية لمدة سنوات، ولعله خزَّن خلالها كل غضبه الناقم الذي سيصبُّه لاحقاً على «أغنامه».

لكن الشهادة الأكثر تعبيراً في هذا الصدد هي شهادة إستيبان ديل رينكون Esteban del Rincón، قسيس ثوخار Zújar، وهي بلدة تقع قرب باثا Baza، الذي وجّه في 16 من أغسطس / آب سنة 1570م، وثيقة مطوّلة إلى الكاردينال إيسبينوسا Espinosa، رئيس مجلس قشتالة (وهو أعلى سلطة بعد الملك)، يحكي فيها تفاصيل معاناته ويقوم فيها بوصف للموريسكيين[1]؛ فحسب تعبيره، كانوا أمة «داهية، وماكرة ومخادعة». ثم إنه يجدهم «كاتمين لما سيقومون بفعله»، «كاذبين»، «تافهين»، «لا مبالين، ولا يهتمون كثيراً بالمأكل والملبس والنوم»، «متطيّرين ومؤمنين بالشعوذة»، «قساة» و«منتقمين». لم يكن يرى فيهم شيئاً حميداً؛ وهو ينصح بعدم استعمال الرأفة معهم، ذلك أن أولئك الذين لم يتمردوا، في نظره، هم أكثر جرماً من الذين حملوا السلاح. إذ إنهم لا يجدون الشجاعة لإظهار مشاعرهم الحقيقية. كان عدم تفهُّم هذا القسّيس نتيجة عشرين سنة من عدم الفهم المتبادل والصدامات المستمرة. وآخر حادثة حسمت استحالة العيش المشترك كانت سرقة ممتلكات القسيس،

(1) أرشيف مؤسسة بلنسية لدون خوان (م-ب-خ)، الدفعة الأولى، ص. 114.

الذي كان يملك عدة منازل بِثوخار، وبوجه خاص، عدداً من رؤوس الماشية تقدَّر قيمتها بـ 6000 دوقية (وهو مبلغ لا يستهان به)، أي حوالي ستة ملايين بيسيتا لعام 1977. ولهذا فإن قسيسنا هذا لم يكن فقيراً.

هل كانت هذه حالة منفردة؟ بالتأكيد، لا؛ فلقد كان العديد من القساوسة الذين يعملون بكنائس لمملكة غرناطة ذات أغلبية موريسكية، أصحاب أملاك مهمة: كان بارطولومي مورينو Bartlomé Moreno، قسِّيس ريوخا Rioja (قرب ألمرية)، يمتلك قطعا أرضية في أربع بلدات بواد ألمرية ومنزلاً بِغادور Gádor، حيث كان يخزِّن الكثير من الزيت. كانت أمواله تقدَّر بألفي دوقية[1]. وكان أنطونيو دي ليرما Antonio de Lerma، قسيس ألكولِيًّا Alcolea، يملك في منطقة البوشارت الشرقية، عند وفاته، 88 «عقد إجارة» بصفة مفتوحة، تتوزع ما بين عدة بلدات، مما كان يمثل حوالي 2,400 دوقية، ما بين رأس مال وفوائد[2].

إن الثروة التي جمعها الإكليروس والموظفون، كان مصدرها، في معظم الأحوال، الابتزازات الضريبية التي مورست لعقودٍ في حق الموريسكيين. بفضل التحقيق الذي أُنجِز في سنة 1526م بأمرٍ من كارلوس الخامس، ونعرف كيف كانت الممارسات الاستعمارية اليومية؛ وكل شيء يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الشيء نفسه كان يحدث في المناطق التابعة لِتاج أراغون. كان جباة الضرائب (ضريبة «القَبالة» Alcabala [3]، ضريبة «قربان سانتياغو»[4]، الأعشار، ضريبة الحرير) يتقاضون حقوقا باهظة. إذ كان جباة الأعشار يشترطون أداءها بالفضة،

(1) أ. ع. س، ديوان قشتالة، الملف 2,188.

(2) المصدر نفسه، القرارات، الكتاب 257.

(3) ضريبة على البيوع (المترجم)

(4) ضريبة فرضت بعد انتصار المسيحيين على المسلمين في معركة كلابيخو، التي كان انتصار المسلمين فيها سيكون مؤكداً، لولا تدخل هذا القديس، حسب الاعتقاد المسيحي. (المترجم)

رغم أنها بالعادة لم تكن تُدفَع كذلك. كما أنهم كانوا يُطالبون بأداء المبالغ المستحقَّة في غير آجالها القانونية. كانت تقع على عاتق الموريسكيين وحدهم ضرائب تهمُّ مجموع الساكنة، كإصلاح الجسور ومنابع المياه العمومية، كما أنهم كانوا مجبرين على شراء المِلح (وقد كان محتكَرا من قِبل الملك) بثمن أعلى من الذي يدفعه المسيحيون.

ولم يكن محيط القضاء يختلف كثيراً، من حيث التمييز والقسوة التي لا ترحم، عن محيط القطاع الضريبي. وكان القضاة يرفضون الانتقال إلى المناطق الواقعة في البوشارات، وفي المقابل، يدينون الموريسكيين ما لم يحضروا. وكانت الشرطة تقتحم منازلهم دون إذن، وتصادر الملابس والأثاث دون أي سبب، أو تضع خلسة أسلحة أو أشياء أخرى ممنوعة، لكي تحصل على ذريعة تمكِّن من سجنهم. وكان القساوسة يغرِّمون أولئك الذين يتغيَّبون عن قدَّاس يوم الأحد حتى وإن كانوا مرضى، وكانوا يعيّنون أنفسهم جباةً لضريبة الحرير، ويقومون بابتزاز أتباعهم في الكنيسة، مستغلِّين هذا المنصب[1]، وعندما كانت تقدَّم شكايات بهذه التجاوزات، تصدر بعض الأحكام الإدانية، مثل الحكم الصادر في حق خوان دي خونا Juan de Jona، قسيس بيرتشوليسBérchules، غير أن هذه الحالة كانت منعزلة ولم تكن لها أية نتيجة[2]. وما إن أنهى المحققون زيارتهم، حتى عادت الممارسات الابتزازية إلى ما كانت عليه، بل وتضاعفت. لقد كان الموريسكي قبل الثورة حبيس شبكة معقَّدة من الابتزازات.

* * *

في الجانب الموريسكي، نجد أشخاصاً يكسرون نظام التقية، ويقومون

(1) يوجد ملف هذه الابتزازات الضريبية في الأرشيف العام لسيمانكاس، الديوان، الكتاب 255.

(2) أرشيف قصر العدالة بغرناطة، الملف 23، ص. 8.

بمبادرات تهديدية ضد الأغلبية المسيحية. وعلى وجه التقريب، يمكننا أن نميِّز بين ثلاثة أنواع من الأنشطة: الأول، الذي كان-ظاهرياً فقط- سلمياً يتمثل في الهروب إلى شمال أفريقيا، وقد رأينا في فصل آخر الحجم الذي اتخذته هذه الظاهرة. هذا النزيف كان يسبِّب قلقاً للسلطات، لا لأنها كانت تأسف لغياب الموريسكيين، وإنما لأنها كانت تعلم أن أولئك المهاجرين كانوا يزيدون من خطر الهجمات البربرية على سواحلنا. هذه العمليات، التي تُعدُّ بالعشرات في القرن السادس عشر، كانت تُهيَّأ دائماً بعناية فائقة، انطلاقاً من تونس، والعرائش، وخاصةً، من تطوان والجزائر[1]. في بعض الأحيان، وكانت الحملة تتألف من بعض السفن الشراعية الصغرى فقط، وأحياناً أخرى، على عكس ذلك، كانت تضم العديد من السفن الكبرى والقوارب والسفن الصغرى، بحسب أهمية الهدف، الذي كان لا بدَّ أن يكون معروفاً مسبقاً. الأمر الذي كان يتطلب خدمات مخابراتية رفيعة، حول الأماكن والقوات التي يمكن أن تواجههم، ولم يكن يستطيع تقديمها إلا الموريسكيون. وعند الوصول إلى النقطة المحددة للقيام بعملية الإنزال من السفينة، كان تواطؤ الساكنة الموريسكية، التي كان يتم إشعارها مقدَّماً بالأمر، يضمن النجاح في أغلب الأحيان. وهكذا، عندما تمَّ الهجوم على بلدة لوكاينينا دي لاس طورِّيس Lucainena de las Torres، في سنة 1555م، كان أحد الموريسكيين المسنِّين من دلَّ القراصنة على منازل العائلات المسيحية الخمسة التي كانت تقطن في ذلك المكان؛ وقد تم اقتياد أهلها إلى الضفة الأخرى للمتوسط[2].

إن النموذج الأكثر تعبيراً، بلا شك، هو حملة 26 من سبتمبر / أيلول سنة 1566م. ونعثر على مجموعة جد متكاملة من الوثائق، التي تتيح لنا إعادة

(1) انظر ما قلناه حول هذه المسألة في الفصل الرابع.

(2) خ. أ. طابيا غارِّيدو: «ساحل القراصنة» («مجلة التاريخ العسكري»، 1972، ص. 94). 0.

صياغة هذا الحدث. ونستهل الحديث عن هذا الأمر بهروب موريسكيين كان من بينهم أحد سكان طابيرناس Tabernas، لويس الحافظي Luis Havdi، وآخر من ألمريَّة، دييغو إيل كانكار Diego El Cancar. عند وصولهما إلى مستغانم (الجزائر) سيلتقيان بموريسكي آخر، وهو مسيحي عن قناعة كان قد وقع أسيرا، وسيبوحان له بأنهما قد جاءا «بمحض إرادتهما، هاربَين في إحدى السفن» وأنهما قد قدِما من حملات هجومية على مملكة غرناطة». ويضيف الشاهد: «وكان الشخصان المذكوران قد اتفقا مع عمدة بيليث لكي يذهبا إلى تلك المملكة، على أن يقدِّما له طابيرناس وغيثيخا»[1]. وبالفعل، لقد تعرَّضت طابيرناس للهجوم من قِبل بضع مئات من البرابرة، الذين قاموا بتجاوزات كبيرة، وذلك بانتهاب البلدة، منتهكين الكنيسة ورموز العبادة بكل شراسة، كما قاموا بقتل مسيحي، وأخذوا معهم أربعين آخرين أسرى. وغادر البلدة من 200 إلى 400 موريسكي، ورحلوا مع القراصنة. وبعد القيام بعملية مماثلة في لوكانيانا Lucainena وبضع مناوشات مع الجنود بألمرية، عادوا إلى الإبحار من جديد، وقد استغرقت الحملة يومين.

بوسعنا أن نتصور الخوف الدائم الذي كانت تعيش فيه الساكنة المسيحية داخل البلدات التي كانت تقطنها أغلبية موريسكية. أو على الأقل، تلك التي كانت تعيش في الأماكن الواقعة على بُعدِ أقل من 50 أو 60 كلم من الساحل، إذ إن الغارات لم تكن تستطيع أن تجازف بالتوغل في الداخل، دون أن تفقد عنصر المباغتة، ودون أن تتحمل خطر ردٍّ مسيحي قوي. إن عدم توفر مملكة بلنسية على شبكة من الحصون للحراسة، إلى غاية عِقد 1560م، وعدم فاعلية النظام الدفاعي في مملكة غرناطة كان يجعل قِسماً مهماً من الساكنة المسيحية تحت نقمة الغارات البربرية التي كان من المحتمل أن تحدث في أيّة لحظة. وكانت

(1) م. ب. خ.، الدفعة 98، الورقة 450.

هذه الوضعية سائدة في جميع السواحل الإسبانية، بما في ذلك الشمالية. في منتصف القرن السادس عشر، يبدو أن عدد الأسرى الإسبان في تطوان كان يصل إلى 5,000؛ وإذا كان هذا العدد يشكو من بعض المبالغة، في المقابل، لا شك أنه كان أقل مقارنة بالعدد الذي كان موجوداً في الجزائر[1]. في مستهل القرن التاسع عشر، كانت صيحة «هناك مسلمون في الساحل» ما تزال تثير الذعر.

كانت اللصوصية الموريسكية، بروحها وأساليبها، مرتبطة بالحملات البربرية؛ وكانت العلاقات بين هذين النشاطين وطيدة جداً بحيث إن الكثير من المنفيين كانوا يهربون إلى شمال أفريقيا لبعض الوقت حتى يُنسى أمرهم، أو لطلب المساعدة، أو لإعداد حملة ما. عندما تمَّ الهجوم على طابيرناس، كان بداخل الكنيسة ثلاثة عشر لِصاً من مواليد هذه البلدة، محتمين بالحرمة التي تتمتع بها الأماكن المقدسة، وقد انتقلوا جميعهم إلى بلاد البربر. هذا المثال يُظهِر لنا إلى أيِّ حدِّ كان أولئك الذين اختاروا طريق الثورة المسلحة لا يكادون يبتعدون عن محيطهم الجغرافي الأصلي، الذي كان يمنحهم التأييد والدعم. وكانوا يجسِّدون الرفض التام داخل المجتمع الموريسكي.

وعندما كانوا يقومون بهذه العمليات جميعاً، كانوا يعبِّرون عن احتجاجهم. كان هؤلاء اللصوص، سواء الأراغوني سولاجا Solaya، بطل البلنسيين، أو خوان ابن سودة Juan Abenzuda، وألونسو الشُّرَيقي Alonso El Joraique، البطلان الغرناطيان، يتصرَّفون باستبصار، معطين الأولوية في هجوماتهم للقساوسة، وجباة الضرائب، وموظفي القضاء والتجار... وباختصار، كانوا يهاجمون السلطة والمال[2]. وكانت محاولة اغتيال أبيجانيدا

(1) هـ. كاستري: «مصادر غير منشورة حول تاريخ المغرب»، إسبانيا (باريس، 1921، الجزء 1، ص. 115)

(2) تتعدد الشكايات من أعمال الشر التي كان يقوم بها الموريسكيون (وليس فقط من تلك التي كان =

Avellaneda، أسقف توي Tuy، ورئيس المحكمة العليا لغرناطة، التي قام بها أحدهم، ويدعى عرُّوبة Arroba، أحد أعمالهم الأكثر رمزية[1]، وقد قام بهذه المحاولة في قلب العاصمة. كان هؤلاء «اللصوص الاجتماعيون» في طليعة الشعب الموريسكي؛ ولذلك التحموا به في المشاريع الجماعية الكبرى، كثورة سنة 1568-1570م. ولا نعرف أي شيء تقريباً عن الظروف التي دفعت بالمنفيين أو قطاع الطرق أو اللصوص إلى اتخاذ هذا النوع من المواقف؛ ولكن بوسعنا أن نتصور، كنقطة بداية، استحالة التصنع وإخفاء الكراهية، لأي شخص. من جهة أخرى، فإن ممارسة مبدأ التقية يفترض سيطرة مذهلة على النَّفس أمام الاستفزازات المسيحية المستمرة. وبطريقة تلقائية، أو غير تلقائية، كان الأمر ينتهي ببعضهم إلى التعبير عن قناعاتهم العميقة بطريقة عنيفة، وخوفاً من محاكم التفتيش، كانوا يلتحقون بالجبال.

يجب أن نربط أيضاً ظاهرة اللصوصية الموريسكية بأعمال العنف الفردية

= يقوم بها اللصوص المحترفون، وإنما أيضاً من تلك التي كان يرتكبها أولئك الذين كانوا يغتنمون الفرصة للتعبير عن كراهيتهم للمسيحيين)، وهي ليست دائماً غير مبنية على أساس صحيح. هناك حالات، ويجب ألا نستغرب الأمر، قام فيها الغرناطيون المطرودون بتجاوزات. وسنذكر هنا حالتين منها: قرب بلدة تنديجا Tendilla (غوادالاخارا)، ظهرت جثث لثلاثة أشخاص خلال إقامة سوق مشهور. ثم اتضح أن القتلة كانوا «عصابة للموريسكيين قام عناصرها بارتكاب عدة جرائم في البلاد، إذ إنهم، لِحنقهم، لم يكونوا يرحمون حياة أحد ولا ممتلكات أي كان» (كاتالينا غارثيا: علاقات... غوادالاخارا، 3، 99). «في يوم الثلاثاء 31 مارس / آذار سنة 1579، اشتكى بعض سكان البلدة (خيريث)، من أنه، نظراً لوجود عدد كبير من هؤلاء الناس (أي من الموريسكيين الغرناطيين) سواء منهم الأحرار أو العبيد، وآخرين يأتون من الخارج، تُرتكب جرائم كثيرة، وكان القضاء العادي قد بتَّ في أمرها وعاقبها، ومن أن العديد من العبيد قد فرُّوا بفضل تعاملهم وذكائهم مع الأجانب الأحرار. كانوا قد جمعوا جرائم كثيرة، وأعظمُها أنهم لم يكونوا يحضرون القداس» (راجون: «تاريخ خيريث دي لا فرونتيرا، الجزء الرابع، 656). لقد كتب الراهب الجيرومي فراي إستيبان راجون Rallón Esteban هذا التاريخ في القرن السابع عشر، ولكنه لم يُنشر إلا في سنة 1894.

(1) أ. ع. س.، الدولة، الملف 141، الورقة 281.

التي كانت مألوفة. ففي مرسوم الإيمان الذي أقيم بغرناطة في 17 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1560م، كان من بين المحاكَمين خيرونيمو مارتين Jerónimo Martín، من بلدة كورتيس Cortes، لأنه قام بسرقة وتحطيم تمثال للعذراء من الكنيسة، ودييغو حامير Diego Hamyr، من سكان بلدة كوغوجوس Cogollos، لأنه قام بتحطيم صليب[1]. وفي منطقة كوينكا، نعثر على الكثير من الحالات التي يَمْثُل فيها الموريسكيون أمام محكمة التفتيش، لأنهم تعرَّضوا بالضرب لمسيحيين كانوا يُسمِعونهم أشعارا شعبية هزليّة. في ديثا، قام أحد الموريسكيين بسرقة وحرق لوحة زيتية تمثل آلام السيد المسيح[2].

هذه الأمثلة الأخيرة تبين لنا إلى أي مدى كان من السهل الانتقال من التمرد الفردي إلى التمرد الجماعي. ونعرف أن الثورة الغرناطية لسنة 1568-1570م لم تكن مجرَّد صدفة؛ بل بالأحرى يجب تصنيفها ضمن سلسلة طويلة من أحداث من النوع نفسه، نظراً لتكرارها، جعلت تلك الشائعات القائلة بوجود مؤامرات أمراً مصدَّقا. ومن أهمها تلك التي ذكرناها آنفا: الثورة الغرناطية في سنة 1500-1502م، البلنسية في 1525-1526م، الإشبيلية في سنة 1580م. وفي مناسبات أخرى عديدة، دون الوصول إلى درجة التمرد المفتوح، أظهر الموريسكيون حالة فوران شديدة كانت شاهدة على توتر شبه دائم في النفوس. في مايو/ أيار من سنة 1567م، عندما حضر مطران طورطوسا Tortosa إلى بال دي أوكسو Vall de Uxó للوعظ، تمَّ استقباله بطريقة سلبية من قِبل الساكنة، التي أعلنت أمامه أنها لا تدين بالمسيحية، مما أدى إلى اقتياد بعض زعمائها أمام محكمة التفتيش[3].

في أراغون، وقعت أحداث مماثلة انتهت بفرار المسيحي الذي كان مهدَّدا

(1) الأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و.)، محكمة التفتيش، الملف 2,603.

(2) غارثيا أرينال، المصدر المذكور آنفاً، صص. 175-177.

(3) ت. هالبرين، المصدر المذكور آنفاً، ص. 111.

إلى غرناطة[1]. وفي مايو / أيار من سنة 1512م، كان هناك فريق من المسيحيين، يتألف من 20 إلى 30 شخصاً، يقودهم محامٍ وشرطي، كانوا يقومون بدوريات ليلية في حي البيازين، وكادوا يُحدِثون حالة من الاضطراب، بسبب شتمهم للسكان ورمي أبوابهم ونوافذهم بالحجارة[2]. وفي يناير / كانون الثاني من سنة 1514م، عادت للظهور، من جديد، حالة الغليان بسبب الخُطَب التي كان يلقيها أحد الرهبان؛ وقامت السلطات باعتقال الأشخاص الرئيسين[3]. بالموازاة مع حركة البلديات القشتالية، أو مرتبطة بها، ظهرت في باثا Baza في أغسطس/ آب من سنة 1520م، وفي أويسكار Huéscar منذ سبتمبر / أيلول إلى غاية فبراير / شباط من العام نفسه، حركات لم تكن معالمها واضحة بشكل جيد، كان الموريسكيون متورِّطين فيها إلى حدٍّ كبير، واضطرت القوات الملكية على إثرها إلى محاصرة أويسكار[4]. في يناير / كانون الثاني من سنة 1529م، قامت بلدية مالقة بإشعار الملك بمحاولة تمرد للبلدات الموريسكية، غرب مملكة غرناطة[5]. وفي يناير / كانون الثاني سنة 1567م تمردت أربع بلدات في منطقة «حامَّة ألمريَّة» Alhama de Almería، على إثر العثور على جثة لأحد سكان

(1) كارَّاسكو أورغويتي: «المشكل الموريسكي في بداية عهد فيليب الثاني»، مدريد، 1963.

(2) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، القرارات، كتاب 27، الورقة 111.

بطبيعة الحال، أسهمت حرب غرناطة في الرفع من حدة التوتر المتبادل وتسببت في بعض الحوادث الدامية أحياناً، كما حدث في أثواغا Azuaga، وهي بلدة بإكستريمادورا، حيث في مارس / آذار من سنة 1571م، هجم المسيحيون على الموريسكيين الغرناطيين الخمسين الذين كانوا قد استقروا هناك، وهم يصيحون «(القديس) سانتياغو معنا، ولنهجم عليهم!»، وقتلوا بعضهم وجرحوا البعض الآخر. ويبدو أن زعيم الثورة كان مسيحياً قُتِل أخوه في الحرب. وبسبب هذه الوقائع، تم تغريم حاكم البلدة، المحامي مونتي أليغري، والعمدة دييغو دي باث. (بيرو بيريث: «موريسكيون، طعنات، ونداء الشرطة» (مجلة مركز الدراسات الإكستريمية»، 1941، صص. 207–220).

(3) أ. ع. س.، الديوان، الكتاب 27، الورقة 206.

(4) غوتييرِّيث نييتو: «حركة البلديات القشتالية كحركة مناهضة للنبلاء»، مدريد، 1973، ص. 210. م. غارثون باريخا وب. فانسون: «الثورات الشعبية في مملكة غرناطة» (غير منشور).

(5) الأرشيف البلدي لمالقة، وثائق أصلية، 4، الورقة 326.

هذه المنطقة؛ وقام المتمردون بقتل أربعة جنود[1]. إلا أنه في هذه الحالة، كما في معظم سابقتها، كان الضجيج أكبر من الأحداث، مما يستدعينا للتفكير...

ورغم أننا لم نُسهِب في تعداد الأمثلة، إلا أن التسلسل الزمني للأحداث يبدو معبِّرا، ويؤكد التيارات الكبرى السائدة التي تحدَّثنا عنها في مواضع أخرى. لقد ارتفعت حدة التوتر ما بين 1500-1515م و1525-1529، ثم جاءت التوترات البلنسية والغرناطية لسنة 1567 لتعبِّر عن أزمة سنة 1560م التي ستصب في الثورة الواسعة التي حدثت في سنة 1568م، والتي ستصل بالأمور إلى نقطة اللاعودة. وعلينا مرة أخرى أن نؤكد فترة الهدوء ما بين سنة 1525-1555م، التي لا تكفي سياسة الدمج عن طريق الإقناع فقط لتفسيرها؛ ويجب اللجوء أيضاً إلى تلاحم فريق «الحمائم» والنشاط الذي كان يقوم به.

* * *

كان أكبر المدافعين عن الموريسكيين هم السادة الإقطاعيون، الذين عملوا طيلة القرن السادس عشر من أجل حماية رعاياهم. ولم تكن جهودهم تذهب سدى، إذ تمكنوا، أحياناً كثيرة، من إلغاء التدابير التي كانت تهدد هذه الأقلية. وقد أوضح كارّاسكو أورغويتي Cararsco Urgoiti كيف عارض النبلاء الأراغونيون بنجاح عملية نزع السلاح من الموريسكيين، في سنة 1559م[2]. في سنة 1558م، كان محققو محكمة التفتيش بسرقسطة قد منعوا المسيحيين الجدد من عقد اجتماعات. وقد ندَّد العديد من النبلاء بالتجاوزات التي ارتكبها هؤلاء المحققون، وكان من بينهم فرانثيس دي أرينيو Francés de Ariño، وهو سيد أُوسيرا Osera، إحدى قرى وادي الإيبرو، وخيرونيمو دي إمبرون Jerónimo de Embrún، سيد باربوليس Bárboles، الواقعة على ضفة نهر

(1) أرشيف مؤسسة بلنسية لدون خوان، الدفعة الأولى، ص. 167.

(2) المصدر المذكور آنفاً، صص. 48—67.

الخالون El Jalón، وخوان دي إيريديا Juan de Heredia، سيد بوطورِّيطا Botorrita، التي تقع على ضفة نهر إويربا Huerva. وفي مارس / آذار من سنة 1559م، سيُعرِب، من جديد، عن معارضتهم لقرار نزع السلاح كل من دوق بيجائيرموسا Villahermosa، وكونت أراندا Aranda، ومرة أخرى، خيرونيمو دي إيمبرون. وقد تعززت هذه المسألة بالدعاوى القضائية التي تقدم بها كل من لوبي دي فرانثيا Lope de Francia، وفرانثيس دي أرينيو Francés de Ariño وبوريتا Bureta. وفي نهاية الأمر، لم يتم تطبيق المرسوم. وفي سنة 1575، عندما تدارك التاج مشروع نزع السلاح وأدخله حيز التنفيذ، اصطدم رجال الملكية بمعارضة ثلاثة من بين أكثر السادة النبلاء نفوذا: السيد مارتين دي أراغون Martín de Aragón، دوق بيجائيرموسا Villahermosa، وكونت أراندا Conde de Aranda وفرانثيس دي أرينيو Francés de Ariño (في سنة 1610م، كان كونت أراندا يملك 18 بلدة يفوق مجموع أراضيها 49,000 هيكتارا)[1].

ولم يكن النبلاء الغرناطيون والبلنسيون يتصرفون بشكل مختلف. ولم تكن مذكرة ديل رينكون Esteban del Rincón التي ذكرناها آنفاً سوى اتهام واسع ضدهم: «إن السبب الرئيس للتمرد المذكور لمملكة غرناطة (عدا اللباس واللغة، اللذين كانا ذريعة وليسا سبباً حقيقياً) هو التأييد الكبير والتسهيلات التي كانوا يحظون بها من قبل النبلاء، أهل تلك الأرض... الذين يتستَّرون عليهم، ويجعلونهم يفلتون من الجرائم الشنيعة التي يرتكبونها، بحجج واهية...» كان الاتهام الرئيس الذي يوجه إليهم هو استقبالهم للصوص (الملاحقين) داخل أراضيهم. في مملكة بلنسية، ويعتبر دون سانتشو دي كاردونا Don Sancho

(1) أ. أوبييتو أرتيتا: «الأرض في أراغون في بداية القرن السابع عشر» (مجلة «إيستوديس»)، 1975، صص. 13–24).

de Cardona، أميرال أراغون، أهم نموذج لحماية الموريسكيين، وقد أدين من قِبَل محكمة التفتيش في سنة 1570م، بسبب نشاطه المؤيد للموريسكيين. وتكشف المحاكمة الكبرى التي أُخضع لها عن أنه رخَّص للموريسكيين بإقامة دار للعبادة، مخصصة للصلاة، وأنه سمح بترميم مسجد مهدَّم ببلدة أدثانيتا Adzaneta [1]. كما أنه قد ثبت بأنه، مثل الكثير من النبلاء، كان يقوم بإعطاء تصاريح لأولئك الذين يرغبون بالهجرة إلى شمال أفريقيا. إذ إن بلدة مثل مورلا Murla، التي كانت مِلكاً لِكونت Oliva، عانت ثلاث مرات خلال ثلاثة أعوام، من نقص السكان، بسبب هذه الهجرة[2].

كانت محكمة التفتيش على اطلاع بهذه الوقائع، فقد ورد في محاكمة دون سانتشو ما يأتي: «لقد تناهى إلى علم هذا الديوان المقدس، منذ عدة أيام وعن مصادر مختلفة، كيف أن سادة الرعايا الموريسكيين يؤيدون هؤلاء المتنصِّرين... لذا يجب العمل من أجل التحقيق في هذا الشأن وإصلاحه»[3]. من المعلوم أن النبلاء لم يكونوا يتميزون بالحماسة التبشيرية؛ في سنة 1542م، حدثت مواجهة بين دون سانتشو دي كاردونا وقسيس بال دي ألكالا Vall de Alcalá، الذي كان يريد إرغام موريسكيي البلدة على حضور القداس. إذ كان دون سانتشو ينصح الموريسكيين «بأن يتظاهروا بالمسيحية في العلن، ثم يكونوا مسلمين في السر». ويروي الراهب فراي ماركوس دي غوادالاخارا Fray Marcos de Guadalajara أن مدجَّني ماريَّا دي إويربا María de Huerva، على إثر الحملات التنصيرية الجماعية في سنة 1526، رفضوا تلقي العماد إلى أن جاءهم رسول من سيِّدهم، الكونت دي فوينتيس Conde de Fuentes، وأقنعهم بأن

(1) ت. هالبرين، المصدر المذكور آنفاً، ص. 96. ل. كارداياك، المصدر المذكور آنفاً، ص. 35.

(2) ت. هالبرين، المصدر المذكور آنفاً، ص. 105.

(3) المصدر نفسه، ص. 97.

يقبلوا به «وأن تظل قلوبهم لِمحمد»[1]. ورغم ذلك، كانت هناك استثناءات؛ كانت إحداها حالة كونت بيجائيرموسا، الذي كان جد مهتمٍّ بالتنصُّر الحقيقي لرعاياه، والذي ألَّف في هذا الصدد «رسالة تعليمية للتقوى» وجّهها إلى القساوسة الذين يعملون في البلدات الواقعة تحت نفوذه.

بطبيعة الحال، سيكون من الخطأ أن ننظر إلى هذا الموقف للنبلاء على أنه فقط مؤشر لروح التفاهم تجاه مشاكل هذه الأقلية. لقد كان من مصلحتهم ومصلحة ورجال إدارتهم حماية الموريسكيين. إذ إن ت. هالبيرين T. Halperin يشير إلى أن الشروط المفروضة على الرعايا الموريسكيين كانت أقسى من تلك التي كان يتحمّلها الرعايا المسيحيون. فلقد كانوا يعملون أياماً أكثر، ويدفعون ضرائب أكثر أيضاً. وهكذا، كان موريسكيو بلدة كارليت Carlet في سنة 1520م، يؤدون وحدهم، ضريبة العُشُر، وأخرى على الثِّمار... وكان عليهم أن يوفِّروا لأسيادهم الحطب الذي يطلبونه، وأن يعملوا في مزارع كرومهم مقابل أجر رمزي، وأن يبيعوا لهم البيض والدجاج، والماعز بِسعر أبخس من سعر السوق[2].

أحياناً كثيرة، كان على الفلاّح الموريسكي أن يتحمَّل أعباء ورثها من وضعه السابق كمسلم. فإلى غاية سنة 1580م، كان دوق سيغوربي Segorbe يقبض منهم ضريبة تسمَّى ضريبة المسجد. وباختصار، فإن أي شيء كان مناسبة جيدة

(1) ذكره م. س. كارّاسكو، المصدر المذكور آنفاً، ص. 28.

(2) ت. هالبرين، المصدر المذكور آنفاً، ص. 52.

يروي الأب بيتشا Pecha، مؤرخ دار إينفانتادو Infantado –ويذكره أيضاً ف. لاينا سيرّانو Layna Serrano («غوادالاخارا وآل ميندوثا»، 3، 325)– أن الدوق، وهو في طريقه إلى بلنسية لاستقبال الملكة مارغاريتاMargarita، عندما وصل إلى بلدات الموريسكيين أبى أن يؤدي للموريسكيين ثمن المؤونة بالسعر الذي كانت عليه قبل قرن، وكان ذلك من حقِّه، وأدى ثمنها بالسعر المعتاد، وهو ما شكره عليه الرعايا كثيراً. وقد كان دوق إينفانتادو Duque de Infantadoسيد بارونيّة ألبيريكي Alberique وديلياكير Deleaquer، بوصفه ماركيز ثينيتيCenete.

لمطالبتهم بضرائب استثنائية. في سنة 1576م، تلقَّى حاكم وادي غواداليست Guadalest 1800 دوقية، مقابل تدخُّله لتجنيب الموريسكيين إحدى الحملات التبشيرية[1].

هذه الابتزازات الضريبية لم تكن تُقبل دائماً دون احتجاجات؛ كانت البلدات التابعة لماركيزيّة ثينيتي Cenete وبيليث Vélez في نزاعات متواصلة مع سادتها. لكن إجمالاً، يمكن أن نعتبر أن الطرفين كانا راضيين، فمقابل الفوائد التي كان يجنيها السادة من هذه الأقلية، تأتي فرصة هذه الأخيرة في الحفاظ على هويتها. في أراغون، هناك سبب إضافي يفسّر أسلوب العيش هذا: فقد كان السادة الإقطاعيون يريدون الحفاظ على امتيازات المؤسسات المحلية، بينما كانت المعركة من أجل تذويب الموريسكيين تدار من قِبَل الهيئات الحكومية والكنسية، التي كانت تسعى إلى الاستيلاء على سلطات المؤسسات الجهوية.

من بين المدافعين عن الموريسكيين، هناك أسرة، ألا هي أسرة آل ميندوثا، التي كانت تشغل منصب القائد العام بمملكة غرناطة، تستحق إشارة خاصةً؛ من جهة، لسبب عرضي: لأننا نعثر على مصادر غنية حولهم؛ ولكن أيضاً لأن آل ميندوثا كانوا، بوجه خاص، من كبار الموظفين في تلك المملكة. وكانت ممتلكاتهم فيها محدودة جداً، أهمها بلدة ألماجاتي Almayate، قرب بيليث مالقة Vélez Málaga [2]. ولم يكن السيد إينييغو لوبيث دي ميندوثا Don Iñigo de Mendoza، ماركيز مونديخار الأول وكونت تنديجا الثاني، يتردد في إبداء مشاعره المناصِرة للموريسكيين علنا. نجده يحتج بقوة على المرسوم الملكي الصادر في 29 من يوليوز / تموز 1513م، حول ارتداء اللباس الموريسكي:

(1) ت. هالبرين، المصدر المذكور آنفاً، ص. 54.

(2) إ. مينيسيس غارثيا: «مراسلات كونت تنديجا1، صص. 128 وما يليها (مدريد، 1974).

«لقد قيل هنا عَلناً وصدر كتابةً عن مجلسكم أن سموكم أمر بإصدار قرارات لمنع النساء اللائي تنصَّرن منذ عهد حديث من ارتداء زيِّهن الموريسكي. ونعتقد أن أمراً بهذه الأهمية لا يتم إلا باتفاق مجلسكم السامي... ولكني، بِحُكم حبي لخدمتكم، وعشرتكم الطويلة، ولأنني عرفت وعاشرتُ هؤلاء الناس لمدة طويلة، لا أستطيع أن أكتم رأيي، حول السلبيات التي قيل لسموكم إن من شأن الزي المذكور أن يجلبها...»(1).

هذه المقدمة تعطي فكرة عن اللهجة الحاسمة للرسالة والطريقة التي كان صاحبها، الذي يبلغ من العمر آنذاك 71 عاماً، يدافع بها عن الموريسكيين. وفي رسالة أخرى، يوجهها في سنة 1509م إلى ابنه لويس، يحدِّد موقفه من الموريسكيين: «ما كتبته (إلى المطران الجديد) كان مناشدة له بأن يتعامل مع هؤلاء المسيحيين الجدد بالطريقة نفسها التي كان يعاملهم بها السيد المطران السابق (إيرناندو دي تالابيرا Hernando de Talavera) من جهته ومن جهتي، وألاَّ يُشعِرهم بأنهم كانوا على ضلالة، وإنما أن يقول لهم ويأمرهم بما يجب أن يفعلوه. لأنهم أناس جيدون ومطواعون وسيفعلون ما يؤمرون به بكل حب. أما إذا قيل لهم إنهم على ضلال، وإنهم قد فعلوا ما يستحقون عليه العقاب، فسيكونون في خوف دائم، وليس بوسع الشعوب أن تحب من تهابه...»(2).

وقد سار السيد لويس، الماركيز الثاني لِموندیخار، على نهج أبيه، ومنذ سنة 1515م، أصبح مدافعاً عن الأقلية الغرناطية أمام كارلوس الخامس، عندما جعل هذا الأخير من غرناطة مقرا لإقامته في سنة 1526م. عارض السياسة القمعية التي كان يدعمها محقِّقو محكمة التفتيش في مناسبتين: حين عُقِد مجلس طليطلة

(1) المصدر نفسه، الجزء 2، صص. 533–534.

(2) المصدر نفسه، الجزء 1، صص. 816–817.

في سنة 1538م، وعندما حاول أن يحصل على الغفران الكنسي لمصلحة الغرناطيين في سنة 1543م. وكان مؤيداً لمنحهم هذا الغفران دون اعتراف مسبق منهم بالذنب، على عكس ما كان يشترط محققو محكمة التفتيش. في إشارة إلى الماركيز كتب المجلس الأعلى لمحكمة التفتيش La Suprema إلى الإمبراطور قائلاً: «وإن كانت سلطة أولئك الذين أردناهم كذلك واسعة جداً، نودُّ أن نعرف الدوافع التي تحرِّكهم...»[1]. لقد توفي السيد لويس في سنة 1565م، إلا أنه في سنة 1540م كان قد جعل ابنه إينييغو طرفاً في مشاريعه، وعندما أصبح هذا الأخير الماركيز الثالث لِموندیخار، صار هدفاً لهجومات البيروقراطيين. ومنذ ذلك الحين، قلَّما سيُسمع له رأي، ولكنه، مع ذلك، لن ييأس. وفي فبراير / شباط سنة 1569م سيحرِّر مذكِّرة سيقترح فيها معاملة النساء والأطفال وأولئك الذين لم يقترفوا جرائم خطيرة بإحسان، مع اعترافه بخطورة أحداث الثورة. وسيميِّز فيها، على وجه الخصوص، بين أولئك الذين اختاروا الثورة تلقائيا وأولئك الذين أُجبِروا على مساندتها: «أن تُستَعمل الرأفة مع أولئك الذين، بطريقة ما، تم دفعهم (للتمرد)»[2]. وبعد إبعاده عن مسرح العمليات، وجَّه رسالة، مرة أخرى، للكاتب الملكي، باثكيث سالاثار Vázquez Salazar في 11 من أغسطس / آب 1569م، يقول فيها: «أدعو الرب أن تسير الأمور كما يجب، لأنني ما زلت أعتقد أنه يجب أن تُسيَّر الأمور بالحكمة وليس بالقوة، وإذا كان لا بد من استعمال القوة، فليس بالطريقة التي تُستعمل بها الآن»[3]. إلا أن هذه الكلمات، باعتبار التاريخ الذي خُطَّت فيه، لم تكن سوى كلمات رجل منعزل، لم يكن أحد، تقريباً، في الجانب المسيحي يتقاسم معه وجهات

(1) أ. ع. س.، الديوان الملكي، الملف 28، ص. 54.

(2) م. ب. خ.، الدفعة الأولى، ص. 174.

(3) إ. سبيفاكوفسكي: «فصل من الحرب ضد الموريسكيين: خسارة حكم الحمراء من قبل كونت تينديجا الخامس (1569)» (مجلة هسبانيا، 1971، ص. 419.

نظره.

بين الموريسكيين أيضاً كان هناك فريق أبدى ولاءه للمسيحيين دون أي تحفُّظ. كان للعمل التبشيري، بوجه خاص، بعض الأثر. إذا كانت حالات المسيحيين الذين اجتذبهم الإسلام استثنائية تماماً[1]، فإن عدد الموريسكيين الذين يمكن الجزم بأنهم أصبحوا مسيحيين حقيقيين لم يكن قليلاً. ويذكر توليو هالبيرين Tulio Halperín بعض الأمثلة[2]: كألونسو كورنيخوِ Alonso Cornejo وهو من سكان بلدة غايبييل Gaybiel، في جبل إيسباداان Espadán، الذي مَثَل بنفسه أمام محكمة التفتيش، متأثراً بإحدى الخطب الدينية بمناسبة الصوم الكبير المسيحي، في سنة 1583م. أو بالتاسار ألاكوا Baltasar Alaqua، وهو ابن فقيه، الذي اعتنق المسيحية بعد سماعه لخطبة البطِريَرك ريبيرا Ribera. وقد سبق وذكرنا حالة موريسكيَّين من كامبو دي كريبتانا Campo de Criptana أعلنا اعتناقهما للمسيحية وتزوَّجا، رغم مقاطعة أبناء جنسهما لهما؛ وبوسع هذه القائمة أن تطول. سنرى كيف أن بعضهم، عند حدوث عملية النفي، سيموتون كشهداء للمسيحية. ويبدو أنه، بين النساء، على وجه الخصوص،

(1) لم تتهم محكمة التفتيش الأميرال دون سانتشو دي كاردونا بممارسة الإسلام، وإنما بعدم الاعتراف وتناول القربان المقدس لمدة أزيد من عشرين سنة، وباتباعه، في بعض الجوانب، «الخطأ الذي يرتكبه عموم اللوثريين» (بورونات، المصدر السالف الذكر، 1، ص. 443 وما يليها).
في سنة 1606م، قُدِّم للمحاكمة أحد المسيحيين القدامى، من بلدة كوثينتاينا Cocentaina، ويدعى فرانثيسكو ديسكالثو Francisco Descalzo، لأنه كان يعيش مثل المسلمين، ويردد بعض الأغاني، التي يرافقها بعزف العود، يدعو فيها إلى صيام شهر رمضان. وكان يعيش مع موريسكية، ويتنقلان معاً بين القرى. (لونغاس: الحياة الدينية للموريسكيين، ص. 226).
وهناك حالة غريبة للتمازج وعدم الاستقرار الديني، وهي تقليدية بالنسبة إلى الوضعية التي كانت تعيشها العديد من القرى الإسبانية، وهي حالة أحد اليهود المتنصرين الذي كان متزوجاً من موريسكية، ويذكره كابيثودو أسترابن: «أخبار ووثائق حول الموريسكيين الأراغونيين»، في مجلة الدراسات العربية والعبرية، الجزء 5، ص. 107.
(2) المصدر المذكور آنفاً، ص. 96.

كان هناك الكثير من المسيحيات المخلصات، وحتى شديدات التدين، على الأقل، في الأماكن التي كان فيها اختلاط كبير للأعراق؛ وقد أشار ثيربانتيس Cervantes إلى هذا التفصيل، في الفصل الشهير حول الموريسكي ريكوتي Ricote ؛ فهو يصف زوجته فرانثيسكا ريكوتا Ricota Francisca وابنته ريكوتا Ricota بأنهما «مسيحيتان لا غبار عليهما»، بينما يقول ريكوتي عن نفسه: «رغم أنني لست مسيحياً بشكل كامل، إلا أنني مسيحي أكثر مني مسلماً، وأسأل الله دائماً أن يلهمني البصيرة ويهديني إلى سبيل عبادته»[1]. يجب ألا ننسى أن عائلة ريكوتي كانت من منطقة لامانتشا القشتالية. في أراغون وبلنسية، مثل هذا الوصف لعائلة موريسكية يغلب عليها الطابع المسيحي، سيكون أقل تصديقاً.

لكن الأمر الواقع هو أن رجال الدين ذوي الأصول الموريسكية هم أكبر عدداً مما يمكن توقُّعه. في إيكستريمادورا، يذكر إحصاء سنة 1594م سبعة منهم: ففيليبي بوبيل Felipe Pubill، قسيس طورطوسا Tortosa في بداية القرن السابع عشر، كان موريسكياً[2]. ولقد سبق أن ذكرنا الدور الذي أداه القسيس خوان أندريس Juan Andrés، الذي كان فقيه شاطبة Játiva سابقاً، واليسوعي ألبوتودو Albotodo في غرناطة، والمحامي طورِّيخوس Torrijos، قسِّيس دارِّيكال Darrical. ولنذكر أيضاً فرانثيسكو لوبيث تاماريد Francisco López Tamarid، قسِّيس سورباس Sorbas، وبعد ذلك قسِّيس بِيرا Vera، الذي أحرق الموريسكيون المتمردون منازله بأنطاس Antas، بعد أن سرقوا

(1) فرانثيسكو ماركيث بيجانويا: «الموريسكي ريكوتي أو مصلحة الدولة العليا الإسبانية» (وأيضاً في «شخصيات ومواضيع دون كيشوت»، مدريد، 1975) دراسة مكتملة وتتضمن فهرسا بيبليوغرافيا واسعا، يعفينا من التعمق في الحديث عن هذه النقطة.

(2) فيرنانديث نييبا، مصدر سبق ذكره، ص. 155. ب. فانسون: «موريسكيو إكستريمادورا»، ص. 440.

أبقاره، و200 من ماعزه، وأثاث بيته، الذي يقدَّر بِـ 400 دوقية[1]. كان لوبيث تاماريد، إلى جانب طورِّيخوس والدكتور مارين، ضمن الوفد المسيحي الذي أجرى مفاوضات مع الحبقي في مايو / أيار من سنة 1570م. والدكتور مارين هذا شخصية غريبة من نوعها، نجده مشتركا في مشاريع عديدة: كان مدرِّسا للعلوم الكنسية في المدرسة التابعة لِكاتدرائية ألمرية، وكان يحظى بتقدير كبير بين الموريسكيين، إذا ما صدَّقنا تعليق مارمول Mármol إذ يقول عنه: «(...) الذي كان يحظى باحترام كبير من قِبَل موريسكيي ذلك البلد»[2]. ويؤكد هذا الجزم أنه لم يتعرض لأي أذى في تابيرناس، عندما فاجأته غارة للقراصنة، في 24 من سبتمبر / أيلول سنة 1566م. إذ إن القراصنة اكتفوا بسرقة مال الإرسالية الذي كان قد ائتمنه إياه مجلس الكاتدرائية[3]. وفي الوقت نفسه، كان يحظى بتقدير كبير أيضاً من قِبَل السلطات المسيحية؛ فقد قال عنه أريبلو دي ثواثو Arévalo de Zuazo في سنة 1583م: «ما من شخص من مقامه أدَّى واجبه أفضل منه، ولا وجد استحسانا من الحكام أكثر منه. وبما أن دوق أركوس والكاردينال دون بيدرو دي ديثا كانا مدركين لهذا الأمر، فقد كانا يكلِّفانه بكل المسائل المهمة التي تتعلق بتلك الأبرشية، وما قَتل إلا دفاعاً عن نفسه، لكن ذلك كلَّفه كثيراً، إذ إن المسؤولين عن كنيسته كانوا يقولون أنه يُعَدُّ محروماً كنسياً، ولا ينبغي له أن يحمل ثمار الكنيسة... كان عالما ورجل دين كبير ويعتبر من المسيحيين الصالحين...»[4].

ونجد مدرِّس العلوم الكنسية هذا يتطوَّع في سنة 1573م، لخوض مفاوضات بشأن استسلام المنفي الشهير، «الشُّريقي» El Joraique، الذي كان على

(1) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,188.

(2) المصدر المذكور آنفاً، ص. 222.

(3) خ. أ. طابيا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 97.

(4) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,185.

معرفة به منذ سنوات؛ بعد ذلك ببضعة أشهر، ستُسنَد إليه مهمة جمع المال الضروري لافتداء سكان «كهوف المنصورة» Cuevas de Almanzora الذين كان القراصنة قد أسروهم على إثر غارة حدثت في نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1573م. وفي سنة 1577م، سيحضر كشاهدٍ في قضية مراعي بلدة خِيرغال Gérgal. إلا أن خصومة بعض رجال الدين له، ولغته الحرة، والعلاقات الطيبة التي حافظ عليها دائماً مع من كانوا إخوانه في الدين سابقاً، سبَّبت له الكثير من المتاعب. وخلال عقد 1570م، سيرى نفسه متورِّطاً في قضيتين: الأولى مع أحد «أقارب» محكمة التفتيش، والثانية بسبب قضية غامضة، لِماشية له تمَّت مصادرتها، ورغم أن مجلس كاتدرائية ألمرية حاول طرده من كنفها، إلا أنه ظل بها إلى أن توفي حوالي سنة 1600م، عن عمر يناهز الثمانين[1].

هؤلاء الكنسيون لم يكونوا ينحدرون لا من النخبة الموريسكية ولا من الطبقات الأكثر تواضعاً؛ كانت أملاك مارين ضئيلة؛ وكان ألبوتودو ينحدر من عائلة للحدَّادين والنحاسين؛ بينما ينحدر طورِّيخوس، دون أدنى شك، من عائلة ميسورة للفلاحين. كان تقديم النذور يمثل بالنسبة إليهم نوعا من الارتقاء الاجتماعي. في المقابل، يبدو أن الطبقة الموريسكية الراقية لم تقدِّم قساوسة ولا رهبانا. ومع ذلك، فإن أكبر عدد للمسيحيين المقتنعين نجده ينشأ في كنفها. وهذا الأمر، بلا شك، كان نتيجة الأثر الذي تركته عمليات التبشير والتي كانت موجَّهة، بوجه خاص، لمن كانوا يسمَّون بـ «الرئيسين»، وعن موقف الشعب المسيحي، الذي لم يكن يشمل العائلات الكبرى ذات الانحدار الإسلامي بالاحتقار الذي كان يحيط به هذه الأقلية. كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار السياسة الذكية التي انتهجها الملوك، الذين كانوا يعطون

(1) المصدر نفسه، الملف 2,178 (وثائق مؤرخة بِـ 10–02–1576 وبِـ 13–04–1576) والملف 2,179 (وثائق بتاريخ 26–01–1577).

امتيازات لشخصيات مرموقة، كان ولاؤها لهم مضموناً. لقد ذكرنا في مملكة غرناطة أسرة الزيريين Ziríes وآل بالاثيوس Palacios، وبوسعنا أن نذكر أُسراً أخرى: آل فوستيرو Fustero، آل لوبيث كايبونا López Caibona، آل نونييث Núñez، وبني فاس مولاي Fez Muley [1]... فهل حدث الشيء نفسه في بلنسية؟ إن ت. هالبيرين يجيب بالنفي[2]، ولكننا نحسبه يجازف بهذه الإجابة. في سنة 1526م، لم تشارك النخبة الموريسكية البلنسية في الثورة. وسيكون من المستغرَب ألاّ تكون هذه الفئة قد كوفئت، وألا تكون قد اندمجت بعض الشيء في الطبقة العليا للمجتمع المسيحي. ولا بد أن حالة كُوسمي دي ابن عامر Cosme de Abenamir لم تكن حالة منعزلة. هذه الشخصية، التي تنحدر من أسرة نبيلة وثرِيَّة، أدّت دوراً عسكرياً أساسياً في إخماد الثورة التي قامت بها حركة «الأخويات المهنية»[3]. لم يشارك هذا الشخص في ثورة سنة 1526م. وأتاح له ولاؤه اعتراف السلطات المسيحية بلقبه النبيل ومنحه حق حمل السلاح هو وسلالته. وهناك كُوسمي ابن عامر Cosme Abenamir آخر، ولعله حفيد الأول، اتُّهم بالهرطقة من قِبَل محكمة التفتيش في سنة 1567م، وقد ضمنه اثنان من النبلاء المسيحيين؛ وهما الأخوان كارّوث دي بيلاريغ Carroz de Vilarig [4]. إن موقف أسرة ابن عامر والمصاعب التي وجدها لا تكاد تختلف عن تلك التي مرَّت بها الطبقة الراقية الغرناطية، كما رأينا ذلك عن طريق المثال النموذجي لِآل غرانادا بينيغاس Granada Venegas. هذه العائلة تنحدر من الأمير سيدي يحيى Cidi Yahya، عمدة

---

(1) أ. دومينغيث أورتيث: «بعض المعطيات حول الموريسكيين الغرناطيين» المجلة المنوعة للدراسات المخصصة للأستاذ أنطونيو مارين أوثيتي (غرناطة، 1974).

(2) المصدر المذكور آنفاً، ص. 76.

(3) ر. غارثيا كارثيل وإ. ثيسكار باجاريس: «الموريسكيون وحركة الأخويات المهنية» (بلنسية، 1974)، ص. 128.

(4) بورونات، المصدر المذكور آنفاً، الجزء 1، ص. 556.

ألمريَّة وابن عم «الصغير» El Zagal، الذي سلَّم باثاBaza، في سنة 1489م، بعد مقاومة دامت خمسة أشهر. ومنذ هذا التاريخ، ستكرِّس هذه العائلة نفسها لخدمة ملوك إسبانيا؛ سواءٌ سيدي يحيى، الذي أصبح يدعى دون بيدرو دي غراندا Don Pedro de Granada، أو ابنه ألونسو Alonso، عضو المجلس البلدي لغرناطة والترجمان الرئيس- أي الرسمي- أو حفيده ألونسو الثاني[1]. فقد تقلد هذان الأخيران أيضاً المنصب نفسه. وجميعهم كانوا يحملون لقب فرسان سانتياغو، فقد كانوا أسياد كامبوتيخار Campotéjar كما كانوا كذلك القائمين على حدائق «جنة العريف» El Generalife[2].

وكان ألونسو الثاني يشغل منصب نائب غرناطة في مجالس المدينة، في سنة 1566م، وقد أدّى دوراً بارزاً خلال ثورة 1568-1570م بجانب ماركيز مونديخار، ثم بعد ذلك، بجانب دون خوان النمسا Don Juan de Austria[3]. وقد تسبَّبت له هذه الأحداث في خسارة كبيرة وتدهور مادي ملموس. عند نهاية هذا النزاع، كان دخْله يُقدَّر بِـ 3000 دوقية سنوية، وهو مبلغ مريح، لكنه لم يكن كافياً لإعالة بيت كبير. في التاريخ نفسه، كانت ثروة خيرونيمو رينخيفو Gerónimo Rengifo، أخ ألونسو، تصل إلى 10,000 دوقية، وثروة ابن عمه دون ألونسو بينيغاس دي ألاركون Don Alonso Venegas de Alarcón إلى 15,000 دوقية. وقد حصل دون ألونسو في سنة 1574م على معاش سنوي قدره 400 دوقية، «باعتبار أنه (...) خلال ذلك التمرد، أنفق من ماله الخاص»[4].

بعد أن أثبتنا الروابط القائمة بين طبقة النبلاء الموريسكيين والمسيحيين، تطرح هنا مشكلة العلاقات القائمة بين النبلاء الموريسكيين ذاتها، وبوجه

(1) الأرشيف البلدي لغرناطة، القرارات، 5، الورقة 101.

(2) الحدائق التابعة لقصر الحمراء. (المترجم)

(3) أ. ع. س.، ديوان قشتالة، الملف 2,171.

(4) المصدر نفسه، المراسيم، الكتاب 257، الورقة 1°

أشمل، بين كل «المتعاونين» (مع المسيحيين) بمجموع الشعب الموريسكي. من المؤكد أن هذه الأواصر لم تُقطع قَطّ. صحيح أن البعض منهم، مثل لوبيث تاماريد أو ألبوتودو أو أسرة الزيريين عانوا من أعمال انتقامية من قِبل الثوار، ولا شك أن ذلك كان بسبب حماستهم الدينية الشديدة كمسحيين جدد، وكانت تدفعهم إلى الرغبة في تناسي أصولهم وتجرُّهم إلى اتخاذ مواقف متطرِّفة، إلا أن تلك لم تكن سوى استثناءات. ولنقرأ من جديد، تلك التدخلات الممتازة التي قام بها فرانثيسكو نونييث مولاي Francisco Núñez Muley، الذي لم يكن ولاؤه ولا استقامته الدينية يوماً في موضع شك[1]. على مدى حياته التي استغلها جيداً، خلال عقد العشرينات من القرن السادس عشر، وخاصةً في سنة 1566م، حيث وضع كل موهبته في خدمة الموريسكيين. أما دون ألونسو دي غرانادا بينيغاس Granada Venegas، فقد أصبح مستهدفاً من هجمات البيروقراطيين، تقريباً بالقدر نفسه الذي كان مستهدفاً أيضاً ماركيز مونديخار. فقد اتهمه دون بيدرو دي ديثا Don Pedro de Deza في رسالة وجّهها إلى الكاردينال إيسبينوسا Cardenal Espinosa بأنه قد أمر بجلد ثلاثة مسيحيين قدامى[2]. ولنتذكّر الآمال الكبرى التي كانت تراود الغرناطيين المطرودين بالعودة إلى ديارهم في سنة 1577م. ألم يكن يقال أن دون ألونسو شخصياً سيتدخل أمام الملك، في هذا الشأن؟ على ضوء هذا الحدث، بوسعنا أن نقيِّم المكانة الكبرى التي كانت تحتلها هذه الشخصية. وقد رأينا أيضاً كيف أن مارين، مدرِّس العلوم الكنسية، كان على علاقة دائمة مع أبناء جلدته. أما فيما يتعلق بآل ابن عامر، فقد اتُّهِموا في سنة 1567م بأنهم يعملون من أجل أن يظل الموريسكيون مسلمين حقيقيين[3].

(1) غاجيغو بورين – غامير ساندوبال، المصدر المذكور أنفاً، ص. 190.

(2) م. ب. خ، الدفعة الأولى، ص. 36، الوثيقة بتاريخ 4–7–1570.

(3) بورونات، المصدر المذكور آنفاً، الجزء 1، ص. 546.

وهناك حدثٌ آخر يقودنا إلى الوجهة ذاتها: العثور في غرناطة على بردية بِطورّي توربيانا Torre Turpiana في سنة 1588م، وعلى الكتب الرصاصية Libros Plúmbeos بحي الساكرومونتي Sacromonte الغرناطي في سنة 1595م، والتي تؤكد أن المسيح ليس ابن الله. وقد ثبت أن هذه التزويرات كانت بمثابة محاولة توفيقية (وهي ليست الوحيدة) بين المسيحية والإسلام. وقد كان أصحاب هذه المؤلفات المحتملون، ألونسو ديل كاستيجو Alonso del Castillo وميغيل دي لونا Miguel de Luna، ينتميان بالذات إلى هذه المجموعة من الموريسكيين المعتدلين أو المتعاونين[1]. لذلك، من حقِّنا أن نفكر أن المعتدلين المسيحيين والموريسكيين، الذين كان بينهم وفاق لا شك فيه، وبمستويات عالية، أدوا دوراً رئيساً في صراع الحضارتين؛ لقد شجَّعوا التبادل الثقافي، وطيلة الفترة التي كان لديهم فيها تأثير على الدوائر الحكومية، عملوا على تأجيل القطيعة النهائية. ولمدة طويلة، مثَّلوا، على حدٍّ سواء، الأمل والنموذج الأمثل لسياسة الاندماج.

* * *

من الصعب الخروج باستنتاجات من مجموعة معطيات جد متغايرة، وفي كثير من الأحيان، متناقضة. هل كان الاندماج التام أمراً ممكنا على المدى الطويل؟ إنه سؤال تستحيل الإجابة عنه؛ كانت المشكلة جد معقدة، ومع أن جذورها كانت دينية، كما رأينا، إلا أن هناك عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية كانت تجعلها أكثر تعقيدا، مما كان سيشكِّل سبباً لاستمرار التوترات، حتى إذا ما اعتبرنا أن المواجهة ذات الطابع الديني، ابتداءً من عصر الأنوار الإسباني،

(1) داريُو كابانيلاس: «الموريسكي الغرناطي، ألونسو ديل كاستيجو» (غرناطة، 1965).

كانت ستصبح أقل حِدَّةً. وإذا ما تركنا جانباً محاولات التنبؤ المستقبلية الارتجاعية هذه، التي لا تجدي نفعا، ما يمكننا أن نقوله بشيء من اليقين هو أنه، ربما في ظل موقف أكثر تفهُّماً من قبل المؤسسات، كانت حدة التوترات بين المجموعتين ستخفُّ إلى أن يتحقق قدر مقبول من التعايش، كالذي كان سائدا في العصور الوسطى: تعايش لا يخلو من صراعات، لكنه لا يتعارض مع روح التعاون داخل وطن واحد. إذ إن الموريسكيين، مع أنهم وصلوا إلى حدِّ كره الدولة الإسبانية والأشخاص الذين يجسِّدونها، إلا أنهم لم يتوقفوا يوماً عن اعتبار أنفسهم كإسبانيين، حتى بعد أن أُلقِي بهم خارج وطنهم.

إن التفاهم والتعاطف مع القضية الموريسكية كان خاصّيّة لأقلية جد مثقفة ومحدودة. في إشارته إلى كتاب «ابن السرَّاج والجميلة شريفة» El Abencerraje y la hermosa Jarifa، وهو قمة ما كُتِب في إطار الأدب الموريسكي، كَتب الماركيز دي بيجانويبا Marqués de Villanueva قائلاً: «في هذه الجوهرة الثمينة، التي ينبع منها جنس أدبي بكامله، ينصهر آخر نفَسٍ لعادة التعايش الإسباني بين الديانات السماوية الثلاث مع حلم الأخوّة الكونية الإنساني، في إطار فضيلة مذهب الرواقية الجديد. لذلك، ليس بوسعنا أن نتصور شيئاً أكثر تعارضا مع إسبانيا فيليبي الثاني من هذه النوعية من الأفكار، التي تغذَّت في كنف الأرستقراطية المثقفة الراقية، التي لم تُتح لها فرصة التعبير عن ذاتها إلا في حقل الإبداع الأدبي»[1].

ولنحذر، مع ذلك، من استخراج نتائج مبالَغٍ فيها من هذه «الموروفيليا

(1) المصدر المذكور آنفاً، ص. 244. يدور الموضوع الرئيسي لكتاب «ابن السراج...» حول التسامح، وقوة المشاعر التي تطغى على الاختلافات الدينية. ويبدو أن النموذج لها كان هو عائلة شيمينيث إمبرون Ximénez Embrún، وهي عائلة يهودية متنصرة أراغونية. (نفس المصدر، 248. في إشارة إلى الأعمال الرئيسة لدون فرانثيسكو لوبيث إيسترادا Francisco López Estrada).

الأدبية»[1] التي يتّسم بها عصرنا الذهبي. بين مسلمي العصور الوسطى الذين يقدَّمون بصورة مثالية وموريسكيي القرن السادس عشر المضطهدين كانت تفصل كل الهوة التي توجد بين المثالية الخالصة والواقع المرير. ففراي لويس دي ليون Fray Luis de León نفسه الذي كان يمتدح «الحكيم المسلم» كان يشعر بعداوة لا حدود لها تجاه الموريسكيين، كما سبق وأشار إلى ذلك أثورين Azorín؛ وهو موقف لم يكن ليُتوقّع من صاحب «أنشودة الحياة الهادئة»، الذي ينحدر من أحد المعاقبين من قِبَل محكمة التفتيش[2]. وثيربانتيس Cervantes نفسه لا يتحدث عن الموريسكيين في رواية «بيرسيليس» Persiles و«حديث الكلاب» El Coloquio de los perros بالتعاطف نفسه الذي يتحدث به عنهم في «دون كيشوت» Don Quijote. إن الدّفاع عن الموريسكيين الذي قامت به عدة مدن، ومجهوداتها في إطار إعاقة قرار الطرد كانت بالأحرى بدافع التخوف من الأضرار المادية التي كانت ستلحق بها جرّاء ذلك، قبل أن تكون بدوافع إيثارية.

(1) أو «الإعجاب بالمسلم»، وهو تيار أدبي عرفته أوروبا خلال العصر الذهبي يعتمد تصوير المسلم بشكل مثالي، ووصفا يمتزج فيه التاريخ بالأسطورة. (المترجم).
لكي نفهم ظاهرة «الموروفيليا الأدبية»، وهو موضوع واسع لا نستطيع الخوض فيه، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن التعارض بين المسلم المحارب، السخي، الفنان والمنجّم، والموريسكي القذر، الذي لا يتوقف عن الإنجاب والمتدهور ليس غريبا على تلك الوضعية. فقد كانت هناك نماذج مماثلة، كحالة الإغريقي الكلاسيكي، الذي كان يثير إعجاب الرومان، والذين كانوا يحتقرون أحفاده، الذين كانت أوضاعهم متدهورة. في الحقيقة، حول هذا الموضوع، نفتقر إلى مرجع أساسي، لكن سيكون من المفيد مراجعة أعمال كالذي قام به سيرو: «الموروفيليا الأدبية في إسبانيا خلال القرن السادس عشر». («المجلة الإسبانية»، 1938–1940). سوليداد كارّاسكو: «مسلم غرناطة في الأدب»، مدريد، 1956. خوسي فراديخاس: «مسلمون وموريسكيون في مسرح كالديرون»، («تامودة»، 1957). و«الأغاني الشعبية الموريسكية» («دفاتر المكتبة الإسبانية لتطوان»، 1964).

(2) إن فراي لويس دي ليون لا يذكرهم دون أن يرفق اسمهم بنعت «الكفار». ثم إن «أنشودة سانتياغو» وتلك التي أهداها إلى دون بيدرو بورتوكارّيرو (الأبيض والقمة العالية) تحملان نبرة عدائيةً صريحةً تجاه الموريسكيين المتمردين.

في الجانب الآخر، حتى المجموعات الموريسكية التي كانت أقرب إلى الاندماج، كانت تفضِّل العيش متجمِّعة في أحياء خاصةً، والاستمرار في دفن أمواتها في المقابر التقليدية. وعدا حالات قليلة، كانت مشاعر التخوف والكره المتبادل سائدة إلى حدٍّ كبير. في البلدات ذات الساكنة المختلطة كان الفضول والوشاية والتهكم السّمِج[1] يشكِّل جزءاً من الجو المعتاد. أما في مجال التعايش المادي النفعي، فإننا نعرف أن خدمات الموريسكيين كان لها تقديرها. نادراً ما كانت الخصومات تصل إلى حدِّ المواجهة بحمل السلاح. إن قرار الطرد لم يكن حدثاً لا يمكن تجنُّبه، ولم يكن مطلباً للأغلبية المسيحية. بل كان تدبيراً فُرض من الجهات العليا، وتم قبوله دون حماس، وببعض المقاومة السلبية أحياناً. وهذا هو التاريخ الذي ما يزال قيد الرواية.

(1) «كان بِيَدِ أي مسيحي أن يجعلهم يظلون أياماً دون أن يشربوا، لأنه كان يكفي دهن منبع الماء بشيء من شحم الخنزير حتى لا يشربوا منه لمدة أيام بأي حال من الأحوال، ومثل هذه التهكمات كانت كثيرة ومضحكة وكانت تحدث بشكل معتاد».

الجزء الثالث

الفصل 8

أحداث ما قبل مرحلة الطرد مباشرة

في سنة 1598م، خَلَفَ فيليبي الثالث والدَه فيليبي الثاني في الحكم. كان الملك الجديد مختلفاً تماماً عن السابق؛ إذ خَلفَ عاهلاً ذا توجه ذاتي، مستبداً، ذا إرادة قوية وقدرة تصرف عالية، عاهلٌ آخر ليِّن، مسالم ويسهل التأثير عليه؛ كان تديّن فيليبي الثاني متطرِّفاً، ومتوافقاً مع نظام الامتيازات الحصرية للملكية، الذي لم يكن فقط حبّاً في السلطة، وإنما قناعة منه بأن الله قد وضع بين يديه مسؤولية كنيسته، كمؤسّسة دنيوية؛ بينما كان تديّن ابنه مثل تديّن الكثير من العائلات الإسبانية للقرن السّابع عشر: تديّنٌ عاطفي، خالٍ من أي مضمون ثقافي، يقتصر على ممارسة الأعمال الخيريّة والشّعائر الظّاهرية. لم تجد العَقبات التي حاولت المجالس وضعها أمام تزايد الطوائف الدينية صدىً كبيراً، لأن الملك نفسه هو الذي كان يشجِّع إنشاء تلك المؤسسات. وحتى اليسوعيون الذين لم يتمكنوا على عهد الملك السابق كسر الشكوك التي تحوم حولهم في البلاط بشكل تام، منذ سنة 1598م، سيحظون بامتيازات لا حصر لها. وهذه القرارات الملكية كانت تدعمها قرارات الملكة مارغاريتا دي أوستريا Margarita de Austria، التي كان موقفها من الشؤون الدينّية جداً شبيهاً بموقف الملك.

في نظام المَلكيّة المطلقة، يكون القرار الأخير دائماً للملك؛ لذلك علينا أن ندرس بعمق نفسيّة فيليبي الثالث والتأثيرات التي كانت تمارَس عليه حتى نفهم السَّبب الذي جعله يتَّخذ قراراً تراجع أمام خُطورته الملك السابق. من يتبنَّون وجهة النظر القائلة بأن فيليبي الثاني كان متصلّباً ومتطرِّفاً عليهم أن يشرحوا لماذا عامَل الموريسكيين بشدَّة أقل من تلك التي عاملهم بها ابنه، الذي

يُنسب إليه طبعٌ أكثر طيبة. ومما يزيد المسألة غموضاً هو أن الرجل الذي كان يحظى بالثقة التامة لدى فيليبي الثالث، والحاكم الحقيقي للمملكة خلال تلك السنوات بسبب إهمال الملك غير المؤهل لمهامه، كان هو السيد فرانثيسكو دي ساندوبال Francisco de Sandoval، ماركيز دينيا Marqués de Denia ودوق ليرما Duque de Lerma، الذي كان محيطاً بالمشكلة الموريسكية، وسيِّداً للعديد من الرعايا من أبناء هذه الإثنية، والنّاطق باسم النّبلاء البلنسيين المُعارضين لقرار الطّرد.

يتعلّق الأمر إذن بمشكلة مُعقَّدة بسبب تعدّد عناصرها، ولأن الأسباب التي دفعت التاج بالنهاية إلى اتخاذ هذا الحل الجذري، على الرغم من الحصول على العديد من الوثائق الأصلية، ليست واضحةً تماماً، وربما لن تتضح أبداً. لأنه ربما يجب البحث عنها في حواراتٍ لم تترك أثراً، بين الملك وأكثر المقرَّبين إليه. ومع ذلك، ورغم غياب تفسيرٍ مقنع تماماً للأسباب التي أدَّت إلى الطرد، نستطيع أن نحدِّد بعض الوقائع بشيء من الدقة.

لقد نُفِّذ الحل النهائي بعد عشر سنوات من التّردُّد: عشر سنوات لا بد أن خلالها طُرِحت وقُيِّمت وقورنت الكثير من الآراء المختلفة. وينبغي أن نستبعد فكرة أن يكون السبب الرئيس هو الضغط الذي يمارسه الرأي العام. صحيح أن الرأي العام، بوجه عام، لم يكن لمصلحة الموريسكيين، ولكننا لا نجد مطالبات جماعية مؤيِّدة لإجراءً الطرد لا في الوثائق المتعلِّقة بالمجالس، ولا في أدب ذلك العصر؛ فقط نجد مطالبات بوضع حدٍّ لبعض التجاوزات، ووضع حدٍّ للُّصوصيّة، وبمنع الموريسكيين من ممارسة بعض المهن... إن المَطالبات بقرار الطرد لم تصدر إلا من أشخاص معدودين.

كانت مسؤولية الكنيسة في هذا الخصوص موضع نقاش واسع؛ إذ إن ذلك الإجراءً تم تبريره، جُزئيّاً، بأسباب دينيّة، ولا بد أن عرائض بعض الكنسيين

كان لها وزن كبير، وبلا شك، لا نستطيع التقليل من حجم التأثير الذي مارسه بعض الأساقفة، وخاصةً البطريرك ريبيرا Ribera، مطران بلنسية، كما سنرى في الصفحات التالية؛ وبوتيرة أقل، بعض رجال الدين مثل الأب بليدا، الذي سنخصُّهُ ببعض السطور لِنُبرز العوائق التي اصطدم بها ممثِّلو الفريق الأكثر تعصُّباً. لقد عُيِّن الدومينيكي خايمي بليدا Jaime Bleda، مؤلِّف كتاب «الدفاع عن العقيدة» Defensio fidei و«تاريخ مسلمي إسبانيا» Crónicas de los moros de España (بلنسية، 1618)، من قِبَل ريبيرا على أبرشية كوربيرا Corbera، وهي بلدة موريسكية؛ وإذا كان آنذاك يكِنُّ للموريسكيين تلك المشاعر التي يُعبِّر عنها في مؤلفاته، فإن اختياره هذا لم يكن موفَّقاً؛ وبوسعنا أن نفترض أنه كان يأمل في جني ثمار من وراء نشاطه التَّبشيري، وأنه عندما فشِل في تحقيق ذلك، تولَّد داخله ذلك الحقد الذي لا يمكنه أن يكون إنجيلياً. ومنذ أن تولَّى العرشَ فيليبي الثالث، ضاعف الأب بليدا العرائض والزيارات إليه وإلى أكبر المقرَّبين إليه، بهدف إقناعهم بضرورة اتخاذ إجراءً الطرد الشامل والفوري؛ إلا أن فكرته قوبلت بفتور من أغلبية الوزراء الملكيين؛ بل حتى إنه في سنة 1601م، عندما أراد ترجمة كتابه «الدفاع عن العقيدة» إلى اللغة القشتالية، رأى مراقب المملكة الأب لويس دي لا فوينتي P. Luis de la Fuente، ذلك غير مناسب. وفي عدة فصول من كتابه «تاريخ المسلمين...»[1]، يتحدث عن فشل مساعيه في كلٍّ من مدريد وروما، حيث لم يؤدِّ به موقفه الذي لا يطاق إلى رفض حُججِه التي كانت تُطالب باعتبار جميع الموريسكيين مُرتدِّين فحسب، بل وأيضاً إلى منعه من العودة إلى روما، وحتى من الخروج من الدِّير الذي كان يقيم فيه. لكنه، مع ذلك، سيعود إليها قبيل تنفيذ عملية الطرد. وهذه المرة، على ما يبدو، في مهمَّة رسميَّة تسعى للحصول على تأييد لهذا الإجراء؛ إلا أن

(1) بوجه خاص، الكتاب الثامن، الفصل 18 وما يليه.

مشاورات محكمة التفتيش بِروما توقَّفت بأمر من البابا بول الخامس، الذي، كما أوضح ذلك بيريث بوستامانتي Pérez Bustamante، لم يكتف بعدم الموافقة على الطرد فحسب، بل ظل إلى اللحظة الأخيرة ينصح بالاستمرار في تلقين الدين المسيحي للموريسكيين. وفي سنة 1611م، أمر بِشطب مَقطعين من مؤلف الأب فونسيكا P. Fonseca: المقطع الذي يشير إلى أن البابا كان قد امتنع عن استقبال المهجَّرين داخل أراضيه، وآخر يفترض أن البابا قد قبِل بقرار الطرد، لأنه لم يعلم به إلا في آخر لحظة، عندما كان قد دخل حيِّز التنفيذ.[1]

يبدو بديهياً، إذن، أن فكرة الطرد لم تنبثق عن الكنيسة؛ كان هناك رجال دين مؤيدون لها، ويمكن اعتبار بعضهم مسؤولين عنها أو مشتركين في المسؤولية. لكن ليس جمهور رجال الدين، الذين كان من شأنهم أن يكسبوا القليل، ويخسروا الكثير من جرَّاء هذا القرار؛ وحتى محقِّقو محكمة التفتيش، وهم السوط الرهيب المسلط على الشعب الموريسكي المسكين، كانوا يعرفون أن دخلهم سيتقلص بشكل ملموس إذا ما غاب ضحاياهم الذين يغذونه. وقد يكون من المشروع التفكير بأن هذه الأسباب المادية لم تكن وحدها، بل أيضاً هناك أسباب دينيَّة أخرى ذات وزن أكبر، هي التي جعلت المحقق العام نينيو دي غيبارا Niño de Guevara يميل إلى استبعاد مقترح بليدٍ نهائياً، الذي كان يدعو إلى إيقاع حكم إدانة شامل على الأقلية الموريسكية بأسرها.

في المقابل، من المحتمل أن تكون التقوى التي تُنسَب إلى الملكة مارغاريتا بشكل خاطئ قد أثَّرت بشكل حاسم في الموقف المتردِّد للملك. في خطبةٍ لرئيس دير سان أغوستين San Agustín بغرناطة، ألقاها بمناسبة جنازتها، أثنى هذا الأخير على «الكراهية المباركة» التي كانت تكنُّها للموريسكيين

(1) «لأنه لم يعلم بشيء من الأمر إلا بعد وقوع الحدث» («الحَبر بول الخامس وطرد الموريسكيين» مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، العدد 129، صص.219–233).

والتي دفعتها إلى العمل على «تنفيذ أهم مشروع شهدته إسبانيا؛ حيث كانت المصلحة التي يمثلها هؤلاء الملاعين بالنسبة إلى أصحاب النفوذ، إذ كانوا رعايا لهم، تقف عائقاً أمام رحيلهم وطردهم. وإن كانت هذه المساعي لم تنجح، فالفضل الأكبر في ذلك يعود إلى ملكتنا الحكيمة»[1].

إن الرغبة في البحث عن تفسيرات تتجاوز المنحى الذاتي أدت في القرن الماضي إلى اعتبارات تقوم على أساس عدم فصل الدين المسيحي عن الكيان الإسباني، الذي كان عليه، بالنهاية، أن يلفظ ذلك الجسم الغريب عنه، والذي تشكِّله تلك الأقلية المهرطقة، وآخر ما تبقَّى من هزيمة الطائفة المسلمة. على ما أعتقد، لا داعي لأن ندحض هذه النظرية الخاطئة في طرحها الأساسي، وإن كانت تحمل جزءاً من الصواب. مؤخراً، يجري الحديث عن أسباب اجتماعية واجتماعية– اقتصادية. بعد وباء سنة 1597ـ 1602م، الذي نجم عنه انخفاض كبير في اليد العاملة تقريباً في جميع أنحاء إسبانيا، تم تعويضها بيدٍ عاملة مهاجرة، لا يمكننا الحديث عن ضغط ديموغرافي تحديدا. هذا الطرح الذي اقترحه لابيير Lapeyre، وتبعه فيه آلبرو كاستيجو Álvaro Castillo[2]،

(1) فراي خوان غالبانو: «الخطبة الجنائزية... للملكة مارغاريتا دي أوستريا»، غرناطة، 1611، ص. 9. ويقول أثنار كاردونا في كتابه إن الملكة، وهي على فراش الموت، ناشدت الملك أن يتمم مهمة الطرد وألاّ يسمح بعودة أحد منهم (الطرد المبرَّر... الفصل 29). في المقابل، عندما كتب دون ديغو غوثمان، باطريرك «بلاد الهند»، سيرة حياة الملكة، لم يكتب سوى الآتي: «لقد توصَّل جلالتهما إلى قرار حصيف...» (حياة وموت السيدة مارغاريتا دي أوستريا»، مدريد، 1617، الجزء الثاني، الفصل 20). وإن كانت صيغة المثنى هنا تفيد مشاركة الملكة في القرار، ولكنها لا تفيد إلى أي مدى كانت هذه المشاركة حاسمة.

(2) بعد إشارته إلى النتائج التي توصَّل إليها لابيير حول نمو الساكنة الموريسكية، يضيف قائلاً: «مثل هذا التزايد الكبير، وبطريقة شبه غريزية، وكآلية دفاعية غير واعية من قبل الساكنة المسيحية التي كانت ترى أن الساكنة الموريسكية ستسحقها، أدى إلى تنفيذ قرار طرد الموريسكيين من المملكة...» («وضعية الاقتصاد البلنسي خلال القرنين السادس والسابع عشر»، في المجلة السنوية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، 2، ص. 244.

على أكثر تقدير، يمكن أن ينطبق على مملكة بلنسية إلى حدٍّ ما، التي تأثرت بوتيرة أقل من تلك الآفة، وحيث، بالفعل، يمكن رصد نوعٍ من المنافسة على العمل بين المسيحيين والموريسكيين، أساسه عرض أرخص لليد العاملة، من الجانب الموريسكي. إلا أننا نعرف أن المنافسة بين هاتين الشريحتين، في تلك المنطقة، كانت قائمة منذ القدم، وليس بسبب العمل فقط. لا مانع لدي من أن أسلِّم بأن، في مملكة بلنسية، كان هناك عداء شعبي ضد الأقلية الموريسكية، أو حتى بأن قرار الطرد قد وجد هناك استحساناً من طرف قطاعات واسعة؛ ولكن، لم يكن هذا الوضع هوَ السائدَ في باقي المناطق، ولا كانت هذه الحجج التي نوقشت في المجالس والمشاورات التي سبقت إجراءً الطرد، والتي لم يكن للإحساس الشعبي فيها ذلك الوزن الكبير، نظراً لأنها كانت تضم عناصر من أصل أرستوقراطي.

في أوج رجعية طبقة النبلاء (وهي السمة المميِّزة لعهد فيليبي الثالث)، من البديهي أن تكون لمصالح الطبقات العليا مكانة بارزة. وهذا، برأيي الخاص، ما يطل أطروحة ريغلا الذي يرى أن قرار الطرد مرتبط بالصراع بين البرجوازية والأرستقراطية[1]. وإن كان هذا المؤرخ الكبير، بحذره المعهود، قد اقتصر على الإشارة إلى هذا الاحتمال، دون أن يرفعه إلى مستوى الأطروحة. لكن، كيف يُعقل ألا يتوقَّع البورجوازيون البلنسيون (بما أن مقترح ريغلا يركِّز فيهم) أن أضرار عملية الطرد، رغم أنها ستؤثر بالدرجة الأولى على الأرستقراطية، سوف تنعكس أيضاً عليهم؟ وكيف يُعقل أن تطغى، في تأثيرها على القرارات الملكية، كراهيتهم على رأي الشخصيات الأكثر نفوذاً في المملكة؟ لا بدّ أن قرار فيليبي الثالث قد تأثَّر برأي دوق ليرما (الذي كان، على ما يبدو، متذبذباً)، ورأي الملكة، التي كانت تؤيد قرار الطرد، ورأي بعض كبار الكنسيين، الذين

(1) «دراسات حول الموريسكين»، صص. 29–30.

كانوا يؤيدون القرار نفسه، بينما لم يكن المعارضون على كثرتهم أو المحايدون يتحركون بالنشاط نفسه. وهناك رأي الجانب السياسي العسكري، الذي يمثله مجلس الدولة، الذي كان لديه وزن مهم أيضاً، والذي كان دائماً يضم آراء مختلفة، ليميل مع ذلك في النهاية إلى اتخاذ حلٍّ جذري، للحفاظ على الأمن الوطني.

عند هذه النقطة، يجب أن نلتفت مرة أخرى إلى ثورة 1568م، التي كانت، حقيقة، أساسية نظراً إلى نتائجها؛ في المقام الأول، لأن عملية تشتيت الغرناطيين في مختلف مناطق قشتالة، أدَّت إلى إشعار شرائح واسعة من الساكنة بهذه المشكلة، كانت إلى ذلك الحين غير آبهة بها. فيما بعد، وسيكشف تطوّر الصِّراع، وضراوته، وطول مدته، والتخوُّف الدائم من أن يتعقَّد الأمر بتدخلٍ أجنبي، عن أمر كان قد تمّ تجاهله إلى ذلك الحين: وهو أن أمن أراضينا كان هشاً بتواجد قواتنا الدِّفاعيّة خارج حدودنا في مهمات بعيدة، وبإسناده إلى ميليشيات مدنية وفِرق لجنود غير مؤهلين، أصبح متردِّياً. ربما كان هناك بعض المبالغة في التخوُّف من ذلك التدخل المحتمل للطابور الخامس. على سبيل المثال، حين أُصدِر قرار يُلزِم الموريسكيين الإشبيليين بعدم مغادرة مساكِنهم على إثر ذيوع خبر وصول الإنجليز إلى مشارف قادس، في سنة 1595م. في حين لم تكن لديهم لا القوة، ولا الرغبة حتى، في مساندة انقلاب أجنبي. الشيء نفسه كان يحدث في باقي الأقاليم القشتالية. ولكن الوضع في أراغون وبلنسية كان مختلفاً، وكانت حدود جبال البيريني مصدر قلق دائم، منذ اكتشاف بؤْرة للثورة الكالفينيّة، في الجهة الشمالية؛ وبشكل أكبر، عندما تمّ الاعتراف بـهنري الرابع، الذي لم تكن نواياه ودية تُجاه إسبانيا، كملك لفرنسا. في بلنسية، التي كانت أقلّ عرضة للخطر، وكانت عملية إنزال بحري للجيش العثماني إمكانية غير محتملة، ولكنها واردة، مع ذلك؛ كان يكفي إنزال كمية

مهمَّة من الأسلحة المُهرَّبة لكي تتشكَّل نواة للمقاومة، تكون بمثابة بؤرة لإلهاء الجيش في حال شنِّ حرب من الخارج. لم يكن بوسع الموريسكيين أن يقوموا بأي شيء وحدهم؛ لكنهم، بدعم خارجي، كانوا يشكِّلون خطراً. أو على الأقل، هذا ما كان يعتقده أعضاء ذوي نفوذ كبير داخل مجلس الدولة. يكاد يتَّفق جميع المؤلفين على أن هذا الاعتقاد كان أحد الأسباب التي أثَّرت في ترجيح الكفة، ساعة الحسم، لمصلحة إجراءً الطَّرد.

لكن هذا الطّرح لا يذهب إلى عُمق المسألة. ذلك أن الأقلية الموريسكية، إذا كانت تُثير الريبة والمخاوف، فذلك لأنها كانت تُعتبر غير قابلة للاندماج. ومن غير المفيد أن نناقش الآن إذا ما كان الأمر كذلك حقّاً، وإذا ما كان اللوم الأكبر يقع عليهم، أم على المسيحيين القدامى. والواقع هو أن نسبة من الساكنة الإسبانية، صغيرة في المُجمل، ومرتفعة في مناطق معينة، كانت تعتبر نفسها إسبانية بالمفهوم الواسع والعميق، من حيث أن جذورها كانت ضاربة في الأرض، ومن حيث بعض القيم الثقافية المبدئية. ولقد برهن الكثير من الموريسكيين على عمق تجذرهم الإسباني على إثر طردهم! لكن هذه النسبة لم تكن تشعر بأنها مندمجة في ظل مجتمع لا تشعر فيه بأنها غريبة فحسب، بل مضطهدة منه كذلك. كان من الصعب جداً أن تُقدِّم تلك الأقلية ولاءها لملكٍ كان يدعم جهاز القمع بأكمله، بدءاً بمحكمة التفتيش، التي كانت خاضعة بالأساس للسلطة الملكية رغم طابعها الكنسي.

ولم يكن عدم التضامن السياسي هذا سوى انعكاس لعدم التضامن الاجتماعي، ولوضعية لم تكن تجعل من الموريسكيين أقلية مهمشة فقط، بل وملاحَقة أيضاً. كان لهذا التهميش جذور دينية بالأساس، لكن حول هذه النواة الدينية، كان يدور أسلوب عيش وحياة بأكمله في التحام كبير، حتى إن المبشِّرين كانوا يعتبرون ترك النساء الموريسكيات للباسهنّ التقليدي علامة

مشجِّعة. وأولئك الذين يعتبرون أن الحالة الموريسكية هي نموذج لأقلية اجتماعية ثقافية، وليس عرقية، كبروديل Braudel مثلاً، لا تنقصهم الأسباب. لقد قامت إسبانيا بطرد هذه الأقلية «في المقام الأول، لأن الموريسكي ظل غير قابل للاندماج... ليس بسبب الكراهية لهذا العرق في حدِّ ذاته، وإنما بسبب كراهية حضارته ودينه. وكان انفجار هذه الكراهية، تنفيذ قرار الطرد، اعترافا بعجزها. والدليل على ذلك هو أن الموريسكي، بعد قرن وقرنين وحتى ثلاثة قرون، ظل المسلم نفسه الذي كان دائماً: بملبسه ودينه ولغته ومنازله المستغلقة وحمَّاماته العربية... لقد حافظ على كل شيء، وولَّى ظهره لكل ما هو غربي، وهذا هو جوهر المسألة. إن بعض الاستثناءات البارزة في المجال الديني، أو كون موريسكيِّي المدن قد اتخذوا زي الفريق المنتصِر بصورة متزايدة —وهي حقيقة لا شك فيها— لا تُغيِّر جوهر الأشياء. لقد ظل الموريسكي (ولقد كانوا في إسبانيا مدركين لذلك) مرتبطا بعالم واسع كان يمتد إلى أقصى بلاد فارس، ببيوت وعادات مماثلة، وبمعتقد ديني واحد... من بين جميع الحلول الممكنة لاستئصال تلك النواة الإسبانية التي لا يمكن إخضاعها من أرضها، اختارت إسبانيا أكثرها راديكالية: الطرد والاجتثاث التام لتلك النبتة من أرضها»[1].

إنه كلام جميل وصائب، لكنه مع ذلك يحتاج إلى الكثير من التدقيق؛ قبل كل شيء، لأنه من المجازفة الحديث عن الموريسكي بصورة عامة، متناسين أنه قد كانت هناك فوارق هامة، ليس فقط بين الأفراد وإنما أيضاً بين المجموعات. كان هناك فرق شاسع بين الغرناطيين القدامى الذين كانوا قد فقدوا جذورهم والمجموعات القديمة للمدجَّنين القشتاليين؛ بين المُرسيِّين الذين كانوا قد اندمجوا تقريباً والبلنسيين المارقين؛ بين أولئك الذين كانوا قد نسوا لُغتهم وأولئك الذين كانوا ما يزالون محافظين عليها، بين أولئك الذين كانوا يعيشون في جوٍّ من

(1) البحر المتوسط، الإصدار الثاني، الجزء 2، 129—130.

الكراهية المتبادلة وأولئك الذين كانوا على علاقة طيِّبة بجيرانهم المسيحيين القدامى. لا ينبغي كذلك أن نعطي مقارنة الموريسكيين الإسبان بإخوانهم في العالم الإسلامي خارج إسبانيا أكثر من حجمها الصحيح؛ وسنرى في فصلٍ لاحق كيف أن الموريسكيين الذين طُرِدوا لم يضطروا للذَّهاب إلى بلاد فارس حتى يشعروا بأنهم خارج بيئتهم، كان عبورهم للمضيق كافياً لكي يشعروا بأنهم يوجدون في عالم مختلف، ظلوا مدة طويلة قبل أن يتأقلموا معه، وتركوا فيه بصمات عميقة تعبِّر عن هويتهم الإسبانية. لأن مأساة الموريسكي (كمأساة اليهود المتنصِّرين) كانت تكمن في أنه يشعر بأنه معلَّق ما بين ثقافتين، تجتذبه الاثنتان معا، دون أن تقبله بصورة كاملة أيٌّ منهما.

إنها مشكلة الأقليات، وصراع الثقافات... وهكذا نجد أنفسنا في حقل بعيد عن القرارات الفردية. ومع ذلك، في علم التاريخ لا نستطيع أبداً أن نستغني عن العنصر الفردي الذي يقلب ويغيِّر، أحياناً بشكل جوهري، لعبة التيارات المؤثرة. صحيح أن تيَّارات العصر الحديث، استبدلت، شيئاً فشيئاً، ذلك التعايش النسبي والصَّعب للعصر الوسيط بانحصار وتطرُّف يجعلنا نفهم، بشكل أسهل، كيف تم التوصل إلى أكثر الحلول راديكالية بالنسبة إلى المشكلة الموريسكية. لكن بين هذا الأمر، واعتبار قرار الطرد نهاية محتومة لتطور الأحداث، هناك فرق شاسع؛ ذلك أن فيليبي الثاني، الذي كان يعيش في جو مماثل، أو حتى أكثر تطرفا، لم يجرؤ على اتخاذ ذلك القرار. وفيليبي الرابع، لو أنه ورث تلك المشكلة، لم يكن ليتخذها؛ ونستطيع أن نجزم ذلك بكل يقين، بمقارنة مواقف أخرى له، والانتقادات التي وُجِّهت في عهده لذلك القرار الذي اتُّخِذ في العهد السابق. لم يكن قرار الطرد، إذن، أمراً فرضته الأحداث الداخلية لِتاريخنا، رغم كلِّ التعليلات والظروف المخفِّفة التي حاول الكثير إيجادها له. كان قراراً يتحمَّل مسؤوليته فيليبي الثالث والأشخاص المحيطون به.

أعتقد أن هذه الاعتبارات العامة ستساعد على تقييم الوضع السابق لإجراءً الطرد. هذه هي، بشكل مختصر، الدعائم الأساسية.

بمجرد تتوجيه ملكاً، توجَّه فيليبي الثالث إلى مملكة بلنسية، حيث نزل ضيفا على ماركيز دينيا Denia، وهو من أكثر المقرَّبين إليه، ثم عقَد زواجه على الملكة مارغاريتا (1599م). مما لا شك فيه هو أنه، خلال هذا السفر، سيطَّلع على المشكلة الموريسكية بشكل مباشر، وستكون موضوع محادثات طويلة مع الأشخاص الذين يرافقونه. ورغم أن المشورة الشهيرة التي أقيمت سنة 1582م كانت بمثابة تهديد هائل للمجموعة الموريسكية، ولكن لا يبدو أن الأمر آنذاك كان يتعلق بإجراءً الطرد، ذلك أن الملك في 23 من شهر مايو/ أيار سنة 1599م، أي بعد انتهائه من زيارة مملكة بلنسية، سيكتب رسالة إلى مطران بلنسية، خوان دي ريبيرا Juan de Ribera [1]، تتضمن تعليمات حول تلقينهم للدين المسيحي: كان على المطران أن يعيِّن رؤساء للمعاهد الدينية

(1) وقد نقل الرسالة بورونات، 2-8-10.

نظراً لأن عمل ريبيرا كان حاسماً في كل ما يتعلق بالموريسكيين وطردهم، من الضروري أن نعطي فكرة مختصرة حول هذه الشخصية: وُلِد سان خوان دي ريبيرا San Juan de Ribera بإشبيلية في سنة 1532م. كان الابن غير الشرعي لبيدرو إنريكيث Pedro Enríquez، ماركيز طريفة Tarifa ودوق ألكلا Alcalá. وكالعادة، عندما يتعلق الأمر بأبناء غير شرعيين لأشخاص ينتمون إلى الطبقة النبيلة، تم نذره للكنيسة ليصبح قسيسا، حيث ساعده أصله النبيل على الارتقاء سريعا. تم تعيينه أسقفا لباداخوث Badajoz عندما كان يبلغ الثلاثين من العمر، وباطريرك أنتيوكية ومطران بلنسية، عندما كان يبلغ 36. في هذه المدينة، سيقوم بنشاط كثيف تبعا لتوجيهات «مجمع ترينتو». أسَّس معهد «الكوربوس كريستي» Corpus Christi، وقام بعدة زيارات إلى مختلف أنحاء أسقفيته. عمل بشكل مكثف على تنصير الموريسكيين، وبحماسة تحولت إلى كراهية شديدة، عندما أدرك فشل مساعيه. عاش إلى أن شهد تنفيذ قرار الطرد، الذي عمل كثيراً من أجل تحقيقه، ونتائجه الوخيمة. توفي في سنة 1611م. كتب سيرة حياته أكثر من مؤلف: أولهم، وهو قسيس اعترافه، إيسكريبا Escrivá. ثم خوان خيمينيث Juan Ximénez (1784، ولكنه ألفه قبل ذلك بكثير)، وحديثا، رامون روبريس جوتش Ramón Robres Lluch («سان خوان دي ريبيرا، مطران ونائب الملك ببلنسية»، برشلونة 1960)، وهو ينقل معطيات عن الأوَّلَين ويضيف معلومات جديدة. ومع ذلك، فإن السيرة الذاتية النهائية لهذه الشخصية الجوهرية لم تكتب بعد.

وقساوسة أينما وُجِد لهم نقص داخل أبرشيته، وأن يبحث عن مبشِّرين، ويطبع كتاب التعليم المسيحي الذي ألَّفه[1]، وأن يأمر البارونيات بتعيين معلِّمين في بلداتهم وتأدية أجورهم، كما أن الملك أمره بتخصيص 60,000 بيزو[2]، من دخل المطرانية التي من حق الملك التصرف بها[3]، «لمدرسة المتنصِّرين الجدد التي أنشأها جدِّي الإمبراطور بمدينة بلنسية». و«قد رأينا من المناسب إنشاء أخوية تعمل على إيواء بنات المتنصِّرين الجدد للخدمة كراهبات في الأديرة وفي منازل المسيحيين القدامى، وأطلب منكم أن تُشرفوا شخصياً على هذا العمل المقدس والخيري، إلى جانب نواب الملك وزوجاتهم بمدينتنا هذه، بلنسية». نستنتج من هذه الوثيقة أن الملك، بعد إنهاء جولته بإقليم بلنسية، لم يكن لا يفكر بإجراء الطرد فقط، بل كان يضع خططا لتحقيق تنصير فعَّال على المدى البعيد؛ وهي وجهة نظر، لا شك، كان يشاركه فيها الرجل المفضَّل لديه ومعلِّمه الذي لم يكن يفارقه.

وجاء مرسوم الغفران الكنسي الجديد، الذي أصدره المحقق العام في يوليو/ تموز من ذلك العام كتكملة لما سبق. ولقد صرَّح دون خوسي إيستيبان José Esteban، أسقف أوريويلا Orihuela، بأن ثمة ثماراً، وإن كانت قليلة، قد جنيت في أبرشيته: كان قد تحول إلى المسيحية 84 موريسكياً، على ما يبدو بصدق، واستبدلت الموريسكيات لباسهن بآخر يشبه لباس المسيحيات[4]. في المقابل، سيُبدي البطريرك ريبيرا إحباطه من ثمار عملياته التبشيرية، التي

(1) في الواقع لم يكن قد ألفه هو، وإنما سلفه، دون مارتين دي ثابالا (دانبيلا، 242).

(2) كان البيزو البلنسي يعادل عشرة ريالات، وتعادل قدرته الشرائية على الأقل 700 بيسيتا الحالية. لقد كان الأمر يتعلق، إذن، بمبلغ جد مهم.

(3) كان ملك إسبانيا، بتفويض من البابا، يستطيع أن يأمر بتخصيص معاشات من دخل الأسقفيات، تصل حتى إلى الثلث بالنسبة للأبرشيات الأكثر ثراء.

(4) لكن بورونات يشير إلى أن نساء بلدة إيلدا Elda وبيتريل Petrel، اللائي كنَّ قد تركن لباسهن، عدن إليه بعد اجتماع سري للموريسكيين (بورونات، المصدر المذكور آنفاً، 2، 18).

كانت لها نتائج عكسيَّة، وإن كانت المسؤولية في ذلك ربما تعود إليه. لقد استخدم المبشِّرون، إلى جانب الوعظ، تهديدات ضد أولئك الذين لم يتنصَّروا بصدق، خلال فترة الغفران الكنسي. وحتى مجلس مدريد الذي كان قد كُلِّف بالنظر في شأن الموريسكيين وجد حماسته الدينية التفتيشية مفرطة للغاية[1]؛ وليس من المستغرب، في ظل هذه الظروف، أن يقلق الموريسكيون من جديد، وأن يحاول أكثرهم انفعالاً التآمر مرة أخرى، أو المقاومة بالسلاح، أو انتظار مساعدة خارجية -ربما وهمية- لن تفيد إلا في استعجال أجلهم، ذلك أن مثل هذه الأمور التي يتدخل فيها الكثير من الأطراف لم تكن لتبقى سرية.

كانت تلك العلاقات مع ملك فرنسا أكثر شيء يثير قلق مجلس الدولة، الذي كان ينظر إلى المسألة، قبل كل شيء، من وجهة نظر سياسية عسكرية. وقد أبرز دانبيلا Danvila، وهو صائب في ذلك، التناقض القائم بين التوصيات النابعة من تلك الهيئة العليا في تلك السنة نفسها، 1599م، وكانت تنصح «بأن يُحكَم على الموريسكيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر وستين عاماً بعقوبة التجديف في السفن الشراعية الملكية، وبمصادرة أموالهم؛ وبتسفير من تزيد أعمارهم على الستين عاماً، مع النساء، إلى بلاد البربر، وأن يُحتفَظ بالأطفال في المدارس الدينية» وموقف كبار رجال الدين «الذي كان مختلفاً تماماً، وأكثر انسجاما مع مبادئ الرحمة والإحسان التي ينبغي أن تطبَّق من قِبل مجالس الأساقفة الكاثوليكيين»[2]. لكن، ما لم ينتبه إليه دانبيلا هو أن القرارات المتعلقة بالتعليم المسيحي ومرسوم الغفران الكنسي وقرارات أخرى مشابهة كانت

(1) «لقد بدا للمجلس أن البطريرك، وإن كان بسبب غيرته على الدين، قد مزج الصرامة باللين، إذ لم يكن من الملائم أن يقال للموريسكيين بأنهم على ضلال قبل الأوان، وأنه من الضروري أن يُكتَب إليه لكي يأمر القساوسة والمبشِّرين بألاَّ يقولوا لهم شيئاً قد يبدو قاسياً، وإن كانوا قد فعلوا ذلك، فعليهم أن يحاولوا التراجع عن ذلك». (المصدر نفسه، 2، 17، الهامش).

(2) مصدر سبق ذكره، ص. 241.

تصدر عن مدريد وروما؛ أما رأي الأساقفة، فقد كان منقسما: فرأي ريبيرا كان يبدو متشدداً أكثر فأكثر، وسيتخذ وزنا أكبر، نظراً لأنه ابتداءً من ديسمبر / كانون الأول من سنة 1602م، وإلى غاية سنة 1604م، سيجمع بين منصبي نائب الملك ومطران بلنسية. ولهذا فإن التناقض بين الآراء المدنية والكنسية الذي يشير إليه دانبيلا لا تظهر مواقف ثابتة وإنما متقلبة من الجانبين؛ وبالفعل، سنرى كيف أن المواقف قد ظهرت تماماً في اجتماع مجلس الدولة الذي أقيم في 19 من فبراير / شباط سنة 1600م؛ الذي سينصح بالاعتدال فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذها ريبيرا، وسيبدي موافقته على إبعاد «الفقهاء ومعلمي العقيدة»، ولكنه لن يوافق على تقليص مدة الغفران الكنسي، الذي كانت روما قد حددته في سنتين، إلى سنة واحدة؛ وسينصح بسحب المراسيم التي أصدرها ريبيرا والتي أثارت القلق بين الموريسكيين، وبعقد مجمع إقليمي لمحاولة تلقينهم التعاليم المسيحية، وبإعداد الميليشيات لِمنع أي اضطراب. ويتقدم المجلس، في الأخير، بمقترح له أهمية لاهوتية بالغة؛ كان المشكل الموريسكي برُمَّته يدور حول اللُّبس الحاصل من جرَّاء معاملة أشخاص لم يكونوا مسيحيين على أنهم كذلك؛ ولذلك كان يبدو منطقيا، وإن كان هذا المقترح لن يجد الكثير من الصدىً، أن يؤجل تعميد الأطفال إلى أن يصلوا سنا يستطيعون معها تقرير إذا ما كانوا يريدون تلقي التعميد أم لا. إلا أن خطر الطرد على من سيقررون اختيار الطرف الآخر من المعادلة الصعبة، سيبقى دائماً يزيِّف حرية اتخاذ القرار.

وسيُستهلُّ القرن الجديد بدقات ناقوس ببلدة بيليجا Velilla (1601). كان بهذه البلدة السرقسطية الصغيرة جرسٌ يُحكى أنه أحياناً يُقرَع دون أي تدخل بشري، ليعلن أحداثاً هامة، بل أحداثاً سيئة أكثر منها ميمونة. كان كلٌّ يؤوّلها بحسب همومه، ولقد رأى أعداء الموريسكيين فيها إنذاراً من السماء. وقد ضاعف المطران ريبيرا جهوده في هذا الصدد، فبحسب رأي

ماركيث بيجانويبا Márquez Villanueva، كانت «المذكرتان اللتان بعث بهما إلى الملك حاسمتين في تاريخ قرار الطرد»[1]. ففي مذكرته الأولى التي يعود تاريخها إلى أواخر سنة 1601م، يؤكد على تعنُّت وفساد الموريسكيين، وعلى الخطر الذي كانوا يمثِّلونه، إلى حدِّ الجزم بأنه، ما لم يتمَّ طردهم «فإني سأشهد في حياتي ضياع إسبانيا». وفي المذكرة الثانية، بعد ذلك بفترة قصيرة (يناير/ كانون الثاني سنة 1602م)، يلحُّ على طلب الطرد، «ذلك أنهم مهرطقون متعنِّتون وخائنون للعرش الملكي»[2]. لكنه كان يميز بين الموريسكيين بشكل غريب وسخيفٍ في الوقت نفسه؛ فبينما، وإلى ذلك الحين، لم يكن قد أشار إلا إلى موريسكيي بلنسية بشكل أساسي أو حصري، لأن الخوف من أي تحرُّك خطير، في الواقع، كان يُخشى منهم (وبوتيرة أقل، من الأراغونيين)، وفي هذه الوثيقة سيطالب بتطبيق الإجراءات الأكثر صرامة على «السائبين» Los sueltos، أي أولئك الذين كانوا في أراضي الدولة، ولا يخضعون لأي سيد إقطاعي. هؤلاء كان ينبغي نفيهم جميعاً باستثناء أولئك الذين يرغب الملك في أخذهم للخدمة، سواء كمجدِّفين في السفن الشراعية، أو للعمل في مناجم أمريكا، وهو ما يستطيع فعله «دون أدنى تأنيب للضمير». في المقابل، أولئك الذين هم رعايا لأسياد إقطاعيين (وهم تقريباً جميع البلنسيين والأراغونيين) وكان ينبغي الاحتفاظ بهم والمثابرة في تعليمهم. إن تناقض هذا الموقف ظاهر للعيان، ولا يمكن أن يُعزى إلا إلى الضّغوطات التي كانت تُمارسها الطبقات البلنسية الراقية على البطريرك، وإلى اقتناعه الشخصي بالعواقب الوخيمة التي كان يُلحِقها بالمملكة ذلك القرار المرغوب والمرهوب، في الوقت ذاته.

ولعل الغرض من هذه المذكرة الثانية كان هو الحصول على الضربة التي

(1) «الموريسكي ريكوتي...»، ص. 263.

(2) ينقل هذه المذكرة كُتَّاب سيرة البطريرك (إسكريبا، خيمينيث) وعدة من المؤلفين الذين كتبوا عن مشروع الطرد (غوادالاخارا، فونسيكا).

ستهدِّد التقرير الذي خرج به مجلس الدولة قبل ذلك بقليل، في 3 من يناير / كانون الثاني سنة 1602م، تحت وقع الصدمة من جرَّاء فشل الحملة ضد الجزائر، التي حاول القيام بها الأميرال خوان أندريا دوريا Juan Andrea Doria، باستخدام إمكانات عالية. تحديداً كان السيد خوان إيدياكيث Don Juan Idiáquez، الذي كان عليه أن يدعم الحملة من الموانئ الإسبانية، واضطر للتراجع نظراً إلى الحالة السيئة للبحر، ضمن أعضاء المجلس، الذي حضره أيضاً دوق ليرما Duque de Lerma، وكونت ميراندا Conde de Miranda وكاهن اعتراف الملك، الراهب فراي غاسبار دي كوردوبا Fray Gaspar de Córdoba؛ وقد اقترحوا تنفيذ عملية الطرد الشامل بدءاً بالموريسكيين البلنسيين، «وإذا أمكن ترحيل الأراغونيين معهم سويّة سيكون ذلك أفضل»، وذلك للاتصالات الاستخباراتية التي كانوا يقيمونها مع الفرنسيين. وقد ارتأى كل من إيدياكيث وكونت ميراندا ترحيلهم إلى بلاد البربر، مع الاحتفاظ بأبنائهم الصغار. أما دوق ليرما والكاهن المعرّف، فقد بدا لهما «أمراً فظيعا أن يُلقى بهم في بلاد البربر، وهم قد تلقَّوا التعميد، وإجبارهم بهذه الطريقة على أن يكونوا مسلمين» وكانا يعتقدان بضرورة إخبار البابا مسبقا بهذا القرار. بالإضافة إلى ذلك، كانا يخشيان ثورة مسلَّحة. وهنا نستشفُّ عدم نزوع ليرما إلى قرار الطرد؛ فهو لا يقِرُّ بأنه ضدّه، ولكنه مع ذلك يضع له العراقيل ويسعى لأجل تأخيره. وكان كاهن الاعتراف ينحو نحوه، وهو، بلا أدنى شك، مِن صنعه، كما كان حال كل من يحيطون بالملك. ولذلك، مع أن جواب فيليبي الثالث جاء كما يأتي: «إذا كان من الممكن طردهم بضمير مرتاح، فإني أعتقد أن ذلك سيكون الحل الأنسب»، إلا أنه إلى ذلك الحين، لم يُنفَّذ أي شيء[1]. «من الواضح أن الانتقال إلى التنفيذ كان يثير انزعاجاً ملحوظاً بين أولئك الذين

(1) ينقل هذه الاستشارة خانير، مصدر سبق ذكره، صص. 252–253.

كانوا يقترحونه على الورق أنفسهم. وكذلك، لا يمكن إنكار وجود شريحة قويّة ذات رأي معتدل»[1].

يجب أن نعزو إرجاء تنفيذ ذلك الإجراءً الصارم ضد الموريسكيين، والذي كان يبدو وشيك الحدوث خلال السنوات الأولى لعهد فيليبي الثالث، إلى النفوذ المطلق لذلك الرجل المفضل لدى الملك. كان ذلك الرجل، الذي يملك من النفوذ ما سيجعله يُقنع الملك بمغادرة مدريد وإقامة بلاطه ببلد الوليد، –إما لإبعاده عن بعض التأثيرات، أو ليجعله قريبا من أراضيه في ليرما– من يقرِّر في جميع المسائل المهمة. في سنة 1604م، سيأخذ الملك إلى بلنسية لعقد المجالس هناك؛ وقد كان يرغب في عقد ذلك الاجتماع في بلدته دينيا Denia ؛ ولكن في نهاية المطاف، سيُعقد الاجتماع ببلنسية. في محاضر تلك المجالس، لا يَرِدُ ذكر الموريسكيين إلا في موضع واحد، وليس للمطالبة بطردهم، وإنما، على العكس من ذلك، للاحتجاج على كون الإدارة تستخدم المبالغ التي خُصِّصت للإنفاق على الأبرشيات التي أنشئت في سنة 1572م، لأغراض أخرى[2]. لم يقبل الملك مناقشة القضية الموريسكية مع ريبيرا، في حين كان يستقبل أسقف سيغوربي، فيليثيانو دي فيغيروروا Feliciano de Figueroa، «المدافع المستميت من أجل بقائهم (الموريسكيين)»، حسب قول بليدا.

في تلك السنة، توفي مُعرِّف الملك؛ وخَلَفَه الراهب فراي دييغو دي ماردونيس Fray Diego de Mardones، وهو الذي سيكلّف الكاتب بيدرو دي بلنسية Pedro de Valencia، من إكستريمادورا، والذي كانت له مؤلفات في شتى المجالات، بتقديم تقرير حول القضية الموريسكية، وهو لا يزال إلى الآن غير مطبوع[3]. إنه بتقرير مستفيض، ويمكن تلخيصه في بعض المقترحات

(1) ماركيث بيجانوبيا، مصدر سبق ذكره، صص. 264–265.

(2) إ. ثيسكار باجاريس: «المجالس البلنسية لِفيليبي الثالث»، بلنسية، 1973، ص. 11 و18.

(3) المكتبة الوطنية، المخطوط 8,888، الصفحات 3–160. وإن كان تاريخه يعود إلى سنة 1613م، ==

الأساسية التي تَلخِّص الموقف المعتدل بشكل جيد، والذي كان بلا شك، يمثل الأغلبية، وإن كان المتطرفون والانفعاليون، كما يحدث بالعادة، يثيرون ضجة أكبر. ويعترف التقرير بأن الموريسكيين، بوجه عام، هم مسلمون ويبذلون قصارى جهدهم من أجل التميُّز عن المسيحيين. «هم لا يعتزُّون إلا بشعبهم وأمّتهم، وهم لا يحقِّقون ذلك إلا بإظهارهم لإسلامهم، ويفتقدونه في الحالة النقيضة». كانوا مؤمنين بأن إسبانيا هي موطنهم، وبأنها مِلْكٌ لهم، وبأنها تسيء إليهم بحرمانهم من حق المواطنة ومن الوظائف الشرفية. كان انشقاقهم يمثِّل خطراً: «ليس بوسع وطنٍ أن يكون آمنا، ما لم تكن جميع أطرافه راغبة في صونه والحفاظ عليه». وهو ينقل أيضاً الشكايات المعتادة حول تكاثرهم المتزايد: «ما من أحد منهم يموت في الحرب، ولا يسافر إلى «بلاد الهند»، ولا أحد من بينهم يشتغل كقسِّيس أو راهب أو راهبة أو يُحرَم، بطريقة ما، من النسل». وهناك سبب آخر لارتفاع نسبة الخصوبة بينهم، وهو أنهم، على عكس المسيحيين القدامى الذين كانوا يمتنعون عن تزويج بناتهم، لعدم مقدرتهم على توفير مهور باهظة لهن، لم يكن الموريسكيون يوفِّرون سوى شوار[1] متواضع للعروس. وبعد عرض مساوئ بقائهم ينتقل إلى تناول الحلول، وتلك التي يقترحها حلول معتدلة: تفريقهم في مجموعات صغيرة، وبوسائل ليِّنة، والعمل من أجل نسيانهم لعاداتهم وتقاليدهم. وباختصار، انتهاج سياسة دمج، يسهل اقتراحها ويصعب تحقيقها.

في إطار جو التأقلم الذي طبع تلك السنوات، تجدر الإشارة إلى الأوامر التي أصدرها البابا في مايو / أيار من سنة 1606م، إلى مطران بلنسية وأساقفته المساعدين؛ فِيغيرُوا دي سيغوربي Figueroa de Segorbe، وبالاغير دي

= لكن المخطوط الأصلي لا بد أنه كُتِب في سنة 1606م، كأقصى تاريخ.

(1) متاع البيت أو المستحسن منه وجهاز العروس.

أوريويلا Balaguer de Orihuela، ودون بيدرو مانريكي Don Pedro Manrique، الذي كان تابعاً لِتارّاغونا بصفته أسقفا لـطورطوسا، لكن بما أن أبرشيته كانت تضم الجزء الأكبر من مقاطعة كاستيجون الحالية، فقد كان مهتماً بالمشكلة؛ وقد كان عليهم أن يجتمعوا في بلنسية للتشاور بشأن التلقين الديني للموريسكيين. وِفقاً لـبورونات، «هذا القرار، الذي يعتقد البعض أنه مستلهم من مُذكرات فيغيروا، أوقف لبعض الوقت ذلك الصراخ العام الذي انطلق مندفعا من أمتنا ينادي بالقضاء على بقايا المحمدية»[1]. إلا أن ذلك «الصراخ العام» لم يكن له أي وجود؛ لا مجالس بلنسية ولا قشتالة كانت تطالب بالطرد، ولا توجد مذكرات لمدن تطالب بذلك، ولا يَرِدُ هذا الإجراءً ضمن الحلول التي لا حصر لها، والتي اقترحها لعلاج آفات هذا الوطن العديد من رجال السياسة والاقتصاد ومقترحي الحلول السياسية والاقتصادية التافهة، والذين كانوا على كثرتهم آنذاك كوباء حقيقي[2]. تكفي مراجعة هذه المقترحات ليتبين أن المشكلة الموريسكية لم تكن تعتبر أساسية؛ هناك إشارات إليها، هناك مطالبات باتخاذ تدابير بشأنها، ومقترحات بحلول لها، ولكن لا يكاد يوجد أحد يدافع عن اجتثاث الموريسكيين تماماً من بلادنا. كان هذا الرأي المتعصِّب خاصاً ببعض المستشارين، الذين كانوا متحسِّسين مما كانوا يعتبرونه خطراً عسكريا، وببعض المتعصبين لفكرة «نقاء الدم»، وبعض الكنسيين، الذين وإن كانوا يشكِّلون أقلية، كانوا يحدثون ضجة كبيرة باحتجاجاتهم وأوراقهم التي كانت تقطر دما وقسوة.

وتكرِّر إحدى المذكرات التي رفعها الراهب الأغوستيني فراي بيدرو أرياس Fray Pedro Arias إلى الملك الحُجج نفسها التي كانت تُستعمل

(1) المصدر المذكر آنفاً، 2، 82.

(2) جون بيلار: «الأدب والاقتصاد. الصورة الهزلية للمخطَّط الاقتصادي في العصر الذهبي الإسباني»، مدريد، 1973.

لتبرير الإجراءات الأكثر تشددا؛ وهي تبنى، بصورة أساسية، على أساس أن الموريسكيين، كمهرطقين وخونة، يستحقّون الموت، وأن استبدال هذه العقوبة بالنفي والعبوديَّة إنما هو رحمة بهم[1]. هذا النوع من المذكِّرات لم يُغيِّر مجرى السياسة الحكومية التي كانت تنتهج التَّهدئة والاعتدال في تلك السنوات. والدليل على ذلك هو محضر «مجلس الثلاثة» المنعقد في يناير / كانون الثاني من سنة 1607م. وكان هؤلاء الثلاثة هم الكاهن المعرِّف للملك، فراي خيرونيمو خابييرِّي Fray Jerónimo Javierre، والقائد الأعلى لِليون وكونت ميراندا. فقد صرَّح الأول: «إن القرار الذي اتخذته جلالتكم لَيتوافقُ وغيرتَكم المباركة على الدين، ومع الأخذ بالاعتبار أن البطريرك رئيس الأساقفة له رأي مغاير، ولا يثق البتة بإمكانية تنصُّر هؤلاء الأشخاص، سيكون من المناسب أن تكتبوا إليه بأن جلالتكم قد قررتم العودةَ إلى التعليم الديني، بالرغم من أنه يرى خلاف ذلك، لإقامة الحجة عليهم، وحتى لا يكون هناك أي مجال لتأنيب الضمير نظراً لأنكم لم تستنفذوا جميع الأساليب الممكنة؛ بالإضافة إلى تخصيصَ قساوسة ورجال دين واسعي العلم، وعلى قدر من الاستقامة لهذا الغرض، ذلك أن الكثيرين ممَّن كُلِّفوا في الماضي بهذه المهمة لم يكونوا أهلاً لها، وبدلاً من تحقيق النفع، تسبَّبوا في الضرر...».

وقد كان القائد الأعلى لليون يرتئي، بالإضافة إلى تشجيع التعليم الديني، إعطاء الموريسكيين حرية الانتقال إلى بلاد البربر، وكان هذا نفسه رأي كونت ميراندا كذلك[2].

في 29 من أكتوبر / تشرين الأول، عقد هؤلاء الثلاثة جلسة جديدة؛ كان المعرِّف الملكي لا يزال يعتقد بضرورة مواصلة العمل التبشيري، أما قائد ليون،

(1) بورونات، 2، صص. 91–92.

(2) المصدر نفسه، ينقل النسخة الأصلية من أ. ع. س.، الدولة، 208.

فبالإضافة إلى مساندته في الرأي، فقد أضاف رأيا كان يشكِّل حقيقة بديهية: «يتم إرسال رجال دين ورعين وواسعي المعرفة إلى الصين وأماكن أخرى بعيدة لهداية النّفوس، في حين تُهمَل تلك التي توجد بين ظهرانينا». وقد اقترح دوق ميراندا، بخصوص موريسكيي قشتالة، الحلول نفسها التي كانت قد اقتُرِحت في المرّات السابقة؛ أي تقسيمهم إلى مجموعات صغيرة ومنعهم من البيع المتجول، لكي يتفرغوا لزراعة الحقول التي تعاني من خصاصة في اليد العاملة بسبب انخفاض الساكنة المسيحية. أما فيما يتعلق بالأراغونيين، فإنه يقول: «إن موريسكيي هذه المملكة هم أقلّ شرّاً من الذين يعيشون في مملكة بلنسية، وقد اتضح هذا الأمر جلياً من خلال الاضطرابات التي حدثت في أراغون[1]، والتي لم يشاركوا فيها. وسيكون من الجيد، لتشجيعهم وإرغامهم على فعل ما ينبغي لهم أن يفعلوه، أن يُبدي لهم جلالتكم رضاه عن هذا الأمر. إذ ليس هناك مجال للشك في أن عمليات التبشير السابقة لم تكن قد أُولِّيت لها الكثير من العناية، ولا بد أن ذلك ناجم عن عدم الثقة التي تصرَّف بها الأساقفة والمشروفون على هذه العملية، أما القول بأن تحويلهم عن العيش بطريقة إسلامية أمر غير ممكن فهذا رأي خاطئ. إنه لمن الإحسان والعملِ العظيم عند الرب هداية النفوس إلى طريق الجنة، بدلاً من إهلاكها وإرسالها إلى بلاد البربر... ومع أن هذا الأمر يعالَج منذ سنوات، ومع أنه قد اتُّخِذت تدابير كثيرة في هذا الشأن، فلم نر منها تدبيراً فعّالاً واحداً، إذ يتم إرسال رجال الدين إلى الصين واليابان وأماكن أخرى بدافع الحماسة الدينية من أجل هداية هذه الأرواح، والأَوْلى أن يتم إرسالهم إلى أراغون وبلنسية، حيث السادة الإقطاعيون هم المسؤولون عن وضاعة شأن الموريسكيين، لأنهم يدعمونهم ويدارونهم ويستغلونهم».

(1) يشير هنا إلى الاضطرابات التي تمت إثارتها في سجن أنطونيو بيريث.

كانت الحجج دامغة، وقد أُقرَّ الملك مجموع ما قرَّره المجلس الاستشاري[1]. إن الإشارة إلى ضرورة الاعتماد على رجال الدين تشير إلى أحد الأسباب الرئيسة لفشل المشروع التبشيري: عدم التأهيل أو قلة الحماسة الدينية لدى الإكليروس العلماني؛ بل إن الإكليروس النِّظامي أيضاً، مهما كانت الدواعي، لم يكن يبدي أي اهتمام من أجل تولِّي تلك المهمة الصعبة، إذ كان يظن أن الهزائم التي سيجنيها من ورائها ستكون أكثر من النجاحات. ومع ذلك، لقد كان هناك مبشِّرون فرانيسكان في المغرب!

من كل ما أسلفاه، نستنتج بوضوح أنه، إلى غاية أواخر سنة 1607م، لم يكن التفكير في قرار الطرد وارداً، على الأقل، كتدبير فوري. بل كان هناك حديث عن مواصلة تلقين الدين المسيحي للموريسكيين، وهي مهمَّةٌ من المفترض أن تكون طويلة؛ إلا أنه بعد ذلك بقليل، في 30 من يناير / كانون الثاني من سنة 1608م، سيجتمع مجلس الدولة وسيقرِّر طرد الموريسكيين من إسبانيا بالإجماع؛ أولئك الذين صوَّتوا ضد القرار بالطرد قبل ذلك بشهرين أبدوا موافقتهم مع الأغلبية دون توضيح الأسباب التي جعلتهم يغيِّرون موقفهم. كيف يمكن تفسير هذا الانقلاب المفاجئ في الرأي؟ لعلَّ تصويت دوق ليرما في المجلس هو الذي جرَّ باقي الأصوات؛ لقد أقرَّ رجل الملك المفضَّل، بعد تعليقه على النتائج الضئيلة التي حققتها العمليات التبشيرية بمملكة بلنسية، وفقاً لمذكِّرَتَي ريبيرا، إمكانية إرسال الرِّجال الذين هم في صحَّة جيِّدة إلى السفن الشراعية الملكية للتجديف، والشيوخ والنساء إلى بلاد البربر، وتربية الأطفال بين المسيحيين القدامى. وبدا له الوقت مناسبا لذلك «نظراً للوضع الذي يعيشه «التركي» (العثمانيون) وأحوال بلاد البربر»[2]. أما التحضيرات،

(1) أ. ع. س.، 208 (نقله بورونات، 2، 104–111).

(2) نظراً للتناحر الأهلي بين سلطان المغرب، المولى زيدان، وأخيه الذي كان يحظى بدعم إسبانيا، التي جنت ثمارا من وراء هذا الصراع.

فكان بالإمكان إخفاؤها، بجمع السفن في عدة نقاط ساحلية دون الإفصاح عن السبب، «ومحكمة التفتيش كثيراً ما كانت تلقي القبض على الكثير من الموريسكيين، لذلك، سيكون من الممكن استعمال زعمائهم لحرمانهم من الحماية والاستشارة». أما العقدة الكبرى فكانت الخسارة الاقتصادية التي ستلحق بالسادة الإقطاعيين البلنسيين؛ لذلك، «أولئك الذين يملكون رعايا موريسكيين، ينبغي إرضاؤهم وأن يُعطى لهم جزء من الأملاك المنقولة والعقارات التي كانت لمُقطِعيهم، كتعويض لهم عن الخسائر التي ستلحق بهم». إلى هذه اللحظة، لا يتعلق الأمر إلا بطرد البلنسيين. سيتم إرسال كتاب إلى سادة الموريسكيين الأراغونيين، يخبرهم بأنه لن يطرأ أي جديد؛ أما فيما يتعلق بموريسكيي قشتالة، «فقد كان إخراجهم من البوشارات خطأ كبيراً، وسيكون أقل الأضرار إبقاؤهم هناك، وليس تفريقهم على مجموع المملكة، إلا أنه، بعد الانتهاء من مسألة البلنسيين، يمكن النظر ومناقشة إذا ما كان من الأفضل إعادتهم إلى هناك، أو توزيعهم بين المسيحيين القدامى، مع إجبارهم على امتلاك أصول، ومنعهم من البيع المتجول، والوظائف التي يمكنهم من خلالها أن يسبِّبوا الأضرار للدولة»[1].

ومع ذلك، إلى أن تمَّ تنفيذ إجراءً طرد الساكنة الموريسكية البلنسية، مرَّ أكثر من سنة على هذا القرار. تدبيرٌ بهذه الخطورة كان لا بد أن يُعدَّ له ويُدعَّم بشكل جيد؛ وإن كان التصرف في أرواح وممتلكات الرعايا آنذاك يعتبر صلاحية مطلقة وغير مشروطة للملك، لم يكن هذا الأخير يستعمل هذه الصلاحية إلا في حالات استثنائية قصوى، مثل حالة إيسكوبيدو Escobedo أو بيجاميديانا Villamediana. فقد كان الملوك يفضِّلون (وليس لأسباب وصولية، بل عن قناعة شخصية) أن يظهروا بمظهر الساهر الأسمى على إنفاذ

(1) ينقل هذا التقرير، بشكل حرفي، بورونات، 2، الملحق 4.

العدالة، داخل دولة القانون. لذلك، كان لا بد أن يبدو جلياً أمام أعين الجميع أن تلك الأقلية قد طُرِدت من إسبانيا بموجب حكم قضائي عادل، مبْنِيّ على هرطقتهم وخيانتهم.

إن النقطة الأولى لم تكن تستطيع إعلانها إلا محكمة كنسية، وبما أن الكرسي الرسولي كان قد رفض إصدار إدانة جماعية، فسيتم الاستغناء عنه وستُعرض القضية على لجنة اجتمعت في بلنسية في 22 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1608م، تحت رئاسة نائب الملك، ماركيز كاراثينا El Marqués de Caracena ؛ وقد حضرها مطران بلنسية وكلٌّ من أسقف أوريويلا، سيغوربي وطورطوسا. وقد امتدت المداولات إلى شهر مارس / آذار سنة 1609م؛ حيث تم طلب رأي العديد من اللاهوتيين، وعلى عكس ما كان ينتظره المطران وحكومة مدريد، قرّرت اللجنة مواصلة العمل بأساليب ليّنة من أجل تحقيق التنصير، وطلبَ مرسوم غفران آخر من البابا يستمر لبضعة أعوام، لا تستخدم خلالها محكمة التفتيش وسائل عنيفة. إلا أن مسألة الطرد كانت أمراً محسوما، حتى دون الدعم القانوني الذي كان قد طُلِب من الكنيسة، ولذلك، «عندما رأى الملك الكاثوليكي أن الحصول على هذه الثمرة غير الأكيدة سيستغرق وقتاً طويلاً، وأن قراره الشريف بطردهم سيُحبَط بالنهاية، وأنه بذلك سيتيح الفرصة للموريسكيين للحصول على المكانة التي ستتيح لهم القيام بخيانات وتنفيذ نيتهم في تسليم إسبانيا، تدارك الموقف بتقرير إجراءً الطرد، وأمر بتعجيل عملية الترحيل، بطلبٍ من دوق ليرما»[1].

من هذا النص لِبليدا نستنتج مسألتين: الأولى، أن دوق ليرما كان هو المشجِّع الحقيقي لإجراءً الطرد؛ الثانية، أن هذا القرار لم يكن مبنياً على أسباب دينية وإنما سياسية، وتكمن في الخطر الذي كان يشكِّله الموريسكيون على أمن الدولة.

(1) بليدا، تاريخ...، 975.

فهل كان هذا الخطر حقيقيّاً، وشيكاً وجدِّياً؟ بكل تأكيد، كان من بينهم، خاصةً أولئك الأكثر انفعالاً وإدراكاً للاضطهاد الذي كانوا يعانون منه، من يحتفل بهزائم الجيوش الإسبانية، وخاصةً إذا كانت على يد إخوانهم في الدين. كانت غزوات القراصنة وانتصارات الجيش التركي تجد صدىً واسعاً ومحرَّفاً داخل أحياء المسلمين Morerías واليهود، وخاصةً في إقليم أراغون. كما كانت سبباً لابتهاجهم أيضاً أحداثٌ مثل فشل البحرية ضدَّ الإنجليز والهجمات الفرنسية، التي كانت في الغالب بدعم من الحركة الكالفينية التي كانت تسيطر على مناطق محدَّدة من فرنسا، من بينها بعض المناطق الحدودية مع الجنوب. يقول ريغلا: «ابتداءً من سنة 1580م، سيكون هناك حضور دائم لليد الموريسكية الأراغونية في الصراع الإسباني الفرنسي». في إشارة منه إلى الموريسكيين الأراغونيين، سيُلحُّ فيليبي الثاني في سنة 1588م، على ضرورة «تأمين القلعات والحدود الفرنسية والأماكن التي بوسعها أن تُؤوي الموريسكيين، ومنع هؤلاء من الاتصال بالبلنسيين»[1].

إن تَحوُّلَ هنري دي بوربون Enrique de Borbón إلى الكاثوليكية لم يغيِّر شيئاً من أحاسيسه العدائيّة تجاه الملكيَّة الإسبانية؛ بل على العكس من ذلك، لقد أكسبها خطورة أكبر؛ ولم يعد الأمر يتعلق بدسائس طامع، وإنما بسياسة ملك لفرنسا يحاول استعمال الموريسكيين كطابور خامس في حربه ضد القوة المنافسة. وهذه العلاقات معروفة منذ مدة، عن طريق «مذكِّرات» دوق دو لا فورس Duque de la Force، حاكم بيرن[2]. وهي تتفق، في الجوهر، مع ما كان قد دوَّنه الأب غوادالاخارا P. Guadalajara، والذي كان قد اطَّلع على وثائق تعود إلى العصر نفسه. كانت الشخصية الرئيسة في هذه المؤامرة رجل

(1) ريغلا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 16.

(2) «المذكرات الأصلية لجاك نومبار دو كومو دو لا فورس»، المجلد الأول، باريس، 1843.

يدعى باسكوال دي سانتييستيبان Pascual de Santiesteban، من سكان بلدة سان خوان دي بيي دي بويرتو، San Juan de Pie de Puerto، عند الحدود الإسبانية الفرنسية؛ كان قد عمل جاسوساً لمصلحة نائب الملك بِنابارّا، دون مارتين دي كوردوبا Don Martín de Córdoba، ثم بعد استيائه منه، اتصل بدوق لا فورس. في سنة 1602م، ستبدأ المحاولات لتنفيذ مشاريع لا فورس فقد أُرسِل سانتييستيبان إلى بلنسية، حيث قام بالاتصال بفرنسي باسكي، يُدعى مارتين دي إيريوندو Martín de Iriondo، الذي كان يعيش ببلدة الأقواسAlacuás، والذي سيقوم بدور الوسيط بينه وبين لجنة مكوَّنة من خمسة ممثِّلين للموريسكيين، كان ينبغي أن يخططوا للثورة؛ وقد أُرسِل واحد منهم، ميغيل الأمين Miguel de Alamín، إلى فرنسا بعريضة إلى هنري الرابع، يشكو فيها الموريسكيون محكمة التفتيش، التي كانت، رغم تحصيلها لريالين عن كل رب أسرة، تسلبهم حقوقهم وتسيء معاملتهم؛ كما كانت هذه العريضة تشير إلى ضعف الحماية العسكرية بتلك المملكة، التي لم تكن بها سوى قلعة واحدة بثكنة عسكرية: حصن بيرنيا (أليكانتي). كان من الممكن التحضير للثورة بكامل السِّرية لأنه لم يكن يوجد بالبلدات الموريسكية سوى مسيحيَّيْن أو ثلاثة يشغلون مناصب السلطة. وإذا ما قدم الأسطول الفرنسي إلى دينيا وزُوِّد الموريسكيون بالأسلحة، بوسع هؤلاء أن يعبِّئوا ستين ألف رجل وبذلك يصبح سقوط بلنسية أكيداً. وكان بوسع الموريسكيين الأراغونيين توفير 40,000 رجل؛ كما أن التدخل الفرنسي في باقي الأقاليم سيحظى بالدعم أيضاً من البروتستانت واليهود، وحتى من الكثير من المسيحيين الساخطين.

لا نعلم إلى أيِّ حدٍّ اهتم هنري الرابع بهذه الحسابات المنمَّقة؛ ولعل غريزته السياسية جعلته يشكِّك بأن ذلك المشروع لم يكن بالسهولة التي كانوا يصوِّرونها له. أُرسِل سانتييستيبان إلى انجلترا حيث ظل متعلقاً بالآمال؛ بعد ذلك بقليل

(مارس / آذار سنة 1603م)، ماتت الملكة إيزابيل؛ ووقَّع خلفُها، خاكوبو الأول Jacobo I، معاهدة السلام مع إسبانيا، وكتعبير منه عن نواياه الطيبة، أرسل إلى مدريد الوثائق المتعلقة بالعلاقات مع الموريسكيين البلنسيين[1]. وبذلك اختفى أمل الدعم الإنجليزي (كان لا فورس قد اقترح هجوماً في الوقت نفسه من قِبَل الجيش البريطاني على مدينة لا كورونيا La Coruña).

ولم يكن الأمين الذي يصفه الأب غوادالاخارا بأنه «محمديُّ العقيدة، فرنسي الدين»، أوفر حظاً في مهمته. فلقد عاد إلى إسبانيا برفقة مبعوث لدوق لا فورس، السيد دي بانيسولت de Panissault، الذي توجَّه إلى بلنسية متخفِّياً في شخصية تاجر، ليحضر في قرية طوغا Toga اجتماعا شارك فيه 66 نائبا عن الموريسكيين وعشرة جزائريين؛ انتُخِب على إثره لويس أسكير Luis Asquer زعيماً، وهو موريسكي من قرية الأقواس، «جِدُّ مقرَّبٍ من دوق إينفانتادو» (ديسمبر / كانون الأول 1604م). كانت الخطة قائمة على إشعال ثورة يوم «خميس الغسل» لعام 1605م؛ عشرة آلاف موريسكي، بمساعدة الفرنسيين المقيمين في بلنسية، كانوا سيحرقون مباني الكنائس ويغتنمون فرصة الاضطراب للاستيلاء على العاصمة. كان شرطاً أساسياً وصول أربع سفن فرنسية إلى حي الغراو El Grao، محمَّلة بالقمح، إلا أن مهمتها الحقيقية ستكون هي تزويد المتآمرين بالأسلحة. ثم ستُنتهَب المدينة، وستكون الغنائم وافرة بحيث أن لا فورس سيستلم عمولة ضخمة قدرها 120,000 دوقية. وبعد سقوط العاصمة، ستسقط مملكة بلنسية بأكملها، ومن ثَمَ إسبانيا بأسرها. وقد

(1) «لقد ألقي القبض في بلنسية على الكثير من الموريسكيين، بسبب رسائل بعثها ملك انجلترا، وجدها بين أوراق الملكة السابقة...» (كابريرا، «علاقات بلاط إسبانيا...»، 240، أبريل / نيسان من سنة 1605). ويقول أومي Hume أيضاً إنه، بين الأوراق المرسلة، كانت توجد أدلة أيضاً حول محاولة إيجاد الدعم بين البروتستانت السويسريين («إسبانيا. ازدهارها وانحطاطها»، كامريدج، 1905، ص. 211).

عاد بانيسولت جد مسرور بهذه الأخبار، إلا أنه بوشاية من أحد المتورطين، ألقي القبض على عدد من المتآمرين، وبعد إخضاعهم للتعذيب أقرُّوا بكل شيء وتمَّ إعدامهم[1]..

إن وجود هذه المؤامرة وأخرى مشابهة أمرٌ لا يقبل النقاش؛ ما يمكن التشكيك فيه هو أنها كانت حاسمة ساعة إقرار إجراءً الطرد. إذ لم تكن هذه تشكِّل أي جديد؛ نعرف أن الموريسكيين كانوا ساخطين على الوضع، ومع ذلك فإن قليلين هم من حملوا السلاح من بينهم؛ إنهم لم يقوموا بذلك حتى لدعم الغرناطيين عندما كان هؤلاء يخوضون حرباً بلا هوادة، لماذا كانوا ليفعلوا ذلك لاحقاً وفي ظل ظروف أسوأ؟ كانت هجمات السفن البربرية على السواحل البلنسية قد تسببت في هجرة بعض المجموعات، ولكنها لم تُثِر ثورة بأي حال من الأحوال. كانت الخطط التي ذكرناها آنفاً خيالية، ومن غير المحتمل أن يكون هنري الرابع قد أخذها على محمل الجد، ولكنه ربما قد أخذ بعين بالاعتبار أن مساعدة حركات من صنف حرب العصابات، في حال نشوب حرب مع إسبانيا، قد تكون لمصلحته، لكنه لم يكن لينتظر شيئاً آخر من الموريسكيين.

وفي السنوات التي سبقت قرار الطرد تحديداً، وعن طريق دوق دي لونا Duque de Luna تقدَّم الموريسكيون الأراغونيون، الذين كان من المفترض أن يعوَّل عليهم في حالة غزو إسبانيا، بعروض تدلُّ على إخلاصهم ورغبتهم في الاهتداء إلى النصرانية، وبطلب كفِّ يد محكمة التفتيش عنهم، وقد رحَّبت

(1) بالإضافة إلى المؤلفين الذين ذكرناهم، يجب أن نضيف الفصل 42 من الكتاب العاشر من «الحقبة الأولى من تاريخ بلنسية» لصاحبه إسكولانو، ومقال كارداياك «الموريسكيون والبروتستانت». فيما يتعلق بالمدعو باسكال دي سانت إيستي Pascal de Saint–Esté، الذي اعتقل ببلنسية واعترف على إثر تعذيبه، لا بد أنه باسكوال دي سانتيستيبان. ما زالت هناك بعض الاختلافات الأخرى ونقاط غامضة حول هذه المسألة، لكن أساسها الحقيقي لا جدال فيه.

مجالس الدولة بتلك المطالب[1].

باختصار، لم يكن اضطراب الموريسكيين في سنة 1609م ولا الخطر المحتمل الذي كانوا يمثّلونه أكبر من الذي كانوا يمثّلونه إلى ذلك الحين. لقد كان سبباً من الأسباب المساعِدة، إلا أنه لم يكن عاملاً حاسماً لإقرار إجراءً الطرد. يبقى السبب الذي حمل دوق ليرما على تغيير موقفه غير واضح. لَربما، عند اكتشافه للصيغة السحرية لمصادرة الأملاك، فكّر أنه يستطيع بذلك إرضاء الملكة التي كانت علاقته بها متدهورة آنذاك، بطريقة لم تكن لتكلّفه شيئاً، بل ربما كانت ستخدم مصالحه. وبمعرفة هذه الشخصية، يصعب التصديق بأنها قد اتخذت هذا القرار المهم دون أن يلعب المال دوراً في ذلك. إن الأسباب الأخيرة والخفية لهي من الصِّنف الذي لا يترك أثراً على الوثائق. ولكن، في جميع الأحوال، كان الأمر متعلقاً بقرار شخصي لم تكن تستدعيه، كما يُزعَم، أية ظروف تاريخية مؤسفة.

(1) في سنة 1606م، حضر دون فرانثيسكو دي أراغون Don Francisco de Aragón، كونت دي لونا، مجلس الثلاثة، ممثلا لموريسكيي المنطقة وآخرين من مملكة أراغون، الذين كانوا يرغبون في تعلُّم الدين المسيحي والعيش كمسيحيين، وتخفيف الخناق الذي تضيقه عليهم محكمة التفتيش، ومحو الصورة السيئة التي توجد عنهم.
في مجلس 3 من يناير / كانون الثاني سنة 1607م، صرَّح المعرِّف الملكي بأن الملك قد قرر الاستماع إليهم، وبأنه قد راعه إلى حد كبير «حكم الإعدام الذي نفذته مؤخرا محكمة التفتيش في حق 17 منهم»، وأنه «قد أحيط علما بأن الرؤوس (أي الزعماء) يرغبون في أن يناقَش أمر تنصُّرهم، وقد ثبت خلال الاضطراب الذي عرفته تلك المملكة في السنوات السابقة، أنهم لم يقوموا بأي تحرك». وفي مجلس آخر عقد في 29 من أكتوبر / تشرين الأول، قال المعرِّف الملكي بأن موريسكياً أراغونيا قد أتى «لكي يناقش أمر الاستماع إليهم ومساعدتهم، وأن دون فرانثيسكو دي أراغون يلحُّ في ذلك الطلب، وأن شخصاً يدعى غاسبار ثايديخوس Gaspar Zaidejos، وهو موريسكي ذو مكانة وسلطة بين كل موريسكيي تلك المملكة، ذهب إلى روما وأتى برسائل من قداسته إلى محققي محكمة التفتيش بأراغون، وقد استاء هؤلاء من هذا الأمر، وفرضوا عليه ضمانة قدرها 3000 دوقية، حتى لا يغادر المملكة».

الفصل 9

الطرد

تعتبر سنة 1609م سنة هامة في تاريخ إسبانيا، نظراً إلى حدثين تاريخيين: الهُدنة مع هولندا لمدة اثنتي عشرة سنة، وطرد الموريسكيين. ولا يبدو أن هناك أية علاقة بين الحدثين؛ كانت الهدنة نتيجة رغبة الفريق الحكومي لِفيليبي الثالث في السِّلم، والوضع المالي الصعب الذي أدّى إلى إفلاس جزئي في الخزينة الملكية، سنة 1607م. منذ هذا التاريخ، توقَّفت، فرضيا، الحرب مع الأراضي المنخفضة، رغم أن الإجراءات الدبلوماسية بين الملك ورعاياه المتمرِّدين تأخَّرت كثيراً. وكان ذلك دليلاً على الواقعيَّة التي استُعمِلت ضد رأي إمبرياليِّي الجيل السابق وضد رأي مؤيِّدي الحرب الدينية، وأوَّلهم البطريرك ريبيرا، الذي اعترض على الهدنة مثلما فعل قبل ذلك بعِقدٍ من الزمن، عندما وُقِّعت معاهدة السلام مع إنجلترا.

كان طرد الموريسكيين إجراءً أُرجِئ تنفيذه مرات عديدة، وتقرَّر في النهاية لأسباب غير واضحة. ويبدو منحاه معاكساً لِمنحى الهدنة؛ كانت هذه الأخيرة تدبيراً واقعيا فرضه استنزاف الموارد؛ في الواقع، كان من الممكن مُواصلة الحرب، لكن لم تكن هناك رغبة في الوصول إلى هذه التدابير الجذرية. وبذلك ظلت الأسباب الدينية في مستوى ثانوي بعد الأسباب السياسية.

في المقابل، كان قرار الطرد سيُسهِم حتماً في تفاقم الأزمة الاقتصادية، ومهما تكن الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه، إلا أن السبب الديني قُدِّم عليها جميعها. واستطاع ريبيرا أن يعوِّض ذلك الفشل بهذا الانتصار. ومع أننا رأينا أنه إلى غاية سنة 1608م لم يكن قد تقرَّر شيء بعد، إلا أن ثمة معلومات

حول ما كان يناقَش في المجالس ربما تسرَّبت، وبدأت من ثَمَّ عمليات النزوح الجماعي الطوعي لبعض الموريسكيين، معتقدين (وقد كانوا على صواب في اعتقادهم) أن رحيلهم طوعاً، سيجعل الرحلة تمرُّ في ظروف أفضل من ظروف ترحيل قسري قد ينزل عليهم كصاعقة في أية لحظة. وقد كان هؤلاء من بين العائلات الأكثر يسراً، وأولئك الذين كان بوسعهم أن يتحملوا نفقات سفر طويل، والذين كان من شأنهم أن يخسروا الكثير في حالة صدور قرار النفي، مع منعهم من إخراج العملة من البلد؛ فقد كان نقل الذهب والفضة خارج المملكة جريمة يعاقب عليها القانون عقاباً شديداً. كانت بين هؤلاء المهاجرين عائلات ثرية من أوبيدا Úbeda، بايثا Baeza، وبلدات أخرى من إقليم خايين Jaén [1]. وقد صادف الأب بليدا، عند عودته من روما، موريسكيين إشبيليين بجنوب فرنسا[2]. وبدأت الأخبار ترِدُ حول تيار هؤلاء الهاربين؛ وقد كتب مطران سرقسطة قائلاً: إن مجموعات من الموريسكيين تعبر مسالك جبال البيريني، في هيئة حسنة، بحيث إن الحُرَّاس، في بداية الأمر، لم يتمكنوا من اكتشاف هويتهم؛ وإنه قد أُلقِي القبض، بعد ذلك، على آخرين منهم. وعند استشارة مجلس الدولة في هذا الأمر، أصدر هذا الأخير قراراً في 24 من يونيو / حزيران للسنة المشار إليها، 1608م: «يمكننا أن نكتب إلى نائب الملك بكاتالونيا، بخصوص الموريسكيين الذين يعبرون إلى فرنسا، لكي يأمر بالتحقُّق من هويتهم، وإذا كان بينهم من هم أغنياء وذوو مكانة، ينبغي إلقاء القبض عليهم ووضعهم في مكان آمن، حتى تؤخذ منهم أمتعتهم، أما الناس العاديون، فيمكن غض النظر عنهم والسماح لهم بالعبور، لأنه كلَّما انخفض عددهم هنا كان الأمر أفضل»[3].

(1) لابيير، المصدر المذكور آنفاً، ص. 70.

(2) «تاريخ...»، ص. 1,043.

(3) بور ونات، 2، 490–91 والملحق 7.

إن اختيار طريق الشمال يُفسَّر بكون الهروب المباشر إلى «البلدان المحمدية» كان يشكِّل جريمة. في المقابل، كان بوسع الموريسكيين الإبحار إلى شمال أفريقا انطلاقاً من فرنسا؛ من المحتمل أن يكون بعض هؤلاء قد فكَّروا في البقاء للإقامة بفرنسا، مستغلِّين قرارات هنري الرابع التي كانت مشجِّعة في البداية. وسنرى في فصل آخر كيف ستخيب هذه الآمال.

كانت تونس نقطة الوصول المفضَّلة، فقد كانت أكثر بلد يرحِّب بالموريسكيين. وقد نُظِّمَت بفرنسا شبكة من الوسطاء، الذين كانوا يستفيدون من الثروات التي كان يحملها الهاربون. وقد كشف أسيرٌ سابق (لدى الموريسكيين) بأنهم كانوا يُفرغِون البلد من «كلِّ النقود الذهبية لهذه الممالك، بأخذها معهم، وحرَّاس المعابر والمرافئ يسمحون لهم بإدخالها مقابل المال»، وهناك موريسكي في مارسيليا يدعى أخ أبرين Age Abrein، «هو الذي رتَّب الأمر مع الفرنسيين وأخبر جميع موريسكيي هذه الممالك بأن يعبروا عن طريق فرنسا، حيث سيكونون أحراراً، ويستطيعون الالتحاق بطائفتهم، وقد ذهب مع الموريسكيين تسعة أتراك من العبيد، هربوا من هذا البلد»[1].

بهذه الطريقة، نجا جزء من البورجوازية الموريسكية من فظاعات الترحيل القسري. هذا الإجراءً لم يكن قد تقرَّر بعد في سنة 1609م. في شهر ديسمبر / كانون الأول السابق، كان مطران بلنسية، وهو مؤيد هذا القرار الأكثر تعنُّتاً، يُصرُّ على أن تبدأ هذه العملية بترحيل موريسكيي قشتالة؛ وضد كل منطق، كان مُصراً على إثبات أن الموريسكيين الذين كانوا يعيشون هناك هم أكثر

(1) رسالة بعثها مجلس البرتغال في 29 من مارس / آذار سنة 1608م (أكاديمية التاريخ، المخطوط 9–6436–3). وحسب صاحب الرسالة، «عندما كنت أسيرا بتونس، وصلَت سفينة فرنسية... تحمل أكثر من 200 موريسكي، رجالاً ونساءً وأطفالاً، وبما أنني أبحرت في السفينة نفسها قاصداً فرنسا، عندما وصلت إلى هناك، رأيت كيف كانت تبحر سفينة إنجليزية أخرى كانت تحمل 250 أو 300 موريسكي إلى تونس، كما تناهى إلى علمي، أنه، عبْرَ خط أراكون، قد عبر إلى فرنسا 400 أو 500 موريسكي آخر، ينتظرون سفينة ليرحلوا أيضاً».

خطورة من البلنسيين؛ لكن الأسباب الحقيقية يمكن أن نستشفَّها من خلال نص رسالته: «إن المدن والأماكن الكبرى تعيش على الإمدادات التي يوفِّرها هؤلاء (الموريسكيون)؛ إن الكنائس والأديرة والمستشفيات والأخويات الرهبانية والنبلاء والفرسان والمواطنين، وأخيراً كلُّ من هم ضروريون لهذا البلد، ولإدارته وزينته الروحية والدنيوية، يعتمدون على خدمات الموريسكيين...» ويُكمِل عرضه مطالباً بطرد موريسكيي قشتالة، لكي يجد البلنسيون «أنفسهم وحيدين بلا دعم... وبذلك يسكتون»[1]. إن تمزُّق هذا الرجل بين رغبته في أن يرى تلك «الخراف الجرباء» وقد انقرضت، وخوفه من عواقب ذلك لأمر مأساوي. وليقُل المدافعون عنه ما يشاؤون، ولكن العواقب التي كان يتخوف منها هي العواقب المادية.

بينما كانت مداولات السينودس والمجلس الكنسي لبلنسية مستمرة رسمياً، كان مجلس الدولة، في 4 من إبريل / نيسان سنة 1609م، قد قرَّر إجراءَ الطرد، بشكل واضح[2]. ولعل صوت دوق ليرما هو الذي جرَّ باقي الأصوات. واستند القرار إلى حماية أمن الدولة؛ ولم يُشِر إلى المسألة الدينية إلا في موضع ثانوي. والغريب في الأمر هو أنه لم تُذكَر العلاقات التي كان يقيمها بعض الموريسكيين مع الفرنسيين، وإنما انتصار المولى زيدان الذي كان قد تمكَّن من السيطرة على المغرب، وكان يُبدي نوايا عدائية تجاه إسبانيا؛ بطبيعة الحال، لم يكن أحد يصدِّق حقاً أن المغاربة سيقومون بغزو إسبانيا؛ أقصى شيء كان بوسعهم أن يفعلوه هو مهاجمة الحصون، وتكثيف عمليات القرصنة البحرية. لقد تقرَّر بدء الطرد بترحيل الموريسكيين البلنسيين، ومن أجل ذلك بدأت الاستعدادات بسرِّيَّة كاملة؛ وصدر أمر بتجميع سفن إيطاليا في ماجوركا، لكي

(1) بورونات، الملحق 9.

(2) وينقل هذا التقرير دانبيلا (المصدر السالف الذكر، 274—277). كان المستشارون هم دوق ألبا ودوق إينفانتادو، كونت ألبا، ماركيز بيلادا، وقائد قشتالة، والقائد الأعلى لليون، وكاردينال طليطلة.

تذهب من هناك إلى موانئ الترحيل، كما تمَّ إحصاء الجيوش والأسلحة التي يمكن الاعتماد عليها في مملكة بلنسية، تحسُّباً لأية مقاومة من قِبَل الموريسكيين.

كان مجموع القوات التي تمَّ تجميعها في ذلك الصيف كالتالي: 50 سفينة شراعية حربية تحمل زهاء أربعة آلاف جندي، بالإضافة إلى خيَّالة قشتالة، التي كان يجب أن تتولى حراسة الحدود، والميليشية والحاميات العسكرية لمملكة بلنسية. وكان على سفن الغاليون الحربية لأسطول المحيط، بقيادة الأميرال أوكيندو Oquendo، أن تراقب السواحل الأفريقية. ولم يكن بوسع استعدادات من هذا الحجم أن تمرَّ دون أن تلفت الانتباه؛ فمنذ شهر أغسطس/آب، كانت الخطة قد عُرِفت، وحالة الهلع قد عمَّت جميع أرجاء تلك المملكة. كان السادة الإقطاعيون أكثر الناس قلقاً، إلا أن رجل الشارع العادي بدأ أيضاً يلمس تأثير ذلك القرار الذي قلَب القواعد التي كان يعتمد عليها الاقتصاد البلنسي. «بدأ أسلوب العيش والتعامل يضيق، لأن الموريسكيين، بعد أن أدركوا أنهم كانوا الهدف لكل تلك الطلقات، انعزلوا في منازلهم بأسى، لجمع أغراضهم، وتوقَّفوا عن تزويد المدن والبلدات المسيحية بالمؤن، كما كانوا يفعلون بالعادة»[1].

وقد عقد النبلاء، الذين كانوا يمثلون الذّراع أو الطبقة العسكرية للمجالس، لكي يوضحوا لنائب الملك مدى الضرر الذي يمثله بالنسبة إليهم قرار الطرد الوشيك. وبما أن نائب الملك لم يكن بوسعه أن يقرِّر شيئاً، فإنهم أرسلوا مفوَّضيْن إلى البلاط؛ وقد وقع الاختيار على السيد فيليبي بويل Felipe Boyl، سيدُ مانيسيس Manises، ودون خوان بيرينغيل Don Juan Berenguel، سيد كانييتي Cañete. ولا بد أن التوتر كان عالياً خلال المقابلة، لأن المبعوثين تحدَّثا بِحُرِّية بالغة، عن الإفلاس الذي يتهدَّدهم، وعن المواثيق التي لم تُحترَم، وعن

(1) «عقود من تاريخ مملكة بلنسية»، الكتاب العاشر، الفصل 47.

التدابير التي يمكن اتخاذها لتجنُّب المخاطر التي كان ذلك الإجراءُ المتطرِّف يهدف إلى توقِّيها. وأنهيا كلامهما قائليْن: إنه، إذا ما كان يجب أن تُنتزَع منهم تلك المملكة التي كانوا قد غزوها، فإن على «جلالته أن يَدُلَّهم على مملكة أخرى ليُخضِعوها ويتمكّنوا من العيش بطريقة تُناسب وضعهم الاقتصادي، أو يموتوا وهم يحاربون، فذلك أشرف لهم بكثير من الموت فقراً»[1].

ولم يحققوا شيئاً من هذه المقابلة مع الملك، سوى إخطارهم بأن مرسوم الطرد قد حُرِّر وأن إعلانه قد بات وشيكاً. إلا أن هؤلاء المحتجِّين، عندما سيعرفون شروط هذا المرسوم، سيغيِّرون موقفهم. «في الواقع، إن النبلاء البلنسيين الذين كانوا قد حقَّقوا في مجالس مونثون طلب حصولهم على حق استغلال الأصول (التي كانت لرعاياهم الذين وقعوا في الهرطقة)، بدلاً من أن تصبح من الممتلكات الملكية، حصلوا أيضاً على وعد ملكي بأن تُحوَّل لمصلحتهم الأملاك المنقولة التي لا يستطيع الموريسكيون حملها معهم وجميع الأصول أيضاً كتعويض لهم عن الضرر. ومنذ أن اتُّخِذ هذا القرار، تغير موقف السادة والبارونات تماماً. وأولئك الذين في وقت سابق عرَّضوا أنفسهم للمحاكمة والإدانة بسبب حمايتهم للموريسكيين، تخلوا عنهم، وبعد انحيازهم للسلطة الملكية، أصبحوا مساعديها الأكثر فاعلية»[2].

كان مرسوم الطرد، الذي أعلنه في 22 من سبتمبر / أيلول نائب الملك، ماركيز كاراثينا Marqués de Caracena، ينصُّ على أن يتَّوجه جميع الموريسكيين إلى النقاط التي ستُحدَّد لهم، خلال ثلاثة أيام، حاملين معهم ما استطاعوا من متاع. تحت طائلة الإعدام لمن يُخفِ منهم أو يدمِّر تلك الأمتعة التي لا يستطيع حملها، «ذلك أن جلالته رأى أن يمنح هذه الأملاك والأصول

(1) المصدر نفسه، الفصل 48.

(2) دانبيلا، المصدر السالف الذكر، ص. 293.

والأمتعة التي لا يمكنهم حملها معهم للسَّادة الذين كانوا رعايا لهم».

كان من حق السادة الإقطاعيين اختيار ستِّ عائلات من كل مئة ليُسمَح لها بالبقاء، وكانت الأفضلية في ذلك لكبار السن، ولمن يُبدون التزاما أكبر بالمبادئ المسيحية. وستكون مهمتهم «القيام على المنازل، وآليات طحن السكر، وعلى غلال الأرز والأراضي المسقية، وإعلام السكان الجدد القادمين».

وكان المسيحيون القدامى مهدَّدين بستِّ سنوات من عقوبة التجديف في السفن الشراعية، في حالة التستُّر على أحد المعنيين بذلك المرسوم. كما كان يُمنَع عليهم أيضاً، دون تحديد العقوبة، إساءة معاملتهم، بالقول أو الفعل. «ولكي يتأكد الموريسكيون من أن نية جلالته هي إجلاؤهم فقط من ممالكه، وأنه لا يريد التنكيل بهم في السفر، وأنهم سيُنقلون إلى شواطئ بلاد البربر، فإننا سنسمح بعودة عشرة من الموريسكيين الذين سيعبرون في الرحلة الأولى، لكي يُخبِروا الآخرين بذلك».

استُثني من عمليَّة الطرد أولئك الموريسكيون الذين كانوا يعيشون بين المسيحيين منذ زمن طويل، سنتين على سبيل المثال، «ولم يحضروا اجتماعات الأحياء المسلمة»، وأولئك الذين يتناولون القربان المقدَّس برخصة من قسِّيس كنيستهم. أما مسألة ترحيل القاصرين الشائكة، التي أثارت جدلاً واسعاً بين اللاهوتيين، فقد حُسِمت بالسماح لمن تقِلُّ أعمارهم عن أربع سنوات بالبقاء، ما سمح آباؤهم لهم بذلك. أما الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن ستِّ سنوات، من أب مسيحي، فسيظلون، وأمهاتهم معهم، وإن كنَّ موريسكيات. «أما إذا كان الأب موريسكياً والأم مسيحية، فإنه يُطرد، في حين يظل الأبناء القاصرون الذين لا تتجاوز أعمارهم الستَّ سنوات مع أمهم»[1].

(1) لقد نُشِر هذا المرسوم عدة مرات، ومؤخرا نشرته م. غارثيا أرينال: «الموريسكيون»، صص. 252-255.

كان موقف الأسياد الإقطاعيين من تطبيق هذا المرسوم متبايناً، وكذلك الأمر بالنسبة للموريسكيين؛ ورغم أننا الآن نعرف الخطوط العامة لعملية الطرد، إلا أنه، على المستوى المحلي، لا يزال هناك الكثير مما يجب دراسته؛ ينبغي أن يتضاعف عدد الدراسات المفردة (وإن كانت توجد الآن بعض الدراسات الممتازة) لبحث الطرق التي تمَّت بها هذه العملية في كل بلدة على حدة. إذ إن الفوارق كانت كبيرة. فعلى سبيل المثال، بينما كان هناك أسياد تعاملوا مع تابعيهم السابقين بكل إنسانية، إذ أوصلوهم حتى إلى موانئ الترحيل، محاولين بذلك تجنيبهم أية مضايقة، حتى إن هناك من رافقوهم على ظهر السفن[1]، كان سلوك البعض الآخر منهم بغيضا. فلقد جرَّد دوق كوثينتاينا Duque de Cocentaina، الذي اشتهر بقساوته وبخله، مقطعيه من جميع ممتلكاتهم المنقولة، بما في ذلك الأغراض الشخصية، من ملابس وحلي وأثواب. فقد أخبر الدكتور نورفي رودريغيث Dr. Norfe Rodríguez نائبَ الملك بذلك في 3 من أكتوبر / تشرين الأول، وبأنه كان يحتجزهم في حيٍّ بضواحي مدينته، دون أن يسمح لهم بالخروج[2].

كثير من الموريسكيين غادروا إسبانيا وهم مسرورون، لخروجهم من جوٍّ لم يعد يطاق بالنسبة إليهم. وعدد غير قليل منهم استطاع أن يحقق حياة أكثر حرِّية وكرامة في البلاد الأفريقية. كما أن البعض القليل منهم، قبل الرحيل،

(1) يتحدث كل المؤلفين بثناء عن موقف دوق غانديا Duque de Gandía، الذي رافق رعاياه الـ 5,500 إلى غاية دينيا Denia(بليدا، «تاريخ...»، الفصل 31). ولقد اهتم كل من دوق ماكيدا Duque de Maqueda، وسيد إليتشي Elche وكريبيجينتي Crevillente وآشبي Axpe، ودوق إينفانتادو Duque de Infantado، ودوق كاردونا Duque de Cardona، وماريكز البيضاء Marqués de Albaida، وكونت الأقواس Conde de Alacuás وبونيول Buñol إلى جانب شخصيات أخرى بتأمين رحلة مريحة لرعاياهم السابقين، إما شخصياً أو بواسطة ممثلين عنهم. (غاسبار دي أغيلار: «طرد الموريسكيين من إسبانيا»، بلنسية، 1610).

(2) ينقل خانير Janer رسالة الدكتور نوفري Dr. Nofre، الملحق 104.

قام بسرقة وتدنيس الكنائس، غير أن هذا التوجه لا يمثِّل، على ما يبدو، التوجه العام[1]. البعض الآخر، مدفوعاً بحبِّ الأرض، سيسعى إلى حِيَلٍ للاختباء أو للبقاء قانونيا. وبدأت الأخبار المقلقة تتوافد حول سوء استقبال البرابرة للوافدين الجدد، وزاد القلق بسبب هذه الأخبار مع ابتزازات بعض الأسياد الإقطاعيين وأعمال العنف التي كان يقوم بها عدد غير قليل من المسيحيين القدامى، الذين شكلوا فِرَقاً لقطَّاع الطرق، وبدأوا يتعرَّضون بالشتم للموريسكيين والسرقة، وحتى القتل. يجب ألاَّ نغفل أن العلاقات بين الشعبين في مملكة بلنسية كانت الأكثر عنفا على الإطلاق. إن مواقف الشفقة التي أثارتها عملية الطرد في كلٍّ من قشتالة والأندلس لم تحدث في بلنسية، إذا ما استندنا إلى الشواهد الوثائقية والأدبية العديدة التي تركها ذلك الحدث الهام. وشهادة غاسبار دي أغيلار Gaspar de Aguilar تترك فينا أثراً مروعا؛ وإذا كانت قيمته كشاعر تجعله بعيداً عن أن يكلَّل بالغار، فإنه كمراقب قد عرف كيف يقدِّم إلينا صورة مباشرة، ذات قيمة تاريخية وإنسانية كبيرة:

فرقة من المسلمات والمسلمين
تمضي وهي تسمع آلاف الشتائم من كل صوب؛
يحمل الرجال الثروات والكنوز،
وتحمل النساء الزينة والأثواب.
تسير العجائز بحزن وهُنَّ يبكين،
مبوَّزات مقطِّبات الجبين،
مثقلات بالحلي الرخيصة،
والقدور، والمقالي، والجرار والقناديل.

---

(1) لقد كتب الدكتور كاسانوفا، النائب العام لقساوسة بلنسية: «لم يُعرَف عن موريسكيي بلدة بال دي أجوراً Val de Ayora أنهم سببوا ضرراً في الكنائس، أما موريسكيو بيكورب Bicorp فقد أخذوا معهم كأس الشراب المقدس ودمَّروا ما في الكنيسة من زينة» (بورونات، 2، 236).

عجوز يمسك بيد طفل،
وطفل آخر ملتصق بصدر أمه الغالية،
وفتى آخر يافع وقوي، مثل بطل طروادة،
لا يتردد في حمل أبيه»[1].

إن «الثروات والكنوز» التي يتحدَّث عنها أغيلار تعبيرٌ يجب أن يؤخذ بشيء من التحفُّظ. إذا كانت الأغلبية الساحقة للموريسكيين تعيش حياة صعبة، فضئيلة هي الفائدة التي كان بوسعهم أن يحققوها من وراء الرخصة التي منحهم إياها المرسوم لبيع وحمل أملاكهم المنقولة. أكثر منه بيعاً، كان تخلّصا من أملاكهم بأبخس الأثمان، بحكم تلك الظروف القاهرة. أقلية صغيرة فقط، تتألف من الموريسكيين الأكثر يسراً، ومن أولئك الذين كانوا يعرفون تصنيع عملة مزيفة واستبدالها، هي التي استطاعت أن تأخذ معها زاداً محترماً في تلك الرحلة. كانت السلطات تسعى إلى تكليف الأغنياء منهم بدفع تكلفة الرحلة البحرية لإخوانهم الفقراء، التي كانت تقدَّر بعشرة ريالات عن كل فرد[2].

(1) «طرد الموريسكيين» نص شعري يتألف من ثماني أغاني، سيكون من المناسب إعادة طبعها، نظراً إلى قيمتها التاريخية. لقد اطّلعتُ على نسخة المكتبة الوطنية، ر–12484، وهي تحمل ملاحظة بخطٍّ يد غاجانغوس Gayangos: «نسخة كاملة تماماً لعملٍ نادر، يقول سالبا Salvá عنه بأنه لم يرَ له نسخة أخرى غير تلك التي يملك».

(2) بورونات، 2، 214: «بين موريسكيي بلدة بيكاثينتي Picacente وألكاثر Alcázar، كان هناك موريسكي غني، ولأنه لم يترك شيئاً، تم إجباره على دفع تكلفة الرحلة لجميع الفقراء في السفينة، وكان هؤلاء من الأوائل الذي نزلوا ببلاد البربر، واستقروا بمدينة شرشال Sargel (إيسكولانو، «عقود...»، العمود 1,833). أولئك الذين رحلوا في السفن الشراعية الملكية، عوملوا معاملة حسنة، أما أولئك الذين رحلوا في سفن خاصة، أعدَّها الموريسكيون، فبالإضافة إلى أن الرحلة قد كلفتهم المال، كانوا في بعض الحالات ضحايا لجشع وسوء نية أصحابها.

في شهر أكتوبر / تشرين الأول، كانت جميع موانئ الساحل تعرف نشاطاً كبيراً، من أليكانتي Alicante إلى بني عروس Vinaroz. كانت السفن الملكية والخاصةً تحمل على متنها آلاف الموريسكيين. وقد كتب أحد المؤرِّخين الأليكانتيين: «كانت الطُّرُق تبدو وكأنها خلايا للنمل؛ كان العدد الهائل للقادمين يُذهِل الناظرين. وفي اليوم المحدَّد للترحيل كانت الشوارع والساحات مكتظَّة بحيث لا يمكن المرور منها، واستغرقت العملية وقتاً طويلاً، لأن السفن الشراعية والمراكب وسفناً أخرى من نوع آخر قامت بعدة رحلات»[1]. وبالفعل، حسب المعطيات التي يقدِّمها بليدا، والتي ينقلها لابيير، أبحر من أليكانتي ما بين سبتمبر / أيلول من سنة 1609م ويناير / كانون الثاني سنة 1610م، 30,000 موريسكي، على متن عدة سفن. وتتجاوز هذا العدد المهول بكثير عملية الترحيل التي تمَّت من دينيا- خابِيا Denia—Jávea: 47,144، وتليها، بفرق كبير، تلك التي تمَّت من ميناء الغراو El Grao ببلنسية (17,776)، وبني عروس Vinaroz (5,690)، ومُنكوفَر Moncófar. إلا أنه كانت هناك عمليات إركاب أخرى تمَّت بعد هذا التاريخ، وربما في موانئ أخرى كذلك[2]، دون تعداد أولئك الذين اختاروا الطريق البري عبر فرنسا، وبذلك يكون العدد الإجمالي الذي قدَّمه الكُتاب المذكورون (117,464)، أقلَّ من العدد الحقيقي.

لقد كانت هجمات عصابات من قساة القلوب، مدفوعين بالحقد وبالرَّغبة في الحصول على الغنائم، على المجموعات الموريسكية موضوعاً لعدة رسائل كتبها نائب الملك إلى فيليبي الثالث. وفي إحدى هذه الرسائل يعترف بأن هؤلاء، مع كل التدابير التي اتُّخِذت، قد قتلوا في الأيام الأخيرة خمسة عشر أو

(1) بنديتشو: «تاريخ... أليكانتي»، ص. 202. طبع وتحقيق ف. فيغيراس، أليكانتي، 1960.

(2) يؤكد بنديتشو أن «موريسكيي كريبيجينتي وأشبي، الذين كانوا رعايا لدوق ماكيدا، قادهم بنفسه إلى المكان الجديد أو الحصن الذي يملكه سيادته، على شاطئ البحر، حيث يمكن رؤية جزيرة سانتا بولا».

عشرين موريسكياً. «بما أنهم يرونهم يحملون كل شي معهم، فإنهم يحاولون اغتنام هذه الفرصة». وقد وصله ردٌّ يقول بأن الملك قد استاء كثيراً من ذلك الخبر، وبأن عليه أن يضاعف الحراسة ويتخذ عقوبات بحقِّ المذنبين تكون عبرة للآخرين»[1]. إلا أن هذه التدابير كانت ضئيلة الفاعلية في ظل هذه الحالة النفسية التي كانت سائدة بين كل الساكنة؛ لأنه، مع كراهيتهم للموريسكيين، كان المسيحيون، في الوقت نفسه، مدركين لتبعات غيابهم، وبدلاً من أن يتهموا المسؤولين، كانوا يستنكرون عليهم أن يرحلوا حاملين معهم أمتعتهم الضئيلة؛ كانوا يخشون من أن تبقى ديونهم دون أداء؛ سواء كانت تلك الديون لهم أو تلك التي اقترضها أسيادهم وكانوا هم الضامنين لها؛ كانوا يقولون إن المملكة ستظل بدون عملة. وقد استطاع السادة الإقطاعيون، من جهتهم، تحقيق تغيير المرسوم لمصلحتهم في نقطة مهمة: منع الموريسكيين من بيع الماشية، والحبوب والزيت، وأن يبقى كل ذلك لفائدة الأسياد.

إن العنف الذي كان يمارَس ضدهم والأخبار السيئة التي بدأت تتوارد حول أولئك الذين كانت ترسو بهم السفن في بلاد البربر، حملت بعض المجموعات الموريسكية على القيام بمحاولة مقاومةٍ يائسة، كانت محكومة بالفشل مسبقاً. تشكّلت هذه الحركة في بعض البلدات بالمنطقة الجبلية الداخلية لبلنسية، قرب الشريط الحدودي مع قشتالة: كوفرينتيس Cofrentes، آجورا Ayora، كورتيس Cortes، بيكورب Bicorp.. . وبما أن هدف هؤلاء الموريسكيين كان دفاعياً محضاً، فقد صعدوا مع نسائهم وأبنائهم إلى مرتفع كورتيس، وهي كتلة كلسية شقتها الأودية عند جنوب خوكار Júcar تنتهي، بشكل غير

(1) خانير، الملحق 103. وهناك أخبار عديدة أوردها المؤرخون الإخباريون حول أعمال العنف (ضد الموريسكيين)، على سبيل المثال، إيسكولانو: «لقد بدأت العامة من المسيحيين القدامى، عندما رأت أن الموريسكيين قد أحيل أمرهم إلى السلطة الملكية، تخرج على شكل عصابات إلى الطرق والحقول، تقتل وتنهب كل من تعثر عليه منهم» («عقود...»، العمود 1,880).

منتظم، عند سهلٍ متموِّج، تبرز فيه بعض القمم التي يبلغ ارتفاعها أكثر من ألف متر. كانت تلك الكتلة الصخرية تفتقر إلى الموارد الضرورية لسدِّ احتياجات مجموعة بشرية؛ ولم يكن بها سوى النباتات الشائكة، والصنوبر وبعض أشجار البلوط. وقد اختار الموريسكيون لهم زعيما أو شبه ملكٍ، وهو مسلم من بلدة تيريسا Teresa، «رجل شائب وحكيم»، رفض قبول هذا العرض، لاعتقاده بأن المشروع كان جنونياً، فعرضوا الزعامة بعد ذلك على رجل ثري من كاتادو Catadu، يدعى توريخي Turigi، وقد قبِلها هذا الأخير. وعيَّن نائبا له، وهو فقيه استطاع بخُطَبه ونبوءاته تحريض أولئك المساكين السُّذَّج؛ فجمعوا بعض الأسلحة وأقاموا بعض الأبنية الدفاعية في ذلك التَّل، وقد تحصَّن بها بضعة آلاف منهم، عندما تم الإعلان عن اقتراب الجيش.

بالنسبة إلى كتيبة المشاة الإيطالية، التي كانت قد قدِمت بهدف دعم العملية، كان تحطيم تلك الحصون البدائية وهزم المقاومة، التي كانت تتألف من مجموعة من الأفراد دون أي تنظيم، بمثابة لعبة للأطفال؛ مع ذلك، فقد كبَّدوهم خسائر في الأرواح، الأمر الذي هيَّج غضبهم. ولكن لم يكن الفولاذ والرصاص، وإنما الجوع والعطش والعياء هو الذي أدَّى إلى هلاك القسم الأكبر من أولئك المتحصِّنين، وسط تلك الأدغال الشائكة. وتستحضر أبيات غاسبار دي أغيلار المتواضعة صدىً ذلك البؤس:

«كم من موريسكية مسكينة، يُرثى لحالها،
لأنها رأت ذويها عُزَّلا،
ألقت بنفسها من جبل شاهق
وهي تحضن صغارها
وكم منهن بِعنَ فلذات أكبادهن لأهالينا،

فقط لكي يطعموهم قطعة خبز...»[1]

لن نعرف أبداً عدد الذين قضوا نحبهم في تلك الواقعة. ومع ذلك، لقد تم ترحيل 3000 شخص من الناجين في السفن. إلا أن الزعيم الذي رفض عرض الاستسلام، ظل يقاوم لبعض الوقت في تلك الجبال، على رأس مجموعة مؤلَّفة من بضع مئات من الرجال الحانقين اليائسين، إلى أن تم اعتقاله وإعدامه ببلنسية. وكما حدث قبل ذلك بقرن مع الغرناطي ابن أمية، مات وهو يؤكد أنه مسيحي.

حدثت بعض الاضطرابات أيضاً بِمارينا دي أليكانتي Marina de Alicante، وهي أرض وعرة كانت مأهولة بالموريسكيين. ويبدو أن السبب كان هو وصول أنباء حول سوء الاستقبال الذي ينتظرهم في بلاد البربر. وقد غادر الموريسكيون بلداتهم حشوداً، حتى إنهم قاموا بِحرق بعضها (فينيسترات Finestrat، ريجيو Relleu). وزرعوا حالة من الذعر في البلدات المسيحية المجاورة، وقتلوا بعض سكانها وقاموا بتدنيس كنائسها. وقد استطاعوا جمع كمية كبيرة من المؤن، من الجبال الموجودة قرب قرية كاجوسا دي إنساريا Callosa de Ensarriá، إلا أنهم لم ينتبهوا إلى أن حشودا تتألف من أكثر من عشرين ألف شخص ستحتاج إلى كميات كبيرة من الماء. فريق من جند المشاة كان قد نزل ببلدة دينيا، بالإضافة إلى الميليشيات وحشد كبير من الناس الذين قدِموا طمعا في الغنائم، بعد محاصرتهم لبضعة أيام، قام بالهجوم عليهم في تلك الأرض الوعرة، حيث دارت مشاهد مُريعة. قاتل الجيش الموريسكيين بلا هوادة في حرِّ المعركة، ونزل من تبقَّى منهم، وقد أهلكهم العطش، حتى إن بعضهم ماتوا من فرط شرب الماء. كانت الغنائم التي حصل عليها المسيحيون

(1) «طرد الموريسكيين...»، صص. 189–190.

من بين تلك الجموع وافرة. والوصف الذي يقوم به فونسيكا وإسكولانو لهذا المشهد مثير للذعر. وقد كتب هذا الأخير: «في جبال بوبPop، تمَّ العثور على عدد كبير من الجثث؛ ومن تبقَّى منهم، وصلوا إلى درجة لا تُصدَّق من البؤس، لدرجة أن الآباء، بسبب الجوع، لم يكونوا يُعطون أبناءهم للمسيحيين الذين يعرفونهم فقط، بل كانوا يبيعونهم إلى الجنود الأجانب مقابل قليل من الخبز وحفنة من التين. كانوا يساقون إلى السفن، وهم يُجَرُّون جراً تقريباً، عبر الطرق، ويُجرَّدون من أبنائهم ونسائهم، وحتى من الملابس التي يرتدونها؛ وكانوا يصلون في حالة يرثى لها، لدرجة أن البعض، وهم شبه عراة أو عراة تماماً، كانوا يُلقون بأنفسهم في البحر، ليستطيعوا الركوب في السفن... بسبب تعنُّتِهم، شاءت السَّماء أن تُخلَف الوعود التي كانت قد قُدِّمت لهم في كثير من الأمور، وأن يظل أبناؤهم ونساؤهم وحتى هم أنفسهم عبيدا؛ إلا أن جلالته أمر بإصدار مرسوم يعلن من خلاله أنهم ليسوا كذلك»[1].

إلا أن آخرين منهم تحولوا إلى عبيد، بسبب البيان الشنيع الذي نشره ماركيز كاراثينا Marqués de Caracena في مايو / أيار من سنة 1611م، للقضاء على بقايا المجموعات المتبقية منهم، التي كانت في حالة فرار: «نمنح لكل شخص يخرج في ملاحقة هؤلاء المسلمين 60 بيزو عن كل واحد منهم يأتي به حيا، وثلاثين عن كل رأس يسلِّمه لمن قتل منهم... وإذا أراد أولئك الذين أحضروهم أحياء أن يتخذوهم عبيداً لهم، فنحن على استعداد لكي نعطيهم إياهم، ونمنحهم الرخصة لكي يكووهم بالحديد كعبيد، على أن يأتوا بهم إلى هذه المدينة لكي نأمر لهم بتحرير صكوك العبودية»[2]. كانت هناك إذن

(1) «عقود...»، العمود 1972؛ وفونسيكا، الكتاب الخامس، الفصلان 4 و5.

(2) يُدرِج بورونات هذا البيان في، 2، 277–73 ويعلِّق قائلاً: «قد تبدو هذه التدابير قاسية وغير إنسانية في نظر بعض الأشخاص الطيبين... ونحن لن نصفها بالخيِّرة ولا الإنسانية، ولكننا سنقول إنها لم تكن قانونية وعادلة فحسب، بل وضرورية كذلك».

مصائر مختلفة، بدءاً بمصير أولئك الذين خرجوا راضخين للأمر، بل وراضين عن ترك تلك الوضعية التي كانت قد أصبحت لا تطاق بالنسبة إليهم، ومرَّت رحلة عبورهم في ظروف عادية، وتمكَّنوا من بناء حياتهم من جديد في الضفة الأخرى للمتوسط، وانتهاءً بمصير أولئك الذين تعرَّضوا لأكثر طرق الموت فظاعة.

إذا كان تحديد عدد الذين رحلوا أمراً صعباً، فإن تحديد عدد الذين مكثوا أمر أصعب. لقد أُلغِيت رخصة إبقاء ستِّ عائلات من بين كل مئة سريعا؛ ويبدو أنها لم تجد صدىً كبيراً حتى بين الموريسكيين أنفسهم. إذ إن دوق غانديا لم يجد بينهم من كان يرغب في البقاء؛ وبعض الأسياد الإقطاعيين حاولوا إرغام بعض العوائل على البقاء عنوة[1]. بعد ذلك غيَّرت السلطات رأيها، على ما يبدو بسبب ضغوطات ريبيرا الذي كان يؤيِّد طرداً شاملاً وإلى أقصى حدٍّ ممكن. لكنه، في المقابل، كان يريد إبقاء الأطفال. وكما هو طبيعي، فشلت المساعي في تحقيق تخلِّي الآباء عن أبنائهم بمحض إرادتهم. حدثت بعض حالات الخطف بين الأطفال، كانت متورِّطة فيها زوجة نائب الملك، التي كانت تعتقد بأنها تقوم بعمل صالح، ينظر الرَّب إليه بعين الرضا، بسرقة الأطفال من آبائهم حتى لا يذهبوا للعيش في بلاد الكفر. هذه الواقعة، وإن كانت مؤسفة، لا أهمية لها على المستوى الإحصائي، ولكن النسبة كانت ستكون هامة في حالة مكوث جميع الأطفال اليتامى أو المهملين. كان البطريرك يعتزم إبقاء جميع الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة سنة، إلا أن مجلس الدولة، الذي كان أكثر تشددا حول هذه النقطة، أمر بترحيل كل أولئك الذين تتجاوز أعمارهم الخمسة أو الستة أعوام، وهي السن التي يمكن لهم فيها أن يحتفظوا ببعض

(1) بورونات، 2، صص. 207 و240.

الذكريات عن تربيتهم المحمدية[1].

في 19 من يونيو / حزيران سنة 1610م، تناقشت هذه الهيئة حول رسالة وجّهت إلى نائب الملك مفادها أنه قد ظل بالمملكة حوالي ألف موريسكي، من بينهم، «رجال ونساء جد متقدمين في العمر، يرغبون في أن يموتوا وهم على العقيدة المقدسة»[2]. قليلون جداً هم من حصلوا على شهادات تُثبِت مسيحيتهم من قساوستهم. والقليل الآخر منهم ظلّ متخفّيا أو مختبئا أو هاربا. لكي نستطيع تقدير حجم هذه العملية، يمكننا أن نقدِّر أنه، من بين 140,000 موريسكياً كانوا موجودين بتلك المملكة، قد خرج 130,000. الفرق بين العددين يعادل عدد الوفيات وأولئك الذين ظلوا بالمملكة لمختلف الأسباب.

لم يعش سان خوان دي ريبيرا طويلاً بعد عملية الطرد. وعندما تمَّ إعلان المرسوم، ألقى خطبة كخطبة عيد الشكر بالكاتدرائية؛ وتنبأ بأن الصعوبات ستُذلَّل كلها، وأنها، بأي حال، أفضل من بقاء سلالة الموريسكيين. لقد رأينا

(1) المصدر نفسه، ص. 246، والملحقان 24-25. يبدو أنه قد ظل في الأبرشية البلنسية حوالي ألف طفل تكفَّل بهم الإكليروس.

(2) المصدر نفسه، صص. 277-279. حول عمليات اختطاف الأطفال التي قامت بها زوجة نائب الملك، السيدة إيسابيل دي بيلاسكو Isabel de Velasco، انظر فونسيكا Fonseca، «الطرد العادل...»، ص. 232-34. كانت تأخذ المعلومات من الموريسكيات اللائي على وشك الولادة، تخبِّئهن ثم تحتفظ بأبنائهن بعد الولادة. «وعلى غرار ذلك، حدثت عمليات اختطاف لبعض الأطفال، وهناك آخرون أخذهم الجنود من بين الأشلاء (أشلاء المهزومين في الثورة)، وما لم تكن تُخشى ضجة كبرى من قِبَل الأبوين، لم يكن يُسمَح لأي طفل عمره أقل من أربع سنوات أن يركب على متن السفينة، لأنه، من بين كل هذه الأضرار الدنيوية، لم يكن هناك ضرر أكثر جسامة من ذاك، لأنه كان ضرراً روحانيا». كما أن أسقف أوريويلا، الراهب فراي أندريس بلاغير Fray Andrés Balaguer عمل كثيراً من أجل أن يترك الآباء والأوصياء صغارهم، واعدا إياهم بأن يعاملهم كما لو كانوا أبناء إخوته، دون أي مقابل.

ورغم الفظاعة التي يمثلها انتزاع أطفال من آبائهم، مثل هذا التصرف يثبت أنه، أثناء طرد الموريسكيين، لم يكن هناك أي شعور عنصري. لم تكن الكراهية التي يكنُّها المسيحيون للموريسكيين بسبب دمهم، وإنما بسبب معتقدهم. مع اليهود، لم يحدث أن سُجِّلت أية محاولة مشابهة.

كيف أنه حاول تأجيل هذا التدبير الذي كان يعلم عواقبه مسبقا؛ لكن، عندما اتخذ الملك الخطوة النهائية، بذل كل ما في وسعه حتى لا يبقى لهذه الطائفة التي يمقتها أي أثر. ومع ذلك، كان يرافق هذا النجاح الذي حققه شعور مرير بعدم الرضا؛ وليس فقط بسبب الاستنكارات والاتهامات التي كان يسمعها من حوله؛ بل من المصدَّق أن ما كان يعذِّبه، أكثر من المسائل المادية، هو تأنيب الضمير لأسباب لاهوتية وقانونية، خاصةً تلك المتعلِّقة ببقاء أو طرد الأطفال المعمَّدين. كل هذه الانفعالات أنهت حياته في 6 من يناير / كانون الثاني سنة 1611م.

خلال عملية طرد موريسكيي تاج قشتالة، لم تسجَّل أحداث مأساوية كالتي سجِّلت ببلنسية؛ كانوا أقلية متفرِّقة، لم تكن في معظمها خاضعة للسادة الإقطاعيين؛ وباستثناء بعض الحالات الخاصةً، لم تكن المصالح الكبرى لتتضرَّر من جرَّاء طردهم، ولم يكن بوسعهم أيضاً أن يحاولوا القيام بثورة، إذ كانوا يعرفون مسبقا مصيرهم، وكانوا مُسلِّمين بالأمر. لم يُعلَن المرسوم الذي استهدف موريسكيي الأندلس ومرسية، والذي وُقِّع في 9 من شهر ديسمبر / كانون الأول سنة 1609م، إلا في العاشر من شهر يناير / كانون الأول للسنة التالية. وعندما نقارنه مع مرسوم بلنسية، نلاحظ مسألتين جديدتين جوهريتين: الأولى تتعلق بالأملاك؛ إذ كان بوسعهم بيعها جميعها، باستثناء الأصول العقارية التي كانت ستنتقل إلى الممتلكات الملكية؛ إلا أنه لم يكن يُسمَح لهم بنقل قيمة ما باعوه من ماشية وثمار وأثاث، إلخ. على شكل فضة أو ذهب أو مجوهرات أو سندات، باستثناء المال الضروري لنفقات السفر. يقتنونها من أبناء هذه المملكة»، ويدفعون رسوماً جمركية عليها، بوصفها سلعا مصدَّرة. هذه التدابير، التي كانت تمثل نوعا من المصادرة الجزئية، كانت تُقدَّم، رغم ذلك، على أنها بادرة إحسان من الملك، فحسب المرسوم، «كان بوسعنا، وبكل عدل، أن نُصدِر أمراً

بمصادرة وتحويل جميع الأملاك المنقولة والأصول الخاصة بهؤلاء الموريسكيين إلى خزينتا، على أنها أملاك لمرتكبي جرم الخيانة العظمى ضد الله والملك».

هذا الإجراء كان نتيجة ذلك الاحتجاج العارم الذي أثاره المسيحيون القدامى ببلنسية، الذين كانوا يدَّعون بأن الموريسكيين قد أخذوا معهم ما يزيد عن مليون (بيزو أو إسكودو) من الذهب والفضة، تاركين تلك المملكة بلا عملة. لكن هذا لم يكن حال أغلب الموريسكيين، الذين كانوا بالكاد يستطيعون تأدية تكلفة السفر. أما الأقلية الثرية، بعد أن فقدت ممتلكاتها العقارية، لم يبق بحوزتها الكثير، ولم يكن بوسعها استعمال ذلك المال إلا في شراء سلع قليلة الوزن وذات قيمة عالية، مثل الحرير والتوابل. على أرض الواقع، حاول الموريسكيون تهريب ذهبهم وفضتهم ومجوهراتهم، ويبدو أنهم قد نجحوا في ذلك[1].

النقطة الأخرى تتعلق بقضية القاصرين الشائكة. نصَّ المرسوم على أن الآباء يجب أن يتركوا أبناءهم الذين تقلُّ أعمارهم عن السبع سنوات، إلا في حالة رحيلهم إلى بلد مسيحية. وهذا ما قرَّر قيام الكثيرين منهم بالتعريج على فرنسا، عبر مسار طويل، ليعبروا من هناك إلى بلاد البربر. وهناك منهم من ركبوا من موانئ أندلسية مدَّعين أنهم يقصدون فرنسا أو إيطاليا، ثم اتفقوا لاحقاً مع ربابنة السفن لكي ينقلوهم إلى أفريقيا. ومع ذلك، فقد ظل بإشبيلية حوالي 300 قاصر، تكفلت بنفقتهم وتعليمهم البلدية الإشبيلية التي كانت في غاية الثراء[2]. باقي البنود لم تكن تختلف كثيراً عن المرسوم السابق. وفي بلاغ

(1) يؤكد هذا الأمر كابريرا دي كوردوبا Cabera de Córdoba، وهو يضيف أن إجراءَ الطرد جعل عملية قبض الضرائب أمراً صعبا، وعلى رأسها ضريبة «القبالة» Alcabala وضريبة «الملايين» Millones. (العلاقات...، ص. 399).

(2) يُدرِج أثانياس Hazañas، في ملحقٍ لسيرة باثكيث دي ليكا Vázquez de Leca، قائمة الصغار الذين كان على كل كاهن قائم على وقف كنسي أن يكفلهم.

توضيحي أصدره ماركيز سان خيرمان Marqués de San Germán، الذي كُلِّف بعملية الطرد في الأندلس، يحدِّد هذا الأخير أنه، في حالات الزواج ما بين مسيحي قديم وموريسكية، يحقُّ البقاء للاثنين؛ وفي حالات الزواج ما بين موريسكي ومسيحية يُسمح لهذه بالبقاء أو بأن تتبع زوجها. كان بوسع أولئك المنحدرين من الأتراك والبربر الذين كانوا قد قدموا إلى إسبانيا من أجل اعتناق المسيحية أن يظلوا؛ كما كان مسموحاً أيضاً بقاء أولئك الذين كانوا، بحسب شهادات قساوستهم، يعيشون كمسيحيين. أولئك الذين كانت بحوزتهم أحكام تنفيذية غير نهائية، أو امتيازات، أو دعاوى قضائية ما زالت قيد البتِّ فيها، حول نسبهم كمسيحيين قدامى أو إعفائهم من ضريبة الفرضة، سيبقون رهن ما ستقرره المحكمة بشأن هذه الدعاوى[1].

في مملكة غرناطة القديمة، بقي نسبياً عدد قليل من الموريسكيين. لقد سجَّل لابيير 1,121 عملية إركاب فقط من ميناء مالقة سنة 1610م، و825 ما بين مالقة وألمونييكار سنة 1611م[2]. لكن، لا بد أن هناك آخرين قد اتخذوا الطريق البري نحو الشمال. كان عدد الذين تمكَّنوا من تجنُّب عملية الطرد في سنة 1569م كبيراً، وكان الكثير منهم يحظون بمكانة مميزة. وقد أرسل المطران باكا دي كاسترو Vaca de Castro – الذي كان قد عُيِّن بإشبيلية، لكنه كان ما زال مقيماً في غرناطة– التماسا إلى الملك في 24 من يناير / كانون الثاني سنة 1610م، يبرز فيه أنهم لم يكونوا يمثلون أي خطر، وأنهم قد أثبتوا إخلاصهم، وعدد غير

(1) توجد نسخة من هذا المرسوم في المكتبة الجامعية لإشبيلية، 109–85–11، وأخرى في المكتبة الجامعية لغرناطة. أ–31–123–34

(2) مصدر سبق ذكره، ص. 205. يقول لابيير أنه، عند مراجعة الأرقام الإجمالية، تظهر مملكة غرناطة بـ 2,026 مطرودا فقط. ولكنه يضيف: «هذه الأرقام يجب أن تؤخذ على أنها أرقام دنيا، لأن هناك شكوك كثيرة حولها في مملكة الأندلس وغرناطة ومرسية». وبالفعل، لا بد أن الأرقام الحقيقية كانت أكبر من تلك التي تذكر.

قليل منهم أثبت مسيحيته الصادقة، ويلتمس لهم العطف الملكي[1].

إذا كان لنا أن نصدِّق المؤرخ إينريكيث دي خوركيرا Henríquez de Jorquera [2]، فقد استُثنِيت من عملية الطرد «عائلات النبلاء البارزة وأبناء الأشخاص الذين يحظون بمكانة عالية»؛ لكن، مع ذلك، فلقد خرجت من العاصمة فقط، 600 عائلة، «وهم أشخاص أثرياء ونافذون». هذا العدد، بكل تأكيد، مبالغ فيه. كثيرون ممن كان يتهدَّدهم قرار الطرد كانوا يزاولون مهاماً حيوية، كالسباكين ومصلحي القنوات، مثلاً، الذين كانوا يعرفون نظام السِّباكة المعقَّد الذي كان يزوِّد غرناطة بمياه بلدة ألفاكار Alfácar وبلدات مجاورة أخرى، أو خبراء ترسيم حدود الأراضي[3]، الذين كانوا خبيرين بالأملاك الملكية»، والذين أصدر قصر العدالة بغرناطة حكما لمصلحتهم[4]. صدر قرار طرد آخر، أُذيع في غرناطة في 30 من مارس / آذار سنة 1611م بخصوص الموريسكيين الذين استطاعوا تفادي القرارات السابقة. ورغم ذلك ظل الكثيرون منهم في مملكة غرناطة، إما بموجب الاستثناءات القانونية، وإما لأنهم كانوا قد تمازجوا واختلطوا بالساكنة المسيحية القديمة، وبتواطؤ من هذه الأخيرة، التي لم تكن تشعر إزاءهم بالحقد الذي تجلَّى بوضوح في مناطق أخرى.

في مملكة خاين، كان عدد الموريسكيين، الذين كانوا في معظمهم من النازحين على إثر عملية الترحيل لعام 1569م، كبيراً: يقدَّر عددهم في أندوخار Andújar بـ 800؛ في أوبيدا Úbeda بـ 1000، و2000 في بايثا Baeza، و2255

(1) ننقل هذه الوثيقة البارزة في الملحق 8.

(2) «تاريخ غرناطة»، المجلد الثالث، سنة 1610.

(3) كان هؤلاء بالعادة من السكان الأصليين للبلدات الموريسكية وكانوا يعرفون حدود الأراضي التي كان يملكها إخوانهم، وكانوا يستعملونهم في عملية مسح الأراضي. (المترجم)

(4) أ. ع.س.، مجالس واجتماعات المالية، تقرير 11 من فبراير / شباط سنة 1610. كانت مدينة غرناطة، بالإضافة إلى المطالبة ببقاء خبراء القنوات الاثني عشر، تطالب كذلك ببقاء «خبيري الأراضي الاثني عشر، واثني عشر صبَّاغا».

في العاصمة، بالإضافة إلى أعداد صغيرة في باقي البلدات. وقد تم اقتياد معظمهم إلى مالقة لكي يتم ترحيلهم من هناك. لم تحدث مشاهد عنيفة كالتي حدثت بكثرة في مملكة بلنسية. إلا أن الأمر لم يَخلُ من حالات حاولت فيها بعض السلطات كسب أرباح غير مشروعة على حساب أولئك البؤساء؛ وقد ندَّد مجلس المالية بِتصرُّف دون خوان دي سوليس Juan de Solís، رئيس بلدية أوبيدا وباييثا، الذي قبض منهم ألفي دوقية، على شكل هدية، واعدا إياهم بمصاحبتهم إلى أن يركبوا السفينة بمالقة؛ كما أنه جعلهم يبيعونه أراضيهم بأسعار بخسة، مما ألحق ضرراً بالخزينة الملكية؛ إلا أن الملك أصدر تعليمات بعدم مضايقته[1].

بمملكة قرطبة، كان هناك تمركزان هامان للموريسكيين: بِبريغو Priego والبلدات التابعة لهذه المقاطعة، وكان عدد الموجودين به 2,264 شخصاً، وبالعاصمة، وكان هذا التجمع يضم عدداً أكبر بكثير، نحو 4000 نسمة، ثلثهم، تقريباً، كانوا من العبيد[2]. كان عدد سكان العاصمة آنذاك يبلغ 40,000 نسمة، ولهذا فإن نسبة الموريسكيين كانت تفوق 10٪ (6٪ في إشبيلية). بهذه النسبة العالية من الساكنة النشيطة، التي كانت توفِّر يدا عاملة كثيرة ورخيصة، نستطيع أن نفهم أن عدد المتضرِّرين كان كبيراً، وأنهم كانوا يمارسون ضغوطا على البلدية لعرقلة إجراءً الطرد. إلا أن البلدية القرطبية كانت أرستقراطية للغاية، ولم يكن من شأن الشرائح الاجتماعية التي تمثِّلها أن تتأثر كثيراً بذلك القرار، لأنها، في جميع الأحوال، كانت تملك حقَّ الاحتفاظ بعبيدها، الذين كانوا موجودين بكثرة في منازل النبلاء الأثرياء والقائمين على الأوقاف الكنسية؛ لهذا السبب، رفضت في الجلسة المنعقدة في 22 من يناير / كانون

(1) المصدر نفسه، ص. 502، تقرير 23–07–1611.

(2) وفقاً للعيِّنة التي أخذها خ. أراندا دونثيل J. Aranda Doncel من أربع أبرشيات قرطبية، «مساهمة في دراسة موريسكيي قرطبة» («المجلة الدورية لمؤسسة لويس دي غونغورا الوطنية »)، 1972.

الثاني سنة 1610م، «بشأن الالتماس الذي تقدَّم به الموريسكيون»، أن تتقدم بأية مذكرة بخصوص ذلك الإجراءً الذي اتُّخِذ «بعد اتفاق واسع ومشاورات عديدة، وبالاستشارة مع قداسته (الأمر الذي لم يكن صحيحاً) ومع المجالس الملكية ولاهوتيين ضليعين، غزيري العلم وأصحاب ضمير... بالإضافة إلى أن ذلك لن يجدي نفعا، وستكون معارضة الإجراءً الذي تمَّ بإجماع كبير بمثابة عصيان، ولذلك أمرتُ بألاَّ يناقش هذا الأمر بأي حال، وألاَّ يذهب أيٌّ من السادة إلى المدينة لتقديم أي التماس، وإذا كان بعض السادة يرغبون في القيام بذلك على المستوى الشخصي، فليفعلوا ذلك بصفة شخصية». وقد عرضَت البلدية، بشكل حصري، التقدم بعريضة بشأن إيقاف الترحيل بالنسبة لأولئك الذين كانت لهم دعاوى حول إذا ما كانوا موريسكيين أو مسيحيين قدامى قيد القضاء، إلى حين البتِّ فيها[1].

هؤلاء الموريسكيون كانوا تقريباً كلهم من أصل غرناطي، والشيء نفسه بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا موجودين بإشبيلية بنسبة عالية. في العاصمة، كان عددهم يبلغ 7,503، وكانوا المجموعة الأكثر تماسكاً في كل إسبانيا، وهو ما يفسِّر القلق الذي أثاروه قبل ذلك بسنوات على إثر الإشاعات بشأن مؤامراتهم. ورغم ذلك، فإن الطريقة التي تمَّت بها عملية طردهم أثارت إحساسا عاماً ترك العديد من الآثار المكتوبة. يقول روخاس كاساناتي Rojas Casanate: «كانوا جميعهم يبكون، وما من قلبٍ بوسعه ألا يرقَّ لرؤية اجتثاث كل تلك الأُسَر ونفي كل أولئك التعساء، مع الاعتبار بأن كثيرين منهم كانوا أبرياء، كما تبيَّن مع مرور الوقت»[2]. قاوم البعض ما استطاعوا؛ أما موريسكيو إيثيخا

(1) خانير، المصدر المذكور آنفاً، الملحق 94.

(2) «رواية بعض الوقائع الأخيرة عن بلاد البربر»، الفصل الرابع، لشبونة، 1613. ينقل رودريغيث مارين Rodríguez Marín، في إطار تعليقه على الفصل 54 من الجزء الثاني من كتاب «دون كيشوت»، بعض الأبيات حول ترحيل الموريسكيين من إشبيلية، من كتاب رودريغو فرنانديث دي ريبيرا =

Écija، الذين يقدَّر عددهم بحوالي ألفٍ ومئة، فقد صرَّحوا بأنهم يفضِّلون الموت على الخروج من إسبانيا، متذرِّعين بحجة لم تكن مقنعة كثيراً هي: أنهم كانوا مسيحيين مخلصين وأن إيمانهم سيكون مهدَّداً بين المسلمين. ومما يثير الشكوك هو أن ماركيز سان خيرمان Marqués de San Germán، الذي لم يكن بالذات يُعرَف باللين، هو من سينقل هذه الرسالة إلى مدريد؛ لا نعرف الإجابة، إلا أن كل شيء يشير إلى أنها كانت سلبيةً. وحاول ماركيز الغابة Marqués de Algaba الاحتفاظ برعاياه الموريسكيين؛ إلا أن كل ما استطاع تحقيقه هو تأخير رحيلهم إلى غاية سنة 1611م[1].

في المجموع، أبحر من إشبيلية 18,471 موريسكياً[2]، كلَّفتهم الرحلة البحرية 1,053,000 ريالا؛ كان على المقتدرين منهم أن يتحملوا نفقات سفر الفقراء، لأن التاج الذي كان سيستفيد من أملاكهم لم يقم ولو حتى بالتفاتةٍ تجاههم، بتحمُّل نفقات تلك العملية. أما أصحاب السفن، فقد حققوا صفقة مربحة؛ إذ كانوا يحصلون على عشرة ريالات عن كل فرد، ثم عشرين لاحقاً، بالإضافة إلى خمسين عن كل طُنٍّ من المتاع، بينما كانت التكلفة العادية تعادل النصف. إلى جانب عملية الإركاب التي تمَّت بإشبيلية، كانت هناك عمليات أخرى

= Rodrigo Fernández de Ribera، «كتاب الحمير» La Asinaria (الأغنية التاسعة)، والذي كان شاهد عيان. ويروي أن الكثير من أبناء الموريسكيين كانوا يؤخذون منهم، بحُجَّة الشفقة عليهم، إلا أن هذه الرواية لا تؤكدها مراجع أخرى. لكن، ما هو أكيد هو أن الكنيسة عرضت التكفل بـ 300 قاصر.

ينقل كارو باروخا مقطعاً شعرياً مجهولاً ونصاً شعرياً لغاسبار أغيلار، ذو قيمة تاريخية ووصفية كبيرة، ونظراً لطوله، لا ننقله هنا، وننصح بقراءة مقاطع للمؤلف المذكور من كتاب («الموريسكيون...»)، الطبعة الأولى، صص. 234-240).

(1) لابير، المصدر المذكور آنفاً، ص. 180.

(2) هذا هو العدد التي تذكره «قائمة» خوان دي سولاغورين Juan de Solaguren، التي استعملها سيرَّانو إي سانث Serrano y Sanz («معطيات جديدة حول طرد الموريسكيين الأندلسيين»، المجلة المعاصرة، الجزء 90).

تمت من سانلوكر Sanlúcar[1] ومن جبل طارق. لكن، لا توجد معطيات حول عمليات الترحيل هذه. يردِّد المؤرخون، نقلا عن غوادالاخارا وبليدا، أن عشرين ألف موريسكي قد خرجوا من الأندلس قبل صدور المرسوم، وستين ألفا آخرين، بعد صدوره. هذه الأرقام تبدو معقولة، ولكنها تفتقر إلى الإثبات.

خرج موريسكيو إكستريمادوراً والقشتالتَيْن تقريباً في الوقت نفسه الذي خرج فيه الموريسكيون الأندلسيون. وكثيرون منهم كانوا قد بدأوا بالرحيل تلقائيا منذ سنة 1609م. وقد ارتأت الحكومة من المناسب تشجيع هذه الحركة لتجنُّب تلك المشاهد الفظيعة والعنيفة التي حدثت في الأراضي البلنسية، والتي كانت قد أثارت انتقادات، بكل تأكيد. ولهذا السبب، فإن المرسوم الملكي لذلك العام أعلن أنه: «نظراً إلى أنّ موريسكيي تلك المنطقة الذين يعيشون بكلٍّ من مملكة قشتالة القديمة والجديدة، وإيكستريمادوراً ولا مانتشا باتوا قلقين وقد أبدوا رغبتهم في الذهاب للعيش خارج هذه الممالك، ذلك أنهم بدأوا يتصرَّفون في ممتلكاتهم وبيعها بثمن أقل بكثير من قيمتها. وبما أنني لا أنوي إرغام أحد منهم على العيش هناك» فإنه يمنحهم رخصة لكي يقوموا، خلال ثلاثين يوماً، بالتصرُّف في أملاكهم المنقولة، وإخراج قيمتها على شكل سِلَعٍ. أما المال، فلن يأخذوا معهم أكثر من اللازم لتغطية نفقات السفر. وإن كان قد سُمِح لهم لاحقاً بإخراج العملة، شريطة ترك نصفها للخزينة. لم يكن العبور مسموحاً لا عن طريق الأندلس ولا مرسية ولا بلنسية ولا أراغون. وبذلك، ودون ذكر اسمها، كانت فرنسا الطريق الوحيد الذي يشار إليه[2]. صدَر أمرٌ

(1) هناك وثيقة لسيمانكاس (الدولة، 261) استعملها ميشيل موري Michèle Moret («جوانب من المجتمع التجاري لإشبيلية في بداية القرن السابع عشر»، باريس، ص.99) وهي تشير إلى أنه قد تم إركاب 18,566 موريسكياً من سانلوكر. إلا أن تطابق هذا الرقم تقريباً مع الذي ذكرناه أعلاه يثير الشكوك حول إذا ما كان الأمر يتعلق بالموريسكيين أنفسهم الذين تم ترحيلهم من إشبيلية، والذين، بطبيعة الحال، كان لا بد أن يخرجوا عبر سانلوكر دي بارّاميدا Sanlúcar de Barrameda.

(2) انظر النص الكامل لهذا المرسوم في كتاب بورونات، 2، 288–89.

رسمي بطرد أولئك الذين لم يكونوا قد رحلوا بعد في شهر يوليو / تموز من سنة 1610م؛ وكان المجموع يشمل حوالي 44,000 شخصا[1]، أغلبهم من الغرناطيين. أولئك الذين غادروا طوعا، مرُّوا بمرحلة إحصائهم ودفع رسم خروجهم بمدينة بورغوس Burgos. ويفيد مؤرخ معاصر لتلك الفترة أنه قد مرَّ بالمدينة المذكورة ما يقارب الثلاثين ألفا منهم. وأن هذه العملية دامت من منتصف يناير / كانون الثاني إلى بداية شهر مايو / أيار. «كان أمراً يستدعي المشاهدة دخولهم إلى هذه المدينة بكل ذلك الجهاز والجلبة والبهائم والعربات التي كانوا يقدِمون بها، كلهم يسيرون في موكب، راكبين على أحصنتهم أو مشيا على الأقدام، صغاراً وكباراً ومتوسطي العمر، كان أمراً يستدعي المشاهدة، وبمجرد ما كانوا ينتهون من التسجيل ويأخذون رُخَصهم، كانوا يؤمرون بمتابعة السير إلى فرنسا»[2].

يقول المؤرخ المذكور أنه قد مرَّ ببورغوس حوالي ثلاثين ألف موريسكي؛ العدد الذي يقدِّمه كونت سالاثار، الذي كان مكلَّفا بالعملية، أقل بكثير: 16,713؛ ولكن، بما أن هذا الرقم يعود إلى تاريخ 30 أبريل / نيسان من سنة 1610م، وهو التاريخ الذي كانت فيه هذه الحملة في أوجها، فإن العدد الإجمالي كان، دون شك، أعلى بكثير. لِدراسة أصول هؤلاء النازحين أهميتها: خرج من مدينة بلد الوليد Valladolid 1,119؛ من طليطلة Toledo 3,789، من

(1) حسب الإحصائيات الرسمية، خرجت من قشتالة القديمة 1,820 عائلة، تتألف من 8,214 فردا، ومن مملكة طليطلة 4,420 عائلة، تتألف من 19,818 فرداً. الأرقام المتعلقة بإكستريمادورا كانت 1,830 عائلة بـ 8,299 شخصاً، وبالنسبة لِلا مانتشا، 1,707 عائلة بـ 8,340 شخصاً (خانير، الملحق 130). لكن، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الهجرات التي حدثت لاحقاً، يمكن أن يصل العدد إلى 50,000، وهو العدد الذي يشير إليه كونت سالاثار في سنة 1613 (لابيير، 187).

(2) ينقل كلامَ هذا المؤرخ المجهول إيلوي غارثيا دي كيبيدو Eloy García de Quevedo، «كتب مذكراتِ وأخبار مدينة بورغوس»، بورغوس، 1931، ص. 35. ووفقاً لما يقول، فإن المال الذي جمعه الملك في بورغوس بلغ قدره 118,000 دوقية، وذلك يتفق مع تقرير كونت سالاثار الذي يقول إن ما جمعه كان «أكثر من مئة ألف دوقية».

قلعة إيناريسAlcalá de Henares 1,206، من باسترانا Pastrana 2,214، من أوكانياOcaña 1,518؛ في المقابل، لم يخرج من مدريد سوى 171[1]. من خلال تقاريره التي كان يرفعها إلى البلاط، يعطي كونت سالاثار انطباعا بأن الحملة قد تمت في ظروف عادية؛ وأنه، في مدينة بورغوس كانت تُعطى للمجموعات التي كانت تصل رُخَص السفر ودليل للوصول إلى إيرون Irún، وكانت تُقدَّم للفقراء منهم مساعدة، «بحيث إنهم استطاعوا العبور كلهم وهم مرتاحون، دون أن يتعرَّضوا لأي أذى أو يتسببوا هم فيه». وبالفعل، على مستوى المجموعات لم تكن هناك أحداث درامية؛ إن الرخاء المادي الذي كان يتمتع به الكثير من النازحين والتعامل المناسب لساكنة البلدات التي كانوا يعبرون منها جعلت مرارة ذلك العبور أقل وطأة.

لقد كان يُرحَّب بهم، في البداية، بفرنسا؛ حتى إنه سُمِح لهم بالبقاء، واستجاب بعضهم لذلك[2]، إلا أن معظمهم كانوا يتضايقون من إشهار إيمانهم بالعقيدة الكاثوليكية، كما كان يُطلَب منهم. من جهة أخرى، كان سلوك الشعب الفرنسي يتغير تدريجياً كلما ازداد توافد المهاجرين؛ في بداية 1612م، كان يقال بأن عدد الموريسكيين في سان خوان دي لوث San Juan de la Luz قد بلغ أربعة آلاف؛ بعضهم كان يستعد للعبور إلى المغرب، بسفن محمَّلة بالأسلحة وسِلَعٍ جدٍّ ثمينة[3]. في حين كان البعض الآخر، وقد أدركه الإحباط، يسعى للحصول على وثائق مزيفة للعودة إلى إسبانيا. وقد مثَّل مقتل هنري الرابع (14 ماي / أيار 1610) بالنسبة إليهم حادثاً مؤسفاً؛ بل حتى قبل ذلك التاريخ، منذ 1 مايو / أيار، كانت الحكومة الإسبانية قد أغلقت الحدود مع فرنسا؛ ولا بد أن اعتبار «انتقال الكثير من الناس الطيبين للغاية، والأغنياء

(1) لابيير، الملحق 9 و10.

(2) حول هذه النقطة، انظر ما نورده في الفصل التالي.

(3) لابيير، المصدر المذكور آنفاً، ص. 187.

إلى بلد غير صديق» قد أثَّر في اتخاذ ذلك القرار. معظم موريسكيي قشتالة وإكستريمادوراً الذين خرجوا فيما بعد، استعملوا ميناء كارتاخينا وموانئ أخرى في الجنوب.

كان أولئك الذين غادروا منذ وقت مبكِّر قد اتخذوا القرار الصائب؛ ورغم أن الظروف المتقلِّبة التي عاشها الموريسكيون في فرنسا كانت مأساوية، كما سنرى في الفصل المقبل، إلا أنه لا مجال لمقارنتها بتلك التي قاساها أولئك الذين انطلقوا من كارتاخينا إلى الأراضي الجزائرية. يفيدنا خِيل غونثاليث دابيلا Gil González Dávila، الذي شارك في عملية طرد موريسكيي أبيلا Ávila، أنه قد خرج من تلك المدينة 189 عائلة للمدجَّنين، و218 عائلة من الغرناطيين؛ وكان المجموع 1390 شخصاً؛ بالإضافة إلى موريسكيي أونتيبيروس Hontiveros، وبيدرائيتا Piedrahita، وبينياراندا Peñaranda، وإيل تيمبلو El Tiemblo، وبورغُوْوندو Burgohondo. وقد خرجوا في شهر مايو / أيار -على ما يبدو- عن طيب خاطر، باتجاه كارتاخينا. من خلال روايات بعض الذين نجحوا في الفرار من أيدي القبائل البربرية والعودة إلى إسبانيا، عُرِفت «ألوان العذاب (التي لم يذقها حتى المسيح) التي مرُّوا بها، وكيف أن مجموعة صغيرة منهم قد بقيت على قيد الحياة». في سبتمبر / أيلول من العام نفسه، كان على مجموعة أخرى من الغرناطيين أن ترحل. وظل مع ذلك عدد لا بأس به من المدجنين، سيصبحون لاحقاً ضحايا لقرارات أكثر صرامة»[1].

كان عدد موريسكيي إكستريمادوراً كبيراً، وإن كانوا متفرِّقين. ولقد قدَّم لنا

(1) «المسرح الكنسي لإسبانيا...»، مسرح أبيلا. لنلاحظ التشابه بين روايات الموريسكيين الذين عادوا مرعوبين وروايات اليهود الذين طُرِدوا في سنة 1492م، والذين أسرُوا لقسيس بلدة بالاثيوس بروايات متشابهة. إن الفرق يكمن في أن أولئك اليهود عادوا بشكل قانوني، مستعدين لتلقي العماد، بينما لم يكن بوسع الموريسكيين أن يعودوا سوى بشكل سري، متعرِّضين بذلك لعقوبات فظيعة.

فيرنانديث نييبا Fernández Nieva، قبل فترة قريبة، الإحصاء الذي أجري لهم قبيل عملية الطرد. كان موريسكيو بلدة أورناتشوس Hornachos (باداخوث Badajoz) يشكّلون مجموعة متماسكة؛ ويمثلون الأغلبية من بين السكان الألف الذين كانت تضمهم تلك المدينة؛ وقد كانت أرضاً تابعة لقيادة فرسان سانتياغو الدينية والعسكرية، وكانت تؤدي لقائدها، قبل عملية الطرد، ستة آلاف دوقية سنويا. كانت الهيمنة الموريسكية كبيرة لدرجة أنهم كانوا يتحكّمون في أغلب الوظائف البلدية، وهذا الظرف (بالإضافة إلى التسامح الذي كان يتّسم به، عادةً، نظام قيادة الفرسان) كان يُتيح لهم التعبير عن مشاعرهم الحقيقية بحرّية أكبر. وقد أثارت خصوصية هذا الوضع نتاجاً أدبياً غزيراً حولهم[1]، والذي يصعب التمييز فيه بين الأحداث الحقيقية والمبالغات والافتراءات التي ربّما نسبها إليهم ذلك الكره السائد حولهم. ويقول سالاثار دي ميندوثاSalazar de Mendoza، الذي كتب عنهم بعد عملية الطرد بقليل، بأنهم كانوا جميعاً مختونين، وكانوا يحاولون إقناع محقّقي محكمة التفتيش بأنهم يولدون كذلك،

(1) أ. مونيوث رييرا: «دراسة مفردة تاريخية ووصفية لبلدة أورناتشوس» (باداخوث، 1895). وهي دراسة موجزة وليست ذات أهمية كبيرة، اللهم إلا لنقلِ بعض العادات المحلية، كمحاصرة شارع «مسح العماد» Desbautizadero. والكاتب يعتذر عن عدم إعطاء مزيد من الأخبار، نظراً إلى أن الأراشيف المحلية تعرّضت للحرق خلال حرب الاستقلال. ومن الطريف أنه، إلى غاية اليوم، هناك منبع في القرية يحمل اسم «المسلمين» Moros وآخر يحمل اسم «المسيحيين» Cristianos. وهناك أخبار في غاية الأهمية يتضمنها كتاب «تاريخ إقليم سان ميغيل لطائفة سان فرانثيسكو»، للراهب فراي جوزيف دي سانتا كروث Fray Joseph de Santa Cruz (مدريد، 1671). في الفصل 22، من الكتاب الخامس يتحدث عن دير الفرانثيسكان ببلدة أورناتشوس.

وهناك دراسات حديثة العهد، مثل «موريسكيو أورناتشوس، قراصنة سلا» لِ. أ. سانتشيث بيريث A. Sánchez Pérez («مجلة الدراسات الإكستريمية»، 1964) و«أبحاث حول الكوميديا. موريسكيو أورناتشوس» لجون مارك بيلورسون Jean Marc Pelorson («المجلة الإسبانية»، 1972). لهذه الكوميديا المعاصرة للأحداث (الأمر الذي يجعل نسبها مستحيلاً إلى المسرحي البلنسي طارّيغا، الذي توفي في سنة 1602م) قيمة تاريخية غنية. ويضيف بيلورسون في الملحق شكاية تقدّم بها قسيس بلدة أورناتشوس.

«كانوا يعتبرون أنفسهم دولة، وكان مجلس دولتهم يجتمع في غار في الجبل، وهناك كانوا يسُكّون عملتهم. كان بينهم الكثير من الباعة المتجوِّلين، وبهذه الطريقة كانوا يعرفون كل ما يجري في إسبانيا، وحتى خارجها، لأنهم كانوا يتراسلون مع الأتراك والمسلمين. وعندما قدِم موريسكيو غرناطة إلى طليطلة، أقاموا معهم رابطة وصداقة وطيدة. وكانوا يتواصلون عبر طريق كانوا يسمونه بِـ «الطريق المسلم»، كان يمرُّ من أماكن غير آهلة، من طليطلة إلى أورناتشوس. وقد أُدين واحد فقط من هؤلاء الموريسكيين في ثمانين جريمة قتل نفَّذها ضد مسيحيين»[1].

هذه الشائعات، وإن كان مبالَغاً فيها، تحمل شيئاً، بل الكثير من الحقيقة. لقد كتب الراهب فراي خوسي دي سانتا كروث José de Santa Cruz، وهو ينتمي إلى دير الفرانثيسكان لتلك البلدة: «كان لديهم قتلة مأجورون، يقتلون أولئك الذين كانوا يعتبرونهم ضدهم، وهكذا كانت تحدث الكثير من الاغتيالات، دون أن يُعرَف المسؤول عنها». وهو يحكي أن الوباء الذي ضرب إسبانيا في سنة 1600م، وطال جميع أنحائها تقريباً، ضرب أورناتشوس بشدة، لكنه لم يُصِب إلا الموريسكيين، في حين سلم المسيحيون القدامى منه؛ واعتقد الرهبان أنها فرصة جيدة لهدايتهم إلى المسيحية، وعرضوا عليهم معالجتهم في بيوت مجهَّزة للتمريض، غير أنهم أجابوهم: «أيها الأب، اقعد بديرك، ولا شأن لك بالوعظ، فيكفينا ما بنا من بلاء؛ ولا حاجة لنا بعلاج ولا تمريض ولا أدوية». ومع ذلك، ورغم أن المواجهة بين المجموعتين كانت شديدة، ورغم أن كراهية الموريسكيين للطقوس المسيحية كانت كبيرة («إن أخذهم إلى الكنيسة، كأخذهم لعقوبة التجديف في السفن الشراعية؛ وإلى استماع

(1) «أصول أصحاب الرُّتب العلمانية بقشتالة وليون»، الكتاب الرابع، الفصل الخامس (مدريد، 1618).

الخطبة، كأخذهم إلى العار؛ وإلى الاعتراف، كأخذهم إلى كرسي التعذيب؛ وإلى تناول القربان المقدس، كأخذهم إلى المشنقة»)، إلا أنه، من خلال الرواية نفسها نستشفُّ أن هذا التمنُّع لم يكن تاماً؛ فقد كان أحد من تقدَّموا بشكاية في حق المورسكيين هو غابرييل تاماريث Gabriel Tamariz، وهو «مورسكي قد تحوَّل إلى المسيحية بصدق، وقد حضر لكي يُطلع الديوان المقدس على هذه الأمور، وإذا به يمكث للخدمة في ديرنا بجيرينا Llerena لمدة تزيد على أربعين عاما». وهناك تفصيل آخر ينقله الكاتب نفسه: عندما كان الوباء في ذروته، اقتربت إحدى الموريسكيات من النافذة وقالت لأحد الرهبان حين كان ماراً من هناك: «يا أبانا، أقم قدَّاساً لأجلي».

يحكي القائد كونتريراس Contreras في سيرته الذاتية العجيبة أنه، عندما مرَّ بأورناتشوس مع فرقته العسكرية، اكتشف، عن طريق الصدفة، مخبأً للقرابينات إلى جانب أسلحة أخرى[1]، وأنه قد عُوقب فيما بعد لعدم إعلام رؤسائه بذلك الاكتشاف.

بدأت الشكايات تصل إلى مدريد عبر قنوات مختلفة؛ من قسيس البلدة، من المدعو تاماريث الذي ذكرناه آنفاً، من رجل يدعى خوان دي تشافيس خاراميجو Juan de Chaves Jaramillo... وبالمناسبة، لقد وقع هذا الأخير ضحية الشِّباك التي كان ينصبها، فقد أصبح معدماً على إثر تنفيذ عملية الطرد، نظراً لأنه كان قد استثمر كل أمواله في عقود مؤاجرة مع الموريسكيين[2]. كانت محكمة التفتيش أول من تحرَّك في هذا الصدد؛ وقد أرسل المجلس الأعلى

(1) سيرة القائد ألونسو دي كونتريراس، (تحقيق سيرَّانو إي سانث، «مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ»، العدد 37)

(2) هذا ما يتضح من خلال تقرير لديوان قشتالة (الأرشيف التاريخي الوطني. المجالس، 4,421) الذي يعود إلى تاريخ 12 من مارس / آذار سنة 1617 حول مطالبه التي كانت تتحدد في نقطتين: التعويض عن الخسائر التي لحقت به ومنحه لقب النبالة. وقد مُنِح هذا اللقب، لكنه ظل في حالة من العوز.

La Suprema محامياً يدعى بوسادا Posada بمجموعة من التعليمات، مؤرخة بتاريخ 2 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1608م، مفادها أن الموريسكيين كانوا يعيشون هناك كما لو أنهم في الجزائر، وبما أنه سيصعب عليه الحصول على أدلة دامغة، فبوسعه أن يراعي اعتبارات أخرى، على سبيل المثال، عدم شرب الخمر أو أكل الخنزير، «ويمكن البدء في تطبيق القانون عليهم، بمجرد ثبوت أشياء أخرى عنهم أسوأ بقليل، لأن... ذلك سيكون كافياً لمحاكمة أشخاص تحوم حولهم مثل هذه الشكوك القوية»[1].

ولقد غطّى على العمل الذي قامت به محكمة التفتيش، ذاك الذي قام به، بأمرٍ من ديوان قشتالة، رئيس البلدية غريغوريو لوبيث ماديرا Gregorio López Madera ؛ فيبدو أنه قد أثبت عليهم مجموعة من الاغتيالات والمؤامرات وقضايا تزوير العملة، إلخ... فأمر بشنق أكثرهم جرماً، وبعث بآخرين للتجديف في السفن الشراعية، وعزلهم من الوظائف والمناصب البلدية؛ وفي نهاية المطاف، تمَّ طردهم كالبقية. (عن مغامراتهم العجيبة في الأراضي المغربية سنتحدث في فصل لاحق).

إن الأحداث التي سبقت الطرد والظروف المتقلّبة للموريسكيين الأراغونيين قد عُرِضت بشكل بارع في عملٍ لِخوان ريغلا Juan Reglá [2]. نعرف أن عددهم كان حوالي 70,000، أي سدس عدد السكان الإجمالي، إلا أنهم كانوا يشكّلون الأغلبية المطلقة في كثير من السهول المسقية، خاصةً على طول نهر الإيبرو وروافده. كانوا يشتركون مع البلنسيين في كونهم يخضع جلُّهم لنظام إقطاعي يقدّم لهم مزايا ومساوئ في الوقت نفسه؛ مقابل الابتزازات الضريبية، كانوا يحصلون على حماية مضمونة من قِبل السادة الليبيراليين[3]،

(1) الأرشيف التاريخي الوطني (أ. ت. و.)، محكمة التفتيش، الكتاب 586، الورقة 71.

(2) المصدر المذكور آنفاً، ص. 55 وما يليها.

(3) مثل دون مارتين دي أراغون Don Martín de Aragón، دوق بيجائيرموسا Villahermosa، =

أو، ببساطة، من قبل أشخاص حريصين على حقوقهم ومصالحهم، التي من تتضرَّر في الوقت نفسه الذي ستتضرر فيه مصالح رعاياهم الموريسكيين؛ ومن هنا جو التوتر القائم مع محكمة التفتيش، وأحياناً، مع المسيحيين القدامى بوجه عام، الذي وصل أحياناً إلى حدِّ إثارة صدامات دامية.

كانت العلاقات السيئة مع الأغلبية المسيحية تحول دون اندماج كان تحقيقه، من حيث اعتبارات أخرى، يبدو أسهل من تحقيقه بمملكة بلنسية. في هذ المملكة، كان استعمال اللغة العربية جد معمَّم، في حين كان نادراً في أراغون. يقول عنهم تقريرٌ لنائب حاكم أراغون أنهم «لم يكونوا سيئين لدرجة أولئك الموجودين بأماكن أخرى»، وقد أشرنا في الفصل السابق إلى الإجراءات التي اتُّخذت في مدريد حتى لا تتعرَّض لهم محكمة التفتيش، لأنهم كانوا يرغبون في العيش كمسيحيين. ولكن، من جهة أخرى، هناك دلائل كثيرة على أن الموريسكيين الأراغونيين كانوا يلعنون الاضطهاد الذي يعيشون في ظله، ويُسَرُّون لهزائم الملك الكاثوليكي، سواء على يد المسلمين أو على يد البروتيستانت. ومن حين لآخر، ثمة حادث دموي كان يؤجِّج الكراهية المتبادلة بين المجموعتين؛ في سنة 1602م، قام بعض الموريسكيين من كالاندا Calanda بقتل غاسبار مينديث Gaspar Méndez، قاضي المدينة، بطريقة قاسية؛ وتم إعدام خمسة منهم شنقاً[1].

في سنة 1608م، وافق فيليبي الثالث على مطلب موريسكيِّي أراغون وبلنسية بعقد اجتماع بهدف تعيين دون خوان دي ميندوثا Don Juan de Mendoza، ماركيز سان خيرمان Marqués de San Germán، حامياً لهم.

= وسيد إقطاعي كبير ونصير للموريسكيين. انظر حوله كتاب «المشكل الموريسكي بأراغون»، لماريا سوليداد كارَّاسكو Mª Soledad Carrasco، ص. 12 وما يليها.

(1) فراي م. غارثيا ميراجيس Fray García Miralles، «تاريخ كالاندا»، الفصل الثامن (بلنسية، 1969).

لا نعلم إلى أيٍّ مدى كان هذا المطلب صادقاً؛ ذلك أن حجة تعيين المدافعين كانت إحدى الوسائل العديدة لابتزاز أموال الموريسكيين البسطاء، بوعدهم بحماية لن يحصلوا عليها. فقبل ذلك بسنة، احتج «الموريسكيون الغرناطيون» أمام المجلس على تعيين كونت أورغاث Conde Orgaz مدافعا عنهم، مقابل ثلاثة ألف دوقية سنوية، وذلك دون طلب منهم، أو بأي حال، بطلب من أشخاص لا يُمثِّلونهم[1]. وفي حالة ماركيز سان خيرمان بالذات، كان الاستهزاء الذي تمثِّله تلك الحماية المزعومة فاضحا، إذ كُلِّف، بعد ذلك بفترة بسيطة، بِطرد الموريسكيين الأندلسيين، وبطبيعة الحال، بدا أمراً مشيناً أن يطرد الماركيز نفس من كان حامياً لهم.

ثم إن الحكومة حاولت، لبعض الوقت، خداع حتى سلطاتها وأعلاها في جهاز الدولة، حيث إن فيليبي الثالث كتب في 20 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1609م إلى نائب الملك في أراغون، ماركيز أيطونا Marqués de Aitona، يطلب منه تهدِئة الموريسكيين، لأن الأمر لم يكن يتعلق بطردهم. وعلى الرغم من ذلك، ومن خلال القرارات التي كانت قد صدرت ضد موريسكيي المناطق الأخرى، كان الجميع يعلم أنه لن يتم استثناء الأراغونيين من ذلك القرار؛ حدثت بعض الاضطرابات بسرقسطة وبورخا وبلدات أخرى، حيث كانت أعداد الموريسكيين كبيرة، فقد تركوا زراعة الحقول التي لم يكن من شأنهم أن يجمعوا غلالها، وباعوا ممتلكاتهم بأثمان بخسة، وأعدوا العدّة لسفر طويل.

(1) أ. ت. و.، المجالس، 4,418، رقم 123. في 20 من ديسمبر / كانون الأول من سنة 1612، طلب الكونت من الملك تعويضا عن خسارته لِـ 3000 دوقية التي كان يتلقاها نظير حمايته، والتي كانت قد أُعطِيت له (وانتبهوا جيداً لهذا التفصيل!) لكي يؤدي ديونه، وهو الأمر الذي لن يستطيع أن يفعله الآن، لسوء حظ مقرضيه. كان الكونت قد قرَّر ألا يقع نقص الثلاثة ألف دوقية على ماله. (نفس المصدر، 4,419، 145). ويشير الأب بليدا إلى حماية الكونت أورغاث: «كانت مهمته حماية الموريسكيين، وعلى وجه الخصوص، عندما كانوا يبعثون إلى هناك (إلى البلاط) أحد أمنائهم» («تاريخ...»، الكتاب الثامن، الفصل الرابع).

إن الارتباك الذي كانت تثيره هذه الأحداث كان كبيراً، نظراً لأن الغموض الذي كان يحيط بهذه الأمور كان كبيراً، ولذلك، تم إعلان ذلك القرار الذي يمنع مهاجهة الموريسكيين من جديد، وكان هناك تحرُّك للجيش لكي يحتل مواقعه في الأماكن الإستراتيجية.

وحاول النبلاء والإكليروس القيام بمجهود أخير لِصدِّ تلك الضربة التي تتهدَّدهم، فعيَّنوا ممثِّلَيْن عنهم، هما كونت دي لونا Conde de Luna وكاهن من سرقسطة، لكي يذهبا إلى البلاط، إلا أن هذا المسعى لم يُجدِ نفعاً؛ ففي 18 من إبريل / نيسان سنة 1610م، وقَّع الملك قرار الطرد؛ الذي ظلَّ طيَّ الكتمان لبعض الوقت، إلى الانتهاء من الاستعدادت، وبسبب مشكلة القاصرين المعمَّدين التي كانت قائمة دائماً، والذي لم يجرؤ باتخاذ موقف نهائي بشأنها لا مجلس اللاهوتيين الذي اجتمع ببلد الوليد، ولا مجلس الدولة. المرسوم، الذي تم إعلانه في 29 من مايو / أيار، لم يكن ينصُّ، بخصوص هذه النقطة، إلا على أن القاصرين الذين تقلُّ أعمارهم عن أربع سنوات، يستطيعون البقاء برخصة من آبائهم. باقي البنود كانت مماثلة لتلك التي صدرت سابقاً.

كان الكثير من الموريسكيين قد عجَّلوا بالرحيل عبر الحدود الفرنسية، مستبقين صدور المرسوم. حسب السِّجلات الرسمية، خرج من بيراVeral، ورونس- فال Ronces–valles وسومبور Somport 22,532، وأبحر من لوس ألفاكيس Los Alfaques 38,286. وبذلك يكون المجموع 60,818، وإلى هذا العدد يجب أن نضيف الهجرات السِّرية وأعداد أولئك الذين تمَّ استثناؤهم في البداية، ليخرجوا فيما بعد. مرَّت عملية الطرد دون وقوع أحداث خطيرة، إلا أنها لم تمرَّ دون أن تخلِّف أثراً واسعاً من البؤس والآلام؛ وقد ترك لنا أثنار كاردونا Aznar Cardona لوحةً وصفيةً حول رحيلهم تتَّسم بواقعية عالية: «على شكل موكب غير منتظم، يختلط فيه المتطوِن

لصهوات خيولهم بالراجلين، يمضون مختلطين بعضهم ببعض، بين ألم ودموع، بضجيج كبير وجلبة غريبة، يحملون أبناءهم ونساءهم، ومرضاهم، وشيوخهم وأطفالهم، يغطِّيهم الغبار، وهم يلهثون والعرق يتصبَّب من جبينهم، بعضهم على عربات، يزدحم فيها أهلهم بالأمتعة والحلي النفيسة والرخيصة؛ والبعض الآخر على مطايا عليها اختراعات غريبة ووضعيات بدائية؛ بكراسي وسروج وسلال وبردعات تحيط بها جواليق وأباريق وجرار وسلال صغيرة بملابس وعباءات وأقمصة ومناديل وأغطية وقطع من القنَّب والكتان... كان البعض منهم يمشون على الأقدام، ممزقين، وقد رثَّت هيئتهم، يلبسون فردة من قماش وفردة حذاء، وآخرون يحملون عباءاتهم على أعناقهم، وبعضهم الآخر بصُرر وحُزَم مختلفة، وكلهم كانوا يسلِّمون على من يشاهدونهم قائلين: «ليحفظكم الربّ. أيها السادة، دمتم في رعاية الله...»، ومن حين لآخر، كانت تمرُّ بين المذكورين أعلاه نساء بعض المسلمين الأثرياء وكأنهن آلات لغزل النسيج، بِقلادات فضية على صدورهن، تتدلَّى من جيادهن، وأطواق وسلسلات وحلقات للأذن وأساور وحلي من المرجان وألف حلية ولباس مزركش، كنَّ يدارين به بعض الألم الذي يمزِّق قلوبهن. بينما كان هناك آخرون، لا يمكن حتى مقارنتهم بمن ذُكِروا من قبل، كانوا يمشون على الأقدام، مرهقين، متألِّمين، تائهين... يتحمَّلون ما لا يطاق من مشاق، ويتجرعون مرارة كبيرة، وقد كان يموت الكثير منهم من الأسى، ويدفعون ثمن الماء والظل على طول الطريق، ذلك أن الجو كان صيفا»[1].

لم يكن جميع الأراغونيين بقسوة أثنار كاردونا؛ إذ إن هناك شواهد تثبت بأن خروجهم، في بعض الأماكن، كان مصحوباً بِـ «كثير من الأسى من قِبَل كل

(1) «الطرد المبرر للموريسكيين الإسبان»، الجزء الثاني، الفصل الثاني.

من شَهِدوا رحيلهم»[1]. ولم ينس بعض الموريسكيين أصدقاءهم الذين تركوهم بإسبانيا؛ فقد ترك قسيس ريكلا Ricla هذه الملاحظة في سجل التعميدات: «لقد رحل المسلمون عن هذه البلدة ليستقروا بتونس، وسكنوا هناك بمكان يسمى بولبيرا Polvera، حسب رسالة كتبها أحد هؤلاء المسلمين لقساوسة سرقسطة»[2]. بالنسبة لبعض المناطق مثل قلعة أيوب Calatayud، وبورخا Borja وطاراثونا Tarazona، كانت تبعات إجراءً الطرد جد قاسية؛ فقد انخفض دخْل كاتدرائية طاراثونا والكهنة المستفيدين من إقطاعاتها تقريباً إلى النصف[3]. وأصبحت الكثير من البلدات مهجورة أو تكاد؛ على سبيل المثال، كالاندا التي خرجت منها 381 عائلة في سنة 1628م، لم تكن تضم سوى مئة وأحد عشر ساكناً، عندما حصلت هذه البلدة على ترخيص لإعادة إعمارها[4].

تم إعلان المرسوم في مرسية في 8 من أكتوبر / تشرين الأول من العام نفسه، أي 1610م، وذلك رغم أن المدينة كانت قد تقدمت بعريضة تعبِّر فيها عن رغبتها في بقاء الموريسكيين. ومؤقتا، تم تأجيل خروج موريسكيي بلدة بال دي ريكوتي Val de Ricote.

صدر قرار ترحيل الموريسكيين الكتالان في الوقت نفسه الذي صدر فيه القرار المتعلق بالأراغونيين؛ وكانت اثاره طفيفة، إذ أنه لم يشمل سوى خمسة أو ستة آلاف شخص، استُثني عدد كبير منهم بفضل ليبرالية أسقف طورطوسا، الذي زوَّدهم بشهادات حسن السيرة والسلوك. حتى إن أولئك الذين طُرِدوا عادوا بعد ذلك كما سنروي لاحقاً. كانت باقي المناطق الكاتالانية، الواقعة على

(1) بيثينتي دي لا فوينتي: «إسبانيا المقدسة»، الجزء 49، ص. 259.
(2) فراي م. غارثيا ميراجيس، المصدر المذكور آنفاً، ص. 71. هذا النوع من الملحوظات حول مختلف الأحداث في السجلات الكنسية أمر مألوف، وأحياناً يقدم مفاجآت عجيبة.
(3) لا فوينتي، المصدر المذكور آنفاً.
(4) غارثيا ميراجيس، المصدر المذكور آنفاً، ص. 70، والملحق 17.

ضفة الإيبرو ومجرى نهر سيغري، تجهل هذه المشكلة؛ وهكذا يمكن تفسير رسالة التهنئة التي أرسلها حكام كاتالونيا إلى الملك «بشأن القرار المقدس الذي اتخذه»، وهو موقف يتعارض مع موقف باقي المدن، كمُرسية مثلا[1]. في هذه المملكة، أُعلِن عن مرسوم الطرد في 8 من أكتوبر/ تشرين الأول، وفي البداية، لم يكن يشمل سوى الموريسكيين الغرناطيين، الذين كانوا حديثي الوصول، رغم أنهم كانوا جد مقدَّرين لمهاراتهم التقنية في صناعة الحرير. أما بالنسبة إلى البقية الذين كانوا يُعرفون باسم موريسكيي «وادي ريكوتي» Valle de Rocote، لأن معظمهم كانوا يعيشون في هذا الجزء من سهل سيغورا Segura، فقد أُرجئت عملية طردهم، نظراً للتقارير الإيجابية التي كانت تَرِدُ بشأن مسيحيتهم.

وبذلك، في سنة 1610م كان قد انتهى تنفيذ جزء كبير من هذه العملية في مجموع إسبانيا؛ إلا أنها استمرت لثلاث سنوات بعدها، بعمليات تكميلية أخرى، وهي تشير إلى انتصار الآراء الأكثر تصلباً في البلاط. كانت قد فشلت المساعي الحثيثة التي قام بها السادة الإقطاعيون، وكذا التماسات بعض البلدات من أجل الحفاظ على ساكنتها المُجِدَّة، وكان الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام منظِّري «نقاء الدم» الأكثر تطرفاً، والذين كانوا يعتبرون أي موريسكي أو أي شخص ينحدر من هذه السلالة مشبوها إلى حد كبير، ويشوّه سمعة إسبانيا التي لا ينبغي لكاثوليكيتها أن تشوبها شائبة. بما أن قوانين «نقاء الدم»

(1) إن كاسكاليس Cascales، وهو مؤرخ مُرسية الأكثر دقة، يمثل نموذجاً للرقابة الذاتية التي وصل إليها الكُتّاب في هذا الصدد، فهو لا يمر على موضوع الموريسكيين مرَّ الكرام فقط، بل ويسكت عن العريضة التي تقدَّمت بها المدينة. وقد أوردها خانير (المصدر السالف الذكر، الملحق 107)، وهما معا، في إطار حديثهما عن الـ 978 عائلة للموريسكيين الغرناطيين الذين كانوا يعيشون بالمدينة والبلدات المجاورة، يؤكدان أن هؤلاء لم يكن يمثلون أي خطر، وليس فقط لقلة عددهم، بل للتقدم الذي حققوه في مسيرة تنصرهم، إذ لم يعاقب أي منهم خلال السنوات الأخيرة من قبل محكمة التفتيش، ولهذا، يجب اعتبارهم رعايا مخلصين وأوفياء».

كانت تمنع السكوت عن أية سابقة، مهما كانت بعيدة، ففيما يتعلق بالقضية الموريسكية كذلك، لا ينبغي التساهل مع أدنى تفصيل في هذا الباب، ذلك أن طرد جميع المشتبهين، حتى مع المجازفة بفرض العقاب نفسه على من أصبحوا منهم مسيحيين مخلصين، لأفضل من ترك حبة واحدة من «تلك البذرة الخبيثة» داخل التراب الإسباني.

لا شك في أن الملك يتحمل المسؤولية الشخصية في هذا القرار. ففي أكثر من مناسبة، وأمام مقترحات السلطات التي كانت تميل بشكل واضح إلى الرأفة، جاء قراره في الاتجاه المعاكس. في فصل سابق، كنا قد عالجنا موضوع أولئك الذين استطاعوا البقاء، رغم كل الظروف. كان عدد هؤلاء يعطي انطباعاً، في بداية الأمر، أنه سيكون مرتفعاً. فقد كان بعضهم قد حصل على شهادات من الكنيسة؛ في حين كان آخرون منهم محميين بحكم امتيازات قديمة، وعدد غير قليل أيضاً، بتواطؤ من أولئك الذين كانوا إما بسبب المصلحة أو شفقة بهم، يدعمونهم ويخبِّئونهم. ضد كل هذه الحيل والنوايا الحسنة أيضاً، كان موجَّها نشاط كونت سالاثار Conde de Salazar في سنة 1611م، الذي كان مزوَّدا بمراسيم ملكية تُلغي جميع الرُّخص السابقة، وبواسطة مفوضين موزعين على جميع ربوع إسبانيا، قام بغربلة بقايا هذا العِرق المرتد. وقد لخَّص لابيير أحداث هذا الصراع بشكل ممتاز[1]. كان صراعاً موسوماً بالوثائق العدلية ومحاكم النزاعات. ففي الأندلس، كانت الحُجَّة التي استعملها ماركيز الغابة Marqués de Algaba هي أن رعاياه كانوا أصحاب امتيازات وأنهم لم يعاقبوا قطُّ من قبل محاكم كنسية. وفي أرتشيدونا، أظهر الموريسكيون حكما تنفيذيا يعفيهم من أداء الفرضة، وهي الضريبة التقليدية التي كان يؤديها المسيحيون الجدد. في غرناطة، خرج الكثير من الذين كانوا قد استطاعوا تفادي قرار

(1) المصدر المذكور آنفاً، ص. 176 وما يليها.

الترحيل الأول لاحقاً، إلا أن عدداً غير قليل أيضاً، ممَّن كانت لهم علاقات جيدة أو كانوا يجيدون التخفي بين الناس العاديين، استطاعوا المكوث. كما استطاع عدد كبير من العبيد ذوي الأصول المسلمة البقاء في مالقة أيضاً؛ فقد كانوا يعتبرون مِلكاً خاصاً. في قشتالة، أهم تمركز لمن استطاعوا البقاء منهم كان بكامبو دي كالاترابا Campo de Calatrava ؛ في المقابل، بطليطلة والبلدات المجاورة لم تكشف جهود رئيس البلدية، لوبيث ماديرا López Madera، إلا عن وجود عشرين عائلة.

في أبيلا Ávila، في سنة 1610م، تم احترام بعض العائلات الغرناطية؛ بعضها لأن الأسقف شهد بمسيحيتها، وبعضها الآخر، لأنها استطاعت أن تثبت أنها تنحدر من مسلمين سلَّموا مناطق من جبل البوشارات في عهد الملكين الكاثوليكيين؛ لكنهم في 3 من مايو / أيار سنة 1611م، أُمِروا بالرحيل. والشيء نفسه حدث مع المدجَّنين، الذين كانوا قد استقروا بهذه المدينة منذ عهد بعيد، وإلى حدٍّ ما، منصهرين في المجتمع؛ إلا أن الأوامر كانت قاطعة: كل الذين يعيشون في أحياء منفصلة ويؤدون ضريبة الفرضة عليهم أن يخرجوا. وحسب غونثاليث دابيلا González Dávila، كانوا 170 عائلة تضمُّ 770 شخصاً؛ باعوا ممتلكاتهم -التي لم تكن قليلة- بأبخس الأثمان، وذهبوا إلى فرنسا؛ كثيرون منهم استقروا بِتولوز Toulouse، ووصل البعض الآخر منهم حتى إلى دوقية مانتوا[1] Ducado de Mantua.

في 25 من مارس / آذار من سنة 1611م، نُظِّم موكب ديني «حضره جلالته وهو يلبس الأبيض، بأناقة فائقة» وذلك كبادرة شكر للرب على انتهاء العملية التي كانت قد بدأت قبل عامين[2]. ومع ذلك، فقد كان ما يزال هناك الكثير من

(1) «المسرح الكنسي بإسبانيا». مسرح كنيسة أبيلا.

(2) دون دييغو دي غوثمان: «حياة ووفاة مارغريتا دي أوستريا»، الجزء الثاني، الفصل 20.

الوقت على انتهائها، لأن تعدُّد الحالات القائمة كان كبيراً. فعلى سبيل المثال، كان هناك موريسكيون قد عملوا كمتعاونين ومخبرين، وحتى كجلاَّدين لبني جلدتهم؛ وكانوا يخافون أن يُقتَلوا إذا ما رحلوا خارج إسبانيا؛ وقد عرفت بلنسية بعض هذه الحالات؛ وكانت هناك حالة أخرى في باثا، تتعلق بالأخوين خيرونيمو Gerónimo وماغدالينا دي كابيدو Magdalena de Cavedo، اللذين أدليا بشهادتهما أمام محكمة التفتيش. وقد أمر المجلس الأعلى محكمة غرناطة بأن تحاول إعفاءهم من الطرد، «أو على الأقل، ألاَّ يتم إخراجهما مع مجموعة باثا»[1].

من بين كل هذه الفصول الأخيرة، كان أشهرها وأكثرها مدعاة للأسف حادث موريسكيي وادي ريكوتي، وهو الاسم الذي كان يُطلق على ستِّ بلدات تقع بسهل سيغورا، وكانت أرضاً تابعة لطائفة سانتياغو الدينية والعسكرية؛ وكان صاحبها آنذاك دون لويس فاخاردو Don Luis Fajardo، ماركيز لوس بيليث Marqués de los Vélez، وهو شخص ذو مكانة، وكانت له مصلحة طبيعية في ألاَّ تتدهور حال البلدات التي كانت تابعة له. عندما وقَّع الملك، في 8 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1611م مرسوم طرد هؤلاء، إلى جانب باقي الموريسكيين القدامى في مملكة مُرسية، تعالت أصوات كثيرة تدافع عنهم، وتقول بأن هؤلاء يجب أن يُعتَبروا مسيحيين.

تقرَّر إرسال شخص يحظى بثقة المعرِّف الملكي، الأب ألياغا Padre Aliaga؛ وقام هذا الأخير بتعيين الراهب فراي خوان بيريدا Fray Juan Pereda، الذي كتب تقريراً بالغ الأهمية في سنة 1612م[2]، ضمَّنه قائمة واضحة وكاملة بأنواع الموريسكيين المختلفين الذين كانوا ما يزالون في تلك المملكة، وكان يؤكد على

(1) أ. ت. و.، محكمة التفتيش، الكتاب 586، الورقة 320.

(2) نقله لابير، الملحق 16.

مسيحية أولئك الموجودين بِريكوتي، التي كانت تتجلى من خلال تظاهرات علنية لهم شهِدها بنفسه، ولا يراوده أي شكٍ بشأن صدقها؛ إذ إنهم عندما علموا بقرار الطرد، نظَّموا مواكب دينية، وكفارات ذاتية، وصلوات علنية، وغيرها من مظاهر التقوى المسيحية. بالإضافة إلى أنهم منذ زمن طويل، بدأوا يشربون الخمر ويأكلون الخنزير. ثم إن أولئك الذين لا تتجاوز أعمارهم الأربعين، لا يتحدثون ولا يفهمون العربية، ولذلك فقد كان يعتقد بأن طردهم غير قانوني.

ومع ذلك، فإن كل ما استطاع تحقيقه هو تأجيل ذلك الإجراء؛ فقد كان الأصوليون في المجلس يميلون إلى الاعتقاد بأن كل تلك المظاهر لم تكن سوى هزلٍ محض، وأنهم، في العمق، كانوا مسلمين كغيرهم. وكان الملك من الرأي نفسه، وفي أكتوبر / تشرين الأول من سنة 1613م، انتدب كونت سالاثار لكي يطرد الموريسكيين الـ 2500 الذين كانوا بِريكوتي، إلى جانب المُرسيين، الذين كان عددهم يتراوح ما بين ستة وسبعة آلاف شخص. وقد تم إركابهم في كارتاخينا باتجاه إيطاليا وفرنسا؛ وعندما وصلت مجموعة منهم إلى باليارس Baleares، طلبت بأن يُسمَح لها بالبقاء هناك،؛ وطلب نائب الملك تعليمات من مدريد، إلا أن الجواب جاء متعنِّتاً.

ولا بد أن هذا التصلب قد أثار، في ذلك الحين، استنكاراً من قِبَل العديد من الأشخاص الذين كانوا يتساءلون كيف كان بوسع تلك البقايا التعيسة للأقلية الموريسكية أن تشكِّل خطراً على الدولة، وعلى أي أساس لاهوتي كان يمكن طرد رعايا معمَّدين كانوا يرغبون في العيش كمسيحيين؟! والكونت سالاثار نفسه يقول: «لقد تمَّت زيجات كثيرة بين موريسكيين ومسيحيين قدامى، لكي يتمكَّنوا من البقاء... والآن كثيرون منهم ينفصلون، ثم يصبح الرجال منهم رهبانا، والنساء راهبات، وهم في الأديرة يبيعونهم رُخَص الدخول كما يبيعون سلال الإجاص. إن ما فعله الرهبان بهؤلاء الرجال طمعاً في أموالهم لأمر شنيع».

أن يَمنحَ ثيربانتيس اسم «ريكوتي» للبطل الرئيس لأحد الفصول الشهيرة لروايته «دون كيشوت» لا يمكن أن يكون وليد الصدفة؛ إنما يوضح هذا الأمر الأثرَ الذي تركته في الرأي العام هذه المرحلة الأخيرة من هذا الحدث الذي هزَّ مشاعر المجتمع. وقد اهتمَّ كل نقَّاد أعمال ثيربانتيس بهذه المسألة، وكان هذا الفصل مصدر إلهام لدراسة دقيقة قام بها ف. ماركيث بيجانويبا F. Márquez Villanueva، مؤخراً وهو يرى أن موريسكيي ريكوتي هم بمثابة «رهائن في الصراع الدائر بين الراديكاليين والمعتدلين، والذي انتهى بانتصار الفريق الأول بصفة نهائية، وعزَّز سيطرة الآراء الأكثر انغلاقا، في جميع جوانب السياسة الإسبانية. وقد بقي «ريكوتي»، منذ ذلك الحين، اسم مكان موسوما بالفاجعة، ليس إلاَّ. (بقلم ثيربانتيس) يتحوَّل اسم المكان إلى اسم شخص، لسبب وجيه، وهو أن ذلك الموريسكي الذي ينتمي إلى منطقة لا مانتشا هو نموذج للضحية البريئة. لقد أراد ثيربانتيس أن يكون بطله النبيل ذكرى حية لذلك المشهد الأخير والمفجع من ذلك الطرد، الذي كان يرى كيف يُمتَدح حوله، كما لو كان عملاً بطولياً مجيداً»[1].

كم كان عدد الموريسكيين الذين طُرِدوا من إسبانيا؟ حول هذه النقطة، تُرِك باب التخمين مفتوحاً على مصراعيه، مع الميل دائماً إلى تضخيم الأعداد، وليس من قِبَل خصوم عملية الطرد فقط. فعلى سبيل المثال، شخص على درجة من الثقافة والوعي مثل السيد مانويل دانبيلا كان يقدِّر عددهم بنصف مليون نسمة[2]، وهذا الرقم الذي كان يبدو معقولاً (هناك من وصل بهذا العدد إلى مليون نسمة) حظي بالكثير من المصداقية. ونجده يتكرر، مثلاً، في أعمال

(1) «شخصيات ومواضيع دون كيشوت...»، صص. 256-57. في المؤلَّف نفسه (ص. 232-33)، يُدرِج الكاتب بيبليوغرافيا كاملة حول فكر ثيربانتيس فيما يتعلق بالموضوع الموريسكي والتأويلات التي كان هدفاً لها.

(2) مصدر سبق ذكره، ص. 337-339.

لِياً، وبيريث بوستامانتي وريغلا[1]. وحده هاميلنتون، وهو يميل إلى الطرف النقيض، خفَّض هذا الرقم إلى أكثر من مئة ألف بقليل. ومع ذلك، فإن عدد المطرودين الذي كان دقيقاً نسبياً كان قد نُشِر منذ الوهلة الأولى من قِبَل كُتَّابٍ لا بدَّ أنهم قد اطَّلعوا على مصادر رسمية: «حسب اللائحة الحقيقية لأمانة الدولة، كان عدد الموريسكيين الذين طُرِدوا من هذه الممالك 270,000»، هذا ما كتبه الدومينيكي ألونسو فيرنانديث Alonso Fernández، وهو صاحب «تاريخ بلاسينثيا»، وهذا العدد يكرِّره كاسكاليس، مؤرخ مُرسية. أما بليدا الذي استعمل وثائق رسمية كذلك، فقد حدَّد هذا العدد في 340,672. وقد تحدَّث كلٌّ من بينيالوسا وسالاثار دي ميندوثا عن أكثر من 300,000 بقليل. ولكن عدد 270,000، هو العدد نفسه الذي توصَّل إليه لابيير باعتماده على السِّجلات الرسمية لعمليات الترحيل، وملخَّصها كما يلي:

بلنسية	117,464
أراغون	60,818
كاتالونيا	3,716
قشتالة وإيكستريمادورا	44,625
مُرسية	13,552
الأندلس الغربية	29,939
غرناطة	2,026
المجموع	272,140

ويعترف لابيير بأن هذه الأرقام غير كاملة فيما يتعلق بِمُرسيَّة والأندلس،

(1) ليا: «الموريسكيون...»، ص. 359. بيريث بوستامانتي: «فترة ولاية البابا بول الخامس وطرد الموريسكيين». ريغلا، المصدر الآنف الذكر، ص. 79. (وإن كان بعد ذلك قد قبل الأرقام التي يقترحها لابيير).

وبأن العدد الإجمالي يمكن أن يصل إلى 275,000. في الواقع، إذا أخذنا بعين الاعتبار الفجوات الموجودة في الوثائق (وهي ليست كثيرة، ولكنها موجودة) وعمليات الخروج السّرية، أعتقد أنه يمكننا الحديث عن 300,000 شخص، خسرهم آنذاك سجِلُّ الإحصاء الإسباني، بالإضافة إلى عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف شخص قضوا نحبهم، خلال الاضطرابات التي عرفتها بلنسية أو بسبب الإجهاد من جرَّاء المشي الطويل، للوصول إلى نقاط الترحيل.

الفصل 10

العواقب الاقتصادية لطرد الموريسكيين

لمدة قرون، ظل الجدل قائماً حول عواقب عملية الطرد. لكن، لم يحدث أن كانت هناك جهود من أجل معالجة هذه القضية من منظور علمي بحت ودون أحكام مسبقة، إلا في السنوات الأخيرة. لقد أثيرت هذه الإشكالية منذ لحظة الطرد نفسها، وإن كانت الأصوات التي كانت تُسمَع بوضوح هي أصوات المؤيِّدين لهذا القرار، ذلك أن المعارضين كان يُلجِمهم الخوف من انتقاد قرار ملكي بشكل صريح، يستند -بالإضافة إلى ذلك- إلى دواعٍ دينية. لم يكن أحد يستطيع أن يُنكر بأن العواقب الاقتصادية للطرد لابد أنْ تكون وخيمة. وكمحاولة للتقليل من أهميتها، كانت تُستدعى حججٌ تتجلى من خلالها ضغينةُ مجموعة منغلقة على ذاتها، وذهنيةٌ أبعد ما تكون عن ذهنية الفرسان. فالرجل القشتالي كان يحبُّ المال أيضاً، وكان بوسعه أن يقطع المحيطات، ويخوض معارك من أجله، ولكن، لا لأنه يعتبره شيئاً ثميناً في حدِّ ذاته، وإنما كوسيلة لإدراك الشرف والجاه والنبالة، بينما لم يكن عمل الموريسكيين المُكِدّ، في نظره، سوى بخل حقير وشُحٍّ مقيت.

في إحدى مذكِّرات كريستوبال بيريث دي إيرِّيرا Crisóbal Pérez de Herrera، يقول عنهم: «كان ما يُعتَقد عنهم هو أنهم مَهرة، خاصةً في زراعة البساتين؛ ولكن، إذا ما أمعناً النظر، نجد أنهم لم يكونوا جيِّدين في شيء؛ كان اهتمامهم منصباً على جمع أموالنا، بعملهم كبغَّالين ووسطاء تجاريين في دكاكين للمواد الغذائية، مستنزفين بذلك مواردنا، وبمساعدة بعضهم بعضاً حتى لا يوجد بينهم فقراء، بينما كانوا يحرمون المسيحيين القدامى من هذه المنفعة...

ولم يكونوا ينفقون شيئاً ممّا كان يقع بين أيديهم؛ إذ لم يكونوا يشترون النبيذ الذي يستعمله عموم الناس بكثرة، والذي يسهم في أداء ضريبتي «الملايين» و«القبالة»[1]، ولا يشترون الخنزير ولا المواد الأخرى الضرورية والغالية، وبذلك فإنهم كانوا يساهمون أقل منا»[2]. في هذا النص، توجد، وبكثافة، الأحكام الجاهزة الأكثر شيوعا حول الموريسكيين. وأولئك الذين كانوا يحاولون التخفيف من أهمية عواقب الطرد، لم يكونوا ينكرون اجتهادهم، وإنما أن يكون ذلك العمل الذي يقومون به يعود بالفائدة على الجميع. وهو، في الجوهر، نفس ما عبَّر عنه ثيربانتيس Cervantes –وإن كان بلغة قشتالية نثرية سلِسة– في تلك الفقرة الشهيرة التي كثيراً ما يُستشهَد بها، من كتاب «حوار الكلاب»: «كل همّهم هو جمع المال، وتخزين النقود المسكوكة، وهم لتحقيق ذلك، يعملون ولا يأكلون، وإذا ما وقع ريال بين أيديهم، وما لم يكن ريالاً بسيطاً[3]، فإنهم يحكمون عليه بالسجن المؤبد والظلام الخالد؛ وبهذه الطريقة، يكسبون دائماً ولا ينفقون شيئاً، ويخزِّنون أكثر المال الموجود بإسبانيا. إنهم بمثابة حصَّالة ادِّخارِها، وسوستِها، وغراب العقعق وبنات آوى بالنسبة لها؛ يدَّخرون ويخبِّئون ويبلعون كل شيء. ويجب أن يؤخذ بالاعتبار أنهم يوميا يكسبون ويدَّخرون القليل أو الكثير... يسرقوننا شيئاً فشيئاً،

(1) كانت ضريبة «الملايين» ضريبة فرضت خلال السنوات الأخيرة من عهد فيليبي الثاني، وكانت تشمل موادا أساسية: اللحوم، الزيت، النبيذ والخل. أما «القبالة» فكانت ضريبة على البيوع، وكانت تمثل، نظرياً، 10٪ من قيمة المواد. وعلى أرض الواقع، كانت أقل بالعادة. وكان النبيذ من المواد التي تعرف أكبر خفضٍ ضريبي.

(2) حول هذا المخطِّط العشوائي ومذكراته، انظر الدراسة الحديثة التي قام بها ميشيل كافياك Michel Cavillac، التي توجد قبل النسخة المحقَّقة لكتاب «دعم الفقراء» (مدريد، سلسلة «كلاسيكيات قشتالية»، 1975).

(3) «الريال البسيط» Real sencillo، كان عملة ذات قيمة صغيرة، وكانت مضاعفاته هي «ريال الاثنين»، و«ريال الأربعة»، و«ريال الثمانية»، وهذا الأخير كان يعادل «الريال الصلب» Real duro.

ويصبحون أثرياء بثمار مزارعنا، التي يعيدون بيعها إلينا من جديد».

لا شكَّ أن الموريسكيين الذين كان يعرفهم ثيربانتيس هم، بوجه خاص، الغرناطيون الذين تم طردهم وتشتيتهم في جميع أنحاء قشتالة، كثيرون منهم كانوا وسطاء تجاريين صغاراً، وبوجه عام، أقل فائدة للطبقات العليا والمتوسطة من الموريسكيين البلنسيين والأراغونيين، الذين كانوا يخضعون لعقود إجارة مجحفة، ونظام إقطاعي قاسٍ أشبه ما يكون بالعبودية. عن الأضرار الجسيمة التي خلَّفها غيابهم هناك أصداء لدى كُتَّابٍ قشتاليين معاصرين لهذه الفترة، مثل كابريرا دي كوردوبا Cabrera de Córdoba، الذي أبرز حالة الاضطراب التي عمَّت أراغون بسبب عدم أداء الستة ملايين التي كانت مفروضة على مناطق الموريسكيين بموجب عقود إجارة[1].

على إثر وفاة فيليبي الثالث، غيَّر ابنه وخلفُه النظام السياسي؛ وفقَدَ الحكَّام السابقون بذلك نفوذهم، ولم يعد الكُتَّاب يتورَّعون عن انتقاد قرار الطرد، بوصفه تدبيراً كانت له أضراره. وبالنسبة إلى مؤرخي عصر الأنوار الإسباني (كامبومانيس Campomanes، أرُّوجال Arroyal، كابارّوس Cabarrús. ..)، تحوَّل موضوع الطَّرد إلى محور أساسي، كان من بوادر ليبرالية القرن اللاحق. ثم إنهم بالغوا في عدد المطرودين، ومن حجم التدهور الذي مثَّله رحيلهم لإسبانيا. أما الكُتَّاب المؤيِّدون لقرار الطرد، مثل بورونات، رغم أنهم كانوا يقلِّلون من حجم آثار هذا التدبير، إلا أنهم لم يكونوا ينفون عواقبه. ولذلك يثير الانتباه موقف المؤرخ إيرل ج. هاميلتون Earl J. Hamilton الذي يؤكد، انطلاقاً من دراسته لتطُّور الأسعار في إسبانيا، خلال القرن السادس عشر[2]، أن عدد الموريسكيين ينبغي أن يكون أقل بكثير من العدد الذي يقال،

(1) «علاقات البلاط الإسباني»، ص. 408 (مدريد، 1857)

(2) يمكن الاطلاع على سلسلة الأسعار في كتابه «الكنز الأمريكي وثورة الأسعار في إسبانيا» (1934). واقتناعه بالتأثير الضئيل للطرد في كتابه «ازدهار الرأسمالية ومقالات أخرى». وقد كرَّر =

وأن العواقب الاقتصادية لإجراءً الطرد كانت لا تكاد تُذكَر، ذلك أنه بعد سنة 1609م، لم يلاحَظ ذلك الارتفاع المفاجئ في الأسعار الذي كان من المفترض أن يسبِّبه غياب كتلة واسعة من اليد العاملة. وقد أيَّد هذه الأطروحة جون ك. سالير[1] John C. Salyer، وإن كان لا يقدِّم قرائن جديدة.

إن أطروحة هاميلتون سالير التقليليَّة، وإن كان يمكن تفسيرها كردَّة فعلٍ أمام مبالغات مدرسة تاريخية معينة، إلا أنها انهارت من أساسها، مذ أثبت لابيير أن الخسائر البشرية التي سبَّبها قرار سنة 1609 و1610م وصلت إلى 300,000 شخص، أي 4٪ من الساكنة الإسبانية. هذه النسبة قد تبدو ضئيلة، لكن، إذا ما نظرنا إليها من حيث الساكنة النشيطة، فستبدو أعلى بكثير. إذ لم يكن بين الموريسكيين (على الأقل بنِسَبٍ مهمة) نبلاء ولا شُطَّار ولا جنود ولا رهبان ولا متشرِّدون ولا متسوِّلون. ويقول ألونسو فيرنانديث، مؤرِّخ بلاسينثيا: «لم يكونوا يسمحون لأحد منهم أن يصل إلى درجة الاضطرار إلى التسوُّل». ولم يكونوا يمثِّلون نسبة عالية من الساكنة النشيطة فقط، بل كانوا يعملون بجهد ومثابرة أيضاً، إما بسبب الحاجة، أو لِحُبِّهم للعمل وتعوُّدِهم عليه. وحول هذا الأمر، تتَّفق الكثير من الشَّهادات. بُعَيد سقوط غرناطة، قام الألماني مونزير Münzer، برحلةٍ تَرَكَ لنا حولها رواية مليئة بالملاحظات الدقيقة والعجيبة[2]. وأثناء مروره بأراغون، سجَّل هذه الملاحظة: «يعيش سِتُّون موريسكياً حيث لا يستطيع أن يعيش إلا خمسة عشر مسيحياً، لأن لديهم مهارة عالية في الري وباقي الأعمال الزراعية، وهم معتدلون في الأكل، وجِدُّ أثرياء في السِّر». بعد ذلك بقرنٍ من الزمن، قام اليسوعي بيدرو دي ليون بِجمع آثارهم وذكريات

= الأطروحة نفسها، بحجج غير مقنعة كثيراً، في محاضرة بالمؤتمر الأول لتاريخ الأندلس.

(1) «الأهمية الاقتصادية للموريسكيين بإسبانيا» («تاريخ الاقتصاد»، العدد 9، 1949).

(2) نُشِرت النسخة الأصلية اللاتينية (رحلة عبر إسبانيا لِخرونيمو مونزر) في «المجلة الإسبانية»، الجزء 48. وهناك ترجمة إسبانية قام بها السيد خوليو بوجول، مع مجموعة من التعليقات (مدريد، 1924).

لهم، مع أنه لم يكن شاهدا مباشرا على حياة الساكنة الموريسكية التي كانت تعيش سابقاً في جبال البوشارات، وتمكَّن من إقامة المقارنة مع النتيجة الرسمية لإعادة الإعمار؛ فقد كانت الساكنة الجديدة تموت جوعا، مع أن كل فرد منها كان قد مُنِح ما يعادل ممتلكات ثلاثة أو أربعة موريسكيين، لأنهم لم يكونوا يعملون مثلهم[1].

على الطرف النقيض لأطروحة هاميلتون، وهي ربما كان مبالغاً فيها أيضاً، نجد أطروحة بيير شونو Pierre Chaunu، الذي يرى في عملية الطرد إحدى النقاط الحرجة لتردِّي الظروف الاقتصادية الإسبانية الأطلسية: «إن النتائج الفورية للطَّرد، بين عوامل أخرى، هي التي جعلت، على الأرجح، مستويات حجم النشاط التجاري البحري في «بلاد الهند» خلال فترة 1614-1622م، لا يصل إلى المستوى القياسي الذي عرفه خلال فترة 1605-1613م... عندما عُرف هذا القرار، في خريف سنة 1609م، وجد ترحيباً كبيراً من قِبَل الشعب المسيحي. لم يرتفع أي صوت دفاعا عن الموريسكيين، بشكل إيثاري. كانت احتجاجات أسياد الأحياء المسلمة بدافع المصلحة... إن الشعبية الفورية التي لقيها هذا الإجراءً لا يمكن مقارنتها إلا بفقدان المصداقية التي سقط فيها لاحقاً، عندما تمَّ إدراك ذلك الثمن الذي كلَّفه»[2].

كل هذه الآراء (وأخرى كثيرة يمكن الاستشهاد بها) تقع في نظرة معاصرة أكثر من اللازم؛ إن الحديث عن الاقتصاد الإسباني في القرن السابع عشر هو استباق غير مقبول؛ إذ، ما كان يوجد آنذاك، هو مجموعة من الاقتصادات المحلية التي كانت تعمل بنوع من الاستقلالية، وإن كانت الظروف السياسية تفرض عليها إقامة علاقات بينها؛ لم تكن الحالة المالية في منطقة إشبيلية قادس أخفَّ

(1) انظر مقالي المذكور آنفاً، حول الأب بيدرو دي ليون، ص. 33.

(2) «الأقليات والظرف السياسي. طرد الموريسكيين في سنة 1609» («المجلة التاريخية، العدد 457، ص. 81-98). ولمزيد من التفاصيل، انظر الجزء الثامن من كتابه «إشبيلية والأطلسي».

حدة منها في أقاليم تاج أراغون فحسب، بل داخل عرش قشتالة نفسه كانت توجد مناطق جد منغلقة على ذاتها، بنسبة عالية من الاستهلاك الذاتي وتداول ضئيل للنَّقد. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أنه كانت هناك مناطق تعرف كثافة سكانية موريسكية عالية، وأخرى ضئيلة أو شبه معدومة، سندرك مدى المجازفة التي قد يتضمنها الحديث بطريقة معمَّمة حول آثار الهجرة الموريسكية، استناداً إلى هذا المفهوم المجرَّد للغاية، الذي هو «الاقتصاد الإسباني» (أو ما كان عليه آنذاك).

وكما هو الشأن بالنسبة إلى جوانب أخرى من تاريخنا، ولأسباب أكثر قوة في هذه الحالة، فرضت الجهوية نفسها كقاعدة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. صحيح أنه في بعض الأحيان كان يُسمع رأي مملكة قشتالة ككل، إلا أن ذلك لم يكن يتم إلا حينما كان يتعلق الأمر بصياغة إحدى الأطروحات. فعلى سبيل المثال، في سنة 1610م، قُرئت أمام المجالس مذكِّرة تطالب بتحديد أجور الحرفيين وعمال المزارع، التي كانت قد ارتفعت بشكل مفرط؛ وتشير المذكرة إلى طرد الموريسكيين كسبب لذلك[1]. مرَّت الأعوام، وتغيَّر الملك والقائمون على الحكومة، وكجزء من السياسة الاقتصادية الجديدة، ستُصدِر إدارة فيليبي الرابع في 22 من سبتمبر / أيلول سنة 1622م قراراً بتخفيض حقوق عقود الإجارة إلى عشرين ألف عن كل قطعة أرضٍ رعوية صالحة لألف رأس من الغنم، أي بنسبة خمسة في المئة؛ ويعلِّل ذلك بعدم قدرة الكثير من المدن والبلدات، التي أصبحت تعاني من قلة الساكنة على إثر طرد الموريسكيين، على أداء حقوق تلك الأراضي التي كان عليها أن تؤدِّيَها مع فوائد أعلى[2]. بعد ذلك بثلاث سنوات، طلبت المجالس تخفيضاً في ضريبة القبالة، واستندت في

(1) محاضر المجالس، 25، 772.

(2) كودوين (سلسلة الوثائق التاريخية الإسبانية غير المطبوعة)، 18، 148.

ذلك المطلب، بين أسباب أخرى، إلى «الانخفاض الكبير الذي عرفته المعاملات التجارية على إثر طرد الموريسكيين، لأن الكثير منهم كانوا يعملون كوسطاء تجاريين، ولأنهم كانوا أشخاصاً عمليين كلهم، إذ كانوا يشتغلون بزراعة الأرض وأعمال أخرى، كانت تحقِّق دخلاً كبيراً عن طريق ضريبة القبالة، التي توقَّفت في هذه المنطقة». مرَّت عقود، وأصبح تردِّي الأوضاع بقشتالة أمراً مفعولاً؛ في ظل هذه الظروف، كتب الراهب الفرانثيسكاني فراي خوان دي سولانا Fray Juan de Solana «خطابا في سبع رسائل» حول ويلات إسبانيا؛ وعند تطرُّقه للحديث عن أسباب نقص الساكنة والفقر الشديد، لا ينسى ذكر عملية الطرد لسنة 1609م، التي يقول عنها: إنها كانت تدبيراً أملته التقوى (المسيحية)، «لكن، في ما هو دنيوي، هناك حاجة كبيرة إليهم، وأصحاب الأراضي لا يجدون لمن يعطونها (لكي يعمل بها)، ولذلك فهم يمرُّون بحالة فقر مدقع»[1].

كما رأينا، تحوَّل غياب الموريسكيين، باتفاق الجميع، إلى سبب تُعزى إليه (بين أشياء أخرى) شرور الأقاليم القشتالية. لكن، من الواضح أن آثار هذا الغياب لم تُلمَس بقوة إلا في المدن والبلدات التي كان بها وجود مهمٌّ لهم. نحتاج إلى دراسات مفردة تقوم بتقييم حجم هذه الآثار. وفي غيابها، علينا أن نكتفي بالشهادات المتفرِّقة، الضعيفة وغير الدقيقة، وهي شهادات، بالإضافة إلى ذلك، متهمة بالرغبة في تضخيم الآثار الاقتصادية السلبية لذلك الإجراء. لم نعثر على احتجاجاتٍ للبلدية الإشبيلية، رغم أن غياب سبعة آلاف شخص كانوا يشكِّلون ستة في المئة من عدد ساكنتها، لم يكن ليحدث دون أن يؤثر في اقتصاد هذه المدينة. في مدن أخرى أصغر حجماً، كانت الآثار أكثر قوة

(1) المكتبة الوطنية، المخطوط 2,471 (الورقة 89–193) الرسالة 3: «أسباب نقص الساكنة بهذه الأقاليم والفقر الشديد الذي تعانيه».

بكثير؛ في سنة 1623م، أعلن المجلس البلدي لِثيوداد ريالCiudad Real أن الساكنة قد تقلَّصت إلى أكثر من ألف ساكن بقليل، جلُّهم فقراء؛ «وعلى إثر طرد الموريسكيين، خرج منها خمسة آلاف شخص، كانوا أكثر المساهمين في كل الأمور والحاجيات، وكانوا هم من يزوِّد المدينة بالمؤن»[1].

أمام المجالس البرلمانية لِسنة 1617م، صرَّح رجل القانون، خوان بيجوغا دي مانكادا Juan Belluga de Mancada (وهو صاحب مذكِّرات حول تدهور هذه المدينة الإمبريالية) عجزه عن دفع حصة ضريبة القبالة «بسبب طرد ثلاثة آلاف عائلة موريسكية، كانت أغلبها تشتغل بالتجارة ومعاملات مختلفة». أما مجلس المالية، الذي كان يتعامل بحذر ودقة بشأن خفض الضرائب، فقد منح هذا التخفيض لأبيلا في سنة 1612م «تقديرا للحاجة ونقص الساكنة التي كان عددها قد تقلَّص بأزيد من ألف ومئة شخص، بسبب طرد الموريسكيين»[2].

رغم أن عدد الموريسكيين الذين كانوا يعيشون ببلد الوليد لم يكن كبيراً، إلا أن غيابهم ترك أثراً ملموسا. ومن بين آثاره، لدينا مراسلات فيليبي الثالث مع مجلس الكاتدرائية بشأن بعض المؤسسات الخيرية التي كان الملك قد أمر بإنشائها باستخدام الأموال التي تركها الموريسكيون؛ وقد أوضح المجلس أن دخله، إذا ما استُثنِي ما قد أُعطِي لمحكمة التفتيش، لا يكاد يصل إلى 300 دوقية، لأن الموريسكيين لم يتركوا سوى بيوت قديمة وبساتين، بالإضافة إلى أن العديد من البيوت التي كانوا يسكنونها بحي سانتا ماريا، كانت مِلكاً للكاتدرائية؛ ويضيف أن هذه ينبغي أن تحصل على تعويض «عن الأضرار التي لحقت بها من جرَّاء رحيل الموريسكيين، سواء منهم القدامى أو الغرناطيين، ليس فقط

(1) ديلغادو ميرتشان: «تاريخ ثيوداد ريال»، الفصل الثامن. وتشير إلى آثار الطرد في ثيوداد ريال أيضاً مقالة لِـ كارلا ران فيليبس Carla Rahn Phillips: «طرد الموريسكيين من قشتالة»، ويوجد جزء منها في «الآداب الجديدة»، مايو / أيار 1975، صص. 52–54.

(2) أ. ع. س.، مجالس واجتماعات المالية، 1,425.

فيما يتعلق بأداء الحِصص المستحَقَّة للممتلكات التي كانت بيد الموريسكيين بموجب عقود إجارة دائمة، وليس هناك الآن من يستأجرها، وإنما أيضاً فيما يخصُّ الأعشار، لأن هؤلاء هم الذين كانوا يزرعون البساتين والجزء الأكبر من أراضي بلد الوليد، وهم وحدهم، وإلى تلك اللحظة، من كانوا يدِرُّون دخْلاً بأدائهم لتلك الإيجارات. وليس بوسع المجلس الآن أن يُدير تلك الممتلكات إلا بكلفة باهظة وكثير من الجهد»[1].

ونجد احتجاجات مماثلة أيضاً في بعض البلدات والمدن الصغيرة: حسب ملف «نقاء الدم» المتعلق بِألونسو كانو Alonso Cano [2]، فإن جدَّيه لأمه كانا من بلدة بيجارُّوبليدو Villarrobledo «إذ إن تلك المدينة وتلك المملكة أصبحت مهجورة بعد ترحيل الموريسكيين». ويعدِّد مؤرخٌ من بايثا Baeza [3] من بين أسباب تدهور هذه المدينة طرد الموريسكيين، الذين كان بينهم الكثير من المزارعين. وقد تمَّ تخفيض جزء مما كان على بلدة ديثاDeza (صوريا Soria) أن تدفعه كضريبة شخصية لما يسمى بـ «الخدمات العادية والاستثنائية «نظراً لفقدانها لمعظم ساكنتها على إثر طرد الموريسكيين». وفي سنة 1654م، تم منحها تخفيضاً جديداً؛ نظراً لأنه لم يبق بها من السكان الأصليين سوى 106 و17 مقيماً، إذ إن العديد من الأملاك التي كانت للموريسكيين وأولئك الذين كانوا يؤدون الضرائب الشخصية، تم تخصيصها للأعمال الخيرية[4]. أما بلدة بينكيرينثيا Benquerencia، التي كانت تابعة لِتروخيجو Trujillo، فقد كانت تضم 225 ساكنا في سنة 1591م؛ وقد أصبحت بعد طرد الموريسكيين

(1) المصدر نفسه، الملف 510.

(2) نشره دون مانويل كاساريسْ Don Manuel Casares في «المجلة المنوعة البيلاسكية» Varia velazqueña.

(3) كوثار: «أخبار ووثائق لتاريخ بايثا»، الفصل الرابع عشر (خاين، 1884).

(4) أ. ع. س.، مجالس واجتماعات المالية، الملف 1,400.

شبه مهجورة، ولذلك، فقد حصلت على تخفيض في النسبة السنوية للضريبة الشخصية التي كانت ملزمة بأدائها، من 111,000 دينار مرابطي إلى 80,000. وقد دامت طويلاً هذه النتائج، ذلك أنه في سنة 1670م، تمَّ تمديد مدة ذلك التخفيض، لأن وضعيتها كانت قد أصبحت أكثر سوءاً[1].

كانت آثار الطرد جد قاسية على مرسية، سواء في العاصمة أو في معظم المناطق القروية. فما إن تمَّ طرد الموريسكيين، حتى بدأت احتجاجات المدينة وممثلوها في المجالس وطالبت العاصمة بتخفيض ضريبة الخدمة، لكونها قد فقدت ألف عائلة، ولانقطاع ثمانية أو عشرة آلاف موريسكي عن المجيء سنوياً، كما كان من المعتاد، من بلنسية، للاشتغال بصناعة الحرير؛ «وهؤلاء الأشخاص هم الذين كانوا يؤدون ضريبة الخدمة العادية والاستثنائية ويروِّجون الحركة التجارية بهذه المدينة والمملكة، وهكذا، وبما أن عدد الذين مكثوا منهم جد ضئيل، وإذا ما استثنينا الكنسيين والأشخاص المعفيين من أداء هذه الضرائب الشخصية، فإنه لا يمكن أداؤها»[2]. ورغم هذه الاحتجاجات، فقد نُفِّذ إجراءُ الطرد في حق موريسكيي وادي ريكوتي. في سنة 1617م، صرَّح ممثِّلٌ عن مرسية أمام المجالس بأنه، بالإضافة إلى الـ97 عائلةً التي غادرت العاصمة، والتي أثَّر غيابها على محصول الحرير، «ذلك لأنهم كانوا أشخاصاً مجدِّين ولهم مهارة عالية في هذه الصناعة»، فقد أصبحت 22 بلدة تابعة لمنطقتهم مهجورة، وستُفلِس تماماً، ما لم يُمنَع دخول الحرير الأجنبي[3].

من المنطقي أن تكون مملكة غرناطة قد عانت من نتائج الطرد أكثر من أية مملكة أخرى، إذ لم تكن أية منها تضمُّ نسبة أعلى للموريسكيين من التي كانت تضمُّها هذه. نعرف أن الدخل الكنسي الذي كان يعتمد بشكل أساسي على

(1) نفس المصدر، الملف 1,278.

(2) المحاضر، 27، 128.

(3) نفس المصدر، 30، 344.

الأعشار المفروضة على الإنتاج الزراعي وتربية المواشي، قد انخفض، من خلال مصادر وثائقية. كما تُطلِعنا هذه المصادر أيضاً على التأثير المختلف لهذه النتائج بحسب البلدات، حيث عرفت المنطقة الشرقية (ألمرية) أقصى الآثار السلبية، بينما عرفت المنطقة الغربية (مالقة) حداً أدنى من هذه الآثار. كانت ألمرية دائماً منطقة فقيرة؛ لذلك، وحتى قبل عملية الطرد، تم الإعلان بأن الأوقاف الكنسية الستة ورُتَب القساوسة العشرين، ودخل هيئة الكنسيين العشرين، والاثنتي عشرة هبة من المخصَّصة للكهنة القائمين بالقدّاس التي كان قد خصَّصها الملكان الكاثوليكيان للكنيسة–الكاتدرائية لم يعد من الممكن تحمُّل كلفتها، وتم اختزالها في ستة أوقاف، وستة مناصب أخرى للقساوسة، وستة رواتب لهيئة الكنسيين، وستة للكهنة القائمين بالقُدَّاس. ولكن، عندما انخفض دخل الهيئة الكنسية من 1,728,069 ديناراً مرابطياً في سنة 1568م إلى 949,418 بعد ذلك بعشر سنوات، لجأ أعضاؤها إلى الملك بصفته حامي تلك الكنيسة. وقد منحهم فيليبي الثاني، الذي لم يكن يُعرف تماماً بالسخاء، ألف دوقية سنوية، خفَّضها إلى أربعمئة بعد ذلك ببضعة أعوام. هذا المبلغ، عندما كان يوزَّع على كل أولئك الأشخاص، لم يكن سوى صدقة صغيرة. مع نهاية ذلك القرن، لم يكن راتب القسيس سوى 140 دوقية و100 دخل أعضاء الهيئة الكنسية. وكان هذا المبلغ آنذاك راتب العامل المياوم. في سنة 1591م، خُصِّصت لهم 200,000 دينار مرابطي سنوياً من الأملاك المصادَرة لمدة ستِّ سنوات، وذلك بهدف تحسين وضع تلك المنطقة شيئاً فشيئاً؛ إلا أن ذلك التحسُّن كان بطيئاً للغاية، إذ إن مذكِّرةً للهيئة الكنسية في سنة 1609م تشير إلى أن ذلك الإقليم كان في حالة إفلاس، «ذلك أنه كان موريسكياً بأكمله، وعند إعادة إعماره، عُمِّر بشكل سيئ، ذلك بأنها أرض فقيرة، وأهلها غير مُجدِّين، والاقليم اليوم يعرف فاقة كبرى، ونظراً لسنوات القحط الأخيرة، غادر الكثير من المعمِّرين، تاركين

الأراضي والأملاك دون أية رعاية...». كل ما حققته هذه المذكِّرة هو تمديد جديد، ومع ذلك، في السنوات التالية، ظلَّت تتكرَّر الشكايات نفسها.

وعرفت مطرانية ألمرية الانخفاض نفسه على مستوى الدخل الذي تقلص إلى حوالي 2,500 دوقية. وهذا ما كان يتقاضاه قسيس في طليطلة أو إشبيلية. وإذا كان كبار رجال الإكليروس يمرُّون بهذه الظروف العصيبة، فبوسعنا أن نتصور الحال الذي كان عليه صغار رجال الدين؛ في سنة 1606م، وقد صرَّح الكهنة المستفيدون من أوقاف أبرشيات ألمرية بأن أجورهم الإضافية قد تقلصت إلى 20,000 دينار مرابطي، وأن الصدقات والقرابين عند إقامة القداس، نظراً إلى نقص الساكنة، أصبحت ضئيلة ولا تكاد تذكر. وكان وضع الطوائف الدينية التي تعتمد التسوُّل كوسيلة للعيش الأكثرَ مأساوية على الإطلاق؛ فقد أخبر مجلس السكان في سنة 1584م بأن الراهبات الفرانثيكانيات بألمرية يعانين من فقر مدقع، لدرجة أن راهبتين منهن ماتتا جوعا. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه، في ذلك الحين، كانت قد مرَّت على الثورة 16 سنة، وأكثر من اثنتي عشرة على بداية إعادة الإعمار. لكن هذه العملية كانت بطيئة، وغير كافية، كما أن الأزمة الفلاحية لِعقد الثمانينيات مثَّلت ثقلا موازيا لآثارها.

وفي الأراضي التابعة لمطرانية غواديكس، نجد هبة ملكية في سنة 1606م، مُنِحت للكهنة المستفيدين من الأوقاف الكنسية لبلدة أبلا Abla، التي كانت عبارة عن اثنتي عشرة فنيقة (سبعة أرباع)[1] من القمح وأخرى من الشعير، من صندوق المطرانية، ذلك أنهم بجمع الأعشار والصدقات وأجور أخرى، لم يكونوا يحقِّقون سوى 33,000 دينار مرابطي، «وهو أجر هزيل لسدِّ نفقات عيش الكاهن المستفيد». حقّاً أجر هزيل للغاية! إذ إن القيمة الشرائية لهذا المبلغ لا تصل إلى خمسين ألف بيسيتا سنويا. وبوسعنا أن نتصور أنه كان لديهم

(1) ما يعادل 11 كلغ. (المترجم)

دخل آخر، وإلا لكانوا هلكوا جوعا. وهناك هبات مماثلة تسلَّمها قساوسة غواديكس وفينيانا.

وقد تقلص عدد الرهبان الستة لِدير أوخيخار Ugíjar في قلب جبال البوشارات إلى ثلاثة مستفيدين من الأوقاف الكنسية لا غير، وكانوا يتقاضون أجوراً هزيلة كانت في سنة 1613م لا تتعدى 50 دوقية، إلا أنها ارتفعت في سنة 1672م لتصل إلى 300، مما يعني أن منطقة البوشارات الوسطى أعيد إعمارها خلال قرن واحد من الزمن. ولم تكن تنقص الشكايات أيضاً في أبرشية غرناطة بأسرها، إلا أنها لم تكن بائسة لدرجة ألمرية. وقد أضاف فيليبي الثاني مبلغ 50,000 دينار مرابطي لكل قسيس، بموجب مرسوم ملكي أصدره في 5 من يوليوز / تموز سنة 1592م؛ كما أن فيليبي الثالث، في سنة م1617، منحهم أجرا إضافيا آخر قدره 25,000، وقام فيليبي الرابع، هو الآخر، بزيادة دخلهم. ومع ذلك، فإن بيرموديث دي بيدراثا Bermúdez de Pedraza كان يشكو من قلة دخله. كانت وضعية القساوسة العاديين المستفيدين من الأوقاف أسوأ بكثير. في سنة 1603م، تمت الاستجابة للمطلب الذي تقدَّم به القساوسة المستفيدون من الأوقاف من جبال البوشارات، وسهل ليكرين، وموتريل وسالوبرينيا بمنحهم زيادة طفيفة[1]. في المقابل، لم أعثر على احتجاجات مشابهة في أبرشية مالقة.

إن ما يرويه لنا ب. فانسون B. Vincent حول الأشكال التي اتخذتها إعادة الإعمار يفسّر هذه الاختلافات. على الرغم من وصول أكثر من عشرة آلاف عائلة من المعمِّرين الأندلسيين والمُرسيين، والمانتشيين، إلخ...، فإن

(1) إن الأخبار المذكورة مستقاة من قسم المجالس، الأرشيف التاريخي الوطني. الكتاب 2,726 والملفات 4,408، 4,409، 4,410، 15,206 و 15,208؛ ومن تقرير يعود إلى سنة 1757م، يوجد في أرشيف كاتدرائية غرناطة، الملف 3. وهناك معلومات أخرى في كتاب «سيرة سان إينداليثيو دي ألمرية دي أوربانيخا»، الجزء الأول، الفصل 17 (ألمرية، 1699).

ساكنة المملكة انخفضت من 275,000 ساكن في سنة 1561م إلى 215,000 في سنة 1591م. كان الكثير من القرى والبلدات (حوالي 130 من أصل 400، تضم ساكنة كلها أو جلها من الموريسكيين) قد أصبحت مهجورة، وخاصةً في منطقة البوشارات. على سبيل المثال؛ بوغاراجا Bogaraya، مولينيبا Mulineba، أَوتورا Autura، غواروس Guaros، بِنيثيد Benicid، أبنثويتي Abenzuete. .. وكذلك الشأن بالنسبة إلى بلدات كثيرة من ألمرية، كانت قد أصبحت مهجورة أيضاً (طاربالTarbal، أويبرو Huebro، كوثيليانا Quciliana، تيريسا Teresa، سيريناSerena. ..). وسواء بالنسبة إلى البلدات التي اختفت، أو تلك التي حافظت على بقائها، كان حجم الدمار لا يُحصى. «لم تكن معظم الكنائس قد تهدَّمت فقط أو أصبحت في حالة سيئة، بل حتى المطاحن والأفران والمنازل. وكانت أشجار الفواكه، في حالات كثيرة، قد أتلفت، وكان اقتصاد المنطقة كلها قد تضرَّر من جرَّاء الحرب، ثمَّ من جرَّاء حرب العصابات، التي اضطرت الطرفين إلى العيش على حساب الدولة، حتى لا يهلك أي منهما جوعا. بالإضافة إلى أن الجيش المسيحي حاول، خاصةً في الشهور الأخيرة للحرب، منع الموريسكيين من التزود بالإمدادات، واستعمل لذلك الغرض أسلوب حرق الأرض، وأصبحت المملكة على إثر ذلك خرابا. وتشكِّل بلدة ألديري Aldeire، بماركيزية ثينتي Marquesado de Cenete، من بين العديد من البلدات الأخرى، أحد هذه النماذج، إذ كانت بها ثلاثة أفران، بقي منها واحد فقط صالحٌ للاستعمال، بعد أن تمَّ إصلاحه على نفقة الماركيزة، كما بقيت مطحنة واحدة من أصل أربع عشرة، وتم إتلاف جنان الكروم، وثلث أشجار التوت والكثير من أشجار القسطل. في بلدتي ألميخيخر Almejíjar ونوطاييث Notáez، وهي من قرى البوشارات، كانت قد تحطَّمت مطاحن القمح الأربع ومعصرة الزيت وأُحرق ربع أشجار الزيتون. في كاخار

Cájar، وهي بلدة بسهل غرناطة، 14 من أصل 44 منزلاً للموريسكيين كان قد دُمِّر، أما البيوت الثلاثين التي بقيت، فكانت تحتاج إلى إصلاحات، وبوسعنا أن نتصور خيبة أمل المعمِّرين الجدد، الذين اجتذبتهم ظروف اقتصادية واعدة (عقود إجارة مفتوحة، إيجار جد متواضع) حينما واجهوا الواقع الصعب»[1].

وكما أسلفنا الذِّكر، لقد تضرَّرت الجهة الغربية من المملكة الغرناطية بوتيرة أقل؛ في مالقة Málaga، لوخا Loja، ماربيجا Marbella، بيليث مالقة Vélez Málaga، إلخ.، كانت الأعمال المسلَّحة جد قليلة، وكان حجم الدمار بها ضئيلاً، كما أن عملية إعادة إعمار الأماكن المهجورة تمت دون صعوبات. وبوجه عام، فإن المدن المتوسطة، من خمسة إلى عشرين ألف ساكن، هي التي استطاعت أن تحافظ على توازنها بشكل أفضل. في المقابل، فشلت عملية إعادة إعمار المناطق القروية في كثير من الجوانب. وهذا الأمر يعود إلى أسباب عديدة. كانت التدابير الرسمية، مبدئياً، صائبة؛ لقد أعطى كل من المرسوم الملكي الصادر في 24 من فبراير / شباط سنة 1570م والصادر في 28 من سبتمبر/ أيلول سنة 1571م، تسهيلات لاستقرار المعمِّرين الجدد، وذلك بمنح كل واحد منهم بيتاً وأراضي زراعية، بعقود إجارة مفتوحة وجزءاً صغيراً من المحصول.

إلا أن الظروف التي تمَّت فيها العملية كانت سيئة للغاية؛ قليلون هم المعمِّرون الذي كان يُنتَظر وصولهم من غاليسيا الذين استطاعوا إتمام رحلتهم إلى وُجهاتهم بنجاح؛ كانت أصول معظمهم تعود إلى بلدات أورينسي Ourense، إذ كان قد خرج من هناك أزيد من خمسة آلاف؛ وقد هلك الكثير منهم خلال الرحلة من جرَّاء المشي الطويل، الذي كان قد بدأ في خريف سنة 1572م. ووصل النَّاجون منهم إلى غرناطة في شهر أغسطس / آب، وهم

(1) ب. فانسون: «نموذج للانحطاط: مملكة غرناطة في الثلث الأخير من القرن السادس عشر» («محاضر الأيام الأولى للمنهجية المطبقة على العلوم التاريخية»)، الجزء الثالث، سانتياغو دي كومبوستيلا، 1976.

منهكون، وكثير منهم مرضى كذلك. وهلك أزيد من نصفهم في المستشفى الملكي، خلال الشهور التالية.

من خلال البحث الذي قام به ب. فانسون حول أصول المهاجرين العشرة آلاف، والذين كانوا أرباب عوائل، نستخلص الاستنتاجات الآتية: كان معظمهم من الأندلسيين، واستقروا بمناطق بمالقة وغرناطة، مستغلين قِصَر المسافة التي كان عليهم أن يقطعوها، يليهم المانتشيون، ثم البلنسيون والمُرسيون، بأعداد كبيرة في الجزء الشرقي للمملكة، وبعدهم يأتي الناجون من عملية النزوح الجماعي الذين قدموا من غاليسيا. كان عدد الوافدين من مناطق أخرى قليلاً، وقد أفادت السلطات بقشتالة القديمة، وكانتابريا، وريوخا وباسكونيا بأن تلك المغامرة لم تكن تغري أحداً؛ وهذا ليس أمراً غريباً، إذ إن الأمر كان يتعلق بمناطق كانت فيها الملكيات الصغيرة منتشرة بكثرة، ولم يكن من شأن المخاطر التي ترافق أي سفر بعيد والاستيطان في أرض خراب ليغري إلا بؤساء بلا جذور أو مغامرين، تم نعتهم، في أكثر من مناسبة، بِـ «حثالة إسبانيا كلها».

ولم تنته مشاكلهم، بعد استقرارهم بمملكة غرناطة؛ فبالإضافة إلى حالة الدمار التي كان يعرفها الإقليم، كان عليهم أن يقاوموا العادات السيئة للسلطات المحلية، التي كانت متعودة على استغلال الموريسكيين، وكانت تحاول أن تفعل الشيء ذاته مع الساكنة التي عوَّضتهم. وفي السواحل، كان خطر القراصنة قائماً، وفي الداخل، كان هناك خطر «المنفيين» Monfíes. فليس من المستغرب أن يكون العديد من المعمِّرين المحبطين قد غادروا المشروع، وأن يكون ذلك الإقليم قد استغرق وقتاً طويلاً لكي يستعيد عافيته.

فيما يتعلق بالانعكاسات الديموغرافية والاقتصادية للطرد الشامل الذي تم في شبه الجزيرة الإيبيرية ما بين 1609 و1614م، فقد رأينا كيف أنها، رغم

الاختلافات الجهوية، كانت بالغة الأهمية. إن الاحتجاجات على نقص اليد العاملة وغلاء الأجور انعكاس منطقي للأهمية التي اكتسبها قطاع الخدمات (ويبدو أن عدد العبيد كان قد وصل مداه في ذلك التاريخ) وكذلك اليد العاملة الأجنبية. ولا بدَّ أن بعض المِهن التي كان يقوم بها الموريسكيون بالعادة، قد تضررت، بوجه خاص، من جرَّاء غيابهم: لقد رأينا احتجاجات مرسية بسبب تدهور صناعة الحرير، واحتجاجات مجلس بلدية بلد الوليد على ندرة البستانيين[1]، وبالتأكيد، حدث الشيء نفسه للمهن والحرف الأخرى، ولعل أكثر المِهَن التي تأثَّرت هي مهنة البغالة، التي كانت النشاط المفضَّل للغرناطيين الذين كانوا مشتَّتين في كل أنحاء قشتالة، كما نعرف. وقد أشار بيدرو لوبيث دي ريينو Pedro López Reino، إلى أن أجرة النقل قد ارتفعت بسبب نقص خمسة آلاف بغَّال موريسكي[2].

ولا بد أن إخراج العملة من البلد كان مهماً أيضاً، ذلك لأنه كان قد سُمِح للموريسكيين بأخذ جزء من الأموال والمجوهرات، في حين عمل آخرون منهم على إخفاء كنوزهم، ربما لكي لا يستغلها «العدو الكافر»، أو على أمل كانوا يسِرُّونه بالعودة في يوم من الأيام. وإذا كان العوام قد أطلقوا العنان لخيالهم بشأن هذه الكنوز المخبأة، فهذا لا يعني أنها لم تكن موجودة؛ ولم يكن قليلاً عدد الأسرى الذين عادوا من أفريقيا ومعهم «كتب الكنوز»، التي كانت تتضمن معلومات تحدِّد الأماكن التي كانت مخبأة بها. وراء كل هذه الخرافات والأكاذيب والاحتيالات، من المؤكد أن هناك خلفية صحيحة؛ لقد

(1) يبدو أن البعض، مدفوعين بالحقد، قطعوا أشجار البساتين قبل رحيلهم، وهي حالة، وإن لم تكن مألوفة، لم تكن مفردة (أ. ع. س. مجالس واجتماعات المالية، 494، تقرير 11 فبراير / شباط سنة 1610م).

(2) في مذكرته، مخطوطة بالمكتبة الوطنية، 1,902، الورقة 305. يذكره ثاركو كويباس: «المحامي كاخا دي ليرويلا وأسباب انحطاط إسبانيا». («دراسات حول العلم بإسبانيا في القرن السابع عشر»، مدريد، 1935).

أخفى الموريسكيون كنوزهم، كما فعلت ذلك قبلهم وبعدهم أقليات أخرى وأولئك الأشخاص الذين تعرَّضوا للاضطهاد؛ والمرسوم الملكي الصادر في 24 من فبراير / شباط سنة 1571م، حول مصادرة أملاك الموريسكيين يشير إلى هذا الأمر[1]. ومن المنطقي أن أولئك الذين كانوا يعثرون عليها كانوا يتكتمون على ذلك السر؛ ومع ذلك تُعرَف بعض الحالات كالتي ترويها إحدى الوثائق الرسمية لعام 1679[2]. لكن، ما هو مؤكد، هو أن قشتالة قد خسرت كميات من الفضة والذهب لا يمكن تقدير قيمتها، سواء تلك التي أُخرِجت أو خُبِّئت داخل البلد.

كانت هذه الخسائر أفدح بكثير في تاج أراغون؛ وبشكل أدق، في المناطق التي نعرف أن عددهم كان كبيراً بها: بلنسية وأراغون، وتمتد إلى كاتالونيا، باتجاه دِيلتا الإيبرو، وكذلك باتجاه نابارًا، في لا ريوخا La Rioja، في منطقة توديلا Tudela، حيث طلب المجلس الكنسي من الملك التدخل أمام الكرسي

(1) «... ولأنه من المعلوم أن هؤلاء الموريسكيين قد تركوا في مناطق وأماكن عديدة من هذه المملكة، أموالاً وذهبا وفضة ومجوهرات، مدفونة أو مخبأة، ولهذا، فكل ذلك أيضاً مِلكٌ لنا...» (بريخيدو بونثي دي ليون: «تاريخ الهِنديِن» Historia de Alhendín، ص. 75).

(2) تقول الوثيقة بأن خوان مارتين Juan Martín، وهو في طريقه من أليكانتي Alicante إلى إكستريمادوراً Extremadura ليأتي بالقمح، أخذ معه رجلين من بلدة الألميندرال El Almendral، وقال له أحدهما إن بهذه البلدة كهفا إذا ما استطاع أن يدخله أي رجل شجاع، بوسعه أن يصبح ثريا، لأن شخصاً ما كان قد وصل من إشبيلية مع أحد المسلمين كان يحمل «وصفة» (هكذا في الأصل)، كان قد وصل حتى باب الكهف، ولكنه لم يستطع الدخول، لأنه لم يكن يملك الأدوات اللازمة لذلك. فدخل خوان مارتين ووجد تماثيل ورسوما، وهو يشك أن ثمة كنزاً مهماً كان مخبأ هناك. ولا داعي لأن نقول بأن الكثير أو أغلب تلك الكنوز كانت تعود إلى ما قبل التاريخ. ويبدو أن منطقة إكستريمادوراً كانت محظوظة في هذه المسألة؛ ويقول غابريل أثيدو دي لا بيرويثا Gabriel Acedo de Berrueza إن أراضيها كانت ثرية بالكنوز التي تركها الموريسكيون مدفونة. («مزايا، رونق ومباهج بلدة لا بيرا»، ص. 25). ويخصص بارَّانتوس Barrantos بضع صفحات من كتابه «ملحوظات حول تاريخ إكستريمادورا»، (2، 90–94) للحديث عن المخطوطة المعنونة بِـ «ملحوظات وتعليقات حول الكنوز المخبأة بإكستريمادورا، حسب الروايات والأساطير العربية» للسيد بيثينتي مايستري Vicente Maestre.

الرسولي لتغطية ذلك العجز الذي قد عرفه دخلُه[1].

لا توجد أية دراسة مفصَّلة حول آثار الطرد بمملكة أراغون. نعرف أن الموريسكيين (وعددهم يناهز الستين ألف) في هذه المنطقة التي لم تكن تضم ساكنة كبيرة، كانوا يشكلون ما بين سدس أو سبع الساكنة الإجمالية. إلا أنهم كانوا يتوزعون على هذا الإقليم بشكل متفاوت؛ كانوا يتجمعون بكثافة على طول الإيبرو وروافده. حسب لابيير، «أصبحت في حالة إفلاس كل المنطقة التي كان عمقها 40 كيلومتراً، جنوب الإيبرو»[2]. وقد لاحظ لابانيا Labaña، وهو أحد الجغرافيين البرتغاليين، عندما مرَّ بتلك المملكة على إثر عملية الطرد، الضرَّر الذي لحق ببعض المناطق التي كانت الأكثر تأثراً؛ فبلدة مويلMuel، التي كانت إقطاعية تابعة لماركيز كاماراسا Marqués de Camarasa، لم يبق سوى 16 ساكناً، بعد رحيل ألف موريسكي تقريباً؛ ومن بورخا Borja، رحلت 300 عائلة من أصل 800، وبذلك أصبح وضع المدينة متدهوراً للغاية. وكذلك بلدتا ميديانو Mediano وخيلسا Jelsa، أصبحتا شبه خاليتين من السكان. في المقابل، كانت الآثار في بلدات أخرى طفيفة أو معدومة[3].

كانت المناطق الأكثر تضرُّراً هي تلك التي كانت الأكثر ثراء من الناحية الزراعية، لأنها كانت تضم أراضي مسقية منتجة: بورخا Borja، طاراثونا Tarazona، سهل الخالون El Jalón، ضفتا الإيبرو... «ليس هناك مجال للشك في أن إجراءَ الطرد خلَّف تراجعاً اقتصادياً ملحوظاً، وأن وقعه كان أكبر على تلك الزراعات التي تحتاج إلى الكثير من اليد العاملة، مثل زراعة الكروم»[4].

(1) أرشيف السفارة الإسبانية لدى المقر المقدس، 1614م.

(2) المصدر المذكور آنفاً، ص. 212.

(3) خوان ب. لابانيا: «مسار مملكة أراغون، خلال الأشهر الأخيرة لسنة 1610 والأولى لسنة 1611» (سرقسطة، 1895).

(4) ماريا لويسا ليديسما روبيو: «الساكنة المدجنة في لا بيغا، أسفل الخالون» («مجلة لاكارّا المنوعة»، ص. 335–351).

وبما أن جلَّ الموريسكيين كانوا يعيشون في الأماكن الخاضعة للنفوذ الإقطاعي، فإن السادة الإقطاعيين كانوا أكثر المتضررين. ويقول أحد المؤرخين من قلعة أيوب Calatayud: «لم يؤثِّر طرد الموريسكيين، الذين خرجوا بأعداد كبيرة من طاراثونا وبورخا ومنطقة موراتا في شيء على قلعة أيوب ومنطقتها، حيث لم يبق أحد منهم تقريباً. بإقطاعتي تيرِّير Terrer وسابانيانSabañán كان السكان تقريباً كلهم مسيحيون. في المقابل، عانت الكثير بلدة موراتا Morata، وميسونيس Mesones، وإيجويكا Illueca، وغوتور Gotor، وبريًّا Brea وباقي الإقطاعات التابعة لأسرة لونا، التي كانت تعج بالموريسكيين، رغم أن الكثير منها أصبحت تحت رعاية الكونت، بذرائع مختلفة». في قلعة أيوب، لم تتأثر سوى الكنيسة المجمعية لِـ «الضريح المقدس» El Sepulcro، التي كان لديها موريسكيون بِبلدة طوبيد Toved، وكودوس Codos وطورَّالبا دي لوس فرايليس Torralba de los Frailes [1].

في مقال ذكرناه في موضع آخر من هذا الكتاب، حول كتاب عالم النبات بيرناردو دي ثيينفويغوس Bernardo de Cienfuegos، يقوم بيير بونسوت Pierre Ponsot بتأملات استعادية حول المشكلة الزراعية بأراغون، التي ترتبط، بشكل وثيق، بتقاليدها التاريخية والاجتماعية، فكما يشير، كانت تتعايش هناك مجموعتان إثنِيَّتان دون اختلاط، تزاوِلُ كل منهما أسلوبا مختلفاً من أساليب استغلال الأرض. ورغم أن هذه المعلومة تتعلق بمنطقة طاراثونا، أي السهول الصغيرة الواقعة في سفح جبل مونكاجو Moncayo، إلا أنها تنطبق على كل أراغون: كان الموريسكيون يزاولون الزراعة المسقية، والمسيحيون الزراعة البعلية. وظل هذا الاختلاف قائماً حتى بعض الطرد؛ فالأراضي المسقية ظلت مسقية، بفضل نقل تلك التقنيات، بطريقة نجهل تفاصيلها؛ إلا

(1) ب. لا فوينتي: «تاريخ قلعة أيوب»، الجزء الثاني، ص. 464.

أن المعمِّرين المسيحيين الجدد لم يصلوا إلى ذلك المستوى من الدقة والإتقان الذي كان يتميز به المزارعون الأصليون؛ فقد تراجع الإنتاج، وذلك الانطباع بالتدهور بعد سنة 1610م، لا نجده فقط لدى المراقبين المعاصرين، أمثال لابانيا Labaña. إن تأكيد القوانين المحلية لِطاراثونا، التي صدرت في سنة 1685م، على معاقبة الغش والإهمال يشير إلى أن نظام الري كان يعاني، إلى حدٍّ كبير، من سوء التنظيم. «بعد ذلك بقرن من الزمن، في أواخر القرن الثامن عشر، تكشف لنا الفلاحة التي يصفها قسِّيس طاراثونا، بيثينتي كالبو Vicente Calvo، عن الإهمال وضعف التقنيات؛ ولم تكن الأراضي تُسمَّد بما فيه الكفاية، وكانت بذور القمح تُزرَع كيفما كان نوعها، دون مراعاة طبيعة الأرض، إلخ...»[1]

وربما لأن أراغون كانت تضمُّ العدد الأكبر من الأراضي المسقية التي كان يزرعها الموريسكيون، لم يتحقق المستوى السابق للإنتاج من جديد إلا متأخراً. ذلك أن تقنيات الري لا يمكن تعلُّمها بشكل ارتجالي؛ وأما أولئك الأشخاص الذين كانوا قد نزلوا من الجبال أو جاؤوا من مناطق بعلية، فكان تعلُّماً شاقاً، لم يستطع جميعهم تخطِّيه بنجاح؛ لذلك، يتحدث الكتَّاب في فترة لاحقة عن الازدهار السابق للبلدات التي أصبحت تعرف حالة من الانحطاط؛ وهو الشأن بالنسبة إلى بلدة غريسيل Grisel، التي «كان لها شأن عظيم في أيام المسلمين، وأصبحت جد متدهورة، لأن الساكنة المسيحية من أبناء هذا الجيل الذين عمَّروها لا يملكون القدرة على زرع الأرض بالمهارة التي كانت لدى المسلمين»؛ وهو الشأن أيضاً بالنسبة إلى طورِّيجاس Torrellas، التي كانت تسد حاجيات ألفي نسمة، بمساحة لا تتعدى 146 هيكتارا من الأراضي المسقية و113 أخرى من الأراضي البعلية، «كانوا أغنياء من حيث الأملاك بقدر ما كانوا فقراء من حيث المسيحية... كانت البلدة التي تتوفر على أكبر قدر من

(1) بونسوت، المقال المذكور آنفاً.

المواد الضرورية والخيرات للحياة البشرية، بين جميع بلدات أراغون»[1].

كانت الرسوم والضرائب التي ورثها المعمِّرون الجدد عن الموريسكيين مختلفة القيمة؛ ولكنها، إجمالاً، كانت ثقيلةً إلى حد ما. في كوتشيجوس Cuchillos، كانوا يدفعون الخمس عن الحبوب التي تزرع في البساتين، والسدس عن تلك التي تزرع في الجبال؛ كما كانوا يدفعون السدس عن محصول الحلفاء، والكتان، والفول، والفاصولياء، والفواكه المجففة؛ وثُمن محصول الكروم والزيتون، مع إلزامهم بعصر الزيتون في معصرة السيد الإقطاعي، وهكذا كانوا يؤدون ثُمناً آخر؛ وإذا كان الأمر يتعلق بطحن الحبوب، فكانوا يؤدون 4 أمداد عن كل 12 فنيقة (3 بالمئة تقريباً). كما كان عليهم أن يؤدوا سدس ما باعوه من خضراوات، من غير التي يُعدِونها للاستهلاك الذاتي. وكضريبة عن الحماية التي يوفِّرها لهم للسِّيد الإقطاعي، كانوا يؤدون جزءاً من محصول القمح (22,4 كلغ) ودجاجتين عن كل ساكن. كانت المراعي الجبلية ملكاً للسيِّد الإقطاعي، الذي كان يؤجرها للبلدة نظير عشرة بيزو[2]. هذه الشروط يمكننا أن نعتبرها عادية، أو معتدلة بالأحرى. إذ إن تلك التي كانت سائدة في بلدات إقطاعية أخرى كانت أقسى بكثير.

لقد اصطدمت إعادة الإعمار أيضاً بعقبات قانونية أدَّت إلى صراعات ونزاعات معقَّدة. لقد قلنا سابقاً بأن بورخا كانت من بين أكثر البلدات تضررا؛ إذ رحل منها ومن ضيعاتها 1332 شخصا. وقد أمر الملك بأداء الديون التي خلَّفوها، وبإعادة إعمار حي سان خوان San Juan الذي أصبح مهجورا؛ ولهذا الغرض، قِدم القائد بيدرو فيرِّير Pedro Ferrer مع 102 من الفلاحين والعمال المياومين، بالإضافة إلى بعض الصناع التقليديين، الذين وزِّعت عليهم

(1) أرغاييث: «العزلة المتدحة من طرف سان بينيتو وأبنائه في كنائس إسبانيا...»، 7، 587 (ذكره غارثيا مانريكي: منطقة بورخا وطاراثونا، ص. 64، سرقسطة، 1960).

(2) غارثيا مانريكي، المصدر المذكور آنفاً، ص. 184.

أملاك الموريسكيين، مقابل دفع رسم قدره 2,5 في 100. أما إعادة إعمار بلدة ألبيتاً Albeta، فقد تطلَّب حكما قضائياً من قِبَل الكاتب الملكي أغوستين بيجانويبا Agustín Villanueva، وبموجبه، كان على المعمِّرين الجدد –رغم أنهم كانوا خاضعين لسلطة سيدهم الإقطاعي– الاعتراف أيضاً بسلطة بورخا، التي يتعين على قضائها أن يُحلِّف الأشخاص الذين تُعيِّنهم البلدية (الشرطة، الخفر، حراس البساتين)؛ كما كانوا ملزمين بشراء الخبز والنبيذ من بورخا، ما لم يكونوا ينتجونه.

وقد كانت هناك نزاعات مع دون خوان دي رِيُوس Don Juan de Reus، سيد ماليخا Maleja ورِيباس Ribas، للسبب نفسه: صعوبة التوفيق للسكان بين أداء حقوق السيد الإقطاعي المحلي وسيد بورخا، الذي (بشكل استثنائي) ما زال يحتفظ بسلطته على بلداتها أيضاً. وحدثت كذلك نزاعات بين بورخا وكنيستها المجمعية، لأن البلدية كان لها الحق في ثلث الضريبة التي كان يؤديها المسيحيون القدامى على الثمار والماشية، وفي إجماليِّ تلك التي كان يؤديها المسيحيون الجدد. عندما تمَّت إعادة الإعمار خسرت المدينة وكسبت الكنيسة المجمعية، التي حصلت في 1613م على اتفاق لمصلحتها[1].

استطاع أولئك السادة الذين كان يحظون بدعم في البلاط، أن يطالبوا بتعويض من الأضرار التي لحقت بهم من جرَّاء قرار الطرد؛ فقد رفع دوق بيجائيرموسا مذكِّرة إلى الملك في سنة 1613م عرض فيها الأضرار التي لحقت بِبارونياته في أستانا Astana، وإيسباديجا Espadilla، وبالات Ballat وطورِّيتشيبا Torrechiva؛ كانت قد عُمِّرت من جديد، إلاَّ أن المستوطنين لم تكن لديهم خبرة في الزراعات التقليدية المحلية، الأمر الذي اضطره إلى أن يمنحهم تخفيضات وامتيازات. وحتى البلدات الخمس التي كان يسكنها

(1) رفائيل غارثيا: «معطيات حول تاريخ بورخا»، الفصل 9 (سرقسطة، 1902).

مسيحيون قدامى أصبح دخلها أضعف، لأن جزءاً من ساكنتها قد انتقل إلى تلك البلدات التي كانت بها أراضٍ شاغرة.

وقد حصل الدوق على أراضي روداس Rodas وعلى البلدات التي كان الموريسكيون مستقرين بها، وكانت تابعة للدولة، بينما تقع داخل منطقته. ومع ذلك، ظل الوضع المالي للدوق متضعضعا: ففي سنة 1621م حصل على 4000 بيزو من التاج، وفي 1646م، على ثلاثة آلاف بيزو سنوية «للعجز المالي الذي يعانيه دوق بيجائيرموسا، من كلٍّ من مجلس الدولة والحرب»[1].

كانت العواقب الاقتصادية للطرد، إذن، جسيمة؛ وكان لبعضها أثر متأخر، بسبب الآثار التسلسلية، التي تضرر منها في نهاية المطاف، حتى أولئك الذين كانوا يعتقدون بأنهم غير مهددين بشكل مباشر. وهكذا نجد أن مجلس أراغون في سنة 1610 م يعتقد بأن هذا الإجراءَ لن يؤثر على دخل مطرانية سرقسطة، ذلك أنها لم تكن تتلقّى ضريبة الأعشار من الموريسكيين؛ لكنه بعد ذلك بخمس سنوات، سيعترف بأن ذلك الدخل قد تقلص من 60,000 إلى أكثر بقليل من 36,000 بيزو[2]. كما أن محكمة التفتيش الأراغونية تكبّدت خسائر فادحة، قدَّرها المحققون بِـ 43,593 ريالاً سنوياً، وقد طالبوا بتعويض، وحصلوا على جزء من الـ471,533 بيزو التي درَّتها الأملاك المصادَرة من الموريسكيين بأراغون وطورطوسا. ولكن المستشفى العام لسرقسطة وهيئة الكنسيين بِـ إل بيلار El Pilar لم يسعفهما الحظ بخصوص هذا الشأن. وكما يشير لاكارَّا[3]، لقد فاقمت عملية الطرد من حالة التدهور التي كانت قد بدأت منذ القرن الماضي، وأثَّرت على جميع الشرائح الاجتماعية بسبب علاقة الترابط المتبادلة

(1) أ. ميلون: «طرد الموريسكيين ودوق بيجائيرموسا» («المجلة التاريخية لبلد الوليد، أبريل / نيسان – يونيو / حزيران، 1925).

(2) الأرشيف التاريخي الوطني، المجالس، 19,202.

(3) خوسي ماريا لاكارَّا: «أراغون في الماضي»، صص. 193–194، مدريد، 1972.

بينها (ويجب أن نضيف إليها علاقة الترابط المتبادلة بين المناطق أيضاً). لم يكن ليتضرَّر قطاع دون أن تعاني القطاعات الأخرى آثار ذلك. كان السادة الإقطاعيون المتضرِّرين المباشرين، وقد حاولوا، بكثير أو قليل من النجاح، أن يتجاوزوا تلك الأعباء المضنية التي كانت تثقل كاهل الموريسكيين إلى المعمِّرين الجدد. أما الكنيسة، فقد عانت، كما رأينا، بشكل غير مباشر، بسبب التراجع العام في الثروات. كما أن الطبقة المتوسطة عانت أيضاً، وربما أكثر من غيرها، نظراً لأن الكثيرين منها كانوا قد استثمروا أموالهم في عقود مؤاجرة دائمة مع السادة الإقطاعيين، وكانت مسؤولية أداء هذه الإيجارات تقع على عاتق الموريسكيين الذي يسكنون داخل البلدات التابعة لهم أيضاً؛ على إثر رحيل هؤلاء، وبما أن الممتلكات التي تركوها كانت غير كافية لسداد تلك الديون، أعلن الأسياد الإقطاعيون عن إفلاسهم، وحصلوا بذلك على تخفيض في الفوائد من طرف الملك.

ونجد المشاكل نفسها التي كانت في أراغون، في مملكة بلنسية، ولكن بحدة أكبر؛ إذ إن الموريسكيين بها لم يكونوا يمثِّلون السدسَ، بل الثلث من مجموع الساكنة؛ لذلك فإن الأثر الهائل الذي خلَّفه الطرد غير قابل للنقاش. ولعل سبب الجدال الوحيد هو إذا ما كان ينبغي تصنيف تلك الآثار بالخطيرة فقط، أو بالكارثية. توجد الآن دراسات جيدة حول هذا الموضوع[1]، سنعتمد عليها لنقوم بملخَّص سريع، وندعو من يودُّون التعمق أكثر في هذه المسألة إلى الاطِّلاع

(1) خوان ريغلا: «طرد الموريسكيين وعواقبه على الاقتصاد البلنسي» («دراسات تكريماً لأمينتوري فانفاني»، الذي أدرجه لاحقاً في كتابه «دراسات حول الموريسكيين»). توليو هالبيرين دونغي، المصدر المذكور آنفا. جيمس كاسي: «الموريسكيون والنقص السكاني ببلنسية» («ماضي وحاضر»، فبراير / شباط، 1971). إ. ثيسكار باجاريس: «تأملات منهجية حول دراسة التركيبة الاجتماعية لبلنسية» (محاضرة في مؤتمر المنهجية التاريخية بسانتياغو). إ. أسينسيو سالبادو: («دراسات من التاريخ المعاصر»، 4). ر. ماغرانير («طرد الموريسكيين، أسبابه القانونية وعواقبه الاقتصادية على منطقة بلنسية»، بلنسية، 1975)، وهو يستعمل مصادر معروفة ويضيف بعض الوثائق الجديدة.

عليها.

لم ينجُ من عواقب الطَّرد، التي كان لا بدَّ لها أن تستمر، حتى أشد المؤيدين لهذا القرار. وقد رأينا كيف أن البطريرك ريبيرا، قبل تنفيذ ذلك القرار تقريباً بسنة، كتب إلى فيليبي الثالث قائلاً بأن عواقبه الاقتصادية ستكون وخيمة على مملكة بلنسية. لكنَّ ما كان المطران يعتقد بأنه أمر تقتضيه العقيدة كان بالنسبة إليه أهم من الكوارث التي كان يرى أنها وشيكة الوقوع؛ ولذلك، فهو يضيف قائلاً: «أؤكد لجلالتكم أنني حينما أفكِّر بهذا الأمر، أتمنى من الرَّب أن يأخذني قبل أن أرى كل ذلك الأسى دون أن أستطيع أن أجد له حلاًّ، وهو يعلم أنه لا يهمني الفقر الذي سيلحق بوقف كنيستنا هذه، وأنني في سبيل التخلص من كل هؤلاء الكفرة الذين هم رعيتي بالاسم، سأعتبر بأنني محظوظ للغاية، حتى وإن لم أستطع أن آكل غير الخبز»[1].

لم تكن الخسارة التي لحقت بمقر محكمة التفتيش البلنسية جسيمة إلى هذه الدرجة، ولكنها كانت مهمة؛ حسب كابريرا دي كوردوبا Cabrera de Córdoba، وهو بالعادة حسن الاطِّلاع، فإن دخلها قد تقلص من 70,000 إلى 50,000 دوقية[2]، وبوسعنا أن نتصوَّر أن تلك التي لحقت بِأريويلا Orihuela وسيغوربي Segorbe لم تكن أقل منها. وقد تمكَّنت محكمة التفتيش من أن تحصل على تعويض مثلما حصلت عليه محكمة أراغون. إلا أن مؤسساتٍ دينية أخرى لم تحصل على هذه المعاملة المميزة. وتُخبِرنا رسالة من فيليبي الثاني إلى سفيره في روما، دوق ألبوركيركي Duque de Alburquerque، مؤرخة بتاريخ 28 من

(1) بورونات: «الموريسكيون الإسبان وطردهم»، 2، 503. وقبيل صدور القرار، صرَّح قائلاً: «سيكون خراب هذه المملكة عظيما، وإن كان سيلحق بي الجزء الأكبر منه، إلا أنني أشفق على مصيبة الآخرين، راضيا بأن أعيش بكل فقر» (رسالة إلى الملك في 23 من أغسطس / آب سنة 1609. خانير: «الوضعية الاجتماعية للموريسكيين»، الملحق 96).

(2) «علاقات...»، ص. 464.

يوليوز / تموز سنة 1618م (تسع سنوات بعد الطَّرد) بحالة الفقر التي أصبحت تعاني منها الكنيسة المدرسية لِشاطبة: كانت كنيسة تضم عدداً كبيراً من رجال الدين، وتتألف من ثلاثة أوقاف كنسية، و15 منصباً للقساوسة و62 للكهنة المستفيدين من الوقف. وبعد الطرد، تقلص دخل القساوسة إلى راتب قدره 1200 ريالا، في حين، لم يكن الكهنة المستفيدون يتقاضون سوى 270، «مما كان يضطر بعضهم إلى القيام بأعمال لا تليق بمقامهم». وبدلاً من تقليص هذا العدد الكبير لرجال الدين، تمَّ اقتراح جمع بعض الدخل الكنسي الآخر حتى يصبح راتب القسيس 200 دوقية، وراتب الكاهن المستفيد 60، «وهو أدنى ما يمكن أن يتقاضوه لكي يحققوا عيشا كريما»[1].

بسبب الترابط المتبادل الذي ذكرناه، رغم أن الأقلية الموريسكية كانت تشتغل بالزراعة في المقام الأول، وتسكن في الأماكن الخاضعة للنفوذ الإقطاعي، جميع الشرائح الاجتماعية وجميع الإقليم عانى من عواقب غيابهم. لقد رأينا كيف أن الكنيسة عانت نقصا كبيراً في الدخل، على الأقل في المناطق التي كانت تضم ساكنة موريسكية كثيفة. لم تكن مدينة بلنسية تضمُّ إلا القليل منهم؛ ومع ذلك، فقد أفلست «طاولتها» Taula أو مصرف الودائع المحلي في سنة 1613م. ربما لم يكن الطرد السبب المباشر في ذلك؛ كما أثبت ذلك ألبارو كاستيجو Álvaro Castillo [2]، إذ إن علامات الركود وحتى علامات التراجع

(1) أرشيف السفارة الإسبانية لدى المقر المقدس، الملف 109، الورقة 94—96.

(2) الظروف الاقتصادية البلنسية في القرنين السادس والسابع عشر» («المجلة السنوية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، 2). رغم أن لهذا العمل قيمته الهامة، ليس بوسعنا أن نتفق مع جزمه التناقضي بأن الموريسكيين، الذين كانوا عنصراً هاماً في ازدهار البلد خلال العقود الأخيرة للقرن السادس عشر، تحوَّلوا، على إثر أزمة بداية القرن السابع عشر، إلى «عبء اقتصادي»، «جاء طردهم ليحلَّ مشاكل معينة... ولتجنبُ أن تنتشر في باقي المملكة طبقة بروليتارية مسحوقة، من شأنها أن تخلق توترات حادة»؟ إذا كان هناك العديد من الموريسكيين الذين يُقرِضون المال للمسيحيين القدامى، فبمن يليق، بالأحرى، نعت «البروليتاريا المسحوقة»؟ وليست هذه سوى إحدى الاعتراضات التي تحضرنا أمام هذا الجزم.

الاقتصادي البلنسي كانت بادية منذ مطلع القرن. ومع ذلك فإن ذلك البتر المفاجئ لجزء كبيرٍ من الساكنة النشيطة للمملكة، التي كانت الأكثر اجتهاداً وكداً، والتي كان يقع على عاتقها الكثير من الأعباء، لا بد أنه قد زاد من حدة ذلك التدهور، ولا بد أن العناصر الأخرى المميِّزة لذلك القرن قد عملت على تمديده وتفاقمه.

ويبدو أن الطبقة الثالثة قد استفادت، إلى حدٍّ ما، من قرار الطرد، وهو ما يفسِّر أن هذا القرار الذي لم يجد استحساناً من الطبقات العليا، وجد ترحيبا بين الطبقات الشعبية، ولم يكن ذلك بسبب الاختلافات الدينية، وإنما لأسباب مادية، فقد اختفى أمام المزارع الصغير والصانع التقليدي منافسٌ مزعج؛ وأصبحت لديه فرصة شراء ممتلكات الموريسكيين التي لم يستطيعوا حملها معهم بأثمان بخسة (فقد كان الأمر قد وصل بهم إلى بيع البِغال والأبقار بِثماني ريالات)، وعدد غير قليل من المستدينين كانوا يعقدون الأمل على أنه، برحيل مقرضيهم، سيُعفَون من أداء ديونهم. ويشير ثيسكار باجاريس Ciscar Pallarés، الذي أفرد دراسة خاصةً لهذه المسألة، وِفقا للوثائق التي درسها، إلى أن أغلب المَدِينين كانوا من الفلاحين الذين كانوا قد اشتروا ماشية ومنتوجات فلاحية من الموريسكيين. كان مجموع هذه الديون يصل إلى 197,679 بيزو، «وهو مبلغ مهم في ذلك العصر»[1]. ولم تُلغَ هذه الديون؛ ففي البداية، طالب التاج بها؛ لكنه بعد ذلك سيسلِّمها للنبلاء، باعتبارهم أكثر المتضرِّرين.

وجاء نقص العملة بسبب المبالغ الكبيرة التي أخرجها الموريسكيون بطريقة شرعية أو غير شرعية من إقليم بلنسية، لكي يُفاقِم مشكلة نقدية كانت خطيرة بالأصل، بتزامنٍ مع مشكلة كانت موجودة آنذاك بقشتالة: ألا هي مشكلة

(1) بالفعل، إن بيزو من عشر ريالات فضية، في عصر كان راتب العامل فيه ريالان أو ثلاثة، قد يعادل أكثر من 700 بيسيتا في سنة 1977م.

التضخم الكبير في العملة المصنوعة من سبيكة النحاس والفضة Moneda de Vellón. حسب المعلومات التي يقدِّمها ألبارو كاستيجو، من سنة 1608 إلى 1613م، تمَّ سكُّ 501,527 مارك نحاسي[1]، هذا الكم الهائل من العملة المعدنية الصغيرة، عرف تزايدا أكبر مع الكميات التي طرحها المزوِّرون في السوق، وقد جذبتهم الأرباح التي كان يتيحها الهامش الواسع بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذه العملة النحاسية؛ ويبدو أن الموريسكيين قد ساهموا بنشاط كبير في هذه التزويرات، رغم أن العقوبات ضد المزوِّرين كانت قاسية للغاية، وكان بوسعها أن تصل حتى إلى عقوبة الإعدام حرقاً[2].

(1) كان المارك يعادل نصف البيزو، أي 230 غرام.

(2) حول موضوع تزوير العملة النحاسية ومساهمة الموريسكيين في ذلك الأمر، كتب ماتيو جوبيس Mateu Llopis عدة مقالات في مجلة «عملة» Numisma. وكذلك خايمي جويس إي ناباس Jaime Lluis y Navas («جريمة تزوير العملة في مملكة بلنسية»، المصدر نفسه، العدد 15، سنة 1955).

لدى المؤلفين المعاصرين لهذه الفترة، نجد عدة معطيات، مُبالَغ فيها بشكل أو بآخر. حسب بليدا (ص. 999)، كانت كمية العملة المزيفة التي تركها الموريسكيون كبيرة لدرجة أن بلنسية أنفقت أكثر من 500,000 دوقية، حتى تضع حداً لها. ويعطي فونسيكا (المصدر المذكور انفا، ص. 326–328) معلومات مستفيضة حول الفوضى النقدية التي عمَّت ببلنسية. فقد كان المزوِّرون يخلطون النقود المزيفة بالحقيقية، ويعرضون 4 إسكودو من العملة المزيفة مقابل إسكودو واحد من الفضة. وبما أن «الطاولة» أو بنك المدينة كان قد أخذ أيضاً هذه العملة، «حدثت بذلك أكبر فوضى عرفتها المملكة». ففي البداية، تم منع التعامل بها، لكن القلق عمَّ بين الفقراء من الناس، لأنهم لم يكونوا يملكون غيرها تقريباً. فاضطرت الدولة إلى جمعها، وأداء قيمتها لأصحابها، وإلى ملاحقة المزوِّرين بكل صرامة. وبذلك، في مولبيدرو Molviedro فقط، تمت إدانة 150 شخصاً، حضورياً أو غيابياً، وذلك عندما كان الموريسكيون قد طُرِدوا. فلماذا كان هؤلاء المؤلفون يحمّلونهم وحدهم مسؤولية هذه التزويرات؟ لا بد أن أولئك الذين كانوا يقومون بهذه العمليات (كما كان الأمر بالنسبة لمملكة قشتالة) كانوا معظمهم من المسيحيين القدامى.

ونجد نفس المبالغات فيما يتعلق بالعملة التي أخرجها الموريسكيون، على إثر الطرد. إذ أن فونسيكا (ص. 325) يقول بأن الموريسكي عَلَمي ديلاسكار Alami Delascar وحده، من قرية ألبريكي Alberique، قد أخرج مئة ألف دوقية. وقد كتب البطريرك ريبيرا إلى الملك قائلاً: «حسب أشخاص مطَّلِعين»، كان الموريسكيون قد أخذوا معهم أربعة ملايين (بورونات، 2، 225). إن هذا الرقم غير معقول، لكن ما هو صحيح، هو أن تلك المملكة، ما بين مال ومجوهرات، قد خسرت كمية هامة.

كانت العواقب الاقتصادية في المجال الفلاحي خطيرة أيضاً؛ ورغم أن هاميلتون يؤكد أن محصول السكر وكذلك محصول الأرز لم يتضرَّرا من جرَّاء الطَّرد، فقد ثبت أن زراعة قصب السكر، التي كانت مصدر ثراء لدوقية غانديا وماركيزية دينيا ومقاطعة أوليبا، تلقَّت ضربة قوية جداً. «بينما تمكَّنت إعادة إعمار المنطقة من تحقيق بعض التوازن في هذه الوضعية، أدَّت منافسة السُّكر البرتغالي والأمريكي إلى القضاء نهائياً على زراعتها»[1]. وللتخفيف من أثر نقص الحبوب، تمَّ الترخيص لاستيراد القمح من قشتالة وسردينيا. وبما أن دوق غانديا كان حينها يشغل منصب نائب الملك في سردينيا، فإن هذا الظرف دعم ذلك التدبير.

لكن يجب أن نشير إلى الارتفاع الذي عرفته منتوجات أخرى؛ حسب المعلومات التي يقدِّمها ج. كاسي J. Casey[2]، فإنَّ قيمة الحرير التي تم تسجيلها لدى المصالح الجمركية لِكارتاخينتا **Cartagena** باتِّجاه قشتالة، ارتفعت من 8,939 بيزو في سنة 1609م إلى 12,851 بعد ذلك بِعشر سنوات. كما أن النبيذ أيضاً عرف ارتفاعا مهما، وهو أمر غير مستغرب، ذلك أنه منتوج تقليدي للمسيحيين القدامى الذين كانوا، في المقابل، يكرهون الزراعات التي لم تكن لهم بها خبرة مثل الأرز وقصب السكر، والتي كانت زراعات شاقة وحتى (في حال زراعة الأرز) غير صحية.

هذه التناقضات تُبرِز صعوبة التقييم الصحيح لعواقب الطرد وصعوبة صياغة حكم شامل بشأنه. كانت الفوارق بين القطاعات والمناطق مهمة؛ وكاسي نفسه يدحض ما يُؤكده هاملتون حول استقرار الأسعار، الذي لاحظه

(1) ريغلا، المصدر السالف الذكر، ص. 172. ولكن زراعة قصب السكر في منطقة جبال البينيبيتك حافظت على وجودها. أليس من الوارد أن تكون قساوة المناخ في القرن السابع عشر، بموجات البرد الاستثنائية التي عرفها قد أثرت على تدهور البلنسيين؟

(2) المقال السالف الذكر.

بعد سنة 1609م؛ وهو يردُّ عليه، بصواب، بأن العاصمة، التي أخذ منها هاملتون سلسلات الأسعار تلك، كانت ربما الأقل تأثراً بذلك الإجراءً الذي أثَّر بشكل خطير على مدن ومناطق أخرى.

وكما حدث بأراغون، بل بحدة أكبر، طُرِحت مشكلة عقود المؤاجرة الدائمة، أو ديون الرهن العقاري التي كان عبئُها يقع على الأحياء المسلمة. وبما أن السادة الإقطاعيين الإقليميين أخذوا الأراضي التي كان يملكها الموريسكيون، فقد كان من المنطقي أن يتحمَّلوا مسؤولية دفع الديون التي كانت في ذمتهم، ولا سيما أن الكثير من تلك الديون كانت قد وُقِّعت لمصلحة السادة الإقطاعيين، إما لسداد إيجارات متأخرة، أو كضمانات لقروض كان قد طلبها السادة أنفسهم. ومع ذلك، فإن السادة الإقطاعيين كانوا يحتجون بالخسائر التي لحقت بهم، وقد حصلوا، في نهاية الأمر، على تخفيض عام في جميع أنواع الفوائد، التي أصبحت 5 في 100 فقط، وهو ما أضرَّ بمصالح الكثير من الخواص، الذين كانوا، بوجه عام، مؤجِّرين من الطبقة الوسطى ومن الطوائف الكنسية.

كان لطائفة مونتيسا Montesa العسكرية ببلنسية، مع مراعاة الفرق في الحجم، أهميةً تضاهي تلك التي كانت لطائفة سانتياغو وألكانترا وكالاترابا في قشتالة. وبما أن معظم أملاكها كانت تقع في منطقة مايستراثغو Maestrazgo الجبلية، حيث لم يكن هناك وجود للموريسكيين، فإنها لم تتضرَّر بشكل كبير؛ ومؤرِّخها فراي إبوليتو دي سامبير Fray Hipólito de Samper [1]، لا يشير إلاَّ إلى خلاء بلدتَي تشيبيرت Chivret وبولبيس Polpis، في المنطقة التابعة لقلعة تشيبريت Alcalá de Chivret، وإلى بلدتي بنيلوب Benillup وكانيثيا Canecia في سهل ديربوتشينت Derpuchent.

(1) «مونتيسا بالوثائق»، بلنسية، 1669.

أما طبقة النبلاء المرموقة، التي كانت تمتلك أقاليم شاسعة ويشمل نفوذها آلاف الموريسكيين، فقد كانت الأكثر تضرراً، من جرّاء الترحيل القسري لهؤلاء. هذا الجزم لا يمكن أن يُقبَل إلا مع كثير من التحفُّظات والاستثناءات. فكما أبرز ذلك كاسي، كان الوضع الاقتصادي لِكبار النبلاء قد فقد بريقه قبل سنة 1609م[1]، وهذا لا يعود فقط إلى حالة الركود الاقتصادي التي كانت تعرفها تلك السنوات، وإنما إلى كون النبلاء البلنسيين (كباقي النبلاء في جميع ربوع إسبانيا) كانوا يعيشون فوق إمكاناتهم، بسبب النفقات الكمالية وسوء التدبير، ولهذا فقد أصبحت هذه الطبقة مثقلة بالديون. ومن المعروف عن بعض السادة الإقطاعيين أنهم حاولوا الحصول بالقوة على قدر أكبر من الدخل من رعاياهم، وذلك بإدخال رسوم جديدة وبالعودة إلى ضرائب لم تعد تُطبَّق. كانت الضَّرائب المفروضة على الثِّمار تشكِّل الدخل الأكثر استقراراً، لكن، في الأماكن التي كانت تُدفَع فيها نقدا، كانت قيمتها الحقيقية قد انخفضت إلى حدٍّ كبير، بسبب ارتفاع الأسعار، ثم لاحقاً، بسبب تدهور قيمة النقد، وهما الخاصّتان اللتان تشكلان ميزة القرن السادس عشر.

ولعلَّ دوقية غانديا كانت الأكثر تضرُّراً بسبب إجراءِ الطَّرد؛ إذ إن الأشخاص الـ 13,000 الذين رُحِّلوا لم يتم تعويضهم إلا بنسبة قليلة بعائلات مسيحية، ليرتفع عددها من 1,278 في عام 1610 إلى 1,674 في عام 1646م[2]. كان آل بورخاسBorjas، أدواق غانديا، على قرابتهم من الرَّجل المفضَّل للملك وصاحب النفوذ، دوق ليرما (وماركيز دينيا، في الوقت ذاته)، في حالة إفلاس بالمعنى الحرفي للكلمة، مع بداية القرن السابع عشر. كانت قيمة ديون الرهون العقارية التي تقع على عاتق الدوقية تصل إلى هذه الكمية الضخمة المتمثلة

(1) «الوضعية الاقتصادية للنبلاء البلنسيين قبيل طرد الموريسكيين» (تكريم الدكتور ريغلا، الجزء 1).

(2) فونتابيجا: «بستان غانديا»، ص. 72. من المؤسف أنه لم ينشر بعد إحصاء سنة 1646م، والذي ما يزال على شكل مخطوط في الأرشيف العام للمملكة.

في 546,683 بيزو؛ ولأجل دفع فوائدها فقط وحقوق أخرى إجبارية، كانت تخصِّص تقريباً كل الإيرادات التي كانت تُحصِّلها سنوياً وهي 53,000 بيزو؛ وبذلك ظلَّ الدوق يسدِّد ديونه بِديون أخرى، بينما كان مقرضوه يرفعون الدعاوى ضد مقطعيه الموريسكيين لمطالبتهم بِسداد تلك الديون، بصفتهم ضامنين لأسيادهم الإقطاعيين، وفقاً لذلك العُرف المقيت الذي كان سائدا آنذاك. في سنة 1604م، كان قد طَلب من الملك وضع أملاكه تحت تصرُّف إدارة حكومية، كما فعل الكثير من السادة الإقطاعيين، الذين كانوا في حالة إفلاس وكانت أملاكهم خاضعة لجمعية الدائنين؛ لذلك فإن كاسي صائب في كلامه إذ يقول: «من الصعب تفادي الوصول إلى استنتاج أن حالة الإفلاس التي عرفتها أقاليم الدوق بسبب ترحيل الموريسكيين منحته وسيلة للخروج من ضائقته المادية وفرصة للبدء من جديد»[1]. يُؤكد ما سبق تقريرٌ استلمه دوق ليرما بُعَيد الترحيل يفيد أن: «عدداً كبيراً من السادة الإقطاعيين قد عانوا (من الإفلاس)، ولكن، ما هو صحيح أيضاً هو أن البعض منهم، وعددهم غير قليل، قد حقَّق أرباحا كذلك»، ومنهم دوق سيغوربي كاردونا في بال دي أوكسو. وهذا الكلام يتَّفق مع الأخبار التي كانت ترِدُ البلاط، والتي ينقلها كابريرا دي كوردوبا، حول حالة الاستياء التي كانت سائدة في بلنسية ضد السادة الإقطاعيين، الذين لم يكونوا يؤدون ما كان عليهم من ضرائب وإيجارات، «واستحوذوا على كل شيء»[2].

باختصار، كانت العملية التي نفَّذتها طبقة النبلاء العليا بنجاح، وبدعم من البلاط، تتمثل في التخلص من الوضعية السابقة، بالحصول على تخفيض ضريبي ينحصر في فائدة.قدرها 5 في 100 (إذ كانت الكثير من الفوائد محدَّدة في

(1) كاسي، المصدر السالف الذكر، ص. 523.

(2) «علاقات...»، ص. 536.

7، و8، و10 في 100) متذرِّعين بنقص الساكنة؛ ثم بعد إعادة إعمار مناطقهم بِمسيحيين قدامى، إثقالهم بالضرائب نفسها التي كان يتحمَّلها الموريسكيون. نعرف اليوم، بصورة عامة، الأشكال التي اتخذتها إعادة الإعمار؛ لم يصل بالكاد معمِّرون من مناطق أخرى؛ حسب البحث الذي أجراه طورِّيس موريرا Torres Morera[1] على عيِّنة واسعة تتألَّف من 58 رسالة لإعادة الإعمار، 6 في 100 فقط من المعمِّرين الجدد كانوا قد قدموا من خارج بلنسية. من ماجوركا، كان سيصل كثيرون لولا أن رحلة المشي تعقَّدت بالنسبة إليهم. وأولئك الذين وصلوا منهم، استوطنوا بِدينيا Denia، وبيغو Pego ولا مارينا La Marina، حيث مازالت توجد إلى الآن بعض الأنساب الماجوركية والرواسب اللغوية[2]. معظم المعمِّرين الجدد، إذن، قدموا من منطقة بلنسية نفسها؛ حرفيون كانوا يرغبون في أن يصبحوا فلاحين، وفلاَّحون كانوا يطمحون إلى تحسين أوضاعهم. لم تكن الأراضي الأسوأ حالا تثير الاهتمام؛ من بين الـ453 بلدة موريسكية، 205 منها، وهي جلُّها بلدات فقيرة تقع في مناطق وعرة، كانت ما تزال مهجورة في سنة 1638م، عندما كتب إيبانييث دي سالت Ibáñez de Salt مذكِّرته. أما الـ284 الأخرى، فقد عمَّرتها 13,700 عائلة من المسيحيين القدامى. ومن المنطقي أن يكونوا جميعهم قد اعتبروا أن ذلك التغيير كان إيجابيا. على الرغم من أن الدراسات المُفردة ما زالت قليلة في هذا الصدد، إلا أنها توحي لنا بوجود اختلاف كبير في الحالات التي كانت قائمة. في الأماكن التي كانت بها ساكنة مختلطة، تمكَّن المسيحيون القدامى من زيادة ممتلكاتهم على إثر رحيل الموريسكيين؛ وهذا ما عاينته أديلينا باتاجير Adelina Bataller في منطقة بيرنيسا Vernisa المسقية (بأليكانتي). إن عدد العُمَّال

(1) «إعادة إعمار مملكة بلنسية بعد الموريسكيين»، بلنسية، 1969.

(2) دييغو ثافورتيثا: «ماجوركيون ببلنسية» («مجلة جمعية الآثار لماجوركا»، 31، صص. 283–285).

المياومين الذين أصبحوا ملاَّكاً لم يكن بالقليل؛ كما توسَّعت مساحة القِطَع الأرضية، وازدادت مساحة الأراضي المسقية (التي كانوا يملكونها)[1]. كان لموقف الأسياد الإقطاعيين تأثير مُهِم؛ إذ إن أولئك الذين كانوا متخوِّفين من رؤية أراضيهم خالية من السكان اضطرُّوا إلى تقديم شروط أفضل. وغادر عدد كبير من سكان أوروبيسا Oropesa (كاستيجون Castellón) أراضيها التي كانت تخضع لضرائب ثقيلة، ليستقرُّوا في البلدات التي قد أصبحت مهجورة. وقد قامت دونيا لاورا ثيبيجون Doña Laura Cebellón، سيدة أوروبيسا Oropesa، باستقطاب فلاحين آخرين (رغم استياء أصحاب الديون)، كانوا سيستلمون تلك الأراضي، دون أعباء ضريبية[2]. وكانت اتفاقية إعادة إعمار دايمور Daymur، التي يذكرها فونتابيجا Fontabella، تضع شروطاً جذابة جداً، كان كل معمِّر جديد سيُمنَح عشرين فنيقة[3] من الأراضي الصالحة للبستنة، أو عشرين من الأراضي البعلية وستاً من مزارع أشجار الزيتون، بالإضافة إلى مسكن.

لكن، كانت هناك أيضاً حالات إحباط مريرة بسبب العقود المُجحِفة ومتطلَّبات الأسياد، التي أفرزت جواً من التوتر المتصاعد، وأدَّت في أواخر القرن السابع عشر إلى ما سمي بثورة الأخويات الثانية Germanía. إن دراسة هذه الظواهر ستأخذنا بعيداً جداً عن هدفنا؛ ومن جهة أخرى، تتوفر الآن مراجع هامة حول هذه الظواهر[4]. يكفي القول: إن، السادة الإقطاعيين، عندما حاولوا تطبيق المعاملة نفسها التي كانوا يخصِّصونها للموريسكيين على

(1) «طرد الموريسكيين: انعكاسه على الملكية والساكنة في مناطق الري بِبرنيسا» («مجلة كلية الجغرافيا والتاريخ بجامعة بلنسية»، العدد العاشر، صص. 81–100).

(2) سيبيجانو كولوم: «تاريخ أوروبيسا».

(3) ما يعادل 6,449 م2.

(4) انظر مقال ه. كامن: «ضوء جديد على ثورة الأخويات الثانية» («تكريم ريغلا»، الجزء الأول)، والبيبليوغرافيا التي يذكرها المؤلف في هذا المقال.

المعمِّرين الجدد، نسوا أنه، إلى جانب العوامل الاقتصادية، هناك عوامل أخرى نفسية تجعل الفرق بين المجموعتين عميقاً جداً؛ كان الموريسكيون يشكِّلون أقلية مضطهدة، قنوعة ومطيعة، وكانت بالإضافة إلى دفع الضرائب، تقدِّم الخدمات والهدايا، وتقبل بأن تكون ضامنة لديون السادة الإقطاعيين. ولم يكن المعمِّرون الجدد يقبلون بشيء من ذلك، وإذا ما فعلوا، فعلى مضض.

والشيء نفسه تقريباً بالنسبة إلى إقطاعات النبلاء يمكننا أن نقول عن عملية إعادة إعمار الإقطاعات التابعة للكنيسة، وإن كانت هذه الأخيرة تشمل عدداً أقل من البلدات. لدينا معلومات كثيرة حول الوضعية الاقتصادية للدِّير الرهباني للسيدة العذراء لِبالديغنا Nuestra Señora de Valldigna، التابع لطائفة «سيستر» الدينية Orden del Císter، وقد كان ذا نفوذ واسع، وسيِّدا للسهل الذي يحمل الاسم نفسه، وقد يشمل بلدات طابيرنيسTabernes، وسيمات Simat وبنيفايرو Benifairó، ومعظم سكان هذه البلدات كانوا من الموريسكيين. قبل الطرد، كان دخله يتراوح ما بين 10,000 و15,000 بيزو[1]، ويبدو أنه قد تجمَّد بسبب المشاكل التي حدثت مع المعمِّرين؛ واضطر الرهبان إلى رفع أجور الموريسكيين الذين كانوا يعملون في حقولهم ويقومون بتصفية السكر، وقد كانت صناعة أساسية للأديرة. من جهة أخرى، كان عدد كبير من المعمِّرين لا يدفعون الضرائب عينا، وإنما يدفعونها نقدا، مما أدى إلى انخفاض تدريجي في قيمة العملة.

بعد تاريخ 1609م الذي كان حاسماً، تقلَّص عدد السكان، وتقلص معه الدخل، ولكن ليس لوقت طويل. فقد قام هذا الدير بإعادة إعمار هذه الأراضي بشروط قاسية؛ كان كل مستوطن سيتسلم بيتاً، و9 طويلات[2] من الأراضي

(1) ج. كاسي، المقال المذكور آنفا.

(2) «الطويلة» Tahulla أو Atahúlla كلمة من أصل عربي، وهي وحدة قياس للمساحات الزراعية كانت بالأندلس، وتعادل 1,118 متر مربع تقريباً. (المترجم)

المسقية، و17 أخرى من الأراضي البعلية، و15 مرجاً لزراعة الأرز. إلا أن الدير ظل محتفظا بجميع الحقوق الحصرية على القنص، والصيد، والفرن، والحانة، والمطحنة، إلخ...، كما أنه استغنى عن الضرائب النقدية وعوّضها بِنِسب معيَّنة على الثمار؛ كانت عبارة عن الربع لمحصول حبوب الأراضي المسقية، والثُّمُن للأراضي البعلية؛ وثلث محصول أشجار الزيتون وخمس محصول الكروم. كان استياء المستوطنين كبيراً، واضطر بذلك الدِّير إلى القيام ببعض التنازلات؛ على سبيل المثال، عدم إخضاع محاصيل البساتين المخصَّصة للاستهلاك الذاتي لأية ضريبة. ومع ذلك، فإن عوائد الدير قد ارتفعت بشكل كبير، في ظل موجة الازدهار التي عرفها القرن الثامن عشر؛ وفي سنة 1810م، كانت قد ارتفعت إلى 47,102 بيزو. وليس من المستغرب أن يكون السكان، على إثر صدور قرار الطرد، قد قاموا برمي الدير بالحجارة وأسمعوا الرهبان الأغنية السياسية التي يقول مطلعها «ابلعها» Trágala [(1)].

نموذج آخر، جد دقيق، لعواقب الطرد والأشكال المختلفة التي اتخذتها عملية إعادة الإعمار تقدِّمه لنا بلدة مورو Muro الأليكانتية، التي نعثر على دراسة قيِّمة بشأنها، بفضل السيد مومبلانك Momblanch[(2)]. لم يكن السادة الإقطاعيون لهذه البلدة، وهم آل رويث دي كوريجا Ruiz de Corella، الذين كانوا يحملون لقب كونتيَّة كوثينتاينا Cocentaina، يوماً مهتمين برفاهية رعاياهم الموريسكيين، الذين لجأوا في سنة 1599م إلى المحكمة العليا البلنسية، ذلك أن السادة الإقطاعيين، رغم ارتفاع عدد السكان ونسبة محصول الزيتون، كانوا يرفضون إنشاء معاصر أخرى، كما كانوا يمنعونهم من أخذ الزيتون لعصره في أماكن أخرى. وقد أمرت المحكمة بألاَّ يتم التعرض لمن يقومون بذلك،

(1) أغنية شعبية سياسية مناهضة للكنيسة الكاثوليكية. (المترجم)
غاسكون بيليغري: «تاريخ طابيرنيس دي بالديغنا»، الفصلان 10 و12، بلنسية، 1956.

(2) «تاريخ بلدة مورو»، الجزء الأول، أليكانتي، 1959.

لكن هذه الدعوة القضائية في سنة 1609م، لم تكن قد حُسِمت بعد.

كان تصرُّف الكونت السابع لهذه البلدة، دون غاستون رويث دي كوريجا Don Gastón Ruiz de Corella، الذي ورث إقطاعة «مورو» في سنة 1601م، أسوأ بكثير. إذ يقول مومبلانك: «لو أننا لم نر تلك الإهانات التي كان يعرِّض لها مُقطعيه في الوثائق القضائية، ما كنا لنصدّق ذلك الأمر». كانت تلك الإهانات عظيمة لدرجة أن الكاتب يشكُّ في أن الكونت بذلك التصرف كان يسعى إلى استثارة ثورة تتيح له الاستيلاء على ممتلكاتهم. فقد فرض عليهم ضرائب جديدة أو كان قد توقَّف العمل بها، وكان يُجبرهم على أن يبيعوه الدجاج والجياد بثمن زهيد، وأن يزوِّدوه بالحطب مجاناً، كما أنه أرغمهم على أن يبنوا له قصراً مجاناً وسوراً أيضاً، متذرعاً بأن البلدة كانت مهددة من قبل قطَّاع الطرق؛ وليس من الصَّعب أن نتصور بأن المخطَّطات الثورية لم تكن تنقص؛ ولهذا السبب، فإن الدوق قد منعهم من الاجتماع دون ترخيص منه؛ وكان يشترط أن يحضر الاجتماعات مسيحي قديم يتكلَّم العربية.

في سنة 1609م، لم يكن بوسع ذلك الوضع أن يكون أكثر توتُّراً؛ كانت السجون قد امتلأت، بالإضافة إلى الغرامات، والمحاكمات، والدعاوى القضائية. وقد اغتنم السيد الإقطاعي قرار الطرد للاستيلاء على جميع أملاك الموريسكيين المنقولة. وقد أصبحت البلدة مهجورة تماماً، ولم تكن إعادة إعمارها عملية سهلة. في سنة 1611م، لم تكن توجد بها سوى سِتَّ عشرة عائلة، كانت قد قبلت بالشروط القاسية التي وضعها الكونت. في سنة 1633م، كان العدد الإجمالي للساكنة 466 نسمة، وهو عدد يمثِّل بالكاد ثلث الساكنة التي كانت بها في بداية القرن. كان المعمِّرون سيحصلون على أراضٍ بموجب عقود إجارة مفتوحة، ويفقدونها في حال تغيُّبهم عنها لما يزيد عن ستة أشهر. وأصبحت الأملاك الجماعية مِلكاً للسيد الإقطاعي، الذي كانت له حقوق

حصرية على الحانة، والمخبزة، والفرن، والفندق، والمطاحن والمعاصر. وكان يتعيَّن عليهم طلب ترخيص منه لتشذيب أشجار الزيتون، وحتى لِنقع ثماره. كما أنه كان يحصل على ثلث محصول الزيتون، وعلى نصف محصول أوراق أشجار التوت وقصب السكر، وعلى ربع محصول أشجار التين. وقد عادت هذه الشروط القاسية لاتفاقية إعادة الإعمار على البلدة بالفقر والأعمال اللصوصية والسخط العام. إذ إن بلدة مورو كانت من بين المناطق الأكثر اضطرابا في سنة 1693م، مع بداية ما سُمِّي بثورة الأخويات الثانية. وكما في الحال السابقة، استمرَّ أثر التعاملات الإقطاعية التي كانت ضحيتها الأقلية الموريسكية وقتاً طويلاً بعد رحيلهم عن هذه الأرض. وفي بعض الجوانب، ما زال يُلمَس إلى يومنا هذا.

إن الرغبة في تتبُّع آثار الطرد على المدى البعيد، من خلال بعض الحالات المحددة، جعلتنا نتقدم في الزمن، أكثر من اللازم. ولنبق في إطار القرن السابع عشر. بما أن الهجرة القادمة من مناطق إسبانية أخرى كانت ضعيفة[1]، فإن إعادة إعمار الأماكن المهجورة تمَّت على حساب أماكن بلنسية أخرى. وقد تأثرت ساكنة هذه المنطقة كلها بشكل عميق. وتُثبِت هذا الأمر وثائق كتلك التي تحمل هذا العنوان: «مواقع بيوت الأشراف والبارونات والمُلاَّك التي أصبحت مهجورة بسبب ترحيل موريسكيي مملكة بلنسية»[2] أو الالتماس رقم 364 الذي تقدَّمت به المجالس البلنسية المنعقدة في سنة 1645م، والذي

(1) رغم أنها لم تكن ضعيفة ربما بالقدر الذي قيل في بعض المقالات، مؤخراً، لأن صكوك الأشخاص الأحياء التي مُنِحت في سنة 1690م كانت 178,000، وارتفعت في سنة 1611م إلى 204,000، مما يشير إلى ارتفاع مهم في عدد المسيحيين القدامى.

(2) طُبع في بلنسية في سنة 1614، ثم أعيد طبعه من جديد بمدريد في سنة 1915. وينقله أيضاً بورونات في «الموريسكيون...» (2، 611–636)، ومختصرا في «طرد الموريسكيين» لدانبيلا، 333–339. الوثيقة عبارة عن صفقة بين الإدارة الملكية والسادة الإقطاعيين الذين كانوا يطالبون بتعويضات للخسائر التي لحقت بهم.

كانت تناشد فيه جلالته «ونظراً لأن مملكة بلنسية كانت تضم آلاف الأقفزة[1] من الأراضي الممتازة، التي أصبحت جرداء ودون حرث، لا تؤجَّر ولا تباع، خوفاً من الديون والقروض الكثيرة التي كانت قد تراكمت عليها، أن يتفضَّل بإصدار أوامره إلى محاكم البلدات والمدن التي توجد بها مثل هذه الأراضي، لكي تعلن هذه أنه، إذا ما تمت زراعتها، فإن الأرباح التي ستعود بها، ستكون للمُلاَّك وأصحاب الديون».

وقد أبرز إيوخينيو ثيسكار باجاريس Eugenio Ciscar Pallarés في أحد مقالاته الحديثة[2] كيف أن الشروط القاسية التي تحققت من خلالها عملية إعادة الإعمار عملت على تمديد ذلك الدَّين الذي كان يثقل كاهل تلك البلدات منذ قرون، لمصلحة السادة الإقطاعيين، وكيف جعلت، في الوقت نفسه، تحقُّق استقرار الساكنة أمراً أصعب. باعتماده على مقارنة الأنساب التي تَرِدُ في سجلّ الإحصاء لسنة 1646م، في البلدات التابعة لبارونيات ألبيريكي Alberique وتلك التي تعود إلى العقد الثاني من القرن الثامن عشر، وهي لا تتطابق في معظمها، ويستنتج أن الكثير من القرويين قد غادروا مشروع إعادة الإعمار، إما بالعودة إلى أماكنهم الأصلية، أو بالبحث عن بلدات أخرى يُقدِّم السادة الإقطاعيون فيها شروطاً أنسب. وإذا ما أضفنا هذا العامل إلى عوامل أخرى سلبية طبعت ذلك القرن (أوبئة، تجنيد أشخاص للمشاركة في الحرب، آفات زراعية...) نفهم لماذا استفحلت مديونية تلك البلدات إلى ذلك الحد، مما اضطر السادة الإقطاعيين إلى منح تأجيلات أو تخفيضات لسداد تلك الديون، لأنه كان يستحيل عليهم استرجاع مبالغ كانت تفوق بكثير قيمة الأملاك

(1) Cahíz أو «قفيز» كلمة من أصل عربي، وهي وحدة قديمة لقياس مساحة الأرض، تعادل أربع وأربعين ذراعا. (المترجم)

(2) «مديونية القرويين البلنسيين في القرن السابع عشر. بارونية منطقة ألبيريكي نموذجاً» (مجلة إيستوديس»، 4، صص. 139—162.

نفسها؛ ولذلك، في حال مطالبة القرويين بها بشكل صارم، لم يكن أمام هؤلاء إلا مخرج واحد، ألا هو مغادرة تلك الأراضي؛ وهو ما لم يكن أيضاً من مصلحة الأسياد الإقليميين. وعلى عكس هذا الوضع الصعب، حقق أسياد منطقة ألبيريكي، ودوق إنفانتادو على وجه الخصوص (الذي كان عضوا في مجلس الدولة، وصوَّت لصالح قرار الطرد) فوائد واضحة: «رغم أن الضريبة على الحبوب أصبحت أدنى بقليل مما كانت عليه في السابق، إلا أن الضريبة على الأشجار قد ارتفعت لتمثِّل الربع، وخاصةً فيما يتعلق بمحصول أشجار التوت المتنازع عليه. تمَّت استعادة الضرائب النقدية التي كانت قد فقدت قيمتها في العصور الوسطى. أما المناطق الحرة أو المعفية من الضرائب، إذا ما وُجِدت، فكانت ستنتقل إلى النفوذ الإقطاعي... لقد تجدَّد النظام الإقطاعي، في الوقت الذي عرف فيه تطُّوراً وتحسُّناً»[1].

باختصار، يمكننا أن نقول: إن عملية الطرد التي تمَّت في سنة 1609م، ما لم تكن كارثة لبلنسية، فقد كانت مشكلة خطيرة جداً، وإن كان ذلك بفوارق مهمة بين قطاع وآخر. بعض السادة الإقطاعيين الكبار خرجوا سالمين غانمين، وقد تحسَّنت أوضاع شرائح واسعة من الفلاحين. بينما عانى من آثار هذه العملية عدد كبير من السادة الإقطاعيين المتوسطين والصغار والكثير من المقرضين، والفرسان، ورجال الدين، والمؤسسات التي كانت قد استثمرت أملاكها في عقود إجارة مفتوحة. وقد استطاعت المملكة كلها أن تتعافى بفضل التصدير المتزايد للنبيذ والحرير، الذي مكَّنها من جلب بعض الفضة القشتالية أيضاً. مع منتصف القرن، عانت المملكة حالة الركود التي أثَّرت على مجموع إسبانيا (الحروب والأوبئة)، لكي تبدأ في التعافي من جديد انطلاقاً من سنة 1660م.

فيما يتعلق بإسبانيا كلها، فإن العواقب الاقتصادية والديموغرافية للطرد

(1) المصدر المذكور آنفاً، صص. 152–153.

يمكن تلخيصها كما يأتي: كانت معدومة في أقصى الشمال؛ وكانت ملموسة في باقي قشتالة، وإن كان الأمر مقتصرا على بعض المناطق والمدن الرئيسة؛ لا تكاد تذكر في كاتالونيا، قاسية في أراغون، وبحدة بالغة في بلنسية. بوجه عام، لم يكن الأمر يتعلق بنكسة كما صوَّرها لنا مؤرخو القرن الماضي، ولكن الطرد كان عاملاً له الكثير من الوزن، بين عوامل أخرى جعلت من قرننا السابع عشر قرن ركود.

الفصل 11

الشتات الموريسكي

كان النزوح الجماعي للموريسكيين ما بين سنة 1609 — 1611م بمثابة الحلقة الأخيرة لذلك النزيف البشري الذي بدأ في عمق العصر الوسيط، وأصبح أكثر كثافة مع عمليات الاسترداد الكبرى للمسيحيين، واقتصر على تنقيطٍ مستمر خلال القرن السادس عشر، ليصل في القرن التالي إلى نهايته المؤلمة. وقد مثَّل، إجمالاً، خسارة فادحة لحيوية إسبانيا، التي كانت لمصلحة الدول المعادية؛ ومن الناحية الديموغرافية، كان حجمها أكبر بكثير من الهجرة اليهودية. ومع ذلك، فإننا لا نعرف الشيء الكثير عن تلك الوجهات التي قصدها الموريسكيون. إذ إن المؤرخين الإخباريين الذين عاصروا تلك الحقبة لا يعطوننا سوى معلومات مقتضبة، عبر إشارات بعيدة، حول الاستقبال الذي لقيه هؤلاء. ويصرُّ أكثرهم عداء للموريسكيين على المصائب التي حاقت بهم جزاءَ ضلالهم؛ في حين، يشير المعتدلون منهم إلى الحالات الكثيرة للموريسكيين الذين قُتِلوا في أفريقيا على إثر اعترافهم بأنهم كانوا مسيحيين.

لكن هذه المسألة اليوم تثير اهتماماً أكبر، وهناك عملٌ جامع لم نتمكن من الحصول عليه: ألا هو أطروحة خوان بينيجا Juan Penella التي لم تُنشَر بعد، بعنوان «الموريسكيون الإسبان الذين هاجروا إلى شمال أفريقيا بعد الطرد». حول مرورهم بفرنسا، لدينا الكثير من المعلومات بفضل أعمال ل. كاردياك[1]؛ وحول استقرارهم بتونس، ترِدُنا أخبارهم عن طريق ما نُشِر من

(1) «مرور الموريسكيين بـ لونغدوك (مونتبيلي، 1970)، وهناك عدة أجزاء من هذه الأطروحة الهامة ومقالات تكميلية لها، نذكر من بينها لأهميته ذلك الذي نشره في مجلة «الأندلس» (1971)، =

مقالات منوّعة سنشير إليها فيما بعد.

هناك دلائل تشير إلى أن جُزءاً من الساكنة الموريسكية كان كثير التنقل. نعرف أن الكثير من بين أولئك الذين كانوا يعيشون قرب الساحل كانوا ينتقلون إلى الضفة الأخرى للمتوسط، إما من تلقاء أنفسهم، أو مستغلّين إحدى حملات القراصنة. وعمليات الفرار من مملكتي غرناطة وبلنسية إلى بلاد البربر خلال القرن السادس عشر تُعدُّ بالآلاف. والأمر ليس مستغربا إذا ما اعتبرنا حالة الاضطهاد التي كانوا يعيشونها. إلا أننا نجد كذلك، في بعض الأحيان، إشارات إلى وجود موريسكيين في أماكن غير متوقَّعة تماماً. على سبيل المثال، في 1508-1509م، نجد أحد الغرناطيين، واسمه سيدي عليSidi Ali، الملقَّب بِـ إل طورتو El Tortu، يقوم بدور المترجم لدى نائب الملك البرتغالي، ألبوركيركي Alburquerque، في «بلاد الهند». وبعد ذلك بفترة بسيطة، نجد غرناطياً آخر، يدعى أيضاً سيدي علي، يعمل كمترجم للغة الإسبانية لدى التاجر الثري، مالك غوبي Malik Gopi [1].

لا تعدو هذه المسألة أن تكون فضولاً؛ إلا أن مشكلة الموريسكيين في أمريكا، التي عالجها ل. كارداياك في مقال حديث النشر، تفتح آفاقاً واسعة. فكما كان الشأن بالنسبة إلى اليهود واليهود المتنصّرين، كان الطريق للوصول إلى العالم الجديد مسدوداً قانونياً أمام الموريسكيين، بموجب قرار مؤرخ بتاريخ 15 من سبتمبر / أيلول سنة 1522م، الذي صدر لمرات عديدة، وتم إدراجه ضمن التشريع العام (قوانين الفصل السابع، الكتاب الخامس، من «مجموعة القوانين»). ومع ذلك، فإن المتنصّرين المسلمين كانوا يودُّون الفرار للأسباب نفسها التي كانت لدى المتنصّرين اليهود: التوق إلى الحرية، والرغبة في أن تُنسى

= بعنوان «الموريسكيون والبروتستانت».

(1) جون أوبين: «ألبوركيركي والمفاوضات مع كامباي» («البحر البرتغالي-الهندي» Mare Luso-Indicum، العدد 1، صص. 14 و22).

أصولهم، بالإضافة إلى الحوافز الاقتصادية التي كانت تثيرها تلك الأراضي الواعدة. صحيح أن الآثار التي بقيت عنهم قليلة، إلا أن هناك بعضها: فهناك شخص يدعى آلبارو غونثاليث Álvaro González، من بلدة أورناتشوس، أُعدِم حرقا في منطقة الكوثكو El Cuzco، لأنه كان محمَّديَّ العقيدة في سنة 1560م؛ وهناك سيدة تدعى ماريا رويث María Ruiz، من بلدة ألبولوتي (غرناطة)، كانت متزوجة من مسيحي، واعترفت في سنة 1596م لمحقِّقي محكمة التفتيش الميكسيكية بأنها كانت، إلى غاية السنوات القليلة الماضية، ما تزال تحتفظ بدينها الأصلي، إلا أنها أصبحت بعد ذلك تعتبر نفسها مسيحية؛ وبفضل ذلك، خرجت من ذلك المأزق بأداء غرامة. كان بعض الغرناطيين الآخرين قد ذهبوا إلى هناك كعبيد مع أسيادهم بعد حرب 1569 1571م. لكن العدد، إجمالاً، كان لا يكاد يُذكَر؛ ولا بد أن هناك موريسكيين آخرين لم يكتشفهم أحد. فهل كان ذلك الحال بالنسبة إلى النجارين الذين أنشأوا الأسقفة الخشبية لسان فرانثيسكو دي كيتو San Francisco de Quito، بأسلوب الفارج alfarje؟ ذلك أن البصمة الموريسكية ليست غائبة عن الفن الإسباني الأمريكي.

إلا أن هذا النزوح الذي كان يحدث على شكل تنقيط مستمر لا مجال لمقارنته بالتدفق الغزير الذي أحدثته تلك القرارات الصادرة ما بين 1609-1611م. وكانت نتيجتها طرد السواد الأعظم من الموريسكيين الإسبان إلى ديار الإسلام. لا بدَّ أن عدداً غير قليل منهم كان سيفضِّل البقاء في الأراضي المسيحية، لكن العقبات القانونية وصعوبات التكيُّف التي اصطدموا بها كانت مستحيلة التجاوز تقريباً. ويروي لنا الأب بليدا كيف أنه، عندما كان عائدا من روما، التقى في بلدة أجد الفرنسية Agde، قرب ناربونا Narbona، مجموعة من الموريسكيين الإشبيليين الذين كانوا يبكون الوطن المفقود؛ وعدد

الذين حاولوا العودة منهم لم يكن قليلاً. ولعل أطرف ما في روايته هو أن أكثر المسائل التي كانت تثير اشمئزازهم في فرنسا هي «أن الخنازير كانت تجوب في الشوارع، كأي حيوان أليف، وكانت تمسُّ ثيابهم عدة مرات، رغم حرصهم على تجنُّب ذلك. كما أنهم لم يكونوا يجرؤون على أكل الخبز الذي كان يُطهى في الأفران، حيث كانت توجد، بالعادة، الكثير من القدور التي تحوي شحم أو دهن الخنزير، ولذلك، فقد بنوا لهم فرناً في أحد المنازل الخاصةً، وفيه كانوا يطهون الخبز وقدور اللحم، حتى خلال أيام الصوم الكبير. كانوا يبكون على الحرية التي كانوا ينعمون بها في إسبانيا والتي كانوا يشعرون بانعدامها في فرنسا، كما كانوا من جهة أخرى لا يطيقون الأذى الشديد الذي تسبِّبه لهم الخنازير وشحومها، التي لم يكونوا يرتاحون منها حتى وهم في بيوتهم، إذ أن جيرانهم كانوا يزعجونهم بالدخان والروائح، طول الوقت»[1].

لقد سبق ورأينا الاستقبال الطيب الذي وجده الموريسكيون في البداية. إلا أن وفاة هنري الرابع في مايو / أيار من سنة 1610م، أي بتزامن مع الطرد، كانت بالنسبة إليهم بمثابة نكسة: كان الملك البوربوني الأول، الذي صنَّف الإجراءَ بالقاسي، والذي لم تكن لديه أحكام مسبقة حول المسألة الدينية، قد أبدى، أول الأمر، استعداده للسماح بالإقامة لأولئك الذين يعتنقون منهم العقيدة الكاثوليكية (فبراير / شباط من عام 1610م). إلا أنه غيَّر موقفه أمام الحجم الذي اتخذته تلك الهجرة، وعدم تقبُّل الساكنة لأشخاص أجانب، من ديانة مختلفة، كثيرون منهم في حالة يُرثى لها، مرضى ودون أيِّ مورد؛ وفي 25 من إبريل / نيسان أصدر أمره إلى مدن جنوب فرنسا بتوجيههم دون تأجيل نحو أقرب المرافئ البحرية ليركبوا السفن، تحت طائلة عقوبة التجديف في السفن الشراعية، لمن يحاولون البقاء منهم. ولعل الملك لم يكن، في الواقع، ليلجأ إلى

(1) بليدا، «تاريخ...»، الفصل 39.

تدابير بهذه القسوة، إلا أن السلطات الجهوية والمحلية، في المقابل، تعاملت مع هذه القضية بقسوة شديدة؛ فقد ذكَّرت بلدية بايونا Bayona وبرلمان تولوز Toulouse بأنه، منذ تلك اللحظة، ستصبح الحدود مغلقة أمامهم؛ أما برلمان لانغدوك Languedoc فقد وصل به الأمر إلى حدِّ تهديد من يصرُّون على البقاء في فرنسا بالإعدام شنقا؛ في حين، كان برلمان بروفانس Provence يمنعهم من المرور عبر نهر الرُّون Rhône، وبما أن الكثيرين منهم كان عليهم أن يركبوا السفن من مارسيليا أو النزول بها للعبور إلى أفريقيا، فقد أصدر أمراً «بنقلهم من سفينة إلى أخرى دون أن تطأ أقدامهم اليابسة». كما أنه قنَّن تكلفة العبور: كان على الموريسكيين الأثرياء أن يتحملوا نفقات سفر الفقراء منهم، ثم إذا ما اقتضى الأمر، «تغطِّي البلديات العجز الحاصل»[1].

لم يكن خطر الوباء، الذي كان دائماً قائماً في تلك العصور، عارياً عن كل أساس؛ ولنذكر الوباء الذي رافق الموريسكيين الغرناطيين في نزوحهم الجماعي عبر قشتالة. وقد ظهرت أعراض الوباء أيضاً في فرنسا؛ ووصل الناجون من رحلة تتألف من ألف شخص، قاموا بها من إشبيلية على متن سفينتين فلمنكيَّتين، كانت إحداهما قد غرقت، إلى مرسيليا في حالة يرثى لها، وملأوا دور التمريض والمستشفيات؛ وسارعت المدينة إلى تأجير سفن لنقلهم «إلى بونة (بالجزائر) وطبرقة (بتونس) وموانئ أخرى في بلاد البربر». وقد اغتنم بعض ربابنة وأصحاب السفن الأوضاع المزرية لهؤلاء الناس المساكين للقيام بسلبهم، حتى إنهم، إذا ما صدَّقنا بعض الإشاعات التي كانت رائجة في السواحل الفرنسية، قاموا برميهم في عرض البحر لتتغذى بهم الأسماك، ولذلك فقد أصبح الناس يُسَمُّون سمك السردين بـ «الغرناطيات» Granadinas وكان البعض يتحرَّج من أكله . هذه الشائعات، على الأرجح، ليس لها أساس من

(1) كاردياك: «الموريسكيون في بروفانس» («مجلة اللغات الرومانسية»، 1971).

الصحة. في المقابل، ظلت بعض ابتزازات أصحاب السفن موثّقة رسمياً، فقد حاول الموريسكيون إقامة دعاوى قضائية ضدَّهم؛ على سبيل المثال، قام شخصٌ يُدعى أنطورون إستيين Anthoron Estienne، من أجد Agde، بحمل أربعين موريسكياً على متن سفينته، ملتزما بنقلهم إلى تونس، ولكنه عندما اقترب من بيزرت، أرغمهم على النزول وولّى عائدا بكل المال والمجوهرات والمتاع الذي كان بحوزتهم، بقيمة تبلغ 93,245 إسكودو؛ فقط شخص واحد من بين أولئك الرُّكاب كان يحمل 23,265؛ إلا أنه كان بينهم أيضاً أشخاص فقراء للغاية، فقدوا كل ما كان لديهم. ومن العدل أن نقول بأن برلمان لانغدوك قد تصرَّف بسرعةٍ وحزم؛ فقبل نهاية سنة 1610م، كان قد تمَّ إلقاء القبض على كلٍّ من الجاني وشركائه، وتطبيق أقصى العقوبة في حقِّهم، كما تمَّت مصادرة أملاكهم وإعادة تلك التي كانت قد سُرِقت منها للموريسكيين[1].

كان من المستحيل أن تتشكل بؤرة مهمة لتمركز الموريسكيين، باعتبار القرارات القانونية والطابع العدائي للساكنة تجاههم. وهناك إشارات إلى العديد من أسماء الأماكن بإقليم الباسك الفرنسي قد تكون علامة على بقائهم أو عبورهم من هناك[2]. ومن المعروف أن بعضهم قد وصل حتى إلى باريس. وقد مكث معظمهم، لوقت أطول أو أقصر، في المناطق الجنوبية. كان وضعهم الديني، الذي كان أساس المشكلة بأكملها، يطرح الكثير من الالتباسات. فقد كانوا رسميا مسيحيين، ورغم أنهم طُرِدوا لأنهم لم يكونوا كذلك، إلا أن اختيارهم للطريق الفرنسي كان يسمح بالتفكير بأن بعضهم كانوا مسيحيين

(1) كاردياك: «الدعوى القضائية التي أقيمت بسبب الاستغلال الذي تعرَّض له الموريسكيون في لانغدوك». (جزء من رسالة الدكتوراه التي ذكرناها في الهامش الأول، نُشِر في «دراسات حول الموريسكيين الأندلسيين بتونس»، 1973، عمل منوَّع ذو قيمة بالغة، سنذكره من الآن فصاعدا باختصار «تونس»).

(2) بونيفاثيو دي إيتشيغاراي: «هل استقر الموريسكيون في إقليم الباسك الفرنسي؟» («المجلة الإسبانية»، العدد 47، 1945).

حقيقيين. وكل من الكاثوليك والبروتيستانت سيتنازعان تلك الأغنام الضالة؛ فقد جعل منهم مطران بوردو، الكاردينال سوردي Cardenal Sourdis، هدفاً لدعوته الرعوية. في حين، قامت المجموعات الكالفينية التي كانت كثيرة العدد في جنوب فرنسا بحملات تبشيرية اعتقدت أنها ستكون مثمرة، باعتبار الكراهية المشتركة بينهما ضد الكاثوليك.

أما الموريسكيون، الذين لم يكن لديهم أي مصدر عيش، فقد كانوا يقبلون حماية كل من يقترب منهم، ولم يكونوا يجدون حرجاً في التظاهر بالانضمام إلى عقيدة لم يكونوا يؤمنون بها؛ ولا يمكن لومهم على تظاهر وعدم صدق كانوا مضطرين لممارسته لمدة أجيال في إسبانيا، حتى يتمكنوا من البقاء. إلا أن هذه الحيلة لم تكن لتستمر طويلاً؛ إذ إن السينودس البروتيستانتي المنعقد بِفيتري Vitré سيحذِّر المجموعات الإصلاحية من «المسلمين الذين طُرِدوا من إسبانيا والذين يركضون من كنيسة إلى كنيسة»، حتى لا يستغل هؤلاء إحسانها. بعد سنة 1617م، وهو تاريخ انعقاد السينودس، لا نكاد نجد ذكراً لهم، مما يجعلنا نفترض بأنه، في ذلك التاريخ، كان معظمهم قد غادر إلى البلاد الإسلامية. يقول كارداياك: «لم يكن تحوُّلهم المؤقت إلى البروتيستانتية سوى ظاهرة جانبية في مسار رحلة نزوحهم». ومع ذلك فإن الكاتب نفسه يذكر بعض الذين مكثوا منهم بِلانغدوك. ويقول أحد المؤرخين من مونتبيليي Montpellier، وهو إيغروفوي Aigrefeuille: «لقد تم قبول عدد كبير منهم في المدن، حيث يزاول بعضهم التجارة، وبعضهم الآخر يمارس الطب، كما أن كثيرين منهم يشتغلون بزراعة الأراضي»[1]. بوسعنا أن نقدِّر أنه، من بين ما يفوق الـ 30,000 موريسكي الذين وصلوا إلى فرنسا، لم يمكث بها سوى بضع مئات، أو ألف شخصٍ على أكثر تقدير، دون تعداد أولئك الذين هلكوا في الأراضي الفرنسية

(1) يذكره جون بينيون في تعليقه على كتاب لابيير (تونس، ص. 75).

بسبب المرض والإرهاق، قبل العثور على مستقرٍّ نهائي.

ربما تكون إيطاليا قد منحت فرصة للبقاء لأولئك الذين قبلوا بالعيش كمسيحيين (أو تظاهروا بذلك). إذ إن الكثيرين منهم قد مرُّوا من هناك، بقصد العبور إلى تركيا وتونس، وقد استقر بعضهم بها، وإن كانت معلوماتنا ضئيلة حول هذه النقطة. كان الملك الكاثوليكي قد منعهم من الإقامة داخل المناطق الخاضعة لنفوذ آل النمسا بإيطاليا. لا نعرف الردَّ الذي وجدته رسالة كتبها دوق أوسونا في سنة 1611م، يخبر فيها بوصول عدد كبير من الموريسكيين والموريسكيات على متن السفن، أغلبهم من قصار السن، يرفضون العبور إلى بلاد البربر ويرغبون في البقاء بِصقلية[1]. ولم يُبدِ استعداده لاستقبالهم سوى حاكم واحد هو دوق توسكانا العظيم El Gran Duque de Toscana، على أن يستقر ثلاثة آلاف منهم في ليورنا Liorna، وهي المدينة التي ازدهرت بفضل جهود مجموعة مهمة لليهود الإسبان، الذين كانوا قد استوطنوا هناك. ولا نعرف سبب فشل ذلك المسعى؛ ربما لأنهم أرادوا إرغامهم على القيام بأعمال لم يكونوا يتقنونها، أو لم تكن ترضيهم، أو أن ذلك الإحسان الذي استُقبِلوا به في البداية انقلب إلى عداء، حسب ما يُفهم من مقطع لرسالة نادرة كتبها من الجزائر محامٍ يُدعى مولينا Molina إلى نبيلٍ من تروخيجو Trujillo. وبعد الحديث عن المعاملة السيئة التي لقيها الموريسكيون بِمارسيليا، يسترسل قائلاً: «جميع من كنَّا هناك، وكان عدد الموجودين يفوق الألف، قرَّروا الخروج من تلك المملكة، والذهاب إلى حيث يجدون راحة أكبر. ذهبنا نحن إلى ليورنا، حيث جرى لنا ما جرى لنا بِمارسيليا نفسه. وبما أنهم هناك، كما في باقي مناطق النفوذ الإقطاعي الإيطالي، لم يكونوا يريدون منا سوى أن نعمل

(1) سلسلة الوثائق التاريخية الإسبانية غير المطبوعة (كودوين)، المجلد 44، ص. 129. بعد إخضاع هذه الرسالة للمشاورة، كان رأي اثنين من المستشارين هو السماح لهم بالبقاء للعيش هناك، في حين كان رأي مستشارين آخرين هو تطبيق القرارات.

لديهم في زراعة الحقول وأعمال حقيرة أخرى كان معظم الناس لا يجيدونها، إذ إن معظمهم كانوا من التجار أو الحرفيين. .. فقد قرَّرنا الخروج من هناك إلى حيث أراد الملك إرسالنا؛ وهكذا، جئنا جميعاً، نحن أهل تروخيجو، إلى مدينة الجزائر هذه، حيث كان يقيم معظم الذين خرجوا من إكستريمادورا، لامانتشا وأراغون»[1].

إذا كان لنا أن نصدِّق الأب بليدا، فقد بلغ إلى روما الكثير من الموريسكيين، مؤكدين أنهم مسيحيون وطالبين تدخُّل البابا أمام ملك إسبانيا، لكي يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم. إلا أن البابا عندما علم بأمر موريسكية كانت قد امتنعت عن تلقي سرِّ المسيح الأخير وهي على فراش الموت، أمر بطردهم جميعاً. («تاريخ...»، الفصل 36). ولعل هوس العداء للموريسكيين الذي يتميز به هذا الدومينيكي جعله يحرِّف حادثاً لم يكن واقعه بعيداً عن التصديق. وقد وصل الموريسكيون أيضاً إلى البندقية Venecia، وكان ذلك حتى قبل تنفيذ قرار الطرد الشامل؛ إذ كانت بالنسبة إليهم، كما بالنسبة إلى اليهود، مرحلة من مراحل سفرهم الطويل إلى الأراضي التركية. ويؤكد فونسيكا أنه كان بـسالونيكا Salónica 500 أراغوني؛ وأن هذا العدد نفسه منهم كان قد وصل إلى القسطنطينية Constantinopla، عن طريق ليورنا والبندقية. كما أنه قد أبحر من أجد 600 إشبيلي[2].

ونعرف المسار (أو أحد المسارات) التي كان يتبعها الموريسكيون من خلال دليل غريب يتضمنه مخطوط مكتوب باللغة الألخاميدية، مؤرَّخ في

(1) خانير، الملحق 132. نستنتج من هذه الرسالة أن المحاولة الاستعمارية للدوق العظيم كانت ستنجح لو أنه استخدم لذلك المسعى فلاحين أراغونيين أو بلنسيين، وإن كان الشك سيظل دائماً قائماً حول إذا ما كانوا سيتكيفون مع زراعات لم تكن تلك التي كانوا يمارسونها بالأصل.

(2) فونسيكا، صص. 347–48. تقول إحدى الوثائق التي أدرجها خانير (ص.319) إنه، في سنة 1608م، قد رحلت أربع عائلات موريسكية من مُرسية إلى البندقية، ومن ثم إلى القسطنطينية، باستعمال بيانات مزيفة حصلت عليها من أهل البلدة ومن أعضاء المجلس البلدي.

القرن السادس عشر، محفوظ بالمكتبة الوطنية لباريس، وقد كشفه في القرن التاسع عشر سيلفيستر دي ساسي Silvestre de Sacy، ونشرته لاحقاً «المجلة الجغرافية» Geographical Review (نيويورك، يوليوز / تموز سنة 1939م) ومجلة «الدراسات الجغرافية» (IIV، 1949، 136-141). وهو بمثابة دليل شامل للمسافر يتوفر على إرشادات مفيدة بالإضافة إلى خط الرحلة. كان المسار يبدأ من خاكا Jaca، «حيث عليك أن تصرِّح بالذهب»، ثم عبرَ الممر الجبلي لِكانفران Canfranc، يستمر عبر طاربيس، وتولوز إلى ليون. وهناك، كان أمام المهاجر خياران: أن يتجه إلى فالونيا دي غراسّا Valonia de Grassa أو إلى ميلانو Milano. وأعتقد أن قليلين جداً هم من اتخذوا الطريق عبر الأراضي المنخفضة، لأن الوجهة الحقيقية كانت هي الإمبراطورية العثمانية. في خاكا، كان عليهم أن يشرحوا أن عليهم بعض الديون وأنهم يريدون اللجوء إلى فرنسا؛ وإذا ما سُئلوا في فرنسا عن سبب رحلتهم، أن يجيبوا بأنهم «قاصدون القديسة ماريا دي لوريتو»، وعند وصولهم إلى إيطاليا، أنهم «ذاهبون لزيارة القديس ماركو دي فينيسيا». وبهذه الطريقة، كان الهروب إلى «ديار الكفار» يدارى برداء من التقوى. في البندقية، التي كانت مفصل الباب الموجود ما بين عالمين، لم يكن هناك داعٍ للتظاهر؛ ولكن، كيف السبيل إلى التعرُّف على الوسطاء الذين سيسهِّلون لهم المرحلة الأخيرة من السفر؟ بالذهاب إلى ذلك العالم المزدحم الذي يعجُّ بالبشر في ساحة القديس ماركوس. «هناك، من ترونهم يلبسون كوفيات بيضاء، فهم أتراك؛ ومن ترونهم يحملون الصفراء منها، فهم يهود. هؤلاء يمكنكم أن تسألونهم عما تريدون، وسيرشدونكم. قولوا لهم: إن لكم إخوة بِــسالونيك وأنكم ترغبون في الذهاب إلى هناك. ستؤدون دوقية عن كل شخص ثمنا للعبور. وعليكم أن تعدُّوا المؤونة اللازمة لِـ 15 يوماً...».

يبدو جلياً أن هذا المسار الطويل والمكلف كان محرَّماً على أغلب

الموريسكيين، لأنهم كانوا أفقر من أن يتمكنوا من اتباعه. ومع ذلك، بعد سنة 1609م، ارتفع عددهم بشكل مهم؛ كانوا موجودين في سالونيكا، وفي القاهرة، وفي السواحل الشرقية، والأراضي التي تشكل اليوم الجمهورية اللبنانية، والتي مازال جزء من الطبقة المُسيِّرة بها مدركا لأصوله الأندلسية. كما هو منطقي، تَشكَّل أكبر تجمُّعٍ للموريسكيين في القسطنطينية، حيث كان قد وصل الكثير من الغرناطيين على إثر أزمتي سنة 1492 و1569م، الذين استقروا بحي غالاتا Gálata؛ وقد سُلِّمت لهم هناك كنيسة القديس بابلو القديمة التي تحوَّلت إلى مسجد. كان الضغط الذي مارسه الموريسكيون الجدد قويا لدرجة أن المسيحيين قاموا بمغادرة ذلك الحي للاستقرار بحيٍّ بيرا Peral. ويقول صاحب كتاب «رحلة تركيا» وهو مؤلِّف مثير للجدل، بأنه قد وجد في القسطنطينية «الكثير من الموريسكيات اللائي كنَّ يخرجن كل يوم من أراغون وبلنسية برفقة أزواجهن وبأموالهن، خوفاً من محكمة التفتيش»[1]. ابتداءً من سنة 1609، سيرتفع عددهم بشكل كبير، إذ إن تقارير السفير الفرنسي، بارون سالينياك، Baron de Salignac، والهولندي كورنيليوس هاغا Cornelius Haga، تصفهم بِـ «الأقلية الكبيرة العدد، النشيطة والنافذة»[2]. كما أن أحمد ابن قاسم بيخارانو Ahmed Ben Qasim Bejarano، وهو الموريكسي الذي كان مبعوثا وترجمانا للملك المغربي المولى زيدان، قد قام بتوجيه رسالة في سنة 1612م إلى أولئك «الأندلسيين الذين كانوا يعيشون في القسطنطينية»[3].

توجَّهت الأغلبية، طوعاً أو كرهاً، إلى بلاد البربر؛ وكان ذلك الأمر

(1) «رحلة تركيا»، الحوار التاسع. هذا الكتاب الذي كان يُنسَب بالعادة إلى كريستوبال دي بيجالون Critóbal de Villalón، منذ الدراسات التي قام بها م. باتايون Bataillon، يعتبر على الأغلب عملا كُتِب بقلم الطبيب السِّيغوبي، أندريس لاغونا Andrés Laguna.

(2) جون بينيون، المصدر السالف الذكر، الهامش 56.

(3) ل. ب. هارفي: «الموريسكي الذي كان ترجماناً للمولى زيدان» («المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، غرناطة، 1959، ص.71).

استمراراً لمسار جد قديم، إذ إن تلك المنطقة، وهي قريبة جداً من شبه جزيرتنا، وتشبهها في كثير من الجوانب، ومرتبطة إثنياً بها، كانت تستقبل موجات من الأندلسيين منذ زمن بعيد؛ لكن ذلك التحرك المستمر للأشخاص بين ضفتي المضيق تحوَّل إلى مسار أحادي الاتجاه، على الأقل، مذ أصبحت السيطرة المسيحية ساحقة؛ كل منطقة وكل مدينة كبرى كان يضمُّها المسيحيون، كانت تعني نزوحا جديداً يُفقر الأندلس، ويثري أراضي شمال أفريقيا، بتزويدها بالصناع والتجار والمثقفين ورجال الدولة. تَركَّز الجزء الأكبر من هذه الهجرة في المدن، حيث شكَّلت نواةً للبرجوازية. ومثَل سقوط مملكة غرناطة دفعة جديدة، ليتواصل النزوح الموريسكي دون توقُّف طوال القرن السادس عشر. وانضمت إليهم كتلة كبيرة من الأسرى والمنشقِّين، ليس من إسبانيا فقط، بل من جميع الجنسيات الأوروبية. إن وجود كل هذه العناصر المتنوعة، بالإضافة إلى المبشِّرين والتجار والمغامرين يفسِّر سبب المعرفة باللغة الإسبانية التي كانت منتشرة على نطاق واسع في بلاط سلطان المغرب، حيث لم تكن تستعمل هناك فقط، بل أيضاً بين الأعيان من المسلمين[1].

ورغم احتفائه بهذه الساكنة النشيطة، التي كانت تعرف تطوراً تقنياً أكبر، إلا أن وضع المغرب العربي في بداية القرن السابع عشر كان مزرياً. المغرب الأقصى وحده كان يقدِّم، ربما، صورة لدولة مستقلة، وإن كانت أجهزتها الحكومية بدائية. كانت الجزائر وتونس تابعتين للإمبراطورية التركية، وخاضعتين لحكم البايات العثمانيين. إلا أن كلاًّ من إسبانيا وتركيا كانتا قد ولَّيتا ظهريهما، وبعد موقعة ليبانتو Lepanto، كان البحر المتوسط قد فقدَ أهميته بالنسبة إليهما. فقد كانت الأولى منشغلة بمشاكلها في الشرق (فارس) والثانية بمشاكلها في

(1) ويشهد بذلك الراهب فراي ماتياس دي سان فرانثيسكو Fray Matías de San Francisco، الذي نشر في سنة 1643م «رواية الرحلة التي قام بها إلى المغرب الراهب فراي خوان دي برادو»، الفصل الثامن.

الجهة الشمالية للمحيط الأطلسي[1]. ولما كان الأتراك قد فقدوا سيطرتهم على البحر، فقد فقدوا بذلك أيضاً سلطتهم؛ إذ لم تكن الشعوب الأصلية وحدها تعصيهم، بل حتى الحاميات الانكشارية الخاصةً بدأت تميل نحو الاستقلال. وأصبحت عادة تعيين الباي من قبل قواد حامية الجزائر أنفسهم أمراً سائدا، ليقتصر دور السلطان على المصادقة على ذلك التعيين. وكان الوضع في تونس مماثلاً، مع الفرق الآتي: كان الباي التركي قد أصبح عبارة عن صورة للزينة فقط، وحلَّ محلّه الداي الانكشاري.

كان دور الانكشاريين، وهم ببساطة قوة احتلال، يقتصر على القيام بحملات نهب دورية، تحت ذريعة جبي الضرائب. كل قرية وكل قبيلة على حدة كانت مستقلة بذاتها. في المرافئ الكبرى، كان السكان الأصليون والأتراك يتعايشون مع كتلة متباينة من البرجوازيين الصغار والأسرى المنشقِّين من جميع الجنسيات. وكان هؤلاء المنشقُّون أول من بدأ بأعمال القرصنة، وهو قِطاعٌ درَّ الكثير من الأرباح، ولم يكن للبرابرة فيه مشاركة مباشِرة[2]. ولمواجهة أضرار القرصنة، توجَّهت جهود الملوك الإسبان، في مرحلة أولى، نحو الاستيلاء على الموانئ الشمال–أفريقية: كانت طنجة وسبتة ومليلية ووهران تشكِّل معاقل عالية التكلفة ومحدودة الفاعلية. ومن خلالها، كانت تنشأ علاقات سلام أو حرب مع السكان الأصليين؛ كان بعض هؤلاء يكسبون رزقهم في ظل هذه المعاقل. وعلى النقيض، لم يكن قليلاً عدد الإسبان الذين كانوا يهربون منها، وينشقون عن إسبانيا. بعد الفشل في الاستيلاء على الجزائر وتونس، كان لا بد من اتخاذ تدابير أخرى للسيطرة على القرصنة؛ وقد تم تجهيز سفن شراعية، بالاعتماد على دعم مالي تم تخصيصه من عوائد الكنيسة. لكن هذه السفن،

(1) بروديل: «البحر المتوسط...»، 2، ص. 468.

(2) فيشر، غودفري: «أسطورة بلاد البربر: الحرب، والتجارة والقرصنة في شمال أفريقيا (1415–1830)»، أوكسفورد، 1957.

لا من حيث العدد، ولا من حيث سرعتها القليلة، لم تكن كافية لمراقبة مسافة بحرية بذلك الامتداد. ولم تكن الغنائم التي تحصل عليها كافية لسدِّ نفقاتها. وأمام هذه الحقائق، تم اللجوء إلى حلٍّ ثالث، هو الذي سينجح في النهاية: إقامة أبراج دفاعية على طول ساحل المتوسط، مدعومة ببعض القوات المتحركة، التي لم تكن تضمن الكثير من الأمن.

أعطى النزوح الجماعي للغرناطيين دفعة جديدة للقرصنة، التي كانت تمثل وسيلة للعيش، وطريقة للتعبير عن الكراهية للمسيحي. كان تزامن هذا العداء الإسلامي في بلاد البربر مع التوسع التركي في المتوسط هو الذي جعل هذه المشكلة تكتسب طابعا في غاية الخطورة، خلال القرن السادس عشر. وانضمت إلى هذا الخطر مساهمة المنشقِّين الأوروبيين، ومن بينهم الكثير من الإنجليز والفرنسيين والهولنديين، الذين كانوا على اطِّلاع كبير بتقنيات الملاحة الجديدة وصناعة السفن. لم تكن المسألة الدينية تهمُّهم في شيء؛ كانوا بمثابة جمهورية حرَّة لمجموعة من المغامرين، مثل القراصنة الذين استوطنوا بجزر الأنتيل الصغرى Pequeñas Antillas التي كانت آنذاك أرضاً محايدة، ولم يكن وضع السواحل البربرية يختلف كثيراً عن وضع الأراضي المحايدة؛ فقد كان ممثِّلو السلطة النظرية للسلطان يتركون للقراصنة مطلق الحرية في التصرف، مقابل حصة من الغنيمة التي كانت تتمثل، بشكل أساسي، في الأسرى الذين كانوا يوفِّرون اليد العاملة، ويُستعمَلون لاحقاً للمطالبة بفديات باهظة.

لم يكن الموريسكيون يجهلون أوضاع المعيشة بأفريقيا، ولعل عدداً غير قليل من الأثرياء والأعيان كان سيفضِّل الاستقرار بأي بلد مسيحي يقبل باستقباله. لكن الجمهور ربما كان يمجِّد فكرة العيش في بلد يستطيع فيه ممارسة الإسلام بِحُرِّية. غير أن الواقع، لاحقاً، سيجعلهم يفتحون أعينهم، وسيهيئ لهم الكثير من خيبات الأمل القاسية، وإن كان ذلك بشكل متفاوت. كانت أشكال

الاستقبال مختلفة إلى حد كبير، وتذهب ما بين أكثرها ودية إلى أقلها إنسانية.

لم يكن المغرب، الذي كان شبه منعزل عن العالم الخارجي، شريكاً في تلك التغيرات الكبرى والتطورات التي كانت تعرفها أوروبا آنذاك. منذ تاريخ مبكر، كان الأندلسيون قد أسسوا بورجوازية حضرية، اتخذ منها السلاطنة العديد من المساعدين البارزين. عرف القرن السادس عشر أكبر تدفق للمهاجرين، كان من بينهم عدد غير قليل من المنشقِّين. ومعهم، تسرَّبت إلى المغرب بعض آثار وبقايا التقنية الغربية، كانت كافية لتجعل مسافةً بين المغرب وبلدان أفريقيا السوداء الناشئة بمنطقة السودان، على الأقل بحجم تلك التي كانت موجودة بين المغرب وأوروبا. في سنة 1591م، قام جيش من المرتزقة، بمشاركة واسعة للمنشقِّين الإسبان، بحملة عسكرية عبر الصحراء، إلى غاية طومبوكتو[1].

كان أغلب الموريسكيين الذين وصلوا إلى المغرب في سنة 1610م من الأندلسيين والقشتاليين والإكستريميين. وقد وصلوا في وقت كانت الإمبراطورية العجوز تعرف فيه أزمة عميقة؛ في سنة 1602م، على إثر وفاة أحمد الرابع، فاتح السودان، حصلت نزاعات عائلية جعلت أبناءه في حالة مواجَهة. بعد أحداث لا مجال لذكرها هنا، لجأ مولاي الشيخ سابقاً (وهو «مولاي خيكي» Muley Jeque الذي يتحدث عنه التأريخ الإخباري الإسباني)، الذي كان قد هُزِم على يد المولى زيدان، للاختباء في العرائش، ثم بعد ذلك في إسبانيا، حيث حصل على الدعم لمحاربة أخيه، مقابل تسليم العرائش في سنة 1610؛ إلا أن ذلك المتطلّع إلى الحكم توفي بعد ذلك بقليل، ليبقى المولى زيدان، عدو إسبانيا، صاحب السلطة الوحيد. في سنة 1614م، تمكّنت حملة عسكرية من الاستيلاء على ميناء المعمورة، الواقع أيضاً في الساحل الأطلسي، ولكن دون أن يحقّق

(1) حول هذا الحدث العجيب، انظر مقال إ. غارثيا غوميث: «إسبانيون في السودان» («مجلة الغرب»، 1935).

ذلك انخفاضاً ملحوظاً في عمليات القرصنة.

قُدِّر العدد الإجمالي للموريسكيين في المغرب بِـ40,000. وقد استقر معظمهم بالمناطق المجاورة لسبتة، بتطوان، وأماكن أخرى قريبة من مضيق جبل طارق «لاستنشاق هواء إسبانيا». لم يجدوا استقبالا حسنا؛ فقد كان أسلوب لباسهم إسبانياً، وكانوا يتحدثون القشتالية؛ وكانوا يخلطون أسماءهم وألقابهم المسيحية بالعربية؛ أما عقيدتهم الإسلامية فلم تكن تحظى بالكثير من الثقة من قبل السكان المحليين، حتى لأنهم أطلقوا عليهم اسم «مسيحيي قشتالة»، وبالرغم من أن كل ذلك كان بسبب الكراهية، إلا أن بعض الموريسكيين اعترفوا هناك بأنهم كانوا مسيحيين فعلا، واستشهدوا في سبيل ذلك[1].

وقد اتخذ المولى زيدان من بينهم بضعة آلاف من الجنود[2]، لاستعمالهم في الحرب التي كانت دائرة بينه وبين مولاي الشيخ. وعندما هزمه هذا الأخير، اضطر الموريسكيون للهروب عبر الجبال، وهم يحملون أمتعتهم الضئيلة،

---

(1) يؤكد هذا الأمر كابريرا دي كوردوبا Cabrera de Córdoba في كتابه «علاقات...» (6-4-1610): «من المعلوم أنه، في أرض تطوان، قد تمَّ رجم بعض الموريسكيين الذين تعرَّضوا للموت بأشكال عديدة، لأنهم رفضوا الدخول إلى المساجد مع المسلمين». ويثبته روخاس كاساناتي Rojas Casanate: «كما كان يوجد بإسبانيا مسلمون، كان هناك أشخاص طيبون ومسيحيون حقيقيون في بلاد البربر، كما تثبت ذلك أقوالهم وأعمالهم، بمحاولتهم المجيء للعيش مع المسيحيين، حتى وإن أصبحوا بذلك عبيداً، وكما أثبت ذلك الكثيرون بدمهم؛ وتطوان شاهدة على ذلك، فكم من مسيحي أُحرِق حياً لأنه أعلن إيمانه، وكم تمَّ جلدهم إلى أن ماتوا من الضرب أو من أثر المسامير، وقد أحرق الصبيان في العرائش شاباً وهو على قيد الحياة، بعد ألف جلدة، ولم يُعثَر لأثر على عظامه التي لم تحترق جيداً، رغم أنه قد تم البحث عنها بكل حرص» (المصدر المذكور آنفاً، الرواية 4، الفصل 5). وهناك شهادات أخرى لاحقة (رهبان الطائفة الكابوتشينية في سنة 1625. «رواية» جون هاريسون) تؤكد أنه، بين الموريسكيين الأندلسيين الذي طردوا، كان هناك الكثير من المسيحيين الحقيقيين.

(2) ثمانية ألف، حسب تعليقٍ بعث به باوثيلاس Vaucelas إلى هنري الرابع، والذي يوجد في «مصادر غير منشورة لِتاريخ المغرب» (السلسلة 1، الجزء 2، ص. 495)، ولكنه ربما قام بتعداد غير المقاتلين منهم أيضاً. إذ إن روخاس كساناتي لا يتحدث إلا عن ألف وخمسمائة.

ويجرُّون نساءهم وأبناءهم، «ويلعنون بلاد البربر وملوكها، وبصوت عال، كان يمتزج نواحهم بذكرهم لاسم المسيح»[1]. إلا أن وفاة منافس المولى زيدان ستحرِّره من ذلك المأزق. بعد ذلك، سيوجِّه هذا الأخير بعض القوات العسكرية للعرائش، لكن دون أن يتمكن من استرجاعها من يد الإسبان. أولئك الموريسكيون الذين لم يشاركوا في الحرب، اختلطوا بين الساكنة الحضرية لـطنجة وتطوان وشفشاون وفاس ومدن أخرى، وجدوا بها ذكريات مادية وبشرية كثيرة كانت تحدِّثهم عن موطنهم الإسباني. وقد استقرت مجموعة كبيرة منهم عند مصبِّ نهر أبي رقراق، حيث كانت ترتفع مدينتان قديمتان مهدَّمتان تقريبا: سلا في الضفة اليمنى للنهر، والرباط في الضفة اليسرى. كانت هذه الأخيرة قد عرفت حقبة من الازدهار في عهد الموحِّدين، الذين بنوا هناك برجا يشبه إلى حد كبير برج جامع إشبيلية (لا خيرالدا La Giralda)، ألا هو صومعة حسَّان. لكن المدينة آنذاك كانت في حالة جد متدهورة، ولم تكن تضم سوى بضع مئات من البيوت البسيطة، يحيط بها جدار متداع وقصبة أو قلعة على الحال نفسه أيضاً. بينما كانت الرباط تمثل المدينة العسكرية، كان لِسلا، في المقابل، طابع ديني، تستمِدُّه من وليِّها الصالح، العياشي.

وقد عرفت هذه المدينة المزدوجة نشاطاً وشهرةً على إثر وصول الموريسكيين الذين أسَّسوا بها، لمدة طويلة، ما يشبه جمهورية حرَّة للقراصنة. نعرف جيداً تلك التَّقلبات التي مرَّت بها بفضل عدد من الدِّراسات المفردة التي وضَّحت تقريباً جميع جوانب هذا الفصل التاريخي، وهو الأكثر غرابة، ربما، بين جميع فصول الشتات الموريسكي[2]. كان أول الوافدين أهل أورناتشوس، ونعرف

(1) روخاس كاساناتي، المصدر المذكور آنفا.

(2) من بين هذه الدراسات، هناك اثنتين جديرتين بالذكر: «قراصنة سلا» لروجر كواندرو Roger Coindreau (باريس، 1948، 240 صفحة)، و«جمهورية الرباط الأندلسية في القرن السابع عشر»، لغيجيرمو غوثالبيس بوستو Guillermo Gozálbes Busto («دفاتر المكتبة الإسبانية بتطوان»)، =

أن أهل هذه البلدة كانوا يشكِّلون مجموعة جد متماسكة، جريئة وثابتة على معتقدها الإسلامي. كانوا قد ركبوا البحر من إشبيلية، ونزلوا بسبتة، ثم استقرُّوا بتطوان. وقد أراد السلطان أن يستفيد من مهاراتهم الحربية بوضعهم في الحدود الجنوبية للمغرب بِدرعة، إلا أنهم، كانوا غير راضين عن ذلك، فانشقوا عليه واستقروا بالرباط سلا، وكان عددهم حوالي ثلاثة آلاف. كان عدد الأندلسيين أكبر، ربما عشرة آلاف (بينهم موريسكيون من منطقة الأندلس، وبعض الإكستريميين، وآخرون من مناطق أخرى). ويبدو أن العلاقة بين المجموعتين لم تكن جد ودية، ومع ذلك، فقد كان كل من موريسكيي أورناتشوس، ومنطقة الأندلس يلتقون في شعورهم بالتفوق على السكان الأصليين.

عندما سُلِّمت العرائش للقشتاليين، تم الاستيلاء -كما قلنا- على المعمورة، وهو ميناء يقع بوادي سبو، على بعد بضعة كيلوميترات باتجاه الشمال. وبذلك أصبح ميناء الرباط سلا تقريباً الميناء المغربي الوحيد الذي يقع على الساحل الأطلسي. ولذلك، فقد فكَّر السلطان باستعمالها كقاعدة لعمليات القرصنة، وقد شكَّل وفود القراصنة إليها، من مختلف الأصول، وكانوا سابقاً بالمعمورة، دفعة جديدة لهذا المشروع؛ إذ كان بينهم بحَّارة ماهرون وهولنديون ذوو خبرة عالية بصناعة السفن؛ ومع ذلك، فقد كان الأورناتشيون هم من فرضوا

= العدد 9-10، ديسمبر / كانون الأول 1974، 464 صفحة). هذا المؤلَّف الأخير، مدفوعاً بوطنية جديرة بالثناء، يعترف بأن الفكرة الأساسية لعمله هي «محو تلك الجملة النمطية التي تصنفهم بِـ «قراصنة سلا»»، مطالباً بالاعتراف معنوياً واجتماعيا بموريسكيينا». وهو يعتقد أنه ينبغي، من الأفضل، مقارنتهم بالجمهوريات البحرية الإيطالية. وإذا ما أمعنا النظر، لا يوجد أي تناقض بين هذين الجزمين. فلقد شكَّلوا جمهورية بحرية تشبه جمهوريتي جنوة وراغوسا (مع الاختلافات الموجودة)، ويبدو أنه لا يمكن إنكار أن موردهم الرئيس كان هو القرصنة. توجد الكثير من الوثائق حول موريسكيي سلا، مرفقة بمقدمة نقدية في الجزء الثالث، السلسلة الأولى، من «مصادر غير منشورة لتاريخ المغرب»، ص. 187 وما يليها.

هيمنتهم على الآخرين، بفضل تماسكهم الكبير وحيويتهم البالغة، كما تفوقوا من قبل على الأندلسيين، رغم قلة عددهم. خلال المرحلة الأولى لنشاطهم، كانوا يعترفون بسلطة القائد الذي كان يعيِّنه السلطان، وكانوا يؤدون له عشرة في المئة من الغنائم، إلى غاية سنة 1626، وهي السنة التي قتلوا فيها القائد وأعلنوا استقلالهم.

قدِم الموريسكيون والمنشقُّون من كل حدب وصوب، وقد اشتمُّوا رائحة الثروات التي كانت تتدفق على سلا. وعرفت صناعة السفن دفعة قوية؛ وزرعت السفن السريعة، المصنوعة من الخشب المحلي والمزوَّدة بالأشرعة والمعدات الهولندية الرعبَ حتى على مشارف إيسلاندا. كان أسطول سلا يضم، في أيام عزِّه، نحو أربعين سفينة، كانت على إثر حملاتها تجلب معها، بالإضافة إلى الأسرى، الكثير من السِّلع التي كانت تخلق نشاطاً تجاريا كثيفا مع الخارج وتنتج حقوقا جمركية مرتفعة. ولربما كانت قيمتها المرتفعة تفسِّر، جزئياً، تلك الصراعات التي اندلعت حول جمهورية القراصنة تلك. أكثر منها القلاع التي بُنِيت على عجل، ما كان يحمي تلك المدينة من الهجمات الخارجية هو الوصول الصعب إلى مينائها؛ إذ لم يكن يستطيع قيادة السفن عبره إلا أكثر الربابنة مهارة، نظراً لقلة عمق مياه النهر.

لقد تدهور وضع سلا، بالأحرى، بسبب انشقاقاتها الداخلية. كان الأندلسيون غير راضين عن سيطرة الأورناتشيين؛ وقد وصل هذا الأمر إلى حدِّ صراع مفتوح انتهى بتوقيع اتفاقية، نصَّت على توزيع المناصب الستة عشر للديوان أو السلطة التنفيذية بالتساوي، وكذلك العوائد التي تدرُّها الغنائم والرسوم الجمركية. إلا أن هذه الاتفاقية كانت هشَّة؛ وفي سنة 1636م، حدثت من جديد صراعات داخلية، زادها تعقيداً تدخُّل أحد أولياء هذه المدينة، سيدي العياشي، الذي كان يدَّعي أنه يمثل السلطان، غير أن غايته الوحيدة كانت

هي الحصول على جزء من الأرباح؛ وقد حصل في سنة 1637م على دعم من الأسطول الإنجليزي الذي قام بقصف القصبة. ظل نشاط القراصنة مزدهرا، إلا أن استقلالية الجمهورية الأورناتشية، وقد أضعفتها كثرة الأعداء، كانت تتدهور شيئاً فشيئاً؛ وكان نفوذ الأولياء، وهم ممثلو مسلمي البلد الأصليين، يزداد أكثر فأكثر، إلى أن اختفت الجمهورية المستقلة في سنة 1668م، لتصبح سلا جزءاً من المملكة المغربية.

هذه الأوضاع الصعبة تفسِّر تلك المحاولات التي قام بها موريسكيو سلا من أجل الوصول إلى اتفاق مع ملك إسبانيا. وقد تجسَّدت المحاولة الأولى في مشروع اتفاقية قُدِّم، على ما يبدو[1]، في سنة 1631م، حيث نقل الأورناتشيون هذا المشروع إلى الملك بواسطة دوق مدينة سيدونيا بصفته القائد العام للمحيط الأطلسي. وقد عبَّروا في تلك الوثيقة عن الكراهية التي كانوا يكنُّونها لسيدي محمد، وللعرب الذين كانوا ينعتونهم بالنَّصارى ولِملك المغرب «الذي لو أتيحت له الفرصة، لقضى عليهم». واقترحوا ما يلي: «نظراً للحب الكبير الذي كانوا يكِنُّونه لإسبانيا، إذ منذ خروجهم منها، وهم يتحسَّرون عليها»، تسليم المدينة إلى فيليبي الرابع، بالشروط الآتية:

أن يسمح لهم بالعودة إلى أورناتشوس، مع استعدادهم لإعطاء تعويضات للساكنة التي حلت محلهم.

أن تكون السلطات المحلية من أبنائهم، «حتى لا تتكرر الاعتداءات التي عانوا منها في وقت سابق».

ألاَّ يكون بينهم مسيحيون قدامى، باستثناء القساوسة والرهبان اللازمين

(1) تم نشر مشروع هذه الاتفاقية من قِبَل ج. س. كولان: «مشروع اتفاقيةٍ بين موريسكيي قصبة الرباط وملك إسبانيا في سنة 1631م»، مجلة هسبيريس، الجزء 52، 1995، ص. 17-26، نقلا عن مخطوط بالمكتبة الوطنية لباريس. ويقول الكاتب إن المخطوط غير مؤرخ، وإن أحد العناوين لاحقاً يؤرخه في سنة 1631م.

لتلقينهم، وخلال عشرين عاماً، ألاَّ تعاقب محكمة التفتيش أولئك الذين ولدوا في بلاد البربر وليسوا على دراية بالدين الكاثوليكي.

أن تُحفظ لهم الامتيازات القديمة التي كانوا يتمتعون بها، دون التمييز بينهم وبين باقي المقطعين فيما يتعلق بالضرائب. وأن تحترم ممتلكاتهم، وأن تمنح لهم عقود بذلك، وينبغي أن تعطى الضمانات نفسها لباقي الأندلسيين الذين يرغبون في العودة، «لأن الكثير من الذين يوجدون بتطوان والجزائر، إذا ما علموا بأنه سيسمح لهم بالعودة مع ضمان حقوقهم، فإنهم سيفعلون».

ولإثبات إخلاصهم المسيحي، كانوا سيرسلون معلومات يؤكدها الأسرى المسيحيون الذين رأوا كيف استشهد ومات كثير من الموريسكيين في سبيل العقيدة المسيحية.

كانوا مستعدِّين للتبرع بالسفن التي كانوا يستعملونها للقرصنة لجلالته بعد أن ينزلوا بها في إشبيلية. وكانوا يطالبون بإعادة أبنائهم إليهم، الذين كانوا قد أُخِذوا منهم على إثر الترحيل.

كما أنهم عرضوا تسليم قلعة سلا بمدافعها الـ68، الأمر الذي لم يكن يستدعي سوى إرسال سريَّة من الجنود مؤلفة من مئة رجل. وكانوا على استعداد لتسليم المراسلات التي كانوا يتبادلونها مع ملك إنجلترا، «حيث ذهب كمبعوث لهم كل من لوبيث دي ثابار López de Zapar، الذي كان كاتب أورناتشوس، ومحمَّد دي كالبيخو Mahamet de Calvijo، وهو موريسكي من أوبيدا، وقد ناقش معهما البرلمان الإنجليزي مواضيع مهمة؛ وكذلك الوثائق التي كانت بحوزتهم لأعضاء بلدية أمستردام.

«قبل رحيلهم، كانوا سيقومون بانتهاب الحي اليهودي، وهو حي جد ثري، ولذلك الغرض، كانوا سينتظرون وصول قوافل وسفن يهود الفلاندرز التي كانت في غاية الأهمية، وكل ذلك سيسلِّمونه لجلالته؛ وكذلك باقي

ممتلكات التجار الهولنديين والفرنسيين التي كانت، بالعادة، مهمة». ومقابل هذه الغنائم والسفن، كان على الملك أن يدفع لهم 200 بيزو من الذهب. كان الموقِّعون على هذه الوثيقة أربعة من الأورناتشيين البارزين، يحملون، كما جرت العادة، أسماء مسيحية وعربية في ذات الآن: محمَّد بن عبد القادر Mahamet ben Abdelkader، حاكم القصبة؛ والقائد بشير ابراهيم دي بارغاس Bexer Brahin de Bargas؛ والكاتبان محمد بلانكو Muhamet Blanco وموسى سانتياغو Musa Santiago.

ما الذي ينبغي أن نعتقده بشأن هذه الوثيقة الغريبة، وصحَّتُها، على ما يبدو، لا تقبل الشك؟ هل كان الموريسكيون حقاً يحنُّون إلى إسبانيا وكانوا مستعدين للعيش فيها كمسيحيين، أم أن الأمر ببساطة كان تجلياً لموقف انتهازي أمام الظرف الصعب الذي وضعهم فيه أعداؤهم؟ بلا شك، هناك شيء من الحقيقة في الفرضيتين معا. كان بعض الموريسكيين يرغب في العودة بأي ثمن، بما في ذلك التظاهر بعقيدة دينية لم تكن الأغلبية مؤمنة بها. ضمن «مصادر غير منشورة لتاريخ المغرب «Sources inédites de l'Histoire du Maroc، توجد رسالة عجيبة يوجِّهها السيد خورخي ماسكاريناس Jorge Mascarenhas إلى فيليب الثالث في 4 من فبراير / شباط سنة 1619م؛ ويروي فيها اللقاء الذي تم بينه وبين طاقم فرقاطة سلاوية؛ وقد كان معظم أفراده من سانلوكار Sanlúcar، وقاديس Cádiz، وجيرينا Llerena، وأورناتشوسHornachos، ويقول: «من بينهم تعرَّفت على شخص كان يعمل جنديا عندما كنت أنا في السفينة مع دون لويس فاخاردو Don Luis Fajardo ؛ وقد أخبرني عن المكان، وعن مدخل الميناء وعن الناس الموجودين بالقصبة؛ وقال لي: إن عددهم يناهز 400 رجل؛ وأعتقد أنهم أقل من ذلك بكثير، وعندما سألته هل مازالوا يتذكرون إسبانيا، قال لي، والدموع بعينيه، بأنه مسيحي وبأنه واثق من أن الله سيكتب

له أن يموت بإسبانيا»[1].

لا نعرف كيف تمَّ استقبال مشروع الاتفاقية ذاك من قبل الحكومة؛ لكن كولين يقول إن هناك دلائل تشير إلى أنه قد أُخضِع لموافقة البابا. ومن البديهي، وباعتبار الكيفية التي كان قد صيغ بها، أن إمكانية القبول بذلك المشروع كانت ضئيلة. إلا أن المفاوضات لم تتوقف؛ في نهاية سنة 1636م، سيقوم دوق مدينة سيدونيا بكتابة الأخبار التي كانت تَردُه عن سلا: «إن أولئك الذين كانوا على استعداد لخدمة جلالته» قد طُرِدوا من القصبة، وتم تعويضهم بآخرين «لا نعرفهم جيداً، وعليه فإننا نبحث عن السُّبل الملائمة لكي نصل إليهم ونعرف نواياهم». ولذلك الغرض، عمل الدوق على إقناع بعض الرهبان من «طائفة الرحمة» La Merced، كانوا متوجِّهين إلى تطوان لافتداء الأسرى، بأن يواصلوا طريقهم إلى سلا لاستئناف المفاوضات السرِّية[2]. لكن هذه المفاوضات لم تُسفِر عن أية نتيجة محدَّدة، ولذلك قام الأورناتشيون، في سنة 1640م بتوجيه عروض أخرى إلى ملك إنجلترا.

ابتداءً من هذه اللحظة، بدأت الجمهورية السلاوية، التي كانت ضحية لشِقاقاتها الداخلية، تفقد استقلالها شيئاً فشيئاً؛ ولمدة سنوات، خضع موريسكيوها ليسطرة الدلائيين، وهم بربر وادي ملوية العليا، ولم يتحرَّروا من نيرهم إلا ليقعوا تحت سيطرة السلطان مولاي الرشيد. بعد هذا التاريخ (1668م)، لم تكن سلا قد أصبحت سوى منطقة خاضعة للإمبراطورية المغربية. أما عمليات القرصنة، وإن كانت قد استمرت، فإنها لم تكن بالقوة التي كانت عليها سابقاً. وتفرَّق الكثير من الأورناتشيين على مدن مغربية أخرى، وشيئاً فشيئاً، بدأوا يفقدون ذلك الوعي بانتمائهم الأصلي، وإن كانت بعض

(1) «مصادر غير منشورة...»، السلسلة 1، III، 49.

(2) أ. ع. س.، الدولة، إسبانيا، 2,658، تقرير 11 من سبتمبر / أيلول سنة 1636.

الألقاب مثل كارّاسكو Carrasco، وبالومينو Palomino، وبلانكو Blanco، وبيريث Pérez، ورودريغيث Rodríguez، ومدينة Medina، وطوليدانو Toledano... ما زالت شاهدة على وجود تلك السلالة.

عدد كبير من الموريسكيين، البلنسيين على وجه الخصوص، كانوا قد توجهوا نحو سواحل الجزائر، وكان هؤلاء الأسوأ حظاً على الإطلاق. المصير نفسه لقيه أولئك الذي نزلوا في المناطق المجاورة لوهران وقرب مليلية، حيث وجدوا قبائل بربرية قامت بانتهابهم وعاملتهم بلا رحمة. وقد قام الأب فونسيكا بجمع روايات أولئك الذين بقوا منهم على قيد الحياة، ومع أنه يجزم بأن الرُّبع منهم فقط هو الذي استطاع النجاة، وهو أمر مبالَغ فيه بالتأكيد، إلا أن ما لا يقبل الشك، هو أن خسائرهم كانت كبيرة، ومعاناتهم عظيمة. ورواية «أحد (الموريسكيين) البارزين، من بني الوزير Benaguacil، يُدعى لورينثو بيدرالبي Lorenzo Pedralvi، تقشعرُّ لها الأبدان. ويبدأ بالإشارة إلى الفرق الكبير بين أولئك الذين أبحروا على متن السفن الحربية الملكية، والذين لقوا معاملة جيدة، وأولئك الذين وضعوا ثقتهم في أصحاب السفن الخاصةً؛ وكان هو قد أبحر في سفينة لشخصٍ من بلدة بني عروس Vinaroz. وقد أبحروا إلى غاية رأس بالوس Cabo de Palos، حيث تجمَّعت، في المجمل، ثلاثون سفينة؛ وهناك باغتتهم عاصفة ألقت بثلاث سفن شراعية فرنسية بين الصخور؛ وقدِمت سفن أخرى من كارتاخينا لإنقاذ من نجا من الغارقين؛ ثم نزلوا من السفن وقضوا بضعة أيام في أكواخ مرتجلة إلى أن هدأت العاصفة. فاستأنفوا الرحلة إلى أن نزلوا بشرق وهران؛ وخرج عليهم 300 فارس من الأعراب (البدو)، ورغم أنهم لم يكونوا مسلَّحين، فقد تمكنوا من الدفاع عن أنفسهم بالحجارة، وصدِّ ذلك العدوان. إلا أنهم أدركوا أن ذلك الحادث لم يكن سوى بداية محنتهم. ولذلك قام الكثير منهم بِحَفر حُفرٍ لدفن أموالهم بها، تحسُّبا

لما سيحدث لاحقاً بالفعل؛ فقد هجم عليهم ستة آلاف أعرابي هجمة رجل واحد، وقد اجتذبتهم الغنائم، وفي هذه الحالة آثروا عدم الدفاع عن أنفسهم، فجرَّدوهم من كل شيء، حتى الملابس التي باعها البدو بعد ذلك بأثمان بخسة في وهران. وصلوا إلى مستغانم وقد أنهكهم الجوع والبرد؛ وهناك انضم إليهم آخرون كانوا قد وصلوا قبل ذلك وتابعوا معاً مسيرتهم نحو الجزائر، مواجهين شدائد كثيرة في طريقهم؛ فقد كانت المؤونة ضئيلة، وتلك التي كانت تُعرَض عليهم، كان سعرها مرتفعاً، وكانوا قد فقدوا تقريباً جميع ما يملكون من مال. فقضوا أياماً يأكلون الأعشاب في الأرياف كالدواب، «وعندما كانوا يعثرون على البلوط، كانوا يشعرون أنهم محظوظون لذلك». كان ذلك الطابور البئيس يتقلص بسرعة، لأن الكثيرين كانوا يموتون، في حين، كان آخرون يفضِّلون البقاء في أي مكان. وتمكَّن أكثرهم حظاً من الوصول إلى ضواحي مدينة الجزائر، إلا أن لورينثو يؤكد أنه الوحيد الذي استطاع الوصول إلى المدينة[1].

هذه الرواية يمكن أن تكون صحيحة في الجوهر، ولكن ينبغي ألا تؤخذ كنموذج؛ ذلك أن هناك رحلات أخرى لم تعرف هذا المصير السيئ؛ فهناك من توجَّه منهم مباشرة إلى ميناء الجزائر ولم يمرَّ بأية مشاكل. وقد وصل أهل إيلدا Elda ونوبيلدا Novelda سالمين بكل ممتلكاتهم، لأن دوق هاتين البلدتين وسيدهم الإقطاعي كان قد اصطحبهم في رحلتهم، ولم يتركهم إلا وهم داخل

(1) المصدر المذكور آنفاً، ج، الفصل 11. لعل عقلية الكاتب، وأيضاً عقلية ذلك الذي أخبره بهذه الرواية هي التي أثَّرت في طابعها المتشائم. فعلى ما يبدو، كان هذا الأخير قد مرَّ بتجربة سيئة في الجزائر، «وهو يعاين طريقة عيش أولئك الأشخاص، البربرية والوحشية...بوجه خاص، كان يستنكر أن يرى كيف كان الأزواج يطلِّقون، بكل سهولة، نساء قضوا معهم سنوات طويلة، حتى وهنَّ حوامل. وكان يُغضِبه إلى حدٍّ كبير ذلك الذنب الشنيع الذي لا يمكن تسميته (اللواط) والذي كان يراه يمارَس جِهارا، وبدأ يفكر كيف بوسع شريعة تسمح بذلك أن تكون شريعة جيدة». وبعد أن نصحه أحد رهبان طائفة الرحمة، ذهب إلى البندقية، وحصل هناك على شهادة المسيحية من السفير الإسباني، وبعد ذلك انتقل إلى روما لكي يعيش كمسيحي، كما يؤكد الأب فونسيكا.

حدود مستغانم وتلمسان، تحت حماية السلطة التركية وبعيداً عن البدو؛ ثم إن هؤلاء أيضاً لم يُبدوا نفس المعاملة اللاإنسانية دائماً؛ والأب فونسيكا نفسه يحكي كيف أن أحد أولياء بجاية قام بتوبيخ أولئك الذين قاموا بانتهاب مجموعة من الغارقين، وأرغمهم على أن يردُّوا لهم أمتعتهم.

توجد شهادة شبه رسمية تثبت أن ذعر أوائل الموريسكيين الذين وصلوا إلى هناك كان مبرَّرا إلى حدٍّ كبير؛ وينقلها إلينا كابريرا دي كوردوبا في تقاريره، المؤرخة بتاريخ مجلس 20 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1609م: «لقد كتب كونت أغيلار Conde de Aguilar، جنرال وهران، قائلاً إن عدد الموريسكيين الذين ظلوا بتلك المنطقة كان كبيراً، بسبب تخوفهم من الأعراب إذا ما توغَّلوا في الداخل؛ لأنهم كانوا يسرقونهم ويسيئون معاملتهم، ويأخذون منهم نساءهم، وبذلك كانوا يموتون من الجوع أو من جرَّاء مصائب أخرى، وبأن عشرين من الوجهاء الذين كانوا قد قدموا من بلنسية جاؤوا إليه مؤكدين أنهم مسيحيون، وأنهم لم يعرفوا الحق إلا بعد ما شاهدوا التصرفات الشنيعة التي كان يقوم بها مسلمو ذلك البلد، وأنهم يريدون أن يموتوا وهم على الدين المسيحي، وأنهم لن ينصرفوا حتى ولو أمر بقتلهم. ولقد تم وضعهم بالسجن، بانتظار التعليمات التي ستصلنا بشأنهم». تتكرَّر هنا مسألة الإحباط النمطية التي سيطرت على الموريسكيين (وقد يكون لديها هنا عمق من الواقعية) عندما رأوا تصرف إخوانهم في الدين، وهو إحباط قد يكون أدَّى بالبعض إلى أزمة مع معتقدهم السابق.

رغم أن أغلبية الذين وصلوا إلى السواحل الجزائرية كانوا من أصل بلنسي، إلا أن هناك مجموعات قد وصلت لاحقاً من مناطق أخرى، وإن كانت قد حرصت على العبور مباشرةً إلى العاصمة. هذا ما تفيده الرسالة النادرة للمحامي مولينا، التي نقلها خانير Janer (الملحق 132): «وهكذا، جئنا جميعاً، نحن أهل

تروخيجو، إلى مدينة الجزائر هذه، حيث كان يقيم معظم الذين خرجوا من إكستريمادورا، لامانتشا وأراغون». انتهى المطاف بمعظمهم بالتمركز في تلك المدينة، التي كانت تُذكِّرهم ببلنسية نظراً لجمال ضواحيها التي كانت تغطّيها البساتين. وهناك وجدوا الكثير من أبناء بلدهم الذين كانوا قد وصلوا فرادى وجماعات في القرن الماضي. ديغو دي أيدو Diego de Haedo، صاحب كتاب «توبوغرافيا وتاريخ الجزائر العام» Topografía e historia general de Argel، وهو من أطرف الكتب في أدبنا التاريخي، يزوِّدنا بأخبار عجيبة عن وضع هذه المدينة قبيل وصول الموريسكيين المطرودين إليها[1]. ويقدِّر هذا الكتاب عددهم بألف عائلة، يصنفها في طبقتين: المدجَّنون، الذين كانوا قدموا من الأقاليم القشتالية، والثغريون tagarinos (كلمة ربما مشتقة من ثغر، أي حدود) ويعود أصلهم إلى تاج أراغون؛ وجميعهم كانوا مختلفين عن السكان الأصليين والأتراك ببشرتهم التي كانت أكثر بياضا، وكانوا يزاولون حِرفاً عديدة: كان بينهم حدادون، وخياطون، وبناؤون، وإسكافيون، وصُنَّاع للحرير... كما كان بينهم تجار صغار. وكان البعض الآخر يشتغل بصناعة المعدات الحربية لسفن القرصنة: القربينات، البارود، الملح... إلا أن الصناعات المتعلقة بالقرصنة كانت مهمة المنشقّين أكثر منها حرفة للموريسكيين، وإن كانت قد ازدهرت بقدومهم.

من المؤكد أن أيدو Haedo يُقتّم الألوان وهو يصف الجزائر. وليست فقط الرغبة في استثارة مشاعر القراء بشأن مصير الأسرى المسيحيين، ولا الدوافع الدينية وحدها هي التي حملته على إعطاء صورة مثيرة للاشمئزاز عن مدينة القراصنة تلك، بل كذلك نفور الإنسان الغربي من ممارسات وعادات بعيدة

(1) طبع هذا الكتاب في بلد الوليد، في سنة 1612، لكنه كان قد كُتب في سنة 1605، وأعيد طبعه بمدريد في 1927، في ثلاثة أجزاء.

عنه كل البعد. وبصورة مثيرة للانتباه، كان ذلك هو الانطباع نفسه الذي تولّد لدى الكثير من الموريسكيين الذين كانوا قد رحلوا من هنا. والتصريح الذي قام به أحد هؤلاء، ويدعى دييغو ديَّاث Diego Díaz، وكان مدجّناً من بلدة دايميل Daimiel، يكتسي أهمية بالغة، عندما تمَّت محاكمته من قبل محكمة التفتيش بِكوينكا، على إثر عودته سراً. حسب مختصر ميرثيديس غارثيا أرينال Mercedes García Arenal، فإنه كان يشتغل بالزراعة، ويبلغ السابعة عشرة من العمرعندما تمَّ ترحيله. بعد إقامة قصيرة في بايونا Bayona وسان خوان دي لوث San Juan de Luz، عاد إلى إسبانيا. فألقي عليه القبض وتم ترحيله بحرا من كارتاخينا إلى الجزائر مع كثير من الموريسكيين الآخرين. وتقول: «جاء الأتراك، وأخذوهم إلى المدينة ووضعوهم في الترسانات، وهي بيوت ملكية كبيرة كانت تُحفَظ فيها الأسلحة والذخيرة المدفعية، وهناك قاموا بفحص جميع الذكور وقصِّ جلد عوراتهم». بعد التختين، قدَّموا لهم طعاماً فاخراً، ومن عباءاتهم، صنعوا لهم ملابس إسلامية. وقد عمل مع موريسكيين آخرين ومع أسرى مسيحيين في ترسانة للسفن وفي بناء المرفأ. يؤكد أنه كان ما يزال مسيحياً في السِّر وأن الأمور التي كان يشاهدها في الجزائر كانت تُحدِث في نفسه استغراباً واشمئزازاً كبيرين، لدرجة أنه لو كان يعرفها لما كان قد اعتنق دينه الأصلي. كانت جميع الأمور على عكس إسبانيا: إذ إن الرجال يقومون برفع القميص وإنزال السراويل للتبوُّل؛ والنساء يغطِّين وجوههن؛ ثم إنهم يأكلون وهم جالسون على الأرض. وأكثر ما كان يثير اشمئزازه (كما كان الشأن بالنسبة لأييدو الذي ذكرناه) هو التفشي المفرط للِّواط والشذوذ الجنسي: «كانوا يشترون العبيد الصبيان ليضاجعوهم... يوجد بالجزائر أكثر من ستة آلاف غرناطي مسيحي، ولكن الموريسكيين الأراغونيين والبلنسيين لم يكونوا مسيحيين قط. إن الغرناطيين الذين لديهم أبناء لا يجرؤون على تركهم دون أن

يمسكوا بأيديهم، خوفاً من أن يأخذهم مسلمو الجزائر فيفعلوا بهم الفاحشة». إذا ما تركنا جانباً ما يوجد في هذه التصريحات من مبالغة لاسترضاء محقِّقي محكمة التفتيش، يبقى لدينا مع ذلك الانطباع بأن زرع الموريسكيين في محيط غريب عنهم، ليس فقط لأولئك الذين كانوا في طريقهم إلى التأقلم، وإنما أيضاً لأولئك الذين احتفظوا بعقيدتهم الأصلية، كان يُخفِي لهم تجارب مريرة.

كانت المجموعة الأكثر تكتلاً- والأكثر حظاً أيضاً- هي تلك التي وصلت إلى الأراضي التونسية. وهي كذلك المجموعة التي تُعرَف بشكل أدق، بفضل ثلة من الأعمال البارزة حولها التي تم تجميعها في مجلَّد تحت عنوان «دراسات حول الموريسكيين الأندلسيين بتونس» Etudes sur les moriscos andalous en Tunisie، والتي نحيل إليها أولئك الذين يرغبون في التعمق في هذه المادة، التي ليس بوسعنا هنا سوى أن نقوم بتلخيص لها في بضع صفحات. كما في باقي بلاد البربر. وجد الموريسكيون الذين وصلوا حديثاً إلى تونس كثيراً من إخوانهم الذين كانوا قد سبقوهم، إذ إن الأندلسيين كانوا موجودين بتونس منذ القرن الثالث عشر، على الأقل. كان الكثير من الإشبيليين قد وصلوا إلى هناك، على إثر سقوط مدينتهم في سنة 1248م. كما وصل الكثيرون من الجهة الشرقية؛ وابن خلدون، الذي كان يكتب في القرن الرابع عشر، يقول إنه كان بينهم عائلات مرموقة، للأمراء والعلماء والشعراء والمحاربين. وسيعرف تيار الهجرة تدفُّقا أكبر مرة أخرى ابتداءً من سنة 1492م، باتجاه العاصمة تونس، وصفاقس، وقابس وسوسة. في سنة 1608م، أي قبل الطرد بسنة، وصل شخص يدعى فرناندو دي ليون Fernando de León، برفقة 108 غرناطيين. لكن مثل تلك الموجة المباغتة والعارمة للنازحين الذين وصلوا إلى البلاد في سنة 1609م، لم تكن لها أية سابقة. وقد قُدِّر عددهم بحوالي ثمانين ألف شخص، وهو عدد كبير بالنسبة إلى بلد صغير، ذي ساكنة صغيرة، ربما لم يكن عددها يتجاوز الـ

50,000 حسب تقدير لاثام Latham[1]. بأية حال، يبقى عدد النازحين رقماً كبيراً. كان بينهم بلنسيون وقشتاليون، إلا أن المجموعة الكبرى كان يشكِّلها الأراغونيون. وقد حظوا باستقبال طيِّب من قِبَل الداي التركي عثمان، الذي، بالإضافة إلى تعاطفه مع أبناء دينه، كان يدرك أن إسهامهم سيكون ثميناً لتطوير البلاد. وقد تم تقسيم الوافدين الجدد إلى ثلاث مجموعات:

1. النخبة (العلماء، الأثرياء، أعضاء الهيئات الحضرية...)، وهؤلاء استقروا ببعض أحياء العاصمة، فقد كان يوجد «حي الأندلسيين» و«زقاق الأندلس» في المدينة، قبل وصولهم.

2. البستانيون والصُّناع الصغار، الذين استقروا في مراكز تم إنشاؤها ثم تمديدها، على بعد مسافة قريبة من العاصمة: أريانة، الجديدة، تبوربة، إلخ. حيث واصلوا أنشطتهم التقليدية.

3. القرويون، وكانت هذه المجموعة الأكبر عدداً. وقد تم توطينهم في المناطق الفلاحية الشاغرة، وخاصةً في رأس بون وسهل مجرّدة. وهناك مجموعة أخرى منهم تم إرسالها إلى مناطق كانت معرَّضة لغارات البدو، فأقامت بلداتِها في أماكن مرتفعة ومحصَّنة، أو على أطلال المدن الرومانية: تِستور، مجاز الباب، السلوقية، قلعة الأندلس. في المقابل، في الأماكن الآمنة مثل شبه جزيرة رأس بون، اختلط الوافدون بالمستوطنين القدامى؛ وهذا ما حدث بِسليمان، وقرومبالية، وبِلّي وبلدات أخرى.

ورغم أنه لا توجد دراسات خاصةً حول هذا الموضوع (وسيكون من الأهمية بمكان القيام بها)، يبدو أن الموريسكيين، داخل هذا الخط العام، كانوا

(1) «نحو دراسة عن الهجرات الأندلسية ومكانها في تاريخ تونس»، مقال في «دفاتر تونس» (1957)، ومنقول في «تونس»، ويُبرز مدى الإلمام الكبير لهذا المختص البارز بهذا الموضوع، وهو أستاذ بجامعة مانشيستر. وأجهل إذا ما كان قد نشر عمله الجامع «أندلسيون في بلاد البربر»، الذي يعمل عليه منذ سنوات.

يميلون إلى التّجمع حسب أصولهم الجهوية؛ بمعنى أن البلنسي كان مازال يحس بأنه مختلف عن الغرناطي وعن المدجن القشتالي، حتى وهو في الغربة. كان التخصص المهني أيضاً يشكِّل معياراً للتجمع، وفقاً للعُرف القديم الذي كان يجمِّع التجار والحرفيين في شوارع وأحياء خاصةً. وهو ما حدث في العاصمة وبيزرت، إذ كانت توجد بكل من المدينتين «حومة للأندلس» أو حي للأندلسيين، كان يتمتع ببعض الاستقلالية.

عرف ازدهار الصناعة التقليدية بتونس، وبوتيرة أقل في البلدات المجاورة، دفعة قوية مع قدوم النازحين، إذ إن عدداً كبيراً منهم كان قد وصل ومعه صندوق العدة. كما أنهم عملوا على تحسين تقنية نسيج الحرير بجميع مراحلها، من جمع الشرانق إلى الحياكة، إلى تقوية القماش وصباغته. واكتست صناعة الطاقيات (أو «الشاشيات») أهميةً خاصةً، وما زال هذا القطاع إلى اليوم يحتفظ بالكثير من المصطلحات التقنية ذات الأصل الإسباني، كما أثبت ذلك محمد العنابي[1]. ولعل ازدهار صناعة الطاقيات، التي عرفت أوجها في بلاد البربر، كان السبب وراء تراجعها بطليطلة، التي كانت تصدِّر في القرن السادس عشر كميات كبيرة منها. كان لصناعة الخزف وجودٌ منذ عهد قديم بتونس؛ واقتصرت المساهمة الموريسكية على تجديد الأشكال الزخرفية، التي كانت تعالَج بألوان جذابة. والنماذج الفنية الأندلسية حاضرة أيضاً في زخرفة الأَسقف والتجويفات الجصية والجدران. أما التجديد المعماري الذي عرفته العاصمة بفضل الظرف الاقتصادي الذي كان ملائماً، فقد تجلى من خلال بناء منازل فاخرة، بعضها تضم فناءات من الرخام، ونوافير وبساتين ذات طابع أندلسي واضح.

فيما يتعلق بالتحسينات في المجال الفلاحي، فقد كانت أكثر وضوحاً. كل الذين اهتموا بالبلاد التونسية، مؤرخين وجغرافيين ورحَّالة، أشاروا إلى

(1) تونس، ص. 304–305.

الإسهام الحيوي الكبير الذي مثّله لهذا البلد وصول آلاف الخبراء من القرويين الذين عملوا على تجديد تقنيات الري، وغرسوا أشجار الفاكهة وأعطوا دفعة قوية لبعض الزراعات، وخاصةً فيما يتعلق بالبستنة والحدائق. إلى غاية القرن الثامن عشر، كانت البلدات ذات الأصول الإسبانية ما تزال مزدهرة؛ أما اليوم، فقد تدهورت إلى حدٍّ كبير، والبصمة الإسبانية الموريسكية بها تميل إلى الاندثار، وإن كانت ما تزال قوية في بعض الأماكن مثل تستور، الواقعة في سهل مجردة، والذي يضم أخصب أراضي تونس، وهي أراضٍ كانت تستعمل للرعي أو، في أحسن الأحوال، لزراعة الحبوب المكثفة عند وصول الموريسكيين. فكانوا هم من أدخل الزراعات المسقية في السهول المنخفضة، والزراعات النباتية وزراعة الحبوب في الأراضي البعلية الواقعة في المرتفعات المتوسطة، في حين، تركوا الأراضي الأكثر ارتفاعا للزراعة الغابّية. وهكذا أنشأوا واحة حقيقية وسط البدو، لم تكن تعزلها عنهم سوى أسوار المدينة، وإن كانت أبوابها مفتوحة للتبادلات التجارية، من خلال السوق الأسبوعي.

إن وعي الموريسكيين بتفرّدهم وتفوقهم سمح لهم بأن يحافظوا نسبياً على إثنيتهم دون اختلاط، وعلى فولكلور هذه المجموعة لفترة طويلة. إلى غاية القرن الثامن عشر، كان الفرق ما يزال واضحاً إلى حدٍّ كبير. وإلى الآن، ما زالت توجد بعض البصمات لثقافتهم، وإن كانت خفيفة. كان زواج الأقارب جد شائع؛ إذ إن أحد الرحالة الفرنسيين يروي أن النساء الموريسكيات كن يفضلن العزوبة على الزواج من البدو. في المقابل، كانت الأفضلية للمنشقّين الإسبان. وإلى اليوم، لا يزال «التونسي الذي ينحدر من جذور أندلسية يختلف من حيث الهيئة عن السكان الأصليين، من خلال ملامحه ولون بشرته الفاتح»[1]. وقد حافظوا على أنساب مثل كوندي Conde، ولويس Luis، ومينديث

(1) لاتام، المقال المذكور آنفا.

Méndez، وموريسكو Morisco، وبالاو Palau. .. ومع أن استعمال الإسبانية والبلنسية قد اندثر، إلا أنه ما تزال هناك العديد من التفاصيل الملموسة والتقاليد التي تذكِّر بهذا الأصل؛ فهناك مطبخ خاص من أصل أندلسي، يتضمن وصفات لأطباق لحم تعتمد على الكثير من التوابل (وقد يكون الموريسكيون من أدخل الزعفران إلى تونس)، وأنواع من المربَّى المصنوع من الدقيق والعسل أو السكر. أما واجهات مساكنهم فتذكِّر بالفن المدجَّن الأراغوني، كما تذكِّر الصوامع المتوَّجة بأشكال مخروطية بأبراج طليطلة وبورغوس. بِتستور، وهي أكثر بلدة حافظت على عراقة ذلك الأصل، كانت للمنازل نوافذ تطلُّ على الشارع، وهو أمر غريب آنذاك في بلد إسلامي. ولعل من أغرب الخاصيات التي تتميز بها منازلهم هي تزيين بعض أبوابها بمسامير تشكِّل رسوما صليبية الشكل. ويصف أحد الرحَّالة، حوالي سنة 1720م، أولئك الذين ينحدرون من أصول موريسكية بأنهم «أكثر تمدناً وأدباً من باقي السكان»، وإن كانوا أيضاً «متعجرفين، صارمين ويحبون المجد». ويبدو أن هذا الأمر ما يزال إلى الآن موضوعاً للتنكيت. وحتى الحكومة نفسها اعترفت بخصوصية هذه المجموعة، فإلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، كان هناك شيخ للأندلسيين، لديه سلطة معينة عليهم، وكان يقوم بدور الوسيط بينهم وبين الشيوخ. في النصف الأول من القرن السابع عشر، وكان يتقلد هذا المنصب مصطفى قردناس (أو كارديناس)، ويعود أصله إلى عائلة من بايثا Baeza.

ورغم الطبيعة المنغلقة لهذه المجموعة، إلا أن بعض عاداتها قد انتقلت إلى باقي السكان. إذ إنه، بطريقة أخرى، لا يمكننا أن نفسِّر، مثلاً، كيف أن الأقسام الأربعة لأوراق اللعب بتونس تسمَّى على التوالي، دنانير Oros، باستون Bastos (العصي)، إسباتا Espadas (السيوف) وكوب Copas (الكؤوس).

وهناك دليل آخر على أن تأثيرهم في بعض المجالات أصبح على الصعيد

الوطني، فما كان يسمَّى بينهم بـ «أمين السواسة» ظل إلى أواخر القرن التاسع عشر، الأمين الذي يسيِّر الحياة الاقتصادية والمِهنية لِقطاع التجارة. بين آلاف الوثائق القانونية التجارية لأرشيف القنصلية الفرنسية بتونس، التي يعود أول تواريخها إلى سنة 1582م، وجد إيبالثا Epalza 246 وثيقة تتعلق بالموريسكيين، توضح أنشطتهم المهنية وكذلك مستوياتهم التعليمية، فقد تبين أن مستوى التعليم بينهم كان أعلى من مستوى باقي المسلمين[1]. وقد ظل بعضهم يوقِّعون بحروف لاتينية بعد الترحيل بسنوات عديدة. ويبدو أن الحقبة اللامعة تصل إلى غاية سنة 1560م. إذ إن النصف الثاني من القرن يمثِّل مرحلة من الركود. فالسلطات لم تكن تساندهم، في حين أصبحت الضرائب المفروضة عليهم جد مجحفة. في القرن الثامن عشر، كانت هذه المجموعة قد أصبحت مهددة بالتفكك والانصهار، باستثناء بعض الأماكن التي كانوا يشكِّلون فيها أغلبية متماسكة، مثل بلدة تستور الآنفة الذكر، وقد قام بدراسة حول جامعها الكبير أكبر مختص في المعمار الشمال-أفريقي، ج. مارسي G. Marçais. وتشابهُه مع المعالم العربية والمدجَّنة لشبه جزيرتنا واضح للعيان، حتى لغير المختصِّين.

لقد دُرِست أيضاً بعض الملامح الثقافية الروحية للموريسكيين المهاجرين وتم التعريف بها. وفي هذا الصَّدد، تعتبر الدراسة الجميلة التي قام بها أوليبر أسين Oliver Asín بعنوان «موريسكيٌّ من تونس معجبٌ بِلوبي[2]» Un morisco de Túnez admirador de Lope أحدَ المراجع الكلاسيكية[3]. ورغم أنهم كانوا يعيشون داخل وسط عربي إسلامي، إلا أنهم واصلوا كتابة الأدب باللغة الألخاميدية، لأن معظمهم كانوا يتكلمون الإسبانية، ولم تكن لديهم القدرة

(1) ميغيل دي إيبالثا: «موريسكيون وأندلسيون في تونس خلال القرن السابع عشر» («الأندلس»، 1969).

(2) يقصد الشاعر الإسباني المعروف لوبي دي بيغا. (المترجم)

(3) نشر في مجلة «الأندلس»، 1933 ثم مرة أخرى في نسخته الفرنسية، في «تونس»، ص. 205-239.

على الكتابة بالعربية بدقة وطلاقة. ويذكُر أوليبر أسين، ضمن كُتَّاب آخرين، عبد الكريم بن علي بيريث Abd al–Karim Ben Alí Pérez، الذي كتب في سنة 1615م كتاباً للدفاع عن الإسلام، يشمل –وهو أمر مفهوم للغاية– قدحاً لاذعاً لمحكمة التفتيش وأعضائها؛ كما يذكر الموريسكي الطُّليطلي خوان بيريث Juan Pérez الذي أصبح يدعى إبراهيم الطَّيِبلي، بعد استقراره بِتستور؛ والذي كتب شعراً في إطار الجدل الديني، يظهَر من خلاله إلمامه، إلى حدٍّ ما، باللغة اللاتينية ومعرفته بالمؤلفين الكلاسيكيين، وإن كان يميل نحو المدرسة الشعرية النهضوية لقشتالة. وهناك مقطع عجيب لهذا الكاتب، يُثبِت –على ما يبدو– أنه قد اطَّلع على نسخة لدون كيشوت –اليوم مفقودة– سابقة لتلك التي تُعتبر اليوم طبعة أولى[1]. كما يذكر أوليبر أيضاً الشاعر الأراغوني، من بلدة بيجافيليتشي Villafeliche، الحاج محمد روبيو Hache Mehmed Rubio، إلخ. كما أن هناك عدداً لا بأس به من الأعمال المجهولة التي يُحتفَظ بها، ذات مضمون ديني في معظم الحالات، وإن كانت بعضها مستلهمة من الأدب القشتالي؛ وقد كانت قصائد وأشعار غارثيلاسو Garcilaso، وغونغورا Góngora ولوبي Lope متداولةً بين الموريسكيين. حسب أوليبر أسين، كانت تونس بمثابة العاصمة الثقافية لجميع الموريسكيين في بلاد البربر؛ فهناك كانت تُقرأ المؤلفات القادمة من الجزائر، مثل أشعار إبراهيم بولفاد؛ ومن المغرب، مثل كتاب «دفاعٌ ضد الشريعة المسيحية» لمحمد الوزير، وهو موريسكي من باسترانا Pastrana. هذا التفوق الأدبي لتونس هو، بلا شك، انعكاس للاستقبال الطيب وظروف الاستقرار الملائمة التي وجدها الموريسكيون المبدعون هناك.

صحيح أنه ليس جميع جوانب الهجرة الموريسكية إلى بلاد البربر كانت

(1) أوليبر أسين: «دون كيشوت سنة 1604»، مدريد، 1948.

إيجابية؛ فبالإضافة إلى تزايد عمليات القرصنة، تجدر الإشارة إلى أن إحدى المهن التي تكرَّسوا لها (وهي مرتبطة أيضاً بالقرصنة) هي تجارة العبيد؛ وهناك شهادات غير قليلة تشير إلى أنهم كانوا يعامَلون من قِبَلهم أسوأ مما كان يفعل المسلمون الأصليون لذلك البلد، ربما بسبب الحقد الذي كان قد تراكم لدى أولئك الذين طُرِدوا، على الأقل، من الجيل الأول. إلا أن تلك الحركات الجماهرية، إجمالاً، مثلت إثراءً واضحاً لتلك الدول التي كانت تفتقر إلى السكان والتقنية، وهو إثراء لم يتحقق فقط من خلال وفود الموريسكيين، وإنما أيضاً من خلال مجموعات أخرى من أصل إسباني: المنشقون واليهود؛ وهاتان الأخيرتان، كانتا متواجدتين بكثرة أيضاً بتونس، وكانتا تضمَّان عدداً غير قليل ممَّن قدموا من المركز الإسباني– اليهودي الذي كانت تمثله ليورنا آنذاك، التي كانت تنتمي إلى أملاك دوق توسكانا العظيم. في الواقع، كما يقول ل. ب. هارفي L. P. Harvey، كانت تلك حلقةً تتجاوز الحدود الإسبانية الصِّرفة، وتتجلى كمرحلة من مراحل توسع أوروبا[1]. الكاتب نفسه يروي لنا مغامرات أحد هؤلاء المنفيين، ويدعى أحمد بن قاسم الأندلسي، الذي كان يحمل أيضاً لقب بيخارانو Bejarano، ولا بد أنه كان غرناطياً أو بلنسياً، لأنه كان يتكلم العربية منذ حداثة سنِّه؛ ونحو سنة 1599م انتقل إلى المغرب، حيث عمل كاتبا وترجماناً للسلطان مولاي زيدان. وذهب إلى باريس في مهمة دبلوماسية، وإلى هولندا، ربما ليشرف على عملية لشراء السفن؛ كانت له خصومات مع اليهود والمسيحيين؛ أدى فريضة الحج في مكة، وعند عودته استقر بتونس، حيث قام بترجمة كتاب «رسالة حول المدفعية» لإبراهيم بن أحمد، من اللغة الإسبانية إلى العربية.

(1) ل. ب. هارفي: الموريسكي الذي كان ترجمانا للمولى زيدان» («المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية»، 1959).

ومؤلف هذا الكتاب، رغم اسمه العربي، كان إسبانياً غرناطياً، وكنيته ريباس Rivas ؛ وهو أحد الموريسكيين الغرناطيين الذين طُرِدوا من بلدهم نحو سنة 1570م. ومثل الكثير من الموريسكيين الآخرين، أقام بإشبيلية، وتولع بأمور البحار حتى إنه سافر على متن السفن التي كانت تذهب إلى «بلاد الهند». ولا بد أنه تعلَّم فنون المدفعية التي عرضها في ذلك الكتاب خلال تلك الفترة. وعندما طُرِد في سنة 1609م، استُقبِل بحفاوة من قِبَل الداي عثمان بتونس؛ بعد مغامرات قرصنية مختلفة، أُسنِدت إليه قيادة قلعة حلق الوادي La Goleta. ومن المرجح أن يكون قد استعان بكتب المدفعية التي تركها الجنود الإسبان في مدينة تونس بعد إقامتهم بها، لتأليف كتابه، بهدف تعليم جنود المدفعية الذين كانوا هناك، وقد كتبه باللغة الإسبانية، لأنها كانت اللغة المتداولة بين أولئك الجنود.

عندما يشير هارفي إلى المناصب المميَّزة التي حققها هؤلاء الرجال، في الوقت الذي كانوا مغمورين في بلدهم الأصلي، يستنتج أن الموريسكيين قد انتبهوا إلى التفوق الذي تخوِّله لهم معرفتهم التقنية الواسعة التي حصلوا عليها بإسبانيا، على أبناء دينهم من الأفارقة. وهو شأن، على سبيل المثال، المهندس المعماري، خانيرو الأندلسي، وشأن عدد كبير من المنشقِّين.

بطبيعة الحال، لم تكن إقامة 250,000 أو 300,000 موريسكي ومنشق كافية لتغيير معالم فضاء بتلك السعة؛ بتمركز عدد مهم منهم في المنطقة الشمالية الشرقية لتونس، استطاعوا تحقيق تغييرات ملحوظة؛ أما البقية التي تشتَّتت على طول ألفي كيلومتر، بين الرباط وحدود الجزائر وتونس، فلم تكن تشكِّل بذرة كافية لكي تحقِّق لتلك البلدان تعافياً من حالة التخلف تلك، وإذا ماقورنت بأوروبا، كانت في تزايد مستمر. ومع ذلك، نستطيع أن نجزم بأن أداءهم كان أكبر من عددهم؛ كفلاحين وصنَّاع تقليديين ومثقفين وتجار ورجال دولة ساهموا في

حفظ البنى الهشة لتلك البلدان البدائية من التداعي، التي كانت مهددة دائماً بالسياسة المحلية التي ينتهجها السكان الأصليون وبعمليات النهب التي كان يقوم بها البدو. وقد حقَّقوا ذلك لأنهم تجمَّعوا في مراكز حضرية، إذ كانوا يشكِّلون نسبة مهمة في مدن مثل الجزائر وتطوان وفاس وطنجة وتلمسان، وهي مدن كان يتميز بها المسلم ذو الأصل الإسباني عن السكان الأصليين، حتى قبل مجيء الموريسكيين. حول هذه المراكز الحضرية، وبارتباط وثيق مع البرجوازية التي كانت تسكنها (وهي التي كانت تملك معظم الأراضي)، كان الموريسكيون القرويون يزرعون الأرض، كما كان يفعل أجدادهم بإسبانيا.

هذا التكتُّل، بالإضافة إلى الاحتفاظ بذكرى أصولهم، هو ما يفسِّر أن الانصهار، رغم الوقت الذي مضى، لم يكن تاما، وأن عدداً لا بأس به من المنحدرين من أولئك المغرَّبين حافظوا على عاداتهم العائلية الأصلية. ويقول كارو باروخا[1]: «في الواقع، يوجد اليوم في المدن العتيقة لشمال أفريقيا، مسلمون محافظون وصارمون يفتخرون بأصلهم الأندلسي. ولنأخذ تطوان نموذجا. بمجرد ما يتعرَّف شخص أجنبي أو أحد الإسبان الذين يعتريهم شيء من الفضول حول الماضي على شخص من المجتمع التطواني، فإن هذا الأخير يقوم على الفور بإبراز التقاليد التي تدل على أن بعض أفراد العائلة أو السلالة يحتفظون بنمط العيش الذي كان سائداً بين مسلمي شبه الجزيرة الإيبيرية؛ حتى إن بعض العائلات تؤكد أنها كانت تتوفر على مفاتيح المنزل العائلي. الشيء نفسه كان يحدث لبعض الزائرين في القرنين الثامن والتاسع عشر. وقد اهتم أحد الرحالة الإنجليز، من النصف الأول للقرن التاسع عشر، سير آرثور دي كابيل بروك Sir Arthur de Capell Brooke، بالعنصر الإسباني في الساكنة، وقد اعتبره أساسياً وذكر أسماء بعض العائلات المسلمة الأندلسية

(1) المصدر المذكور آنفاً، ص. 254–255.

الموجودة هناك، وأضاف إليها قائمةً بعائلات من الأصل نفسه كانت قد توطَّنت بفاس والرباط. بوسعنا اليوم أن نقدِّم معلومات أكثر دقة: من بين الـ 475 اسما لعائلات تطوانية تضمنَّها كتاب «تاريخ تطوان» لصاحبه الرهوني، هناك 104 منها لا تُذكَر جذورها. و120 تعود إلى عائلات قد اندثرت. وبين العائلات المتبقية، يأتي أهل منطقة الأندلس (جنوب إسبانيا) على رأس القائمة، إذ يشكِّلون حوالي 75 في المئة منها.

وتُرافِقُ هذا الإسهام البشري بَصمةٌ فنية عميقة. ونموذج تطوان ربما يكون الأكثر وضوحاً، لأنها كانت مدينة أندلسيةَ الطابع بامتياز. وعلى إثر طرد سنة 1609م، نشأ حيَّان جديدان لاحتضان المُهجَّرين: حي العيون والطرانكات. وخلال ثلاثين سنة، بُنِيت خمسة مساجد، تحت إشراف شخصية أندلسية بارزة، هي شخصية المعلم الجعيدي؛ وإليه أيضاً يعود الفضل في بناء صومعة جامع العيون الرشيقة. ولم يقتصر تأثير الفن الإسباني الموريسكي على المدن الساحلية فقط؛ إذ توجد بصمته المميزة أيضاً في مدينة شفشاون المختبئة. ويجب ألا نبالغ بشأن هذه المنشآت، لأن الحالة الاقتصادية لمن كانوا آنذاك حديثي العهد بالوصول، وللبلد عموما، لم تكن تسمح بالترف؛ يتعلق الأمر بمساجد لا تتعدى مساحتها 25 متراً، مع زخرفة بسيطة[1]. كان ذلك إسهاماً بسيطاً من شعب مهزوم إلى أرض تأصَّلت فيها جذوره الفنية.

(1) سانتياغو سيباستيان: «العمارة الدينية التطوانية» («الأرشيف الإسباني للفن»، العدد 117، سنة 1957).

الفصل 12

الوجود الموريسكي في إسبانيا بعد الطرد

إن المسألة التي أثارت اهتمام الباحثين هي معرفة إلى أي حدٍّ كانت عملية الترحيل ناجعة؟ والآراء بهذا الخصوص متباينة؛ فالبعض يعتقد أنها كانت فعّالة تماماً، في حين يعتقد آخرون أن أعداداً كبيرة قد تمكّنت من تجنُّبها. وليس الأمر مجرَّد فضول؛ إذ إنه، بحسب الإجابة عن هذا السؤال، بوسعنا أن نعتبر أن الفصل الموريسكي قد انتهى تماماً ما بين 1609- 1614م أو أنه قد استمر —وإن بطريقة سرية ومتستِّرة— في التأثير على الأنثروبولوجيا العِرقية والثقافية لِبلدنا، أو على الأقل، في بعض مناطقها.

لا يوجد أدنى شك فيما يتعلق بالنية الثابتة للحكومة في اجتثاث تلك النبتة «من جذورها»؛ وقد شاهدنا أدلّة كافية على ذلك، وأكثرها قطعية هو اختيار رجل مثل الكونت سالاثار لتلك المهمة، وإبقاؤه في ذلك المنصب. كانت كل الالتماسات والمناشدات تُقابَل بالرَّفض، حتى وإن كانت مدعومة بوساطات قوية. وفشلت مساعي سيِّدات البلاط في إبقاء خيَّاطِيهن الموريسكيين، وهو الأمر الذي أثلج صدر اليسوعي سان خوان دي ريبيرا San Juan de Ribera[1]. وتقريباً كل الإقرارات بالمسيحية باءت بالفشل، وفي المقابل، أولئك الذين كانوا مسجونين من قِبَل محكمة التفتيش، تم إطلاق سراحهم وترحيلهم[2]. ولم تكن هناك رغبة في أن يبقى أي شخص، إن كان جيِّداً أو

(1) بورونات، 2، ص. 709.

(2) هكذا يقول في سيرته الذاتية ابن عبد الرافع، وهو موريسكي طُرِد من إسبانيا ولجأ إلى تونس: «إن ملك الكفّار قد أمر أيضاً بطرد أولئك الذين كانوا بالسجن، وحتى أولئك الذين كانوا سيُعدَمون حرقا» (تونس، ص. 122). =

سيئاً، يمثِّل ذلك العرق بإسبانيا. فقد تقدَّمت مجموعة من الموريسكيين الذين كانوا قد طُرِدوا، رغم أنهم كانوا متزوِّجين من مسيحيات قديمات بِعريضة من روما، أمام الكرسي الرسولي، عن طريق السفير، يطالبون فيها بالسماح لهم بالعودة؛ ولكن الإجابة جاءت بالرَّفض[1].

ومع ذلك، ورغم ذلك العزم الثابت لسلطةٍ مُطلَقة وإدارة فعَّالة، طاردتا بقايا تلك السلالة بلا هوادة، ورغم أنهما قامتا بعمليات ترحيل ثانية وثالثة،

= وبالفعل، لقد مثَّل ذلك التدبير، الذي كان قاسياً على الأغلبية، الحرية والنجاة بالنسبة إلى بعض الموريسكيين، في آخر لحظة. وبالنسبة إلى محكمة صارمة في تطبيق القانون كمحكمة التفتيش، شكَّل ذلك المرسوم الملكي مشكلة عويصة الحل. في الكتاب 586 من قسم «محكمة التفتيش» للأرشيف التاريخي الوطني، توجد عدة ردود للمجلس الأعلى لمحكمة التفتيش على استشارات المحاكم الإقليمية فيما يتعلق بهذه المسألة. ماذا كان يجب أن يُفعَل بشأن الموريسكيين السجناء؟ وكان الرد، في الجوهر، دائماً هو ذاته: يجب ألا يطلق سراحهم بصفة رسمية، ولكن، إذا ما أرادوا الرحيل، فينبغي ألا يُمنَعوا من ذلك. من الناحية المادية، كان عدم إطعام أولئك السجناء يمثِّل مزية لمحكمة التفتيش، التي كانت قد صادرت ممتلكاتهم. وهناك رسالة طريفة للمجلس الأعلى موجَّهة لمحكمة كوينكا، يوبِّخها فيها لأنها «تحتجز حشداً من السجناء الفقراء الذين يأكلون على حساب الدولة، وقد بعثت إليكم أوامر مشددة للتخلص سريعاً من السجناء الموريسكيين» (الكتاب المذكور، الورقة 330).

بعد ذلك بسنوات، سوف تطرح مشكلة أخرى: ماذا يجب أن يُفعَل بشأن الموريسكيين الذين يتم أسرهم خلال عمليات القرصنة؟ في سنة 1615، سوف تشتكي محكمة التفتيش من أنهم لم يكونوا يُسلَّمون إليها، مع أنهم مرتدُّون (ليا: «الموريسكيون...»، ص. 355). إلا أن هذه الحجة سخيفة، لأنهم أصلا طُرِدوا من إسبانيا باعتبارهم «كفارا».

(1) تقول العريضة: «سيدي: إن فرانثيسكو إرِّيرو Francisco Herrero وولده، وأنطون موراليس Antón Morales، وخوان كولاتو Juan Colato، ورودريغو مونتيرو Rodrigo Montero، وفرانثيسكو باربيرو Francisco Barbero، من سكان بلدتي أغيلار Aguilar من بلدة إينيستريجاس Inestrillas، وهم مسيحيون كاثوليكيون مخلصون، ومتزوِّجون من مسيحيات قديمات، كما تثبت ذلك وثائقهم، قد طُرِدوا من إسبانيا لأنهم ينحدرون من مسلمين، ولم تُتح لهم الفرصة للذهاب إلى البلاط وطلب العطف من جلالته، ونحن نلتمس منه بكل تواضع أن يتدخل لكي يتعطَّف بالسماح لهم بالعودة للعيش كما كانوا من قبل، في أرضهم وبين نسائهم وأبنائهم الذين ظلوا هناك». وجاء رد جلالته كما يأتي: «لا تردُّوا على هذه الرسالة، فمِن الأنسب المُضي قُدما في تحقيق ما قد تقرَّر فعله، في سبيل خدمة الرب». (أ. ع. س.، الدولة، روما، سبتمبر / أيلول، 1611م).

ومشَّطتا جميع أنحاء إسبانيا بحثا عن أولئك الذين قد يكونون، ربما، تمكنوا من التستر. لا شك في أن كثيرين قد استطاعوا البقاء، على الأقل، في بعض الأقاليم، والمسؤولون عن عملية الترحيل أنفسهم يعترفون بذلك. فقد كتب كونت سالاثار إلى دوق ليرما في 28 من سبتمبر / أيلول سنة 1612م قائلاً: «لقد بقي منهم الكثير، وخاصةً في الأماكن التي تنقسم إلى عدة مجموعات حيث يحظون فيها بامتيازات[1]، مثل بلاسينثيا Plasencia، وتروخيجو Trujillo وميريدا Mérida وأوكانيا Ocaña وتالابيرا Talavera، ومن المعروف أنه يوجد هناك موريسكيون قدامى يعيشون في حي منفصل، إلا أن الأدلة على ذلك جدُّ متضاربة بقدر ما تتضارب الآراء أيضاً بهذا الشأن، حسب الأماكن».

ولدينا دليل على صحّة هذا الكلام في إحدى المدن المذكورة؛ تالابيرا دي لا راينا Talavera de la Reina. فبهذه المدينة، يتوقّف ذكر صفة الموريسكيين في السِّجلات الكنسية ابتداءً من سنة 1610م. رسمياً، ولم يكن قد ظل لهم أي وجود؛ وإن كانت «ما تزال توجد الكثير من الأسماء العائلية لأشخاص كانوا يصنَّفون كذلك في السابق»[2]، الأمر الذي لم يكن ليحدث، بطبيعة الحال، دون تواطؤ من رعاة الكنائس. والأمر الذي يؤكد، في الوقت نفسه، أن الموريسكيين قد وجدوا تسامحاً ومساندة بين الكثير من الشرائح الاجتماعية، أحياناً بدافع المصلحة، وأحياناً بدافع الشفقة. إن جهود السادة الإقطاعيين من أجل استبقاء مقطعيهم قد باءت بالفشل في معظم الحالات، إلا أن بعضها تكلّل بالنجاح؛ وإذا كان ماركيز بيليث، بعد أن نجح في تأجيل قرار الطرد في 23 بلدة بمُرسية، قد اضطر في النهاية إلى الإذعان لرؤيتهم وهم يرحلون، فإن كونت أوروبيسا قد تمكَّن بتدخُّله لتزويدهم بشهادات تثبت مسيحيتهم، من إبقاء

(1) إن معنى هذه الجملة غير واضح، ويبدو أنه يشير إلى أنه، هناك حيث كانت البلديات تنقسم إلى مجموعات أو أجزاء، كان تحقيق نتيجة فعالة أمراً أصعب. (لابيير، الملحق 14).

(2) غونثاليث مونيوث: «ساكنة تالابيرا دي لا راينا»، صص. 251—252.

أولئك الذين كانوا خاضعين لمنطقة نفوذه، كما أن عدد أولئك الذين مكثوا داخل أراضي نفوذ لُونا Luna لم يكن قليلاً.

في قشتالة، حيث كان اندماج المدجَّنين في مرحلة جدّ متقدمة في بعض البلدات، كانوا يجدون أشخاصاً يضمنون سلوكهم وقساوسةً يشهدون بمسيحيتهم، التي كانت، في بعض الحالات، لا تقبل الشك؛ ويذكر غونثاليث مونيوث González Muñoz الدعوى القضائية التي أقامها، بنجاح، بعض الخزفيين من تالابيرا ضد أخوية «سيدة البرادو» Nuestra Señora del Prado، التي كانت تمنعهم من الانتماء إليها، لأنهم كانوا مسيحيين جددا. وسيسعى أهل كامبو دي كالاترابا Campo de Calatrava، وعددهم كبير جداً (أكثر من ثلاثة آلاف) للبقاء، لأنهم كانوا يحظون بامتياز منحه إياهم الملكان الكاثوليكيان، ولأنهم لم يكونوا يدفعون ضريبة الفرضة. وسيتقدم الكثير من الموريسكيين بشكاوى أمام المحاكم، مؤكدين أنهم لا ينتمون إلى تلك الأقلية أو مقدِّمين وثائق تخوِّل لهم البقاء في إسبانيا. في سنة 1611م، يتحدث كونت سالاثار عن 716 حكماً تنفيذياً صادراً عن المحاكم لمصلحة المُدَّعين، مقابل 416 طعنا، قوبل بالرفض[1].

ومع ذلك، ينبغي ألا نعمِّم؛ ففي بالينثيا Palencia، حيث كان عدد الموريسكيين قد وصل إلى حوالي نصف الألف، حسب إيرِّيرو مارتينيث Herrero Martínez، لا يمكن الشك سوى بموريسكية واحدة، تمكنت من البقاء بإخفاء شخصيتها[2]. في بلنسية وأراغون، وكانتا تضُمَّان أكبر نسبة للساكنة الموريسكية، كان الدعم الذي وجدته هذه الأخيرة قليلاً، ومدفوعاً بالمصلحة؛ حاول البعض البقاء بتقديم أنفسهم كعبيد للخواص، في حين

(1) لابيير، ص. 257.

(2) «ساكنة بالينثيا...»، ص. 27.

اعتصم آخرون بالجبال، وأصبحوا قطاعاً للطرق، ولعلهم اختلطوا أيضاً بعصابات الغجر. ولكن عداء الساكنة، بوجه عام، لم يسمح بمكوث سوى أفراد معدودين[1]. أما الموريسكيون الكاتالان فقد حظوا، كما أسلفنا الذكر، بحماية أسقف طورطوسا، وبفضل ذلك، تمكّن كثيرون منهم من البقاء، كما أن معظم أولئك الذين كانوا قد طُرِدوا، تمكنوا من العودة. وقد فُتح تحقيقٌ بهذا الشأن، ما زال محفوظاً إلى الآن، وهو يكشف تفاصيل جدَّ طريفة[2]. فأمام سؤال أهل طورطوسا «إذا ما كانوا يعرفون هل الموريسكيون الذين مكثوا بكاتالونيا يتمتعون بحرية بالغة؟ وإذا ما كانت هناك شكوك كبيرة حول كونهم مسلمين كمسلمي بلاد البربر»؟ تفادى بعضهم الجواب، في حين اكتفى آخرون بالإشارة إلى أنهم يؤدون واجباتهم المسيحية مُكرَهين وعلى مضض، بينما صرَّح البعض الآخر بأنه لا يلمس الفرق بين أولئك الذين رحلوا والذين مكثوا منهم. عن السؤال الثالث والرابع («إذا ما كانوا يعرفون هل يوجد بين الشهادات المُدلى بها الكثير من التصريحات الكاذبة، «وإذا ما كانوا يعرفون هل هناك من المسيحيين القدامى من أصبحوا أثرياء بفضل العطايا التي تلقَّوها من المسيحيين الجدد، مقابل الشهادة لمصلحتهم»)، كان الجواب بالإيجاب تقريباً في جميع الحالات: كانت هناك شهادات كاذبة، كما كانت هناك رشاوى، بحيث إن أولئك الذين رحلوا، اضطروا لذلك لأنهم لم

(1) عن بلدة تشيلبا Chelva، يروي مؤرخها ماريس Mares، في إطار افتخاره بـ«نقاء دم» أهلها، أن الموريسكي الوحيد الذي لم يُطرَد، نظراً لسنّه المتقدمة ومرضه، قتله الصبيان رميا بالحجارة، «بالوقاحة المعهودة في هذه السن». «فينيق طروادة»، ص. 252، بلنسية، 1681). كان مناخاً عدائياً إلى حدٍّ كبير، بحيث كان من الصعب على المطرودين أن يتمكنوا من التخفي، دون أن يلفتوا الانتباه.

(2) «تحقيق مع شهود قام به السيد بيدرو جوان أورتولا Pedro Joan Hortola... بشأن الموريسكيين الذين مكثوا بمدينة طورطوسا وضفة نهر الإيبرو، وأولئك الذين طُرِدوا ثم عادوا». نشره إيغناثيو باوير Ignacio Bauer: «أوراق من أرشيفي. قوائم ومخطوطات»، مدريد، دون تاريخ.

يكونوا يملكون أصدقاء ولا مالاً، وليس لأنهم كانوا مسلمين أكثر من الذين مكثوا. وبعض الشهود حدَّدوا اتهاماتهم: إذ إن أحد كُتَّاب العدل، ميلتشور مونفورت Melchor Monfort، الذي كان يستمع إلى الشهادات نيابة عن الأسقف، «تلقَّى منهم أموالاً كثيرة وأصبح ثريا بفضل ذلك». كما اغتنى من وراء ذلك أيضاً رئيس الشمامسة سينتيس Sentis وراهبٌ أغوستيني يُدعى بينيا Peña، وقد قبلت «الراهبات الحافيات» للطائفة الكارميلية من الموريسكيين المذكورين هبة من ألف إسكودو، لتشييد ديرِهنَّ الذي كان في طور البناء. عن السؤال السابع، «إذا ما كانوا يعرفون هل عاد كثير من أولئك الذين طُرِدوا وأُركِبوا في السفن، وإذا ما كانوا يعيشون في الأماكن نفسها»، وكان الجواب بالإيجاب: كلُّهم أو جلُّهم عادوا مع عائلاتهم من فرنسا. وفي بعض الحالات، أُعطِيت تفاصيل دقيقة وقوائم بأسماء: في بلدة مِرابط Miravet، سُمِح بالبقاء لأربع عشرة عائلة، مؤلَّفة من ستين شخصاً، ثم إن ستَّ عائلات أخرى كان عليها أن تغادر بحراً لم تفعل، في حين عادت 24 عائلة تتألف من 81 فرداً من بين تلك التي كانت قد رحلت بحرا. وفي بلدة بني صامت Benisamet، بقيت 33 عائلة موريسكية في منازلها، في حين عادت 24 عائلة أخرى.

وقد مكث كثيرون أيضاً بسهل ريكوتي، بعضهم بصفة قانونية، بولوجهم دور العبادة أو بالتزوُّج من مسيحيين قدامى. وآخرون (هناك و في أماكن أخرى من إسبانيا) بتغيُّبهم، أو اختبائهم، أو باختلاطهم بين جموع المتسوِّلين، والحُجَّاج والغجر وقطّاع الطرق. ولكن الأندلس كانت المنطقة التي ظل بها أكبر عدد من الموريسكيين، وذلك لسببين أساسين؛ أولُّهما: الحجم الذي اتَّخذته ظاهرة العبودية، وثانيهما: العلاقات الجيدة بين المسيحيين الجدد والقدامى، مقارنةً بتلك التي كانت موجودة بين هاتين المجموعتين في تاج أراغون. وقد يبدو في هذا الكلام مفارقة إذا ما نظرنا إلى الفظاعات التي ارتُكِبت خلال

حرب غرناطة؛ ولكن بعد انتهاء هذه الحرب واختفاء أي خطر للموريسكيين، أصبحت لدى الكثير من المسيحيين القدامى مصلحة في حماية بقايا تلك الساكنة المهزومة. وهذا الأمر يتجلى بوضوح أكبر، على وجه الخصوص، في منطقة ألمرية، التي كانت قد أصبحت شبه مقفرة من السكان؛ إن الحاجة الماسَّة إلى يد عاملة لتنشيط تلك الأراضي من جديد ساعدت على خلق تكافل بين المُلاَّك وبقايا الموريسكيين، سواء منهم أولئك الذين استطاعوا تجنُّب الطرد أو أولئك الذين عادوا، مُتَحدِّين بذلك جميع الحظر. ويبيِّن لنا طابيا Tapia كيف أن المعمِّرين الجدد كانوا يؤجرون الأراضي للمستوطنين الموريسكيين، وكيف كانوا هم أنفسهم يحمونهم ويتستَّرون عليهم. كانت عملية الانصهار طويلة وتدريجية: اعتماد أسماء وألقاب مسيحية؛ ممارسة عقيدة لم يكونوا يؤمنون بها في بداية الأمر، لتصبح، بعد قرون من الزمن، ممارسة صادقة. وأخيراً، بعضهم، باجتهادهم وتوفيرهم، أتاحوا لأحفادهم فرصة شراء أراضٍ جديدة، وفي القرن التاسع عشر، كانوا قد ذابوا تماماً داخل كتلة أصحاب الأملاك من الفلاحين، بعد أن نُسِيت هويتهم القديمة[1].

ومع ذلك، فإن طريقة الانصهار الأكثر شيوعا كانت هي تلك التي يمرُّون فيها من وضع التبعية أو العبودية إلى الاندماج في أوساط مهمَّشة، بما في ذلك، بين الساكنة الغجرية. وقد فتحت الدراسات التي قام بها نيكولاس كبريجانا Nicolás Cabrillana آفاقاً واسعةً للبحث في هذا المجال[2]. بالإضافة إلى نظام العبودية في حدِّ ذاته، الذي جاء نتيجة الغارات وأعمال الحرب التي حدثت

(1) أنخيل طابيا: «تاريخ البوشارات السفلى»، ص. 215–215 (ألمرية، 1965).

(2) أقصد، بالأساس، ثلاثة أعمال له: «ألمرية في القرن السادس عشر»؛ «موريسكيون تحت الوصاية» («مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف»، يناير / كانون الثاني – يونيو / حزيران، 1975)؛ ومقاله «سوابق محتملة لنظام الوصاية في مملكة غرناطة» («المؤتمر الإسباني– الأمريكي حول السكان الأصليين»، بلد الوليد، 1976).

ما بين سنة 1568- 1570م، قام هذا المؤلِّف بتوثيق نوعٍ من العلاقة المهنية يقترب من العبودية، وهو يشبه نظام الوصاية في «بلاد الهند»؛ وقد كانت له سابقة في عقودِ تعلُّم الصنعة، التي كانت تجعل الصانع المتعلِّم تحت سيطرة المعلِّم، مع واجبات وحقوق متبادلة. إن العدد الكبير لليتامى والأطفال المهملين بسبب الحرب واقتران هذه الظاهرة بالحاجة إلى اليد العاملة الرخيصة يفسِّر ظهور صكوك الوصاية في مملكة غرناطة القديمة، التي كان بموجبها يوضع صبيان وفتيات الموريسكيين تحت وصاية عائلات مسيحية؛ كان يحقُّ لهذه الأخيرة أن تستفيد من عملهم مقابل الإعالة، وتعويض صغير عند الانتهاء من الخدمة للزواج أو لِوُلوج دور العبادة، وفي حالة وضعهم تحت وصاية صانع حِرفي، كان على هذا الأخير أن يعلِّمهم الصنعة. كان معظم المتبنِّين أطفالاً تتراوح أعمارهم بين السبعة والعشرة أعوام، حتى يعملوا لمصلحة الشخص المسؤول عنهم، لوقت طويل نسبياً، إلى أن يصلوا سنَّ الرشد. والحالات القليلة التي كان فيها الأطفال المتبنَّون أقل سناً، بوسعنا أن نفترض أنها كانت لدواعٍ خيرية.

من الواضح أن هذا النوع من العلاقة كان أشبه ما يكون بالعبودية، ويشجِّع ممارسة الاستغلال؛ ولكن ما هو جدير بالذكر هو أن نية السلطات لم تكن التشجيع على الاستغلال المفرط، وأن هناك بينها حالات مثل حالة القاضي ناباس دي بويبلا Navas de Puebla، الذي يتوسَّم فيه كابريجانا تأثيراً محتملاً لمؤلفات الراهب بارتولومي دي لاس كاساس Bartolomé de las Casas، نظراً للأعمال التي قام بها لمصلحة الموريسكيين المضطهدين، يمكن مقارنتها بتلك التي قام بها ذلك الدومينيكي الإشبيلي لمصلحة الهنود. «إنه لم يقم بحماية الأطفال الذين كانوا تحت الوصاية فقط، وإنما أيضاً قام بتجنيب الموريسكيين من كبار السن عملية الطرد، حيث تمكَّنوا من البقاء في ألمرية بفضله، والنجاة من موت محتوم».

ماذا سيكون مصير هؤلاء الأطفال، عندما سيصدر قرار الطرد الشامل لسنة 1610م؟ يزوّدنا الكاتب نفسه بالإجابة المرجّحة: «لقد انتهى المطاف بالكثير من الأطفال الذين كانوا تحت الوصاية بالذوبان في المجتمع المسيحي؛ بعد 15 أو 20 سنة من التعايش، كانت قد اندثرت خلالها أحقاد سنة 1568م، كثير منهم تزوّجوا من عائلات مسيحية قديمة، إذ إنه، على إثر الأزمة الديموغرافية والاقتصادية التي تلت تلك الأحداث، لم يكن أحد ليرفض الزواج من موريسكي أو موريسكية يملك 18 أو 20 دوقية، على أقل تقدير، بالإضافة إلى مدّخراته». لكن، ما هو أهم -من حيث الترتيب- من انصهار هذين العِرقين، كان وجود وثائق تمحو أصل المسيحي الجديد، وبذلك، كان يصبح، قانونياً، في وضع المسيحي القديم نفسه. وذلك في فترة كان فيها موضوع نقاء الدم بقشتالة يثير قلقاً يصل إلى حدّ الهوس.

وتكشف لنا الدراسة التي قام بها رافائيل بينيتيث Rafael Benítez أحداثاً مماثلة لتلك التي درسها كابريجانا بألمرية، بشأن مصير المهزومين في ثورة جبال بن توميث Ben Tómiz (مالقة). فقد تمَّ بيع أولئك الذين تتجاوز أعمارهم العشر سنوات كعبيد؛ وتم وضع قصار السِّن منهم تحت وصاية مسيحيين قدامى لاستخدامهم، إلى غاية الـ 20 عاماً بالنسبة للذكور و18 بالنسبة للإناث. ومقابل خدمتهم، كان على أوصيائهم إطعامهم وتلقينهم العقيدة وإعطاؤهم أجوراً ضئيلة. كان الأوصياء قسمين: النبلاء، الذين كانوا يأخذونهم للخدمة المنزلية، والتجار والحرفيون ليستعملونهم كمساعدين ومتعلّمين. والانصهار التام لهؤلاء الأطفال أمر لا يقبل الشك[1].

بالإضافة إلى أولئك الذين مكثوا، يجب الأخذ بعين الاعتبار أولئك الذين

(1) «الحرب والمجتمع: مالقة والأطفال الموريسكيون الأسرى» (مجلة «إيستوديس»، الجزء 3، سنة 1974). وقد تطرّق أيضاً لهذا الجانب خوسي ماريا راباسكو José María Rabasco في «جانبان من جوانب العبودية الموريسكية، مالقة، 1569» («تكريم ريغلا»، 1، ص. 293-302.

عادوا. فكثيرون ممَّن كانوا قد أُخرجوا عنوة، عادوا ما إن سنحت لهم الفرصة. في حين غيَّر آخرون، ممَّن كانوا قد استقبلوا قرار الطرد بلا مبالاة، أو حتى بسعادة، رأيَهم عندما رأوا الاستقبال السيئ الذي كانوا يخصُّونهم به في بلاد البربر. وتكثر الشهادات التي تفيد بأن الحياة للكثيرين كانت لا تطاق خارج إسبانيا لدرجة أنهم كانوا يجازفون بكل شيء من أجل العودة؛ وفي هذا الصدد، هناك العديد من الدلائل الوثائقية، ودليل أدبي قيِّم: ألا هو فصل الموريسكي ريكوتي من كتاب «دون كيشوت» (II، 54)، والذي كان هدفاً للكثير من النقد الأدبي. إن ثيربانتيس لا يمرُّ على هذا الموضوع مرَّ الكِرام، بل يكرِّس له فصلا كاملاً ذا قيمة لا تُقدَّر بثمن؛ كل ما يقال فيه يكتسي أهمية بالغة لكي نعرف كيف كان تقييم أواخر ممثِّلي الفكر الإنساني الإيراسمي لهذا الحدث؛ تلك الجذوة التي كانت، في سنة 1615م، على وشك الانطفاء. لكنه لا يهمنا هنا كتعبير عن موقف شخصي[1]، وإنما كانعكاس للواقع. ولنقم بتلخيص الفصل:

بعد العدول عن وهم جزيرة باراتاريا Barataria، وبعد أن أقفل كل من السيد ومرافقه عائديْن، وجَدا في طريقهما مجموعة من الحجاج المتسوِّلين، من الجنسية الألمانية، يوجد بينهم ريكوتي متنكِّراً، الذي سيتعرَّف على سانتشو Sancho ويروي له قصته: قبل أن تنتهي المهلة التي كانت قد أُعطِيت لخروج الموريسكيين، قام ريكوتي برحلة خارج إسبانيا، بهدف استكشاف مكان يكون أكثر أمناً، يمكنه اللجوء إليه بعائلته؛ فذهب إلى فرنسا، «ورغم أننا وجدنا هناك استقبالاً حسناً، إلا أنني كنت أرغب في أن أرى كل الأماكن. ولذلك، عبرتُ إلى إيطاليا، ومن ثم إلى ألمانيا، وهناك بدا لي أنه يمكن العيش

(1) توجد بيبليوغرافيا غزيرة حول ثيربانتيس والموريسكيين بوجه عام، وحول فصل ريكوتي بوجه خاص. يمكن الاطِّلاع عليها مع ملخص وتقييم في المصدر السالف الذكر لِـ ف. ماركيث.

بِحُرِّية أكبر... إذ إن الناس، في معظم أرجائها، يتمتعون بحُرِّية الفكر». ثم عاد متنكِّراً بين إحدى الفِرَق التي كانت، بذريعة الحج إلى الأماكن المقدَّسة الإسبانية، تقضي عطلةً مسلِّيةً وتعود بكمية غير قليلة من النقود. وقد كان ينوي إخراج كنزه المدفون وأخذ عائلته إلى ألمانيا؛ إلا أن صهره، الذي كان «مسلماً مخلصاً»، كان قد أخذ زوجته وابنته إلى بلاد البربر، في الوقت الذي كان هو يقوم بجولته الأوروبية رغم أنهما كانتا «مسيحيتين كاثوليكيتين». ويُطلِعه سانتشو على بعض الأخبار، ويأبى أن يشاركه تلك المساعي التي ينوي القيام بها لاستعادة مدَّخراته التي يسميها، بكل فخامة، كنزه، ثم يفترقان.

في هذه الرواية، توجد عناصر ذات مصداقية وواقعية مذهلتين، وأخرى لا ترقى إلى المستوى نفسه من الواقعية؛ فمن غير المعقول أن يصنِّف أحد الموريسكيين عقوبة الطرد بالعادلة؛ ولا أن يكون ريكوتي قد قطع جبال الألب إلى ألمانيا، بعد وصوله إلى فرنسا. فمن المشكَّك فيه أن يكون مثل هذا الخيار قد خطرعلى بال أحد من الموريسكيين؛ ولعل ثيربانتيس كان يبحث بذلك عن طريقة يعيد بها ريكوتي متخفِّيا بين الحُجَّاج الألمان؛ أو لربما راودته فكرة التوقف للحظة عند «حرية الفكر» تلك، التي كان، ربما، معجبا بها سرا. لأن مناخ أوسبورغ Augsburgo القاسي لم يكن ليجذب اهتمام بائع من منطقة لا مانتشا La Mancha، وإن كان هناك بوسعه أن يؤدي صلواته وصيامه ووضوءه بحرية مطلقة. في المقابل، نجد تفاصيل مأخوذة من الواقع، مثل إخفاء المدَّخرات، أو الانقسام العَقدي داخل الأسرة نفسها، وحتى الشكوك التي يتخبَّط فيها ريكوتي نفسه، الذي يعترف بأنه «مسيحي أكثر منه مسلماً، «وأدعو الله دائماً أن يلهمني البصيرة ويهديني إلى سبيل عبادته». لو كان الأمر يتعلق بموريسكيٍّ أراغوني أو بلنسي لكانت هذه الخاصية مُتكلَّفة؛ لكنه ليس كذلك بالنسبة إلى قشتالة الجديدة، حيث كانت تكثر مثل هذه الحالة

بين موريسكييها الذين كانوا شبه منصهرين. هناك مشهدان من هذه الرواية يثيران مشاعر القارئ، ولا بد أنهما قد أثارا أيضاً مشاعر الكاتب نفسه: المرارة الكبيرة التي كان يشعر بها أولئك المنفيون («إننا حيثما نحِلُّ، نبكي إسبانيا؛ فهي بالنهاية مسقط رأسنا ووطننا الطبيعي (...) وإن الرغبة التي تعتري جميعنا تقريباً في العودة إلى إسبانيا عارمة لدرجة أن أولئك الذين يُتقِنون اللغة مثلي وهم كثيرون– هم على استعداد للعودة إليها، حتى لو كلَّفهم الأمر ترك أبنائهم ونسائهم بلا سند هناك (في بلاد الإسلام)»)؛ وتأسُّف أهل البلدة لرحيل ابنة ريكوتي، وإن كانت هذه الظاهرة لا تنطبق إلا على الأقاليم القشتالية.

ولنلاحظ أن ثيربانتيس، على لسان ريكوتي، يجعل إمكانية العودة مقتصرة على «أولئك الذين يتقنون اللغة». هذا الشرط الدقيق يُغلِق هذا الباب أمام معظم البلنسيين، وكثيرٍ من الأراغونيين والغرناطيين الذين لم يكونوا يتحدثون اللغات الرومانسية بإتقان وطلاقة؛ وبما أنهم كانوا يشكِّلون الأغلبية، فإن عدد العائدين غير الشرعيين، إذا ما تحدَّثنا بأرقام نسبية، لا يمكن أن يكون مرتفعاً، وإن كُناّ، بأرقام مطلقة، يمكننا الحديث عن المئات أو حتى عن الآلاف. لقد سبق ورأينا نموذج موريسكيِّي طورطوسا ومنطقتهم، الذي يمكن أن يعتبر حالة استثنائية. كما عاد كذلك موريسكيو كامبو دي كالاترابا، بأعداد كبيرة؛ كان العمدة ماديرا Madera قد أخرجهم، لكنهم، بِعناد مذهل، عادوا مرة أخرى، وفي كثير من الحالات، حقَّقوا مرادهم، إذ أن عَدُوَّهم اللدود، كونت سالاثار، يعترف بأن كثيرين منهم تمكَّنوا من البقاء، «برخصة من مجلس الدولة، عن طريق تقديم الكثير من العطايا، وبشهادات كاذبة تفيد أنهم مسنُّون وعاجزون». وعمدة ماديرا نفسه بعث كتاباً من ألمرية في شهر مايو / أيار سنة 1612م يقول فيه: إنه قد وجد هناك الكثير من الموريسكيين الذين سُجِنوا على إثر عودتهم من المنفى.

إن الوثائق المتعلقة بإشبيلية، والتي اكتشفها ميشيل موري Michèle Moret[1]، تكشف عن حالات عجيبة. إذ إن دوق مدينة سيدونا سيُبلِغ المجلس بأن الكثير منهم قد تمكنوا من البقاء، وبأن آخرين قد استطاعوا العودة؛ وقد تم إرسال بعضهم للتجديف في السفن الملكية. ومع ذلك، فإن الدوق نفسه سيطلب إذناً للاحتفاظ بستة خدمٍ موريسكيين (وإن كان هذا الطلب سيقابل بالرفض). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد توسَّط لسائق عربة من المسيحيين القدامى، كان يرغب في اللحاق بزوجته وابنته في المنفى. وكم من المآسي العائلية تكشفها هذه المراسلات الرسمية الجافة!

إن موقف الدوق وهو يتوسط لمصلحة بعض الموريسكيين، ويُرسِل آخرين، في الوقت نفسه، للتجديف في السفن الشراعية، يكشف عن الشكوك والتناقضات التي كان يتخبَّط فيها أولئك الرجال أمام قضية متعدِّدة الأشكال، لم تكن تضرُّ بالمصالح فحسب، بل كانت تحرِّك الضمائر أيضاً؛ ذلك أن أولئك الذين كانوا يعودون متستِّرين كانوا يجدون الكثير من التواطؤ، وهذا أمر واقع. وألدُّ أعدائهم يعترفون بذلك ويتأسَّفون له؛ وقد ضاعف كونت سالاثار من تحذيراته، في حين كتب الأب بليداً قائلاً: «كثير (من الموريسكيين)، عندما رأوا المعاملة السيئة التي كانوا يلقونها هناك (في أفريقيا)، عادوا إلى هذه الديار طالبين الرحمة ومعلنين أنهم يريدون أن يصبحوا مسيحيين وأنهم يقدِّمون أنفسهم كعبيد. وقد وجدوا من يستقبلهم لكي يستغلهم مجاناً، وقد تقدَّم الكثير من رجال الدين بعريضة موقَّعة إلى نائب الملك، يقولون فيها، بأنه، رغم قرارات جلالته التي هم ملزمون بتنفيذها، يجب الاحتفاظ بهم، ذلك أن الكنيسة، إذا كانت ملزَمة باحتضان أولئك المسلمين والأتراك الكفار الذين يأتون لاعتناق المسيحية، فهي ملزمة أكثر باحتضان أولئك الذي كانوا قد تلقَّوا

(1) «جوانب من المجتمع التجاري الإشبيلي مع بداية القرن السابع عشر»، ص. 100 (باريس، 1967).

التعميد، وعادوا الآن إلى ملّتهم»[1].

كانت تقلُّبات السياسة الحكومية مقترنة بارتقاء أو تراجع كونت سالاثار في المناصب التي يتقلّدها؛ ففي نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1612م، سُحِبت منه سلطاته المُطلقة «لأن الجزء الأساسي من عملية الترحيل كان قد أُنجِز»، وتم إسناد جميع النّزاعات والقضايا المُثارة بسبب احتجاجات الموريسكيين إلى مجلس قشتالة. لكن هذه الهيئة العليا، عندما بدأت بتطبيق الإجراءات عن طريق القضاء، تصاعدت أصوات ألدّ أعداء المسيحيين الجدد، مندِّدة بأنه، بتلك الطريقة، كانت تتاح الفرصة لبقاء أولئك الذين يريدون استنفاذ جميع الأساليب القانونية، لتجنُّب الطرد. ومن ثَمَّ جاء المرسوم الملكي المؤرَّخ في 20 من أبريل / نيسان سنة 1613م، الذي يفيد، بحُجَّة أنه «هناك الكثير من الموريسكيين الذين يعودون إلى هذه الأقاليم، بينما لا يخرج أحد من الذين مكثوا بها من هناك، ولأنه من الملائم، في سبيل خدمة الرب، ومن مصلحتنا ومصلحة هذه الأقاليم إتمام هذه المهمة على أكمل وجه... قرَّرنا إسناد كل ما يتعلق بمهمة الطرد إلى كونت سالاثار من جديد، سواء في المناطق التي كانت تحت نفوذه من قبل أو في باقي أقاليمنا وإقطاعاتنا». وقد خوَّل له هذا المرسوم صلاحية البتِّ في القضايا العالقة «بإيجاز واستعجال»، وأمَر السلطات المدنية بأن تضع بين يديه جميع الدعاوى، كما أعطاه صلاحية مراجعة جميع الرُّخَص التي كانت قد أُعطِيت للموريسكيين، وتسمح لهم بالبقاء لأنهم مسنُّون أو مسيحيون مخلصون أو لأي سبب آخر[2].

بوسعنا أن نتصوَّر حجم التجاوزات التي قام بها ذلك الرجل العنيف الحانق وأتباعه الذين كانوا تحت إمرته. ولا بد أن الشكايات والاحتجاجات بدأت

(1) «تاريخ...»، ص. 1,021

(2) خانير، الملحق 141.

تنهال كالمطر، ولذلك تقرَّر وضع حدٍّ لتلك المسألة؛ ففي فبراير / شباط من سنة 1614م، تم إبلاغ دوائر القضاء بقرار صاحب الجلالة الذي جاء «بأن عملية الترحيل تعتبر منتهية، إذ إنه بالعملية الأخيرة التي أُجريت في مملكة مرسية وبالقضايا التي بُتَّ فيها قضائياً من قِبَل لجنة كونت سالاثار، تكون المسألة قد انتهت». كما جاء القرار بعدم قبول بلاغات جديدة بشأن الموريسكيين، باستثناء تلك التي تُثبِت بأنهم قد عادوا من المنفى، وبإرسالهم، في هذه الحالة، للتجديف في السفن الشراعية، إذا كانت لديهم الطاقة على تحمُّل ذلك، وأن يتم جلدهم وترحيلهم ومصادرة أملاكهم، في باقي الحالات.

ويبدو أن هذا القرار قد وضع حداً للإجراءات المتَّخذة ضد الموريسكيين بشكل نهائي، وإن كان بعض المتعصِّبين سيستمرون في مضايقة أولئك الذين مكثوا، على سبيل المثال، أولئك الذين كانوا من منطقة طورطوسا، والذين سبق ورأينا إصرارهم وارتباطهم الوثيق بأرضهم. ولا بد أنهم، بالإضافة إلى دعم الأسقف، قد حظوا أيضاً بدعم أسيادهم الإقطاعيين، ماركيز أيطونا Marqués de Aitona، ودوق كاردونا Duque de Cardona، وطائفة سان خوان الدينية والعسكرية Orden de San Juan؛ ويبدو أنهم، بالنهاية، تمكنوا من البقاء، بفضل عريضة تقدمت بها كنيسة طوطوسا إلى مجلس أراغون، تشكو فيها إلى الملك محاولات كونت سالاثار ونائب الملك، ماركيز ألماثان Marqués de Almazán، إخراج الموريسكيين من أجل الاستيلاء على ممتلكاتهم، فجاء رد فيليبي الثالث كما يأتي: «لقد أمرنا نائب الملك بألاّ يتعرض لهم بالأذى، وأن يتركهم يتمتعون بالعفو الذي أصدرناه في حقهم بكل حرية، وليُرسَل كتابٌ إلى الأسقف ليراقب طريقة عيشهم، ذلك أنه بناءً على رأيه فيهم، تمَّ تركهم»(1).

(1) ريغلا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 133. يعتقد هذا المؤلِّف أن هذا الامتياز الذي مُنح لموريسكيي =

كان أولئك الذين لجأوا إلى جزيرة ماجوركا بحثا عن ملاذ آمن أسوأ حظاً؛ وكثيرون منهم كانوا من وادي ريكوتي. كما كانوا موجودين أيضاً بجزيرة سيردينيا Cerdeña ؛ ونظراً إلى اللبس الذي كان يطرحه استعمال مصطلح «إسبانيا» في الوثائق الرسمية، كان هناك شكٌّ حول إذا ما كان ذلك القرار يشمل الخروج أيضاً من تلك الجزر. وقد جاء ردُّ الملك في 19 من أبريل / نيسان سنة 1614م على إحدى استشارات نائبه بـماجوركا، كما يأتي: «ليُكتب إلى نائب الملك بماجوركا بأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يقيم أولئك الموريسكيون هناك، وأن يتم إخراجهم فورا، ذلك أنها جزيرة متاخمة لإسبانيا وقريبة من الجزائر»[1].

وقد أبلَغ نائب الملك، امتثالا لهذا الأمر، في 18 من أغسطس / آب عن خروج آخر مجموعة لموريسكيي ريكوتي، والتي كانت تتألف من 200 امرأة متزوجة. ولم يبق بعد ذلك سوى 30 موريسكياً، لم تكن لديهم الإمكانات لتأجير سفينة تنقلهم إلى إيطاليا؛ لكن الملك أصرَّ على حسم تلك المشكلة: «لقد أمرنا بأن يتم إخراج أولئك الأشخاص من هناك، بتوفير سفينة لهم، مع كل وسائل الراحة الممكنة».

ويبدو أن حكم الإعدام لم يُنفَّذ في أيٍّ من أولئك الذين حاولوا التستُّر، أو

= وادي الإيبرو الأسفل جاء نظراً لأن كارلوس الخامس كان قد أمر ببناء المعهد الملكي لسانتياغو وسان ماتياس لتلقين موريسكيي طوطوسا، والذي أتمَّ بناءه فيليبي الثاني. لكن بلنسية وغرناطة كانتا تضمان مؤسسات مماثلة أيضاً.

(1) ريغلا، المصدر المذكور آنفاً، ص. 71. ويقدِّم المؤلف نفسه (ص. 75) مقتطفا من استشارة تعود إلى مايو / أيار من سنة 1613م، قام بها حاكم مينوركا، بمناسبة وصول سفينة فرنسية، أبلغه ربانها بأنه، في الجزائر، كان هناك 400 موريسكي من الأثرياء، كانوا مستعدين للهرب من هناك، يرأسهم شخص يدعى لويس دي طوليدو Luis de Toledo، آخذين معهم بالإضافة إلى عوائلهم وممتلكاتهم، أربعين أو خمسين أسيرا مسيحيا. واستفسر الربان الفرنسي من الحاكم حول إمكانية إيجاد دعم منه لتنفيذ ذلك المشروع، لكن ردَّ الملك اقتصر على أمره باستقبال الأسرى المسيحيين في حالة وصولهم، وترك الموريسكيين، ليذهبوا حيث يشاؤون، «باستثناء إسبانيا».

جازفوا بالعودة؛ لكن عقوبة التجديف في السفن الشراعية، التي كانت مخيفة تقريباً القدر نفسه، كانت تنفَّذ في حقهم؛ وكان العمل في منجم ألمادين، الذي كان يتم في ظروف صعبة، يعتبر عقوبة مماثلة؛ وما زال مبنى السجن القديم، الذي كان متصلا بالمناجم عبر ممرٍّ تحت الأرض، قائماً إلى اليوم. كان العمال الأحرار يتمتعون بنظام أكثر تساهلاً، وإن كان ذلك العمل في حدِّ ذاته قاسياً وغير صحي، ولذلك كان يُلجأ إلى استكمال عددهم بالمحكومين والعبيد. كان بألمادين مسلمون، أصبحوا فيما بعد موريسكيين؛ وفي سنة 1516م، سُمِح لمؤجِّري المنجم بأن يعفوا ثلاثين منهم، وهم من أهل تلك البلدة، من دفع الضرائب[1]. بما أن الحاجة إلى اليد العاملة كانت كبيرة، والطلب على مادة الزئبق كان يزداد أكثر فأكثر بعد أن اكتُشِفت طريقة التلغيم في مناجم الفضة في العالم الجديد، فإن وكيل الفوكاريس Fúcares، وهم مستأجرو المنجم، حصل على إذنٍ في سنة 1569م لتشغيل حتى مئتي موريسكي من بين أولئك الذين كانوا قد طُرِدوا من مملكة غرناطة، إلا أن حاكم دائرة ألماغرو لم يسلِّمه سوى 93 شخصاً فقط، للعمل (إذا رغبوا في ذلك) كمُياومين. كان الأمر يتعلق، إذن، بعمل حرٍّ، على الأقل من الناحية النظرية، ذلك أنه قد حدثت عمليات فرار، مما يثبت أنهم لم يكونوا جميعهم قد ذهبوا طوعاً. ومع ذلك، يبدو أن عملهم كان منتجاً، ذلك أن مرسوماً ملكياً يعود إلى سنة 1588م، قد سمح بنقل 200 موريسكي، من خاين Jaén وأوبيدا Úbeda وبايثا Baeza، لإرسالهم إلى المنجم. كما سمح كذلك بأخذ أولئك الموريسكيين الذين يخرقون حظر الاقتراب من مملكة غرناطة[2].

شملت عملية طرد سنة 1610م ثمانين موريسكياً من ألمادين، وحاولت

---

(1) توماس غونثاليث: «سِجل مناجم قشتالة»، 1، ص. 78.

(2) ماتيجا تاسكون: «تاريخ مناجم ألمادين» (مدريد، 1958)، 1، صص. 95–97.

اللجنة المكلَّفة بمراقبة إنتاج ذلك المنجم، نظراً لقلقها بسبب انخفاضه، استبقاء أولئك الموريسكيين، أو حتى الحصول على آخرين، ولكن ردَّ الملك جاء كما يأتي: «ينبغي أن تبحثوا عن بديل آخر». إلا أنه لم يكن من السهل البحث عن وسائل أخرى، في الوقت الذي كانت فيه الحاجة في «بلاد الهند» تزداد إلحاحا في كل مرة، لدرجة أنه، من بين الخمسة آلاف قنطار من الزئبق التي كانت تحتاجها إسبانيا الجديدة، لم تزوِّدها الدولة إلا بثلاثة آلاف، أُرسلت إليها على متن أسطول سنة 1612م. وحتى هذه الكمية، اجتُزِئ منها ألف قنطار لإرساله إلى البيرو، بسبب تعطُّل منجم هوانكابيليكا Huancavélica، الذي كان يزوِّد عادة تلك المنطقة التابعة لنائب الملك؛ كانت الحاجة مُلحَّةً بشكل كبير، لدرجة أنه، بالإضافة إلى التزود المعهود من إيدريا Idria، تمت محاولة جلب الزئبق من الصين. لكن، بطبيعة الحال، دون جدوى. ولهذا السبب، عادت اللجنة المشتركة للمالية وبلاد الهند إلى الإصرار من جديد، مُلِحَّةً على أن الحلَّ الوحيد لتغطية الحاجة إلى اليد العاملة بالمادين هو أخذ 150 موريسكياً إلى هناك «وإبقاؤهم هناك تحت السيطرة والضغط... وإذا ما كان هذا الأمر يبدو قاسياً وصعب التطبيق، يمكن أخذهم من بين أولئك المطرودين الذين عادوا من المنفى؛ فكما تُطبَّق عليهم عقوبة التجديف في السفن الشراعية، يمكن أن يعاقَبوا بالعمل في المنجم». وبوسعنا أن نتوقع أنهم، في البداية، كانوا يصابون بالمرض وأنَّ بعضهم كانوا يموتون. ولكنهم، مع مرور الوقت، سيتأقلمون وسيحصلون على أجر يومي مقابل عملهم. ومثل باقي أهل البلدة، كانوا يلجأون إلى الأرياف، حين يشعرون بأنهم قد أصيبوا بالتسمم الزئبقي، إلى أن تختفي لديهم الأعراض. وسيكون أبناؤهم أكثر قدرةً وتعوُّداً على هذا العمل. وقد جاء الرد على هذه الاستشارة بالأمر بإرسال جميع الموريسكيين الذين عادوا بعد الطرد أو قد يعودون إلى المنجم، وأيضاً أولئك الذين لديهم

القدرة الجسدية على ذلك العمل، من بين من كانوا قد أرسلوا للتجديف في السفن الشراعية[1].

وحول هذه النقطة الأخيرة (أي حول الموريسكيين المجدِّفين) هناك استشارة أخرى، مؤرخة في 12 من فبراير / شباط سنة 1613م، تقترح أخذ ثمانين موريسكي، في أقرب وقت، تتولى مؤسسة الفوكاريس دفع أجورهم، مع تحذيرهم من مغبّة التغيب تحت طائلة عقوبة الإعدام. وبما أنه لا توجد منازل ولا فنادق لإيوائهم، فيمكن منح كل شخص من أهل المنطقة يوفِّر سكنا متواضعاً لهم، ستين دوقية. وجاء ردُّ الملك كالتالي: «ليكن ما تريدون، وليُتَّخذ كل الحذر بوضع أولئك الأشخاص تحت الحراسة المشدَّدة، ولتكن المنازل المخصَّصة لهم قليلة التكلفة، ولتكن مجتمعة في مكان واحد»[2].

إن المؤلِّف الوحيد الذي تناول موضوع الموريسكيين الذين مكثوا بإسبانيا بعد الطرد هو فيرنانديث إي غونثاليث Fernández y González. ومقاله الذي يحمل هذا العنوان نفسه[3] لا يتضمَّن سوى معطيات متفرِّقة، مغلوطة جزئياً، أو على الأقل، تؤدي إلى فهم خاطئ، لأنها تخلط بين الموريسكيين والعبيد المسلمين الذين كانوا موجودين بكثرة في إسبانيا، والذين لم تشملهم قطُّ قرارات الطرد، إذ إن ذلك الأمر كان سيمثِّل خرقا لحقِّ الملكية بالنسبة إلى أسيادهم؛ كما أنهم لم يكونوا يخضعون لسلطة محاكم التفتيش لأنهم، قانونياً، لم يكونوا مسيحيين؛ كان من المعروف أنهم يمارسون عقيدتهم، وإن كانوا ممنوعين من ممارستها بشكل علني.

كان، إذن، في إسبانيا في القرن السابع عشر مزيجٌ من الموريسكيين الذين

(1) أ. ع. س.، مجالس واجتماعات المالية، 493 و511.

(2) المصدر نفسه، 520. ملخص لتقرير المفتِّش خوان دي بيدروسا لكتاب لارُّوغا، «مذكرات...»، 17، صص. 115–117.

(3) «مجلة إسبانيا»، العدد 19 و20 (1871).

تمكّنوا من البقاء، إما من خلال تصاريح قانونية أو متستّرين؛ ومن الموريسكيين الذين عادوا واختلفت مصائرهم، ما بين عبيد موريسكيين ومسلمين؛ وحتى من البربر الذين عبروا المضيق، من تلقاء ذاتهم لطلب التعميد، الذي كان شرطاً أساسياً للاستقرار بإسبانيا. وهذا أمر غريب جداً، إذ لم أجد بشأنه إلا إشارات ضئيلة، وإن كانت أكيدة. إحدى هذه الإشارات تتضمنها السيرة الذاتية لأحد القشتاليين القدامى، دون فرانثيسكو دي راينوسو Don Francisco de Reinoso، الذي كان قد عيَّنه فيليبي الثاني أسقفاً على قرطبة في سنة 1597م. وقبل هذا التاريخ، عندما كان رئيساً لدير أوسيجوس Husillos (بالينثيا Palencia)، كان معروفاً بفضيلة الكرم، الذي كان يمارسه بِالسَّخاء الذي تسمح له به عوائده المرتفعة؛ ويحكي عنه كاتب سيرته: «حتى الكفار من البربر، في هذه الدار، كانو يحظون باستقبال طيّب للغاية وبحسن الضيافة؛ وقد أرسل إليه الملك الكثير منهم ليلقّنهم ويعمّدهم؛ في حين، قدم آخرون من تلقاء أنفسهم، وقد اجتذبتهم شهرة ذلك الكرم والانفتاح؛ كان يستقبل الجميع بكل سرور، حتى إن بعضهم، بعد التعميد، استمروا في العيش بالمنزل وخُصِّصت لهم مؤونة وأجر، مدى الحياة»[1]. إذا كان البربر قد وصلوا إلى أماكن جد نائية، فإنه من المُتوقَّع أن توافدهم على المنطقة الأندلسية كان يتم بتواتر أكبر؛ ولا بد أن الحالة التي يذكرها المؤرخ الغرناطي إنريكيث دي خوركيرا Enríquez de Jorquera لا تشكِّل حالة منعزلة: «لقد قدم إلى غرناطة، في 19 من مارس / آذار سنة 1607م، كثير من المسلمين والمسلمات من بلاد البربر بصحبة أبنائهم؛ ونزلوا بمدينة ألمونييكار Almuñécar بِنيَّة التحول إلى المسيحية، وبأمرٍ من صاحب الجلالة، تمَّ استقبالهم بمدينة غرناطة. وقد

(1) فراي غريغوريو دي ألفارو: «الحياة النموذجية لدون فرانثيسكو راينوسو، رئيس دير أوميجوس وأسقف قرطبة»، الفصل 27 (نشره خ. إنترامباساغواس ببلد الوليد، 1940).

تلقَّوا الأسرار المقدَّسة، وناولهم السيد بيدرو دي كاسترو Pedro de Castro، مطران غرناطة، الماء لاتمام سرِّ التعميد المقدَّس بكنيسة ساكرومونتي، وسط أجواء مهيبة. كان عدد الذين تحوَّلوا إلى المسيحية أكثر من أربعين، مع نسائهم وأطفالهم، أمرَهم المطران جميعاً بأن يلبسوا على الطريقة الإسبانية، وأعطى أوشحة للنساء، كما أن أشخاصاً آخرين أعطوهم ألبسة وأشياء أخرى، وأولئك الذين كانوا متزوِّجين منهم حسب طقوس طائفتهم، تمَّ تزويجهم من جديد (وفقاً للطقس المسيحي))[1].

هؤلاء البربر الذين كانوا يتحولون إلى المسيحية كان يطلق عليهم اسم «الغازين» Gacís. هذه الظاهرة يمكن مقارنتها بظاهرة المنشقِّين المسيحيين، الذين كانوا يُستقطبون من بين المغامرين والملاحَقين من قبل العدالة، والمحكومين والجنود الجياع الذين كانوا يفرُّون من المعاقل، وعناصر أخرى خارجة على القانون. وينبغي استبعاد الدافع الديني، إذ من الصعب التصديق بأن أفرادا وعائلات بأكملها كانت تأتي من بلاد البربر من أجل اعتناق المسيحية؛ بالأحرى، أولئك الذين كانوا يأتون كانوا من الهاربين من العدالة، أو من أولئك الذين قد اجتذبهم مستوى عيش أرفع بكثير. الغريب في الأمر هو أن هؤلاء كانوا يُقبَلون بلطف ودون أية تخوفات، في حين كان الموريسكي يعاني الأمرَّين لكي يقنع أبناء بلده بأنه مسيحي صادق.

ولكل ما ذُكِر آنفاً، فإن الإشارات إلى وجود الموريسكيين بإسبانيا بعد الترحيل تستدعي الكثير من التمحيص، وشيئاً من الحِسِّ النقدي لكي لا ننخدع

(1) «تاريخ...»، 2، ص. 552. في المجمع الكنسي لسنة 1583م، حذَّر أسقف باداخوث، دون دييغو غوميث لامدريد Don Diego Gómez Lamadrid، من المسلمين الذين كانوا يأتون من بلاد البربر ليصبحوا مسيحيين «كما يزعمون»، ثم يبدأون بالتسول، «ويطلق عليهم وعلى أبنائهم اسم «الغازين «gacís»». (بيرو بيريث: «التعليم المسيحي للموريسكيين الإكستريميين». مجلة الدراسات الإكستريمية، 10، 1936، ص. 31—49.

بالأرقام ونتوهَّم بأن عدد أولئك الذين تمكّنوا من البقاء أو العودة كان، حقيقة، مرتفعاً. شخصيا، أعتقد أن عددهم كان بالمقارنة ضئيلاً للغاية. إذ إن الإسلام الإسباني انتهى في 1609 1614م؛ الأمر الذي لا ينبغي أن يمنعنا من الاعتراف بأن الجهود من أجل البقاء، على مستوى الأفراد والمجموعات الصغيرة، كانت حثيثة. ويؤكِّد ذلك ظهورهم بتواتر نسبي في «مراسيم الإيمان»، وإن كان ذلك، في جميع الأحوال، بنسبة أقل من المتهوِّدين. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن الأمر يتعلق في جميع الحالات بموريسكيين حقيقيين؛ بل بالعبيد المعمَّدين الذين كانوا يعودون إلى ممارسة معتقداتهم القديمة. ويذكر ليا بعض الحالات المتباينة: ففي سنة 1616م، طلبت مفوضية محكمة التفتيش البلنسية بِدينيا تعليمات بشأن الموريسكيين العبيد الذين كانوا يخطِّطون للفرار إلى بلاد البربر. في بلد الوليد، بين 1622ـ 1663م، لم يحاكَم سوى شخص واحد بتهمة «المحمدية» (أو ممارسة الإسلام)؛ أما في طليطلة، فقد كان عدد هذه القضايا أكبر من ذلك بقليل؛ في سنة 1667م، تمَّ جلد موريسكي من ألمادين لاستهزائه بالأسرار المقدَّسة. وفي مرسوم الإيمان المهيب الذي أقيم بمدريد في سنة 1680م، تمَّ إعدام موريسكي من قادس حرقاً، كان قد ارتدَّ وتحوَّل إلى ممارسة القرصنة[1]. في أرشيف محكمة التفتيش لِكوينكا، لم تعثر ميرثيديس غارثياـ أرينال على أي إجراءٍ ضدهم بعد سنة 1610م.

مع وصول فليبي الرابع إلى الحكم، سيبدأ عهد من الاعتدال ونسيان الماضي؛ وأمام أولئك المتصلِّبين الذين كانوا يتوهَّمون وجود موريسكيين في كل مكان، ويطالبون باتخاذ تدابير قاسية في حقِّهم، فرضت نفسها واقعية الفريق الحكومي الجديد، الذي كان يقترب من الإقرار بأن إجراءَ الطَّرد الشامل لم يكن قراراً صائبا، ويعتقد بأنه لم يكن هناك أي داع لاتخاذ إجراءات بتلك

(1) المصدر المذكور آنفاً، ص. 375 وما يليها.

الصرامة ضد بضعة بؤساء، لم يكونوا يمثلون أي خطر. وكان رأي المجالس يصبُّ في الاتجاه نفسه: فقد أعلنت تلك المنعقدة في سنة 1623م ما يأتي: «تحت ذريعة التَّأكد من عدم عودة أحد من الموريسكيين، تحدث الكثير من المضايقات، والأدهى من ذلك هو الشبهة التي تلتصق بالبعض؛ ولِتجاوُز ذلك، نشترط (من أجل دفع ضريبة الملايين) أن يأمر صاحب الجلالة بألاّ يتم تناول هذا الموضوع من الآن فصاعداً، وأن يتوقف أي تحقيق بشأن القضايا التي ما تزال عالقة، وألاَّ تُقبل أية بلاغات جديدة، ولا بشأن الذين يعيشون اليوم في هذه الأقاليم، و لا بشأن الذين يقال أنهم قد عادوا من المنفى، باستثناء أولئك الذين يعيشون على بعد أقل من عشرة فراسخ من المرافئ البحرية، الذين لا يشملهم هذا القيد». وعلى هامش هذه العريضة، يوجد الرَّد: «ليس من الملائم أن يتمَّ هذا الأمر بصيغة قانونية. لقد أمر جلالة الملك المجلس بأن يكتب إلى القضاة، من أجل أن يغضُّوا الطرف»[1]. في السنة التالية، ستُصِرُّ المجالس على مطلبها، وسيجيب الملك مجدَّداً بأنه من غير الملائم استصدار مرسوم بهذا الخصوص، ولكن، مع ذلك، سيتم إصدار أمرٍ إلى المحاكم بعدم قبول شكايات جديدة، وأن يتم التعامل مع المشبوهين، ليس على أساس أنهم موريسكيون، وإنما كمتشرِّدين[2].

لقد أتاح ذلك الموقف المتسامح من قِبَل الحكومة مكوث بقايا تلك المجموعات التي كان اندماجها في المجتمع المسيحي قد أصبح في مرحلة أكثر تقدُّماً. لقد سبق ورأينا كيف تمكّن من البقاء كثير من موريسكيي منطقة وادي الإيبرو الأسفل بفضل أسقف طورطوسا وتواطؤات أخرى. كما آتى أُكله أيضاً إصرار موريسكيي البلدات الخمس لِكامبو دي كالاترابا؛ حيث عاد كثير من الذين كانوا قد طُرِدوا، متحدِّين بذلك العقوبات الأكثر فظاعة؛ في

(1) محاضر المجالس، 40، 406.

(2) المصدر نفسه، 42، 194 و43، 299.

حين، لجأ آخرون إلى القضاء، بحُجّة الامتيازات التي كان منحهم إياها الملوك السابقون. في سنة 1525م، تقدَّم بيدرو جيبينيس Pedro Yébenes، باسمه الشخصي وباسم مسيحيين جدد آخرين من كامبو دي كالاترابا، بعريضة يحتج فيها على ترحيلهم وسلب ممتلكاتهم، دون حتى الاستماع إليهم، ودون إعطائهم فرصة للدفاع عن أنفسهم: «ومؤخراً، بواسطة رسالة وقرار، تفضَّل جلالتكم، في مدريد، في 25 من يونيو / حزيران للسنة الماضية، 1625 (هكذا في الأصل، لكن لا بد أن السنة الصحيحة هي 1524)، بإصدار أمر بالاحتفاظ بأبناء هذه البلدات الخمس، لكونهم ينحدرون من أولئك الأشخاص الذين كانوا قد مُنحوا تلك الامتيازات. ومع أنهم ملزمون بتنفيذ ما تنصُّ عليه تلك الامتيازات والأحكام التنفيذية، إلا أنهم لا يفعلون ذلك، مسبّبين لهم الكثير من الإهانات والمضايقات، باختلاق عيوب للطعن في شهاداتهم، متذرِّعين بأنهم كانوا قد طُرِدوا، وأنهم كانوا مشمولين بقرار الطرد، محاولين بهذه الطريقة تشويه سمعتهم». وتنتهي العريضة بالمطالبة بحفظ تلك الامتيازات لهم وبأن يتم قبولهم في الوظائف العمومية «دون أي تمييز أو تفرقة». كما ذكَّر هؤلاء بأنهم قد عملوا كجنود إلى جانب الجيش، خلال ثورة الموريسكيين الغرناطيين وحرب البرتغال؛ «وهناك من بينهم من يعمل في الجيش، ويوجد حالياً بفلانديس كل من دييغو وألونسو لوبيث سارمينتو Diego y Alonso López Sarmiento كضبَّاط، وخمسون جندياً، كما يوجد بينهم أيضاً رجال دين، وقانونيون وراهبات تنتمين إلى طائفة الراهبات الحافيات».

بعد فحص سوابق الأحداث، أعربت غرفة قشتالة عن رأيها حول الموضوع: «نظراً لافتقار هذه الممالك إلى الساكنة، بوسع جلالتكم أن يأمر بحفظ ذلك الامتياز للمسيحيين الجدد الذين كانوا يعيشون بها». وقد صدرت الموافقة على هذا الأمر بموجب مرسوم ملكي، ومنذ ذلك الحين، لم يعد موريسكيو

كامبو دي كالاترابا يتعرضون لأية مضايقة[1]. وليس بوسعنا أن نتجاهل العلاقة القائمة بين هذا القرار والسياسة التي كان ينتهجها الكونت – الدوق، خلال تلك السنوات، والتي اتخذت منحيين اثنين: أولهما ديموغرافي (إنشاء مجلس الساكنة)، والثاني: ضدَّ مبدأ نقاء الدم (قانون النقاط الإيجابية الثلاث، تخفيف الإجراءات المتَّخذة ضد المسيحيين الجدد). ورغم أن أنظاره كانت متوجهة، بوجه خاص، نحو مجموعة اليهود المتنصِّرين التي كانت ذات نفوذ قوي، فإن تلك البقايا المتناثرة للوجود الإسلامي استفادت أيضاً من تلك الأجواء المتسامحة. ويقول أحد التقارير التي طُبِعت بمدريد في سنة 1626م: «لقد صدر عن المجلس الملكي في الأيام الماضية مرسوم يقضي بألاَّ يتجرأ أحد على الإساءة إلى الموريسكيين الذين مكثوا أو يتعرض لهم بالإهانة، إذا ما كانوا يعيشون في الداخل، على بعد عشرين فرسخا من البحر»[2].

آخر فصل من هذا التاريخ الطويل والمؤلم يأخذنا من جديد إلى وادي ريكوتي بِمُرسية. كان المطرودون، على غرار أهل كالاترابا، يعودون المرة تلو الأخرى إلى بلداتهم، واستناداً إلى القرارات التي عرضناها سابقاً، كانوا يعتقدون أن الخطر قد ولَّى. ولكن في سنة 1634م، وعلى إثر إحدى الزيارات التي قامت بها طائفة سانتياغو الدينية والعسكرية، التي كانت صاحبة النفوذ في المنطقة، حرَّر السيد خيرونيمو ميدينيجا Jerónimo Medinilla، مفتش تلك الطائفة، تقريراً مثيراً للمخاوف، يؤكد فيه أن تلك البلدات مليئة بالموريسكيين، وبأنهم على اتصال بموريسكيي مملكة بلنسية، وبموريسكيي ألثيرا Alcira بوجه خاص. ولحسن الحظ، كان التقرير الذي قدَّمه نائب الملك، ماركيز بيليث، تقريراً حصيفا، ميَّز فيه بشكل واضح بين الموريسكيين المُرسيين الحقيقيين

(1) أ. دومينغيث أورتيث: «فيليبي الرابع والموريسكيون» (المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، السنة الثامنة، العدد 8).

(2) هذا المرسوم جاء كنتيجة للمطالب السابقة التي تقدمت بها المجالس.

«الذين كانوا مسلمي العقيدة، والذين انتقلوا جميعهم إلى بلاد البربر، حيث، كما هو معلوم، لم يَعُد أحد منهم»، وبين موريسكيي وادي ريكوتي، الذي خرج منه المدجّنون مُبحِرين باتجاه إيطاليا وفرنسا، «ولم يلجأ أحد منهم إلى بلاد البربر، لأنهم كانوا دائماً يعتبرون أنفسهم مسيحيين وعانوا طردهم من إسبانيا، رغم براءتهم. وقد مثل آخرون... أمام كونت سالاثار ليؤكدوا له أنهم مسيحيون قدامى، وليسوا مدجّنين، على الرغم من أنهم كانوا يعيشون في تلك الأماكن، وأن آباءهم وأجدادهم كانوا قد تزوجوا من موريسكيات، ولكنهم، مع ذلك، مسيحيون قدامى، ولقد أُقِرَّ لهم بذلك، ولم يكن قرار الطرد يشملهم. وقد أشهروا أحكاماً تنفيدية، وتمكّن كثيرون بموجبها من البقاء واستعادة ممتلكاتهم. ومع ذلك، ظل هناك اقتناع بأنهم موريسكيون، وبأن الشهادات في حقِّهم كانت مزوَّرة، وبشهود مأجورين، وما إن انتهى كونت سالاثار من عملية الطرد... حتى عادوا إلى بلداتهم. ورغم أنهم كانوا منعزلين ومختبئين، إلا أن أمرهم انكشف، وأُرسِل إليهم رجل القانون خيرونيمو دي أبيجانيدا Jerónimo de Avellaneda، الذي اعتقل الكثيرين منهم، وحكم عليهم بالتجذيف في السفن الشراعية، وحَكم أولئك الذين فرُّوا، غيابيا، بعقوبة الإعدام، بحيث لم يبق منهم أحد آنذاك. لكن أولئك الهاربين، بعد سنتين أو ثلاثة، عادوا من جديد، فجاء إليهم القانوني رودريغو دي كابريرا Rodrigo de Cabrera، عمدة مجلس غرناطة، واتخذ إجراءات في حقِّهم، بجلدهم وإرسالهم للتجذيف في السفن... ولكن أولئك الهاربين عادوا بمجرَّد أن عاد هذا الأخير إلى غرناطة، ومع أن السلطات كانت تطاردهم وتعتقلهم وتعاقبهم، إلا أنه لم يكن هناك سبيل لإبعادهم عن تلك الأراضي، وقد عانوا الأمرَّين، إلى أن اشترطت هذه المملكة في سنة 26 عدم ملاحقة الموريسكيين قضائياً، وأقرَّت جلالتكم بذلك، ومنذ ذلك الحين وهم يسكنون في تلك

الأماكن، بهدوء وسلام، وقد عاشوا دائماً طائعين مسالمين، دون أن يرتكبوا جرائم فظيعة، ولا أن يكونوا نموذجاً سيئاً للآخرين، بل إنهم، على العكس من ذلك، قد أثبتوا أنهم مسيحيون جيدون، وهم يحترمون أوامر جلالتكم، وتلك التي أصدرناها إليهم سواء أنا أو أبي، كحكّام لهذه المنطقة، أكثر من أهل أية جهة أخرى. إنهم أشخاص متواضعون ومذعورون، أما فيما يتعلق بالاشتباه في كونهم على اتصال بموريسكيين آخرين من هذه المملكة، وخاصةً بأولئك الذين يعيشون بمدينة ألثيرا، فأعتقد أن ذلك لا أساس له من الصحة، لأن عدد أولئك الذين مكثوا بهذه المملكة أو عادوا إليها ضئيل، ولعل الشك الذي يحوم حولهم يعود إلى أن الكثير من أهل هذه المملكة (بلنسية) قد انتقلوا للعيش في تلك الأماكن، وبذلك استمرَّت المراسلات بين المملكتين، وربما لتفادي دفع الضرائب المفروضة على البضائع التي تُنقل من مكان إلى آخر، وهو أمر معتاد، هم يتواصلون بِحذر وعبر طُرُقٍ غير مأهولة»[1].

وبناء على هذا التقرير، ارتأى مجلس الدولة أنه لا توجد دواعٍ للقلق، وأنه يكفي الكتابة إلى أسقف كارتاخينا لكي يأمر القساوسة بمراقبة الموريسكيين، وإذا ما كانوا يعيشون كمسيحيين. وقد أعطى الملك موافقته على ذلك، ومنذ ذلك الحين، لم يعد يُسمَع في التاريخ حديث عن موريسكيي ريكوتي.

ولا بد أنه قد بقي بغرناطة أيضاً الكثير من الموريسكيين، إما مختبئين، وإما متظاهرين بأنهم ميسحيون قدامى، لأن ذلك التعايش الطويل بينهم، مكّنهم من اكتساب لغتهم وتقاليدهم، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان تمييزهم. ناهيك عن أولئك الذين كانوا ينحدرون من العائلات المسلمة المرموقة، حيث كان البعض منهم ما يزالون يتمتعون بامتيازاتهم ويتقلدون مناصبهم العمومية. من بين الأخبار المتأخرة حول الموريسكيين بغرناطة، سنذكر بعض تلك التي

(1) أ. ع. س، الدولة، إسبانيا، 2,653

تبدو على قدر من الأهمية. هناك تقريرٌ لمجلس الدولة، مؤرخ في 9 من فبراير / شباط سنة 1624م، يُخبِرنا أنه، بتلك المدينة، كانت عائلتان ميسورتان، آل كويجاريس Los Cuéllares وآل مادريليس Los Madriles، تعملان بتجارة الحرير بموجب عقود إجارة، وكانتا متَّهمتين بالانحدار من الموريسكيين، ولربما بسبب خصومات أو بدافع الحسد، تم التبليغ عنهما إلى محقِّقي قسم الجنايات في قصر العدالة، بدعوى أنهما كانتا على اتصال بالمسلمين في بلاد البربر، وأنهما تتآمران معهم للقيام بثورة. وبعد تفتيش المنزلين، لم يُعثر لأثر على أي شيء مشبوه ماعدا خريطة لمملكة غرناطة. وقد قام المحقِّقون بإبلاغ مدريد بكل ذلك، إلا أنها رفضت القضية، نظراً لأن الأدلة كانت واهية، وأمَر مجلس المالية بتعويض العائلتين المؤجِّرتين[1].

ولا تخلو الوثائق المتعلِّقة بالثورة الشعبية التي أُجهِضت في غرناطة، في شهر يونيو / حزيران من سنة 1650م، من الاتهامات التي تشير إلى الموريسكيين كمتآمرين ومحرِّضين. كان يقال بأنهم قد أعدُّوا ثمانية ألف رجل من داخل وخارج المدينة، التي كانوا سيسيطرون عليها وينتهبون منازل أثريائها. بعد انكشاف المؤامرة، صدرت أربعة أحكام بالإعدام شنقا، وحكم واحد بالإعدام بقطع الرأس (بلا شك، لأن الأمر كان يتعلق بأحد النبلاء)، بالإضافة إلى أحكام أخرى متفاوتة صدرت في حقِّ آخرين كثيرين. وتقول رواية معاصِرةٌ لتلك المؤامرة: «كان المدبِّرون لها موريسكيين، معظمهم من سكان حي البيَّازين، الذي أصبح اليوم شبه مهجور، بعد أن اعتُقل من سكانه من اعتُقِل، وفرَّ منهم من فرَّ، وآخرون من الغرباء والأجانب». ويظهر ألونسو فيرنانديث دي ماهاندون Alonso Fernández de Mahandon كأحد المحرِّضين، وهو

(1) المكتبة الوطنية، المخطوط 18,196. مقتطفات من تقارير الدولة جمعها جاغونو أميرولا Llaguno Amirola.

صبّاغ موريسكي من البيازين، «ورجل ثري»[1].

في هذا النوع من الرّوايات، يصعب دائماً الفصل بين الواقع والخيال. أن يكون هناك موريسكيون متورّطون في هذه القضية أمرٌ واردٌ جداً، ولكن ليس لكونهم موريسكيين، وإنما لأنهم كانوا ينتمون إلى مجموعة اجتماعية جد ساخطة على الظروف السيئة التي كانت تمرُّ بها إسبانيا آنذاك، والتي كانت تُثير استياء جميع الشرائح، دون استثناء أصحاب الامتيازات. إلا أن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه هو: أيُّ نوع من الموريسكيين ذاك الذي يُتحدَّث عنه ما زال في سنة 1650م، وحتى بعد هذا التاريخ؟ إذ إن الإشارات المتأخرة إلى وجود الموريسكيين عديدة. ولنر البعض منها: بأوليبا، إحدى البلدات البلنسية التي تملك جذورا موريسكية عميقة، وجد أنطونيو ميستري Antonio Mestre، في سجلاَّت الكنائس الرعوية، إشارات إلى المسيحيين الجدد إلى غاية سنة 1660م. يتعلق الأمر بأولئك الأطفال الذين كانوا صغاراً في السن، حين تم إعفاؤهم من الطرد وتسليمهم إلى مسيحيين قدامى. وقد ارتأى راعي كنيسة أوليبا أن من واجبه أن يسجِّل نسبهم، عندما تزوجوا وكذلك عندما أنجبوا أبناءهم. لكن هذا الأثر سيختفي مع الجيل الثاني أو الثالث، ولعل رعاة بعض الكنائس الأخرى قد تخلوا عن تسجيل هذا التفصيل قبل ذلك[2]. ويذكر المؤرخ البلنسي بوركار Porcar زواجا تمَّ بين مسلم ومسلمة من أولئك الذين كانوا قد طُرِدوا، في كنيسة سان ميجان San Millán ببلنسية في سنة 1623م[3]. لكن، هل كان الأمر يتعلق فعلاً بأولئك المُرحَّلين الذين عادوا أم، كما هو الشأن

(1) المصدر نفسه، الأوراق 169–171. انظر كتابي «اضطرابات أندلسية»، ص. 68 (مدريد، نارثيا، 1973).

(2) «دراسة ديموغرافية حول أوليبا»، مجلة «إيستوديس»، 1، صص. 183–184. وقد سجَّل 32 اسما من بين من عقدوا زواجهم، خلال نصف قرن، «وهو رقم ضئيل، يثبت أن عدد الأطفال الذين تركهم الموريسكيون عندما غادروا إسبانيا كان قليلا».

(3) «أمور بارزة بمدينة ومملكة بلنسية»، 2، 127 (بلنسية، 1934).

بالنسبة لأوليبا، يتعلق بالأطفال الذين مكثوا هناك؟

في «مراسيم الإيمان» التي أقيمت خلال القرن السابع عشر، وحتى في بداية القرن الثامن عشر، سيظهر ما زال بعض «المحمديين»، بين الفينة والأخرى؛ لكن، في معظم الأحيان، لا يتعلق الأمر بأولئك الذين ينحدرون من الموريسكيين، وإنما بالمسلمين العبيد أو المحرَّرين الذين كانوا يعودون إلى دينهم القديم بعد تلقِّيهم التعميد. في واقع الأمر، بعد الطرد، لم تكن محكمة التفتيش تُعير اهتماماً كبيراً لهذه الآثار الإسلامية الضعيفة؛ فقد كان اهتمامها منصباً على اليهود؛ فملاحقة المسلمين لم تكن لتجدي نفعا، لا من الناحية العقدية ولا من الناحية المادية، إذ إنها لم تكن تأمل من ورائهم الخروج بمصادرات مهمة، كتلك التي كانت تحقِّقها أحياناً على حساب «المتهوِّدين». وتؤكِّد هذه اللا مبالاة والأمانَ النِّسبي الذي كان يعيش فيه «المسلمون المتستِّرون» روايةٌ عجيبةٌ لأحداث رحلةٍ قام بها مبعوث مغربي إلى إسبانيا، ما بين 1690- 1691م، للإشراف على عملية تبادل جنود سريَّة العرائش، الذين كانوا قد وقعوا في الأسر بعد استسلام تلك القلعة، بأسرى مسلمين[1]. وفي مسارهم عبر منطقة الأندلس، وجد أولئك المبعوثون المغاربة -أو خُيِّل إليهم أنهم قد وجدوا- علامات على تواجد ساكنة موريسكية؛ في ليبريخا Lebrija، "أكَّد لنا بعض السكان، من خلال بعض الإشارات، أنهم ينحدرون من الأندلسيين. ويبدو مؤكَّدا أن معظم سكان تلك البلدة ينحدرون من مسلمين، رغم أنه قد مضى وقت طويل، ورغم أنهم قد تربَّوا في ظلمات الكفر». ويقول الراوي الشيء نفسه عن سكان أوتريرا Utrera، ويضيف بأن ابنة القاضي وابنة العمدة تنحدران من عائلة آخِر ملكٍ لغرناطة، حسب ما أخبره به شخص يُدعى دون ألونسو Don Alonso بمدريد، وهو شخصية هامة وجدٌّ مرموقة، تفتخر

(1) هـ. سوفير: «رحلة مبعوث مغربي إلى إسبانيا (1690-1691) مترجمة عن العربية»، (باريس، 1884).

بذلك الانحدار، وتهوى الاستماع للحديث عن الإسلام والمسلمين. وبين سكان مارتشينا Marchena «يوجد من تعود أصولهم إلى الساكنة المسلمة القديمة». أما سكان أندوخر Andújar، فيؤكد أن معظمهم ينحدرون من بني السَّرَّاج، الذين، على إثر مطاردتهم من قِبَل المولى حسن، فرُّوا هاربين إلى ديار المسيحين واعتنقوا دينهم، ومنهم تنحدر الأغلبية العظمى لنبلاء هذه المدينة؛ ولكن بعضهم يفتخر بتلك الأصول، بينما يتنكَّر لها بعضهم الآخر، مدَّعين بأن أصولهم تعود إلى جبال نابارّا. «إن أولئك المنحدرين من المسلمين الذين يشغلون اليوم مناصب عمومية لا يتنكَّرون لشجرة نسبهم». وما إن يخرج صاحب الرِّحلة من منطقة الأندلس (جنوب إسبانيا) حتى تتوقَّف تلك الإشارات، وكأنه لم يعثر في منطقة لا مانتشا على أثر لأبناء دينه القدامى. (وتجدر الإشارة إلى أن هذه البعثة اتخذت مسارها عبر طورِّي دي خوان أباد Torre de Juan Abad: لو أنها اجتازت طريقها عبر كامبو دي كالاترابا، لربما كانت ستزوِّدنا ببعض الأخبار النادرة). ومع ذلك، فإن صاحب يوميات هذه الرحلة، بعد وصوله إلى مدريد، سيزوِّدنا بمعلومة هامة أخرى، إذ ينقل تلك الانتقادات التي كانت رائجة آنذاك حول إجراءً الطرد. إن تقييم هذه الرواية صعب، إذ تمتزج بها أخبار تبدو صحيحة بأخرى مبالغ فيها أو زائفة تماماً. ومع ذلك، هناك أمر يبدو استنتاجه أكيدا: في أواخر القرن السابع عشر كان هناك عدد كبير من العائلات الأندلسية التي تتذَّكر أصولها المسلمة دون أية عقدة نقص، وإن كانت تمارس الشعائر المسيحية بكل إخلاص.

ليس من المستغرب أن تكون آخر الإشارات إلى الموريسكيين الغرناطيين تتعلق بمدينة غرناطة، حيث كان أحفادهم ما يزالون مرتبطين بصناعة الحرير التقليدية. ويروي أحد كُتاب القرن الثامن عشر أنه اشترى منزلاً فاخراً في بوكيرون ديل دارُّو Boquerón del Darro، كانت قد صادرته محكمة التفتيش

في سنة 1727م من بعض الأثرياء الذين كانوا يتاجرون في الحرير وُيدعَون آل أراندا Aranda، «من بقايا أولئك المسيحيين الجدد الذين عادوا إلى ملّتهم الفاسدة». التفصيل المميَّز هو أن هؤلاء كانوا قد وضعوا في أعلى الدرج تمثالا للسيدة العذراء[1]. وقد كان المتهوِّدون الماجوركيون، المنحدرون من اليهود، أيضاً يضعون، بالعادة، صورا مقدسَّة في أماكن بارزة. من المؤسف أننا لا نعثر على كامل الوثائق المتعلقة بمرسوم الإيمان الذي من المفترض أنه قد أقيم في غرناطة في تلك السنة؛ إذ إنه، على إثره، توجَّه مجلس بلدية غرناطة إلى الملك، في سنة 1729م، بطلب طرد جميع الموريسكيين الذين أدانتهم محكمة التفتيش من تلك المملكة، لتطهيرها من وصمة العار تلك»[2].

وكما كان الشأن بالنسبة إلى اليهود المتنصِّرين، كانت وصمة العار تلحق أيضاً بأحفاد الموريسكيين، عن طريق عباءات عار أجدادهم –Sambenitos– المُدانين من قبَل محكمة التفتيش، التي كانت تعلَّق في الكنائس لتذِّكر بأولئك الأشخاص، وخاصةً في الأماكن التي كانت توجد بها حساسية بالغة تجاه هذا الموضوع، كما كان الشأن في غرناطة. بوسعنا أن نتصوَّر، بسهولة، حجم المآسي الشخصية التي كانت تنجم عن مثل هذا الإجراء، وإن كانت لم تترك شهادات أو آثارا مكتوبة، إلا في حالات استثنائية. وقد كان أحد النحَّاتين البارزين للمدرسة الغرناطية معنيا بإحدى هذه الحالات، توركواتو رويث ديل

(1) خوان بيريث دي إيرَّاستي: «تاريخ بيت إيرَّاستي»، ص.284 (غرناطة، 1750). كانت هذه السنوات تعرف نشاطاً مكثفا لمحكمة التفتيش؛ وكان المتهوِّدون أكثر المتضررين، لكن كان هناك أيضاً ضحايا من أصحاب العقيدة الإسلامية. ليا (في معرض حديثه عن لِـ إ. ن. ألدير) يقول أنه خلال أحد مراسيم الإيمان التي أقامتها محكمة التفتيش بغرناطة، في 9 من ماي / أيار سنة 1728م، تصالَح مع الكنيسة 45 منهم، و28 آخرون، في أكتوبر / تشرين الأول التالي. «لا بد أنهم كانوا ميسورين، لأن المصادرات كانت مهمة، فقد تمت مكافأة من وشى بهم بحصة قدرها مئة دوقية» («الموريسكيون...»، 3، 406).

(2) حسب وثيقة بالأرشيف البلدي أخبرني عنها السيد غارثون باريخا Garzón Pareja.

بيرال Torcuato Ruiz del Peral (1708—1773). فقد أقام، منذ شبابه، علاقة مع فتاة من عائلة متواضعة، كان أحد أجدادها قد تعرَّض للمحاكمة من قبل محكمة التفتيش في القرن السادس عشر. ورغم مرور كل ذلك الوقت، كانت ذكرى ذلك الأصل الموصوم بالعار ما تزال حية، لدرجة أن عائلة النحات عارضت ارتباطه بها بشكل حازم؛ ولم يقرِّر الزواج منها سراً إلا في سنة 1747م، بعد أن كان قد أنجب منها ستة أبناء، وقد استمرا في العيش منفصلين إلى أن أصيب بمرضه الأخير[1].

في ذلك الحين، في باقي إسبانيا، كان الناس قد نسوا أن الموريسكيين كان لهم وجود في العالم ذات يوم، اللهم إلا في مكان أو منطقة هنا أو هناك، كان ما يزال يعيش فيها أحفادهم. إن تعداد هذه البقايا سيظل دائماً أمراً مستحيلاً. فبروديل Braudel، مُلخِّصا وجهة نظره حول هذه النقطة، يقول: «لقد طُرد تقريباً جميع الموريسكيين من المدن؛ وبنسبة أقل، أولئك الذين كانوا يسكنون في أراضي الدولة، وقد كانت هناك استثناءات أكبر لأولئك الذين كانوا داخل أراضي النفوذ الإقطاعي، والجبليين، والقرويين المنعزلين»[2]. في اعتقادي، كانت لموريسكيي المدن الكبرى فُرَصٌ أكبر لتجنُّب الطرد والتخفي بين أفراد الطبقات الاجتماعية المتدنِّية، دون لفت الانتباه، وخاصةً في المدن الأندلسية، ولا بد أن عصابات المشرَّدين والغجر هناك قد استقبلت عدداً غير قليل منهم. أما الموريسكيون الذين كانوا في المناطق القروية، ودون أن ننفي أن بعض الأسياد الإقطاعيين حاولوا الاحتفاظ ببعض مقطعيهم، وأحياناً بنجاح، فأعتقد أنه، وفقاً لما عرضناه سابقاً، يجب أن نميِّز، بشكل أساسي، بين الموريسكيين الذين كانوا غير مندمجين، وأولئك الذين كانوا في طريقهم

(1) أ. غاجيغو بورين: «توركواتو رويث ديل بيرال» (مجلة جامعة غرناطة»، يوليوز / تموز سنة 1936).

(2) «البحر المتوسط...»، الطبعة الثانية، 2، ص. 130.

إلى الاندماج. وهؤلاء الأخيرين حاولوا البقاء أو العودة بجميع الوسائل، وقد تكلَّل إصرارهم بالنجاح، في معظم الحالات.

في مدن الجنوب الكبرى (إشبيلية، قادس، مالقة، كارتاخينا) كانت تختلط مشكلة الموريسكي بمشكلة العبيد المسلمين والمأجورين[1] moros cortados، وفي كثير من الحالات، لم يكن من السهل التميز بينهما؛ ولهذا السبب ارتُكِبت أخطاء ومغالطات كثيرة، كتلك التي وقع فيها فيرناديث إي غونثاليث Fernández y González، الذي فسَّر تجمُّعات «المحمَّديين» التي أثارت احتجاجات المجلس البلدي، على أنها استمرار للوجود الموريسكي بإشبيلية. بما أن هذه المشكلة، في الواقع، تبقى هامشية للموضوع الذي نحن بصدده، فلن نخصَّها إلا بإشارة سريعة[2]. كانت العبودية ظاهرة مألوفة في إسبانيا في العصر الحديث، وإن كانت محدودة من حيث انتشارها الجغرافي، إذ كانت تعرف وجودا مكثَّفا فقط في الجنوب وفي البلاط، وفي بعض النقاط المعيَّنة كبلنسية. كان العبيد، ينقسمون، بِنسبٍ شبه متساوية، إلى عرقين، لم يكونا مختلفين من حيث المظهر الفيزيائي فقط، بل أيضاً من حيث الثقافة والسلوك: الزنوج الأفارقة، الذين كانوا مطواعين متأقلمين (لم يكن أحد منهم يرفض التعميد)، والمسلمون، الذين كانوا من الجنس الأبيض، وكان معظمهم من البربر، ومن مختلف الجنسيات التي كانت تضمُّها الإمبراطورية العثمانية. وقد انتشرت العبودية أيضاً بين المسلمين الإسبان، نتيجة الحروب والثورات التي كانت تحدث، من حين إلى آخر، كما نعلم. في سنة 1609م، كان هناك عدد غير قليل من الموريسكيين الغرناطيين النَّاجين، الذين كانوا قد وقعوا في الأسر قبل أربعين عاماً. وإليهم ينضمُّ عدد غير محدَّد (ولكنه قليل، بكل تأكيد) من الذين

(1) هم أولئك العبيد الذين كانوا يؤجِّرونهم أسيادهم للعمل عند غيرهم، كخدم في المنازل أو كحرفيين، أو يعملون بشكل مستقل، مقابل دفع حصة ثابتة لسيدهم من أجورهم. (المترجم)

(2) ويمكن استكمال هذه النظرة بعملي «العبودية بقشتالة خلال العصر الحديث» (مدريد، 1952).

سلَّموا أنفسهم طوعا كعبيد، لتجنُّب قرار الطَّرد. كما كان هناك عدد كبير أيضاً من أولئك الذين حصلوا على حرِّيتهم، إما عن طريق العتق أو الافتداء. وكان الكثير من العبيد يعيشون في وضع يقترب من الحرِّية، فقد كان أسيادهم يتخلّون عن الوصاية والنفقة عليهم؛ وكانوا يطالبونهم فقط بأداء مبلغ، بشكل دوري، مما كانوا يكسبونه كعُمَّال مستقلّين، ليحتفظوا بالباقي لأنفسهم. وهكذا كانوا يحصلون على الحرِّية، عند إتمام أداء الفدية التي كان يحدِّدها سيدهم. هؤلاء كانوا هم المسلمون المأجورون، الذين يوجد بينهم الكثير من أصحاب السلوك المنحرف، وكانوا يزوِّدون الجزء الأكبر من الأندلس بالعمال المياومين، ويشكّلون طبقة عاملة بئيسة، غير مستقرة ولا مراقَبة، وهو ما احتجَّت عليه المجالس في أكثر من مناسبة؛ في سنة 1626م، صرَّح نائب غرناطة، السيد فرانثيسكو مالدونادو Francisco Maldonado قائلاً: «إن السماح بالبقاء في الأندلس لهذا العدد الكبير من المسلمين والمسلمات، وبعضهم من المعمَّدين، له سيئات كثيرة، فهم كلهم مأجورون، ويدفعون أجوراً (إلى أسيادهم، حسب ما يُفهَم من السِّياق)، ويقومون بأعمال الدولة السهلة، إذ ينقلون القمح والخمر والعربات، ويحملون البضائع (أي يشتغلون كحمَّالين) ويبيعون جميع أنواع التفاهات، وهي كلها أعمال سهلة وتُدِرُّ الكثير من الرِّبح. ولا أحد منهم يلجأ للعمل في الحقل أو لتربية الماشية، وهي مجالات تعرف نقصا كبيراً في العمال، وبهذه الطريقة يحقّقون أرباحا سريعة، بحيث إن من كان قد اشتُري منهم بـ 200 دوقية، يستطيع أن يحصل على حرِّيته خلال سنتين، وهم يتركون جزءاً من الفدية دون دفع، حتى لا يتم ترحيلهم كما يقتضي القانون». وهو يشير أيضاً إلى أن المشكلة في لوخا Loja كانت مستفحلة، وأن المجالس، لذلك، قرَّرت اتخاذ إجراءات بذلك الشأن، حتى لا يبقى في المدينة عبيد مأجورون[1].

(1) محاضر المجالس، 45، 222.

وعندما قامت المملكة في سنة 1628م، كما جرت العادة، بمراجعة الشروط التي تضعها لتمديد ضريبة الملايين، أدرجت طلب عدم إبقاء عبيد مأجورين بالأندلس، سواء المعمَّدين منهم أو غير المعمَّدين[1]، لكن لم يُتَّخذ أي قرار بهذا الشأن، واستمر وجودهم هناك بأعداد كبيرة، إلى أن صدر في 20 من سبتمبر / أيلول سنة 1712م، أمر بترحيلهم فورا إلى شمال أفريقيا.

لقد أصدرت هذه المدينة تقريراً حول «المسلمين العبيد والأحرار بإشبيلية»[2] في سنة 1625م، وهو يشير إلى أن «العدد الكبير» للمسلمين والمسلمات الذي كان موجوداً هناك قد غادر باتجاه الداخل، ذلك أنهم مُنِعوا من الإقامة في الأماكن الساحلية. كانوا يتجمَّعون للعيش في بيوت متجاورة، في مجموعات كبيرة. وكانوا يشتغلون ببيع المواد الأساسية، وكانوا متَّهمين بأنهم يقومون باختطاف الأطفال وتضليلهم بتلقينهم للديانة المحمَّدية. ومن المؤكد أنه، بين هذه الطبقة العاملة المسحوقة، بالإضافة إلى العبيد الموريسكيين الذين كانوا في وضعية المأجورين، كان يوجد أيضاً موريسكيون أحرار تمكَّنوا من تجنُّب قرارات الطرد، متخفِّين داخل تلك الكتلة المجهولة لتلك الحاضرة الكبرى.

كآخر فصل للوجود الإسلامي في إسبانيا، يذكر ليا العثور على مسجد سرِّي بكارتاخينا، حسب تقرير لِمحكمة التفتيش في سنة 1769م. وعلى الأرجح، لم يكن يتردَّد عليه الموريسكيون وإنما العبيد الذين كانوا موجودين بكثرة، في ذلك المكان.

(1) المصدر نفسه، المجلد 47.

(2) المكتبة الوطنية، المخطوط 18,735. وقد ذكر هذا المخطوط خوان باروزي («مشاكل تاريخ الأديان»، ص. 126، الهامش). وقد نقل أيضاً ما قاله فرنانديث غونثاليث («الموريسكيون الذين مكثوا بإسبانيا بعد الطرد»، مجلة إسبانيا، 1871)، وإن كان قد انتقد مضمون كلامه.

الملحق I

شهادة أمام كاتب العدل تفيد بأن مسيحياً قديما خضع لعملية ختان بسبب المرض

أرشيف بروتوكولات غرناطة 1ـ3,3، بكتابة عدل كريستوبال ديل باريو.

بمدينة غرناطة المجيدة، في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر / تشرين الثاني، لعام ألف وخمسمئة وخمس وأربعين، وفقاً لتقويم ميلاد مخلِّصنا السيد المسيح، بحضوري أنا، كاتب العدل، والشاهدان المكتوبة أسماؤهما (أدناه)، من جوسو Yuso، مَثَل أمامي ألونسو باثكيث دي أكونيا Alonso Vázquez de Acuña، وهو ابن هذه المدينة، ونجل رجل القانون، بيدرو موراليس Pedro Morales، المتوفَّى (تغمده الله برحمته)، والذي كان من أهل هذه المدينة أيضاً، وطلب مني وكلَفني بتحرير شهادة تفيد بأنه، نظراً لأنه كان طريح الفراش ويعاني من مرض في ذَكره، فإنه بحاجة إلى العلاج قبل أن يصبح المرض أكثر خطورة على جسده، وبعد ذلك، في اليوم نفسه، أشهد أنا كاتب العدل، بأن الجرَّاح أنطونيو مارتينيث Antonio Martínez، الساكن بهذه المدينة، أتى لعلاج ألونسو باثكيث المذكور، وحاول ذلك لمدة ثمانية أيام، وأشهد أنا كاتب العدل بأني عاينت حضوريا كيف قام بعلاج أنطونيو مارتينيث المذكور في المرة الأولى قبل ثمانية أيام، وبعد ذلك قرَّر إزالة قلفة العضو المذكور بالجراحة، نظراً للقذارة التي تجتمع تحتها، وفي ذلك اليوم نفسه، أجرى الجرَّاح أنطونيو مارتينيث المذكور العملية الجراحية لألونسو باثكيث دي أكونيا على قلفة العضو المذكور بموسى وأوقف النزيف بكيِّه بالنار، بحضورنا نحن، كاتب العدل المذكور والشاهدين من بلدة جوسو.

وبذلك، أشهد أن العلاج المذكور تم بحضوري وبحضور الشاهدين بيدرو دي بيلتشيس Pedro de Bilches وبيرنال دابيا Bernal Davya، اللَّذين يقيمان بهذه المدينة نفسها، وأشهد بأنني عاينت كيف أن المذكور ألونسو باثكيث دي أكونيا كان مريضاً.

الملحق II

قوانين متعلقة بالموريسكيين في المجمع الكنسي الإقليمي لغرناطة في سنة 1565م

(خوان تيخادا راميرو: «مجموعة القوانين ومجامع الكنيسة الإسبانية»، المجلد 5، مدريد، 1855، صص. 389-392)

القوانين المتعهَّد بها، التي تتعلق جُلُّها بالمسيحيين الجدد، أو حديثي العهد بالتحوُّل من الملة المحمدية، هي كالآتي:

نأمر جميع القساوسة والمستفيدين من الأوقاف الكنسية بألاَّ يأخذوا من المسيحيين الجدد،عند إقامة شعائر زواجهم، أكثر من مستحقاتهم، وألاَّ يطالبوهم بغيرها، أو يقبلوا منهم أكباشاً ولا دجاجاً ولا أجزاء من لحم البقر أو لسانا، ولا أي شيء آخر، بِحُجَّة أنه ينبغي لهم أن يُطعِموهم، ولا بأية ذريعة أخرى، تحت طائلة عقابهم بتأدية ضعف ما أخذوه، بالإضافة إلى ما يراه مناسبا قضاتنا أو مفتّشونا، الذين سنكلِّفهم بأن يعاقبوا على هذه الأمور بكل صرامة، وأن يخبرونا عنها، بشكل خاص، من خلال زياراتهم؛ ولكن، إذا ما تَمَّت دعوتهم، نسمح لهم بأن يشرِّفوهم بالحضور وأن يأكلوا معهم». (باب الخطوبة والزواج، الفصل 6)

بألاَّ يقيموا شعائر الزواج لأي مسيحي جديد ما لم يكن يرتدي الزي القشتالي (باب الخطوبة والزواج، الفصل 6)

بألاَّ تتم العلاقة الحميمة بين مَن قد عقدوا نيَّة الزواج، حتى وإن كانا قد تعاهدا شفهياً أو قرَّر ذلك آباؤهم أو أناس آخرون بالنيابة عنهم أو تمَّ تبادل الحلي والملابس بين الطَّرفين، قبل أن يتمَّ عقد الزواج الحقيقي بحضور القسيس بعينه، مع التحذيرات اللازمة من هذه المغبة تحت طائلة الحرم الكنسي

وغرامة قدرها مارك فضّي واحد، وتقع عليهم عقوبة المخادنين العلنيين؛ وعلى القساوسة أن يحترسوا لهذا الأمر، بالخصوص، بين المسيحيين الجدد، الذين نأمرهم، حتى وإن كان آباؤهم على علم بذلك، بألاّ يتبادلوا الحلي ولا ينتقل أحدهم للعيش في بيت الآخر، لأن ذلك من طقوس المسلمين، تحت طائلة معاقبتهم على ذلك». (الباب نفسه، الفصل 13)

نأمر هؤلاء المسيحيين الجدد المذكورين، وفقاً لِما أمر به جلالتكم في الفصل الخامس من محضر مجمع الأساقفة الذي أقيم في هذه المدينة، بأن تتم عقود الصَّداق، من الآن فصاعداً، أمام كُتَّاب العدل أو المُوَثِّقين من المسيحيين القدامى؛ في حال عدم وجود كُتَّاب عدل أو موثقين من المسيحيين القدامى، يجب أن تتم أمام القسّيس أو القسّيس المستفيد من الوقف، وعلى هذا الأخير أن يحتفظ بسجلٍّ يوثّق فيه اليوم والشهر والسنة، ومواصفات المهر وقدره، بالإضافة إلى اسم المتعاقدين وأسماء آبائهم، وأن يتمَّ ذلك أمام شاهدين أو ثلاثة؛ وليكن هؤلاء من المسيحيين القدامى إذا ما وُجِدوا أو أمام كاتب عدلٍ من المسيحيين الجدد، تحت طائلة معاقبتهم إذا ما فعلوا ذلك بطريقة أخرى، عقاب من يتّبع طقوس ملة المسلمين» (نفس الباب، الفصل 14)

نأمر القساوسة بألا يزوِّجوا هؤلاء المسيحيين الجدد، ما لم يكونوا يعرفون الصلوات الأربع والوصايا العشر ووصايا الكنيسة الخمس، وما ينبغي لهم أن يقولوه عند دخول الكنيسة، والوقت المناسب لتلقّي سرِّ القربان المقدس، وعلى القسيس أن يستمع إلى اعتراف النساء اللائي سيعقد زواجهن في المكان المخصَّص للاعتراف في الكنيسة، وليس في أي مكان آخر، تحت طائلة دفع غرامة قدرها دوقية، وبخصوص هذا الشأن، نتركهم لضمائرهم؛ وعلى الذكور أن يحضروا للصلاة أمام قضاة الكنيسة أو المفتشين أو القساوسة، ويجب أن يحملوا شهادة تثبت معرفتهم بالعقيدة (المسيحية)، ولا ينبغي أن

يقبل أحد من المذكورين من هؤلاء المسيحيين الجدد، نقوداً ولا دجاجاً، ولا أي شيء آخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تحت طائلة إرجاع أربعة أضعافه؛ كما نأمر القساوسة بعدم تزويج أي مسيحي قديم ما لم تثبت لديهم إحاطته بالأمور الدينية المذكورة» (الباب نفسه، الفصل 15)

نأمر الكهنة والقساوسة والمستفيدين من الأوقاف وخُدَّام الكنيسة التابعين لأبرشيتنا ولإقليمنا ألاَّ يفرضوا على أبناء الرعية فروضاً جديدةً، وخاصةً المسيحيين الجدد منهم، أو يطلبوا منهم صدقاتٍ أو مواد كالخبز والخمر والزيت والطيور والصيد وأوراق التوت أو أشياء أخرى من المؤونة، وألاَّ يفرضوا عليهم العمل خلال العطل أو أيام أخرى في مزارعهم أو يرسلوهم لجمع الحطب أو أي شيء آخر ما لم يدفعوا لهم الأجر واليومية المناسبة لعملهم، تحت طائلة إرجاع ضعف ما أخذوه، بإعطاء النِّصف لصاحب الحق وتخصيص الباقي لمن بلَّغ عن ذلك الأمر وللأعمال الخيرية؛ وإذا ما تمادى القسِّيس في ذلك، فسيوضع أمره بيد القضاة الكنسيين؛ وألاَّ يسيئوا معاملتهم لا بالفعل ولا بالقول، بنعتهم بِـ «المسلمين الكلاب» ولا بِمسبَّات أخرى؛ بل عليهم أن يُصحِّحوا أخطاءهم بالتي هي أحسن وبطريقة لا تُسبِّب لهم الحرج، تحت طائلة معاقبتهم من قِبَل قضاتنا المفتشين، حتى وإن لم يرفع المتضرِّرون أية دعوى ضدهم». (باب الإساءات وإلحاق الضرر بالغير، الفصل 1)

نأمر بأن يكون السفير أو الرسول الباباوي في المحكمة الإكليريكية مترجماً أيضاً للغة العربية، من أجل التعاملات التجارية للمسيحيين الجدد، وليُحرَص، قدر المستطاع، على أن يكون من المسيحيين القدامى، وأن تكون سمعته طيبة وأن يكون أهلاً للثقة، وأن يُعطي لكلِّ ذي حقٍّ حقَّه، حسب ما يقتضيه القانون». (باب وظيفة المترجمين والسفراء الباباويين، الفصل 2)

ألاَّ يُعطِي المفتِّشون الزائرون، ولا القائمون على الكنيسة للمسيحيين

الجدد رخصةً للزواج دون معرفتهم بالعقيدة (المسيحية)، مقابل نقود أو ملابس يتركونها لهم، وإن وُجِدَ سبب لذلك، تحت طائلة دفع دوقيتين في كل مرة يفعلون فيها عكس هذا الأمر، ولينفِّذ ذلك المفتتشون الزائرون في حق القائمين على الكنائس الذين يعطون هذه الرُّخص، تحت الطائلة نفسها». (باب الاتهامات والتفتيش والشكايات والزيارات، الفصل 32)

إذا ما تمَّ التبليغ عن أحدٍ لكي يُحرَم كنسياً، نأمر قسّيس الكنيسة الذي قام بالتبليغ عنه في ذلك اليوم بأن يبلّغه ويُنذِره بألاَّ يخرج من البلدة أو بألاَّ يخرج من بيته أو يتَّصل بالناس، وإذا لم يمتثل لذلك خلال يوم واحد، فليُعلِم نفس القسّيس المحكمة المدنية بذلك، ونحن نناشد ذلك القضاء، من أجل خدمة الرب، أن يطالبه بذلك تحت طائلة العقوبة، وأن يحمله على الامتثال لذلك، فكما هو حريص كل الحرص على إخراج الوباء الجسدي من البلد، فحرِيٌّ به أن يكون أكثر حرصاً على إخراج الوباء الروحي منها أيضاً، ذلك أن خطر العدوى في هذه الحالة أشد، وضرره أكبر. (باب أحكام الحرمان الكنسي وعقوبات أخرى، الفصل 5)

إذا كان المسيحيون الجدد في وضع المحرومين كنسياً، ولجأوا إلى كنيسة رعوية أخرى لسماع القداس وجاءوا بشهادة تُثبِت أنهم قد استمعوا إليه خلال ذلك الوقت، فينبغي ألا تُقبَل منهم؛ بل ويجب أن تُسجَّل لهم عشرة أخطاء عن كل وثيقة يأتون بها، وأن يتم التبليغ عنهم إلى القضاة الكنسيين، لكي تطبَّق عليهم العقوبة المناسبة للذَّنب الذي ارتكبوه. (الباب نفسه، الفصل 15)

ألاَّ تستوجب التوصيات والرسائل الموجَّهة للمسيحيين الجدد عقوبات، ما أمكن الأمر، وإذا ما اقتضى الحال ذلك، فلتُخصَّص لهم عقوبات أخرى بدل العقوبات المذكورة. (الباب نفسه، الفصل 16)

نأمر جميع الكهنة المستفيدين وقساوسة هذه الأبرشية والإقليم بألاَّ يقوموا

بدفن أي شخص داخل التابوت دون إذن صريحٍ من الأسقف أو المفتش الزائر، تحت طائلة دفع غرامة قدرها دوقية. (باب دفن الأموات والجنائز، الفصل 6)

مع أن دفن المسيحيين المخلص بعضهم لبعض في المقابر المبارَكة عُرفٌ قديم سائد بينهم، إلا أن المسيحيين الجدد يستغلون هذا الأمر ليقوموا بالدفن على الطريقة الإسلامية، ولذلك نأمر المسيحيين الجدد والقدامى على حدٍّ سواء، بأن يقوموا بالدفن من الآن فصاعداً، داخل نطاق أبرشيتنا وإقليمنا، وسط الكنيسة، وإذا لم يوجد داخلها متَّسع أو لم تكن هناك إمكانية لذلك، فبوسعهم أن يقوموا بالدفن في المقابر التي تمت مباركتها وتسييجها، ووُضِعت لها أبواب وصليب في الوسط، وليس بأية طريقة أخرى. (الباب نفسه، الفصل 15)

سيتناول المسيحيون الجدد القربان المقدس بناءً على رأي الكاهن المُعرِّف لهم، وعلى القساوسة ألاَّ يقدِّموه لهم في كافة الأحوال، تحت طائلة دفع غرامة قدرها دوقية، حتى لو أتوا بشهادة تُثبِت أنهم قد مارسوا سرَّ الاعتراف، ما لم تنصَّ هذه الأخيرة على أنهم يستطيعون تناول القربان، وما لم تكن موقَّعة من كاهن معرِّف معروف ومعترف به من قِبَل الأسقفية. ونهيب بهؤلاء الأساقفة أن يدرسوا جيداً الأسباب التي سيمنحون من أجلها تلك الرخصة، وألاَّ يفعلوا ذلك ما لم يكونوا يعرفون الشخص التائب، أو ما لم يكونوا راضين عن اعترافه، أو عن اعترافات أخرى له، تتعلق بمسيحيته وسلوكه وحياته ومعاملته لأهله، وأشياء أخرى يرون أنها يجب أن تؤخذ بالاعتبار. (باب سر القربان المقدس، الفصل 3)

نأمر المسيحيين الجدد بألاَّ يختاروا أسماءً أو ألقاباً لأبنائهم يستعملها المسلمون، سواء في التعميد، أو التثبيت المقدَّس، بل أسماء من بين أسماء القديسين الذين تمجِّدهم الكنيسة، وأن ينادوهم بها داخل بيوتهم وخارجها، كما أمر بذلك جلالته في اجتماع عُقِد بالكنيسة الملكية في 7 من نوفمبر /

تشرين الثاني من سنة 1526م، تحت طائلة دفع غرامة قدرها خمسمئة دينار مرابطي، تُخصَّص للأعمال الخيرية، تُفرَض في المرة الأولى على آبائهم، أو عليهم إن كانوا بالغين، إذا ما نُودوا بها أو سمحوا بأن ينادى لهم بها، وفي المرة الثانية، بالسجن لمدة عشرة أيام بالإضافة إلى الغرامة المذكورة، وفي المرة الثالثة، ستتم معاقبتهم على أساس الشك في عقيدتهم، كما أن أولئك الذين يحملون اليوم هذه الأسماء والألقاب عليهم أن يبدِّلوها تحت طائلة العقوبات المذكورة. (باب التعميد وآثاره، الفصل 12)

نأمر المسيحيين الجدد، حين قدومهم إلى الكنيسة لتعميد أبنائهم، بأن يُلبِسوهم أفضل ما لديهم من ملابس؛ وإذا لم يفعلوا ذلك، فليأمرهم القساوسة بالعودة إلى منزلهم لإلباسهم بشكل أفضل؛ وإذا ما أبدوا تمنُّعا، فعليهم إبلاغنا بذلك لكي نتصرف، وألا يأتوا بهم إلى الكنيسة، كما هي عادتهم، وهم يلبسون أسمالا، بل عليهم أن يجرِّدوهم منها قبل التعميد (الباب نفسه، الفصل 13)

لا يمنحْ جرَّاحٌ أو طبيبٌ رخصة للمسيحيين الجدد لإزالة قلفة الذَّكر، سواء للأطفال الرُّضَّع أو للكبار، سواء أعْلَمَ بذلك أو لم يُعلِم، وألاَّ يقوم هو بذلك إلا برخصة خاصةً من الأسقف، تحت طائلة توجيه تهمة الشك في العقيدة إليه ومحاكمته على أساسها؛ وإذا ما خالف أحدهم هذا الأمر، فإننا نأمر القضاة الكنسيين بأن يطلبوا المساعدة من الجناح المدني، ملزِمين إياه بتطبيق الفصل الثالث من الاجتماع الذي عقده جلالته في الكنيسة الملكية في 7 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1526م. (الباب نفسه، الفصل 14)

نأمر المسيحيات الجديدات، إذا ما وُجِدت داخل أبرشيتهن أو بلدتهن قابلةٌ من المسيحيات القديمات، ألاَّ يلجأن إلى مسيحية جديدة أو من ذلك الجنس، إذا كان بوسعهن أن يفعلن ذلك بسهولة. وعلى القسيس، بعد ولادة طفل من المسيحيين الجدد بيومين، أن يذهب لزيارته، وإذا كان ذكرا، فليعاين موضع

الختان لديه، وبذلك سيرى إذا ما كان الأمر بفعل فاعل أو طبيعياً كما يدَّعي بعضهم بالعادة، متذرّعين بأنهم قد وُلِدوا كذلك. وإذا وجد علاماتٍ على أن الأمر قد تمَّ بفعل فاعل، فليُثبِت ذلك بشهود، وليُبلِغ الأسقف أو المفتشين بالأمر، خلال الأيام الستة التالية، تحت طائلة دفع غرامة قدرها دوقيتين، في كل مرة يكون متهاونا فيها بهذا الشأن. (الباب نفسه، الفصل 15)

على القابلة أن تُخبِر القسيس في اليوم نفسه الذي يزداد فيه المولود، تحت طائلة دفع غرامة قدرها مئتي دينار مرابطي؛ وعلى القسيس المذكور أن يسجِّل في كتاب الولادات أنه قد زار المولود، وبأن هذا الأخير لم يولد مختوناً بشكل طبيعي. (الباب نفسه، الفصل 16)

ولأن بعض هؤلاء المسيحيين الجدد يقيمون بعض الطقوس من اليوم الأول إلى اليوم الثامن من ولادة الطفل أو الطفلة، والتي يسمُّونها بـ «العقيقة» coca، وهي تتمثل في رسم بعض النقاط على جبين الطفلة، وحلق رأس الطفل بموسى، من أعلى الجبهة إلى الرقبة، ويبدو أن هذا الأمر من بين طقوس دين محمد وأنه يمارَس بدلاً من الختان، ثم إن الأمهات اللائي وضعن يلبسن «القندورات»، ويقمن بدعوة الأهالي وبالاجتماع. ولذلك نأمر القساوسة بأن يحرصوا خلال تلك الأيام على رؤية الطفل أو الطفلة بالإضافة إلى أمِّهم، ليتبينوا إذا ما كانت قد تمَّت ممارسة شيء من هذه الطقوس المذمومة، وأن يبلِّغوا الأسقف أو قضاته بذلك، لكي يتخذوا الإجراءَ اللازم، لِحمل هؤلاء المسيحيين الجدد على التخلي عن تلك الخرافات. (الباب نفسه، الفصل 17)

نأمر القساوسة بأن يلقوا خُطباً في البلدات باستمرار، بوجه خاص، خلال تلك الأيام التي يشير إليها هذا القانون: ونأمر بالإضافة إلى ذلك، في الأماكن التي يوجد بها مسيحيون جدد، بأن تُلقى هناك مواعظ حول ألوهية يسوع المسيح وسرِّ الخلاص وسر القربان المقدس والاعتراف الشفهي، وسرِّ الثالوث

المقدس، لأن هؤلاء الناس، فيما يتعلق بهذه المسائل، هم أقل ثباتاً: ولتُلقَ هذه الخطب باللغة العربية، إذا أمكن ذلك (باب وظيفة الدعاة والقساوسة، الفصل 24)

على القساوسة أن يزوروا المسيحيين الجدد الذين هم من أبناء رعيتهم، وهم على فراش الموت مرَّتين أو ثلاث، وأن يعِظوهم ما لم يكونوا قد قاموا بالاعتراف، حتى يقوموا بذلك، وليحرصوا بعد حدوث الوفاة، ساعة تكفينهم، على أن يكون حاضرا أحد خدام الكنيسة أو أحد المسيحيين القدامى، حتى لا يقيموا للميت طقوس المسلمين التي اعتادوا عليها، تحت طائلة دفع غرامة قدرها ستة ريالات، في كل مرة يتهاون فيها القسيس عن هذه المسائل. (الباب نفسه، الفصل 32)

وليَحضُر وصيةَ المسيحيين الجدد أبناءُ رعيتهم، بالطريقة التي ينصُّ عليها الباب المتعلق بالوصايا (نفس الباب، الفصل 33)

يجب استدعاء السكان الموجودين في سجلِّ الإحصاء واختبارهم في مسائل العقيدة، وأما عائلات المسيحيين الجدد، فيجب التعامل مع أولئك الذين تحوَّلوا إلى المسيحية قبل استرداد غرناطة، على جميع الصُعُد، على أنهم كذلك، وأولئك الذين ينحدرون منهم، ويقولون بأنهم مسيحيون قدامى، يجب مراقبة إذا ما كانوا يرتدون لباس المسيحيين الجدد، ويتكلمون لغتهم ويحتفظون بتقاليدهم، وكذلك الشأن للمسيحيين القدامى الذين يلبسون زي المسيحيين الجدد أو أولئك المتزوجين من ذلك الجنس، ويجب مراقبة إذا ما كانوا يرتدون الزي المذكور، وذلك للشك الذي يثيره هذا الأمر حول عقيدتهم ومسيحيتهم. (الباب نفسه، الفصل 34)

ألاَّ يعطي القساوسة، لأي سبب أو تحت أية ذريعة كانت، رخصة للمسيحيين الجدد للتغيب عن حضور قداس الأحد والأعياد ولا للقيام بأعمال تافهة، تحت

طائلة دفع غرامة قدرها أربعة ريالات؛ ولكن، بوسعهم أن يغضُّوا النظر إذا كان العذر مبرَّراً بشكل كافٍ وهم مطَّلِعون عليه، وليحكّموا ضمائرهم حتى لا يتستَّروا عليهم لسبب أو لمودة شخصية، تحت طائلة دفع دوقيتين. (الباب نفسه، الفصل 35)

ألاَّ يسمَحوا للفقراء الذين يتسوَّلون في المدينة أو في أماكن أخرى، من بين المسيحيين الجدد، سواء باسم القدِّيس لاثارو أو باسمهم أن يفعلوا ذلك، وليلعَنوا أولئك الأعداء الذين يخدعونهم، أو يشهدون ضدهم، أو يسرقون منهم أشياء أو يؤذونهم بأية طريقة أخرى. (الباب نفسه، الفصل 36)

ألاَّ يسمحوا بأن يعمل مسيحي قديم يقلُّ عمره عن عشرين سنة أجيراً عند مسيحي جديد أو يسكن معه، وألاَّ يسمحوا لمسيحي جديد بأن يشتري مسلماً أسيراً لنفسه أو يحرِّره إلا إذا تحوَّل إلى المسيحية أو يحتفظ به عنده، حتى وإن أصبح مسيحياً؛ بل عليه أن يضعه كأجير لدى أحد المسيحيين القدامى. والقسِّيس الذي يتهاون في هذه الأمور يعاقب بغرامة قدرها دوقية، كما عليه أن يتخذ التدابير نفسها بشأن العبيد السود. (الباب نفسه، الفصل 37)

الملحق III

الساكنة الموريسكية لمملكة غرناطة حسب إحصاء سنة 1586م.

مورتاس وديتيار التابعة لها، 72

كوخاجا، 45

خوجاراتا، 60

تشانيس، 110

بيريس ونصف بوغارايا

ألموثيتا

بادوليس مع مولينيبا وأوتورا، 150

كانخاجار، 600

أمبروث

الميزان

بيرخا، 975

ألكوليا، 90

باجاركال وإينيثا، 142

باتيرنا + نصف غوارُّوس، 300

فوندون + بني سعيد وأبينثويتي، 243

كوبدار، 100

لاوخار + أورميثا + كاماثين + نصف غوارُّوس، 289

دارِّيكال + بنينار، 75

لوكايينا،35

تشيرين + جونكيرا، 32

لاروليس + خويرون وأوندورون، 60

مايرينا، ألموثيتا، الفيث، خوبار، 140

بيثينا، 100

نيتشيتي، 65

ميثينا دي ألفهار + تورّيجاس، 60

أوخيخار + إنكيرا وإسكاريانتيس، 228

أوشيشار + جونكيرا وإسكاريانتيس، 228

تريبيليث، 60

بالور، 180

جيخين، 63

جاتور، 60

ميثينا دي بوينبارون، 200

بيرشوليس، 200

ناريلا، 70

كاديار، 80

خوبيليس،60

لوبراس + تِيمن، 60

كاستاراس+ نييليس، 110

أليخيخار + نوطاييث، 96

بوسكيستار، 99 .

بورتوغوس + لاوخار، 145

حارة البيطار، 22

فيرّيرولا، 40

ميثينا دي فونداس، 40

فونداليس دي فيريرا، 40

كابيلايرا+ أيلاكار دي بيتريس، 200

بوبيون + بامبانايرا، ألغواكار كابيلايرا، 220

بارخار+ كارتاوناس، 80

إلفيكس + كانار، 75

سوبورتوخار، 72

باجاكار،42

سورتيس، 30

بنيكالتي، 20

أورخيبا، 270

بني زيت، 20

بيليث دي بناوداجا، 70

غواخاراس ديل فوندون، 70

غواخاراس ألفاغويت، 130

غواخاراس دي سو ماخيستاد، 60

مولبيثار، 70

إيترابو، 60

خيتي، 50

أوتيبار، 20

لينتيخي، 60

باتاورا، 70

موتريل، 160 موريسكيا

لوبريس، 50

كونتشار، 60

بيثنار، 65

لانخارون، 152

تابليتي، 15

إيثبور، 24

دوركال + مارخينا، 200

نيغويليس، 115

أثيكياس، 70

موندوخار، 41

تشيتي + تالاريس، 80

مورتشاس + لوخويلا، 69

ميليشيش، 130

بينوس ديل باجي، 80

ريستابال، 60

ساليريس، 90

ألبونويلاس، 270

كوثبيخار، 30

بادول، 160

كاليكاساس، 12

كوغوجوس، 160

نيبار،50

ألفاكار، 270

بيثنار (بيت النار)، 90

أويتور سانتيجان، 70

بِيَّاس، 65

دودار، 53

قنطار، 123

غويخار سييرا، 247

بينوس دي غويخار، 50

موناتشيل، 150

ديلار، 160

بينوس بيغا (بوينتي دي بينوس)، ؟

ثينيس، 50

غوييخار، 75

ماراثينا، 50

ألبولوتي 200

خون، 20

بوليانيجا، 35

بوليانا وديالفاتي، 60

أطارفي، 80

بيليغروس، 17

أرميجا، 40

تشوريانا، 260

بورتشيل وبورتشيليخو، 35

بيليثينا، 50

أمبروث، 20

كوجار بيغا، 35

إيخار،34

غابيا الكبيرة، 250

غابيا الصغيرة، 45 أو 65

الملاحة، 13

الهندين، 370

أوتورا، 160

غوخار، 80

أوشيشار العليا والسفلى، 200

ثوبيا، 300

كاخار، 28

أويتور بيغا، 40

سالار، 120

أويتور تاخار، 30؟

غوينيخا، 200

دولار، 250

قلعة الحرة، 130

فيرايرا، 170

ألديري، 250

خيريث، 400

الكيفي، 60

لانتايرا، ؟

غور، 110

فرايلا، 60

كوخار، 450

كاستيجيخا، 250

أورثي، 200

كوجار، ؟

بني موريل، 300

كورتيس، 60

كانيليس، 800

سيرون، 300

تيخولا، 180

ألديري، 120

باجاركي

لوكار، 130

أرمونا، 100

سوبلي، 77

سييرو، 140

سومونتين، 70

بورتشينا، 250

أورّاكال، 120

ماكاييل، 60

أولولا، 60

تاهالي (سلسلة جبال فيلابريس)، 720

كوبدار، 90

ليخار، 70

لاروجا، 60

فينيس، 55

ثورخينا، 80

أويركال أوجيرا، 180

أنتاس، 180

موخاكار طورِّي، 80

بيدار، 30

كابريرا، 50

تيريسا، 50

سورباس، 200

لوبرين، 100

طابيرناس، 300 أو 400

نيخار، 220

ألمريَّة، 480

بيتشينا، 100

غادور، 200

سانتا في، 80

فيليكس، بينيكس، بيكار، 200

أويثيخا، 100

ألابيا، 62

الملحق VI

تقرير غير مؤرخ (ربما 1571) حول طرد الموريسكيين الغرناطيين

(مؤسسة بلنسية لدون خوان، الدفعة 1، الورقة 86)

سيِّدي: لقد أبلغ جلالتكم غابرييل موسكوسو دي فيغيروا Gabriel Moscoso Figueroa، وهو من أهل مدينة غرناطة، أنه يوجد بالمدينة المذكورة الكثير من الموريسكيين والمدجَّنين الذين لم ينفِّذوا قرار جلالتكم كبقية الذين أُخرِجوا منها وصودرت ممتلكاتهم لمصلحة الأملاك الملكية، وذلك لأنهم قدَّموا أمام المحاكم العادية شهادات لمسيحيين قدامى، بشهود من الطبقة الدُّون والمحتاجة، وهي شهادات يبدو جلياً أنها زائفة، كما تمكَّن آخرون من البقاء في المدينة المذكورة بفضل تقديم الكثير من العطايا، مما ألحق الكثير من الضرر بعائدات جلالتكم الملكية، لأن أغلبية هؤلاء هم من أثرياء هذه المدينة. ولذلك، طلب هذا الأخير من جلالتكم إعطاء موافقتكم للتحقيق في هذه المسألة، وعند استحالة التحقيق فيها بشكل تام، يجب توصُّل هؤلاء إلى اتفاق بينهم وبين جلالتكم، وقد تم إسناد هذه المهمة إلى رئيس قضاة تلك المحكمة، كريستوبال (غير مقروء)، الذي بدأ بالتحقيقات وقد سجن البعض منهم وأطلق سراح البعض الآخرين بِكفالة. وقد تقدَّم لجلالتكم، على إثر ذلك، الكثيرون منهم بعرائض موقَّعة بأسمائهم، يُعرِبون فيها عن رغبتهم في التوصل إلى اتفاق معكم وخدمة جلالتكم بالمبلغ الذي تريدونه من أموالهم، لتغطية المصاريف المترتبة على هذا الأمر. وقد أرسل القاضي المذكور إلى مجلس ماليتكم بهذه العريضة الأصلية لكي يناقشها هذا الأخير مع جلالتكم، وقد ردَّ

المجلس عليه بأن ذلك الأمر الآن غير ملائم، وظلَّت هذه القضية متوقِّفة لِمدة ثلاثة أشهر... لأن بعض الموريسكيين جاءوا إلى هذا المجلس في الوقت الذي كان يخطِّط فيه لهذا الأمر واتفقوا مع بعض الأشخاص، وبما أن بعض الأعضاء من مجلس ماليتكم أبدوا دعمهم لهذه الفكرة، قرر البقية الاتفاق على ما قد ذُكِر. ولتتفضل جلالتكم بإعطاء أمر للنظر في الطلب الأصلي، الذي يوجد في حوزة خوان لوبيث دي بيلاسكو Juan López de Velasco، عضو مجلس المالية. وليُسنَد أمر هذه العريضة إلى الأشخاص الذين يعلمون حقّاً بأن هؤلاء الموريسكيين والمدجَّنين قد قدَّموا شهادات كاذبة، وأنه من العدل أن يُسهِموا بجزء من أموالهم لخدمة جلالتكم، وهو أمر واضح لأشخاص هم من أهل هذه المدينة، وحتى وإن لم يكونوا قد وُلِدوا بها، فهُم قد قضوا وقتاً طويلاً بها... وهؤلاء هم رئيس مجلس المالية الذي عمل لمدة طويلة كقاضٍ بتلك المحكمة، والمحامي غوارديولا Guardiola، من مجلس مالية جلالتكم، الذي عمل أيضاً لوقت طويل بتلك المدينة، والمحامي روي بيريث Ruy Pérez، من مجلس المالية ومن مواليد تلك المدينة كذلك، ونلتمس من جلالتكم أن تأمر القاضي المذكور بتكليف هؤلاء بتلك المهمة.

الملحق V

الأضرار التي لحقت بكنائس غرناطة بسبب ثورة الموريسكيين

أرشيف كاتدرائية غرناطة، الملف 36، الوثيقة 3

دوقية

غرناطة، دونَ كنيسة سان سالبادور التي كانت كنيسة جامعة. 21

في منطقة السهل والجبال التابعة لها 43

في مدينتي لوخا والحامة والمدن الصغيرة السبعة 30

سالوبرينيا/ ألمونييكار/ موتريل والأماكن التابعة لها 17

بال دي ليكرين...............................20

منطقة أورخيبا...............................7

البوشارات: منطقتا فيرايرا وبوكايرا 87

خوبيليس/ أوخيخار/ أنداراكس/ لوخار/ البولودوي/ الساحل/

بيرخا/ داليـاس التي تدخل في إطارها الكنيسة الجامعة لبلدة أوخيخار،

بمنطقة مارتشينا التابعة لنفوذ دوق ماكيدا 10

234

تُقدَّر الأضرار التي لحقت، على ما يبدو، بالكنائس المذكورة، والتي وردَنا إلى حدِّ الآن أنها قد أُجرِقت ودُمِّرت من قبل المسلمين بِـ400,000 دينار مرابطي.

ترتفع الأضرار التي لحقت بالشبابيك الحديدية والخشبية والأبواب والمقاعد

والأدراج والصناديق إلى .... 30,000.

وتصل كلفة الأعمدة والشرفات الحديدية، ووسائل الزينة من حرير وأثواب مطرَّزة بالذهب، وكؤوس القربان وأواني الخمر والماء، وألواح السلام، وأواني التعميد والماء المقدس إلى ...... 50,000.

وتصل تلك المتعلقة بأوقاف كنائس البوشارات وأورخيبا وبال دي ليكرين والشاطئ البحري التابع لمنطقة البوشارات، مارتشينا وأورخيبا، في كل سنة، إلى .... 15,700.

كانت للكنائس المذكورة عقود إجارة مفتوحة إلى غاية سنة 1573م تصل عائداتها إلى 5,625,000

.... 8300

.... 3,117,500

البوشارات/ مارتشينا/ أورخيبا 284,615

بال دي ليكرين.................................. 108,000

خسرت الكنائس المذكورة 22,000 دوقية وهي مستحقات الإيجار، بموجب عقود مؤاجرة كانت مفتوحة إلى غاية نهاية سنة 1567، وكانت آجالها تنتهي في نهاية السنة التالية، أي.......... 1568

و27,390,342 من عائدات الأعشار والأحباس وحقوق الأملاك. ...

الملحق VI

تقرير مجلس غرفة قشتالة لفيليبي الثاني في 22 من يوليو / تموز سنة 1584 بشأن الأضرار التي لحقت بكنيسة ألمرية بسبب طرد الموريسكيين

(الأرشيف التاريخي الوطني، المجالس، 4,409، رقم 33)

«لقد تفضلت جلالتكم بمنح ألف دوقية سنوية، من سنة سبعين إلى سنة خمس وسبعين، آخذا بعين الاعتبار الأضرار والتراجع الذي عرفه مكتب الأملاك الكنسية التابع لكاتدرائية ألمرية على إثر ثورة الموريسكيين، التي تسبَّبت في عجز مالي كبير لأسقف الكاتدرائية وللكنيسة كلها وباقي الأشخاص التابعين لها، وبمنح ثمانمئة دوقية خلال سنة 76، 77، و78، وبعدها ناشدت الكنيسة جلالتكم، نظراً لأن حاجتها لم تكن قد توقَّفت، بل زادت بسبب الجفاف وغلاء المعيشة، بأن يمنحها ذلك الفضل أيضاً خلال سنة 79، وأمرت جلالتكم لها بأربعمئة دوقية، وتبيَّن من خلال تقرير مجلس الساكنة أن العائدات السنوية لمكتب الأملاك الكنسية المذكور تعادل 525,000 دينار مرابطي، وقد كانت في السنوات الخمس التي سبقت الثورة تصل إلى 5,277,593 ديناراً مرابطياً؛ وإذا ما أخذنا من المبلغ المذكور الخُمس، يكون دخل السنة الواحدة، يعادل 1,053,518، وفي السنوات الخمس التالية، أي من 75 إلى 79، كانت عائداتها 2,078,113، وخُمس هذا المبلغ لا يتعدَّى 415,626، علماً بأنه بالكنيسة المذكورة يقيم ستة موظفين كنسيين، وستة قساوسة، وستة كهنة، وستة من القائمين بالقداس، وخادم للكنيسة، ومساعدون، وشمَّاس، وكاهن مُرافق، وساعاتي، بالإضافة إلى وظائف أخرى، وقد أصبحت بعض الأوقاف الكنسية

بعد ذلك متوقِّفة، وكذلك المناصب الثلاثة المتعلقة بالمستشار القانوني للكنيسة والواعظ واللاهوتي، ومع أن الأماكن كانت قد عُمِّرت من جديد والحالة المالية قد تحسَّنت، إلا أن الحاجة كانت ما تزال قائمةً، نظراً لنقص المحاصيل... وقد ارتأى مجلس الساكنة منحهم صدقة من ألف دوقية مرة واحدة، بالإضافة إلى الأربعمئة، مع إنذارهم بأنهم لن يتلقّوا بعد ذلك أية أموال أخرى، واعتبرت جلالتكم ذلك مناسباً... بعد ذلك، في سنة 82، كتب كلٌّ من الأسقف وعميد الكاتدرائية والهيئة الكنسية قائلين إنهم، نظراً إلى غلاء المؤونة خلال سنة 81، فقد وجدوا أنفسهم من جديد في حالة احتياج، بل إنهم كانوا أحوج من ذي قبل، نظراً للجفاف الذي عرفته تلك السنة، طالبين منحة من ألف دوقية...» (وفي تلك المناسبة أعطيت لهم أربعمئة دوقية أخرى).

«وعادوا من جديد إلى انتخاب ممثلين عنهم وإلى طلب الشيء نفسه، وقد تم النظر في ما كتبه مجلس الساكنة وأريبالو دي سواثوArévalo de Suazo، في شهر يوليو / تموز سنة 83، إذ قالوا: إن تلك المنطقة قد عرفت نقصاً كبيراً في المحاصيل، ولم تعرف جَنْياً للغلال ولا تربية للمواشي، وإن المستفيدين من الأوقاف الكنسية كانوا في فاقة شديدة. وقد تم الاطلاع على تقرير تقدَّمت به الكنيسة يفيد بأنه، في سنة 83، لم تحصل هذه على أية أعشار من المفروضة على الماشية الأجنبية التي تأتي لقضاء فصل الشتاء في الأراضي التابعة لمدينة ألمرية المذكورة، بسبب قساوة فصل الشتاء المنصرم، وكانت هذه العائدات قد وصلت في سنة 82 إلى 580,000 دينار مرابطي، علما بأن هذه السنة، سنة 84، عرفت جفافاً أكثر من السنوات السابقة...».

كل هذه المرافعة لم يكن لها من نتيجة، سوى أن ذلك «الملك الحذِر»، الذي كان دقيقاً للغاية ومقتصداً بارعاً، منحهم أربعمئة دوقية أخرى.

الملحق VII

نموذج للتوكيلات التي أعطيت لوكلاء الموريسكيين بمملكة غرناطة للتمتع ببعض الامتيازات، مقابل الخدمات التي يقدّمونها

(الأرشيف العام لسيمانكاس، اجتماعات ومجالس المالية، 474، غير مرقّم)

الملك فيما يتعلق بالوكلاء الثلاثة عشر المفوَّضين عن أبناء مملكة غرناطة الذين اجتمعوا بمجلسنا للحديث عن الخدمات التي سيقدِّمونها لنا، باسم جميع المدجَّنين من أبناء البلد والغازين الذين يعيشون بها، والمسجَّلين بتاج قشتالة وليون، فقد بيَّنوا لنا رغبتهم وحِرصهم بهذه الهدية التي يقدمونها لنا الآن والاثنتين اللتين قدَّموها لنا سابقاً، وقد قدِموا إلينا ملتمِسين منا أن نتفضل بمنحهم امتيازا لكي يتمتعوا هم وأبناؤهم وجميع المنحدِرين منهم بجميع الإعفاءات التي يتمتع بها المسيحيون القدامى بممالكنا، وذلك بعدم طرد ضيوفهم والتَّرخيص لهم بِحمل السِّلاح؛ وأخذا بالاعتبار كل ما ذُكِر والخدمات التي تعهَّدوا بتقديمها إلينا مستقبلاً، فإننا من خلال هذه الوثيقة نمنح السيد (فراغ)، وهو واحد من المفوَّضين الثلاثة عشر، المقيم بِـ (فراغ)، تصريحاً له ولأبنائه وللأبناء الذين قد يُرزَق بهم، مدى الحياة، لكي يحملوا السلاح حيث يقيمون وفي جميع باقي الممالك، كما يحملها، بشكل لائق، ولهم حق حملها باقي المعفيين من أبناء مملكة غرناطة، برُخَصٍ وأوامر سامية من الملوك الذين سبقونا، والتي تخوِّل لهم الإعفاءات نفسها التي يتمتَّع بها المسيحيون القدامى لِحمل السلاح، رغم القوانين والأوامر الموجودة ضد ذلك، ونعفي كل أبنائهم فرداً فردا، ونصدر أمراً إلى أعضاء مجلسنا ورؤساء وأعضاء قصر

العدالة والمحكمة والقائمين على بيتنا وبلاطنا والحكام والقضاة وجميع أصحاب السلطة، بموجب هذا المرسوم، لكي يسمحوا لهم بحمل السلاح ولا يضايقوهم في هذا الأمر، وهذه هي رغبتنا.

حُرِّر بِبلد الوليد في السابع من نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1602م.

الملحق VIII

رسالة من دون بيدرو باكا دي كاسترو Pedro Vaca de Castro، مطران إشبيلية، إلى الملك فيليبي الثالث، بشأن مرسوم طرد الموريسكيين

(أرشيف كتدرائية إشبيلية، الملف 131، رقم 19)

سيدي.ـــ لقد نُشر في هذه المدينة مرسوم باسم جلالتكم لطرد الموريسكيين، وقد أثارت هذه الوثيقة الكثير من الأسى والشَّفقة؛ لأنها جِدُّ معمَّمة ويبدو أنها تشمل أشخاصاً بريئين، وأخشى من أن يؤثر هذا الأمر سلباً على إيمان بعضهم، ولا بد أن كل شيء قد تمَّ بالتشاور كما هو معهود. وأنا كأبٍ للكنيسة، أشعر بالأسى والألم وأودُّ أن أُنقِذ تلك الضمائر من الخطر، وهذا هو ما يعطيني الجرأة لِكتابة هذه السطور.

إن الهدف من هذا المرسوم والسبب الرئيس من ورائه ليس هو معاقبة الجرائم، وإنما، مستعملاً جلالتكم عطفه، قرَّر إبعادهم تجنُّباً للخطر الذي يمثلونه ويخشاه منهم. إلا أن الموريسكيين الذين يسكنون بهذه المدينة يبدو لي أنهم لا يشكِّلون أي خطر، لأن عددهم قد أصبح قليلاً، بعدما أخرجوا على إثر الثورة السابقة، ولم يبق منهم سوى عدد قليل، وهم أناس متواضعون، ولم يكونوا طرفا في ذلك الأمر.

ولا يشكِّل النساء من جميع الأعمار كذلك أي خطر، ولا الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين الستين والسبعين سنةً، لأن أعمارهم لم تعد تسمح لهم لا بإثارة الفوضى ولا بحمل السلاح.

فيما يخصُّ أبناء الموريسكيات المتزوِّجات من مسيحيين قدامى، فهم

مسيحيون قدامى، هم وآباؤهم وأجدادهم وأحفادهم من بعدهم. أما زوجاتهم، وإن كنَّ موريسكيات، فيجب أن يتمتعن بامتيازات أزواجهن وآبائهن. فقد تزوجوا عن طيب خاطر حسب القوانين التي وضعتها جلالتكم وبإذن منكم ووفقاً لقوانين الكنيسة المقدسة. فلِمَ يُحرَم الموريسكيون من زوجاتهم، وبأي وجه حق؟ وحتى إن كان الأمر يتعلق بموريسكي متزوِّج من مسيحية قديمة، فإن بيت الزوجية سيتشتَّت، وآنذاك سوف يطرح لدينا إشكال آخر حول إذا ما كان ذلك الزواج صحيحاً،لأن الزوجين من عقيدة مختلفة، علاوة على أضرار أخرى كثيرة.

وبوسعنا أن نقول الشيء نفسه عن الأطفال الصغار، فهم لا يشكِّلون أي خطر. إلى أين سيذهبون؟ وخاصةً مَن لا أب لهم ولا أم. إلى حيث يتَّخذونهم عبيدا ويفقدون إيمانهم ودينهم؟ إن سنَّهم لا تسمح بتطبيق أي عقاب في حقِّهم، فهم غير مسؤولين جنائيا، ولم يرتكبوا أية جريمة. وهناك اعتبار آخر خطير جداً يتعلق بهؤلاء الأطفال. لنفرض جدلاً أن هذه المراسيم تعتبر الآباء مسلمين، بينما أطفالهم معمَّدون. فمسألة إذا ما كان ينبغي تركهم لآبائهم أو أخذهم منهم، مسألة خطيرة.

من بين الذكور الذين من المعلوم أنهم موريسكيون، منحدرون من أولئك، هناك من أثبت مسيحيته. وبين كل هذا العدد، لا بد أن هناك مسيحيين مخلصين.

إنهم يتلقون الأسرار المقدسة ويُربُّون أبناءهم على الفضيلة ويرسلونهم للتعلم، وقد خصتَّهم جلالتكم بامتيازات وأفضال وسُمح لهم بالاستفادة من أوقاف هذه الكنيسة، وأنا شخصياً قبلت بانضمام بعضهم إلى الأخويات، بعد التقصي، بكل دقة، حول تربيتهم وعاداتهم، وأحدُهم يدرِّس بجامعة هذه المدينة. وهؤلاء لا يبدو ولا يُعقَل أن يكونوا قد شاركوا في المؤامرة أو قبِلوا بالثورة. الآن، بموجب هذا المرسوم، يُعاقَبون ويُطرَدون وتُصادَر منهم

ممتلكاتهم. وماذا ينبغي أن نفعل بشأن هؤلاء الأشخاص الفاضلين، الذين بفضل الله وفضلكم، بوسعهم أن يكونوا مفيدين لِتنصُّر ذويهم؟

وهناك آخرون أيضاً خدموا جلالتكم خلال الثورة السابقة. فقد تركوا أهلهم وخدموا جلالتكم بشكل بارز، ولذلك سُمح لهم بأن يبقوا في هذه المملكة وداخل أراضيهم. وهؤلاء كانوا دائماً في خدمتكم، وظلوا مخلصين حتى عندما تمرَّدت المملكة بأسرها، وهم بين نار ذويهم، فمن غير المعقول أن يتمردوا الآن وهم وحدهم بيننا.

ثم إن بعضهم محتاج إلى بعض في هذه المدينة والمملكة، وهم يعملون أيضاً في جميع أنحاء إسبانيا وفي أقاليم أخرى، ولهذه الحاجة، رأت جلالتكم من المناسب إبقاء أولئك الذين يشتغلون منهم في الحِرَف العمومية التي لا يُتقِنها غيرهم، مع أنه على إثر الثورة، تم إخراج ونقل جميع الباقين من هذه المدينة. من الواضح أن العائدات الملكية والمعاملات التجارية ستتضرر إلى حد كبير، إذا ما تمَّ طرد هؤلاء: لأن هذه المهن التي ليست للمسيحيين القدامى فيها خبرة كبيرة، والتي لا يعملون على تعلُّمِها ستندثر. وستكون الثروة الملكية الأكثر تضرراً في هذه الحالة، ومن ثم الثروات الأخرى.

إن الأمثلة التي قدَّمتموها لعطف جلالتكم تحملهم على التفاؤل؛ على سبيل المثال، خلال الثورة التي حدثت في هذه المملكة في السنة الماضية، سنة 570، حين انتفض الموريسكيون وتمرَّدوا وحملوا السلاح وأنكروا التعميد والإيمان والدين، وتم إخضاعهم بقوة السلاح، وصودرت منهم ممتلكاتهم لتنتقل إلى التاج الملكي، ففي تلك المناسبة، تقدمت جلالتكم بعطفها على الكثيرين منهم ومنحهم العفو، وقد سمحتم في بلنسية الآن ببقاء الكثيرين منهم. وإننا لنطمع جميعاً في ذلك العطف نفسه مع أهل غرناطة.

إن المهلة التي أعطيت لهؤلاء الناس لكي يغادروا قصيرة، ولا تسمح لي بأن

أصحّح هذه الأخطاء. ولذا، أناشد جلالتكم بأن تسامحني وتتقبل رجائي في أن أصيب وأخدمكم دائماً. وليحفظكم الرب ويجعل شخص جلالتكم التقي ممجدا، وأتوسل إليه، أنا خادمه، أن يستجيب لي.

غرناطة في 24 من يناير / كانون الثاني سنة 1610م.

الملحق IX

تقرير لمجلس الدولة حول جلب ساكنة أجنبية لكي تعوّض غياب الموريسكيين

الأرشيف العام لسيمانكاس، الدولة، 1,862، التقرير بتاريخ 30 من يناير / كانون الثاني سنة 1610م

سيدي.ـ إن الكونت دي كاسترو Conde de Castro، في رسالة كتبها إلى دوق ليرما، في 28 من ديسمبر / كانون الأول، والتي أمرتم جلالتكم هذا المجلس بالنَّظر فيها، يقول إنه كان يقال هناك بأن جلالتكم ترغبون في استقدام بعض العائلات الأجنبية إلى إسبانيا لملء الفراغ الذي تركه الموريسكيون، وإذا ما بدا هذا الأمر مناسباً هنا، فسيكون استقدام بعض العائلات اليونانية المسيحية لهذا الغرض أمراً جيداً، وهم يرفعون أيديهم بالدعاء إلى الرب لكي يمنحهم هذه النعمة، وإن أخذهم من مورِيًّا Morea وأقاليم أخرى تابعة للإمبراطورية العثمانية لن يكون أمراً صعباً.

بعد أن تمَّ النظر في هذه الرسالة من قِبَل المجلس، تم التصويت على النحو الآتي: بالنسبة إلى القائد الأعلى لليون، وبناءً على ما سمعه عن اليونانيين، فهؤلاء لايبدون له مناسبين لإعمار هذا البلد، وهو يفضِّل استقدام عائلات من لومبارديا Lombardia، وبافييرا Baviera وماجوركا Mallorca، التي يقال إن أهلها فلاحون ممتازون، ثم إن معدن أهل لومبارديا وبافييرا طيب وكاثوليكي.

أما كاردينال طليطلة، فيرى أنه ينبغي أن تُترَك مسألة ملء الفراغ الذي تركه الموريسكيون لعناية جلالة الملك ووزرائه؛ وهو يستبعد فكرة الكونت دي كاسترو، ويعتبر أنه من المناسب جداً أن يتولى المجلس مناقشة الجنسيات التي

سيتم استقدامها.

فيما يتعلق بالقائد الأعلى للجيش بقشتالة، فإنه يرى بأن الشعب اليوناني لا يصلح لإعادة الإعمار، لأن الناس هناك، بالإضافة إلى أنهم ليسوا فلاحين جيدين، فوضعهم متدهور للغاية، ولذلك فمن الأفضل استقدام عائلات من لومبارديا وبافييرا، لأنهم فلاحون جيدون وأشخاص طيبون، وقد أثبتوا ذلك في أماكن أخرى.

فيما يخصُّ دوق إنفانتادو Duque de Infantado، فقد قال: إنه، إذا يتم توطين هؤلاء الأجانب المستقدَمين بقشتالة، فسيقبل بالأمر، أما إذا سيتم توطينهم ببلنسية، فعندما يأتي هؤلاء ويطلبون استقبالهم، فعلى جلالته أن تتفضل بإخبار البارونات بذلك، لكي يناقشوا إذا ما كان من المناسب قدومهم، وبأية شروط.

وقد أيَّد دوق ألبوركيركي Duque de Alburquerque ما قاله دوق إنفانتادو.

ثم تولىَّ الكلمة، من جديد، القائد الأعلى لليون، وقال: إن جميع هذه الأقاليم التابعة لقشتالة تعرف نقصاً كبيراً في الساكنة وإن الكثير من الناس الذين يسكنون بها هم كسالى، وإن على المجلس أن يجد حلاًّ للأزمة السكانية التي خلَّفها إجراءُ الطرد لكي يُنقِذ المملكة، رغم أن مجلس الحكومة أيضاً يقوم بمحاولاته هناك، فهو مدركٌ للحاجة الماسة إلى المزارعين، الأمر الذي تسبَّب في نقصٍ في المحاصيل، ولذلك فهو يرى أنه من الضرورة بمكان إيجاد حلٍّ لهذه المشكلة، سواء من الداخل أو الخارج، وبمجرَّد ما يُشرَع في هذا الأمر، يجب الالتفات إلى هذه المنطقة، بدءاً بإصدار تعليمات إلى رؤساء البلديات بإحصاء الأراضي الزراعية والكروم الموجودة وتلك التي تتم زراعتها؛ وبالنسبة إلى الأراضي المهجورة، بمعرفة من يملكها، وعدد المزارعين الموجودين بها، ومن

منهم يعمل في الزراعة حالياً، ومن منهم مستعدٌّ للعمل في ذلك القطاع، مقارنةً بعدد الأراضي والكروم المتوفِّرة، لأنه لا جدوى من استقدام أشخاص، إذا لم تكن هناك أراضٍ يعملون بها ويستغلونها.

وقد عُلِم هذا الأمر، وسيكون من الملائم إصدار أمر لأصحاب الأراضي لكي يزرعوها، مع تحذيرهم بأنه ما لم يفعلوا ذلك، سيتم إعطاؤها لِمن يقوم بزارعتها. لأن هناك الكثير ممَّن يتركون زراعة الأرض ليقوموا بأعمال لا تتطلَّب الكثير من الجهد وتعود بأرباح أكبر، وهو السبب الذي يكمن وراء بقاء كثير من الأراضي دون زراعة، ومن ثم الخصاص الذي تعانيه المحاصيل، ولذلك، فمن العدل إجبار مُلاَّك الأراضي على حرثها، أو عليهم أن يسمحوا لغيرهم بالقيام بذلك، ولا ينبغي لهم أن يحتقروا ذلك العمل، فقد كانوا كلهم، من قبل، يعيشون من الفلاحة.

وليتكفّل رؤساء البلديات بأمر التنفيذ، لكي يعرف من هم في الداخل هذا القانون، ويعرفوا أيضاً كيف ينبغي لهم أن يتعاملوا مع القادمين من الخارج.

وبالإضافة إلى كل هذا، يجب وضع حدٍّ للتجاوز الذي يمارسه الفلاحون، بتوجيه أبنائهم إما للدراسة أو الكنيسة أو الجيش، محتقرين العمل بالفلاحة، وهذا هو السبب في وجود عدد كبير من الطلاب والقساوسة ورجال الدين، وهذا الخصاص الكبير في عدد المزارعين، ولحلِّ هذه المشكلة، يكفي أن يقوم كل فرد له ستة أبناء بتوجيه ثلاثة منهم لهذه المجالات، والباقي للاستمرار بالعمل في المهنة التي يمارسها هو، وفي هذا الصدد، ينبغي إجبار أولئك الذين يمتنعون عن تلبية هذا الأمر على التخلي عن الأراضي والكروم (التي يملكونها) لأبناء إخوانهم أو أقاربهم الذين يرغبون في حرثها.

وقد رأى المجلس بأن اقتراح القائد الأعلى لليون مناسب للغاية، ولذلك،

ينبغي أن تصدر جلالتكم أمراً لكي يؤخذ بالاعتبار.

ولجلالتكم أن تنظروا في الأمر وتُقرّروا ما ترونه مناسباً.

حُرّر بمدريد في 30 من يناير / كانون الثاني سنة 1610م. (5 توقيعات)

جواب الملك: نأمر بأن يتمَّ الرّد على كونت دي كاسترو بشكره على هذا التنويه، الذي سيُنظَر في أمره؛ وبأن يُسأل كونت دي فوينتيس Conde de Fuentes عن عدد السكان الذين يمكن استقدامهم من إقليم ميلان، وعن رأيه حول هذه المسألة، وبأن يُسأل عن الأمر ذاته السيد بالتاسار دي ثونييغا Baltasar de Zúñiga بشأن بافيرا. وفيما يخص هذه الممالك، فإننا نرى مناسباً جداً ما أشير إليه بخصوص هذه المسألة وسنأمر بتنفيذه، وإنه لمن دواعي سروري أن يذكّرني المجلس بمسائل أخرى، متعلقة بهذه القضية أو بقضايا أخرى متشابهة تُطرَح لديه.

الملحق X

تقرير مجلس المالية بشأن ممتلكات الموريسكيين، في 15 من فبراير / شباط لعام 1611م

(الأرشيف العام لسيمانكاس. مجالس واجتماعات المالية. 503)

لقد كَتب إليَّ دوق ليرما، بصفتي رئيس المجلس، قائلاً إن جلالتكم يأمر بألاَّ يُصرَف، من الآن فصاعداً، شيء من الأموال التي تم الحصول عليها من أملاك الموريسكيين، فقد صدر أمر بنقلها إلى الخزينة الملكية وبالإخبار عن المبالغ التي صُرِفت وتلك التي بقيت منها.

هناك نوعان من أملاك الموريسكيين: الأول يتعلق بالأصول العقارية التي تركوها، والثاني، بِنصف أموالهم ومجوهراتهم التي دفعوها لكي يُسمَح لهم بإخراج النصف الآخر من هذه الممالك، وفي هذا الشق، سنتحدث فقط عن الأصول العقارية، ذلك أن شق الأموال والمجوهرات سنتناوله في شقٍّ منفصل.

تنفيذا للأمر الذي تلقَّاه هذا المجلس من جلالتكم، تم تعيين 13 قاضياً، لكي يذهبوا إلى المقاطعات الأخرى ويأخذوا سجلات قيد الموريسكيين الذين خرجوا من هذه الممالك، وتلك التي أنجزتها السلطات بالأصول العقارية التي كانوا يمتلكونها، ويقوموا بإحصائها وتقييمها، ثم إخراجها للمزاد العلني لتلقِّي العروض.

وقد أمر جلالتكم في 7- 4- 1610م، بأن تُرسَل إليه قائمة بالممتلكات التي تركها الموريسكيون في مناطق النفوذ الإقطاعي وألا يتم التصرف فيها إلى إشعار آخر، ثم صدر بعدها أمر آخر إلى القضاة بعدم بيع تلك الممتلكات الواقعة في مناطق النفوذ الإقطاعي، وبإرسال قائمة بها، مع تقارير مفصَّلة حول العمل

الذي يقومون به، وبالأملاك الموجودة في كل منطقة، وبما أنها كثيرة وعملية الطرد لم تكتمل بعد، فقد كان هناك بعض التأخير والصعوبة في إرسالها، وتلك التي أُرسِلت، تم إنجازها على هذا النحو، حيث يصرِّح الموظفون بالأملاك التي وجدوها بكل منطقة قاموا بزيارتها، إلى الآن. لأن الكثير من المناطق لم يقوموا بزيارتها بعد. أما تلك التي تقع داخل نطاق النفوذ الإقطاعي، وما تم تحصيله من تدبير وبيع الأملاك الواقعة داخل أراضي الدولة، سواء كان الدفع نقدا أو بالتقسيط، فبما أن بعض الأملاك سيتم بيعها بثمن أعلى من القيمة المحددة لها، وأخرى -وهي التي تشكِّل النسبة الكبرى- بأقل من تلك القيمة، وبما أن التحقيق بشأن الضرائب والديون المستحقة على هذه الممتلكات لم ينته بعد، ونظراً إلى أنه يظهر دائن جديد كل يوم، فإنه لا يمكن إرسال قائمة نهائية بها.

بالنسبة إلى القائمة المذكورة، يبدو أن قيمة الأصول العقارية والأراضي الزراعية وما إلى ذلك، داخل نطاق أملاك الدولة، تبلغ 171,444,558 ديناراً مرابطياً، دون الأماكن التي لم يتم إحصاؤها بعد، أما المبالغ التي تم جمعها من البيوع والمحاصيل، بعد طرح النفقات الإدارية، فتصل إلى 52,309,997، 10,500,567 منها دُفِعت نقداً، في حين بقي 41,809,430 كمبلغ سيتم تسديده على شكل أقساط، وقد تم تحديد آخر أجل لسداده في عيد سان خوان لسنة 613م، وفيما يتعلق بالأملاك التي لم يتم بيعها بعد، فكما هو معلوم، لن تحقِّق تلك القيمة التي تمَّ تقديرها لها في البداية...

وينبغي أن نضيف أيضاً أملاك تلك المناطق التي توجد قيد الإحصاء، وينبغي كذلك أن نستثني من تلك الممتلكات تلك التي أعطيت في إشبيلية إلى ماركيز دي سان خيرمان Marqués de San Germán، وفي مدريد إلى فييستو Fiesto وخوستينيانو Justiniano، وإلى بعض القضاة لسدِّ نفقات زياراتهم، وتصل قيمتها إلى 9,033,317 ديناراً مرابطياً.

وأما الأملاك الواقعة في مناطق النفوذ الإقطاعي، فإن قيمتها، إلى الآن، تصل إلى 113,350,452... وهذا المبلغ، لا يشمل الأملاك الواقعة بأورناتشوس، نظراً إلى أن جلالتكم قد أسندت مهمة إدارتها إلى دون خوان توماس فابارو Don Juan Tomás Fabaro، ولا تدخل في إطار صلاحيات هذا المجلس. ومن هذا المبلغ، تمَّ صرف 30,390,461 ديناراً مرابطياً إلى مؤسسة الفوكاريس Fúcares.

ووفقاً للأمر الذي صدر بالاحتفاظ بأملاك مدريد وأوكانيا والمناطق التابعة لها، فإن قيمة تلك الموجودة بمدريد والأراضي التابعة لها تقدَّر بـ 2,617,890، في حين، تقدَّر تلك التي توجد بأوكانيا وبالمناطق الاثنتين والعشرين التابعة لها، بعد طرح الديون، بِـ 20,855,1212، وقد كانت تعود سنوياً بعائدات قدرها 748,730. (وهذه الأعداد يشملها المجموع الذي هو 171,444,558).

وكردٍّ على هذا التقرير، أصدر الملك قراراً بالاحتفاظ بأملاك منطقة الأندلس ومدريد وأوكانيا، وبأن يتم تبليغه بعدد الأصول العقارية المتوفرة في مناطق النفوذ الإقطاعي، «لأن وضع هذه الأملاك مختلف».

الملحق XI

حكم إلزامي نظراً للطعن المقدَّم، ولكي تنفّذ عدالة مدينة قرطبة الأمر الموجَّه لها، بطلبٍ من إسكاراماان وشركاء مسلمين آخرين له مقيمين بالمدينة المذكورة.

(أرشيف قصر العدالة بغرناطة)

دون كارلوس... إلى كاتب العدل أو كتَّاب العدل الذين توجد بين أيديهم هذه الدعوى القضائية والأحكام التي سنذكرها، نوجِّه سلامنا وتحيتنا.

ليكن في علمكم أن ألونسو توس Alonso Tus، وهو محامٍ، قد تقدَّم بطعنٍ أمام هذه المحكمة، وأمام قصر عدالة مدينة غرناطة، باسم إيسكاراماان Escaramán، حميتي Hamete، غوثمان Guzmán، مانثاوس Manzaús، بيلغاس Velgas، محمد Muhamad وحميتي Hamete، وكلهم من البربر، ومقيمون بمدينة قرطبة، باسمهم وباسم باقي المسلمين والمسلمات من العبيد، والعبيد المأجورين للمدينة المذكورة. وهو يقول في الطعن بأن موكِّليه مقيمون بالمدينة المذكورة ومتزوِّجون فيها، ولهم أبناء وأحفاد مسيحيون في معظمهم، وبأنهم عاشوا وأقاموا دائماً مع عائلاتهم في المدينة المذكورة، ويزاولون الأعمال التي يُكلَّفون بها لخدمة أهل بلدهم، دون أن يقوموا بأي شيء يجعلهم يلاحَقون قضائياً، وبأن هذه المحكمة، دون سبب أو مبرِّر، قامت بطرد ذويهم وجميع ما تبقَّى من المسلمين والمسلمات بتلك المدينة، سواء العبيد منهم أو المحرَّرين أو العبيد المأجورين، مع تجريدهم من ممتلكاتهم بكل قسوة، وإجبارهم على الخروج منها تحت طائلة عقوبات ثقيلة، وذلك دون إشعارهم ولا الاستماع إليهم، ودون أن تُعطى لهم فرصة أو وقت للدفاع عن أنفسهم، مع العلم أنهم

لم يكونوا ممنوعين من الإقامة والعيش هناك بموجب قوانيننا الملكية، بل على العكس من ذلك، كانت لديهم رخصة بذلك. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن معظمهم من العبيد أو العبيد المأجورين، كانت عليهم مبالغ كبيرة يجب أن يدفعوها كفدية لتحريرهم. ثم إن إسكارامان وحميتي المذكورين مسلمان منحدران من آل خوفة Jofa، وهم رعايانا في معاقلنا بوهران، وإسكارامان المذكور وُلِد بهذه الممالك، في مدينة أغيلار Aguilar، وله ولدان وأحفاد كلهم مسيحيون، وإن بيلغاس وحميتي الثاني لَمِن رعايانا من آل أرَّاجان سافيناس Arrayán Safinas، وهم رعايانا في تلك المعاقل المذكورة بوهران، وإن آل سافيناس وخوفة وأرَّاجان قد خدموا مصالحنا دائماً ومازالوا يخدموننا بكل ولاء في كل مناسبة، وخاصةً في الأماكن التي قدَّموا فيها حياتهم وأموالهم للدفاع عن معاقلنا...

وبما أن ما ذكرناه آنفاً لم يكن عدلاً، فقد التمس منَّا أن نُصدِر لمصلحة موكِّليه قراراً ملكياً لكي تقوم المحاكم المذكورة بإنصاف هؤلاء الأشخاص، وحتى لا تمنعهم أو تضايقهم في إقامتهم ومنازلهم بتلك المدينة، بفرض عقوبات قاسية عليهم. وأن نبعث إليه بجميع قرارات النفي التي صدرت في حقهم، ليقدم طعوناً ضدها، بصفة قانونية، إذا ما لزم الأمر.

وبعد النَّظر في هذه القضية من قِبَل رئيس محكمتنا وقضاتنا، وبقرار أصدروه، قرَّرنا أن نكتب هذه الرسالة إليكم، نأمر فيها بأن تُعطى وتسلَّم نسخة من جميع الأحكام التي ذكرناها سابقاً، دون أن ينقص منها حكم واحد، خلال ثلاثة أيام من تسلُّمكم لِطلب إسكارامان المذكور وشركائه من البربر، مكتوبة بخط واضح، موقَّعة ومختومة، بحيث تكون موثَّقة، مع تأديتهم للرسوم وتوقيعهم على استلامها.

وبالإضافة إلى ذلك، وريثما تنظر محكمتنا في هذه الأحكام وتقرِّر بشأنها بواسطة رئيسها وقضاتها، فإننا نأمر من خلال كِتابنا هذا محكمة مدينة قرطبة بألاَّ تمنع هؤلاء أو تضايقهم في مكان إقامتهم، وبأن تسمح بالعودة لأولئك الذين حرمتهم من الإقامة دون إهانتهم، تحت طائلة تطبيق ما ينصُّ عليه القانون بهذا الخصوص. وفي حال مخالفة هذا الأمر، تُفرَض غرامة قدرها 20,000 دينار مرابطي لمصلحة غرفتنا، ونأمر جميع كُتَّاب العدل بأن يبلِّغوا هذا الأمر ويشهدوا عليه.

حُرِّر بغرناطة، في الحادي عشر من شهر يناير / كانون الثاني لعام 1689م.

الملحق XII

وثائق حول وفاة فيكونت تشيلبا

(الأرشيف التاريخي الوطني، المجالس، الملف 17,838)

رسالة من أسقف سيغوربي إلى كونت أيطونا؛ نائب الملك ببلنسية.

«سيدي المبجَّل.ــ وأنا أستكمل زيارتي للأراضي الوقفية التابعة لكنيستنا، وصلت إلى هذه المدينة البارحة مساءً، حيث استقبلني دون فرانثيسكو لادرون باجاس Don Francisco Ladrón Pallas، وهو فيكونت هذا الإقليم، بكثير من الحفاوة والترحاب، وقد حضرنا القداس معاً هذا الصباح، وفي الخامسة مساء من هذا اليوم، كنا مجتمعين بغرفتي نناقش بعض الأمور المتعلقة بإصلاح كنيسة هذه المدينة وبالمسيحيين الجدد الموجودين هنا بمقاطعته. ثم ودَّعني وترك خدمه هنا ليذهب فقط برفقة أحد المسيحيين الجدد، من أهل هذه البلدة، ويدعى بانيثا Paniza، ليتجَّول معه في بستان بهذه المدينة. ولما ابتعد عن أسوارها وأصبح على بُعدِ مسافةٍ تعادل ثلاث طلقات للقربية، ووصل إلى الطريق الملكي المؤدي إلى بلنسية، وليس معه سوى عباءته وسيفه والمدعو بانيثا، توغَّلا في مزرعة كثيرة الأشجار، يعلوها نبات الدُّخن الطويل بكثافة، فخرج عليه خمسة رجال يحملون قربينات وأطلقوا عليه النار، في حين طعنه أحدهم بالسكين في الجهة اليسرى، فسقط على الأرض، ثم قام آخر منهم بطعنه بالسكين في الجهةِ اليسرى من صدره، وقطعوا نصف أذنه اليسرى، وبعد ذلك قدم إلى هذه المدينة ذلك المدعو بانيثا مع أحد الفتيان يصرخان، ويذيعان خبر ذلك الحدث.

وما إن علمت بالخبر، حتى هرعت مع خدمي وأشخاص آخرين لمعاينة ومعرفة ما قد حدث، فوجدت جثمان الفيكونت وقد فارقته الحياة على الأرض، وبجانبه راهبان وخمسة أو ستة أشخاص من غير الكنسيين. تلونا عليه بعض الصلوات والأدعية، ثم دعوت القساوسة ورهبان دير سان فرانثيسكو لكي يأتوا وهم يحملون الصلبان ومعا نقلنا الجثمان، وبالشموع التي كانت متوفرة لدينا، أحضرناه، ووضعناه في جناح من القصر، وبالبيت حيث كانت توجد غرفته، وفي هذا الصباح، سنقوم بدفن جثمانه، وسنقيم له المراسم الجنائزية، بكل مهابة...

وهناك شكوك تفيد بأن المجرمين هم مسيحيون جدد ورعايا لهذا البلد، كان قد حبسهم خلال الأيام الماضية، وفي غياب الفيكونت، تمكّنوا من الفرار من السجن. وإنهم منذ أيام ينتقلون بين جبال هذه المنطقة يزرعون الرعب في الطرقات، وينهبون المسافرين، ويسرقون الماشية التي ترعى في الجبال...

حُرّر في تشيلبا في 1 من أكتوبر / تشرين الأول لعام 1586م».

في اليوم التالي، قام ماركيز أيطونا بإرسال هذه الرسالة إلى الملك وأخبره بأنه قد أرسل إلى تشيلبا جميع قضاة المجلس الجنائي مع ستين من الجنود الذين يحملون القربينات.

بعد أن اطّلع مجلس أراغون على فحوى هاتين الرسالتين، قام بإرسال رسالة أخرى إلى الملك يقول فيها:

«يبدو أن الأمور لن تتوقف عند هذا الحد، لأن مثل هذا التجاوز يوحي بأن المتنصّرين الجدد باتوا يتجرؤون على ارتكاب الكثير من الأعمال الشنيعة، وبأن الإجراءات التي تُتّخذ هناك بهذا الشأن غير فعّالة. نبقى بانتظار ما ترونه مناسبا

لإيجاد حلٍّ المشكلة العويصة».

وجاء رد فيليبي الثاني على هذا الكلام كما يأتي:

«سيكون من المناسب بمكان أن ينظر المجلس ويقرّر ما يراه الأنسب بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن، سواء في بلنسية أو أراغون أو مناطق أخرى، حتى لا تبقَى هذه الجريمة دون عقاب، ولا جرائم أخرى مثلها، فقد أصبحت كثيرة تلك التي ترتكب في تلك المملكة، ولا بد أن السبب هو عدم معاقبتها بشدة، أو عدم معاقبتها البتة. أعلِموا بهذا الأمر نائب الملك والمحكمة الجنائية».

المراجع

أبيل، أرماند: «الخصائص التاريخية والدوغمائية للإشكالية الإسلامية المسيحية، من القرن السابع إلى القرن الثامن عشر»، المؤتمر العالمي التاسع للعلوم التاريخية، باريس، 1950.

أثين ألمانسا، م.: «نموذج لإعادة الإعمار في الأراضي التابعة للنفوذ الإقطاعي: جبال بيجالوينغا (1501 1502)»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، 1976.

أغيلار، غاسبار: «طرد المسلمين من إسبانيا على يد ملك الكاثوليكية المقدَّس، جلالة الملك فيليبي الثالث»، بلنسية، 1610.

ألاركون إي سانتوس، ماكسيميليانو: «رسالة ابن أبيه بالعربية الغرناطية (دراسة لهجوية)»، المجلة المنوعة للدراسات والنصوص العربية، مدريد، 1915، صص. 639 752.

ألكالا، بيدرو دي: «الطريقة السَّهلة لتعلُّم اللغة العربية»، غرناطة، 1505.

ألكانتارا غودوي، خوسي: «تاريخ الوقائع التاريخية المزيَّفة»، مدريد، 1968.

أراندا دونثيل: «القدرة الاقتصادية للسَّاكنة الموريسكية بقرطبة»، مجلة الأكاديمية الملكية للعلوم والآداب الجميلة والفنون النبيلة لقرطبة، العدد 92، 1972، ص. 127 152.

«مساهمة لدراسة الموريسكيين بقرطبة»، المجلد الثالث، المجلة الدورية الثالثة للمعهد الوطني «لويس دي غونغورا» للباكالوريا، قرطبة، 1972، ص. 69-78.

«الساكنة الموريسكية بأسقفية قرطبة»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، 1976.

أري، راشيل: «حول اللِّباس الإسلامي بإسبانيا منذ سقوط غرناطة إلى غاية

طرد الموريسكيين»، مجلة مؤسسة الدراسات الإسلامية العدد 13، 1965، صص. 103 117.

«دراسات حول الموريسكيين على ضوء الأبحاث الحديثة»، مجلة الدراسات الإسلامية، باريس، 1967، ص. 225 229.

أسين بالاثيوس، ميغيل: «رسالة مُحاجّة موريسكية ضد اليهود»، المجلة المنوّعة لهارتويغ ديريمبورغ باريس، 1909، ص. 343 366. ونُشِر في «الأعمال المختارة لِميغيل أسين بالاثيوس»، المجلد الثاني والثالث، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1924، ص. 246 273.

«النص الأصلي باللغة العربية للرواية الألخاميدية حمّام زرياب»، في تكريم مينينديث بيدال، المجلد الأول، مدريد، 1924، ص. 377 388..

«معلومات حول مخطوطات الساكرومونتي العربية »، المجلة العلمية للدراسات التاريخية لغرناطة ومملكتها، العدد الرابع، 1911، صص.249 278.

«مُحاجّة محمد القيسي ضد المسيحية»، المجلة الإسبانية، العدد 21، 1909، صص. 339 351.

أسّو، إيغناثيو دي: «تاريخ الاقتصاد السياسي لأراغون»، الطبعة الجديدة بتحقيق خوسي م. كاساس طورّيس، سرقسطة، 1974.

أتجي، أ.: «الجمعيات الحِرفية بتونس»، باريس، 1909.

المطران مارتين دي أجالا: «تعليمات وأوامر للمتنصّرين الجدد بمملكة بلنسية، صاغتها السلطات الرسولية، وقد أمر مطران بلنسية بحفظها في مطرانيته»، بلنسية، 1566. (نُشِر في ملحق «المجمع الإقليمي البلنسي، الذي أقيم سنة 1565).

«التعاليم المسيحية لتلقين المتنصّرين الجدد من المسلمين»، بلنسية، 1599.

«العقيدة المسيحية باللغة العربية»، بلنسية، 1566. (نشره من جديد تشاباس

روكي، وريبيرا خوليان، في بلنسية، 1911.
أثنار، خيرونيمو: «الطرد المبرَّر للموريسكيين الإسبان»، مطبعة بيدرو كابارتي، سرقسطة، 1612.
أثنار كاردونا، بيدرو: «الطرد المبرَّر للموريسكيين الإسبان وباقة الفضائل المسيحية لملكنا فيليبي الثالث»، أويسكا، 1612.
أثورين: «الموريسكيون الكلاسيكيون والعصريون»، مدريد، 1913، صص. 15 —22.
برسيلو، ميغيل: «الأطفال الموريسكيون»، المؤتمر الأول لتاريخ إقليم بلنسية، الجزء الثاني، صص. 327 332.
بارطولومي دي لوس أنخيليس: «بيان للتبشير» (1528 و1529)، مخطوط غير منشور محفوظ في المكتبة الجامعية لبلنسية، (ذكره غارثيا كارثيل).
باتايون، مارسيل: «إيراسمو وإسبانيا»، خزانة الثقافة الاقتصادية، المكسيك، 1967.
«المسيحيون الجدد بسغوبيا في سنة 1610»، المجلة الإسبانية، العدد 58، 1956، صص. 208 231.
باتاجير، أديلا: «طرد الموريسكيين: انعكاسه على الأملاك والساكنة بمنطقة برنيسو المسقية»، مجلة كلية الجغرافيا والتاريخ لجامعة بلنسية (سايتابي)، العدد العاشر، بلنسية، 1960، صص. 81—100.
باوير لانداوير، إغناثيو: «أوراق من أرشيفي. قوائم ومخطوطات (الموريسكيون)»، مدريد، دون تأريخ.
بينيتيث كارلوس، رافائيل: «سوابق موريسكية لأدب البلاط»، دفاتر الأدب، العدد الأول، 1947، صص. 247-254.
بينيتيث سانتشيث بلانكو، رافائيل: «تحوُّلات في توطُّن الساكنة: حالة

موريسكيي منطقة كاساريس (مالقة) التابعة للنفوذ الإقطاعي»، أطروحة غير منشورة، بلنسية، قسم التاريخ المعاصر.
«قراءة في الأغاني الشعبية لجبال بيرميخا» مجلة الأدب، 1969، صص. 73 90.
«ضريبة العشر المفروضة على الموريسكيين في أبرشية مالقة»، إيستوديس، العدد الرابع، 1975، صص. 162 177.
«طرد المدجَّنين وردّة فعل الأسياد الإقطاعيين بجبال فيجالوينغا» محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس.
«الحرب والمجتمع: مالقة والأطفال الأسرى»، 1569، إيستوديس، العدد الثالث، 1974، صص. 31 54.
بنّاصر، ب.: «بلد الوليد في العصر الذهبي»، باريس، 1967.
«الإسبان»، مدريد، 1967.
بيرموديس دي بيدراثا، فرانثيسكو: أقدمية غرناطة وامتيازاتها»، مدريد، 1608.
«التاريخ الكنسي لمدينة غرناطة»، غرناطة، 1638.
بيرنالديث، أندريس: «تاريخ الملكين الكاثوليكيين بقلم الجامعي الذي كان قسّيسا لبلدة بالاثيوس وكاهناً تابعا لِدون دييغو دي ديثا، مطران إشبيلية»، في «تاريخ ملوك قشتالة»، مكتبة المؤلفين الإسبان، المجلد 70، الإصدار الثاني، مدريد، 1953.
بيرنيس، كارمن: «الموضات الموريسكية في المجتمع المسيحي الإسباني، من القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الواحد والعشرين»، مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، العدد 144، 1959، صص. 199 -228.
بيتيرا، بيثكوندي دي: «رسالة لفيليبي الثالث حول طرد الموريسكيين»، مجلة بلنسية، 1880، الجزء الأول، صص. 328 330.

بيارنيس إي بيارنيس، كارمن: «المسلمون والموريسكيون في ضفة الإيبرو (1615 710)»، برشلونة، 1962، ص. 63.

«بيبليوغرافيا متعلقة بالوضعية القانونية للمسلمين والموريسكيين بمملكة بلنسية»، فهرس القانون التاريخي لمملكة بلنسية، بلنسية،1955.

بليدا، خايمي: «تاريخ مسلمي إسبانيا»، بلنسية، 1618.

«الدفاع عن العقيدة الكاثوليكية من المتنصّرين الجدد أو موريسكيي مملكة بلنسية...»، بلنسية، 1610.

بورونات إي بارّاتشينا: «الموريسكيون الإسبان وطردهم»، بلنسية، 1901، الجزء الثاني.

بورّاس إي فيليو، أنطوني: «قرار طرد الموريسكيين ومدرسة سان سيباستيان دي غانديا. العواقب الاقتصادية»، تكريم جاومي بيثينس بيبيس، الجزء الثاني، برشلونة، 1967، ص. 67 74.

بوش بيلا، خاثينتو: «مخطوطان جديدان وأوراق مبتورة حول الموريسكيين الأراغونيين»، الأندلس، 22، ص. 463—470.

بوسكي ماوريل، خواكين: «الجغرافيا الحضرية لغرناطة»، سرقسطة، 1962.

الإبراهيمي، د.: «بعض الآراء حول المسلمين الأندلسيين بالحمايات التركية خلال القرن الثامن عشر»، مجلة تاريخ وحضارة المغرب العربي»، العدد 9، الجزائر، 1970، صص. 34 51.

بروديل، فيرناند: «البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليبي الثاني»، أرموند كولان، باريس، الطبعة الأولى 1949، الطبعة الثانية 1966، الطبعة الثالثة 1976، ترجمه كاستيجانا ميخيكو، 1953.

«الصراعات والرفض الحضاري: الإسبان والموريسكيون في القرن السادس عشر»، المجلة الدورية لتاريخ الاقتصاد والمجتمع، 1947، صص. 397-410.

«الإسبان وأفريقيا الشمالية من سنة 1492 إلى 1577»، المجلة الأفريقية، 49، 1968، ص. 184—233 و351—428.

كابانيجاس رودريغيث، داريُو: «الموريسكي الغرناطي ألونسو ديل كاستيجو، ترجمان فيليبي الثاني»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، العدد السادس، 1856، ص. 19-42.

«الموريسكي الغرناطي ألونسو ديل كاستيجو»، غرناطة، 1965.

«رسائل الموريسكي الغرناطي ميغيل دي مونا»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 1965 1966، صص. 31-47.

«مشروع تحالف سلاطين المغرب وتركيا ضد فيليبي الثاني»، المجلة المنوعة للدراسات العربية و العبرية، 1957، صص. 57 75.

«خوان دي سيغوبيا والمشكل الإسلامي»، مدريد، 1952.

كابيثودو أستراين، خوسي: «أخبار ووثائق حول الموريسكيين الأراغونيين»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، العدد الخامس، 1956، ص. 105 118.

« المتنصِّرون الأراغونيون»، سيفاراد، 18، 1959، ص. 272-282.

كابريرا دي كوردوبا، لويس: «تاريخ الأحداث التي وقعت بإسبانيا من سنة 1599 إلى 1614»، مدريد،1857.

كابريجانا ثيثار، نيكولاس: « ألمرية في القرن السادس عشر: موريسكيون تحت الوصاية»، مجلة الأراشيف والمكاتب والمتاحف، 1975، صص. 41 68.

« العبيد الموريسكيون بألمرية في القرن السادس عشر»، الأندلس، 1975، صص. 53 128.

كاثيريس بلا، ف.: «جيش لوركا أثناء تمرُّد الموريسكيين سنة 1568»، مجلة الجمعية الإسبانية للرحلات، 6، 1898، صص. 23 25.

«هجوم دون خوان النمسا على مدينة غاليرا» إسبانيا الحديثة، مجلة الجمعية

الإسبانية للرحلات، 15، 1908، صص. 63–67.
«المسلمون والموريسكيون في القرن السادس عشر» إسبانيا المعاصرة، أغسطس/ آب، 1911.
كاخيغاس، إيسيدرو دي لاس: « رسالة باللغة الأخاميدية الغرناطية» أرابيغا، العدد الأول، 1954، صص. 271 275.
«قضية الأقليات الإسبانية في العصر الوسيط»، ليبيا، العدد 54، 1953، صص. 17 38.
«مشاكل الأقلية وحالة عصرنا الوسيط»، إسبانيا، 10، 1950، صص. 506–538.
كاليرا بالاثيوس، ماريا كارمن: «أطفال غرناطة: مؤسسةٌ لتعليمهم وتربيتهم»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، 1976.
كانتينو، ج.: «رسالة من مفتي وهران إلى مسلمي الأندلس»، الجريدة الآسيوية، 210، 1927، صص. 1 –17.
كارانديي، رامون: «موريسكيو هنري لابيير، وخوليو كارو، وموريسكيون آخرون»، مجلة العملة والصرف، 78، 1961، صص. 9 26.
كارداياك، دينيس: «المُحاجَّة المناهِضة للمسيحية في المخطوط رقم 4944 للمكتبة الوطنية بمدريد»، أطروحة، مونبيليي، 1972.
كارداياك، لوي: «عبور الموريسكيين من لانغدوك»، أطروحة السلك الثالث، مونبولييي، 1970.
«الموريسكيون بِبروفانس»، مجلة اللغات الرومانية، مونبيليي 79، 1971، صص. 297 316.
«عبور الموريسكيين من لانغدوك»، مجلة الجنوب الدورية، 83، تولوز، 1971، صص. 259-298.
«الموريسكيون والبروتيستانت»، الأندلس، 36، 1971، صص. 29 63.

«المورِيسكيون والمسيحيون: مواجهة إشكالية (1492 1640)»، باريس، 1977.
«بعض الملاحظات حول المجموعة الموريسكية بكاتالونيا في القرن السابع عشر»، مجلة التاريخ المغاربي، 1977، العدد 7 8، صص. 91 98.
«المشكل الموريسكي بأمريكا»، المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث، 1976، صص. 283 306.
«موريسكيو إشبيلية ومحكمة التفتيش»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، ديسمبر / كانون الأول، 1976.
كارو باروخا، خوليو: «موريسكيو مملكة غرناطة. مقالة في التاريخ الاجتماعي»، معهد الدراسات السياسية، مدريد، 1957، الطبعة الثانية، 1976.
«الموريسكيون الأراغونيون حسب أحد الكُتَّاب من القرن السابع عشر»، أجناس، شعوب وسلالات، مجلة الغرب، مدريد، 1957، صص. 81 98.
كرَّاسكو أورغويتي، سوليداد: «المسلم الغرناطي في الأدب (من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر)»، مدريد، 1956.
«المشكل الموريسكي في أراغون مع بداية عهد فيليبي الثاني» (الدراسة والملحقات الوثائقية)، كاستاليا للنشر، بلنسية، 1969.
كاسكاليس، فرانثيسكو: «خطابات تاريخية لمدينة مُرسيَّة النبيلة والمخلصة»، مرسية، 1621.
كاسي، جيمس: «عواقب طرد الموريسكيين على الفلاحة البلنسية»، محاضر المؤتمر الثالث لتاريخ الطب، بلنسية، 1965.
«الموريسكيون والنقص السكاني ببلنسية»، مجلة «ماضي وحاضر»، 50، 1971، صص. 19 40.
«الوضعية الاقتصادية للنبلاء البلنسيين على إثر طرد الموريسكيين»، تكريم الدكتور خوان ريغلا، المجلد الأول، بلنسية، 1975، صص. 515 526.

كاستانييدا، بيثينتي: «تظاهر أبناء الموريسكيين الذين ظلوا بـِأونتينيينتي»، مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، العدد 82، 1923.
كاستيجو، ألونسو ديل: «ملخَّصٌ وتجميعٌ لكل ما كتبته، أنا المحامي ألونسو ديل كاستيجو، بصفتي مؤلِّف الديوان المقدس، منذ ما قبل حرب مملكة غرناطة. .. إلى اليوم... 1575»، المذكرة التاريخية الإسبانية، العدد 3، 1852، صص. 1 164.
كاسترو، أميريكو: إسبانيا في تاريخها: مسيحيون، ومسلمون، ويهود»، بوينوس أيريس، 1948.
ثيبيدا أدان، خوسي: «منطقة الأندلس في سنة 1508»، هِسبانيا، 1962.
«كونت تينديجا العظيم: الوسطوي والنهضوي»، دفاتر التاريخ، 1976.
ثيراك إيستوبينان، سيباستيان: «قضايا السحر في ظل محكمة التفتيش بقشتالة الجديدة (محكمتا طليطلة وكوينكا)»، مدريد، 1942.
«سجلاَّت وثائق محكمة التفتيش بِكوينكا وسيغوينثا»، كوينكا برشلونة، 1965.
سيركو، ألبير دو: «تاريخ المسلمين المدجَّنين والموريسكيين أو العرب الإسبان تحت سيطرة المسيحيين»، باريس، 1845 1848، الجزء الثالث.
سيروت، جورج: «ظاهرة الإعجاب بالمسلمين (الموروفيليا) الأدبية في إسبانيا خلال القرن السادس عشر»، المجلة الإسبانية، 1938 1944، العدد 40، 1938، صص. 150 157، العدد 46، صص. 5 25.
ثيسكار باجاريس، إيوخينيو: «مديونية الساكنة القروية البلنسية في القرن السابع عشر (بارونيات منطقة ألبيريكي نموذجاً)»، إيستوديس، العدد الرابع، 1975، صص. 147 162.
«مقرضون موريسكيون ببلنسية»، دفاتر التاريخ، العدد الخامس، 1975.

«بيع أراضي الموريسكيين المطرودين، (تأملات حول حالة أغوجينت))»، محاضر المؤتمر الأول لتاريخ إقليم بلنسية، المجلد الثالث، صص. 333-337.
كوديرا، ف.: «مخزنٌ لأحد الورّاقين الموريسكيين عُثِر عليه بألموناثيد دي لا سييرّا»، مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، 5، 1884، صص. 269 276.
كواندرو، روجي: « قراصنة سلا»، إصدارات الدراسات العليا المغربية، العدد 47، 1948.
كولان، جورج: «مشروع اتفاقية بين موريسكيي قصبة الرباط وملك إسبانيا في سنة 1631»، هسبيريس، 42، 1955، صص. 17 25.
كولوني، شانتال: «الانعكاس الأدبي للقضية الموريسكية ما بين حرب البوشارات والطرد (1571 1610)»، مجلة الأكاديمية الملكية للآداب الجميلة ببرشلونة، 33، 1969 70، صص. 137 243.
كونتريراس، رافائيل: «معلومات جديدة حول حرب طرد المسلمين»، مجلة إسبانيا، 48، 1879، صص. 185 209.
كورّال إي روخاس، أنطونيو دي: «العلاقة بين تمرد الموريسكيين وطردهم من مملكة بلنسية»، بلد الوليد، 1613.
«مراسلات... فيليبي الثاني وشخصيات أخرى مع دون خوان النمسا منذ سنة 1568، حول الحرب ضد موريسكيي غرناطة»، سلسلة الوثائق التاريخية الإسبانية غير المطبوعة (كودويين)، 28، مدريد، 1856، صص. 5 154.
كريديجا، ث، ب.: «طقوس المسلمين التي كان يقيمها الموريسكيون»، مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف، 1874، صص. 165 169.
كويبا، لويس ديلا: «حوارات حول الأحداث البارزة لغرناطة»، إشبيلية، 1603.
تشاباس، روكي: «الموريسكيون البلنسيون وطردهم»، الأرشيف، العدد

الرابع، صص. 231 234 و373 388.
شونو، بيير: «الأقليات والظرف السياسي. طرد الموريسكيين في سنة 1709»، المجلة التاريخية، 225، 1961.
دانبيلا إي كوجادو، مانويل: «طرد الموريسكيين الإسبان»، مدريد، 1889.
«شُوار إحدى الموريسكيات من تيرويل في سنة 1538»، مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف، 6، 1885، صص. 410 416.
«نزع السِّلاح من الموريسكيين في سنة 1563»، مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف، 10، 1887، صص.275 306.
ديني، ج.: «التنبؤات الكاذبة المتعلقة بالأتراك خلال القرن السادس عشر»، مجلة الدراسات الإسلامية، 10، 1936، صص. 201 220.
ديسبوا، ج.: «تونس الشرقية: نابل والهضبة السفلى»، باريس، 1955.
«وثائق... متعلقة بحرب غرناطة»، نشرها ر. فولشي ديلبوسك، المجلة الإسبانية، 31، 1914، صص. 486 523.
دولفيس، ل.: «الموريسكيون والمسيحيون من 1492 إلى 1570»، مجلة تاريخ الأديان، العدد 20، 1889.
دومينغيث أورتيث، أنطونيو: «المسيحيون الجدد. بعض الملاحظات لدراسة طبقة اجتماعية»، مجلة جامعة غرناطة، 21، 1949، صص. 249 297.
«الموريسكيون الغرناطيون قبل طردهم النهائي»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 12 13، 1963–64، صص. 113 129.
«العبودية في قشتالة خلال العصر الحديث»، دراسات في التاريخ الاجتماعي لإسبانيا، 2، 1952، صص. 369 428.
«فيليبي الرابع والموريسكيون»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 8، 1959، صص. 55 65.

«ملاحظات حول سوسيولوجيا الموريسكيين الإسبان»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 11، 1962، صص. 39 54.
«السياسة والمالية لدى فيليبي الرابع»، مدريد، 1960.
أزمة وانحطاط إسبانيا في عهد آل النمسا»، مدريد، 1969 (انظر «جرائم وعقوبات في إشبيلية الإمبريالية»).
«بعض المعطيات حول الموريسكيين الغرناطيين»، المجلة المنوعة للدراسات المخصصة للأستاذ أنطونيو مارين أوثيتي، غرناطة، 1974، الجزء الأول، صص. 247 254.
دريسندورف، بيتر: «الإسلام أمام محكمة التفتيش. الموريسكيون المحاكَمون بطليطلة (1575–1610)»، ويسبادن، 1971.
إيتشيغاراي، بونيفاسيو: «هل استقر الموريسكيون بإقليم الباسك الفرنسي؟»، المجلة الإسبانية، 47، 1، 1945، صص. 92-102.
إيبالثا، ميغيل دي / بِتيت، رامون: «دراسات حول الموريسكيين الأندلسيين بتونس»، المعهد الإسباني –العربي، مدريد، 1974.
إيبالثا، ميغيل دي: «الموريسكيون والأندلسيون خلال القرن السابع عشر»، الأندلس، 34، 1969، صص. 247 329.
«حول كاتبٍ إسباني محتمل لإنجيل بيرنابي»، الأندلس، 28، 1963، صص. 479 481.
«نقاط حول تاريخ المُحاجّات المناهِضة للمسيحية بالغرب المسلم»، أرابيغا، 18، 1971، صص. 99 106.
«أبحاث حديثة حول هجرات الموريسكيين إلى تونس»، دفاتر تونس، 18، تونس، 1970، صص. 139 147.
«التحفة: السيرة الذاتية لعبد الله الترجمان (الراهب فراي أنسيلمو تورديما)

ومُحاجَّته المناهِضة للمسيحية»، روما، 1971.
إسكولانو، دييغو: «مذكِرة موجَّهة إلى جلالة الملكة حول قتل الموريسكيين المتمرِّدين المقيمين بجبال البوشارات بمملكة غرناطة لمسيحيين قدامى (ولبعض المسيحيين الجدد)، بسبب حقدهم على العقيدة والدين المسيحي، خلال ثورة 1568»، المطبعة الملكية، غرناطة، 1671.
إسكولانو، غاسبار: «فترات من تاريخ مدينة ومملكة بلنسية العظيمة المتوَّجة»، بتحقيق من خ. ب. بيراليس، بلنسية، 1878—80.
إسباداس بورغوس، مانويل: «جوانب اجتماعية- دينية للأكل الإسباني»، هِسبانيا، العدد 131، 1975، صص. 537 565.
إيسبينيل، بيثينتي: «ماركوس دي أوبريغون»، كلاسيكيات قشتالية، الجزء 51، مدريد، 1960.
فاخاردو، لويس: «الرواية الحقيقية لما حدث لماركيز بيليث... مع الموريسكيين المتمرِّدين، مستقاة من رسالة وصلت إلى هيئة الكنسيين والمجلس البلدي لهذه المدينة»، إشبيلية، 1569.
فيرشيو، س.: «التقنية والمجتمع: صناعة الشاشية في تونس»، باريس، 1971.
فيرنانديث إي غونثاليث، فرانثيسكو: «عن الموريسكيين الذين ظلوا بإسبانيا بعد قرار الطرد الذي أصدره فيليبي الثالث»، مجلة إسبانيا، العدد 19، 1877، صص. 103 114 والعدد 20، 1871، صص. 363 376.
فرنانديث إي غونثاليث، مانويل: «منفيُّو البوشارات»، مدريد، 1865.
فرنانديث غيرًا، أوريليانو: «تأملات حول تمرُّد الموريسكيين والإحصاء السكاني»، غرناطة، 1840.
فرنانديث نيبا، خوليو: «إحصاء للموريسكيين الإكستريميين قامت به محكمة التفتيش بِجيرينا (1594)»، مجلة الدراسات الإكستريمية، 24، 1973، رقم 1،

صص. 149 176.

«الموريسكيون في إكستريمادوراً (1570 1614): جوانب ديموغرافية، واجتماعية-اقتصادية ودينية»، أطروحة بجامعة لا كومبلوتينسي، بمدريد، 1974.

فيرِّير ناسانسو، باو: «موريسكيو تاج أراغون حسب لوائح الإركاب»، أطروحة بجامعة برشلونة المستقلة، 1974.

فلوري، ف.: «الصناعات الأصلية لتونس»، باريس، 1900.

«صناعة الشاشيات التونسية»، مجلة التجارة والصناعة، باريس، 1895.

فونسيكا، داميان: «الطرد العادل للموريسكيين من إسبانيا، بسبب ممارساتهم وارتدادهم وخيانتهم، والرد على الشكوك التي أثيرت حول هذه المسالة»، روما، 1611.

فورادادا، خوسي: «تمرُّد موريسكيي البوشارات وماركيز مونديخار»، المجلة المعاصرة، 30، 1880، صص. 268-272.

فورد، ج. د. م.: «اللغة الإسبانية الصفيرية القديمة»، بوسطون، 1900.

«رواية ما حدث خلال طرد الموريسكيين من مملكة بلنسية»، روما، 1618، طُبع من جديد في بلنسية سنة 1878.

فولشي- ديلبوسك، ر.: «عريضة فرانثيسكو نونييث مولاي»، المجلة الإسبانية، 1899، صص. 205 239. (وهو أول إصدار للنص كاملا).

فراديخاس، خوسي: «المسلمون والموريسكيون في مسرح كالديرون»، تامودة، العدد الخامس، 1967، صص. 185 228.

فريدمان، إيلين ج.: «الموريسكيون والقراصنة: هجومات مكثَّفة ضد الإسبان»، محاضرة في جمعية الدراسات التاريخية الإسبانية والبرتغالية، المؤتمر السنوي الثامن (1977).

فوستير، جوان: «شعراء، موريسكيون وقساوسة»، العِلم الحديث للنشر، مدريد، 1969.
«متمرِّدون ومهرطقون»، برشلونة، 1972.
غالياي سارانانا، خوسي: «الفن المدجَّن الأراغوني»، سرقسطة، 1950.
غاجيغو إي بورين، أنطونيو: «غرناطة: دليل فني وتاريخي للمدينة»، الإصدار الثاني، مدريد، 1960.
غاجيغو إي بورين، أنطونيو / غامير ساندوبال، ألفونسو: «موريسكيو مملكة غرناطة حسب سينودس غواديكس في سنة 1554»، غرناطة، 1968.
غالميس دي فوينتيس، آلبارو: «كتاب المعارك» (روايات الفروسية بالألخاميدية الموريسكية)، جامعة أوبييدو، 1967.
«قصة حبِّ باريس وبيانا» غريدوس للنشر، مدريد، 1970.
«أهمية الترتيب اللغوي في الأدب الإسباني الألخاميدي–الموريسكي»، محاضر المؤتمر العالمي العاشر للِّسانيات وفقه اللغات الرومانية، الجزء 2، 1965، صص. 527–546.
غامير ساندوبال، ألفونسو: «النِّظام الدفاعي لِساحل مملكة غرناطة منذ الاسترداد إلى غاية أواخر القرن السادس عشر»، غرناطة، 1947.
سجلاَّت غير منشورة لتوزيع خدمة الحراسة في الساحل الغرناطي خلال القرن السادس عشر»، تكريم دون رامون كاراندي، الجزء الأول، صص. 87 131.
«ضريبة الفرضة في ساحل غرناطة (القرن السادس عشر)»، كارلوس الخامس، تكريم من جامعة غرناطة، غرناطة، 1958، صص. 293 330.
غارثيا أرينال، ميرثيديس: «الموريسكيون»، مدريد، 1975.
«موريسكيو كوينكا ومحكمة التفتيش»، أطروحة غير منشورة، مدريد، 1974.
غارثيا باجيستير، لويس: «ممارسة الطِّب الموريسكي والمجتمع المسيحي»،

جامعة غرناطة، 1975.
«طب المدجَّنين والموريسكيين»، مدريد، 1976.
غارثيا كارثيل، ريكاردو: «أصول محكمة التفتيش الإسبانية. محكمة بلنسية»، 1478 1530، برشلونة، 1976.
«الثورة الموريسكية بإسباذان»، الأندلس، 1976، ص. 121 146.
«غرناطة بالنسبة للموريسكيين البلنسيين: أسطورة مجرَّدة أم نموذج فعَّال؟»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، ديسمبر / كانون الأول، 1976.
«مداخيل محكمة التفتيش البلنسية في القرن السادس عشر»، المجلة السنوية للتاريخ الحديث والمعاصر، العدد 2 3، 1975 1976، صص. 57 58.
غارثيا كارثيل، ر. / ثيسكار باجاريس، إ.: «الموريسكيون وحركة الأخويات»، بلنسية، 1974.
غارثيا تشيكو، إستيبان: «موريسكيو طورديسيجاس»، سيمانكاس، 1، 1950، صص. 240–341.
غارثيا مارتينيث: «اللصوصية والقرصنة ومراقبة موريسكيي بلنسية في عهد فيليبي الثاني»، إيستوديس 1، بلنسية، 1972، صص. 85 167. طُبع من جديد بجامعة بلنسية في سنة 1977.
غارثيا سانث، أركاديو: «المدجَّنون والموريسكيون بِكاستيجون»، مجلة جمعية كاستيجون للثقافة، 1952، صص. 94 114.
غارَّاد، ك.: «العريضة الأصلية لِدون فرانثيسكو نونييث مولاي»، أطلانطي 2، العدد 4، 1954، صص. 168 226. (انظر فولشي– ديلبوسك).
«محكمة التفتيش والموريسكيون الغرناطيون»، المجلة الإسبانية، 67، 12، 1965، صص. 63 77.
«مداخيل الأحباس بجبال البوشارات ووادي لكرين. بعض المعطيات حول

تسييرها في منتصف القرن السادس عشر»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 2، 1953، صص. 41 48.

«صناعة الحرير الغرناطية في القرن السادس عشر وعلاقتها بثورة البوشارات»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 5، 1956، صص. 73 104.

«أسباب الثورة الثانية لجبال البوشارات (1568 1571)»، أطروحة غير منشورة، جامعة كمبريدج، 1955.

غارّيدو أراندا، أنطونيو: «دور كنيسة غرناطة في إدماج المجتمع الموريسكي»، المجلة السنوية للتاريخ الحديث والمعاصر، العدد 2 3، 1975 1976، صص. 69 103.

غارّيدو أتيينثا، ميغيل: «الموريسكيون الغرناطيون: تطيُّرات، سحر، تعويذات وأشكال أخرى من السحر»، الحمراء، 2، 1899، صص. 349 350.

«اتفاقيات تسليم غرناطة»، غرناطة، 1919.

غارثون باريخا، مانويل: «صناعة الحرير بإسبانيا. فن الحرير بغرناطة»، غرناطة، 1972.

«الأعشار وضرائب الكنيسة بغرناطة»، غرناطة، 1974.

غاسبار بريميرو، ماريانو: «غرناطة تحت سلطة الملكين الكاثوليكيين، 1492 1494، غرناطة، 1912.

«هجرة المسلمين الغرناطيين إلى الضفة الأخرى»، مجلة مركز الدراسات التاريخية لغرناطة ومملكتها، 1911.

«غرناطة تحت سلطة الملكين الكاثوليكيين: السنوات الأولى للحكم»، مجلة مركز الدراسات التاريخية لغرناطة ومملكتها، 1911

«المعاهدات والمراسلات الأخيرة بين الملكين الكاثوليكيين وأبي عبد الله الصغير حول تسليم غرناطة»، غرناطة، 1910.

غوتييل، دالش: «من المدجّنين إلى الموريسكيين: مقالان ومنهجيتان»، هسبيريس، 45، 1958، صص. 271–289.
غاجانغوس، باسكوال دي: «اللغة والأدب الموريسكي»، مجلة الجمعية الملكية الآسيوية، 1868–1873.
«مجموعة الأركان والفروض الأساسية في الشريعة والسنة»، المذكرة التاريخية الإسبانية، 5، 1853.
«مسرد بالمصطلحات الألخاميدية وبمصطلحات أخرى وردت في رسالتين وفي بعض كتب الموريسكيين»، المذكّرة التاريخية الإسبانية، 5، مدريد، 1853، صص. 423 449.
خيل، بابلو: «المخطوطات الألخاميدية بمجموعتي الخاصةً»، تكريم لِدون فرانثيسكو كوديرا، سرقسطة، 1904، صص. 537 549.
خيل، بابلو –ريبيرا / خوليان سانتشيث، ماريانو: «سلسلة النصوص الألخاميدية»، سرقسطة، 1888.
خينير، فرانثيسكو: «ثيربانتيس والموريسكيون البلنسيون»، المجلة الدورية للمركز الثقافي، بلنسية، 1962، صص. 131 149.
غونثاليث، توماس: «إحصاء ساكنة أقاليم وبلدات تاج قشتالة في القرن السادس عشر»، مدريد، 1829.
غونثاليث أسينسي، آنا ماريا: «قرارات بشأن مراقبة الموريسكيين مع بداية عهد نائب الملك، دوق سيغوربي (1559 1560)»، المؤتمر الأول لتاريخ إقليم بلنسية، 1975، صص. 181 188.
غونثاليث دي ثيجوريغو، مارتين: «عريضة موجّهة إلى الملك بشأن جرائم القتل والاعتداءات والانتهاكات للديانة المسيحية التي اقترفها الموريسكيون»، في «عريضة السياسة الضرورية والمفيدة لإصلاح السياسة بإسبانيا. مطبعة خ.

دي بوستيجو، بلد الوليد، 1600.
غونثاليث بالينثيا، آنخيل: «عشَّابٌ موريسكي من القرن السادس عشر وجذور مسرحية خوان رويث دي ألاركون الكوميدية، بعنوان من تكن مسيرته سيئة، تكن نهايته سيئة كذلك»، مجلة الأكاديمية الملكية الإسبانية، العدد 16، 1929، والعدد 17، 1930، صص. 247 274.
«تاريخ الأدب العربي الإسباني»، برشلونة، 1945.
«أخبار ومقتطفات من بعض المخطوطات العربية والألخاميدية بطليطلة ومدريد»، المجلة المنوعة للدراسات والنصوص العربية، مدريد، 1915، صص. 117 145.
«ثيربانتيس والموريسكيون»، مجلة الأكاديمية الملكية الإسبانية، 1947 1948، صص. 107 122.
غوثالبيس، بوستو: «الجمهورية الأندلسية بالرباط في القرن السابع عشر»، دفاتر من المكتبة الإسبانية بتطوان، الرقم 9 10 (1974)، ص. 464.
غوادالاخارا إي خابيير، ماركوس: «الطرد التاريخي والعادل للموريسكيين من إسبانيا»، بامبلونا، 1613.
«طرد ونفي الموريسكيين من قشتالة إلى غاية وادي ريكوتي. مع النزاعات بين الأخوين من الأسرة الشريفية والاستيلاء على قلعة وميناء العرائش في بلاد البربر». طبعه نيكولاس أسياون، بامبلونا، 1614.
غيرًا دي لوركا، بيدرو: «التعاليم المسيحية للمتحوِّلين الجدد من الملة المحمدية»، مدريد، 1586.
غيجين روبليس، ف.: «أساطير الموريسكيين مستقاة من مخطوطات مختلفة موجودة بالمكتبة الوطنية والملكية وبمكتبة ب. غاجانغوس»، مدريد، 1885 1886.

«قصة حب باريس وبيانا»، المجلة التاريخية، 22، برشلونة، 1876.
«أساطير حول يوسف والاسكندر الأكبر»، سرقسطة، 1888.
أييدو، فرانثيسكو دييغو: «توبوغرافيا الجزائر وتاريخها العام»، مدريد، «جمعية عشّاق الكتب الإسبان» 1927.
هالبيرين دونغي، توليو: «صراع وطني: الموريسكيون والمسيحيون القدامى ببلنسية»، دفاتر تاريخ إسبانيا، بوينوس أيريس، 23، 24، 1955، صص. 5 115، والعددان 25 26، 1957، صص. 83 250.
«تعافي حضارة: موريسكيو مملكة بلنسية في القرن السادس عشر»، مجلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والحضاري 11، الرقم 2، 1956، صص. 154 182.
هارفي، ل. ب.: «الإسلام المتستِّر في القرن السادس عشر بإسبانيا»، المؤتمر الأول للدراسات العربية والإسلامية، قرطبة، 1962، صص. 163 178، مدريد، 1964.
«قارئٌ موريسكي لِجون ليمير دي بيلج؟»، الأندلس، 28، 1963، صص. 231 236.
«مخطوط موريسكي من سلسلة غولدفيم بمعهد زادام، أكسفورد»، الأندلس، 27، 1962، صص. 461 465.
«مخطوط ألخاميدي من مكتبة جامعة كيمبريدج»، الأندلس، 23، 1958، صص. 49 74.
«الموريسكي الذي كان مترجم اللغة الاسبانية للمولى زيدان: أحمد بن قاسم بن الفقيه قاسم الشيخ الحجري الأندلسي»، المجلة المنوَّعة للدراسات العربية والعبرية، 8، 1959، صص، 67 97.
«فتى أريلو والتراث الثقافي للموريسكيين»، الندوة الأولى حول الأدب

الألخاميدي والموريسكي، غريدوس للنشر، مدريد، 1972 1973.
«العربية العامية لبلنسية في سنة 1595»، الأندلس، 26، 1971، صص. 81 117.
«أماهو، ديساماهو، ماهو، أماهار... مجموعة المصطلحات العامة المستعملة في اللغة الإسبانية من قِبَل اليهود والموريسكيين»، مجلة الدراسات الإسبانية، 37، 1960، صص. 69 74.
«الثقافة الأدبية عند الموريسكيين (1492 1609)»، دراسة تستند إلى المخطوطات الموجودة باللغة العربية والألخاميدية، أكسفورد، 1958.
«يوسي بانيغاس، مسلم نبيل من غرناطة في عهد الملكين الكاثوليكيين»، الأندلس، 11، 1956، صص. 297 302.
«الموريسكيون ودون كيشوت»، جامعة لندن، المعهد الملكي، 1974.
إيخيل، أوتمار: «تحقيق ودراسة المخطوط الألخاميدي رقم 4953 للمكتبة الوطنية بمدريد»، تورونتو، 1969.
إيرّيرا أغيلار، آنا سيغوندا: «دون بيدرو دي ديثا وحرب غرناطة (1568 1570)»، ملخَّص لرسالة الدكتوراة، غرناطة، 1974.
إيرّيرا بوغا، بيدرو: «المجتمع والإجرام في العصر الذهبي»، غرناطة، 1971.
إيرّيرو، غيجيرمو: «ساكنة مدينة بالينثيا في القرنين السادس والسابع عشر»، إصدارات معهد تيجو تيجيس دي مينيس، 21، بالينثا، 1961، صص. 1 115.
إيرّيرو غارثيا، م.: «أفكار الإسبان في القرن السابع عشر»، بولونتاد للنشر، مدريد، 1926.
هيس، أندريو: «الموريسكيون: الطابور الخامس للعثمانيين خلال القرن السادس عشر الإسباني»، المجلة التاريخية الأمريكية، العدد 74، 1968 1969، صص. 1 25.
إيتوس، فرانثيسكو: «شهداء البوشارات خلال ثورة الموريسكيين (1586)»،

مدريد، 1935.

هونيرباش، ويليم: «وثائق إسبانية– إسلامية من الفترة الناصرية والموريسكية»، بون، 1965.

أوروثكو، سيباستيان: «الرواية الصحيحة لثورة الموريسكيين بمملكة غرناطة وتاريخ حربها»، غير منشور.

أورتادو دي ميندوثا، دييغو: «حرب غرناطة التي خاضها ملك إسبانيا دون فيليبي الثاني ضد الموريسكيين المتمرِّدين بتلك المملكة»، مكتبة المؤلِّفين الإسبان، سلسلة «مؤرخون لأحداث خاصةً»، 1، مدريد، 1946، صص. 65 .122

«عن حرب غرناطة»، تحقيق ونقد مانويل غوميث مورينو، المذكِّرة التاريخية الإسبانية، 69، مدريد، 1948.

«حرب غرناطة»، تحقيق ب. بلانكو غونثاليث، مدريد، كاستاليا للنشر، 1970.

عنان، محمد عبد الله: «نهاية الأندلس وتعريب العرب المتنصِّرين»، القاهرة، .1958

«مسارٌ للموريسكيين الإسبان في القرن السادس عشر»، دراسات جغرافية، 7، 1946، صص. 136 141.

خانير، فلورينثيو: «الوضعية الاجتماعية للموريسكيين في إسبانيا: أسباب طردهم والعواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن ذلك»، مدريد، 1857.

جون، جوان: «وثائق حول زي المسلمين بإسبانيا»، المجلة الأفريقية، 1934، صص. 43 46.

كامن، هنري: «محكمة التفتيش الإسبانية»، لندن، 1960، تُرجِم إلى الإسبانية بمدريد في سنة 1973.

كيندريك، ت. د.: «القدِّيس جيمس بإسبانيا»، لندن، 1960، صص. 69—72.

بينك، أورسولا: «أسطورة يوسف في نص ألخاميدي»، فقه اللغات الرومانية، 134، 1972.
كونتزي، رينولد: «نص ألخاميدي»، ويسبادن، 1973، الجزء 2.
«جوانب من دراسة النصوص الألخاميدية»، تيساوروس، 25، 1970، صص. 196—213.
لبيب، جيسيلا: «المسلمون في أعمال لوبي دي بيغا المسرحية»، جامعة هامبورغ، هامبورغ، 1961.
«التطورات الصوتية للغة الإسبانية والعربية وفقاً لمخطوط ألخاميدي للقرن السادس عشر» (المخطوط رقم 5301 للمكتبة الوطنية بمدريد)، الصوت الروماني، 26، 1967، صص. 37—109.
لاكارًا، خوسي م.: «أراغون في الماضي»، في كتاب «أراغون: أربع مقالات»، 1، سرقسطة، 1960، صص. 316 320.
لاديرو كيسادا، م. أ.: «مدجّنو قشتالة في عهد إيسابيل الأولى»، بلد الوليد، 1969.
«غرناطة: تاريخ بلد إسلامي (1232 1571)»، مدريد، 1959.
لابيير، هنري: «جغرافية إسبانيا الموريسكية»، سيفبين للنشر، باريس، 1959.
لاريغوديير، إ.: «تاريخ الملاحقات الدينية بإسبانيا: اليهود والمسلمون والبروتستانت»، باريس، 1860.
لارّيا بالاثين، أركاديو: «الرقص الأراغوني وتمثيليات المسلمين والمسيحيين»، تطوان، 1952.
لاثام، ج. د.: «نحو دراسة للهجرات الأندلسية ومكانها في تاريخ تونس»، دفاتر تونس، 5، تونس، 1957، صص. 203—252.
ليا، هنري شارل: «تاريخ محكمة التفتيش الإسبانية»، نيويورك، 1906—07،

الجزء 4، (انظر الجزء 3، صص. 323–409).
«الموريسكيون الإسبان: تنصُّرهم وطردهم»، لندن، 1901، ونيويورك، 1968.
«انحطاط إسبانيا»، مجلة الأطلسي الشهرية، العدد 82.
ليكليرك: «تاريخ التسامح في عصر الإصلاح»، باريس، 1955.
لوفليم، جون بول: «إحصاء لموريسكيي سيغوبيا وإقليمها»، دراسات حول سيغوبيا، سيغوبيا، 1964، 16، صص. 433 464.
«موريسكيو الشمال الغربي الإسباني حسب إحصاء لمحكمة التفتيش ببلد الوليد»، المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث، 1، 1967، صص. 223 245.
ليفي بروفينسال، ل.: «الموريسكيون»، مقالة في «موسوعة الإسلام»، ليدين، باريس، 1936.
ليفي بروفينسال، ل. / هارفي، ل. ب.: «الألخاميدية»، مقالة في «موسوعة الإسلام»، ليدين، 1960.
لينكون، جوزيف ن.: «تنبوءات ألخاميدية»، إصدارات جمعية اللغات الحديثة، 52، 1937، صص. 613 644.
«النصوص الألخاميدية القانونية والدينية»، المجلة الإسبانية، 13، 1945، صص. 102 124.
«مسار للموريسكيين النازحين من إسبانيا خلال القرن السادس عشر»، مجلة أميريكان جيوغرافيكال، 29، نيويورك، 1939، صص. 283 487.
لونغاس، بيدرو: «الحياة الدينية للموريسكيين»، مدريد، 1915.
لوبيس، د.: «نصوص بالألخاميدية البرتغالية»، لشبونة، 1897.
لوبيث مارتينيث، ثيليستينو: «المدجّنون والموريسكيون الإشبيليون»، إشبيلية، 1953.
لوبيث ماتا، تيوفيلو: «بورغوس خلال تمرد الموريسكيين بغرناطة في سنة

1570»)، مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، 141، 1957، صص. 331 372.
لوبيث دي ميندوثا، إينيغو: «مذكِّرة قدَّمها إلى الملك فيليبي إينيغو لوبيث دي ميندوثا لتبرير تصرُّفه أثناء الحملات التي قادها ضد الموريسكيين في سنة 1569»)، في كتاب «إسبانيا خلال القرن السادس والسابع عشر». وثائق تاريخية وأدبية قام بنشرها وتحقيقها ألفريد موريل فاتيو، هيلبرو، 1878.
لوبيث رويث، إميليو: «الحرب ضد الموريسكيين من منظور مدينة خايين»، مجلة مؤسسة الدراسات المتعلقة بِخايين، العدد 60، 1969، صص. 9 97.
لوبيا، بيرنارد: «الممارسة السرية للإسلام في أبرشية كوينكا وسيغوينثا خلال القرنين السادس والسابع عشر»، هسبيريس تامودة، 1965، صص. 115 132.
– «على هامش إحصاء للساكنة الموريسكية ببلدة إيل طوبوسو»، (1954)، المجلة الإسبانية، 1976، المجلد 78، صص. 74 96.
ماركيس دي لوثوجا: «الوجود الموريسكي بأمريكا»، أرشيف معهد الدراسات الأفريقية، المجلد 14، العدد 50، 1960.
جورينس إي راغا، بيريغرين لويس: «الموريسكيون وكنيسة سان بيدرو بمدينة سيغوربي»، المعهد المهني، سيغوربي، 1958.
جورينتي، خوان أنطونيو: «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش الإسبانية» برشلونة، 1835.
ماغرانير، ر.: «طرد الموريسكيين: دوافعه القانونية وعواقبه الاقتصادية على منطقة بلنسية»، بلنسية.
مانثاناريس دي ثيرِّي، مانويلا: «ملاحظات حول الألخاميدية»، المجلة السنوية للدراسات الوسطوية، 5، برشلونة، 1968، صص. 479 483.
«العالم الآخر للأدب الألخاميدي الموريسكي»، المجلة الإسبانية، 41، 1973، صص. 599 608.

«مخطوطان موريسكيان غير منشورين»، فقه اللغة الحديث، 62، 1965، صص 130 136.

«النصوص الألخاميدية: الشعر الموريسكي الديني»، المجلة الإسبانية، 22، العدد 3 4، 1970، صص. 325 372.

مار، مارتي خوسي: «مجموعة موريسكيي أورناتشوس (إيكستريمادورا) في ثمانينيات القرن السادس عشر: تحليل لإخلاصهم للدين الإسلامي»، محاضرة في ندوة بريياس «التاريخ والسِّرِّية» في ماي / أيار 1977.

مارسي، جورج: «تيستور وجامعها الكبير: مساهمة لدراسة الأندلسيين بتونس»، المجلة التونسية، تونس، 1942، صص. 147 169.

مارش، خوسي م.: «حول تنصير مسلمي مملكة غرناطة. وثيقة جديدة»، المنطق والإيمان، 79، مدريد، 1927، صص. 338 348.

مارين أوثيتي، أنطونيو: «المطران دون بيدرو غيرِّيرو وسياسة المصالحة الإسبانية في القرن السادس عشر»، مدريد، 1970، مجلدان.

مارمول كاربخال، لويس دي: «تاريخ التمرد ومعقابة موريسكيي مملكة غرناطة»، مكتبة المؤلفين الإسبان، 21.

ماركيس بيجانوبيا، فرانثيسكو: «شخصيات ومواضيع من كتاب دون كيشوت»، الجزء الرابع: «الموريسكي ريكوتي»، مدريد، تاوروس للنشر، 1975.

مارتينيث رويث، خوان: «الثنائية اللغوية في الكتابة بمملكة غرناطة (القرن السادس عشر) حسب وثائق غير منشورة من أرشيف قصر الحمراء»، محاضر المؤتمر العالمي الأول للمختصين في اللغة الإسبانية، أوكسفورد، 1964، صص. 371 374.

«مفردات من أصل عربي في وثائق غرناطية من القرن السادس عشر»، مجلة فقه

اللغة الإسبانية، 48، 1965، صص. 121 133.
«سبعة عقود مهر وصداق من أرشيف قصر الحمراء (1546—1609)» مجلة علم اللهجات والعادات الشعبية، العدد 22، 1966، صص. 41—72.
«جرد لأملاك موريسكيي مملكة غرناطة (القرن السادس عشر)»، مدريد، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، 1972.
«زي الموريسكيين حسب بيريث دي إيتا ووثائق الحمراء»، دفاتر الحمراء، 3، 1967، صص. 55 124.
«الأوسدة والأحذية الموريسكية. سلب الأملاك بِمونديخار وغرناطة (1557 1569)»، مجلة اللهجات والعادات الشعبية، 23، 1967، صص. 289 313.
«تقارير حول عملية تنقية سكر القصب بين الموريسكيين الغرناطيين»، مجلة علم اللهجات والعادات الشعبية، 20، 1964، صص. 271 288.
«نص ألخاميدي جديد: وصفات للبخور في أحد المخطوطات العربية بأوكانيا»، مجلة علم اللهجات والعادات الشعبية، 25، 1974، صص. 3 19.
«فصل حول أسماء الأماكن العربية الغرناطية في القرن السادس عشر»، تامودة، 1954، صص. 326 339.
«مصادر غير منشورة للمصطلحات الإسبانية العربية»، مجلة فقه اللغة الإسبانية، 1965، صص. 421 435.
دراسة أسماء الموريسكيين الغرناطيين في القرن السادس عشر وأهميتها فيما يتعلق بالأسماء الإسبانية»، محاضر المؤتمر العالمي السادس للّسانيات وفقه اللغات الرومانية (مدريد 1965)، صص. 1935 1956.
«الأسرى الذين سبقوا ثيربانتيس: وجهان لِعملة الأَسر»، مجلة فقه اللغة الإسبانية، 1967، صص. 203 —256.
«وثائق غرناطية موريسكية للقرن السادس عشر ومصطلحات أندلسية».

محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، 1976.
مارتينيث رويث، خوان / وألباراَّثين، خواكينا: «كتب عربية بالأخاميدية المدجَّنة ومزدوجة اللغة اكتُشِفت بأوكانيا»، طليطلة، 1969.
مارتي، ب.: «الفولكلور التونسي. أسماء العَلَم الخاصةً بالأشخاص»، مجلة الدراسات الإسلامية، 10، 1936، صص. 363 434.
ماس ألبيرت: «الأتراك في أدب العصر الذهبي الإسباني»، باريس، 1967.
ماتيو، إ. دي: «مخطوط إسباني غير منشور من القرن السابع عشر، لصاحبه ابراهيم الطيبلي»، باليرمو، 1912.
ميلون رويث دي غورديثويلا، أماندو: «لوبريثيو لاتراس وحرب الموريسكيين والجبليين في أراغون مع نهاية القرن السادس عشر»، سرقسطة، 1917.
«طرد الموريسكيين ودوق بيجائيرموسا»، مجلة تاريخ بلد الوليد، 1925.
مينديس دي باسكونثيلوس: «الرابطة التي تفسَّخت بطرد الموريسكيين من ممالك إسبانيا»، مدريد، 1612.
مينينديث إي بيلاجو، مارثيلينو: «تاريخ المهرطقين الإسبان»، مدريد، 1880 1881.
مينديث بيدال، رامون: «قصيدة يوسف: أدوات لدراستها»، مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف، 8، 1902، الإصدار الجديد لجامعة غرناطة، 1952.
مينيسيس غارثيا، إيميليو: «مراسلات كونت تينديجا (1508–1513)»، الجزء الثاني، مدريد، 1973.
ميستري، أنطونيو: «دراسة لديموغرافية أوليبا من خلال الأراشيف الكنسية بعد طرد الموريسكيين»، إيستوديس 1، 1972، صص. 169 184.
ميستري بالاثيوس، خواكين: «بلدة القلاليAlcalalí، دراسة تاريخية مفردة»، بلنسية، 1952.

ميغيل، فرانسيسك: «تاريخ الأجناس الملعونة بفرنسا وإسبانيا»، باريس، 1847.

ميجاس باجيكروسا، خوسي م.: «عقود اليهود والموريسكيين بمملكة نابارًا»، المجلة السنوية لتاريخ القانون الإسباني، 10، مدريد، 1933، صص. 273 286.

محمد عبد العالي / أوفم، خوان: «الإسلام أمام مريم العذراء»، أربور، 65، 1951، صص. 1 27.

مولينير، خ.: «بورتو فارينا»، المجلة الاقتصادية والاجتماعية لتونس، 64، 1952، ص. 80 92.

مونكادا، غاستون دي: «المرسوم الذي أمر بإعلانه فخامة السيد... ماركيز أيطونا... لطرد الموريسكيين من مملكة أراغون... باسم سيدنا جلالة الملك الكاثوليكي دون فيليبي الثالث»، سرقسطة، 1610.

مونرو، جيمس: «موريسكي نادر استدعته الإمبراطورية العثمانية»، الأندلس، 31، 1966، صص. 281—303.

«الإسلام والعرب في التعليم الإسباني»، ليدن، 1970.

مورينو كاسادو: «غجر إسبانيا تحت حكم كارلوس الأول»، مجلة «كرونيكا نوفا»، 4—5، 1970.

«معاهدات تسليم غرناطة من جانبها القانوني»، مجلة جامعة غرناطة، 21، 1949، صص. 301 331.

مورينو مانثانو، خ.: «الحماية الملكية للموريسكيين أثناء طردهم من دوقية سيسا، 1609—1610)»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس.

مورف، هـ.: «قصيدة يوسف»، نشرته جامعة بيرن وجامعة زوريخ، ليبزيغ، 1883.

مورون، ثيرياكو: «رؤية غير مسبقة حول طرد الموريسكيين»، المجلة

السلمنكية، العدد 6، 1959، صص. 483 502.

مولير، مارك جوس: «قصائد موريسكية»، محاضر بافيرا، أكاديمية ميونيخ، 1860، صص. 201—253.

مونيوث إي غابيريا، خ.: «تاريخ ثورة الموريسكيين، طردهم من إسبانيا وعواقبه على جميع أقاليم المملكة»، مدريد، 1861.

نابارُّو ديل كاستيجو، ف.: «مشكلة تمرُّد الموريسكيين الغرناطيين وعواقبها على إكستريمادورا، وخاصةً على ميريدا (1570 1609)»، مجلة الدراسات الإكستريمية، 28، 1972، صص. 551 569.

نيكل، أ. ر.: «المجمِل في الأدب الألخاميدي»، المجلة الإسبانية، العدد 77، 1929، صص. 448 587.

— «قصة الملك الاسكندر»، المجلة الإسبانية، 77، 1929، صص. 409—611.

أوكانيا أوكانيا، كارمن: «سهل غرناطة»، غرناطة، 1974.

أوليبر أسين، خايمي: «دون كيشوت سنة 1604»، مدريد، 1948.

«حياة دون فيليبي دي أفريكا، أمير فاس والمغرب»، مدريد غرناطة، 1955.

«موريسكيٌّ من تونس معجب بِلوبي»، الأندلس، 1، 1933، صص. 413 418.

أوريول كاتينا، ف.: «إعادة إعمار مملكة غرناطة بعد طرد الموريسكيين»، مجلة جامعة غرناطة، 7، 1935، صص. 305 331، 449 528.

أوشوغنشي، ت. ج: «الشريعة الإسلامية والحكومات غير الإسلامية»، الدراسات الفليبينية، 12، 1949، صص. 439—442.

بالاثيو أتارد: «هزيمة وتدهور وانحطاط إسبانيا في القرن السابع عشر»، مدريد، 1949.

بالانكو روميرو، خوسي: «ابن أمية في التاريخ وفي الأسطورة»، غرناطة، 1915.

بانو إي روتا، ماريانو: «مقطوعات شعرية لِحاجٍّ بلدة بوي مونثون: رحلة إلى مكة في القرن السادس عشر»، سرقسطة، 1897.

باريخا، فيليكس: «رواية موريسكية لحياة المسيح ومريم العذراء»، الدراسات الكنسية، العدد 34، مدريد، 1960، صص. 859 871.

بيلورسون، جون مارك: «أبحاث حول الكوميديا: موريسكيو أورناتشوس»، المجلة الإسبانية، 74، 1972، صص. 5 42.

« مع الكوميديا دائماً: موريسكيو أورناتشوس»، المجلة الإسبانية، 1975، صص. 391 394.

بينيجا، خ.: «الموريسكيون الإسبان الذين هاجروا إلى شمال أفريقيا بعد الطرد»، أطروحة الدكتوراة، برشلونة، 1971.

بيريث، بيرو: «موريسكيون وطعنات ونداء الشرطة» مجلة مركز الدراسات الإكستريمية، 1941.

بيريث بوستامانتي، ثيرياكو: «الحَبر بابلو الخامس وطرد الموريسكيين»، مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، 229، 1951، صص. 219 233.

بيريث دي كوجا، بيثينتي: «طرد الموريسكيين المتمرِّدين من الجبال ومن مويلا دي كورتيس»، بلنسية، 1595.

بيريث دي إيتا، خينيس: «الحروب الأهلية الغرناطية»، كوينكا، 1619. (وقام بإعادة طبع هذا الإصدار بلانشارد ديموثج، مدريد، 1913. الجزء الثاني، مكتبة المؤلفين الإسبان، 3.

بيرتيغاس، خوسي رودريغو: «حي المسلمين البلنسي. مقالة وصفية توبوغرافية وتاريخية»، مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، 86، 1925.

بييري، هـ.: «استقبال التونسيين للموريسكيين المطرودين من إسبانيا: شهادة أحد الموريسكيين»، إبلا (تونس)، 118، 1968، صص. 63 70.

بينيون، ج.: «جغرافية إسبانيا الموريسكية»، دفاتر تونس، 14، تونس، 1966، صص. 286 300.

بايك، روث: «أقلية حضرية: موريسكيو إشبيلية»، مجلة دراسات الشرق الأوسط، 2، 1971، صص. 368 377.

بيليس، ليوبولدو: «جوانب اجتماعية للأخويات المهنية ببلنسية»، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1952.

بينتا جورينتي، ميغيل دي لا: «محكمة التفتيش الإسبانية ومشاكل الثقافة والتعصب»، مدريد، 1953.

بلانيجا، خ.: «اليهود والموريسكيون الإسبان. تصحيح لنظرة خاطئة»، المنطق والإيمان، 1، 1901، صص. 196 506.

بونثي دي ليون، بريخيدو: «تاريخ الهِندين»، مدريد، 1960 (انظر الفصل 10، 11، 12، و13).

بونس بويغيس، فرانثيسكو: «محكمة التفتيش وموريسكيو بلنسية»، الأرشيف، 2، 1887 1888، صص. 251 258 و 309 314.

بونسوت: «الموريسكيون: زراعة القمح المسقي ومشكلة تدهور الفلاحة الإسبانية في القرن السابع عشر»، المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث، 7، 1971، صص. 237 262.

ربضان، محمد: «المحمَّدية مفسَّرة بإسهاب... كُتِبت بالإسبانية والعربية سنة 1603، من قِبَل مسلم أراغوني لتلقين موريسكيي إسبانيا. ترجمها وحققها مع الكثير من التعليقات والشروح السيد مورغان»، لندن، 1723.

راباسكو بالديس، خوسي ماريا: «جانبان للعبودية الموريسكية»، مالقة، 1569، تكريم الدكتور خوان ريغلا كامبيستول، المجلد الأول، بلنسية، 1975، صص. 293 302.

ران فيليبس: «طرد الموريسكيين من قشتالة: ملاحظات لدراسة أعمق»، محاضرة في المؤتمر السنوي لجمعية الدراسات التاريخية الإسبانية والبرتغالية. يوجد الملخَّص في «نيوزليتير»، مايو / أيار من سنة 1975، صص. 52 54.

ريدوندو، أغوستين: «أنطونيو دي غيبارا وإسبانيا في زمانه»، باريس، 1977.

ريغلا، خوان: «بلنسية وموريسكيو غرناطة»، المؤتمر الأول لتاريخ إقليم بلنسية، المجلد 3، صص. 209 214.

«دراسات حول الموريسكيين»، المجلة الدورية لجامعة بلنسية، 1964، برشلونة، 1975.

«المسألة الموريسكية والظرف العالمي في عهد فيليبي الثاني»، دراسات في التاريخ الحديث، 3، 1953، صص. 217 234.

«مساهمة لدراسة طرد الموريسكيين وعواقبه»:، هِسبانيا، 1953، صص. 215-267، 447 461.

«الموريسكيون: ظروفهم وإسهامات وثائقية جديدة»، مجلة كلية الجغرافيا والتاريخ لجامعة بلنسية (سايتابي)، 10، 1960، صص. 106 وما يليها.

«بلنسية وموريسكيو غرناطة»، المؤتمر الأول لتاريخ إقليم بلنسية (14–18 من أبريل / نيسان سنة 1971).

ريشيرت، ر.: «مسلمو البرازيل»، المنارة، 1، مدريد، 1971، صص. 27–46.

ريبيرا، خوليان: «المعتقدات الخرافية للموريسكيين»، أطروحات وكتيبات، 1، مدريد، 1928، صص. 493–527.

– «الحياة الدينية للموريسكيين»، مجلة الأكاديمية الملكية للتاريخ، أبريل / نيسان، 1918.

ريبيرا، خوليان / أسين بالاثيوس، ميغيل: «مخطوطات عربية وألخاميدية بمكتبة المجلس»، مدريد، 1912.

ريبيرا، خوليان / سانتشيث، م.: «سلسلة النصوص الألخاميدية»، سرقسطة، 1888.

ريكار، روبيرت: «إسبانيا وصناعة الشاشيات التونسية»، المجلة الأفريقية، 33، 1931، صص. 423—432.

— «الموريسكيون وطردهم من منظور المكسيك»، المجلة الإسبانية، 33، 252، 1931—254.

«الهنود والموريسكيون»، دراسات ووثائق حول التاريخ التبشيري لإسبانيا والبرتغال»، لوفاينا، 1931.

«الأقليات الدينية بإسبانيا الوسطوية»، مجلة العصر الوسيط اللاتيني، 8، 1952، صص. 92 96.

ريبول، خوان: «حوار للتأسّي بسبب طرد الموريسكيين من أسبانيا»، بامبلونا، 1613.

ريبيرا، خوان دي: «عرائض المطالبة بطرد الموريسكيين»، برشلونة، 1612.

روشو، أ. ل.: «الموريسكيون بإسبانيا»، ليبزيغ، 1853.

رودريغيث ريبيرو، أدولفو: «وثيقة متعلقة بثورة الموريسكيين، 1570»، موريتانيا، 182، 1943، صص. 22 24.

روخاس، خ. ل.: «رواية بعض الأحداث الشهيرة والجديدة بعد خروج المسلمين من إسبانيا إلى بلاد البربر»، لشبونة، 1613.

رومان دي لا إيغيرا، خيرونيمو: «تاريخ ثورة ورحيل المتنصّرين الجدد من مملكة غرناطة، وقصص استشهاد بعض الأشخاص في سبيل العقيدة المسيحية»، مخطوط للأكاديمية الملكية للتاريخ، سلسلة سالاثار، ل—13 (749/9)، الورقة 3 وما يليها.

رون دي لا باستيدا، س.: «مخطوطات عربية لدى محكمة التفتيش بغرناطة»،

1582، الأندلس، 23، 1958، صص. 210 211.
رويث مارتين، فيليبي: «التغيرات الديموغرافية والاقتصادية في مملكة غرناطة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر»، المجلة السنوية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، 1، 1968، صص. 127 وما يليها.
رول ييجار، بلتاسار: «الثورة الموريسكية في جبال إيسباذان وحصونها»، المجلة الدورية للمركز الثقافي البلنسي، 44، 1960، صص. 54 71.
سأبيدرا، إدواردو: «الأدب الألخاميدي»، خطاب في الأكاديمية الملكية الإسبانية، مدريد، 1878.
– «قصة حب باريس وبيانا»، المجلة التاريخية، 22، 1876، صص. 40–41.
سالبا إي باجيستير، أدولفو: «الموريسكيون البلنسيون في سنة 1527 و1528»، مجلة جمعية كاستيجون للثقافة، 16، 1935.
سالبا إي سانث دي باراندا: «سلسلة الوثائق غير المنشورة لتاريخ إسبانيا (كودويين)»، مدريد، 1842–95. انظر الجزء 13.
سالبادور، إيميليا: «حول هجرة المدجَّنين إلى بلاد البربر: العبور القانوني عبر ميناء بلنسية خلال الربع الأول من القرن الخامس عشر»، إيستوديس، 6، 1975، صص. 39 68.
سالبادور، ل.: «بلدة بيزرت وماضيها»، باريس، 1900.
سايلير، جون: «الأهمية الاقتصادية للموريسكيين بإسبانيا»، المجلة الدورية للاقتصاد، 1949، صص. 117 133.
ساناوخا، ب.: «ليريدا في صراعاتها من أجل العقيدة: يهود، مسلمون، متنصرون، محكمة التفتيش، موريسكيون»، معهد دراسات ليريدا،ص 209. 1946.
سانتشيث ألبورنوث، كلاوديو: «بعد قراءة لابيير»، المجلة المنوعة للدراسات

الأدبية والتاريخية، 3، ليون، 1970، صص. 509–517.
سانتشيث بيريث، أ.: «موريسكيو أورناتشوس، قراصنة سلا»، مجلة الدراسات الإكستريمية، 20، باداخوث، 1964، صص. 93 152.
سانتشيس غوارنير: «كيف كانت اللغة العربية العامية التي كان يستعملها الموريسكيون البلنسيون؟»، مجلة الشرق، 4 6 1960، بلنسية.
«البلنسيون واللغة الأصلية خلال القرن السادس والسابع والثامن عشر»، معهد ألفونسو إيل مغنانيمو، بلنسية، 1963.
سانغرادور إي بيتوريس، م.: «مذكرة تاريخية حول طرد الموريسكيين من إسبانيا في عهد فيليبي الثالث»، بلد الوليد، 1858.
سانتياغو سيمون، إيميليو دي: «بعض البيانات حول الأصول العقارية التي كان يملكها الموريسكيون في بلدة ثينيس بغرناطة (1572)»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 1073، صص. 153 161.
«نص موريسكي غرناطي»، ندوة تعليمية حول تاريخ الإسلام، جامعة غرناطة، 1973، 17 صفحة.
سانتوس نيبلا، فرانثيسكو: «المشكل الإسباني الموريسكي (القرن السابع عشر)»، مجلة الدراسات الإكستريمية، 29، 1973، صص. 5 104.
سانث، خ. م.: « العرفاء المسلمون الأراغونيون»، الأندلس، 3، 1953، صص. 63 87.
سارنيلي سيركوا، سيسيليا: «فرار الشهاب أحمد الحجري الأندلسي إلى المغرب»، دراسات مغاربية، 1، نابولي، 1966، صص. 215 229.
«الكاتب الإسباني المغربي، الحجري وكتابه ناصر الدين»، محاضر المؤتمر الثالث للدراسات العربية والإسلامية، رافيليو، 1966، صص. 595 614، نابولي،1967.
«الحجري في الأندلس»، الدراسات المغاربية، 3، نابولي، 1968، صص. 1 43.

سيكو دي لوثينا، لويس: «حول تعاطف الملكين الكاثوليكيين مع المسلمين المنهزمين»، المجلة المنوعة للدراسات العربية والعبرية، 2، 1953، صص. 127 129.

سيرّانو إي سانث، مانويل: «معطيات جديدة حول طرد الموريسكيين الأندلسيين»، المجلة المعاصرة، 90، 1893، صص. 113 127.

سيكروف، أ.: «إشكاليات حول وضعية نقاء الدم في إسبانيا خلال القرنين السادس والسابع عشر»، باريس، 1960.

سولا سولي، أ.: «نص ألخاميدي حول تركيبة القرون الإسبانية- العربية»، فقه اللغات الرومانية، 24، العدد 1، 1971-71، صص. 86-89.

صولح، محمد: «قصيدة رثاء أندلسية حول حرب غرناطة»، الجزائر، 1914.

الصخيري، محمد: «عادات الطبخ الأندلسي بتستور»، دفاتر الفن والتقاليد الشعبية، 2، تونس، 1968، صص. 21-28.

«وجهان لِتستور»، دفاتر الفن والتقاليد الشعبية، 2، تونس، 1969، صص. 21-40.

سلومان، ألبير: «فونولوجيا العامية الموريسكية في الأعمال المسرحية الإسبانية الأولى وفي أعمال لوبي دي بيغا»، مجلة اللغات الحديثة، 46، 1949.

سبيفاكوسكي، إيريكا: «فصل من الحرب ضد الموريسكيين: خسارة حكم الحمراء من قِبل كونت تنديجا الخامس (1569)»، هِسبانيا، 1971، صص. 399 431.

- « بعض الملاحظات حول علاقة دون دييغو أورتادو دي ميندوثا بِدون ألفونسو دي غرانادا بينيغاس»، الأرشيف (طليطلة)، المجلد 14، 1964، صص. 212 232.

ستانليي، هـ. إ. ج.: «شِعر محمد ربضان» مجلة الجمعية الملكية الآسيوية، 1867

.1872

ستينشنيدر، م.: «الأدب الحجاجي والدفاعي باللغة العربية»، ليبزيغ،1877؛ هيلدشيم، 1966.

سواريث، بيدرو: «تاريخ أسقفية غواديكس وباثا»، مدريد، 1696.

سمولكا كلاريس، خوسي: «الموريسكيون الغرناطيون على إثر تنصُّرهم»، تكريم الدكتور خوان ريغلا كامبيستول، المجلد 1، بلنسية، 1975، صص. 437 .448

«بدايةُ قَشتَلة مملكة غرناطة (1492 1516)»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، 1976.

طابيا غارِّيدو، خوسي آنخيل: «بيليث بلانكو: المدينة الخاضعة لنفوذ عائلة فاخاردو»، مدريد، 1959.

« تاريخ البوشارات السفلى، وبيرخا، وأدرا، ودالياس، وألمرِّية»، 1966.

« ألمَّرية، حجرا حجرا، قصة المدينة»، الإصدار الثاني، ألمريَّة، 1974.

«ساحل القراصنة»، مجلة التاريخ العسكري، العدد 32، 1972، صص. 73 103.

تيرميني، أ.: «رسالة من موريسكيي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني في سنة 1541»، مجلة التاريخ المغاربي، 3، 1975، صص. 100 105.

تيسير، ب.: «مصطلحات من أصل إسباني في مجال صناعة الشاشية التونسية»، المجلة الإسبانية، 64، 1962، صص. 732 740. مجلة منوعة مهداة إلى مارسيل باتايون من المختصين الفرنسيين في اللغة الإسبانية، المجلة الإسبانية، 64، 1962، صص. 732—740.

توفينو، ف.: «تدوينات لإسباني حول رحلة قام بها إلى تونس (1724)»، المجلة التونسية، 35—36، تونس، 1938، صص. 313—322.

طورِّيس بالباس، ليوبولدو: «بعض الجوانب للطراز المدجن الحضري

الوسطوي»، خطاب في الأكاديمية الملكية للتاريخ، مدريد، 1954.
طورِّيس فونتيس، خوان: «صور حياتية من مُرسيَّة في عهد الملكين الكاثولكيين»، مجلة «مورخيتانا»، 15، 1961، صص. 71 94.
طورِّيس موريرا: «إعادة إعمار مملكة بلنسية بعد طرد الموريسكيين منها»، إصدارات الأرشيف الإقليمي، بلنسية، 1969.
أوبييتو أرتيتا: «محاكمات محكمة التفتيش بأراغون»، مجلة الأراشيف والمكتبات والمتاحف، 67، 1959، صص. 549 559.
بالينثيا، بيدرو دي: «مقالة حول الموريسكيين الإسبان»، المكتبة الوطنية، المخطوط 8888، مدريد.
باجادار، ف.: «الموريسكيون الغرناطيون»، الحمراء، 1909، 12.
بيرا ديلغادو، آنا ماريا: «ثورة المدجَّنين في 1500 1501؛ دراسة حول المهزومين»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، 1976.
بيردو، بلاس: «خداعات وإحباطات الزمن: مع خطاب حول طرد الموريسكيين من إسبانيا»، برشلونة، 1612.
بيرنيت، خوان: «الترجمات الموريسكية للقرآن»، الشرق في دراساته، تكريم لِسبييس ويسبادن، صص. 686 705.
بيرنيت، خوان / موراليدا، لويسا: «قرآن مجتزأ باللغة الألخاميدية»، جريدة الأكاديمية الملكية للآداب الجميلة، برشلونة، 33، 1969 1970، صص. 47 75.
بيلار، بيير: «زمن الدون كيشوت»، في كتاب «نمو وتطور»، أرييل، برشلونة، 1974، صص. 332 346.
بيجانوبيا ريكو، كارمن: «أحباس مساجد مدينة غرناطة وقُراها»، المعهد الإسباني العربي، مدريد، 1961.
«بيوت، ومساجد ودكاكين من بين أوقاف كنائس غرناطة»، 1972.

بيجيغاس مولينا، فرانثيسكو: «وادي لكرين»، غرناطة، 1972.
فانسون، بيرنار: «طرد الموريسكيين من مملكة غرناطة وتوزيعهم على قشتالة (1570 1571)»، المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث، 1970، صص. 210 246.
«حي البيازين في غرناطة خلال القرن السادس عشر»، المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث، 1971، صص. 187 222.
«كم كان عدد الموريسكيين الذين طُرِدوا من مملكة غرناطة؟»، المجلة المنوعة لدار بيلاثكيث، 7، 1971، صص. 397 399.
«اللصوص الموريسكيون في القرن السادس عشر في الأندلس»، مجلة التاريخ الحديث والمعاصر، 1974، صص. 389 400.
«موريسكيو إكستريمادوراً في القرن السادس عشر»، المجلة الدورية للديموغرافية التاريخية، 1974، صص. 431—448.
«الاستهلاك الغذائي في الأندلس الشرقية (مشتريات المستشفى الملكي بِغواديكس، 1581، 1582)»، المجلة الدورية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، 1975، صص. 445 453.
«نموذج للانحطاط: مملكة غرناطة في الثلث الأخير من القرن السادس عشر»، محاضر الأيام الأولى للمنهجية المطبّقة للعلوم التاريخية، سانتياغو دي كوبوستيلا، المجلد 3، صص. 213 217.
«الوجود الموريسكي في مملكة غرناطة بعد طرد سنة 1570»، محاضرة في المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس، 1976.
«العائلة الموريسكية»، محاضرة في المؤتمر الوطني الثالث عشر للمختصين الفرنسيين في اللغة الإسبانية، تور، 1977.
بينياس مي، كارميلو: «مشكل الأرض في إسبانيا خلال القرنين السادس والسابع عشر»، مدريد، 1941.

واغنر، كلاوس: «سجل قيد مجهول لمدجّني إشبيلية وطرد سنة 1502» (الأندلس، العدد 36).
ثامورا لوكاس، فلورينتينو: «القائد دون ألونسو ميسيا وحرب الموريسكيين الغرناطيين»، مجلة النبالة، 1، 1953، صص. 356–380.
ثاباتا، سيميون: «طرد الموريسكيين المتمردين من الجبال ومن مويلا دي كورتيس»، بلنسية، 1635.
ثبيس، س. م.: «الوجود الإسباني بتونس»، تونس، 1969.
زيتيرستين، ك. ف.: «بعض الفصول من القرآن مكتوبة بالحروف الإسبانية»، العالم الشرقي، 5، أبسالا، 1911، صص. 39–41.
«دليل للفرائض الدينية للمسلمين باللغة الألخاميدية»، العالم الشرقي، 15، 1921، صص. 1–174.
«تحليل لطقس إسلامي باللغة الإسبانية وبالحروف العربية واللاتينية»، الذكرى المئوية لميلاد ميشيل أماري، 1، صص. 277–291.

نبذة عن المؤلفين:

- أنطونيو دومينغيث أورتيث: (1909-2003)، حاصل على الإجازة في التاريخ من كلية الفلسفة والأدب، وعلى درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة لا كوبلوتينيسي بمدريد. هذا المؤرخ -الذي كان يقول: إنه إشبيليُ المنشأ وغرناطيٌ بالتبني- كان أستاذاً محاضراً وعضواً بالأكاديمية الملكية للتاريخ ومديراً للمجلة التي تصدرها هذه المؤسسة، بالإضافة إلى انتمائه إلى الأكاديمية البريطانية والأكاديمية التاريخية لفينيزويلا.

- بيرنارد فانسون (1941): مؤرخ باريسيُ المنشأ، وهو من أهم المختصين الفرنسيين في التاريخ الإسباني، له دراسات ثمينة حول المجموعة الموريسكية في القرن السادس والسابع عشر. تقلد مناصب مهمة في مؤسسات عدة كالمركز الوطني للبحث العلمي، ومدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بفرنسا. ولكن مسيرته ترتبط بشكل وثيق بإسبانيا وتاريخها، فقد عمل أميناً عاماً لمؤسسة دار بيلاثكيث، وهو منذ سنة 1997، عضو في الأكاديمية الملكية للتاريخ بمدريد.

نبذة عن المترجم:

من مواليد مدينة سبتة (1965). حصل على الاجازة في اللغة الاسبانية وآدابها من جامعة عبد الملك السعدي في تطوان (1987)، ثم تابع تعليمه بجامعة غرناطة الاسبانية، بكلية الترجمة والترجمة الفورية (1998). عمل مترجماً لدى وزارة الداخلية لعدة سنوات، له ترجمات عدة لبرامج تعليمية ومقالات، بتكليف من مستشارية الهجرة التابعة لحكومة الأندلس المحلية.

تاريخ الموريسكيين.. حياة ومأساة أقلية

على إثر سقوط غرناطة، بدأت بالنسبة للموريسكيين، أي المسلمين الأندلسيين، مسيرة طويلة من المعاناة والتمزُق، سجلها التاريخ في حقِ فئة عانت الأمرّين من أجل البقاء والاستمرار في ظلِ ثقافة مهيمنة.

كان الموريسكيون أقلية، ولكنها لم تكن منسية، فقد تصدروا موقعاً مشرفاً في التاريخ، وهذا التاريخ لا يمكن اختزاله في خروجهم من إسبانيا، إذ يسبقه تاريخ طويل ومؤلم، مليء بالصدامات، والتي كانت تحسم أمام محاكم التفتيش.

من خلال أعمال قيِّمة ووثائق أصلية ذات قيمة تاريخية ثمينة -أُدرج بعضها في ملحقات هذا الكتاب-، جمع كل من أنطونيو دومينغيث أورتيث وبيرنارد فانسون رصيداً تاريخياً زاخراً هو ثمرة لبحث طويل في هذا الميدان، ليقدما للقارئ عصارة هذا العمل، الذي يجمعان فيه ما بين وصف الأحداث وتحليل الديموغرافية الموريسكية والتوزيع المهني لهذه الساكنة ومواقفها الدينية والاجتماعية.

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة
أطفال وناشئة





